

# ضِيَاءُ السَّالِكِ

إلى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد بن العزيز النجد

الفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية  
بمعاهد المعلمين والمعلمات - جمهورية مصر العربية

الجزء الثاني

يطلب من ورثة المؤلفه بعنوان ١٧ شارع صبرى أبو علم

مصر الجديدة

١٩٩٨٧٤

١٩٩٨٧٤

Magic 221



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف النبيين ، وخاتم المرسلين - سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فهذا هو الجزء الثاني من «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» وأوله :

(هذا باب الفاعل) (١)

الفاعل اسم (٢) أو مافى تأويله (٣) ، أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ (٤) أو مافى تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أَصْلُ الْمَحَلِّ وَالصِّيغَةِ (٥) .

فَالاسْمُ نَحْوُ : « تَبَارَكَ اللَّهُ » . وَالْمَوْوَلُ بِهِ (٦) ؛ نَحْوُ : ( أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ ) (٧) . وَالْفِعْلُ كَمَا مَثَلْنَا ، وَمِنْهُ : « أَتَى زَيْدٌ - وَنَعَمْ

### هذا باب الفاعل

- (١) معنى الفاعل لغة : من أوجد الفعل ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف .
- (٢) أى صريح ظاهر ، أو ضمير بارز - أو مستتر .
- (٣) أى من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر - واسم الفاعل - وباقي المشتقات ، كما سيأتى .
- (٤) أى سواء كان على وجه الإثبات - أو النفي - أو التعليق - أو الإنشاء ؛ نحو : خرج محمد - لم يخرج محمد - وإن حضر على - وهل سافر محمود ؟
- (٥) يراد بأصالة الصيغة : عدم تحويلها إلى صيغة المبني للمجهول ، كما سيذكره المصنف .
- (٦) أى بالاسم . وذلك لو جرد سابقك ملفوظ به أو مقدر . والسابق في باب الفاعل يكون : « بأن » المفتوحة ، « وأن » الناصبة للفعل ، و« ما » لاغير . أما « كي » و« لو » - فلا .
- (٧) أن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل يكف - أى لا يزالنا . سورة المنكبوت ٥١ ومثال « أن » قوله سبحانه : ( ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ) - أى خشوع قلوبهم . ومثال « ما » \* يمر المرء ما ذهب الليالي \* - أى ذهب الليالي . ولا يقدر

الْفَتَى»<sup>(١)</sup> ، ولا فَرْقَ بينِ الْمُتَصَرِّفِ والجَامِدِ . والمؤَوَّلُ بِالْفِعْلِ<sup>(٢)</sup> نحو :  
(مُخْتَلِفُ أَلْوَانِهِ)<sup>(٣)</sup> ، ونحو : «وَجْهُهُ» - في قوله : أَنَّى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ .  
وَمُقَدَّمٌ ؛ رَافِعٌ لِتَوْهَمِ دُخُولِ نَحْوِ : زَيْدٌ قَامَ . وَأَصْلِي الْمَحَلِّ ؛ مُخْرَجٌ  
لنحو : قَامَ زَيْدٌ ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدَّ - وهو قَائِمٌ - أَصْلُهُ التَّأْخِيرُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ<sup>(٤)</sup> .  
وَذِكْرُ الصِّفَةِ ؛ مُخْرَجٌ لِنَحْوِ : ضَرَبَ زَيْدٌ - بضمَّ أَوَّلِ الْفِعْلِ وَكسْرِ  
ثَانِيهِ - ؛ فَإِنَّهَا صِغَةُ مُفْرَعَةٌ عَنِ «ضَرَبَ» - بفتحِهَا<sup>(٥)</sup> . وله أَحْكَامُ :

من هذه الأحرف الثلاثة إلا « أن » خاصة ، نحو : ماراغنى إلا يسيراً - أى : إلا أن يسير . ولا تقدر أن الشددة ، ولا « ما » ؛ لعدم وزوده .

(١) هذان مثالان ذكرهما الناظم ؛ ليشير إلى أنه لا فرق بين الفعل المتصرف والفعل الجامد .  
(٢) يشمل ذلك : اسم الفاعل كمثل المصنف : مختلف ألوانه ؛ لأنه في تأويل يختلف ، والصفة المشبهة كمثل أيضاً : « زيد منيراً وجهه » - أى ينير . وأمثلة البالغة ، نحو : أسفاك اللص ؟ . واسم التفضيل نحو : ما رأيت امرأة أحب إليه الإقدام من محمد . والمصدر نحو قول الشاعر :

\* أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنُ \*

وكذلك اسمه ، نحو : سررت من عطاء المكتاب محمد . واسم الفعل نحو : هيات الإنصاف بين الناس . والظرف نحو : أعندك مهاجر؟ والجار والمجرور نحو : أفى الفوز على الأعداء شك؟ . ويلاحظ أن العامل في الفاعل في الظرف والجار والمجرور - متعلقهما .  
(٣) سورة النحل الآية : ٦٩ .

(٤) أى عن زيد ، وقدم قائم أمظاً فقط ، وليس تقديمه على سبيل الأصانة .

(٥) وإلى ما سبق يشير الناظم بالأمثلة التي ذكرها في قوله :

(الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَنَّى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهُهُ » « نِعْمَ الْفَتَى »)<sup>(٥)</sup>  
وقد اكتفى عن التعريف بذكر أمثلة مستوفية للشروط التي ذكرها المصنف .

(\*) « فاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول خبر « كرفوعى » متعلق بمحذوف صلة الذى « أنى زيد » الجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه « منيراً » حال من زيد ، وهو اسم فاعل « وجهه » فاعل بمنيراً مضاف إلى الهاء « نعم الفتى » فعل وفاعل والجملة مستأنفة .

أحدُها : الرَّفْعُ <sup>(١)</sup> . وقد يُجرُّ لفظاً <sup>(٢)</sup> بإضافة المصدر : نحو : (ولو لا  
دَفَعُ اللهُ النَّاسَ) <sup>(٣)</sup> - أو اسمه نحو : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ  
الْوَضُوءُ » <sup>(٤)</sup> - أو يمين أو بالباء الراءدتين <sup>(٥)</sup> نحو : (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا  
مِنْ بَشِيرٍ - وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) <sup>(٦)</sup> .

« فزيد » فاعل لفعل متصرف وهو آتى ، و « وجهه » فاعل لمنيرا : وهو وصف مشبه  
للفعل لأنه اسم فاعل . و « النقي » فاعل لفعل جامد وهو « نعم » ، والفعل في الأمثلة  
مقدم على الفاعل ؛ فهو أصلى المحل والصيغة .

هذا : والصحيح أن الفاعل لا يكون جملة ، اللهم إلا إذا كانت الجملة مقصوداً لفظها  
وحكايتها ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، فترفع بضمه مقدره منع من ظهورها  
حركة الحكاية . ويرى بعض العلماء : جواز وقوع الجملة فاعلاً ؛ اسمية كانت - أو فعلية .  
وبعضهم يجيز وقوعها فاعلاً إذا كانت فعلية معلقة بفعل قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام ؛  
كقوله تعالى : ( وتبين لكم كيف فعلنا بهم ) سورة إبراهيم الآية : ٤٥ .

(١) ورافعه : الفعل ، أو ما هو في تأويله على الصحيح . وقد ينصب شذوذاً إذا  
فهم المعنى وأمن اللبس ؛ سمع من كلام العرب : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج  
الحجر - برفع أولهما ، ونصب ثانيهما .

(٢) ولأنه في محل رفع . ويجوز في تابعه حينئذ الجر حملاً على اللفظ ، والرفع  
بالنسبة للمحل ، (٣) سورة الحج الآية : ٣٩ ، « الله » مضاف إليه وهو فاعل بدفع  
من إضافة المصدر لفاعله : « الناس » مفعوله . (٤) « من قبلة » جار ومجرور خبر  
مقدم « الرجل » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر - وهو « قبلة » - لفاعله ، « امرأته »  
مفعوله ومضاف إليه . « الوضوء » مبتدأ مؤخر . وهذه القولة للسيدة عائشة رضي الله عنها

(٥) أو اللام كذلك ، نحو : ( هيهات لما توعدون ) . وشرط جر الفاعل بمن  
الرائدة : أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه . فإن عطف على الجرور بها معرفة - تعين  
رفعها نحو : ما جاءني من رجل ولا محمد . وكذلك يجب الرفع إن كان المعطوف عليه  
نكرة وأداة العطف « لكن » - أو « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي  
يكون مثبتاً ؛ فلا يجر لأنه بمنزلة الجرور بمن (٦) سورة المائدة الآية : ١٩ ،

وسورة النساء الآية : ٧٩ .

الثاني : وقوعه بعد المسند ؛ فإن وُجِدَ ما ظاهره أنه فاعلٌ تقدّم -  
وَجَبَ تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المقدم : إمّا مبتدأ في نحو :  
زيدٌ قام<sup>(١)</sup> - وإمّا فاعلاً محذوفَ الفعلِ في نحو : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ  
المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ أداة الشرطِ مَحْتَصَةٌ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ<sup>(٣)</sup> .  
وجاز الأَمْرانِ<sup>(٤)</sup> في نحو : ( أَبَشَرُهُ يَهْدُونَنَا - أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٥)</sup> .  
والأرجحُ الفاعليَّةُ<sup>(٥)</sup> . وعن الكوفيِّ جوازُ تقديمِ الفاعلِ تمسكاً بنحو  
قول الزبَّاءِ<sup>(٦)</sup> : \* مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَيَدَا \*<sup>(٧)</sup>

هذا : وجر الفاعل بالباء الزائدة قد يكون واجباً كفاعل أفعل في التعجب ، نحو :  
( أسمع بهم وأبصر ) . وقد يكون جائزاً ولسكنه كثير كفاعل كفي ، نحو ( وكفى بالله  
شهيداً ) . ويقل في غير ذلك . (١) ففي قام ضمير مستتر عائد على زيد ، وهو الفاعل ،  
وزيد مبتدأ ، والجملة خبر

(٢) « فأحد » فاعل لفعل محذوف يفسر المذكور - أي وإن استجارك أحد .  
استجارك . وليس « أحد » مبتدأ ، وجملة إن استجارك خبر ، لما ذكره المصنف .  
(٤) أي الابتدائية - والفاعلية

(٥) « بشر » مبتدأ ، وجملة « يهدوننا » خبر - أو فاعل محذوف يفسره يهدوننا ،  
ورجعت الفاعلية ؛ لأن الغالب في همزة الاستفهام دخولها على الفعل ، وكذلك يقال في  
الآية الثانية . « التغابن - ٦ ، والواقعة - ٥٩ » .

والخلاصة : أنه إذا تقدم على الفعل ما ظاهره أنه فاعل ؛ فإن لم يتقدمه شيء أعرب  
المتقدم مبتدأ ، وأضمر الفاعل مستتراً في الفعل . وإن وقع بمسند أداة تختص بالفعل  
كأدوات الشرط والتحضيض - أعرب فاعلاً محذوف يفسره المذكور . وإن بعد أداة  
يغلب دخولها على الفعل - كمزة الاستفهام - جاز الأمران ، والفاعلية أرجح .

(٦) هي بنت عمرو بن الظرب بن حبان ملكة الجزيرة . وقصتها مع جذيمة  
الأبرش ملك العراق - الذي قتل أباهما ، ومع قصير بن سعد مولى جذيمة - الذي احتال  
لقتلها حين قتلت جذيمة خدعة ؛ لتأخذ بثأر أبيها - معروفة مشهورة .  
(٧) صدر بيت من الرجز . وعجزه :

وهو عندنا ضرورة ، أو مَشِيهَاً مبتدأً حُذِفَ خَبْرُهُ - أى يَظْهَرُ وِئِدًا ؛  
كقولهم : «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا» - أى حُكْمُكَ لَكَ مُثَبَّتًا . قيل : أو مَشِيهَاً  
بدلٌ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ (١) .

الثالث : أنه لا بُدَّ مِنْهُ (٢) ؛ فإن ظَهَرَ فِي اللفظ نحو : قامَ زيدٌ ،

### • أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا ؟ •

وابعدده : أُمَّ صَرَفَانَا بَارِدًا شَدِيدًا أُمَّ الرِّجَالِ جُنْمًا قُمُودًا ؟

اللغة والاعراب : الجمال : جمع جمل . وئيداً : ثقيلًا بطيئًا ، وهو صفة مشبهة -  
من النؤدة وهي التمهل والتأني . جندلا ، الجندل : ما يقله الرجل من الحجارة .  
صرفانا ، الصرفان : النحاس والرصاص . جئنا : جمع جائم - أى لاصقين بالأرض .  
« ما » اسم استفهام مبتدأ « للجمال » جار ومجرور خبر « مشيها » . أعربه  
الكوفيون - فاعلا مقديما بوئيدا الواقع حالا من الجمال ، والتقدير : أى شئء ثابت  
للجمال حال كونها وئيداً مشيهاً .

والعنى : واضح بمد هذا الايضاح الذى ذكرناه .

والشاهد : تقدم الفاعل - وهو « مشيها » - على عامله وهو وئيداً المشبه للفعل - على  
مذهب الكوفيين ، ولا يصح جعله مبتدأ ؛ لأنه لا خبر له فى اللفظ إلا وئيداً وهو  
منصوب . وقد أجاب البصريون بما ذكره المصنف . وهذا على رواية الرفع . وقد ورد  
بجر « مشيها » ، على أنه بدل اشتمال من الجمال . ووئيداً حال من المشى . كما ورد ينصب  
« مشيها » على أنه مفعول مطلق محذوف - أى تمشى مشيها ، ووئيداً حال من المصدر  
والجملة حال من الجمال . وعلى الروايتين فلا شاهد فيه .

(١) أى الذى هو فاعل الاستقرار المحذوف ، وقد انتقل إلى الجار والمجرور -  
وهو للجمال - بمد حذف الاستقرار . وتظهر نتيجة الخلاف بين المذهبين فى التثنية  
والجمع ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : الحمدان قام ، والحمدون قام - بالأفراد فيهما  
وعند البصريين : لا بد من الضمير المطابق فى قام وهو الراجح مذهب البصريين .

(٢) أى لا يمكن حذفه والاستغناء عنه ؛ لأنه جزء أساسى فى الجملة لا تستغنى عنه  
لكلمة معناها مع عامله ، وقد يحذف لداع كما سيأتى بعد .

والزيدان قاما - فذاك ، وإلا فهو ضميرٌ مستترٌ راجعٌ : إمّا لمذكورٍ كزيدٍ  
قام كما مرّ .

أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ  
مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » <sup>(١)</sup> ؛ أَيْ  
وَلَا يَشْرَبُ هُوَ - أَيْ الشَّارِبُ <sup>(٢)</sup> .

أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، أَوْ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ <sup>(٣)</sup> ، نَحْوُ : ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ  
التَّرَاقِي ) - أَيْ إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحَ <sup>(٤)</sup> ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : « إِذَا كَانَ غَدًا  
فَأْتِنِي » <sup>(٥)</sup> ، وَقَوْلُهُ : \* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي \* <sup>(٦)</sup>

(١) حديث ذكره مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان . وذكره البخاري في كتاب  
الأشربة ، وفيه : « ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » .  
(٢) ففي « يشرب » ضمير مستتر هو الفاعل يعود إلى الشارب ، ويدل عليه لفظ :  
« يشرب » بالالتزام ؛ لأن الشرب يستلزم شارباً . وحسن الحذف لتقدم نظيره وهو  
« لا يزني الزاني ، ولا يسرق السارق » .

(٣) أى بأن تكون هنالك قرينة تعرف من السياق - أو من الحال الواقعة .  
(٤) ففي « بلغت » ضمير مستتر هو الفاعل عائد على الروح المفهومة من سياق  
الكلام . سورة القيامة - الآية : ٢٦ .

(٥) قول منسوب لبعض العرب . و« كان » محتمل أن تكون تامة ، و« غداً »  
ظرف متعلق بها . وأن تكون ناقصة فيكون « غداً » خبرها . والضمير المستتر المرفوع  
بكان - تدل عليه الحال الواقعة المشاهدة وقت التسكلم ، كما بين المصنف .

(٦) صدر بيت من الطويل لسواد بن المضرب السعدي . وقد كان هرب من  
الحجاج خوفاً على نفسه منه . وعجزه :

\* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخْلَاكَ رَاضِيًا \*

اللغة والاعراب : قطري : هو قطري بن الفجاءة التميمي - رأس من رؤوس  
الحوارج في عهد الدولة الأموية . لا إخالك : أى لا أظنك . « إن كان » شرط وفعله .

أى إذا كان هُوَ - أى ما نحنُ الآنَ عليه من سلامةٍ . أو فإن كانَ هو -  
أى ما تشاهدُهُ منى .

وعن الكسائى : إجازةٌ حذفه تَمَسُّكاً بنحو ما أولناه<sup>(١)</sup> .

وفاعل كان أو اسمها - ضمير مستتر يعود على معلوم من المقام كما أوضح المصنف . « لا يرضيك »  
الجملة فى محل نصب حال من فاعل « كان » المستتر - إن جمعت تامة ، وخبرها إن كانت  
ناقصة « لا إخالك » لا نافية « إخال » فعل مضارع والفاعل أنا والكاف مفعول أول  
« راضياً » مفعول ثان . والجملة جواب الشرط .

والمعنى : إذا كان ما تشاهده منى ومن حالتى وفرارى من ذلك الخارجى - لا يرضيك  
حتى تردنى إليه - فإنى لا أظنك ترضى أصلاً ؛ لأنى معتزم عدم الرجوع إليه بأية حال ،  
ورضاك معلق على عودتى .

والشاهد : حذف مرفوع « كان » - و « يرضيك » ، وهو ضمير يعود على الحال  
المشاهدة والواقعة للمتكلم والسامع ؛ لأنه ليس فى الكلام ما يصلح أن يكون مرجعاً  
لهذا الضمير إلا ذلك . وإلى حكمى الفاعل الثانى والثالث - يشير الناظم بقوله :

( وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ )<sup>(\*)</sup>

أى أنه لا بد للفعل من فاعل بعده ؛ فإن ظهر فهو المطلوب ، وإلا فهو ضمير مستتر .  
أما الحكم الأول - وهو الرفع - فمفهوم من قول الناظم : « كمر فوعى أئى » .

(١) أى فى الحديث - والآية - والبيت ... إلخ . هذا : وقد أشرنا قريباً إلى أن  
الفاعل قد يحذف لدواع يقتضى الحذف . ومن ذلك :

( أ ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ فإن الفاعل يحذف وجزياً ، ويحل محله نائب الفاعل  
( ب ) إذا كان الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، والفعل مؤكّد بنون التوكيد ،

(\*) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ  
مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل الشرط وفاعله يعود إلى فاعل « فهو » مبتدأ والغاء  
للاربط ، والخبر محذوف - أى فهو المطلوب ، والجملة جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ،  
و« إن » شرطية مدغمة فى لا و« لا » نافية ، وفعل الشرط محذوف - أى وإلا يظهر « فضمير » الغاء  
للربط « ضمير » خبر لمبتدأ محذوف - أى فهو ضمير ، والجملة جواب الشرط « اصتتر » فعل ماض  
والفاعل هو ، والجملة صفة للضمير

الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فعلِهِ ؛ إن أُجِيبَ به نَفْيٌ كقولك : « بلى زيدٌ » - لمن قال : ما قام أحدٌ<sup>(١)</sup> - أي بلى قام زيد ، ومنه قوله :  
تَجَلَّدْتُ حَتَّى قَيْلٍ : لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ  
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلِ اعْظُمُ الْوَجْدُ<sup>(٢)</sup>

نحو : ( ولا يصدنك عن آيات الله ) - انتبهن يا فاطمة ؛ فقد حذفنا واو الجماعة في الأول وياء المخاطبة في الثاني لالتقاء الساكنين - كما تقدم إيضاح ذلك .

( ح ) أن يكون عامله مصدرًا نحو : ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ) ؛ لأن المصدر جامد لا يتحمل الضمير . ( د ) أو يكون فاعل « أفعل » في التعجب ، إذا دل عليه متقدم نحو : ( أسمع بهم وأبصر ) . ( هـ ) أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغي ؛ إذا دل عليه ما دليل ، نحو : من قابلت ؟ فتقول : صديقاً - أي قابلت صديقاً . . وغير ذلك كثير مما هو مذکور في كتب النحو . ( انظر الصبان جزء ٢ ) .

وهناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذکور أو محذوف ، مثل : « كان » الزائدة . والفعل التالي لفعل آخر ليؤكد له لفظياً نحو : حضر حضر محمد . والأفعال التي تتصل بها « ما » الكافة مثل : طالما - بمعنى كثيراً ، وقلمما ، وكثر ما . . إلخ - على قول . وسيأتي مزيد بيان لذلك قريباً إن شاء الله .

(١) فزيد فاعل لفعل محذوف يدل عليه مدخول النفي وهو قام ، والجملة فعلية .

(٢) بيت من الطويل ، لم ينسبه النحاة لقائل - ولم نقف على قائله :

اللغة والاعراب : تجلددت : تكافت الجلد والصبر على المحموم . لم يعر : لم يمش ولم ينزل . الوجد : الشوق والحب . « تجلددت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم « قلبه » مفعول يعر ومضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بيعر « شيء » فاعله « بل » حرف للاضراب « أعظم » فاعل لفعل محذوف - أي بل عراه أعظم « الوجد » مضاف إليه .

والمعنى : تكافت الصبر والجلد على بعد المحبوبة وهجرها ولم أظهر شيئاً من الحب والشوق إليها ، حتى اعتقد الناس أن حبها لم يتمكن من قلبي . والحقيقة أن ما حل بقلبي من الشوق إليها والمحبة لها - أعظم ما يتصور المرء .

والشاهد : ارتفاع « أعظم » بفعل محذوف مجاب به على كلام مني سابق ، وهو

أو استفهامٌ مُحَقَّقٌ<sup>(١)</sup>، نحو: نعمَ زيدٌ - جواباً لِمَنْ قالَ: هل جاءكَ  
أحدٌ؟ ومنه: (وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) . أو مُقَدَّرٌ<sup>(٢)</sup>  
كقراءة الشامي<sup>(٣)</sup> وأبي بكر: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ \*  
رِجَالٌ)<sup>(٤)</sup>، وقوله:

\* لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ \*<sup>(٥)</sup>؛ أي يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ - وَيَبْكِيهِ

قولهم: «لم يعر قلبه من الوجد شيء» . والمراد النفي بالجملة الفعلية، فإن كان النفي  
بالجملة الاسمية - فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً .

(١) أي: أم أوجب به استفهام محقق - أي ملفوظ به ظاهر الأداة، وإن كان في  
حيز شرط لا يوجد مدلوله في الخارج، نحو: (ولئن سألتهم - الزخرف الآية: ٨٧).

(٢) أي يفهم من السياق من غير تصريح بأداته .

(٣) هو أبو عمران - عبد الله بن عامر بن يزيد، إمام أهل الشام . كان تابعياً  
جليلاً، أم المسلمين سنوات كثيرة بالجامع الأموي، في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز  
وقبله وبعده . وكان ياتم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة  
الإقراء بدمشق، وقد أجمع الناس على قراءته . وتوفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ

(٤) «يسبح» مضارع مبني للمجهول «له» نائب فاعل «رجال» فاعل لفعل  
محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ كأنه لما قيل: (يسبح له فيها بالغدو  
والآصال) - قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال . ففي الكلام استفهام ضمني أو مقدر  
أشهر به - «يسبح» المبني للمفعول . سورة النور الآية: ٣٧ .

(٥) عجز بيت من الطوبل، أشده سيبويه، ونسبه للحارث بن نهيك، وقيل للبيد  
ابن ربيعة يرثي يزيد بن نهشل، وقيل لنيرها . وصدرة:

\* وَخُتِّبَتْ بِمَا تُطِيعُ الطَّوَأْحُ \*

اللغة والاعراب: ضارع: دليل خاشع . محتبب: هو المحتاج الذي يطلب معروفك  
من غير أن تسكون له وسيلة يمت بها إليك . تطيح: تهلك . الطوأح: جمع طأح أو  
طأحة . «ليبك» اللام لام الأمر، وبيك مضارع مبني للمجهول مجزوم بها محذوف  
الألف «يزيد» نائب فاعل «ضارع» فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام

ضارع. وهو قياسيٌ وفاقاً للجرمي<sup>(١)</sup>، وابن جني<sup>(٢)</sup>. ولا يجوز في نحو:

المقدر - أي يميكه « لخصومة » متعلق به « ومختبط » معطوف على ضارع « مما » من جارة وما مصدرية ، والجار والمجرور متعلق بمختبط « الطوايح » فاعل تطيح .

**والعنى :** ليك يزيد ويندبه شخصان : فقير ذليل مهضوم الحق لا يجد له نصيراً ،

وطالب معروف يدفع به مصائب الدهر - وليس له وسيلة يتقرب بها .

**والشاهد :** رفع « ضارع » على أنه فاعل لفعل محذوف واقع في جواب استفهام

مقدر ، كأنه حين قال : ليك يزيد - قيل : فمن يميكه ؟ فقال : ضارع . وروى ليك

يزيد ضارع - ببناء « ييك » للمعلوم ، ونصب « يزيد » على أنه مفعول ، ورفع

« ضارع » على الفاعلية ، وإذا لا شاهد فيه .

(١) هو أبو عمر ، صالح بن إسحاق الجرمي البصري - مولى بني جرم بن زبان ، وجرم -

من قبائل اليمن . قال الخطيب : كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة والشعر ، ديناً ورعاً . قدم بغداد

وأخذ عن الأخفش الأوسط - ويونس - والأصمعي - وأبي عبيدة ، وحدث عنه المبرد وقال

فيه : كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيديويه . وناظر الفراء وأخفه . وانتهى إليه علم النحو

في زمانه . وكان يلقب بالنباح ؛ لكثرة مناظرته في النحو ، ورفع صوته فيه . وله كتاب

« الأبنية » ، ومختصر في النحو ، وغريب سيديويه . ومات ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .

(٢) هو أبو الفتح ؛ عثمان بن جني ، الموصلى مولداً ونشأة ، وأبوه « جني » - معرب كني

كان مملوكاً رومياً لسلیمان بن فهد الأزدي الموصلي . وفي ذلك يقول :

فإن أضحى بلا نسب فعملي في الوري نسيبي

كان إماماً في العربية ، ومن أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والصرف ، وصنف

في ذلك كتباً ففحها على المتقدمين وأعجز المتأخرين ، ولم يتكلم أحد في التصريف

والإعراب أدق منه كلاماً . قرأ الأدب على أبي علي الفارسي ، وأخذ عنه . ثم فارقه

وقعد للأقراء بالموصل ؛ فاجتاز بها شيخه أبو علي ، فرآه في حلقة والباس حوله ، فقال

له : « تزيت وأنت محصرم » فترك حلقة وتبعه ولازمه . وقد عاصر المتنبى وناظره .

وكان المتنبى يعجب به وبذكائه وحذقه ؛ ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير

من الناس . وخدم أبو الفتح البيت البويهي « عضد الدولة وأولاده » ، وكان يلازمهم

وله مصنفات كثيرة منها : كتاب الخصائص ، وقد طبعت دار الكتب ، والمع ،

يُوعَظُ فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ ؛ لِاحْتِمَالِهِ لِلْمَعْمُولِيَّةِ<sup>(١)</sup> ، بِخِلَافٍ : يُوعَظُ فِي  
الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> . أَوْ اسْتَلْزَمَهُ مَا قَبْلَهُ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ :

غَدَاةً أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٍ عَبِيَّطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحُمْرِ<sup>(٤)</sup>

— أَى وَحَلَّتْ لَهُ الْحُمْرُ ؛ لِأَنَّ « أَحَلَّتْ » يَسْتَلْزِمُ حَلَّتْ .

والمحتسب في تخريج القراءات الشاذة - وقد طبع حديثاً . وشرح ديوان المتنبي .  
والمذكر والمؤنث . ولما مات المتنبي رثاه بقصيدة مطلعها :

غَاضَ الْقَرِيضَ وَأَذَوْتَ نَضْرَةَ الْأَدَبِ وَصُوحَتْ بَعْدَ رِيِّ دَوْحَةِ الْكُتُبِ

وتوفي أبو الفتح في آخر صفر سنة ٣٩٢ هـ ، ودفن ببغداد في خلافة القادر بالله .

(١) فيكون مرفوعاً على أنه نائب فاعل ، فيحصل لبس بين كونه فاعلاً لفعل محذوف -

أو نائب فاعل ؛ فلهذا لا يجوز أن يكون فاعلاً .

(٢) فإنه يجوز أن يكون « زيد » فاعلاً لفعل محذوف ؛ لعدم الاحتمال المتقدم ؛ لأن

الفعل قبله قد استوفى نائب فاعله ، ونائب الفاعل لا يتكرر كالفاعل :

(٣) أى استلزم الفعل الرفع للفاعل - ما ذكر قبله من فعل .

(٤) بيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق - الشاعر الأموي المشهور .

اللغة والاعراب : طعنة : اسم مرة ، من الطعن - وهو الضرب بالرمح وغيره .

عبيطات : جمع عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وعبط الذبيحة

واعتبها : نحرها وهى سمينة فتية من غير داء ولا كسر . السدائف : جمع سديف ،

وهو شحم السنام ونحوه مما غلب عليه السمن . « غداة » منصوب على الظرفية بما قبله

« طعنة » فاعل أحلت « لابن أصرم » متعلق بأحلت ومضاف إليه ، ممنوع من الصرف للملحمة

ووزن أفعال « حصين » بدل أو عطف بيان من ابن أصرم « عبيطات » مفعول أحلت

« السدائف » مضاف إليه « والحمر » - بالرفع فاعل لفعل محذوف - أى وحلت له الحمر .

والمعنى : كان لحصين بن أصرم قريب قتل ، فحرم على نفسه أكل اللحم الطرى

وشرب الخمر حتى يأخذ بثأر قريبه ، فلما أدرك ثأره حل له ما حرمه على نفسه ، فهو

يقول : . . . غداة أباحت طعنة حصين لحصمه وإذراكه ثأره - أكل اللحم الطرى

وشرب الخمر بعد أن كان حرم ذلك على نفسه .

أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ<sup>(١)</sup> نَحْوُ : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) .  
والحذف في هذه واجب<sup>(٢)</sup> .

الخامس : أَنْ فِعْلَهُ يُؤَخِّدُ<sup>(٣)</sup> مع تثنيته وجمعه ، كما يُؤَخِّدُ مع إفراده ؛  
فكما تقول : قام أخوك - كذلك تقول : قام أخواك ، وقام إخوانك ،  
وقام نسوتك<sup>(٤)</sup> قال الله تعالى : ( قَالَ رَجُلَانِ - وَقَالَ الظَّالِمُونَ - وَقَالَ

والشاهد : رفع « الخمر » على أنه فاعل لمحذوف يدل عليه الفعل السابق ويستلزمه  
وهو « أكلت » - كما ذكر المصنف .

وروى بنصب « طعنة » على أنه مفعول به ، وإن كان فاعلا في المعنى ، ورفع  
« عبيطات والخمر » على الفاعلية والعطف ، على حد : « خرق الثوب المسمار » .

(١) أى فسر الفعل الرفع للفاعل ما بعده من فعل - كما في الآية المذكورة .  
(٢) لأن « استجارك » المذكور - مفسر للمحذوف ويعنى عنه فهو كالمعوض ،  
ولا يجمع بين المفسر والمفسر ، والمعوض والمعوض عنه . وهناك أساليب أخرى يجب  
فيها حذف الفعل : كالاختصاص ، والتحذير ، والإغراء ، والمصدر النائب عن فعله ،  
والأمثال وما جرى مجراها . . إلخ . وسيأتي توضيح كل ذلك وغيره في مكانه .  
وإلى الحكم الرابع المتقدم - يشير الناظم بقوله :

( وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَهُ أَضْمَرًا كَمَثَلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟ )<sup>(\*)</sup>

أى أن الفاعل يرفع بفعل مضمرة - أى غير مذكورة - مع فاعله ، نحو : قول  
« السائل : من قرأ ؟ فيجاب : « زيد » ؛ فزيد : فاعل لمحذوف يدل عليه « قرأ » المذكور -  
أى قرأ زيد . واكتفى بهذا المثال عن التفصيل الذى أوضحه المصنف .

(٣) وكذلك ما هو بمنزلة الفعل ؛ كاسم الفاعل وغيره ؛ مما سبق بيانه في أول الباب .

(٤) أى بتوحيد الفعل فيه وفيما قبله ؛ لأنه لو لم يوحى وقيل : قاما ، وقاموا ، وقمن -

لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم .

(\*) « الفاعل » مفعول يرفع مقدم « فعل » فاعله مؤخر « أضمر » فعل مجهول ونائب  
الفاعل يعود إلى فعل ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لفعل « كمثل » الكاف زائدة ،  
و « مثل » في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف « زيد » فاعل لمحذوف - أى قرأ زيد « و جواب »  
متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرأ » الجملة خبر

نِسْوَةٌ<sup>(١)</sup> . وحكى البصريون عن طيء ، وبعضهم عن أزدِ شِوَةٌ<sup>(٢)</sup> ؛  
نحو : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ - وَضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ - وَضَرَبَانِي أَخْوَاكَ<sup>(٣)</sup> . قال :  
\* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا \*<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المائدة الآية : ٢٣ ، وسورة الفرقان الآية : ٢٨ ، وسورة يوسف الآية : ٣٠ .  
وقد أشار الناظم إلى هذا الحكم بقوله :

( وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَمَا فَازَ الشَّهْدَاءُ )<sup>(٥)</sup>  
أى لاتلحق بآخر الفعل الذى آخره مثنى أو جمماً - علامة تثنية أو جمع ، مثل :  
فاز الشهداء . فالفاعل جمع تكسير ، والفعل مجرد من علامة الجمع ، وإلا لقال :  
فازوا الشهداء . (٢) أزد - بفتح الهمزة ، ويقال أسد بالسين وهو أفطح - أبوحى من  
اليمين . وشووة - بفتح الشين وضم النون وفتح الهمزة ، وقد تشدد الواو . سميت القبيلة  
بذلك لثنتان بينهم .

(٣) أى بإلحاق علامة الجمع والتأنيث والتثنية بالفعل . ويعبر بعض النحويين عن  
هذه اللفظة بلغة : « أكلونى البراغيث » ؛ لأن البراغيث فاعل أكلونى .

(٤) صدر بيت من السريع ، لعمر بن ماقط - الشاعر الجاهلى . وعجزه :

\* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ \*

**اللفظة والاعراب :** ألفتا : وجدتا . أولى فأولى لك : كلمة تقال عند التهديد  
والوعيد ، وهى - كما قال الأصمى والمبرد - اسم فعل معناه : قاربك ما يهلكك .  
ذا : اسم بمعنى صاحب . واقية : مصدر بمعنى الوقاية - كالمافية . « ألفتا » ألقى فعل ماض  
للمجهول ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » نائب الفاعل  
ومضاف إليه « عند القفا » عند : ظرف متعلق بألفتا ، والقفا مضاف إليه « أولى »  
مبتدأ « فأولى » معطوف عليه للتأكيد « لك » خبر المبتدأ . أو « أولى » خبر لمبتدأ  
محذوف - أى دعائى أولى . « ذا واقية » ذا حال من الكاف فى عيناك . وواقية  
مضاف إليه .

(\*) « الفعل » مفعول جرد « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « بما » زائدة « أسندا »  
فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى المفعول ، والألف للاطلاق ، والجملة فعل الشرط ،  
وجوابه محذوف « لاثنين » متعلق بأسندا « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهداء »  
الكاف جارة لقول محذوف ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المحذوف المحرور .

وقال : يَلْمُوهُ وَنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْيَوْمَ (١)  
وقال : تَتَجَّجَ الرَّبِيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ (٢)

والعنى : يصف الشاعر رجلا بالجبن والفرار من القتال ، فيقول له : وجدت عينك عند قفاك من كثرة نظرك والتفاتك الشديد إلى الخلف عند الفرار - لتنظر الأعداء وتتيق منهم خشية أن يتبعوك . ثم يدعو عليه بنزول السكوارث فيقول له : حات بك المصائب ، وقاربك ما يهلكك ويرديك أيها الجبان .

والشاهد : إلحاق علامة التثنية بالفعل « ألفي » مع أنه مسند إلى اسم ظاهر مشئ وهو « عينك » . (١) بيت من المتقارب ، ينسبه بعضهم إلى أمية بن أبي الصلت وروى : فكلمهم يعذل . ولعل هذا هو الصواب ؛ للروى . وبعده .

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة والاعراب : يلومونى . الوم : العذل والتعنيف - وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على جماعة الذكور ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم « النخيل » مضاف إليه « أهلى » فاعل يلوم « فكلمهم » انفاء عاطفة ، و « كلمهم » مبتدأ ومضاف إليه « يعذل » الجملة خبر .  
والعنى : يعتب على أهلى ويعنفونى لشراء النخيل ، ولا حق لهم فى ذلك فكلمهم أكثر ملومية منى .

والشاهد : فى « يلومونى » حيث وصل به واو الجماعة ، مع أن فاعله اسم ظاهر مذكور وهو « أهلى » . وهذه لفظة طيء ، وقيل : لفظة أزد شنوءة .

(٢) بيت من مجزوء الكامل ؛ لأبى فراس الحمدانى - من قصيدة إلى سيف الدولة الحمدانى . وهذا البيت للتمثيل لا للاستشهاد ؛ لأن أبى فراس من المولدين .

اللغة والاعراب : نتج بالبناء للمعلوم - أو للمجهول ، ويقال نتجت الناقة - للمجهول - إذا ولدت . الربيع . المراد هنا المطر الذى ينزل وقت الربيع . محاسنا : جمع لا واحد له من لفظه - مثل ملامح ، وقيل جمع حشن على غير قياس : ألقحها ، الإلقاح : أصله الإيلاد ، من ألقح الفحل الناقة إلقاحا - أحبلها ، ثم استعير للشجر . غر : جمع غراء - أى بيضاء . السحائب : جمع سحابة . « الربيع » فاعل أو نائب فاعل نتج - على الروايتين . « محاسنا » مفعول أول أو ثان لألقح « ألقحها » ألقح فعل ماض والنون علامة جمع النسوة والهاء مفعول « غر السحائب » غر فاعل ، والسحائب مضاف إليه .

والصحيح: أن الألف والواو والنون في ذلك - أحرفٌ ؛ دلّوا بها على التثنية والجمع<sup>(١)</sup>؛ كما دلّ الجميع<sup>(٢)</sup> بالتاء في نحو: قامت - على التأنيت<sup>(٣)</sup> .  
لا أنها ضمائرُ الفاعلين ، وما بعدها مُبتدأٌ على التقديم والتأخير - أو تابعٌ على الإبدال من الضمير<sup>(٤)</sup> . وأن هذه اللفظة<sup>(٥)</sup> لا تتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزعمي ذلك<sup>(٦)</sup> ؛ لقول الأئمة<sup>(٧)</sup> : إن ذلك

والمعنى : أنبت المطر الذي ينزل في زمن الربيع نباتاً حسناً ، وكسا الأرض حلة ناضرة بوساطة تلك السحب الغراء آثارها ، وما أنتجته من نبات حسن .  
والشاهد : وصل نون النسوة بالفعل « ألقح » ، مع أنه مسند إلى اسم ظاهر بعده وهو غر السحاب . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( وَقَدْ يُقَالُ : سَمِدًا ، وَسَمِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ )<sup>(٨)</sup>

أى قد يقال في بعض اللغات : « سمدوا وسعدوا » - بزيادة علامة التثنية والجمع على أنها مجرد علامة ، والفعل مسند للفاعل الظاهر بعده .

(١) أى أن طيء وأزدشنوة ومن إليهما - قصدوا بهذه الأحرف اللامالية على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً .  
(٢) أى : جميع العرب .

(٣) والجامع بينهما : الفرعية عن الغير ؛ فالثنى والجمع فرع الإفراد - والمؤنث فرع المذكور . وافرقت بين الاثنين : أن لحاق علامة التأنيت لغة جميع العرب ، ويجب أحياناً . أما لحاق الثانية فلفظة قوم ، ولا يجب مطلقاً .

(٤) أى أن ما بعدها تابع لها على الإبدال من الضمير - بدل كل من كل .

(٥) هذا معطوف على قوله : والصحيح أن الألف والواو . . إلخ .

أى : والصحيح أيضاً أن هذه اللفظة - وهى إلحاق علامة التثنية والجمع .

(٦) أى لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ، ولمن زعم أنها أيدال . ولمن زعم امتناع هذه اللفظة مع المتعاطفات بغير « أو » .

(٧) هذا التعليل لبيان أن الصحيح أن اللواحق أحرف لا ضمائر .

(\*) « سمدوا وسعدوا » سمدوا : نائب فاعل يقال ، وسعدوا معطوف عليه ، قصد لفظهما « والفعل » مبتدأ « لظاهر بعده » متعلقان بمسند الواقع خبراً للمبتدأ والجملة حال .

لُغَةٌ لِقَوْمٍ مُّعَيَّنِينَ ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ ، وَالْإِبْدَالُ لَا يَخْتَصَّانِ بِلُغَةِ قَوْمٍ  
بِأَعْيَانِهِمْ - ولجج<sup>(١)</sup> قوله : \* وَقَدْ أَسْمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ \*<sup>(٢)</sup>

وقوله : \* وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ \*<sup>(٣)</sup>

(١) هذا تعليل للصحيح من أن هذه اللغة لا تمتنع مع التعاطفات بنير « أو » .  
(٢) عجز بيت من الطويل ، لعبد الله بن قيس الرقيات - يرثى مصعب بن الزبير  
وكان منشاها للزبيريين ، وصدرة :

\* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ \*

**اللغة والاعراب :** المارقين : الخارجين عن الدين . أسماه : خذلاه وأسلماه إلى أعدائه  
مبعد : أجنبي بعيد الصلة . حميم : صديق أو قريب . « تولى » ، فعل ماض وفاعله ضمير  
يعود إلى مصعب « قتال المارقين » مفعول تولى ومضاف إليه « بنفسه » متعلق بتولى -  
أو توكيد للفاعل والباء زائدة « وقد » الواو للحال « أسماه » أسلم فعل ماض والألف  
علامة التثنية والهاء مفعول « مبعده » فاعل « وحميم » معطوف عليه .  
**والعنى :** أن مصعباً تولى بنفسه قتال الخارجين بالعراق على أخيه عبد الله بن  
الزبير ، ولم يركن إلى غيره في ذلك ، وقد تجشم المصاعب وتحمل المتاعب ، وخذله المبعده  
والقريب وأسلماه لعدوه .

**والشاهد :** وصل ألف التثنية بالفعل « أسماه » . مع إسناده للفاعل الظاهر  
وهو « مبعده » مع العطف عليه .

(٣) عجز بيت من الوافر ، لعروة بن الورد العبسي - المعروف بعروة  
الصماليك . وصدرة :

\* وَأَحْقَرَهُمْ وَأَهْوَنَهُمْ عَلَيْهِ \*

وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها الغنى ويذم الفقر ، وقبلة :

ذَرَيْتِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمْ الْفَقِيرُ

وبعده : يُبَاعِدُهُ الْقَرِيبُ وَتَزْدَرِيهِ حَلِيلَتُهُ وَيَنْهَرُهُ الصَّفِيرُ

**اللغة والاعراب :** ذريتي : دعيتي وأتركتي . خير : كرم وشرف . « وأحقرهم  
وأهونهم » معطوفان على « شرمهم » في البيت قبله « عليه » على للتعليل والضمير المجرور

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أنت فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي<sup>(١)</sup>

وبتاء المضارعة في أول المضارع . ويجب ذلك في مسألتين :

(إحداها) أن يكون ضميراً متصلاً<sup>(٢)</sup> كهند قامت - أو تقوم ،

يعود على الفقر المفهوم من لفظ الفقير . وروى . عليهم « وإن » شرطية « كانا » كان فعل الشرط ، والألف حرف دال على التثنية « له » خبر كان مقدم « نسب » اسمها مؤخر ، و « خير » معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف مفهوماً قبله .

والمعنى : يقول للأئمة : اتركيني أسعى وأجد في تحصيل الفنى والمال ؛ فإنى رأيت الفقير شر الناس وأذلهم ، وأحقرهم شأناً وأهونهم عليهم ؛ لأجل فقره ، وإن كان شريف الأصل كريماً ، حسن الأخلاق كريم السجايا .

والشاهد : لحوق علامة التثنية - وهى الألف - للفعل « كانا » ، مع أنه مسند إلى ظاهر مع العطف بالواو - فهو فى معنى المثنى .

(١) سواء أكان جامداً أم متصرفاً ، تاماً أم ناقصاً ، وجوباً أو جوازاً - كما سيأتى . وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى أو المجازى . ومثل الماضى : الوصف نحو : أقامة زينب . وفى هذا يقول الناظم :

(وتاء تأنيث تلى الماضى ، إذا كان لأنثى ؛ كابت هند الأذى)<sup>(٣)</sup>

أى إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث ، لحقته تاء ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث ؛ سواء فى ذلك المؤنث الحقيقى والمجازى ، ولم يتعرض الناظم للمضارع . وإذا كان الفعل كفى ، والفاعل المؤنث الحقيقى مجروراً بالباء الزائدة - لا يؤنث الفعل ؛ تقول : كفى بالخنساء شاعرة . (٢) أى مستتراً ، عائداً على مؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه . وقد مثل لها المصنف . وإنما وجب التأنيث فى هذا ؛ لتلايتهم أن هنالك فاعلاً مذكراً منتظراً ؛ كأن يقال : هند قام أبوها - والشمس طلع قرنها .

(\*) « وتاء تأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تلى الماضى » الجملة خبر للمبتدأ « إذا » ظرف مضمين معنى الشرط « كان » فعل ماضى ناقص واسمها يعود إلى « الماضى » وخبرها محذوف - أى مسنداً « لأنثى » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر وجواب إذا محذوف « كابت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، « هند » فاعل و « الأذى » مفعول ، والجملة فى محل نصب لذلك القول المحذوف

والشمسُ طلّعت - أو تَطَّلَعُ ؛ بخلاف المنفصل<sup>(١)</sup> ، نحو : ما قام -  
أو يقومُ - إلا هي . ويجوزُ تركها في الشعر<sup>(٢)</sup> إن كان التأنيثُ  
مجازياً كقوله : \* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا \*<sup>(٣)</sup>  
وقوله : \* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا \*<sup>(٤)</sup>

(١) أى : فلا يجب التأنيث معه لعدم التوهم المذكور . والأفصح الشائع في  
الأساليب - عدم تأنيث الفعل . (٢) أى مع اتصال الضمير .  
(٣) عجز بيت من المتقارب ، لعامر بن مجوّن الطائي ، أحد الحلعاء الفتاك - يصف  
سحابة غزيرة المطر وأرضاً مخصبة ، بسبب ما نزل بها من الفيث . وصدرة :  
\* فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقْمًا \*

اللغة والاعراب : مزنة : هى السحابة البيضاء والثقلة بالياء ، ودقت : أمطرت .  
والودق : المطر . أبقل : أنبتت البقل . والبقل : ما نبت في بزره لا في أرومة ثابتة .  
« فلا » لنافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها مرفوع « ودقها » مفعول مطلق لو دقت .  
والجملة خبر لا . ويجوز جعل « لا » مهمله ، و « مزنة » مبتدأ ، وجملة « ودقت » -  
خبر « ولا أرض » لنافية عاملة عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » خبرها .  
والمعنى : لبس هنالك سحابة أمطرت مطراً غزيراً نافعاً كهذه السحابة ، وليست  
هنالك أرض أنبتت بقلا عظيماً كهذه الأرض .

والشاهد : في « أبقل » ؛ حيث حذف منه تاء التأنيث للضرورة ، مع أن فاعله  
ضمير مستتر عائد على مجازى التأنيث ، وينبنى تأنيث فعله . ويروى : أبقلت إبقالها -  
بكسر اثناء للتخلص من الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » . قبل : وهو  
تخلص من ضرورة - للوقوع في ضرورة أخرى .

(٤) عجز بيت من المتقارب ، للأعشى ميمون بن قيس . وصدرة :

\* فَإِذَا تَرَيْتَنِي وَوَلِي رِيْمَةً \*

اللغة والاعراب : لمة : هى شعر الرأس الذى يجاوز شحمة الأذن . فإذا زاد عن  
ذلك وبلغ المنكبين - فهو « لمة » . الحوادث : النوازل والكوارث - جمع حادثة .  
« أودى بها » ذهب بها وأهلكها وأبادها . « إما » إن شرطية مدغمة في « ما »

(الثانية) <sup>(١)</sup> أن يكون متصلاً <sup>(٢)</sup> حقيقياً التأنيث ، نحو : ( إذ قالت امرأة عمران ) <sup>(٣)</sup> . وشذ قول بعضهم : « قال فلانة » <sup>(٤)</sup> ، وهو ردديء

الزائدة « ترينى » فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول ، وترى هنا بصرية « ولى » الواو للحال ، و « لى » خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسمها « أودى » فعل ماض وفاعله يعود على الحوادث ، والجملة خبر إن . والجملة من إن ومعمولها جواب الشرط .

**واللهي :** يقول لمحبوته : إن رأيتنى فيما مضى ، وأنا شاب لى لمة تنزل إلى أذنى - فلا تمجى اليوم من منظرى ؛ فإن حوادث الدهر وكوارثه ذهبت بها وأزالتها ، يريد : أنه أصبغ الرأس ؛ وذلك دليل الضعف ، وأمارة الكبر والعجز .

**والشاهد :** تجريد الفعل « أودى » من علامة التأنيث للضرورة ، مع أنه مسند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث - وهو الحوادث ، وقد سوغ ذلك أن الحوادث مجازى التأنيث . ولا يقال إنه لا ضرورة فى هذا البيت ؛ لأنه لو قال : أودت بها - لاستقام الوزن ؛ لأن القافية مؤسسة ، والألف فى أودى ملزمة فى أبيات القصيدة ، وتسمى عند العروضيين : « حرف الردف » ، وتركها فى بعض الأبيات عيب غير مقبول .

(١) أى المسألة الثانية التى يجب فيها التأنيث .

(٢) أى اسماً ظاهراً متصلاً بعامله مباشرة . وأن يكون أيضاً مفرداً ، أو مثنى ، وقد أشار الناظم إلى حاله الوجوب بقوله :

( وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حَرٍّ ) <sup>(٥)</sup>

أى أن علامة التأنيث تلزم فى الفعل الذى يكون فاعله ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث ، لا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى . وكذلك إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً به ، دالا على مؤنث حقيقى ، وهذا قوله : « مفهم ذات حر » ، والحر : الفرج ، وأصله جرح ، حذف لام الكامة تخفيفاً .

(٣) سورة آل عمران الآية : ٣٥ .

(٤) « فلانة » ليس دالا على مؤنث ، كفاطمة وزينب مثلاً ، ولكنه يدل على لفظ مؤنث غير معين .

(\*) « وإنما » أداة حصر « فعل » مفعول تلزم « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت للمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر - أى أو فعل اسم ظاهر مفهم ، بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله « ذات » - بمعنى صاحبة - مفعول به لفهم « حر » مضاف إليه .

لا يَنْقَاسُ<sup>(١)</sup> . وإنما جازَ في الفصيح نحو : نِعَمَ المرأةُ - وبئسَ المرأةُ ؛  
لأنَّ المرادَ الجنسَ<sup>(٢)</sup> ، وسيأتي أنَّ الجنسَ يجوزُ فيه ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) فيقتصر فيه على السماع وهو قليل . وقد أشار الناظم إلى هذا ، وإلى جواز  
ترك التاء في مجازي التأنيث في المسألة الأولى - بقوله :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَهْـلٍ ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ<sup>(٤)</sup>  
أى : قد تحذف التاء من الفعل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى ، من غير فصل  
وذلك قليل . وكذلك تحذف من الفعل الذى فاعله ضمير يمود على مؤنث مجازى ،  
وهذا الحذف قليل - وهو مخصوص بالشعر .

(٢) فالمرأة لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما هي رمز لجنس المرأة مثلاً في التفاعل  
(٣) أى يجوز فيه ترك التاء ؛ لأن فيه معنى الجماعة . والجماعة مؤنث مجازى  
التأنيث . ولا يلزم في هذه الصورة أن يكون التفاعل اسماً ظاهراً ؛ فقد يكون ضميراً  
مفسراً بنسكرة بده ، نحو : نعم فتاة زينب . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

وَالْحَذْفُ فِي «نِعَمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنِ<sup>(٥)</sup>  
أى أنه يجوز في نعم وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثاً - إثبات التاء وحذفها ،  
وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، والحذف  
حسن ، والإثبات أحسن منه .

هذا ؛ ويجب التأنيث أيضاً (١) إذا كان التفاعل ضمير جمع تكسير لذكر غير  
عائلي ، نحو : الأيام بك ابتهجت - أو ابتهجن (ب) أو كان التفاعل ضمير جمع تكسير  
أو سلامة لمؤنث ، نحو : الجنود فرحت - أو فرحن ، والتلميذات فرحت - أو فرحن

(\*) «والحذف» مبتدأ «قد يأتي» الجملة خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق ب«يأتي»  
«ومع» الواو عاطفة أو استئنافية ، و «مع» ظرف متعلق بوقع «ضمير» مضاف إليه «ذو»  
المجاز «مضاف إليه أيضاً» ، و «ذو» بمعنى صاحب «في شعر» متعلق بوقع ، وفاعل وقع  
يمود إلى الحذف ، والجملة مطبوفة على «قد يأتي» . أى . وقع ذلك الحذف في الشعر

(\*) «والحذف» بالنصب مفعول مقدم لاستحسنوا ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة استحسنوا خبر  
«في نعم الفتاة» متعلق بالحذف - أو باستحسنوا وهو مقصود لفظه «أن» اللام جارة ، و«أن» حرف  
توكيد ونصب «قصده الجنس» اسمها ومضاف إليه «فيه» متعلق بقوله «بين» الواقع خبراً لأن  
وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق باستحسنوا

ويجوزُ الوجهانِ في مسألتين :

(إحداهما) : المنفصل <sup>(١)</sup> كقوله : \* لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءٍ \* <sup>(٢)</sup>

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » . والتأنيثُ أكثرُ ؛

إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ « إِلَّا » - فَالتَّأْنِيثُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ <sup>(٣)</sup> . نصَّ عليه

الأخفشُ ، وأنشدَ على التأنيث :

(١) أى المؤنث الحقيقي الظاهر ، المنفصل من فعله بفاصل

(٢) صدر بيت من الوافر ، لجرير الشاعر الأموي المشهور - بهجو الأخطل . وعجزه :

\* عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ \*

اللغة والاعراب : الأخطل : تصغير الأخطل - الشاعر المشهور ، واسمه غياث بن غوث ،

استها : دبرها . صلب ، جمع صليب - وهو للنصارى . شام : جمع شامة - وهى الخال

والعلامة . « لقد » اللام موطئة للقسم وقد التحققت . « الأخطل » مفعول مقدم لولد

« أم سوء » أم فاعل وسوء مضاف إليه ، « على باب » جار ومجرور خبر مقدم « استها »

مضاف إليه ، « صلب » مبتدأ مؤخر ، و « شام » معطوف صلب .

والمعنى : أن الذى ولد الأخطل امرأة سيئة ، لم تنحصن بالعفة ، فهو سليل الفجور .

والشاهد : تجرد الفعل « ولد » من تاء التأنيث - مع أن فاعله مؤنث حقيقى

التأنيث ، وقد تقدم وجوب تأنيث الفاعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً ، ظاهراً كان أو

مضمراً . وجار ذلك لأنه فصل بين الفعل والفاعل ، فبعد الفعل بالفصل عن فاعله ،

وضمعت عنايته به . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

ر وَقَدْ يُدْبِحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءَ ، فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَأَقِفِ <sup>(٤)</sup>

أى أن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي - يبيح تجريد الفعل من علامة

التأنيث ، نحو : أتى القاضى بنت الواقف ، فيجوز : أتت - وهو أجود .

(٣) لتخصيص بالشعر مذهب الجمهور . ومثل « إلا » فى الفصل : « غير » - أو

\* « وقد » قد حرف تعقيب « الفصل » فاعل « يبيح » ترك الناء « مفعول ومضاف إليه

« فى نحو » متعلق « يبيح » وهو مضاف لقول محذوف « القاضى » مفعول أتى ، مقدم على الفاعل

وهو بنت « الواقف » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة نحو إليها

مَا بَرِئَتْ مِنْ رَبِّبَةٍ وَذَمَّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ (١)  
وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ (٢) وَقَرِيءٌ : ( إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً -  
فَأَصْبَحُوا لِأَثَرِي إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ) (٣)

« سوى » وإن كان مذكراً ، لا اكتسايه التأنيث من المضاف إليه . ويلاحظ أن لفظ « غير » أو « سوى » - هو الذي يعرب فاعلاً .

(١) بيت من الرجز ، لم ينسبه المؤلف ولم نقف على قائله .

اللغة والأعراب : برئت : تخلصت وسلمت . ربية : هي التهمة والشك . ذم : عيب . « ما » نافية « برئت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق بـ « برئت » « وذم » معطوف عليه « إلا » حرف استثناء « بنات العم » بنات فاعل برئت ، والعم مضاف إليه .

والعنى : لم تسلم امرأة من التهمة والشك والعيب في حربا - إلا بنات الأعمام .  
والشاهد : لحوق تاء التأنيث الفعل - وهو « برئت » ؛ لأن الفاعل حقيقى التأنيث مع وجود الفصل بإلا - للضرورة . وكان الحذف واجباً ؛ لأن الفاعل فى الحقيقة ليس الاسم المؤنث المذكور بعد إلا ، وإنما هو مذكر محذوف - أى ما برىء أحد إلا بنات العم ، وهذا رأى الأخفش ومن تبعه .

(٢) أى أجاز الإثبات على قلة فى النثر . والأحسن الحذف . وعليه فما جاء فى البيت جار على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن مرجوحاً . وفى ذلك يقول الناظم :

( وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلِ « بِإِلَّا » فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلَّا فِتْنَةُ ابْنِ الْعَمَلَاءِ ) (٤)

أى أن الحذف مع الفصل بإلا مفضل على التأنيث عند الناظم ؛ ثراً ونظماً ، نحو :  
ما زكا إلا فتاة ابن الملا - أى ما صلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن الملا . ويجوز على قلة : ما زكت . (٣) أى برفع « صيحة » بكان ، وضم التاء من « ترى » ،

ورفع « مساكينهم » على النياية عن الفاعل . وهاتان القراءتان ليستا سبعيتين ، سورة يس الآيه : ٥٣ ، سورة الأحقاف الآيه : ٢٥ .

(\*) « والحذف » مبتدأ « بم » ظرف حال من مرفوع « فضلا » مضاف إليه « بإلا » متعلق بفصل « فضلا » ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى الحذف ، والجملة خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ما » نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء « فتاة » فاعل « زكا » مضاف إليه وقصر الملا للضرورة .

(الثانية) : المجازى التأنيث نحو : ( وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ )<sup>(١)</sup> ،  
ومنه<sup>(٢)</sup> : اسمُ الجنسِ - واسمُ الجمعِ - والجمع<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّهنَّ في معنى الجماعةِ  
والجماعةُ مؤنَّثٌ مجازيٌّ ؛ فذلك جاز التأنيثُ ، نحو<sup>(٤)</sup> : ( كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ  
قَوْمُ نُوحٍ - قَالَتِ الْأَعْرَابُ )<sup>(٥)</sup> - وَأَوْرَقَتِ الشَّجَرُ . والتذكيرُ نحو<sup>(٦)</sup> :  
أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، ( وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ - وَقَالَ نِسْوَةٌ ) - وَقَامَ الرَّجَالُ ،  
وجاءَ الهنودُ ؛ إِلَّا أَنَّ سَلَامَةَ نَظَمَ الْوَاحِدِ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ - أُوجِبَتِ  
التذكيرُ في نحو : قامَ الزَّيْدُونَ - والتأنيثُ في نحو : قامتِ الهندياتُ<sup>(٧)</sup> .

(١) يجوز في غير القرآن : وجمعت . (٢) أى من مجازى التأنيث .

(٣) المراد : جمع التذكير ؛ لأن جمع المذكر السالم يجب تذكير فعله ، كما أن جمع

المؤنث السالم المستوفى للشروط - يجب تأنيث فعله على الأصح .

(٤) مثل المصنف لاسم الجمع - فجمع التذكير - فاسم الجنس .

(٥) سورة القمر الآية : ٩ ، سورة الحجرات الآية : ١٤ .

(٦) الأمثلة على هذا الترتيب : لاسم الجنس - فاسم الجمع المذكر - فاسم الجمع

المؤنث - فجمع التذكير المذكر - فجمع التذكير المؤنث . وإنما جاز الأمران مع

المؤنث المجازي ؛ لأن التأنيث فيه غير حقيقي ، فالعناية به ضعيفة . وأيضاً فهذا المؤنث في

معنى المذكر . (٧) وفي جمع التذكير يقول الناظم :

(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ)<sup>(٨)</sup>

أى أن التاء في فعل كل جمع - سوى جمع المذكر السالم - يجوز إثباتها وحذفها ،

كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث ، كابتنة ، تقول : كسرت اللبنة - وكسر اللبنة . واللبن :

الطوب النبي الذي لم يحرق بالنار ؛ فإثبات التاء لتأوله بالجماعة - وحذفها لتأوله بالجمع

وكذلك تفعل باسم الجمع - كنسوة .

(\*) « والتاء » متبداً « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير في الخبر

« جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور

متعلق بالسالم « كالتاء » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء

« إحدى اللين » مضاف إليه

خلافًا للكوفيين فيما<sup>(١)</sup>، وللفارسي في جمع المؤنث<sup>(٢)</sup>. واحتجوا بنحو: (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ<sup>(٣)</sup> - إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ<sup>(٤)</sup>). وقوله: \* فَبِكِي بِنَاتِي شَجَوْهَنَّ وَزَوْجَتِي \*<sup>(٥)</sup>

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد<sup>(٦)</sup>، وبأن

(١) فقد أجازوا نذكير الفعل وتأنيثه مع جمعي التصحيح، ومع اسمي الجنس أيضاً

(٢) فقد أجاز فيه الأمرين، ووافقه الناظم فلم يستثنه.

(٣) فقد أنث الفعل - وهو «آمنت» - مع جمع التصحيح المذكور وهو «بنو»

الآية: ٩٠ من سورة يونس.

(٤) فقد ذكر الفعل وهو «جاء» مع جمع التصحيح المؤنث. سورة الممتحنة الآية: ١٢

(٥) صدر بيت من الكامل لعبد بن الطيب - من شعراء الجاهلية. وعجزه:

\* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ نَمِّ تَصَدَّعُوا \*

اللغة والاعراب: شجوهن، الشجو: الحزن والمهم - من شجاه الأمر يشجوه -

إذا أحزنه. زوجتي، الأفصح أن يقال: «زوج» للرجل والأنثى، وجمعه أزواج.

تصدعوا: تفرقوا وانشعب شملهم. «بناتي» فاعل بكى «شجوهن» مفعول لأجله

ومضاف إليه «وزوجتي» معطوف على بناتي، وكذلك «الظاعنون» «إلى» متعلق

بالظاعنين «ثم» حرف عطف «تصدعوا» فعل وفاعل. والجملة معطوفة على جملة

«بكى بناتي».

والمعنى: أن بناتي بكين على من الحزن، وكذلك زوجتي، والذين وفدوا علينا

ليشاركوننا أحزاننا وهمومنا من المحبين، ثم انصرفوا بمد ذلك وتفرقوا كل لشأنه.

والشاهد: تجريد «بكى» من علامة التأنيث، مع أن الفاعل جمع مؤنث.

وهو حجة للكوفيين والفارسي. وفي البيت شاهد آخر في قوله: «شجوهن»؛

فإنه مفعول لأجله، وهو معرفة بالإضافة للضمير. وفي هذا رد على من يقول: إن

المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ كالجرم وغيره.

(٦) أي بل تميز شكله؛ إذ الأصل «بنو»، فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون

في التذكير، وألف وتاء في التأنيث. والكلام في الجمعين إذا لم يحدث فيهما تمييز.

أما ما تميز منهما كبنين وبنات - فيجوز فيهما الوجهان اتفاقاً.

هذا: ولم يذكر المصنف ولا الناظم - حكم إسناد الفعل إلى المثنى، وحكمه حكم

التذكير في « جاءك » - للفصل ، أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ،  
أو لأن « أن » مقدرة باللاتي - وهي اسم جمع .  
السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله<sup>(١)</sup> ثم يجيء المفعول ، وقد  
يُكس . وقد يتقدمهما المفعول . وكل من ذلك جائز - وواجب<sup>(٢)</sup> .  
فأما جواز الأصل فنحو : ( وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ )<sup>(٣)</sup> .

وأما وجوبه في مسألتين :

(إحداهما) أن يُخشَى اللبس<sup>(٤)</sup> ؛ كضرب موسى عيسى . قاله أبو بكر ،

المفرد ؛ فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل ، نحو : قال الحمدان ، وإن كان لمؤنث  
وجب التأنيث ، تقول : قامت الحمدان .

(١) ذلك لأنه منزل منه منزلة جزئية ؛ ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال

الخمسة ؟ (٢) جملة الصور ستة ، أشار إليها الناظم إشارة مختصرة بقوله :

( وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا )

وقد يجاء بخلاف الأصل ، وقد يجيء المفعول قبل الفعل<sup>(٥)</sup> .

أى أن الأصل في تكوين الجملة العربية وترتيب كلماتها : أن يتصل الفاعل بعامله ،

وأن ينفصل عنه المفعول بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما . وقد لا يراعى هذا الأصل ؛

فيتقدم المفعول على الفاعل ، وقد يجيء المفعول قبل الفعل وفاعله .

(٣) سورة النمل الآية : ١٦

(٤) فلا يمكن تمييز الفاعل من المفعول ؛ وذلك كأن يكون كل منهما اسماً مقصراً

كما مثل المصنف ، أو مضافاً لياء المتكلم ، نحو : أكرم صديقي أخي . وكذلك

المبنيات وأسماء الإشارة ، وليست هنالك قرينة تعين المراد ، وتميز الفاعل من المفعول .

(\*) « والأصل » مبتدأ « في الفاعل » متعلق به « أن يتصلا » أن : مصدرية . وفاعل يتصلا يعود

على الفاعل والألف اللطاقة ، وأن ومنصوبها في « أو يلب مصدر خبر المبتدأ ، وإعراب الشطر

الثاني كذلك \* « وقد » حرف تعليل « يجاء » فعل مضارع مني المجهول « بخلاف » حارو مجرور في موضع

نائب فاعل يجاء « الأصل » مضاف إليه « المفعول » فاعل يجيء « قبل » ظرف متعلق بمحذوف

حال من المفعول « الفعل » مضاف إليه

والمُتَأَخِرُونَ؛ كالجـزولي<sup>(١)</sup>، وابنِ عصفور، وابنِ مالك، وخالفهم ابنُ الحاج<sup>(٢)</sup>، مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْعَرَبَ يُجِيزُ تَصْفِيرَ عُمَرَ - وَعَمَرُو<sup>(٣)</sup>، وبأنَّ الإجمالَ مِنْ مَقاصِدِ الْعِتْلَاءِ<sup>(٤)</sup>، وبأنَّهُ يُجَوِّزُ: ضَرَبَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ<sup>(٥)</sup>، وبأنَّ تَأخِيرَ الْبَيَانِ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ - جَائِزٌ عِتْلًا بِاتِّفَاقٍ - وَشَرْعًا عَلَى

فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية - لم يكن الترتيب واجباً . فاللفظية مثل : أكرمت يحيى ليلى، فإن تأنيث الفعل دليل على أن الفاعل هو ليلى ، والمعنوية مثل : أزعجت ليلى الحمى ، فظاهر أن الحمى هي المتاعل .

(١) هو أبو موسى ؛ عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، و «جزولة» : بطن من البربر بمراكش ، كان إماماً في العربية لا يشق له غبار، مع جودة التفهيم وحسن العبارة لزم عبد الله بن برّي بمصر لما حج وعاده . وقرأ عليه كتاب «الجمال» للزجاجي، وله حواش عليه . ثم عاد إلى المغرب ، وتصدر للاقراء بالمريّة «بلد بالأندلس» وغيرها . وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشلوبين ، وابن معط . وولى خطابة مراکش . ومات بها سنة ٦٠٧ هـ .

(٢) وذلك في نقده على المقرب لابن عصفور . وابن الحاج هو : أبو العباس ؛ أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي - المعروف بابن الحاج . كان عالماً بالعربية ، محققاً حافظاً للغات . قيل : إنه برع في لسان العرب حتى لم يكن في زمنه من يفوقه أو يدانيه . قرأ على الشلوبين وغيره . وله مصنفات كثيرة منها : مختصر خصائص ابن جنى ، ومختصر المستصفي ، وله نقود على النصحاح ، وإيرادات على المقرب لابن عصفور . وأمالى على كتاب سيديويه ، وكان يقول : إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيديويه ما شاء ، ومات - رحمه الله - سنة ٦٤٧ هـ (٣) أي على «عمير» ، مع وجود اللبس . (٤) هذا القول مبني على أنه لا فرق بين اللبس والإجمال ، والحق أن بينهما فرقا كبيرا ؛ فاللبس : تبادل فهم غير المراد ، أما الإجمال فهو : احتمال اللفظ للمراد وغيره ، من غير تبادل لأحدهما ، والأول مضر وليس من مقاصد البلاء - بخلاف الثاني . وتصغير عمرو وعمرو على عمير ، وضرب أحدهما الآخر - من الثاني

(٥) لأنه لا يبعد أن يقصد الإنسان ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل .

الأصح<sup>(١)</sup> ، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو :  
(فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)<sup>(٢)</sup> - كَوْنُ «تِلْكَ» اسْمًا - و «دَعْوَاهُمْ»  
الخبير ، والعكس<sup>(٣)</sup> .

(الثانية) أن يُحصَرَ المفعولُ «بِإِنَّمَا» نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا<sup>(٤)</sup> ،  
وكذا الحَصْرُ «بِإِلَّا»<sup>(٥)</sup> عند الجُزْؤِ وَجَمَاعَةِ . وأجاز  
البصريُّونَ والكسائيُّ والفراءُ ، وابنُ الأَباريِّ<sup>(٦)</sup> - تقدّمه على

(١) أما عقلاً ؛ فلأنه لا يتبع أن يتكلم الإنسان بالجمل ، ويتأخر البيان  
إلى وقت الحاجة . وأما شريعاً ؛ فلأن المقصود ببيان تمكين المكلف من امتثال الأمر ،  
ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال (٢) سورة الأنبياء الآية : ١٥ .

(٣) أي فلم يبالوا بالتيباس الاسم بالخبير ، فكذلك التباس الفاعل بالمفعول  
قال الأشموني : ومقاله ابن الحاج ضعيف ؛ لأن ما استدلل به - في غير الآية - من باب الإجمال  
وما نحن فيه من باب الإلباس ، والثاني ضار دون الأول كما بينا . أما في الآية ؛ فإن  
تباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبيرها ؛ لأن المبتدأ عين الخبر في  
المصدق ؛ فالحكم على أحدهما كالحكم على الثاني . أما الفاعل فغير المفعول ، فجعل أحدهما  
الآخر غير مقبول ، على أنهم لا يسمون للزجاج ما نقله

(٤) فيجب تقديم الفاعل على المفعول في هذه الصورة ؛ لأنه أو آخر انقاب المعنى

(٥) أي المسبوقة بالنفي غالباً

(٦) هو الإمام أبو بكر - محمد بن القاسم الأنباري ، الجوى اللغوى . كان من أعلم  
الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظاً . قيل : إنه كان يحفظ ثلثمائة ألف بيت شاهداً  
في القرآن ، وكان يملئ من حفظه لا من كتاب . وكان مع حفظه ثقة زاهداً متواضعاً  
دينياً من أهل السنة . أخذ عن ثعلب ، وروى عنه الدارقطني وجماعة . وكان يملئ في  
ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى . وقد أملئ كتباً كثيرة منها : كتاب  
الأضداد ، وأدب الكتّاب ، والمقصود والممدود ، والمذكر والمؤنث ، والسكافي في  
النحو ، وشرح شعر الأعشى ، والنايفة ، وزهير . وله كتاب اسمه : «الوحوش والنبات»  
وكان ممن يرى القياس في النحو ويقول : النحو كله قياس ، ومن أنكر القياس فقد

الفاعل كقوله<sup>(١)</sup> :

\* وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فُؤَادُهُ \*<sup>(٢)</sup>

وقوله : \* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا \*<sup>(٣)</sup>

أنكر النحو . وكان ذا يسار وحال واسعة ، ولم يكن له عيال ، وكان مع هذا شجاعياً . وتوفي ليلة النحر من ذى الحجة سنة ٣٢٧ هـ ، ودفن ببغداد .

(١) أى تقديم المفعول - المحصور بإلا على الفاعل - بشرط أن تقدم معه «إلا» .

(٢) صدر بيت من الطويل ينسب إلى دعبل الخزاعي . وعجزه :

\* وَأَمَّ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ \*

اللغة والاعراب : أبى : امتنع . جماعا : مصدر جمع الفرس - إذا أسرع إسراعاً لا يرده شيء . والجموح من الرجال : الذى يركب هواه ولا يمكن رده . لم يسئل : مضارع - سلا : بمعنى صبر وتعزى . «لما» ظرف بمعنى حين معمول لتسلى فى قوله بمد هذا البيت :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلَّى

«أبى» فعل ماض «إلا» أداة حصر «جماعا» مفعول أبى «فؤاده» فاعل ونضاف إليه «ولم يسئل» الواو عاطفة . ولم حرف نفي وجزم وقلب ، «يسئل» فعل مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة ، «عن ليلى» جار ومجرور متعلق بيسئل «بمالم» متعلق به كذلك «ولا أهل» معطوف على مال ، و «لا» زائدة لتوكيد النفي .

والمعنى : أن هذا الحب حين تعلق قلبه بليلى وهام بها ، ولم يصرفه عن التمدادى فى هواه زينة الدنيا من المال والأهل - أراد أن يتسلى بغيرها فلم يقنه ذلك ، بل زادته الأخرى إغراء بليلى وتعلقاً بها ؛ لأنها دون ليلى فى الحسن والجمال والكمال .

والشاهد : جواز تقديم المفعول المحصور بإلا - وهو «جماعا» - على الفاعل وهو «فؤاده» ؛ لأنه لا لبس ؛ إذ يتعين كون المحصور بمد إلا ، بخلاف المحصور بإنما لأنه لا دليل على أن المحصور هو تاليها .

(٣) عجز بيت من الطويل ، ينسب إلى قيس بن الملوّح - المعروف بمجنون اليلى . وصدده :

\* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ \*

وقوله : \* وَتَفْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ \* (١)

اللغة والأعراب : تزودت : اتخذت زاداً ، والزاد : طعام يتخذ للسفر . وهو فعل وفاعل « من ليلى » متعلق به ، وليلى مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التانيث المقصورة «ها» مانافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة حصر « ضعف » مفعول مقدم لراد « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » متعلق بمحذوف صلة « كلامها » فاعل زاد ومضاف إليه .

والمعنى : اتخذت من تسكيم ليلى ساعة - زاداً أتبلغ به وأطفيء جذوة حبي لها ، فلم يفدني ذلك ، ولم يشف علقى ؛ بل زاد كلامها ما بي من وجد ولوعة وحب .

والشاهد : تقديم المفعول المحصور بإلا - وهو « ضعف » - على الفاعل وهو « كلامها » (١) عجز بيت من الطويل - زهير بن أبي سلمى ؛ من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان والحرث بن عوف المريين - بالكرم وشرف العنصر . وصدرة :

\* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيجَهُ \*

اللغة والأعراب : الخطى : الرمح المنسوب إلى الخط « والخط : جزيرة ترفأ إليها سفن الرماح بالبحرين » . وشيجه : جمع وشيجة - وهي العروق اللثقة من شجر الرماح . « هل » حرف استفهام للانكار بمعنى النفي . « الخطى » مفعول مقدم لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » فاعل مؤخر ومضاف إليه « تفرس » فعل مضارع للمجهول « إلا » أداة حصر « في منابتها » متعلق بتفرس « النخل » نائب فاعل لتفرس .

والمعنى : أن الرماح المشهورة بالجودة والصلابة ، لا تتخذ إلا من شجرها الأصيل ، ولا ينبت النخل إلا في الواطن الصالحة لإثماره . يريد : أن الكريم لا يأتي إلا من عنصر كريم ، وأن هرما والحرث كريمان من قوم كرام . وقبل هذا البيت :

فَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

والشاهد : تقديم الجار والمجرور المحصور بإلا - وهو « في منابتها » - وهو بمنزلة المفعول - على نائب الفاعل وهو « النخل » - وهو بمنزلة الفاعل ، وكذلك تقديم المفعول - وهو « الخطى » ، على الفاعل وهو « وشيجه » . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

( وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُدْرًا ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُفْجَهَرٍ )

وأما توسطُ المفعولِ جوازاً ، فنحو : ( وَلَقَدْ جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ  
النُّذْرُ )<sup>(١)</sup> ، وقولك : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ »<sup>(٢)</sup> . وقال :  
\* كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ \*<sup>(٣)</sup>

وَمَا « بِإِلَاءٍ » أَوْ « بِإِنْمَاءٍ » اُنْحَصَرَ أُخْرَى ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ<sup>(\*)</sup>  
أى يجب تقديم الفاعل على المفعول ؛ إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما ذكرنا ،  
وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بعامله غير محصور ، نحو : ضربت محمداً ،  
وسيدنا ، وسيدنا ذلك بعد . وإذا انحصر الفاعل أو المفعول بإلأ أو بإنماء - وجب تأخيره ،  
وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود ، وذلك إذا كان المحصر بإلأ .  
(١) سورة القمر الآية : ٢١ .

(٢) « ربه » مفعول مقدم ، و « عمر » فاعل مؤخر ، والضمير في « ربه » عائد  
على « عمر » وهو متأخر لفظاً متقدماً رتبة . والمراد : عمر بن الخطاب رضى الله عنه .  
(٣) عجز بيت من البسيط لجري ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين - سيدنا عمر  
ابن عبد العزيز - بعد أن ولى الخلافة ، و صدره :

\* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \*

اللغة والاعراب : قدراً : أى مقدره فى الأزل . على قدر : أى على تقدير من الله  
« جاء » فعل ماض و الفاعل يعود على سيدنا عمر بن عبد العزيز « الخلافة » مفعول « أو »  
حرف عطف بمعنى الواو . ويروي بدلها : « إذ » ، « كانت » كان فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث  
واسمها يعود على الخلافة « له » متعلق بقدره الواقع خبراً لكان . « كما » الكاف جارة ،  
و « ما » مصدرية « ربه » مفعول مقدم لآتى ومضاف إليه ، و « ما » وما دخلت عليه  
فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، « موسى » فاعل مؤخر بآتى « على قدر » متعلق بآتى .  
والمعنى : تولى عمر الخلافة وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من

(\*) « المفعول » مفعول آخر « إن » شرطية « ليس » نائب ناعل لفعل محذوف يفسره حذر  
« حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود الى « ليس » ، والجملة مفسرة « أو » عاطفة .  
« الفاعل » نائب فاعل أضمر « غير » حال من قوله : الفاعل « منحصر » مضاف إليه ؛ وسكن للوقوف  
(\*) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لآخر « بإلأ » متعلق بانحصر الآتى « أو بإنماء »  
محذوف على بلا « انحصر » فعل ماض و فاعله يعود على « ما » والجملة صلة الموصول « وقد » حرف  
تقليل « إن » شرطية « قصد » فاعل لمحذوف يفسره ما بعده « ظهر » الجملة مفسرة لآحل لها .

وأما وجوبه في مسألتين :

(إحداها) أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو : ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ  
إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ - يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ )<sup>(١)</sup> . ولا يُجيزُ أكثر  
التحويين نحو : « زَان نَوْرُهُ الشَّجَرِ » - لافي نثر ، ولا في شعر .  
وأجازه فيهما الأخفش : وابن جني ، والطوال<sup>(٢)</sup> ، وابن مالك ،  
احتجاجاً بنحو قوله :

الظلم ، وأقام بينهم صرح العدل ؛ كما أتى سيدنا موسى ربه وكله - بقضائه وقدره ،  
فأبان للمخلق طريق الحق ، قال تعالى ( ثم جئت على قدر يا موسى ) . سورة طه الآية : ٥٠ ،  
والشاهد : تقديم المفعول وهو « ربه » - على الفاعل وهو « موسى » ، وقد أعاد  
الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر . وهذا شائع في كلام العرب ؛ لأن الضمير  
عاد على متأخر لفظاً ، إلا أنه متقدم رتبة ، ويسمى هذا بالتقدم حكماً .  
قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

( وَشَاعَ نَحْوُ « خَافَ رَبَّهُ مُعْمَرٌ » وَشَدَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرِ » )<sup>(\*)</sup>

أى شاع في الأساليب العربية عود الضمير من المفعول المتقدم على فاعله المتأخر ، نحو :  
« خاف ربه عمر » . وشد عود الضمير من الفاعل المتقدم - على مفعوله المتأخر نحو :  
« زان نوره الشجر » ؛ لأنه يكون عائداً على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممنوع لا يقاس عليه .  
(١) ف « إبراهيم » مفعول مقدم وجوباً لا بتلي ، و « ربه » فاعل مؤخر  
ومضاف إليه . و « الظالمين » مفعول مقدم وجوباً . و « معذرتهم » فاعل مؤخر ومضاف  
إليه . وإنما وجب تقديم المفعول فيهما ؛ لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .  
سورة البقرة الآية : ١٢٤ ، وغافر الآية : ٥٢ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي . من أهل رقة

(\*) « نحو » فاعل شاع « ربه » منصوب على التعميم بيخاف والضمير عائده على « عمر »  
الواقع فاعلاً لحاف ، وهو وإن تأخر لفظاً إلا أنه متقدم رتبة ، والجملة في محل جر بإضافة « نحو »  
لأبها « نوره » فاعل زان ، وضميره عائده على الشجر المتأخر لفظاً ورتبة ؛ لأنه مفعول زان .

\* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ \*<sup>(١)</sup> ، والصحيح جَوَّازُهُ فِي

الشعر فقط .

نية) أَنْ يُحْصَرَ الْفَاعِلُ بِ«إِنَّمَا» ، نَحْوُ: (إِنَّمَا يُخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ  
الْعُلَمَاءُ) <sup>(٢)</sup> . وَكَذَا الْخَصْرُ «بِإِلَّا» عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِي ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ:  
مَاعَابَ إِلَّا لَتَيْمٍ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطَلًا<sup>(٣)</sup>

وَأَحَدُ أَصْحَابِ الْكَسَائِي وَالْفَرَاه . حَدَّثَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَقَدِمَ بِنَدَادٍ وَأَقْرَأَ فِيهَا . وَكَانَ  
حَازِقًا بَارِعًا فِي إِقَاءِ الْمَسَائِلِ الْمَرْبِيَّةِ ، وَلَمْ يَشْتَهَرْ لَهُ تَصْنِيفٌ . وَمَاتَ سَنَةَ ٣٤٣ هـ . وَفِي  
السَّنَةِ تُوُفِيَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ - يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّكَيْتِ ، قَتَلَهُ الْمُتَوَكِّلُ الْعَبَّاسُ .  
(١) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ ، يَهْجُو عَدِيَّ بْنَ حَاتِمِ الطَّائِي ، وَنَحْوَهُ:

\* جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ \*

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ : الْعَاوِيَاتُ : الصَّاحِحَاتُ ، مِنْ عَوَى الْكَلْبُ - إِذَا صَاحَ . وَقَدْ فَعَلَ:  
أَيُّ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى اسْتِجَابَ دَعَاؤِهِ . «رَبَّهُ» ، فَاعِلٌ جَزَى وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالضَّمِيرُ  
يَعُودُ عَلَى «عَدِي» الْوَاقِعِ مَفْعُولًا ، «بِابْنِ حَاتِمٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «جَزَاءُ الْكِلَابِ» مَفْعُولٌ  
مُطْلَقٌ لِحُزْنِهِ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ «الْعَاوِيَاتِ» صِفَةٌ لِلْكِلَابِ «وَقَدْ» الْوَائِلُ لِلْحَالِ ، وَقَدْ  
لِلتَّحْقِيقِ «فَعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَسَكَنٍ لِلرُّوْيِ ، وَالْفَاعِلُ يَعُودُ عَلَى «رَبِّهِ» .  
وَجَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتُ : هُوَ الضَّرْبُ وَالرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ . وَقِيلَ إِنَّهُ دَعَاؤُهُ بِالْأُنْبَةِ ؛  
لَأَنَّ الْكِلَابَ تَتَعَاوَى عِنْدَ طَلَبِ السَّفَادِ . وَهَذَا وَإِنْ عَدَهُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْكِنَايَاتِ الْجَمِيلَةِ  
فِي الْهَجَاءِ ؛ إِلَّا أَنَّ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمِ صَحَابِيَّ جَلِيلٌ لَا يُقَالُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْهَجَاءِ . وَبِئْسَ  
فَاعِلُهُ كَانَ فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ .

وَالشَّاهِدُ : اشْتِمَالُ الْفَاعِلِ الْمَتَقَدِّمِ - وَهُوَ رَبُّهُ ، عَلَى ضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَأْخِرِ ،  
وَهَذَا شَازِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَلِهَذَا يَقُولُ النَّاطِمُ :

..... وَشَدَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ »

(٢) «الْعُلَمَاءُ» فَاعِلٌ مَحْضُورٌ فِيهِ الْحُشْيَةُ ، فَوَجِبَ تَأْخِيرُهُ - أَيُّ مَا يُخْشَى اللَّهَ مِنْ  
عِبَادِهِ إِلَّا الْعُلَمَاءُ . سُورَةُ فَاطِرِ الْآيَةِ : ٢٨ . (٣) بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ - لَمْ تَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ .  
اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ : لَتَيْمٍ : الْمُرَادُ بِهِ الشَّبِيحُ الْبَخِيلُ ؛ بِدَلِيلِ مَقَابَلَتِهِ بِأَيِّ الْكِرَمِ .

وقوله : \* وَهَلْ يَعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ ؟ \* (١)

وقوله : \* فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا \* (٢)

جفا : من الجفاء - وهو البعد وعدم الصلة . جياً : جيان . بطلا : شجاعاً . « ما » نافية « إلا » أداة حصر « لئيم » فاعل عاب « فعل ذى كرم » مفعول عاب ومضاك إليه « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة للتوكيد « قط » ظرف لاستفراق الماضى مبنى على الضم فى محل نصب بجفا « إلا » أداة حصر « جياً » فاعل جفا « بطلا » مفعول . والمعنى : لا يميم عمل الكرام إلا الأشجاء اللثام : ولا يتعد عن الأبطال الشجعان إلا الجبناء ؛ لأنه لا تآلف بين أصحاب الصفات المتنافرة .

والشاهد : تقديم الفاعل المحصور « إلا » فى صدر البيت وعجزه . وهو حجة للكسائى . والجمهور لا يرون تقديم المحصور إلا - إلا إذا كان مفعولاً كما سبق ، ويعربون « فعل ذى كرم » ، و « بطلا » - مفعولين محذوف يدل عليه المذكور .

(١) عجز بيت من البسيط ليزيد بن الطثرية القشبرى . و صدره :

\* نُبِّئْتُهُمْ عَذَابُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ \*

اللغة والاعراب : نبئت : أخبرت . جارهم : الجار : من مجاورك فى المسكن - أو من أجرته واستجار بك من ظلم ، « نبئت » فعل ونائب فاعل وهو المفعول الأول « هم » مفعول ثان ، « عذبوا » فعل وفاعل « بالنار » جار ومجرور متعلق به « جارهم » مفعول عذبوا ومضاف إليه ، وجملة « عذبوا » مفعول ثالث لنبئ . « وهل » الواو عاطفة ، وهل حرف استفهام إنكارى بمعنى « ما » ، « إلا » أداة حصر « الله » فاعل يعذب « بالنار » جار ومجرور متعلق بيعذب .

والمعنى : أخبرت وأعلمت أن هؤلاء الناس يعذبون جيرانهم ، أو من استجار بهم - بالنار ؛ وذلك بدل أن يفيثوه ويكرموه ، وهذا عمل شائن ؛ لأنه لا يعذب بالنار إلا المولى سبحانه وتعالى . ويروى : جارتهم - بدل جارهم .

والشاهد : تقديم الفاعل المحصور إلا - وهو « الله » - على الجار والمجرور وهو « بالنار » وهو بمنزلة المفعول ، وهذا حجة للكسائى . ويمنعه الجمهور ، ويقولون : إن قوله « بالنار » متعلق بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما سبق - أى لا يعذب إلا الله يعذب بالنار ، وهو تكلف لا داعى له .

(٢) صدر بيت من الطويل لدى الرمة - غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيده .

وَأَمَّا تَقَدُّمُ الْفِعُولِ جَوَازاً ، فنحو : ( فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ  
وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ )<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا وَجُوباً ففِي مَسْأَلَتَيْنِ :

(إحداهما) أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَهُ الصَّدْرُ<sup>(٢)</sup> ، نحو : ( فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ  
تُنْكِرُونَ - أَيَّامًا تَدْعُونَ )<sup>(٣)</sup> .

(الثانية) أَنْ يَقَعَ عَامِلُهُ بَعْدَ الْفَاءِ<sup>(٤)</sup> ، وليس له مَنْصُوبٌ غَيْرُهُ مَقْدَمٌ .

وَعِجْزُهُ : \* عَشِيَّةَ آثَارِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا \*

اللغة والاعراب : هيجت : أثارت . «آناء» وروى : آناء - جمع نوى ، وهو  
الحفيرة التي تحفر حول الخباء لتتبع عنه المطر . شامها ، الشام : جمع شامة وهي العلامة .  
«يدر» فعل مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة «إلا» أداة حصر «الله» فاعل يدر  
«ما» اسم موصول مفعول له «هيجت» الجملة صلة ما والعائد محذوف - أي هيجته لنا  
«عشية» ظرف متعلق بهيجت ، وهو منون وقد حذف تنوينه للضرورة ، أو نقلت  
حركة همزة آناء إلى عشية ، ثم حذفتم الهمزة «آناء الديار» آناء فاعل هيجت ، والديار  
مضاف إليه «وشامها» الواو عاطفة ، وشامها معطوف على آناء .  
والعنى : لا يعلم إلا الله بسببجائه - ما أثارتته في نفوسنا آثار ديار المحبوبة ورسومها ؛  
من الحزن واللوعة ، ومن الشوق والحنين إليها .

والشاهد : تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول ، وهو حجة للكسائي . وتمنعه  
الجمهور ويقولون : إن «ما» اسم موصول مفعول محذوف يدل عليه المذكور ،  
والمتقدر : فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لناء (١) سورة البقرة الآية : ٨٧ .  
(٢) أي اسماً له الصدر في جمته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط - كما مثل  
المصنف . وكذلك إذا كان مضافاً لاسم له الصدارة ، نحو : صديق من قابلت ؟ وصاحب  
أي صديق تَكْرِمُ أَكْرِمُ (٣) فد «أي» مفعول مقدم لتسكرون ، و «أيا»  
اسم شرط مفعول مقدم لتدعو ، و «ما» صلة ، و «تدعو» فعل مضارع مجزوم بأيا .  
سورة غافر الآية : ٨١ ، والإسراء الآية : ١١٠ (٤) أي فاء الجزاء ، وذلك في جواب  
«أما» الشرطية - الظاهرة أو المقدرة . ويشترط ألا يفصل بين أما والفاء - بشيء آخر .

عليها، نحو: ( وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ )<sup>(١)</sup> ، ونحو: ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ )<sup>(٢)</sup> -  
بخلاف: أمّا اليومَ فاضرب زيداً<sup>(٣)</sup> .

( تنبيه ) إذا كان الفاعلُ والمفعولُ ضميرين ، ولا حَصَرَ في أحدهما -  
وَجَبَ تَقْدِيمُ الفاعلِ ، كضربته . وإذا كان المضمَرُ أحدهما ؛ فإن كان  
مفعولاً وَجَبَ وصله وتأخيرُ الفاعلِ - كضربني زيد<sup>(٤)</sup> . وإن كان فاعلاً  
وَجَبَ وصله وتأخيرُ المفعولِ أو تَقْدِيمُهُ على الفعل<sup>(٥)</sup> ؛ كضربتُ زيداً -  
وزيداً ضربت<sup>(٦)</sup> . وكلامُ الناظمِ يُوهِمُ امتناعَ التَّقْدِيمِ ؛ لأنَّه سَوَّى بين  
هذه المسألة ، ومسألةِ ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى<sup>(٧)</sup> .

(١) مثال لأما المقدره - أى : وأما ربك فكبر ، سورة المدثر الآية : ٣ .  
(٢) مثال لأما الظاهرة . وإنما وجب تقديم المفعول ليكون فاصلاً ؛ لأن الفعل -  
ويخاطبة المقرون بفاء الجزاء - لايلي « أما » . ولا يقال إن ما بمد فاء الجزاء لا يعمل  
غيا قبلها ، فكيف عملت هنا في المفعول ؟ - لأننا نقول : هذا ممنوع إذا كانت الفاء في  
موضعها الأصلي ، وهي هنا مؤخره من تقديم ، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم  
سورة الضحى الآية : ٩ . (٣) فإنه لا يجب تقديم المفعول ؛ لوجود الفاصل بالظرف .  
(٤) لأنه لو قدم الفاعل في هذه الحالة - لوجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله  
وذلك ممنوع (٥) أى إن كان المضمَرُ فاعلاً والظاهر مفعولاً ، ووجب في الضمير وصله  
بالفعل ، ووجب تأخير المفعول الظاهر أو تقدمه على الفعل .  
(٦) وذلك أيضاً خوفاً من ارتكاب الانفصال مع إمكان الاتصال . قال الصبان :  
والحاصل : أن ارتكاب الأصل قد يكون واجباً نحو: أكرمك ، وقد يكون جائزاً نحو:  
ضرب زيد عمراً ، وقد يكون ممتنعاً نحو ضربني زيد . ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة -  
وفي الثاني جائزة - وفي الثالث واجبة .

(٧) أى في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل ؛ حيث يقول :  
( وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ ، أَوْ أَمْضِرِ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْجَهَرٍ )

## والصواب ما ذكرناه<sup>(١)</sup>

وهذا يقتضى أنه لا يجوز . زيداً ضربت ، كما لا يجوز : عيسى ضربت موسى -  
بتقديم المفعول على الفعل .

(١) أى : من جواز نحو : زيداً ضربت لمدم اللبس ، وامتناع نحو : عيسى ضرب  
موسى ؛ لثلاثتهم أن « عيسى » مبتدأ . و « ضرب » ضميره خبر ، وموسى مفعول .  
هذا : ويمتنع تقديم المفعول على عامله : إذا كان مفعولاً لـ « أفعل » فى التعجب نحو :

ما أجزل الصدق . أو مفعولاً لفعل مؤكّد بالنون ، نحو : خلفن هواءك . أو كان عامله  
مسبقاً بقـ أو سوف ، نحو : قد يدرك المتأني بض حاجته - سوف أعمل الخير  
ما استطعت . أو بألفظ « قلنا » أو « ربما » وغير ذلك من المواضع . وخلاصة ما تقدم :

١ — أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاث مسائل :

( أ ) أن يخشى اللبس بينهما . ( ب ) أن يكون المفعول محصوراً فيه :

( ج ) أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرين متصلين .

٢ — ويجب توسط المفعول فى ثلاث مسائل أيضاً وهى :

( أ ) أن يكون الفاعل ملتبساً بضمير المفعول .

( ب ) أن يكون الفاعل محصوراً فيه .

( ج ) أن يكون المفعول ضميراً متصلاً - والفاعل اسماً ظاهراً .

٣ — ويجب تقديم المفعول على عامله فى مسألتين :

( أ ) أن يكون للمفعول صدر الكلام .

( ب ) أن يكون مفعولاً لما بعد الفاء بشرطه المتقدم ، فتنبه يا فتى .

٤ — ويجب تأخير الفاعل ؛ إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً .

ويلاحظ : أن المواضع التى يتقدم فيها الفاعل وجوباً - هى عينها المواضع التى يتأخر

فيها المفعول وجوباً . والمواضع التى يجب فيها تقديم المفعول على عامله - هى المواضع التى

يتأخر فيها الفاعل وجوباً ويمتنع تقديمه عليه . ولا يجوز تقديم الفاعل على عامله مطلقاً .

خاتمة : لا يجوز الجمهور عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وخالفهم الأخفش

وابن مالك وغيرهما فى ذلك . وهناك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة :

لحكمة بلاغية لا ينكرها الجميع ، وهى :

١ — الضمير المرفوع بنعم وبنس ، نحو : نعم رجلاً محمد - وبنس رجلاً أبو جهل :

بناء على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف . أما على أنه مبتدأ وخبره الجملة قبله - فهو  
ثما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة . وسيأتي إيضاح ذلك في موضعه .

٢ - الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، نحو : جفوني ولم أجف  
الأخلاء . وسيأتي القول في ذلك ، وخلاف البصريين والتكوفيين فيه .

٣ - ضمير الشأن أو القصة ، كما تقدم في باب المبتدأ والخبر ، نحو قوله تعالى :  
( فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ) .

٤ - الضمير الجرور برب ، نحو : ربه رجلاً . ويجب أن يكون بعده نكرة تميزه  
وتفسره ، وأن يكون هو مفرداً مذكراً ، فيقال : ربه امرأة - ولا يقال : ربها .

٥ - الضمير الواقع مبتدأ ، والخبر عنه باسم ظاهر يفسره - غير ضمير الشأن -  
نحو : ( إن هي إلا حياتنا الدنيا ) ، والضمير فيه راجع إلى الموصوف - وهو الحياة - بقطع  
النظر عن الصفة .

٦ - الضمير البديل منه الظاهر المفسر له ، نحو : أكرمه محمداً .

فائدة : هنالك أفعال لا يحتاج إلى فاعل مطلقاً ، مذكور أو محذوف ، منها : « كان »  
الرائدة مثل : الفقر - كان - مذقة . والفعل المؤكد لفعل قبله تؤكداً لفظياً نحو : ظهر  
ظهر أحق . والأفعال التي تتصل بها « ما » الكافية مثل : طالما - قلما - كثيراً . وقد  
أشرنا سابقاً إلى أن « ما » تكفيها عن العمل .

وبعض المحققين يعزب « ما » مصدرية . والمصدر المنسبك منها ومن أصلها -  
في محل رفع - فاعل . وذلك التزاماً للأصل الذي يقضى بأن يكون لكل فعل أصل  
فاعل . ففي مثل : طالما أدت الواجب - يكون التقدير : طال أدائك الواجب  
وهكذا . . إلخ . ومن الخير ألا يلبى هذه الأفعال إلا جملة فعلية .

ومعنى طالما كثيراً ما - على العكس من قلما . واستعمالها بمعنى « ما دام » خطأ  
كقولك : لا سبيل إلى الضلع طالما كل واحد مصر على موقفه . والضواب : ما دام  
كل واحد مصر على موقفه .

وقد تستعمل « قلما » للتفي المحض فتكون حرفاً تافياً مثل « ما » و« لا » التافيتان  
لا فعلاً ، نحو : قلما ينجو الظالم من العقاب - أي ما ينجو من العقاب ، وعند استعمالها  
حرف نفى لا بد من وجود قرينة تدل على ذلك .

## الأسئلة والتلميحات

١ — يقول الموضح في تعريف الفاعل : إنه اسم أو ما في تأويله — أسند إليه فعل أو ما في تأويله . اشرح ذلك موضحاً بالأمثلة .

٢ — اذكر ثلاثة من أحكام الفاعل المتفق عليها بين النحاة ، ووضح ذلك بأمثلة من إنشائك ؛ في جهاد أهل فلسطين لتحرير وطنهم .

٣ — قد يحذف الفعل جوازاً ، وقد يجب . متى يكون ذلك ؟ هات أمثلة موضحة من إنشائك ، في الحث على الثبات والتضحية لتخليص الوطن من المعتدين .

٤ — بين حكم الفعل إذا أسند إلى : مؤنث حقيقي ، أو مجازي ، أو مثنى ، أو جمع ، أو اسم جنس . مثل لما تقول . وكيف توجه قول الشاعر :

نَهْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَضْرِمٍ      وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا  
٥ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، ورأيك فيه :

قال تعالى : ( وَجَاءتْ كُلُّ نَفْسٍ مِّمَّهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ . قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنِكُمْ . وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ • وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَشَرَتْ . وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ وَرَبُّكَ فَكَبَّرُ • وَثِيَابَكَ فَطَمَرْنَا ) .

في الحديث النبوي : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيحَةٍ      طُوبِتْ أَنَا حَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْسَكْنٌ وَاحِدَةٌ      بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

رَأَيْتَ لِلغَوَائِبِ الشَّيْبَ لَاحٍ بِمَارِضِي      فَأَمْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

إِنْ يَقْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا هَدَنِي      فَإِنِّي لَأَنْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَغْنِي

كَمَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ      وَرَقِي نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

كَفَنِي بِالْمَرْءِ عَيْبًا أَنْ تَرَاهُ      لَهُ وَجْهَةٌ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانُ

٦ — اشرح قول ابن مالك الآتي . والأصل الذي يقوم عليه :

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمِ الْفَقَاءِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

٧ — اشرح البيت الآتي شرحاً أدبياً ، وأعربه ، وبين ما فيه من شاهد :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِعِيًّا عَلِيمًا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

٨ — اذكر المواضع التي يجب فيها تأخير المفعول ، والتي يجب فيها تقديمه على عامله ، وبين السبب ، ووضح بالأمثلة

٩ — يقول النابغة الذبياني من قصيدة يمتدح فيها للنعمان بن المنذر :

مَا إِنْ أَنْيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَى بَدِي

اشرح هذا البيت ، ثم أعربه ، وبين ما فيه من شاهد في هذا الباب .

١٠ — بين فيما يأتي : الفعل ، والفاعل ، والمفعول ، وبحكم كل ؛ من حيث التقديم والوالتأخير ، والتأنيث والتذكير

كان عمرو بن بحر - الملقب بالجاحظ - إماماً كبيراً في اللغة ، وقد منحه الله علماً وأدباً ، وأحاط باللغة العربية وتمكن منها ، حتى دعاه العلماء : « إمام المتكلمين » . فأما الفكاهة فقد برز فيها ، وإنما كان يقول الصدق ، وألم عقله وفكره بجميع العلوم المعروفة في زمنه ؛ عربية كانت أو غير عربية . وما أفاده إلا جده وحبه للاطلاع ، وإنه لحابس نفسه على عمله ، وساعده على ذلك حريته وثاقب بصيرته . وله مصنفات كثيرة أشهرها : حياة الحيوان ، والبيان والتبيين ، والبخلاء ، والمحاسن والأضداد . وتوفي بالبصرة ، وقد نيف على التسعين من عمره ؛ فاجعله قدوتك ، أيها الراغب في العلاء ، المتطلع إلى السمو والمعرفة الحقة ، اليقظ الضمير والبصيرة . وإياك أخطب أيها الصديق ، فما فاز إلا المجدون ، وإنما يظفر بالمجد العاملون ، ويحظى به المخلصون لله ولأوطانهم .

١١ — أعرب البيت الآتي وبين ما فيه من شاهد في هذا الباب :

وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى نَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

( هذا باب النائب عن الفاعل )

قد يُحذفُ الفاعلُ للجَهْلِ به : كسَرِقَ المتاعُ . أو لغرضِ لفظيٍّ :  
كتبتُ النظمَ<sup>(١)</sup> في قوله :

عَلَّقْتَهَا عَرَضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا  
غَيْرِي ، وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ<sup>(٢)</sup>  
أو معنويٍّ ؛ كالألَّا يتعلَّقُ بذكره غرضٌ<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( فَإِنْ أَحْصِرْتَهُمْ -

هذا باب النائب عن الفاعل

(١) وكلاهما في العبارة ، نحو قوله تعالى : ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ) . وكالمثال في حركات الحروف الأخيرة في السجع ، نحو : من طابت سريرته - مُحمدت سيرته .

(٢) بيت من البسيط للأعشى - ميمون بن قيس ، من لامية الشهيرة التي مطلعها :  
وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَمِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟  
اللغة والاعراب : عاقمتها : أحببها وتعلقت بها . عرضًا : أي من غير قصد وتعمد .  
« عاقمت » فعل ماض للمجهول واتباء نائب فاعل وهي المفعول الأول « ها » مفعول ثان  
« عرضا » مفعول مطلق لبيان نوع العامل ، « وعالقت » التاء للتأنيث ونائب الفاعل  
يعود على هريرة المذكورة في مطلع القصيدة ، وهو المفعول الأول « رجلا » مفعول  
ثان « غيري » غير ظرف حفة لرجل منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التكلم ، المضاف  
إليها ، « وعلق » فعل ماض للمجهول « أخرى » مفعول ثان مقدم « ذلك » ذا : نائب فاعل  
عُلق وهو المفعول الأول « الرجل » بدل من اسم الإشارة .

والمعنى : حجب الله إلى هريرة ، وعالقتُ بها حين اعترضتني من غير قصد ولا تعمد  
مضى لرؤيتها . وحجبها في رجل غيري ، وحجب إلى ذلك الغير امرأة أخرى ، فكل تعلق  
قلبه بشخص لم يعبا به ، ولم ياتفت إليه .

والشاهد : بناء الأفعال الثلاثة - وهي « علق » في البيت - للمجهول ، وحذف  
الفاعل للعالم به - وهو الله تعالى ، وذلك من أجل تصحيح النظم .  
(٣) أي أن يعرف السامع أنه ليس هناك قصد ولا تعلق بذكره .

وَإِذَا حِيَّتُمْ - إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا<sup>(١)</sup> .

فينوبٌ عنه في رفعه ، وعمديته ، ووجوب التأخير عن فعله ،  
واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيت الفعل لتأنيته<sup>(٢)</sup> - واحدٌ من أربعة :  
الأول : المفعول به<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ )<sup>(٤)</sup> .

الثاني : المجرور<sup>(٥)</sup> نحو : ( وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ) ، وقولك : سير

(١) فإنه ليس الغرض إسناد هذه الأفعال إلى فاعل مخصوص ، بل إلى أى فاعل كان ،  
سورة النساء الآية : ٨٦ ، والمجادلة الآية : ١١ . ومن الأغراض المنوية : العلم به  
نحو : ( وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ) . والخوف منه نحو : قتل فلان - من غير ذكر القاتل ؛  
خشية ضرره - أو الخوف عليه من أن يناله مكروه . وكإيهامه ، أو تعظيمه بعدم  
ذكر اسمه على الألسنة صيانة له . أو تحقيره وإهماله ، نحو : قتل الحسين .

(٢) أى إن كان مؤثراً حقيقياً غير مجرور في اللفظ بالباء الزائدة ، وفعله كلمة  
« كفى » ، نحو : كفى بهند شاعرة . وكذلك في وجوب ذكره ، وإغناؤه عن الخبر في  
نحو : أمضروب التميزان ؛ وفي تجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى  
(٣) وذلك هو الأصل في النيابة . وسيأتى بيان مفصل عنه ، وفيه يقول النظم :

( يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ؛ كَغَيْبِلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ )<sup>(٦)</sup>

أى ينوب المفعول به عن الفاعل عند حذفه ، فيعطى ما كان للفاعل من أحكام نحو :  
نيل خير نائل ، خير نائل : مفعول قام مقام الفاعل ومضاف إليه . والأصل : نال المستحق  
خير نائل - أى عطاء . حذف الفاعل وهو « المستحق » ، وأقيم المفعول مقامه بمد  
حذفه . وتغير الفعل على نحو ما سنبين بعد (٤) الأصل : أغاض الله الماء - أى  
أنقصه ، وقضى الله الأمر ؛ ففعل بهما ما بيناه . سورة هود الآية : ٤٤ .

(٥) أى وحده ، ويشترط أن يكون حرف الجر متصرفاً لا يلتزم طريقة واحدة في  
الاستعمال ، كـ « مذ - ومنذ » ؛ فإنهما لا يجران إلا الأسماء الدالة على الزمان .

(\*) « ينوب مفعول » فعل مضارع وفاعل « به » متعلق بمفعول « من فاعل » جار ومجرور  
متعلق بـ « ينوب » ، « فيما » في جارة وما اسم موصول « له » متعلق بمحذوف صلة - أى في الذى  
استقر له « كغيبيل » الكاف جارة لقول محذوف ، و « نيل » فعل ماض مبني للمجهول « خير نائل »  
خير نائب فاعل ، ونائل مضاف إليه .

بزييد . وقال ابن درستويه والشهيلي و تلميذه الرندي<sup>(١)</sup> : النائب  
ضير المصدر<sup>(٢)</sup> - لا المجرور : لأنه لا يتبع على المحل بالرفع<sup>(٣)</sup> - ولأنه  
يقدم ، نحو : ( كان عنه مستولاً )<sup>(٤)</sup> - ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ،  
وكل شيء ينوب عن الفاعل ، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ<sup>(٥)</sup> - ولأن  
الفعل لا يؤنث له في نحو : مرَّ بهند<sup>(٦)</sup> . ولنا قولهم : « سيرَ يزيد

و « حتى » المختصة بالظاهر . و « رب » فإنها تجر النكرات فقط . وحروف القسم  
فإنها لا تجر إلا مقسما به . وكحروف الجر التي للاستثناء - وهي : خلا وعدا وحاشا -  
فإنها لا تجر إلا المستثنى به . وكذلك يشترط ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل ؛  
كاللام ، والباء ، ومن - إذا أتى بها للتعليل . فلا يصح وقوع شيء من ذلك مع مجروره -  
نائب فاعل (١) هو أبو علي عمر بن عبد الحميد الرندي ، نسبة إلى « رندة »  
حصن أو قرية من قرى الأندلس . كان أستاذاً في النحو من تلاميذ السهيلي ، وله  
شرح على جمل الزجاجي . وهو من مقرئي كتاب سيبويه .

(٢) أي الفهوم من الفعل المستتر فيه ، والتقدير عندهم : ولما سقط هو - أي  
السقوط ، وسير هو - أي السير . وليس الجار والمجرور ، واستدلوا بأربع شبه ذكرها  
المصنف ، وقد أوضحناها - وأوضحنا رد الجمهور عليها (٣) أي على محل المجرور ، إذا ناب  
عن الفاعل ، فلا يقال : مرَّ يزيد الظريف - برفع الظريف ، كما لا يقال : مرَّ يزيد  
ومحمد - برفع محمد ، ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع ، كما جاز  
في تابع الفاعل المجرور بالمصدر في قول الشاعر : \* طَلَبَ المَقْبَ حَقَّهُ المَظْلُومُ \*  
برفع « المظلوم » على محل « المقب » ، وهذه هي الشبهة الأولى .

(٤) فلو كان « عنه » هو النائب ، لما تقدم على عامله - وهو « مستولاً » ؛ كما لا تقدم  
الفاعل وهو الأصل - على عامله ، وهذه هي الشبهة الثانية . سورة الإسراء الآية : ٣٦  
(٥) تقول : الزيت كيل - ورمضان صيم ؛ كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ،  
نحو : محمد قام . وتلك هي الشبهة الثالثة (٦) أي : وكل مؤنث ينوب عن الفاعل يؤنث  
له الفعل ، تقول : ضربت زينب . وهي الشبهة الرابعة . هذه أربع شبه جعلتهم يقولون :  
إن المجرور ليس هو النائب عن الفاعل .  
(٧) أي معشر الجمهور من الأدلة على نيابة المجرور عن الفاعل - في لسان العرب .

سيراً»<sup>(١)</sup> - وأنه إنما يُرَاعَى محالٌ يَظْهَرُ في الفصيح<sup>(٢)</sup> ، نحو : لست  
بقائمٍ ، ولا قاعداً ؛ بخلاف نحو : « مررتُ بزَيْدِ الفاضلِ » بالنصبِ ،  
أو « مرَّ بزَيْدِ الفاضلِ »<sup>(٣)</sup> بالرفع - فلا يَجُوزُ أنْ ؛ لأنه لا يجوز : مررتُ  
زيداً<sup>(٤)</sup> ، ولا مرَّ زيدٌ<sup>(٥)</sup> . والنائبُ في الآية ضميرٌ راجعٌ إلى ما رجعَ  
إليه اسمُ « كان » ، وهو المكفُّ<sup>(٦)</sup> . وامتناعُ الابتداءِ لعدم التَّجَرُّدِ<sup>(٧)</sup> .  
وقد أجازوا النِّيابةَ في « أَمْ يُضْرَبُ مِنْ أَحَدٍ »<sup>(٨)</sup> مع امتناع - مِنْ أَحَدٍ  
لَمْ يُضْرَبِ . وقالوا في « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » : إن المجرورَ فاعلٌ مع  
امتناع - كَفَّتْ بِهِنْدٍ<sup>(٩)</sup> .

(١) أى بنصب « سيرا » ؛ فقد أنابوا المجرور وهو « زيد » ، ولم ينيبوا المصدر  
لإبهامه ، فضميره أولى بالمنع ؛ لأنه أشد إبهاماً منه (٢) هذا أول رد للشبهة الأولى ،  
وهو : أن المحل الذي يراعى في الإنباع - هو المحل الذي يظهر إعرابه في فصيح الكلام  
وهو المجرور بحرف جر زائد كما مثل المصنف ؛ فإنه يصح حذف حرف الجر في الفصيح  
وظهور الإعراب ، فتقول في المثال : لست قائماً ولا قاعداً .

(٣) أى مما هو مجرور بحرف جر أصلى (٤) أى لا يجوز في فصيح الكلام :  
أن يحذف الجار ، ويتعدى الفعل بنفسه ، وينصب « زيداً » على المفعولية .

(٥) أى بالرفع على النِّيابة عن الفاعلية بعد حذف الجار . وعلى هذا : فلا تجوز  
مراعاة المحل (٦) هذارد للشبهة الثانية ، وهو : أن « عنه » في الآية ليس هو النائب  
عن الفاعل ، وإنما النائب ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان ، وهو المكف المعلوم  
من السياق ؛ أى مسئولاً هو - أى المكف المذكور . (٧) رد للشبهة الثالثة ؛ أى  
إنما امتنع الابتداء بالمجرور ؛ لعدم تجرده من العوامل اللفظية الأصلية ، ولولا ذلك لجاز  
(٨) أى لأن « من » زائدة ، والجر بحرف جر زائد - كعدم الجر .

(٩) هذارد للشبهة الرابعة : وهى : أن الفعل لا يؤنث له فى « مر بهند » ، فقد  
امتنع أن يقال : « كفت بهند » - بالتأنيث ، مع أن الفاعل فى الآية مجرور بحرف جر  
زائد ؛ فما باللك إذا كان مجروراً بحرف جر أصلى ؟

الثالث : مصدرٌ مختصٌ به<sup>(١)</sup> نحو : ( فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً )<sup>(٢)</sup> . ويتنوع نحو : سِيرَ سَيْرٌ ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ<sup>(٣)</sup> ، فامتناعُ سِيرِ<sup>(١)</sup> على إضمار السير - أجدق<sup>(٤)</sup> ؛ خلافاً لمن أجازَه . وأما قوله :

« وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ »<sup>(٥)</sup> . فالعنى : وَيُعْتَلَلُ الْاِعْتِلَالُ الْمَهْرُودُ - أو اِعْتِلَالٌ ، ثم خَصَّصَهُ « بِعَلَيْكَ » أُخْرَى مَحذُوفَةٌ لِلدَّلِيلِ ؛

(١) أى مفيد معنى زائداً على معناه المهم - وهو الحدث المجرد ؛ ليكون فى الإسناد إليه فائدة . ويكون ذلك بتقييده بوصف - أو إضافة - أو عدد ، وكالمصدر اسمه . ويشترط كذلك : أن يكون كل منهما متصرفاً - أى لا يلزم النصب على المصدرية ؛ كماذا - وسبحان ؛ لأن وقوع أحدهما نائب فاعل يخرجُه عن النصب الواجب له .

(٢) « نفخة » نائب فاعل نفخ ، وهو مصدر مختص ؛ لأنه موصوف بواحدة ، ومتصرف لأنه وقع مرفوعاً ، سورة الحاقة الآية : ١٣ (٣) لأن معناه المهم مستفاد من الفعل ، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ، وذلك غير مقصود من الإسناد .

(٤) أى بالبناء للمجهول ؛ على أن يكون نائب فاعله ضمير المصدر المستفاد من الفعل . والتقدير : سير هو - أى السير (٥) أى أولى بالمنع ؛ لأن ضمير المصدر أكثر إبهاماً من الظاهر . أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل - فإثر صدر بيت من الطويل ، لاصريء القيس الكندي ، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفحل ، وتما كما إلى أم جنذب ، حكمت لعاقمة . والقصة معروفة . وعجزه :

« يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ »

اللغة والأعراب : يبخل عليك ، المراد : أنهم لا ينيلونه ما يريد . يعتل : يعتذر ، والاعتلال : الاعتذار وذكر العلات ، يسؤك : يحزنك ويفضبك . غرامك ، الغرام : شدة الحب ، تدرب : تعتد - من الدربة وهى الاعتقاد . « متى » اسم شرط جازم مبتدأ « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « عليك » جار ومجرور نائب فاعل يبخل ويعتل « معطوف على يبخل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه عائد على مصدر هذا الفعل « يسؤك » يسوء فعل مضارع مجزوم جواب الشرط والسكاف مفعوله ، وجملة الشرط خبر المبتدأ « وإن يكشف » شرط وفعله « غرامك » غرام نائب فاعل يكشف والكاف مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم ، وحرك للروى .

كما تحذف الصفات المخصوصة (١) . وبذلك يوجه : ( وحيل بينهم ) (٢)

وقوله : \* فيألك من ذى حاجة حيل دونها \* (٣)

**والعنى :** أن المحبوبة قالت : إذا ضنت عليك بالوصل ، وهجرتك واعتذرت عن مقابلتك - أحزنتك ذلك وأغضبك ، وإن وصلتك - اعتدت ذلك وأكثرت منه ، ولم تستطع الصبر ، وربما عرف أمرك واستكشف فتسكون فضيحة ؛ فهي لا تقطع وصله ولا تهجره لئلا يئأس ، ولا تصله كثيراً ؛ لئلا يثأد ذلك ويطلبه كل حين من حينه .  
**والشاهد :** في « يعتل » ؛ فإن نائب فاعله ضمير مصدر مختص بأن العهدية ، أو بوصف محذوف مدلول عليه بالجار والجرور - وهو « عليك » المذكور مع الفعل السابق ، كما بينه المصنف . وليس الضمير عائداً على مصدر منهم من الفعل - أى يعتل اعتلال - كما يقول به جماعة من النحاة ؛ لأن نيابة المصدر المهم ممنوعة عند الجمهور .

(١) أى الموصوفات إذا دل عليها دليل ، نحو قوله تعالى : ( فلا تقم لهم يوم القيامة وزناً ) - أى نافعاً ، بدليل : ( وأما من خفت موازينه ) سورة التكيف ، الآية : ١٠٥ .  
(٢) أى فىكون الضمير عائداً على مختص بالعهد أو بالصفة . والتقدير : وحيل هو - أى الحول المعهود ، أو حول بينهم ، إلا أن الصفة هنا مذكورة . آخر سورة سبأ .  
(٣) صدر بيت من الطويل - من قصيدة ، لطرفة بن العبد البكرى . وعجزه :

\* وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله \*

**اللغة والاعراب :** حيل : حجز ومنع - من الخيلولة . يهوى : يريد ويحب . نائله : مدركه وواصل إليه - من نال إذا أصاب . « فيألك » الفاء عاطفة ، و « يا » للتنبية ، أو للنداء ، والمنادى محذوف ، واللام للاستفانة والضمير في محل جر باللام - أو في محل نصب على النداء . وقد يقصد بهذا الأسلوب التعجب « من ذى حاجة » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، ومضاف إليه - أى أستغيث بك من أجل ذى حاجة « حيل » فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المصدر ، والتقدير : حيل هو - أى الحول المعهود ، أو حول موصوف بقوله « دونها » ، ودونها ، ظرف متعلق بحيل ، أو بمحذوف صفة للمصدر ، أو حال من ضمير حيل « وما » الواو عاطفة وما نافية « كل » اسمها ، « ما » الثانية اسم موصول مضاف إليه « يهوى امرؤ » الجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف - أى يهواه « هو نائله » مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة خير ما .

وقوله : \* يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ \* (١)

ولا يُقَالُ النَّائِبُ الْمَجْرُورُ ؛ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا لَهُ .

**والعنى :** أتعجب أو أستفث بك من أجل صاحب حاجة حيل بينه وبين إدراكها والوصول إليها . وليس كل ما يريد الإنسان ويطمع فيه - يدركه ويصل إليه .

**والشاهد :** في « حيل دونها » ؛ فإن نائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى مصدر مقترن بأل المهديّة ، أو موصوف بلفظ « دونها » - كما تقدم في الشاهد السابق . وليس « دونها » نائب الفاعل ؛ لأن « دون » ظرف غير متصرف لا يفارق النصب على الظرفية . وليس كذلك نائب الفاعل ضمير يعود على مصدر مبهم من الفعل - أى حيل حول ؛ كما ذهب إليه ابن درستويه ومن تبعه ؛ لأنه غير مختص .

(١) صدر بيت من البسيط ، ينسبه كثير إلى الفرزدق ، يمدح زين العابدين - على بن الحسين ابن سيدنا علي . وعجزه :

\* فَمَا يُسْكَلُمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ \*

وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَاتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ ، وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

**اللغة والاعراب :** البطحاء: المراد بطحاء مكة . وطاته : موضع قدمه . يغضى : من الإغضاء - وهو تقارب بين جفني العين حتى يقربا من الانطباق ، مهابته : هيئته وجلاله ، يتسم ، الابتسامة : أول الضحك . « يغضى » فعل مضارع وفاعله يعود على زين العابدين « حياء » مفعول لأجله « ويغضى » مضارع للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر المهور المفهوم من الفعل - أو الموصوف « فما » الفاء للتفريع وما نافية « إلا » حرف استثناء ملغاة « حين » ظرف زمان متعلق بيكلم « يتسم » الجملة في محل جر بإضافة حين إليها - أى إلا في حين ابتسامة .

**والعنى :** إن زين العابدين رجل محتشم شديد الحياء ، يكاد يطبق جفنيه أمام محدثه من الحياء ، ويغمض الناس جفونهم أمامه من هيئته وجلاله ، فلا يكلمه أحد إلا حين يتسم ؛ ليهديء من روعه وحججه .

**والشاهد :** في قوله : « يغضى من مهابته » ؛ فإن نائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى المصدر المهور ، أو الموصوف بوصف محذوف - أى يغضى الإغضاء المهور ، أو إغضاء

الرابع : ظَرْفٌ مُتَّصِفٌ مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup> ، نحو : صِيمَ رَمَضَانَ - وَجَلَسَ  
أَمَامَ الْأَمِيرِ<sup>(٢)</sup> . وَيَمْتَنِعُ نِيَابَةً نَحْوُ : عِنْدَكَ - وَمَعَكَ - وَثُمَّ ؛ لامتناع  
رَفْعِهِنَّ<sup>(٣)</sup> . ونحو : مَكَانًا - وَزَمَانًا ؛ إِذَا لَمْ يُقَيَّدَا<sup>(٤)</sup> .

حادثاً من مهابته . وليس قوله « من مهابته » نائب فاعل كما يقول الأخفش ؛ لأن « من »  
الجارّة هنا للتعليل ، ويشترط في صحة نيابة الجار - ألا يكون للتعليل كما سبق -  
هذا : ولا تجوز نيابة المفعول لأجله ، ولا الحال ، ولا التمييز ؛ لأن كل واحد منها بمنزلة  
جواب عن سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى غير الفعل والفاعل ، ولهذا السبب منعت  
نيابة الجار الذي يدل على التعليل ؛ لأن مجروره مبنى على سؤال مقدر . هذا تعليل  
النحاة ، والملة الحقيقية محاكاة العرب (١) الظرف الكامل التصرف هو : ما يفارق  
النصب على الظرفية ، وشبهها وهو الجر بمن ، وينتقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من  
رفع ، إلى نصب ، إلى جر - على حسب حالة الجملة ؛ كيوم - وزمان - وساعة - وقدم ،  
وخاف ، إلخ . أما غير التصرف مطلقاً وهو : ما يلازم النصب على الظرفية وحدها  
مثل : « قط - وعوض » ، وناقص التصرف وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية إلى  
الجر بمن ؛ كـ « عند - ومع - و ثم بفتح الثاء » - فلا يصلح كل منهما للنيابة عن  
الفعل ؛ لأنه لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولا يصح إخراجهما عن وضعه العربي -  
والختص من الظروف : ما خصص بما يزيد عن معناه الإيهام ؛ كأن يكون مضافاً - أو  
موصوفاً - أو معرفاً بالعلمية ، نحو : اليوم جميل ، أو غير ذلك مما يزيد معناه ويخرجه  
من الإيهام (٢) فـ « رمضان » ظرف زمان ، و « أمام » ظرف مكان - وهما  
متصرفان ، والأول مختص بالعلمية ، والثاني بالإضافة .

(٣) وذلك لعدم تصرفهن كما بينا قريباً (٤) وذلك لعدم الفائدة ؛ فإن قيدها بوصف

يخصهما ، نحو جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل - جازت نيابتهما .

وإلى جواز نيابة المجرور ، والمصدر ، والظرف - يشير الناظم بقوله :

(وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ - بِذِيَابَةِ حَرِيٍّ)<sup>(٥)</sup>

(\*) « وقابل » مبتدأ « من ظرف » حال من الصمير في قابل - أو صفة له « أو من

مصدر » معطوف عليه « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » جار ومجرور

متعلق بجر - الواقع خبراً للمتدأ قابل . وحر : صفة مشبهة بمعنى حقيق

ولا ينوبُ غيرُ المفعولِ به مع وجودِهِ (١) . وأجازه الكوفيون  
مطلقاً (٢) لقراءة أبي جعفر (٣) : ( لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) (٤) ،  
والأخفش بشرطِ تقدُّمِ النَّائبِ (٥) كقوله : \* مَا دَامَ مَعْنِيًا . بِذِكْرِ قَلْبِهِ \* (٦)

أى أن اللفظ القابل للنيابة : من ظرف ، أو من مصدر ، أو مجرور بحرف الجر -  
حرى - أى حقيق وجدير بالنيابة (١) أى : لأنه الأصل وغيره فرع عنه ، فإذا  
وجد مع المفعول به مصدر ، أو ظرف ، أو جار ومجرور - تعين المفعول به للنيابة ؛  
ما عدا المفعول المنصوب على نزع الخافض على الصحيح ، فلا تجوز نيابته مع وجود  
المنصوب بنفس الفعل (٢) أى أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده ؛  
سواء تقدم النائب عن المفعول به - أم تأخر عنه .

(٣) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومي المدني أحد أصحاب القراءات العشر -  
كان تابعياً جليلاً ثقة ، وكان إمام أهل المدينة في القراءة ، وإليه انتهت رئاسة القراء بها ،  
ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه . وتوفي سنة ١٣٠ هـ .  
(٤) فبنى « يجزى » للمفعول ، و « بما » نائب فاعل ، وهو مجرور مع وجود  
المفعول به مقدماً وهو « قوما » . سورة الجاثية الآية : ١٤ .

(٥) وذلك نحو : ضرب في داره محمداً . فإن تقدم المفعول به تعين للنيابة .  
(٦) عجز بيت من الرجز المشطور - لم تقف على قائله . و صدره :

• وَإِنَّمَا يَرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ •

وقبله : لَيْسَ مُنِيبًا أَمْرٌ مُنِيبٌ لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبِهِ

اللغة والأعراب : المنيب : اسم فاعل ، من أناب - إذا رجع عما يقترفه من آثام ،  
والإنيابة : الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي . معنياً : مهتماً ومولعاً ،  
وهو اسم مفعول - من عني بالبناء للمجهول لزوماً . « إنما » أداة حصر لا محل لها  
« المنيب » فاعل يرضى « ربه » : مفعوله ومضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »  
فعل ماض ناقص واسمها يعود على المنيب « معنياً » خبر دام « بذكر » جار ومجرور  
نائب فاعل « معنياً » ؛ لأنه اسم مفعول « قلبه » مفعوله ومضاف إليه .

والعنى : إنما تصلح توبة الإنسان وينال ثوابها ويرضى مولاه ، ما دام قلبه ذا كراة  
ربه متعلقاً به ، نادماً على ما فرط منه مقلماً عن المعاصي والذنوب .

وقوله : \* لم يعن بالعلياء إلا سيِّداً \* (١)

(مسألة) وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع (٢) - واجب نصبه

والشاهد : إنابة الجار والمجرور وهو « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به متأخراً - وهو « قلبه » . ودليل ذلك إتيانه بالمفعول به منصوباً ، ولو أتاه عن الفاعل لرفعه (١) صدر بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج . وعجزه :

« وَلَا شَفِي ذَا النَّمِيِّ إِلَّا ذُو هُدَى »

اللغة والأعراب : يعن : يهتم ويولع ، وماضيه عنى - بالبناء للمجهول دائماً . العلياء : المنزلة الرفيعة . شفي : أبرأ ، والمراد : هدى - مجازاً . النمي : الضلال والجرى مع هوى النفس . « يعن » فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف الألف « بالعلياء » جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل « إلا » أداة استثناء ملناة « سيِّداً » مفعول به « ذا النمي » ذا مفعول شفي « والنمي » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملناة « ذو هدى » ذو فاعله وهدى مضاف إليه .

والعنى : لا يهتم بالتحصيل الحميدة ، التي تورث صاحبها عزاً ورفعة - إلا السيد الظمبح الشريف النفس ، ولا يهدى الضال ذى النفس الربيعة ، ويورده عن طريق الضلالة وسيء الفعالم - إلا من هداه الله ، ووقفه لعمل الخير .

والشاهد : نيابة الجار والمجرور - وهو « بالعلياء » - مع وجود المفعول به وهو « سيِّداً » وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هُدَى ، إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدُ) (٣)

أى لا يصح في الغالب إنابة شيء من المذكورات ، وهى : الظرف ، والمصدر ، والمجرور - مع وجود مفعول به فى الكلام . وقد يرد فى الكلام إنابة غير المفعول مع وجوده ، كما ذكر المصنف . والرأى السديد - كما يرى بعض الباحثين - هو : اختيار ما يوضح الغرض ، ويبرز المعنى المراد ؛ سواء أ كان مفعولاً أم غير مفعول ، أول أو غير أول ، متقدماً على غيره أم غير متقدم (٢) أى بأن يكون معه ، ولا له .

(\*) « ولا » نافية « بعض » فاعل ينوب « هدى » مضاف إليه « إن » شرطية « وجد مفعول به » الجملة من الفعل ، ونائب الفاعل - فعل الشرط ، وجوابه محذوف بدله عليه السياق « وقد » حرف تنليل « يرد » فعل مضارع وفاعله يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء

لفظاً ؛ إن كان غير جارٍّ ومجرور ؛ كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً<sup>(١)</sup> ، ومن ثم نصب المفعول الذي لم يَنْبُ في نحو : أُعْطِيَ زيد ديناراً وأُعْطِيَ ديناراً زيدا . أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً نحو : ( فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً )<sup>(٢)</sup> . وَعِلَّةُ ذَلِكَ : أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

(فصل) وإذا تعدى الفعل لأكثر من معمول : فنيابة الأول

جائزة اتفاقاً<sup>(٣)</sup> ، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً . نقله الخضراوي<sup>(٤)</sup>

(١) فقد رفع « زيد » على النيابة عن الفعل ، ونصب الظرفان والمصدر .

(٢) « نفخة » مرفوعة على النيابة عن الفاعل ، و « في الصور » جار ومجرور في

محل نصب . سورة الحاقة الآية : ١٣ . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

( وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا )<sup>(٥)</sup>

أى إذا وجد في الكلام معمول وغيره يصلح للنيابة ، فغير النائب عن الفاعل -

مما هو معمول للفعل ومعناه متعلق به - حكمه وجوب النصب لفظاً أو محلاً ، كما بين

المصنف . أما النائب مرفوع (٣) والأفضل اختياره للنيابة إن كان أظهر وأبين -

للرأى ، وإلا فيختار ما هو أقدر على ذلك وأوضح (٤) هو أبو عبد الله ؛ محمد بن يحيى

ابن هشام الخضراوي الأنصاري الحزرجي الأندلسي ، من أهل الجزيرة الخضراء .

كان إماماً في العربية ، عاكفاً على التعليم ، أخذ عن ابن خروف ، ومصعب ، والرندى ،

وعنه أخذ الشلوبين . وكان شاعراً ثانياً متصرفاً في الأدب . وله مصنفات منها : فصل

المقال في أبنية الأفعال ، والإفصاح بقوائد الإيضاح ، والنقض على الممتع لابن عصفور .

وتوفي بتونس في جمادى الآخرة سنة ٦٤٦ هـ .

\* « وما » اسم موصول مبتدأ أول « سوى النائب » متعلق بحذوف صلة ما « مما » مائة

اسم موصول والجار والمجرور بيان لما الأول « علقاً » علق ماض المجهول ، والجملة من الفعل ونائب

الفاعل المستتر صلة ما - المجرورة محلاً من « بالرافع » متعلق بعلق « النصب » مبتدأ ثان « له »

خبر المبتدأ الثاني ، وجملة الثاني وخبره خبر الأول وهو « ما » في أول البيت « محققاً » حال

من ضمير « له » الواقع خبراً عن النصب .

وابن الناظم . والصواب أن بعضهم أجازَه إن لم يُلبس ، نحو : **أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ سَمِينًا** <sup>(١)</sup> .

وأما الثاني : ففي باب « كَسَا » <sup>(٢)</sup> ؛ إن ألبسَ نحو : **أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا - امْتَنَعَ اتِفَاقًا** <sup>(٣)</sup> . وإن لم يُلبسَ نحو : **أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا - جَازَ مَطْلَانًا** <sup>(٤)</sup> . وقيل يمتنع مطلقاً <sup>(٥)</sup> . وقيل إن لم يُعْتَقَدِ القَلْبُ <sup>(٦)</sup> . وقيل إن كان نكرةً ، والأولُ معرفة <sup>(٧)</sup> . وحيثُ قِيلَ بالجواز ؛ فتعال البصريُّون : **إِقَامَةُ الأَوَّلِ أَوْلَى** <sup>(٨)</sup> . وقيل : إن كان نكرةً فإقامته قبيحة <sup>(٩)</sup> ، وإن كانا

- 
- (١) فتقول : أعلم زيداً كبشك سمين .  
(٢) باب « كسا » هو : كل فعل نصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر . ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار ، نحو : سأل - ومنع - ومنح - وكسا - وألبس - وأعطى .  
(٣) أى لللباس ، سواء تقدم أو تأخر ؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ، ولا يتبين أحدهما إلا بالإعراب .  
(٤) الإطلاق يفسره ما بعده ؛ أى سواء اعتقد القلب - أم لا : وسواء أكان الثاني نكرةً والأول معرفة - أم لا ؛ لأن « زيداً » هو الآخذ دائماً ، و « درهما » هو المأخوذ .  
(٥) فتعين نيابة الأول ؛ لأنه فاعل في المعنى .  
(٦) أى تمتنع نيابة الثاني ؛ إن لم يعتقد القلب في الإعراب ، وهو كون الرفع منصوباً ، والمنصوب مرفوعاً . فإن فاعتقد القلب جاز ، ويكون النائب في الحقيقة هو الأول ؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب - مجاز صوري ؛ كما أن كلا من رفعه ونصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء الرفع إعراب المنصوب والعكس - عند أمن اللبس ؛ نحو : كسر الزجاج الحجر .  
(٧) أى تمتنع حينئذ نيابة الثاني ؛ فلا يقال : أعطى درهم زيداً . ويتعين : أعطى زيد درهما . وعلّة ذلك : أن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة .  
(٨) أى لأنه فاعل في المعنى . (٩) أى إن كان الثاني نكرةً والأول معرفة

معرفةً - استويًا في الحسن (١) .

وفي باب « ظن » (٢) : قال قومٌ يتنوع مطلقاً (٣) : للإلباس في  
النكرتين ، والمعرفتين ، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني  
نكرة ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبهه بالفاعل ؛ لأنه  
مُسندٌ إليه فربطته التقديم (٤) ، واختاره الجزولي والخضراوي .  
وقيل يجوز إن لم يلبس (٥) ، ولم يكن جملة (٦) ، واختاره ابن طلحة (٧) ،  
وابن عصفور ، وابن مالك .

(١) وكذلك إذا كانا نكرتين

(٢) باب « ظن » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين - الثاني منهما خبر في الأصل  
عن الأول . وقد سبقت هذه الأفعال ومعانيها في باب ظن وأخواتها في الجزء الأول .

(٣) الإطلاق يوضحه ما بعده ؛ أي سواء ألبس أم لم يلبس ، كان جملة أم لا ،  
كان نكرة والأول معرفة - أم لا .

(٤) نحو : ظن قائم محمداً ؛ ففي قائم ضمير مستتر يعود على محمد وهو متأخر لفظاً  
ورتبة ؛ لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ، وقائم متقدم الرتبة لأنه نائب .

(٥) أي يجوز نيابة الثاني إن لم يلبس ؛ نحو : ظن قائم محمداً ، ويتنوع إن ألبس ؛  
نحو : ظن علي محمداً - إذا كان علي مفعولاً ثانياً .

(٦) لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة - لا اسمية ولا فعلية على الأصح ، كما أوضحنا  
ذلك قريباً ؛ إلا إذا حكيت بالقول لأنها حينئذ تكون بمنزلة المعرفة نحو قوله تعالى ( وإذا  
قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ) فيجوز إعراب « لا تفسدوا » نائب فاعل .

(٧) هو أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي . كان إماماً في العربية عارفاً  
بعلم الكلام . تأدب على أبي إسحاق بن ملسكون ، ودرس العربية والآداب بإشبيلية  
أكثر من خمسين سنة . وكان ذكياً عدلاً ذا مروءة ، مقبولاً عند القضاة والحكام ،  
وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه ، ومات سنة ٦١٨ هـ . ودفن بأشبيلية .

وقيل يُشترط ألا يكون نكرةً والأول معرفة ، فيمتنع ظن قائم زيدا<sup>(١)</sup> .

وفي باب «أعلم»<sup>(٢)</sup> : أجازة قوم إذا لم يُلبس ، ومنعه قوم منهم الخضر اوى والأبدي<sup>(٣)</sup> وابن عصفور : لأن الأول مفعول صحيح<sup>(٤)</sup> والأخيران مبتدأ وخبر - شُبهَا بمفعولٍ أعطى . ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول .

قال : \* وَنَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِأَجْوَأَ صَبَحَتْ \*<sup>(٥)</sup>

(١) لأن هذا يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك ممنوع في الغالب ،  
(٢) باب «أعلم» هو : كل فعل نصب ثلاثة مفاعيل ، أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر  
(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الأبدي - نسبة إلى «أبدة» بلدة بالأندلس ، كان نحويًا جليلاً من أعرف أهل زمانه بالحلقات النحوية ، درس كتاب سيبويه ووقف على غوامضه ووقائمه ، وكان يقرئ ، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها . قال فيه أبو حيان : كان الأبدي أحفظ من رأيتاه بعلم العربية . وكان على إمامته في العلم غاية في الفقر ، وتوفي سنة ٦٠٨ هـ .

(٤) أي مفعول حقيقة وليس أصله مبتدأ وخبر ، ولأن أصله الفاعلية فهو أحق مما كان ملتبساً به ، أما الثاني والثالث فالفعل في الحقيقة النسبة بينهما ، وإطلاق المفعولية عنهما مجاز . (٥) صدر بيت من الطويل ، ينسب للفرزدق - همام بن غالب . وعجزه :

\* كَرَامًا هَرَّالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا \*

اللغة والاعراب : نبئت : أخبرت . عبد الله : ليس المراد به شخص معين ولكنه علم على القبيلة - وهي بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، وهم رهط الفرزدق . بالجو ، الجو : أرض بالجمامة ، ويطلق على أمكنة أخرى . كراما : أشرفا - جمع كريم . والمراد به كريم النسب . موالها : جمع مولى - والمراد هنا : العبيد والأتباع . صميمها ، الصميم : الخالص من كل شيء ، والمراد رؤساء القبائل وساداتها . «نبئت» فعل ماض للمجهول ونائب فاعل هو المفعول الأول «عبد الله» مفعول ثانٍ ومضاف إليه «بالجو» متعلق بمحذوف

وقد تبين أن في النظم أموراً ، وهي : حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسا » - حيث لا لبس<sup>(١)</sup> - وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة<sup>(٢)</sup> . وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة

حال أو صفة لعبد الله « أصبحت » أصبح فعل ماض ناقص واسمها يعود على عبد الله « كراماً » خبرها ، والجملة مفعول ثالث لنيء « موالها » فاعل كراماً ومضاف إليه « لهما » خبر بعد خبر « صميمها » فاعل لهما ومضاف إليه .

والمعنى : أخبرت أن قبيلة عبد الله بالجو - انعكست فيها الأمور ؛ فصار عبيدها وضمافها وأتباعها - أشرافاً وسادة ، وصار عظامؤها وسادتها - لكأماً أخساء تابعين لغيرهم ، وليس لهم رأى ولا إرادة .

والشاهد : في نبث ، حيث أناب المفعول الأول . وهو « تاء المتكلم » - عن الفاعل ، ولم ينب الثاني والثالث . وإلى ما سبق يشير الناظم بقوله :

( وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّيْبَاسُ مِنْ فِي بَابِ « ظَنَّ » وَ« أَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ )<sup>(٣)</sup>

أى أن النحاة اتفقوا على جواز إنابة المفعول الثاني من باب « كسا » ، إذا أمن اللبس . واشتهر المنع في إنابة الثاني من باب « ظن » و « أعلم » . والناظم لا يوافق على المنع إذا ظهر القصد ، واتضح المعنى المراد - بإنابة الثاني . ولم يتعرض الناظم للمفعول الثالث لما ينضب فعله ثلاثة مفاعيل ، وأن حكمه كالثاني على الصحيح ؛ لأن الثالث في باب « أعلم » - هو الثاني في باب « علم » .

(١) حيث يقول : (وباتفاق قد ينوب الثاني من \* باب كسا .. إلخ) .

(٢) إذ يقول : ( في باب ظن ، وأرى ، المنع اشتهر ... البيت ) .

(\*) « وبتفاق » متعلق بـ « ينوب » الثاني « فاعل ينوب » من باب « جار ومجرور متعلق بحذوف حال من الثاني « كسا » مضاف إليه مقصود لفظه « فيما » ما : اسم موصول والجار والمجرور متعلق بـ « ينوب » التباسه مبتدأ مضاف إلى الهاء « أمن » فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى التباس ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والجار صلة الموصول

(\*) « في باب » متعلق بـ « اشتهر » « ظن » مضاف إليه مقصود لفظه « وأرى » متطوف على ظن « المنع » مبتدأ « اشتهر » الجملة خبر « ولا » نافية « منعاً » مفعول أرى « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « القصد » فاعل لفعل محذوف بفسره ما بعده ، والجملة في محل جر بإضافة إذا « ظهر » الجملة تفسيرية لافعل لها .

باتفاق ؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه <sup>(١)</sup> ، ولا مع المختلف فيه <sup>(٢)</sup> . ولعل هذا هو الذي غلط ولده ، حتى حكى الإجماع على الامتناع .

(فصل) يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مَطْلَقاً <sup>(٣)</sup> ، وَيَشْرَكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ ؛ كَتَضَارَبَ - وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ ؛ كَانْطَلَقَ - وَاسْتَخْرَجَ - وَاسْتَحْلَى <sup>(٤)</sup> . وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُقْتَحَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ <sup>(٥)</sup> . وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ ؛ كَقَالَ ،

(١) أى : وهو نيابة الأول (٢) أى : وهو نيابة الثاني .

(٣) أى سواء أكان ماضياً أم مضارعاً .

(٤) سواء أكانت للمطاوعة أم لغيرها كمثل المصنف . تقول فيها : ضرب و تعلم . والمطاوعة في فعل هي : يقول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذي علاج محسوس - لفعل آخر يلاقيه في الاشتقاق ، مثل : علمته فتعلم - وحطمت الحجر فتحطم .

(٥) تقول فيها : انطلق باللص - واستخرج الذهب - واستحلى الطعام .

(٦) هذا إن لم يكن مكسوراً من قبل في الماضي ، ومفتوحاً في المضارع . وقد يكون الكسر مقدراً ؛ كصيم رمضان ، وعدة المال ، وكذلك الفتح ، نحو : يصام . وإلى هذا التفسير الذي يطرأ على الفعل - يشير الناطم بقوله :

( فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمِنُ ، وَالْمَتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرُ فِي مَضِيٍّ كَوْصِلِ  
وَاجْعَلْهُ مِنْ مَضَارِعٍ مُنْفَعِحًا كَيْبْتَحِي - الْمَقُولِ فِيهِ : يُبْتَحِي  
وَالثَّانِي التَّالِي « تَا » الْمَطَاوَعَةَ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِأَلَا مُنَازَعَةً  
وَثَالِثُ الَّذِي هَمْزُ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ كَأَسْتَحْلَى <sup>(٥)</sup> )

(\*) « فأول » مفعول أول لاضمن « الفعل » مضاف إليه « اضممن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة « والمتصل » مفعول مقدم لا كسر « بالآخر » متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر والفاعل أنت « في مضي » متعلق باكسر - أو حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور خير لمبدأ محذوف ، والجملة مقول القول (\*) « واجعله » فعل أمر والهاء مفعول أول « من مضارع » متعلق بمحذوف حال من الهاء « منها » مفعول ثانٍ لاجعل « كيبتحى » جار ومجرور خير لمبدأ محذوف « لاقول » بالجر صفة ليبتحى المقصود

وباع<sup>(١)</sup> ، أو عين افتعل أو انفعال ، كاختار - وانقاد ؛ فلك كسر ما قبلها  
 بإخلاق<sup>(٢)</sup> ، أو إشماء الضم فتقلب ياء<sup>(٣)</sup> فيما<sup>(٤)</sup> . ولك إخلاق  
 الضم فتقلب واوا<sup>(٥)</sup> قال :

أى أن أول الفعل المبني للمجهول ، يضم فى الماضى والمضارع . والحرف  
 المتصل بالآخر بكسر فى الماضى ، مثل : وصل . فإن أصله وصل . وبصير مفتوحاً  
 فى المضارع ؛ مثل ينتجى ؛ فإنه بصير ينتجى . واجعل الحرف الثانى مضموماً كالأول  
 إذا كان الأول تاء المطاوعة ، ولا نزاع فى هذا . وكذلك الحرف الثالث من الفعل  
 المبدوء بهمزة الوصل - يضم كالأول مثل : استعملى بالبناء للمجهول ، وأصله : استعملى  
 (١) مثالان : للواوى - واليائى . (٢) وحينئذ تسلم الياء ، وتقلب الواو ياء ، تقول :  
 قيل الصدق - ويبيع المتاع . وهذه أفصح الحالات .

(٣) الإشماء هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة بالتوالى سريعاً ،  
 وينشأ عن ذلك ياء . وقد يسمى « روماً » (٤) أى تقلب الألف واوا . وإلى هذه  
 الأوجه الثلاثة فى فاء الثلاثى معتل العين - أشار الناظم بقوله :

( واكسر أو أشمم فاء الثلاثى معتل عيناً ، وضم جاء كالبوع فاحتمل )<sup>(٥)</sup>

أى اكسر أو اشتم فاء الماضى الثلاثى المعتل العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب  
 فاحتمل قهوله ، وجاز القياس عليه ؛ وكذلك أشار إلى ما كان على وزن « افتعل » و « انفعلى »  
 من معتل العين بقوله :

لفظه « فيه » متعلق بالمفعول « ينتجى » نائب فاعل للمفعول قصد لفظه ، وهو من الانتحاء -  
 بمعنى قصد والميل (\*) « والثانى » مفعول أول محذوف بفسره إجعل المذكور « التالى » صفة  
 لثانى « تا » مفعول التالى وقصر للضرورة « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور  
 مفعول ثانٍ لإجعله ، والهاء مفعوله الأول « بلا » متعلق بإجعل و « لا » بمعنى « غير » ظهر لأعرابها  
 على ما بعدها « تنازعه » مضاف إليه وسكن للوقف (\*) « وثالث » مفعول محذوف بفسره إجعله  
 « الذى » مضاف إليه « بهيز الوصل » متعلق بمحذوف صلة الذى ومضاف إليه « كالأول »  
 مفعول ثانٍ لإجعله ، والهاء مفعوله الأول « كاستجلى » خبر مبتدأ محذوف

« (\*) » « فا » مفعول تنازعه الفعلان قبله « ثلاثى » مضاف إليه « أعل » الجملة من الفعل  
 ونائب الفاعل صفة الثلاثى « عيناً » تمييز « وضم » مبتدأ « جا » فعل ماضٍ قصر للضرورة  
 وفاعله يعود على ضم ، والجملة خبر المبتدأ « كبوع » متعلق بمحذوف حال من فاعل جاء فاحتمل  
 معطوف على جاء ، واحتمل فعل ماضٍ للمجهول .

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتَ (١)  
 وقال : \* حَوَكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ \* (٢)

(وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلَى فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشَبَابًا يَنْجَلِي) (٣)

أى ما ثبت لفاء الثلاثى المثلث العين مثل : باع وصام - من الأوجه الثلاثة المتقدمة -  
 ثبت مثله للحرف الذى تليه عين الفعل الذى على وزن « افتعل » و « انفعّل » معلى  
 العين ؛ نحو : اختار - وانقاد ، وشبههما الذى ينجلي ويتضح ، وهو : « افتعل » -  
 و « انفعّل » ؛ إذا كانا صحيحين مضعف اللام ، نحو : امتد - وانصب .  
 (١) بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقد ورد فى زيادات ديوانه .

اللغة والأعراب : معنى المفردات واضح . « لیت » حرف تمن ونصب « هل »  
 حرف استفهام معناه النفي « شيئاً » مفعول ينفع مقدم ، أو مفعول مطلق - أى نفعاً  
 « لیت » الثانية فاعل ينفع مقصود لفظها . والجملة اعتراضية لاجل لها « لیت » الثالثة  
 مؤكدة للأولى « شباباً » اسم لیت الأولى ، « بوّع » فعل ماض للمجهول ونائب فاعله  
 يعود على شبابا والجملة خبر لیت « فاشتریت » معطوف على بوّع .

والمعنى : أتمنى - والنمى لا يفيد شيئاً - أن يعود الشباب ويبيع فاشترته ، وهنات  
 أن يعود ؛ فإن ما مضى لا يرجع ولا يعود .

والشاهد : فى « بوّع » : فإنه ثلاثى معتل العين ، فلما بنى للمجهول أخلص ضم  
 فائه فقلت ألفه واواً ، وإخلاص الضم لثة جماعة من العرب .

(٢) صدر بيت من الرجز المشطور - ينسب كذلك لرؤبة ، وعجزه :

\* تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ \*

اللغة والأعراب : حوكت : نسجت - من حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة .  
 نيرين : مثنى نير ، وهو مجموع القصب والحیوط . تحتبط : تضرب بعنف وشدة .  
 لاتشاك : لا يؤثر فيها الشوك . « حوكت » فعل ماض للمجهول . ونائب الفاعل يعود على  
 الحلة - أو الرداء ؛ لأنه يذكر ويؤنث « على نيرين » جار ومجرور متعلق بحوكت « إذ »  
 ظرف زمان لحوكت « تحاك » فعل مضارع مبنى للمجهول أيضاً .

(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفا » بالقصر متعلق بمحذوف صلة ما « باع » مضاف  
 إليه قصد لفظة « لما » ما : اسم موصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين »  
 مبتدأ « تلى » الجملة خبر المبتدأ وجملة المبتدأ خبر صلة ما « فى اختار » جار ومجرور متعلق بتلى  
 « وانقاد وشبهه » معطوفان على اختار « ينجلي » الجملة نعمت لقبه .

وهي قليلة ، وتُحزى لفقمس وديبر<sup>(١)</sup> . وادعى ابن عذرة<sup>(٢)</sup> امتناعها  
في اِفْعَلَ وانْفَعَلَ<sup>(٣)</sup> ؛ والأوّل قول ابن عصفور ، والأبدي ، وابن مالك .  
وادعى ابن مالك امتناع ما أليس من كسر ؛ كخفت - وبعت ، أو ضم  
كفمت<sup>(٤)</sup> . وأصل المسألة : خافني زيد - وباعني عمرو - وعاقبني عن  
كذا ، ثم بنيتن للمفعول<sup>(٥)</sup> ، فلو قلت : خفت وبعث بالكسر ، وعثت

والعنى : أن هذه الحلة نسجت على نيرين - وما ينسج بهذه الطريقة يكون أصفق  
وأحکم في النسج - فاكتسبت متانة وصلابة ، حتى إذا ضرب بها الشوك لا يدخل فيها ،  
ولا يحدث بها أثراً أو ضرراً .

والشاهد : في « حركت » حيث أخلص فيه الضم ، فقلبت ألفه واوا . ويروي  
« خيكت » فيكون شاهداً على إخلاص الكسر وقلب الألف ياء ، ولعل هذا أقرب  
ليخالف الشاهد السابق . (١) فقمس وديبر : حيان من فصحاء قبيلة بني أسد .  
وإخلاص الضم لفتحها ، أما الكسر فلفظة بني تميم .

(٢) هو الإمام البارع - أبو الحكم بن عبد الرحمن بن عذرة ، الأنصاري الأوسى  
الخصراوي . كان نحوياً نبيلاً حاذقاً ثابت الذهن ، وقاد الفكير . أخذ عن أبي  
الملاء - إدريس القرطبي ، وابن عصفور وغيرهما . وله تصانيف كثيرة منها :  
الإعزاب في أسرار الحركات في الإعراب ، والمفيد في أوزان الرجز والقصيد . وتوفي  
بعد سنة ٦٤٤ هـ .

(٣) أى : وما كان على مثالها - مما زاد على الثلاثة .

(٤) أى بالبناء للمفعول فيها جميعها . وفي ذلك يقول الناظم :

(وَأَنْ بِشَكْلِ خَيْفِ لَبْسٍ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ)<sup>(٥)</sup>

أى إذا خيف اللبس بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول ، بسبب شكل من الأوجه  
الثلاثة - يجتنب ذلك الوجه من الشكل ، ويعديل إلى شكل آخر لا لبس فيه .

(٥) أى بعد حذف الفاعل . وأبدلت باء التكلم تاء لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم

(\*) « وإن » شرطية « بشك » متعلق بخيف « لبس » نائب ذاعل خيف ، وهو فعل الشرط  
« يجتنب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى شك ، وهو جواب الشرط « وما »  
اسم موصول مبتدأ « لباع » متعلق بمذوق صلة « قد » فتقليل « يرى » فعل مضارع للمجهول ونائب  
الفاعل يعود إلى « ما » والجملة خبر المبتدأ « لنحو » متعلق بيري « حب » مضاف إليه مقصود لفظه .

بالضم - تُؤمُّهم أنهن فِعْلٌ وفاعلٌ ، وانعكس المعنى . فتَمَيَّنَ ألاَّ يجوز  
فيهنَّ إلاَّ الإِشْتِمَامُ ، أو الضمُّ في الأولين ، والكسرُ في الثالث - وأن  
يَتَنَعَّ الوجهُ المُلبَسُ <sup>(١)</sup> . وجَعَلَتْهُ المِغَارِبَةُ مُرْجُوْحًا لا ممنوعًا . ولم يَلْتَفِتْ  
سَيبُوِيَه لِلإِلبَاسِ ؛ لِحُصُولِهِ فِي نَحْوِ : مُخْتَارٌ وَتَضَارٌّ <sup>(٢)</sup> . وَأَوْجِبَ الجُمُورُ  
ضَمَّ فَاءِ الثَّلَاثِيِّ المِضْعَفِ <sup>(٣)</sup> ، نَحْوِ : شُدَّتْ وَمُدَّتْ . والحَقُّ قولُ بعضِ  
الكَوْفِيِّينَ : إنَّ الكسْرَ جائِزٌ ، وهى أُمَّةُ بَنِي ضَبَّةَ <sup>(٤)</sup> ، وبعضِ تَمِيمِ .  
وَقَرَأَ عَلْقَمَةَ <sup>(٥)</sup> : (رَدَّتْ إِلَيْنَا - وَلَوْ رَدُّوا) <sup>(٦)</sup> بالكسر . وجوزَ ابنُ مالِكٍ  
الإِشْتِمَامَ أَيضًا . وقال المِهابَذِيُّ <sup>(٧)</sup> : مَنَ أَشَمَّ فِي قَبِيلٍ وَيَبِعَ - أَشَمَّ هُنَا <sup>(٨)</sup> .

(١) وهو الكسر في الأولين ، والضم في الثالث .

(٢) أى بمثلين للاسم والفعل ، فـ « مختار » : يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل ؛  
فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة . وأن يكون وصفاً للمفعول ؛ فتكون منقلبة عن  
ياء مفتوحة ، ومع هذا قلبوا الياء ألفاً واكتفوا بالفرق التقديرى . و « تضار » يحتمل  
البناء للفاعل فتكون راءه الأولى قبل الإدغام مكسورة . والبناء للمفعول فتكون مفتوحة  
ومع ذلك أدغمت الراء واكتفى بالفرق التقديرى . ومع هذا فالاجتناب أولى وأرجح  
(٣) هو عا كانت عينه ولامه من جنس ولحد ، وسيبسط القول فيه قريباً .

(٤) هم : بطن من بطون عامر بن إلياس بن مضر .

(٥) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي . كان فقيهاً كبيراً ، ومن القراء بالكوفة .

أخذ القرآن عن ابن مسعود ، وسمع من عمر وعلى وأبي الدرداء وعائشة . وكان من  
أحسن الناس صوتاً بالقراءة ، وتوفي سنة ٦٢ هـ

(٦) الأولى - من الآية : ٦٥ من سورة يوسف ، والثانية - من الآية : ٢٨ من سورة

الأنعام . (٧) هو أحمد بن عبد الله المهابذى الضرير - نسبة إلى « مهاباذ » وهى  
قرية بين « قم » ، و « أصهان » . كان من تلاميذ عبد القادر الجرجاني ، وله  
شرح على اللع لابن جني .

(٨) أى فى المضعف ، فما ثبت فى قام المعتل من الكسر الخالص : والضم الخالص ،

والاشتمام - يثبت فى اء المضعف ، وفى هذا يقول الناظم :

..... وَمَا لِبَاعٍ قَدْ بَرَى لِنَحْوِ حَبِّ

أى ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل «باع» وغيره من الماضى الثلاثى المعتل الوسط عند بنائه للمجهول - قد يثبت لنحو: «حب» من كل فعل ماض ثلاثى مضعف؛ حيث يجوز فى فائه الأوجه الثلاثة بشرط أمن اللبس، فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه .

### فوائد

( أ ) لا يبنى للمجهول فعل جامد ولا ناقص على الصحيح . وجوزه سيديويه والكوفيون ( ب ) لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، ولأجله ؛ لأن ذلك يخرج عن مهمته الخاصة . وأجاز بعضهم نيابة المفعول لأجله - المجرور .

( ح ) إذا قلت : زيد فى مرتب محمد عشرون جنهماً - تعين رفع «عشرين» على النيابة - مع وجود المفعول ، فإن قدمت محمداً فقلت : محمد زيد فى مرتبه عشرون - جاز رفع العشرين على النيابة ، وجاز نصبه على المفعولية ، ونائب التفاعل ضمير يعود على المبتدأ وهو الرابط .

( د ) ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول ، اعتبرها العلماء كذلك فى الصورة اللفظية لا فى الحقيقة ، ولهذا : يعربون المرفوع بها فاعلاً لا نائب فاعل ، ومن أشهرها :

هَزَل - زُكِم - دُهَش - شُدِه « بمعنى دُهَش » - شُفِ بِكَذَا : أولع به -  
أَغْرَى بِهِ - أَهْرِع « بمعنى أسرع » - عُنَى بِكَذَا « اهتم به » - نُتَجَّ - جُنَّ - سُلَّ -  
حُمَّ - اِصْتَقَع لَوْنَهُ - زُهَى - فُلَجَّ . وحكم المضارع منها حكم الماضى . ولكن لا يماثل مضارعها معاملة الماضى إلا فيما ورد عن العرب ، فهو مقصور على السماع .  
ومما سمع : يهرع - يعنى - يؤلم - يستمتر به .

تذمة : بمناسبة ذكر المصنف إسناد الفعل المعتل الآخر : « الأجوف » - و« المضعف » إلى ضمير التكلم ، رأينا - استكمالاً للموضوع - أن نقل هنا ما كتبناه بهذا الشأن ولخصناه فى كتابنا « التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل » - فى هذا المكان :

أولاً : الأجوف ؛ هو ما كانت عينه حرفاً من حروف العلة : واو ، أو ياء ، أو ألفاً منقلبة عن الواو - أو الياء . مثال الأول : حول - قاول - تحاورا . ومثال الثانى ، حيد - وغيد . ومثال الثالث : بايع - تسابقا . ومثال الرابع : قام - انقاد - استقام - باع - أذاع - استخار . وسمى أجوف ، لأن حرف العلة جاء وسطه فكان كالأجوف من الحيوان

١ - ويجيء مجردة على ثلاثة أوزان : ( ا ) عَلِمَ يَعلَمُ - واوياً أو يائياً ، نحو :  
خَافَ - غَيِدَ ( ب ) نَهَرَ يَنْهَرُ ، ولا يكون إلا واوياً ، نحو : ذاب يذوب - وصام بصوم  
( ح ) ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ولا يكون إلا يائياً ، نحو : عاش يعيش وحان يحين  
وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كسرت فاؤه ؛ إن كان من باب « عَلِمَ »  
أو « ضَرَبَ » ، تقول : خِفْتُ - خِيفْنَا - خِيفْنَا ، بِعِتْ - بِعِنَا - بِعِنَا . وإن كان  
من باب « نَهَرَ » ضمت الفاء ، نحو : قُلْتُ - قُلْنَا - قُلْنَا . وبلاحظ أن العين  
حذفت ؛ لأن القاعدة العامة في الأجوف : أنه إذا سكن آخره حذفت عينه ، وإذا  
تحرك آخره بقيت عينه ، نحو : قاوم - باين .

٢ - أما المزيد : فيأتي على وزن « فاعل » كحاول - وباع ، و « فعمل » كسؤل  
وصمير ، و « تفاعل » كستفوتنا - وتباينا ، و « تفعل » كتقوّل وتطيب ، و « انفعال »  
كغوار وإياض ، و « افعل » كأسود وأبيض و « افتعل » - واوى العين - كاشتور .  
ويجب - إذا أتى على وزن من هذه الأوزان - تصحيح عينه وبقاؤها على حالها ؛ كما يجب  
تصحيح عين المجرد الذي على وزن « فعل » بكسر العين ، إذا كان الوصف منه على وزن  
« أفعل » فيما دل على حسن أو قبح ، نحو : حول - فهو أحول ، وغيد - فهو أعيد ،  
« والأعيد : الوسنان المائل العنق » . أما إذا أتى على وزن « أفعل » - كاجاب - وأهاب ،  
أو « انفعل » كاتقاد - واتاح ، أو « استفعل » كاستقام - واستراح ، أو « افتعل »  
يأتى العين ، نحو : ابتاع - واكتال ؛ فيجب في هذه الأحوال إعلال عينه كالأمثلة .  
وإذا قياساً تصحيح العين في استحوذ - وهي فصيحة استعمالاً . ومثلها : اغيمت السماء - واستنوق  
الجل ؛ كما يجب إعلال المجرد الذي على وزن « فعل » بالفتح ، أو « فعل » بالكسر ، الذي  
ليس الوصف منه على « أفعل » كخاف - ومات .

وإذا أسند هذا الماضي إلى الضمير اتبع ما يأتي :

( ا ) الصيغ التي يجب فيها تصحيح العين - لا يحدف منها شيء عند الإسناد للضمير ،  
سواء أكان الضمير ساكناً أم متحركاً ، تقول : غيدا - حولاً ، غيدت - حولت ،  
غيدوا - حولوا ، تقاولا - تمايلا ... الخ .  
( ب ) الصيغ التي يجب فيها الأعلال - تبقى على حالها ؛ إذا أسندت إلى ضمير ساكن  
أو اتصلت بتاء التانيث ، تقول : أجابا - أهابا - باعا - قالوا - ابتاعوا - اتقادوا -

استقاءوا ، باعت — قالت .

وإذا أسندت لضمير رفع متحرك — وجب حذف العين تخلصاً من التقاء الساكنين .

### حكم المضارع :

( أ ) الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها — لا يغير فيها شيء مطلقاً في المضارع ،

تقول : غيد ، يفيد — بايع ، يبائع — تهاون ، يتهاون ... إلخ .

( ب ) الصيغ التي يجب في ماضيها الإعلال — يعمل فيها المضارع على النحو الآتي :

بالقلب ألفاً في صيغتي « انفعَل » ، و « استفعل » ، تقول : انقاد ينقاد — واختار

يختار ؛ أصلهما ، ينقود ويختور ، تحركت الواو أو الياء بعد فتحة فقلبت ألفاً .

أو بالنقل في مثل : قال يقول — وباع يبيع ؛ أصلهما : يقول ويبيع ، نقلت الضمة

من الواو ، والكسرة من الياء — إلى الساكن قبلهما .

أو بالنقل والقلب في مثل : خاف يخاف — واستقام يستقيم ؛ أصلهما : يخوف

ويستقوم ، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً في يخاف ؛

لتحركها أصلاً وانفتاح ما قبلها الآن . وياء في يستقيم ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة .

ويبقى المضارع على خاله من التصحيح أو الإعلال ؛ إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ؛ فإن

جزم — حذف حرف العلة فيما يجب إعلاله ، تخلصاً من الساكنين .

وإذا أسند المضارع من الأجوف إلى ضمير ساكن — بقي على ما استحقه من تصحيح

أو إعلال ، ولا تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : يخافان — ويخافون — ويخافين ،

ولن يخافا — ولم يخافا ... إلخ . أما إذا أسند لضمير متحرك فيجب حذف عينه ؛ إن كان

مما يجب فيه الإعلال ، تقول : النساء يقلن — ولن ، ولم — يرعن .

### حكم الأهر :

هو كالمضارع المجزوم ؛ إذا أسند إلى ضمير ساكن — رجعت إليه العين التي حذفت

منه عند إسناده للضمير المستتر ، تقول : قولاً — خافاً — قولوا — بيعي .

وإذا أسند إلى ضمير متحرك — حذفت العين ، تقول : قلن — خفن — بمن .

ثانياً : المضعف ؛ وهو نوعان : مضعف الرباعي ، وهو ما فاؤه ولامه الأولى من

جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو : زلزل — وعسعس .

ومضعف الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شد — وامتد — واستمر .

أما الأول : فحكمه عند إسناده إلى الضمائر — كحكم الفعل الصحيح السالم ؛ في أنه

لا يحذف منه شيء عند إسناده إلى الضمائر ، سواء في ذلك الماضي والمضارع والأمر .

غير أنه يجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، تقول : « زلزلت - زلزلنا  
زلزلن . وإذا اتصل به ضمير رفع ساكن ، فتح آخره قبل الألف ، تقول : زلزلوا -  
زلزلون - زلزلوا ، وضم آخره قبل الواو ، نحو : زلزلوا - زلزلون - زلزلوا ، وكسر  
آخره قبل الياء ، نحو : زلزلين - زلزلي .

وأما الثاني - وهو مضعف الثلاثي - فحكمه عند إسناده للضماير ما يأتي :

**حكم الماضي :** إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك - وهو : تاء الفاعل ، ونا ، ونون  
النسوة - وجب فك الإدغام ، تقول : مددت - مددنا - مددن . ويجب الإدغام فيما عدا  
ذلك ، تقول : مد محمد - ومددت - ومداد - ومدوا .

**حكم المضارع :** إذا أسند لنون النسوة وجب الفك ، سواء أكان الفعل مرفوعاً -  
أم منصوباً - أم مجزوماً ، تقول : هن يحججن - لم يحججن - لن يحججن .  
وإذا أسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة - وجب الإدغام ، تقول :  
يحجان - يحججون - تحججن ، لم ولن - يحجوا - تحجني .

وكذلك يجب الإدغام إذا أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ، ولم يكن الفعل  
مجزوماً ، فإن جزم الفعل جاز الفك والإدغام ، تقول : لم يشد - ولم يشدد . والفك  
أكثر ، قال تعالى : ( ولا تمنن تستكثر - ولئمل الذي عليه الحق ) .

**حكم الأمر :** إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك - وهو نون النسوة - وجب  
الفك ، تقول : احججن - امددن . وإذا أسند إلى ضمير رفع ساكن - وجب  
الإدغام ، تقول : حججا - حججوا - حجني . وإذا أسند إلى ضمير مستتر - جاز  
الأمران والفك أكثر ، قال تعالى : ( وانغضض من صوتك ) .

هذا : ويحرك آخر الأمر والمضارع المجزوم عند الإدغام - بالفتح ، أو بالكسر ،  
وتحرك اللام بحركة العين - ويسمى ذلك إتباعاً .

هذا : وبقي من أقسام المعتل : المثال ، والناقص ، واللقيف المقرون ، واللقيف  
المفروق . وهالك كلمة عنها باختصار .

**المثال :** هو ما كانت فائمه حرف علة ؛ واوا - وهو الكثير ، نحو وعد - وزن ،  
أو ياء وهو قليل ؛ مثل : يئس - ويسر . ولا يحذف من اليائي شيء في المضارع ، أما الواوي  
فتحذف فائمه إذا وقعت الواو بمداية مفتوحة مثل : يضع - ويهب ، أو كانت عين  
المضارع مكسورة مثل : يعمد . ويصف .

التناقض : هو ما كانت لامه حرف علة ، واوا - أو ياء ، سواء تلبنا ألفا مثل : دعا - وسمى ، أم لم تقلبا نحو : بقي - سُرو . ويأتي المضارع من الثلاثي منه بإتباع لامه حركة عينه ؛ فإن ضمت الميم كانت لامه واوا مثل : يدعو - يسمو . وإن كسرت عينه كانت لامه ياء نحو : برى - يقصى ، وإن فتحت عينه كانت لامه ألفا نحو : يسمى . ويأتي المضارع من غير الثلاثي بجمل لامه ياء مثل : يهتدى - ويقضى .

اللفيف القرون : هو ما كانت عينه ولامه حرفي علة مثل : روى - عوى - حبي . ولا تكون عينه ياء ولامه واو . ويأتي من باب « فَعَلَ يَفْعِلُ » مثل : طَوَّى يَطْوِي . و « فَعِلَ يَفْعَلُ » مثل : عَوَّى يَهْوِي . ولا يأتي من غير هذين البابين .

اللفيف الفروق : هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة مثل : وني - وني . والمغالب أن تكون فاؤه واوا ، وتندر أن تكون ياء .

## الأسئلة والتمرينات

- ١ - ما أهم الأسباب التي من أجلها يحذف الفاعل وينوب عنه غيره ؟ مثل لما تقول .
- ٢ - ما التفسير الذي يحدث في الفعل ؛ ماضياً كان أو مضارعاً - عند إسناده لنائب الفاعل ؟ وضح ذلك .
- ٣ - كما ينوب عن الفاعل عند حذفه : الظرف ، والمجرور والمجرور . اذكر شروط كل منهما عند زيادته ، مع التمثيل .
- ٤ - بم تشكل فاء الثلاثي الأجوف ، والمضغف - عند البناء للمجهول ؟ وضح القول في ذلك على ضوء ما بين المصنف . ثم ضع ما تقول في جملة مفيدة من إنشائك .
- ٥ - فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وشرحه : قال تعالى : ( ويقول الإنسان إذا حامت لسوف أخرج حياً . وقيل يا أرض ابعثي ماءك ويا سماء اقلعي وغيضي الماء وقضي الأمر . وإن عاقبتهم فطاقبوا بعقل ما عاقبتهم به . فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً . وأما من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابه . وحيل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل بأشباعهم من نبل . فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة )

٦ — بين في العبارة الآتية : نائب الفاعل ، ونوعه ، وعامله ، وسبب حذف الفاعل .  
يعتبر اليوم الخامس من شهر يونيو سنة ١٩٦٧ من الأيام الأليمة التي لا تنسى ؛ فقد  
اعتدى فيه على مصر والأردن وسورية ، واحتل جزء من أرضها بفدر دبر من  
إسرائيل ومن وراءها الاستعمار . ولم يكن ذلك عن وهن في القدرة العربية ،  
ولسكن خدع العرب ، وكان إهمال من بعض القيادات أدى إلى نكسة ألمعية ،  
وقد استنكر هذا المدوان من جميع الهيئات والشعوب ، واتخذت قرارات من  
هيئة الأمم تلزم المعتدين بالجللاء عن الأرض التي احتلوها غدرًا ، غير أن الاستعمار  
يداور ويأبى بحجج واهية لمساندة المعتدين : ولسكن العرب - بما عرف عنهم من  
نخوة وإباء - لن يسكتوا عما لحقهم من إهانة ؛ فالجهود تبذل لجميع الكلمة ،  
والوسائل تتخذ لدعم الجيوش ، حتى يزال كل أثر لهذا العدوان العاشم ، وتعود  
فلسطين - كما كانت - عربية صحيحة .

٧ — هات ست حمل من إنشائك ؛ يكون نائب الفاعل في اثنتين منها مصدرًا ،  
وفي اثنتين ظرفًا ، وفي اثنتين جارًا ومجرورًا .

٨ — أعرب البيت الآتي ، واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَسَأَعْتَذِرُكَ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيلَ

٩ — ما حكم المفعول الثاني من باب « أعطى » ومن باب « رأى » ؟ وما حكم  
الثالث من باب « أعلم » بالنسبة لنيابته عن المفعول . وضح ما تقول بأمثلة :

١٠ — أسند الكلمات : يسر ، يعرض ، يمتد ، يهاب — إلى ألف الاثنين ، ونون  
النسوة ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة . وكذلك الأمر منها .

١١ — أعرب العبارة الآتية موخفا العامل ، ونوعه ، والمعمول .  
نظر في الأمر بروية . بورك فيك ، وجوزيت خيراً — لافض فوك — اعتذر عنك .

١٢ — ابن الأفعال الآتية المجهول واث لها بنائب فاعل مناسب .

نفع . استراح . تسير . نأى . تَبَدَّى . انزعج . شدَّ . بات . يُسَابِقُ .

زَلَّ . هَاقَى . يقف أساء . قلق . اصهارَّ وجهه خجلاً . نال .

١٣ — بين فيما يأتي : الفاعل ، ونائب الفاعل - مع بيان العامل .

« نظر في الأمر بروية . تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن .

ليم المقصر وجوزى شر جزاءه .

١٤ - حول الفعل في الجمل الآتية إلى صيغة المجهول، وبين ما حدث فيه من تغيير .

### نموذج

- ١ - قال الشاهد صدقاً ٢ - نعدُّكم للمستقبل ٣ - أكرمك من ينصحك ٤ - إذا أولاك أحدٌ معروفًا فاشكره ٥ - نبهتُنا الخواِدثُ إلى الاحتراس ٦ - ذهبت المدريّة الأزيّة بالأخلاق الكريمة ٧ - لم تُتم على هذا الزي ٨ - إذا سألتَ النَّاسَ كَفُّوا عَنكَ أذاهم.

الأصل	التحويل	بجمل ما حدث من التغيير
١	قِيلَ الصِّدْقُ	حذف الفاعل وكسر أول الفعل وقلبت الألف ياء
٢	نَعْدُونَ للمستقبل	حذف الفاعل وهو ضمير المتكلم المعظم نفسه وأبدل ضمير المفعول بنظيره من ضمائر الرفع وبدى الفعل بقاء الخطاب
٣	أَكْرَمْتَ	حذف الفاعل وغير الفعل، ثم أبدلت الكاف بضمير الرفع
٤	إِذَا أُوْلِيْتَ مَعْرُوفًا فَاشْكُرْهُ	حذف الفاعل، وغير الفعل ثم أبدلت الكاف تاء
٥	نَبَّهْتُنَا إِلَى الْإِحْتِرَاسِ	حذف الفاعل وتاء التانيث، وبقيت «نا» لأنها مشتركة بين الرفع والنصب
٦	ذُهِبَ بِالْأَخْلَاقِ	حذف الفاعل وأنيب الجار والمجرور
٧	لَمْ تُتْمَ عَلَى هَذَا الزِّي	كسر أول الفعل؛ إذ لو ضم لتوهم أنهم اللائمون، وأبدل ضمير المفعول بنظيره من ضمائر الرفع
٨	إِذَا سَأَلْتَ النَّاسَ كَفُّوا عَنكَ الْأَذَى	قلبت الألف واوًا لضم ما قبلها في الأول وأنيب الجار والمجرور في الثاني

( هذا باب الاشتغال )<sup>(١)</sup>

إذا اشتغلَ فَعَلٌ<sup>(٢)</sup> متأخراً؛ بنصبه لمحلِّ ضمير اسمٍ متقدِّمٍ، عن  
نصبه. للفظ ذلك الاسم، كزيداً ضربته - أو لمحلِّ كهذا ضربته؛  
فالأصلُ أنَّ ذلك الاسم يجوزُ فيه وجهان :

أحدهما راجح، لسلامته من التقدير - وهو الرفعُ بالابتداء؛ فما  
بمده في موضع رفع على الخيرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية<sup>(٣)</sup>.  
والثاني مرجوحٌ لا حاجة إلى التقدير - وهو النصب؛ فإنه بفعلٍ

هذا باب الاشتغال

( ١ ) الاشتغال عند النحاة هو : أن يتقدم اسم واحد ، ويأخر عنه عامل مشتغل  
عن العمل في ذلك الاسم — بالعمل في ضميره مباشرة ، أو في سببه ؛ بحيث لو فرغ  
من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم — لعمل فيه النصب لفظاً أو محلاً .  
والمراد بسببي الاسم المتقدم : كل شيء له صلة وعلاقة به ؛ من قرابة أو صداقة - أو عمل .  
ومن هذا التعريف يتبين : أنه لا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور :  
مشتغل أو مشتغل - وهو العامل المتأخر .  
ومشغول به - وهو الضمير أو سببي الاسم المتقدم الذي تمدى إليه الفعل بنفسه  
أو بالواسطة .

ومشغول عنه — وهو الاسم المتقدم الذي كان مفعولاً للفعل ثم ترك مكانه للضمير .  
ويجب أن يمتص الاسم المتقدم بعامله إن كان فعلاً . ويجوز الفصل بتوابع الاسم المضاف إليه .  
أما إذا كان وصفاً فيجوز الفصل ؛ كما يجب أن يكون العامل صالحاً للعمل فيما قبله .  
( ٢ ) أي متصرف ، أو اسم يشبهه ، وهو هنا : اسم الفاعل - واسم المفعول -  
وصيغة المبالغة . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ؛ لأن ما بعد  
الثلاثة لا يجوز أن يسبقها . وأجاز بعضهم الاشتغال مع المصدر واسم الفعل ، على القول  
بجواز تقدم معمولهما عليهما . ومع « ليس » على رأى من يجيز تقدم خبرها عليها  
( ٣ ) لأنها مصدرية بالاسم الذي جعل مبتدأ .

موافق للفعل المذكور <sup>(١)</sup> محذوف وجوباً <sup>(٢)</sup>؛ فما بعده لا محل له؛  
لأنه مفسر <sup>(٣)</sup>، وجلة الكلام حينئذ فسطية <sup>(٤)</sup>.

ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجح، وما يسوي  
بين الرفع والنسب. ولم نذكر من الأقسام ما يوجب رفعه كما ذكر  
الناظم <sup>(٥)</sup>؛ لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه <sup>(٦)</sup>، وسيشخص ذلك.

- (١) إما لفظاً ومعنى كمثل المصنف؛ فإن التقدير: ضربت زيدا ضربته، أو معنى فقط،  
نحو: محمداً مررت به؛ فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى.
- ولكنه لازم للمذكور، نحو: محمداً ضربت أخاه؛ فإن ضرب الأخ يستلزم عرفاً إهانة محمداً.
- (٢) لأن الفعل المذكور مفسر له، أو كالمعروض منه، ولا يجمع بين العوض والعوض.
- (٣) والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب على الصحيح، وقيل إنها تسير الجملة  
المحذوفة المفسرة، وتماثلها في عملها من الإعراب وعدمه؛ كما تماثلها في لفظها ومعناها.
- (٤) لأنها مصدرية بالفعل المحذوف، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

إِنْ مَضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ قَبْلَهُ شَفَلٌ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ  
فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرًا سَمِعْنَا مَوَافِقِي لِمَا قَدْ أَظْهَرَ <sup>(٥)</sup>

أى إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً  
فانصب الاسم السابق بفعل مضمرة إضماراً حتماً في حالة النصب، ويكون ذلك الفعل  
المضمرة موافقاً للفعل الظاهر في الجملة كما أوضحنا (٥) أى في قوله:

( وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْدَاءِ يَخْتَصُّ - فَالرَّفْعَ التَّزِمُهُ أَبَدًا )

(٦) لأنه يعتبر فيه - كما ذكر في التعريف - أن يكون العامل بحيث لو فرغ

(\*) « إن » حرف شرط « مضمرة » فاعل المحذوف بضميره « شغل » وهو فعلى  
الشرط « اسم » مضاف إليه « سابق » صفة للاسم « فعلاً » مفعول لشغل مقدم « شغل »  
فعل ماضٍ وفاعله يعود إلى مضمرة « عنه بنصب » متعلقان بشغل « لفظه » مضاف إليه من إضافة  
المصدر لقوله، وضجر « عنه » و « لفظه » - يعودان إلى اسم سابق « أو المحل » معطوف  
على لفظ، و « أل » بفعل من الضمير، والباء في « بنصب » - أى عن (\*) « فالسابق »  
مفعول المحذوف يفسره ما بعده، وهو جواب الشرط « انصبه » فعل أمر والفاعل أنتم والهاء  
مفعول « بفعل » متعلق بانصب « أضمرًا » نائب الفاعل يعود على فعل، والجملة نعت له « حتماً »  
صفة لمصدر محذوف - أى إضماراً حتماً « موافق » نعت ثان لفعل « لما » متعلق به، و « ما »  
اسم موصول « قد أظهرًا » فد للتحقيق، ونائب فاعل أظهرًا يعود إلى « ما » والجملة صلة ما.

فيجبُ النصبُ : إذا وَقَعَ الاسمُ بعد ما يَحْتَصُّ بالفعلِ ؛ كَأَدَاتِ التحضيضِ <sup>(١)</sup> نحو : هَلْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ . وَأَدَوَاتِ الاستفهامِ غيرِ الهمزة <sup>(٢)</sup> ،  
نحو : هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ ؛ وَمَتَى عَمْرًا لَقَيْتَهُ ؟ . وَأَدَوَاتِ الشرطِ ، نحو : حَيْثَمَا  
زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ التَّوَعِينِ <sup>(٣)</sup> لَا يَقَعُ الاشتغالُ بعدها  
إِلَّا فِي الشُّعْرِ . وَأَمَّا فِي الكَلَامِ فَلَا يَلِيهِمَا إِلَّا صَرِيحُ الفِعْلِ <sup>(٤)</sup> - إِلَّا إِنْ  
كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ « إِذَا » مَطْلَقًا <sup>(٥)</sup> ، أَوْ « إِنْ » وَالفِعْلُ مَاضٍ <sup>(٦)</sup>  
فَيَقَعُ فِي الكَلَامِ ، نَحْوُ : إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ - أَوْ تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا  
لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ . وَيَتَنَعَّ فِي الكَلَامِ : إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتَهُ <sup>(٧)</sup> ، وَيَجُوزُ

للعمل في الاسم المتقدم لنصبه . وما يجب رفعه ليس كذلك ( ١ ) التحضيض هو :  
أخث وطلب الشيء بقوة وشدة - تظهر في نبرات الصوت . ومثله العرض وهو :  
ضرب الشيء برفق وملاينة ، نحو : ألا محمدًا سألته ( ٢ ) وإنما تكون أدوات  
الاستفهام مختصة بالفعل إذا وجد بعدها فعل في جملتها ، فإن لم يوجد فلا اختصاص  
نحو : أين المهرب ؟ - متى العمل ؟ . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في  
حيزها ؛ لأنها أم الباب فتوسع فيها . ونصب الاسم الواقع بعد « هل » إذا وقع بعدها  
فعل - هو مذهب سيديويه ؛ لأنه يرى أنه إذا وقع بعد « هل » اسم وفعل - وجب أن يكون  
الفعل تاليا لها ، فوجب النصب ليسكون الفعل المقدر تاليا لها . أما الكسائي فيجيز أن يليها  
الاسم والفعل ، وعلى ذلك يجوز الرفع والنصب ، غير أن النصب أرجح ( ٣ ) وهما :  
أدوات الاستفهام غير الهمزة - وأدوات الشرط ( ٤ ) فلا يجوز في الكلام أن يقال :  
متى أو حيثما - محمد لقيته فأكرمه ( ٥ ) أي : سواء أكان الفعل ماضياً أم لا  
« إذا » - « لو » نحو : لو الخيانة امتنعت لأمن الناس ( ٦ ) أي الفعل الماضى ؛  
سواء كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو : إن علماً تعلمته فاعمل به ، أو معنى فقط كالمضارع  
الداخل على « لم » التي تقلب زمنه إلى المضى ، نحو : إن محمدًا لم تجده فانتظره  
( ٧ ) لأن « إن » لما جرمت المضارع لفظاً - قوى طلبها له فلا يليها غيره ، بخلاف  
ما إذا لم تجزمه لفظاً ؛ إما لضعفه ، وإما لجزمه بغيرها - فإنه يضعف طلبها له فيليها غيره

في الشعر . وتساوية الناظم بين « إن » و « حيثما » - مردودة<sup>(١)</sup> .

ويترجح النصب في ست مسائل :

(إحداها) أن يكون الفعل طلبياً وهو الأمر<sup>(٢)</sup> ، والدعاء ولو بصيغة الخبر ، نحو : زيدا أضربه - واللهم عبدك ارحمه - وزيدا غفر الله له<sup>(٣)</sup> . وإنما وجب الرفع في نحو : زيد أحسن به ؛ لأن الضمير في محل رفع<sup>(٤)</sup> .

(١) لأن الاشتغال بعد « حيثما » لا يقع إلا في الشعر . أما بعد « إن » ؛ فإن كان بعدها ماض وقع الاشتغال في النثر والشعر . وإن وقع مضارع مجزوم بها - اختص الاشتغال بالشعر . ويجب عن الناظم ؛ بأن الغرض من التسوية بينهما ؛ إنما هو في وجوب النصب ، وفي مطلق الاختصاص بالفعل ، وعبارته تنطق بذلك ؛ إذ يقول في هذا الموضع :

( وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ كإِنْ وَحَيْثُمَا )<sup>(٥)</sup>

أى : أن نصب الاسم السابق واجب ؛ إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة - كما بينا .

(٢) سواء كان بصيغة الأمر نحو : الجدل أركه - أم بلام الأمر الداخلة على المضارع نحو : الجدل لتركه (٣) النصب في الأولين بفعل محذوف من لفظ المذكور - وفي الثالث من معناه ؛ أى ارحم زيدا غفر الله له . ومثل الأمر - النهى ، نحو : خادمك لا تؤاخذه . وقد قيل في علة ترجيح النصب إذا كان الفعل طلبياً : أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجح النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على الأصل في الطلب . وأيضاً : فلو رفع الاسم لأعرب مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية وذلك قليل ؛ لأن جملة الخبر تحمل الصدق والكذب - غالباً ، والطلبية ليست كذلك (٤) أى على الفاعلية ، والباء زائدة . على أنه لو كان محل هذا الضمير النصب -

(\*) والنصب حتم ، مبتدأ وخبر « إن » شرطية « تلا السابق » الجملة فعل الشرط والجواب محذوف يدل عليه ما قبله . أى إن تلا السابق ما يختص بالفعل - فالنصب واجب « ما » اسم موصول أو نكرة فوصوفة - مفعول تلا « يختص بالفعل » الجملة صلة ما أو صفة « كان » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وحيثما » معطوف على إن المجرورة عملاً بالكاف .

وإنما اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عِنْدَ سَيِّوِيَّةٍ: **مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي** <sup>(١)</sup>، ثُمَّ اسْتَوْفَى الْحُكْمَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عِنْدَهُ فِي الْخَبْرِ فِي نَحْوِ هَذَا <sup>(٢)</sup>.  
وَلِذَا قَالَ فِي قَوْلِهِ: \* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ \* <sup>(٣)</sup>.

لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الْاِسْتِعْثَالِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ جَامِدٌ لَا يَعْمَلُ فِيهِمَا قَبْلَهُ فَلَا يَفْسُرُ عَامِلًا، وَقَدْ اشْتَرَطَ فِي الْمَشْفُوعِ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلْعَمَلِ فِيهِمَا قَبْلَهُ - كَمَا بَدَأَ ذَلِكَ قَرِيبًا.

(١) حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ وَهِيَ «حَكْمٌ» وَأَقِيمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، ثُمَّ حَذَفَ الْخَبَرَ الْمُتَقَدِّمَ وَهُوَ «مِمَّا يُتْلَى». وَعَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ «فَاجْلِدُوا» خَبْرًا، بَلْ هُوَ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ. سُورَةُ النُّورِ آيَةُ: ٢

(٢) أَيْ مِنْ كُلِّ تَرْكِيْبٍ لَمْ يَكُنِ الْمَبْتَدَأُ فِيهِ مُوَصُولًا بِفِعْلٍ أَوْ بِظَرْفٍ، أَوْ مُوَصُولًا بِأَحَدِهِمَا - وَصَلَةٌ أَلْ غَيْرَ ذَلِكَ (٣) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ؛ اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيِّوِيَّةٌ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ لِقَائِلٍ. وَعَجْزُهُ: \* وَأَكْرَوْمَةٌ الْحَيِّينِ خَلَوْا كَمَا هِيَ \*

**اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ:** خَوْلَانٌ: اسْمُ قَبِيلَةٍ مِنْ مَذْحِجِ بَالِحِينَ. فَتَاتَهُمْ، الْفَتَاةُ: الشَّابَّةُ مِنَ النِّسَاءِ. أَكْرَوْمَةٌ: كَرِيمَةٌ - مِنَ الْكُرْمِ؛ كَأَنْخَوْكَةَ مِنَ الضَّحَكِ - وَأَعْجُوبَةَ مِنَ الْعَجَبِ - وَأَحْدُوثةٌ مِنَ الْحَدِيثِ. الْحَيِّينَ: تَنْشِئَةٌ حَيٌّ - وَهُوَ الْبَطْنُ مِنَ بَطْنِ الْعَرَبِ وَالْمُرَادُ هُنَا: حَيٌّ أَبِيهَا - وَحَيٌّ أُمُّهَا. خَلَوْا: خَالِيَةٌ مِنَ الْأَزْوَاجِ. «وَقَائِلَةٌ» الْوَلُولُ وَوَاوُ رَبِّ، قَائِلَةٌ مَبْتَدَأٌ «خَوْلَانٌ» خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ - أَيْ هَذِهِ خَوْلَانٌ «فَانْكِحْ» الْفَاءُ لِلِاسْتِعْثَالِ «فَتَاتَهُمْ» مَفْعُولًا انْكِحْ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، «وَأَكْرَوْمَةٌ» الْوَاوُ لِلْحَالِ، أَكْرَوْمَةٌ مَبْتَدَأٌ «الْحَيِّينَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «خَلَوْا» خَبْرٌ «كَمَا»، وَالْكَافُ جَارَةٌ بِمَعْنَى عَلَى، وَ«مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبْرٌ ثَانٍ «حَيٌّ» مَبْتَدَأٌ خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالْجَمَلَةُ صَلَةٌ مَا وَالْعَائِدَةُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلُونَ «مَا» زَائِدَةً، وَ«حَيٌّ» ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ بِالْحَالِ بِالْكَافِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبْرٌ ثَانٍ لِأَكْرَوْمَةٍ - أَيْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَالِيَةٌ كَحَالِهَا الْمَعْرُوفُ لَكَ.

وَالْمَعْنَى: رَبِّ قَائِلَةٌ لِي: هَذِهِ قَبِيلَةُ خَوْلَانٍ، الْمَعْرُوفَةُ بِعِرَاقَةِ النِّسْبِ وَالْكَرْمِ وَالصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ، فَرُوحٌ مِنْهَا وَلَا تَحْشُ رِفْضًا لَطَلْبِكَ؛ فَفِيهَا الْفَتَاةُ الْكَرِيمَةُ الْأَبْيُونُ الْحَالِيَةُ مِنَ الْأَزْوَاجِ.

إنَّ التقديرَ : هَذِهِ خَوْلَانُ .

وقال المبرِّدُ : الفاءُ لمعنى الشرطِ <sup>(١)</sup> ، ولا يعملُ الجوابُ في الشرطِ ، فكذلك ما أشبههما ، وما لا يعملُ لا يُفسَّرُ عاملاً ، فالرفعُ عندهما واجب . وقال ابن السَّيِّدِ <sup>(٢)</sup> وابن بابشاذٍ <sup>(٣)</sup> : يُختارُ الرفعُ في

**والشاهد :** في « خولان » ؛ فقد جعلها سيوييه خيراً مبتدأ محذوف ، ولم يجعلها مبتدأ ، وجملة « فانكح فتأمم » خبر ؛ بل جعلها مستأنفة ؛ لأن الفاء عنده لا تدخل على خبر المبتدأ ، الخاص كأسماء الأعلام ؛ لأن دخولها على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط في العموم ، وشبه الخبر بالجواب ، فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز . وزعم الأخصش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره .

( ١ ) لأن المبتدأ - وهو « الزانية » - فيه آل الوصوثة ، والموصول فيه معنى الشرط وهو التعليق أو العموم ؛ إذ التقدير : من زنت ومن زنى - فاجلدوا . : إلخ ؛ لهذا تدخل الفاء في خبره ، كما تدخل في جواب الشرط .

( ٢ ) هو أبو محمد محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي نزيل بلنسية . كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما . انتصب لإقراء علوم النحو ، واجتمع إليه الناس للاقتناع بعلمه ، وكانت له يد في العلوم القديمة . وقد صنف كثيراً من الكتب . ومن تصانيفه : شرح أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، وسقط الزند ، وديوان المتنبي ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، والمسائل المشورة في النحو . ومات في رجب سنة ٥٢١ هـ . ودفن ببلنسية . ومن شعره :

أخو العلمِ حَى خَالِدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَوْصَالَهُ تَحْتِ التُّرَابِ رَمِيمِ  
وَذُو الْجَهْلِ يَتُّ وَهُوَ مَا شِئْتَ عَلَى الثَّرَى بَطْنٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَهُوَ عَدِيمِ

( ٣ ) هو أبو الحسن - طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، وأحد الأئمة الأعلام في فنون العربية . ولد ونشأ بالديلم ، ثم رحل إلى بغداد تاجراً في اللؤلؤ فبعت نفسه إلى العلم ، وأخذ عن علماءها . ثم ذهب إلى مصر ، واستخدم في ديوان الرسائل للفاطميين فأخذ يتأمل ما يخرج من الكتب إلى الأقطار ، ويصلح ما بها من خطأ في الهجاء أو النحو أو اللغة ، علاوة على تصدره للإقراء بجامع عمرو بن العاص . ثم زهد ، وانقطع في آخر أيامه في غرفة بجامع عمرو للعبادة والمطالعة ، وجمع في أثناء ذلك مقداراً كبيراً من المسائل النحوية ، تداولها الخلف عن السلف ، وكان النحويون يسمونها : « تعليق

العموم<sup>(١)</sup> كآلية ، والنصب في الخصوص كزيداً اضربه .  
( الثانية ) أن يكون الفعل مقروناً باللام ، أو بلا - الطليبتين ، نحو :  
عمرأ ليضربه بكر - وخالداً لا تهنه<sup>(٢)</sup> . ومنه : زيداً لا يعذب به الله ؛ لأنه  
نقى بمعنى الطلب<sup>(٣)</sup> . ويجمع المسألتين قول الناظم :  
« . . . قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ » ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صَادِقٌ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي  
هُوَ طَلَبٌ ، وَعَلَى الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِأَدَاةِ الطَّلَبِ .

( الثالثة ) أن يكون الاسم بعد شيء - الغالب أن يليه فعل ، ولذلك  
أمثلة منها ، همزة الاستفهام<sup>(٤)</sup> نحو : ( أَيَسْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبَعُهُ )<sup>(٥)</sup> ؛  
فإن فصلت الهمزة فاختار الرفع ، نحو : أأنت زيداً تضربه<sup>(٦)</sup> ؟ - إلا  
في نحو : أكل يوم زيداً تضربه ؟ ؛ لأن الفصل بالظرف كلاً فصل .

الذرة » . وله شرح على الحمل للزجاجي ، والمحسب في النحو . و « بابشاذ » : كلمة  
أعجمية معناها : الفرح والسرور ، أي أنه باب السرور وطريقه . وتوفي في رجب  
سنة ٤٦٩ هـ . (١) أي في الاسم المنظور فيه إلى العموم لشبهه بالشرط ، مثل  
قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٢) وذلك إجراء للأمر باللام - مجرى الأمر بغيرها ، وإجراء للنهي بـ « لا » -  
مجري النفي بـ « ما » . ويقتصر النفي على « ما » ، و « لا » ، و « إن » كما سيأتي .  
(٣) فزيداً منصوب بفعل محذوف تقديره : يرحم الله زيداً ؛ لأن عدم التعذيب  
رحمة ، فهو خبر معناه الطلب .

(٤) أي بشرط اتصالها بالاسم المشتغل عنه . أما بقية أدوات الاستفهام - فيجب نصب  
الاسم الواقع بعدها كما تقدم - (٥) سورة القمر - الآية : ٢٤

(٦) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم - لا على الفعل . وهذا إذا لم يجعل  
الضمير فاعلاً لفعل محذوف ، وقد برز وانفصل بعد حذفه - وإلا وجب النصب بالفعل  
المحذوف ؛ لأن الاستفهام حينئذ يكون عن الفعل . وإلى هذا ذهب الأخفش ، جعل  
« أنت » فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده .

وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم - فالرفع ، نحو : أزيه  
ضربته أم عمرو<sup>(١)</sup> . وحكم بشذوذ النصب في قوله :

أثعلبة الفوارس أم رياجا عدلت بهم طهية والحشابة<sup>(٢)</sup>

(١) لأن الاستفهام عن تعيين المفعول ، أما الفعل - وهو الضرب - فمحقق ، فلا تعلق  
للهمزة به . ومقتضى تعيره : أن الرفع واجب ؛ بدليل قوله : وحكم بشذوذ النصب . إلخ .  
قال الصبان : والحق عدم الوجوب .

(٢) بيت من الوافر ، من قصيدة لجرير الشاعر الأموي المشهور . ومطلعها :

أقلى اللوم عاذل والميتابا وقولى : - إن أصبت - لقد أصابا

وفيها يمدح قبيلتي : ثعلبة ورياح ، ويذم قبيلتي : طهية والحشابة :

اللغة والاعراب : ثعلبة ورياح : قبيلتان من بني ربوع بن حنظلة . الفوارس : جمع  
فارس ، وهو أحد ألفاظ جمع فيها « فاعل » وصفاً لمذكر عاقل - على « فواعل »  
ومنها : هوالك - جمع هالك ، ونواكس - جمع ناكس ، وحواج بيت الله - جمع حاج .  
عدلت : سويت وجعلتهم يعدلونهم في سمو الميزة - أو ملت . طهية : حى من بنى  
تميم . الحشابة : حى من بنى مالك بن حنظلة . « أثعلبة » الهمزة للاستفهام ، وثعلبة  
منصوب بفعل محذوف من معنى العامل المذكور ؛ أى : أحقرت ثعلبة - أو أهنته ؟  
« الفوارس » نعت لثعلبة باعتبار معناه « أم » متصلة « رياحا » معطوف على ثعلبة ،  
« طهية » مفعول اعدلت - إن كانت بمعنى سويت ، وببزغ الخافض والباء للبدل - إن كانت  
بمعنى ملت ؛ أى ملت بدتهم إلى طهية والحشابة .

والعنى : أتسوى بين قبيلتي ثعلبة الفوارس أو رياح - هاتين القبيلتين المعروفتين  
بالفضل والنبيل ، وبين تديك القبيلتين الوضيعتين اللتين لا وزن لهما : طهية والحشابة ؟ .  
والشاهد : نصب « ثعلبة » الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن المستفهم عنه  
الاسم . وهذا النصب بفعل مقدر يدل عليه المذكور ، تقديره : أهنت - أو أظلمت  
مثلاً ، وهو شاذ على رأى ابن الطراوة الذى يجب الرفع إن كان الاستفهام عن الاسم .  
وراجح عند سيبويه وأنصاره ؛ لأنه لا فرق عندهم في ترجيح النصب بين أن يكون  
الاستفهام عن الاسم أو الفعل .

وقال الأخفش : أخواتُ الهمزةِ كالمهمزة<sup>(١)</sup> ، نحو : أيهم زيدا  
ضربه ؟ - وَمَنْ أُمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا<sup>(٢)</sup> ؟ .

ومنها النفي : بئاً - أو لآ - أو إن<sup>(٣)</sup> نحو : ما زيداً رأيتُهُ .

وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيديويه - اختيارُ الرفعِ .

وقال ابن الباذش ، وابن خروف : يستويان<sup>(٤)</sup> .

(١) أى فى ترجيح النصب ، فى المثال المذكور : « أيهم » مبتدأ و « زيدا »

منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة خبر « أيهم » .

(٢) « من » اسم استفهام مبتدأ « أمة الله » أمة منصوب بفعل محذوف يفسره  
المذكور ، والله ومضاف إليه ، والجملة خبر .

(٣) قيد النفي بهذه الثلاثة ؛ لأن ، لم ، ولما ، ولن - مختصة بالفعل ولا يليها الاسم  
إلا فى الضرورة ، ويجب نصبه عند ذلك .

(٤) أى يستوى الرفع والنصب مع هذه الأحرف ؛ لدخولها على الأسماء والأفعال  
بخلاف غيرها من أحرف النفي .

وابن الباذش هو : أبو جعفر ، أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى النرناطى  
المعروف بابن الباذش النحوى . ولد بفرناطة وكان إماماً فى النحو مقرئاً تقادراً عارفاً بالأدب  
والإعراب . أخذ النحو عن أبيه الإمام أبى الحسن بن الباذش ، وقد كان أوحد زمانه  
إتقاناً ومعرفة بالعربية ، ومشاركه فى غيرها ، حسن الخط - مع دين وفضل وزهد ،  
وبعد عن أهل الدنيا . وقد شرح كتاب سيديويه - والإيضاح للفارسي - والجل للزجاجي ،  
والمقتضب للبرد . وتوفى بفرناطة سنة ٥٣٨ هـ وصلى عليه ابنه أبو جعفر . ولأبى جعفر :  
كتاب الإقناع فى القراءات . قيل : إنه لم يؤلف مثله . وتوفى سنة ٥٥٤ هـ .

وابن خروف هو : أبو الحسن ، على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين - ابن خروف  
النحوى الأندلسى . ولد بإشبيلية ، وكان إماماً فى العربية . أخذ النحو عن محمد بن طاهر  
الأنصارى - المعروف بالحدب ، وكان خياطاً يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه . لم يتخذ  
بلداً موطناً ، بل كان ينتقل فى البلاد طلباً للرزق ولم يتزوج قط . وله تصانيف كثيرة ،  
منها : كتاب شرح الجمل للزجاجي ، وشرح سيديويه ، وقد جمعه إلى صاحب المغرب

ومنها: «حيث» نحو: حيثُ زيداً تلقاه أكرمهُ . كذا قال الناظم<sup>(١)</sup>  
وفيه نظر<sup>(٢)</sup> .

(الرابعة) أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفعولٍ «بأماً» ، مسبوق

فأعطاه ألف دينار . وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ ، عن خمس وثمانين عاماً . وكان قد  
ضعف عقله وأصبح في خلقه شيء من الشراسة . وله في نيل مصر الأبيات المشهورة :

مَا أَعْجَبَ النَّيْلَ مَا أَخْلَى شَمَائِلَهُ فِي ضَفَّتَيْهِ مِنَ الْأَشْجَارِ أَدْوَاحُ  
مِنْ جَنْدِ الْخُلْدِ فَيَأْخُضُ عَلَى تَرَعِ تَهْبُ فِيهَا هُبُوبُ الرِّيحِ أَرْوَاحُ  
لَيْسَتْ زِيَادَتُهُ مَاءً كَمَا زَهَمُوا وَإِنَّمَا هِيَ أَرْزَاقُ وَأَرْوَاحُ

(١) أى في شرح الكافية ، ونص قوله : « ومن مرجحات النصب تقدم «حيث»  
مجردة من «ما» نحو : حيثُ زيداً تلقاه فأكرمهُ ؛ لأنها تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها  
في الغالب إلا فعل . فإن اقترنت بـ «ما» - صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اه  
وقد وافقه ابن هشام في المعنى على ذلك .

(٢) يقول صاحب التصريح : إن هذا النظر الذي أبداه الموضح على رأى الناظم  
في ترجيح نصب الاسم إذا وقع بعد «حيث» - عجيب ؛ لأنه وافق الناظم على ذلك  
في المعنى ؛ حيث قال : وإضافة «حيث» إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب  
في نحو : جلست حيثُ زيداً أراه . ولعل وجه النظر في قوله : «أكرمهُ» في  
المثال الذي ذكره ؛ فإنه ربما يوهم أنه جواب «حيث» ، مع أن «حيث» المجردة  
من «ما» - لا جواب لها عند البصريين . ومن جعل لها جواباً من النكوفيين -  
يوجب النصب بعدها فلا يكون راجحاً . وإلى المواضع الثلاثة المتقدمة - أشار الناظم بقوله :  
( وَأَخْتِيارَ نَصْبِ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ )<sup>(٣)</sup>  
أى يختار النصب على الرفع - مع جواز الأمرين - حين يقع الاسم السابق قبل

(\*) «نصب» نائب فاعل اختيار «قبل» ظرف متعلق باختيار «فعل» مضاف إليه  
«ذو طلب» ذي نعمت لفعل ، وطلب مضاف إليه ، «وبعد» معطوف على قبل «ما» اسم موصول  
أو نكرة موصوفة مضاف إليه «إبلاؤه» إبلاء مصدر مبتدأ والماء مضاف إليه ومفعوله الأول  
«الفعل» مفعوله الثاني «غلب» فعل ماض وفاعله يعود على إبلاء ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة  
للمبتدأ وخبره صلة ما المحرورة علا بالإضافة - أو صفة .

بفعل غير مبني على اسم<sup>(١)</sup>؛ كقيام زيد وعمراً أكرمته، ونحو:  
وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ (بعد: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)<sup>(٢)</sup>)؛ بخلاف  
نحو: ضربتُ زيداً، وأماً عمرو فأهنته - فاختارُ الرفع<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ «أماً»  
تقطع ما بعدها عما قبلها. وقريء: (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) - بالنصب،  
على حدِّ: زيداً ضربته<sup>(٤)</sup>. و «حتى»، و «لكن»، و «بل» -

فعل دال على الطب، سواء أكان بنفسه - أم بلام الأمر الداخلة على المضارع .  
وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة يعلب أن يليها ويقع بعدها الفعل؛ كمزة الاستفهام،  
والنفي بـ «ما» - أو «لا» - أو «إن» - أو «حيث»، كما ذكره المصنف .

(١) المراد ببنائه على اسم قبله: أن يكون ذلك الفعل خبراً عن ذلك الاسم السابق  
(٢) سورة النحل الآية: ٤. وقد ذكر مثاليين؛ لبيان أنه لا فرق في الفعل بين أن  
يكون رافعاً للفاعل - كما في المثال الأول، أو ناصباً للمفعول كالأية. وإنما ترجح نصب المعطوف  
فيهما وهو: «عمرو - والأنعام»: لأنه معهما يكون من عطف جملة فعلية على مثلها،  
وتناسب المتعاطفين خير من تخالفهما. وإني هذا الموضع يشير الناظم بقوله:

(وَبِمَدِّ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً)<sup>(٥)</sup>

أى كذلك يختار النصب؛ إذا وقع الاسم المشتغل عنه، بعد عاطف يعطف جملة على  
جملة استقر مكان الفعل في أولها - أى جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم .  
(٣) أى لوجود الفصل بين العاطف والاسم بأما . فأصبح ما بعدها مستأنفاً  
مقطوعاً عما قبلها . وهذا ما لم يرجح النصب مرجح؛ كوقوع الاسم قبل فعل ذى طلب؛  
كأكرم محمداً وأماً عمراً فأهنته (٤) «ثمود» منصوب بفعل محذوف يفسره  
«هدينا» . والتقدير: وأما ثمود فهدينا هديناهم . ولا يقدر الفعل قيل ثمود؛ لثلا  
يفصل بين «أما» و «الفاء» بجملة تامة، وذلك ممنوع . ولا يقال: إن ما بعد الفاء  
لا يعمل فيها قبلها، فلا يفسر عاملاً؛ لأن الفاء هنا ليست في محلها الأصلي فلا تمنع من العمل

(\*) «وبعد» معطوف على «بمد» السابقة «عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمعطوف «على معمول» جار ومجرور متعلق بمعطوف «فعل»  
مضاف إليه «مستقر» صفة لفعل «أولاً» ظرف مستقر .

كالعاطف ، نحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته .  
(الخامسة) أن يُتوهمَ في الرَّفْعِ أَنَّ الفِعْلَ صِفَةٌ ، نحو : ( إنا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ )<sup>(١)</sup> . وإنما لم يُتوهمَ ذلك مع النصب<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يُفسَّرُ عاملاً . ومن ثمَّ<sup>(٣)</sup> وجب الرَّفْعُ إن كان الفِعْلُ صِفَةً ، نحو : ( وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ )<sup>(٤)</sup> . أو صلةً ، نحو : زيدٌ الَّذِي ضَرَبْتَهُ<sup>(٥)</sup> . أو مُضَافاً إليه ، نحو : زيدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ<sup>(٦)</sup> . أو وقعَ الاسمُ بعد ما يختصُّ بالابتداء ؛ كما إذا الفُجائية<sup>(٧)</sup> على الأصح ، نحو : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو . أو قَبْلَ مَا لا يَرِدُ

(١) فإنه يحتمل مع رفع « كل » : أن جملة « خالقناه » خبر عنه .  
ويحتمل أنها صفة لشيء ؛ وألخبر قوله « بقدر » . وهذا يومهم وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق له تعالى ؛ كأفعال العباد الاختيارية وأفعال الشر . وهذا رأى المعتزلة ، ولا يرضيه أهل السنة . أما النصب فنص في عموم خلق الأشياء ؛ خيرها وشرها بقدر ، وهو المقصود عند أهل السنة - كما هو الحال عند إعراب « خلقناه » خبراً عن كل . سورة القمر - الآية : ٤٩

(٢) أى نصب « كل » على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره « خلقنا » ، ولا يمكن جعل الفعل وصفاً (٣) أى ومن أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها ، فلا تفسر عاملاً (٤) إنما وجب الرفع ؛ لتأتى الوصفية التي يستقيم بها المعنى ؛ لأنَّ النصب يقتضى أنهم فعلوا في الزبر - أى صحف الأعمال - كل شيء ، مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً ، بل الكرام السكاتبون هم الذين أوقعوا فيها الكتابة . وليس هذا هو المقصود ، بل المعنى : أن كل شيء مفعول لهم - ثابت في صحائف أعمالهم ؛ صغيراً كان أو كبيراً سورة القمر الآية : ٥٢ .

(٥) فيجب رفع « زيد » ؛ لأنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول .  
(٦) فـ « زيد » مرفوع وجوباً ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف .  
(٧) ومثلها : « ليتنا » ، وواو الحال ؛ إذا كان الواقع بعد الاسم المصحوب

ما قبله مَعْمُولًا لما بَعْدَهُ ، نحو : زيدٌ ما أَحْسَنَهُ ! - أو إن رأيتَهُ  
فأَكْرِمَهُ - أو هل رأيتَهُ ؟ - أو هل رأيتَهُ<sup>(١)</sup> .

( تنبيهان ) :

الأول : لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ مَسَائِلِ الْبَابِ - ما يجبُ فيه الرفعُ ؛

بالواو - مضارعاً مثبتاً ، نحو : خرجت و محمد يضربه علي ، فلا يجوز : و محمداً بالنصب ؛  
لأن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حلالاً - يتتبع فيها الربط بالواو كما سيأتي .  
وقوله : علي الأصح - يشير إلى ما يراه بعضهم ؛ من أن « إذا » الفجائية تدخل على  
الأسماء والأفعال مطلقاً ، أو على الأسماء ، وعلى الأفعال المقترنة بقد .

( ١ ) فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة ؛ لأن ما بعد « ما » التعجبية ،  
و « إن » الشرطية ، و « هل » الاستفهامية ، و « هلا » التحضيضية - لا يعمل  
فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً . ومثلها : أداة العرض - ولام الابتداء - و « ما » النافية -  
و « كم » الخبرية - والحروف الناسخة - والموصول - والموصوف - وأدوات الاستثناء .  
وفيما تقدم من مواضع وجوب الرفع - يقول الناظم :

( وَإِنْ تَلَّ السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتَدَاءِ يَخْتَصُّ - فَالرَّفْعُ التَّزِمِيُّ أَبَدًا  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَّ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ - مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ )<sup>(٢)</sup>  
أي إن وقع الاسم السابق المشتغل عنه - بعد أداة تختص بالابتداء ؛ كإذا الفجائية  
وغيرها مما ذكر - فالترزم رفع ذلك الاسم السابق . وكذلك يجب رفع الاسم السابق :

(\*) « وإن » شرطية « ما » اسم موصول مفعول تلا « بالابتداء » متعلق بـ « يختص »  
وجملة « يختص » صلة ما ، « فالرفع » الفاء واقمة في جواب الشرط « الرفع » مفعول محذوف  
يفسره ما بعده ، والتقدير : فالترزم الرفع التزمه ، والجملة جواب الشرط « أبداً » منصوب على الظرفية  
(\*) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول مطلق محذوف بدل عليه السابق - أي  
الترزم اسم التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام « إذا » ظرف مضمون معنى الشرط « الفاعل » فاعل  
لمحذوف يفسره تلاً « ما » اسم موصول مفعول تلاً « يرد » فعل مضارع مجزوم بـ « ما » اسم  
موصول فاعله ، والجملة صلة ما الواقعة مفعولاً لتلاً « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الثانية  
الواقعة فاعلاً ومفعولاً « حال من فاعل يرد » لما « متعلق بمفعول ، وما اسم موصول « بعينه »  
ظرف متعلق بوجوده ، وجملة « وجد » من الفعل ونائب الفاعل صلة ما المجرورة حلالاً باللام .  
( ٦ - ضياء السالك ٢ )

كما في مسألة « إذا » الفجائية ؛ لعدم صدق ضابطِ الباب عليها<sup>(١)</sup> ،  
وكلام الناظم يوهم ذلك<sup>(٢)</sup> .

الثاني : لم يُعْتَبَرُ سبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب<sup>(٣)</sup> ؛ بل جعل  
النصب في الآية - مثله في زيدا ضربته . قال : وهو عربي كثير .

(السادسة) أن يكون الاسم جواباً لاستفهام<sup>(٤)</sup> منصوب ، كزيداً  
ضربته - جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟ - أو من ضربت<sup>(٥)</sup> ؟

إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير - بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده ؛ كأدوات  
الشرط - والاستفهام ... وغير ذلك مما أوجناه (١) إذ من جملة الضابط المذكور :  
أن يكون الفعل ، بحيث لو فرع من الضمير - لنصب الاسم السابق ، وذلك ممتنع مع  
إذا الفجائية وما ذكر معها . ومثل إذا الفجائية : لام الابتداء نحو : إني للمدرس أطيعه  
فلا يجوز نصب المدرس ، لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول . وواو الحال الداخلة  
على اسم بعده مضارع مثبت نحو : أسرع والسارق أمسكه ؛ فلا يصح نصب السارق على  
أنه مفعول محذوف والجملة حال ؛ لأن جملة المضارع مثبت لا تقع حالا .  
(٢) فقد جمعه من جملة أقسام هذا الباب .

(٣) أي كما في الآية السابقة : ( وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ) ؛ لأن الإيهام

يدفعه المقام فلا ينظر إليه (٤) أي مستفهم به منصوب .

(٥) فيترجع نصب « زيدا » ؛ لأنه جواب مستفهم به ؛ منصوب لفظاً في المثال  
الأول - ومحلاً في الثاني . وإنما ترجع النصب ليطابق الجواب السؤال . ومثل  
النصوب : المضاف إلى منصوب باعتبار ما كان ، نحو : كتاب محمد استعرتة - جواباً  
لمن قال : كتاب من استعرت ؟ . هذا : ولم يشر الناظم إلى المسألتين : الخامسة  
والسادسة من مواضع ترجيح النصب .

وقد ذكر الأشموني من مواضع ترجيح النصب : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه  
بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو : أكرمت القوم حتى محمداً أكرمته - وما سافر على  
لكن محمداً عاتبته . فد « حتى » و « لسن » حرفا ابتداء أشباه العاطفين ، ولم يعتبر  
عاطفين هنا ؛ لدخولهما على الجملة ، والعاطف منهما إنما يدخل على المفرد .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة؛ إذ بُني الفعل على اسم<sup>(١)</sup> غير  
« ما » التعجيبية، وتضمنت الجملة الثانية<sup>(٢)</sup> ضميره، أو كانت معطوفة  
بالفاء<sup>(٣)</sup>؛ لحصول المشاكلة<sup>(٤)</sup> - رفعت أو نصبت، وذلك نحو: زيد قام،  
وعمر و أكرمته لأجله - أو فعمراً أكرمته<sup>(٥)</sup>؛ بخلاف ما أحسن زيداً  
وعمر و أكرمته عنده - فلا أثر للعطف<sup>(٦)</sup>. فإن لم يكن في الثانية ضمير  
للأول، ولم يعطف بالفاء؛ فالأخفش، والسيرافي - يمنعان النصب وهو المختار<sup>(٧)</sup>

(١) أي بأن أخبر بالفعل السابق عن اسم (٢) أي المعطوفة على الجملة ذات  
الوجهين: الاسمية الصدر - الفعلية المعجز (٣) أي المفيدة للربط والسببية.  
(٤) أي بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٥) فيجوز في « عمرو » - الرفع والنصب على السواء، وذلك لأن « زيد قام »  
جملة ذات وجهين، وهي جملة كبرى؛ لأنها تتضمن جملة صغرى هي: « قام » المبنية على  
الابتداء؛ فإن نظر إلى صدرها فهي اسمية - فيرفع « عمرو » يعطف جملة اسمية على  
مثلها، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها - نصب؛ ليعطف جملة  
فعلية على مثلها، ومحلها الرفع على الخبرية. والرابط بين الجملتين: إما الضمير في « لأجله »،  
أو الفاء؛ لأنها للسببية فتقوم مقام ضمير.

(٦) أي على الجملة الصغرى - أي أنه لا يصح العطف عليها؛ لأنه يلزم عليه  
تسلط « ما » التوجيهية على الجملة المعطوفة. وهذا لا يصح؛ فالراجح لعدم قصد التعجب بها  
- الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية.

(٧) أي بناء على أن العطف على الصغرى؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا بد  
فيه من رابط، وهو مفقود هنا. فإن عطف على الكبرى ترجح الرفع.  
وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:

(وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ فَمَلَأَ نُحْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمِهِ، فَأَعْطَفَنُ نَحْبَرًا) (٥)  
أي إذا وقع الاسم المشتمل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، هي خبر عن مبتدأ -

(\*) « إن » شرطية « تلا » فعل ماض فعل الشرط « فملاً » مفعوله « منحبراً » نعت لفعل  
« به عن اسم » متعلقان بمنحبراً « فأعطفن » جواب الشرط « منحراً » حال من فاعل أعطفن

والفارسي وجماعة يجيزونه<sup>(١)</sup> . وقال هشام : الواو كالفاء .  
وهذه أمور مُتمِّمات لما تقدم :

(أحدها) أن المشتغل عن الاسم السابق ، كما يكون فعلاً - كذلك  
يكون اسماً ؛ لكن بشروط ثلاثة : ما  
أحدها أن يكون وصفاً<sup>(٢)</sup> .

الثاني أن يكون عاملاً<sup>(٣)</sup> . الثالث أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله<sup>(٤)</sup> ،  
وذلك نحو : زيدٌ أنا ضاربٌه الآن أو غداً . بخلاف نحو : زيدٌ عليكهُ -  
وزيدٌ ضرباً إياه ؛ لأنهما غير صفة<sup>(٥)</sup> . نعم يجوزُ النصبُ عند مَنْ

فأنت بالخيار ؛ بين العطف على ما قبله - عطف جملة فعلية على مثلها ، أو عطف جملة اسمية  
على اسمية ؛ مراعاة للمصدر أو العجز .

(١) أي يجيزون النصب مع العطف على الجملة الصغرى ، ويكون ذلك مستثنى  
ما يحتاج إلى رابط . واستدلوا على ذلك بإجماع القراء على نصب « والسماء رفمها » وهي  
معطوفة على « تسجدان » من قوله تعالى : ( والنجم والشجر يسجدان ) ، وليس فيها  
ضمير يعود على النجم والشجر . ويبرر الاستثناء : أنهم يقتفرون في الثواني ما لا يقتفرون  
في الأوائل ( ٢ ) نخرج ما يعمل عمل الفعل وليس بوصف ؛ كاسم الفعل نحو : زيد دراكه  
فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً .

والمراد بالوصف هنا : اسم افاعل - واسم المفعول - وأمثلة البالغة ، كما أسلفنا .

(٣) احترر بذلك من الوصف الذي لا يعمل ؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي

نحو : محمد أنا مكرمه أمس ، فلا يصح نصب محمد ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

(٤) فلا يكون مقروناً بأل ، ولا صفة مشبهة ، ولا أفعل تفضيل ، ولا مصدرأ

ولا حرفاً من الحروف الناسخة ، ولا فعلاً جامداً - كسى - وأيس - وفعل التعجب ،

وغير ذلك من كل ما لا يصاح أن يتقدم عليه معموله . نعم : يجوز الاشتغال في المصدر وفي

اسم الفعل ، وفي ليس - عند من يجيز تقديم معمول الأولين ، وخبر ليس - كما بين المصنف

(٥) أي لأن الأول اسم فعل ، والثاني مصدر ، وهما لا يعملان فيما قبلهما

جَوَزَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ اسْمِ الْفِعْلِ - وَهُوَ الْكَسَائِي . وَمَعْمُولِ الْمَصْدَرِ  
الَّذِي لَا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ (١) - وَهُوَ الْمَبْرَدُ وَالسَّيرَانِي .

وَبخلاف نحو : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْبٌ عَامِلٌ عَلَى الْأَصَحِّ .  
وَزَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ - وَوَجْهُ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنٌ (٢) ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ وَالصِّفَةَ  
الْمُشَبَّهَةَ لَا يَعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَهُمَا .

(الثاني) لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الْأَشْتِغَالِ مِنْ عُلُقَةٍ (٣) بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْإِسْمِ  
السَّابِقِ . وَكَمَا تَحْصُلُ الْعُلُقَةُ بِضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَامِلِ ، كَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ -  
كَذَلِكَ تَحْصُلُ بِضَمِيرِهِ الْمُنْفَصِلِ مِنَ الْعَامِلِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ : زَيْدًا  
مَرَرْتُ بِهِ . أَوْ بِاسْمٍ مُضَافٍ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ (٤) . أَوْ بِاسْمٍ

---

« فزید » واجب الرفع على أنه مبتدأ ، وخبره : الفعل النائب عنه اسم الفعل ، والمصدر  
( ١ ) وهو الواقع بدلا من اللفظ بفعله ؛ كضربا - النائب عن فعله .

أما المنحل إلى حرف مصدرى - فلا يجوز عمله النصب فيما قبله اتفاقاً ؛ لأن الصلة  
لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً .

( ٢ ) فزید مبتدأ ، وما بعده جملة اسمية خبر . و « وجه الأب » مبتدأ ومضاف  
إليه ، وما بعده جملة اسمية خبر كذلك . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( وَسَوْفَ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ ) (٥)  
أى أن الوصف العامل الذى شرحناه ، يجرى فى هذا الباب مجرى الفعل ويساويه

فما تقدم ؛ إن لم يحصل مانع يمنع الوصف من العمل ، كاقترانه بالألف واللام كما بينا .  
( ٣ ) أى ارتباط وعلاقة وصلة . ( ٤ ) فإن الرابطة بين العامل والإسم

السابق - هى الهاء فى أخاه ، وهى مضاف إليه . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

---

(\*) « فى ذات الباب » متعلق بسو ، والباب بدل من ذا ، أو عطف ببيان « وصفاً ،  
مفعول سو « ذا » بمعنى صاحب - نعمت لوصف « عمل » مضاف إليه « بالفعل » متعلق بسو  
« إن » شرطية « بك » فعل مضارع مجزوم بلم على النون المحذوفة لتخفيف « مانع » فاعل بك  
وهو فعل شرط « حصل » الجملة صفة لمانع ، وجواب الشرط محذوف - أى فو الوصف بالعمل

أجنبيٌّ أَتْبَعَ بِتَابِعٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى ضَمِيرِ الْأِسْمِ ؛ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ نَعْتًا لَهُ <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ - أَوْ عَطْفًا بِالْوَاوِ <sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ - أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ ، كَزَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ قَدَّرْتَ الْأَخَ بَدَلًا بَطَلَتِ الْمَسْئَلَةُ - رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ <sup>(٤)</sup> ؛ إِلَّا إِذَا قُلْنَا عَامِلُ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَاحِدٌ - صَحَّ الْوَجْهَانِ <sup>(٥)</sup> .

( وَفَضْلُ مَشْفُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ - كَوَصَلِ يَجْرِي ) <sup>(٦)</sup>

أى أن الحكم إذا فصل بين العامل والضمير المشغول به العائد إلى الاسم السابق - بحرف جر أو بإضافة - يجرى كما إذا اتصل الضمير بالفعل . فتكون الأحوال الستة التي ذكرها المصنف ( ١ ) أى لذلك المتبوع الأجنبي ، وهو « رجلا » في مثال المصنف ( ٢ ) أى : لما فى الواو من معنى الجمع ، ولكن بشرط ألا يعاد معه العامل ؛ لأنه يصبح من جملة أخرى فلا يحصل به الربط ( ٣ ) فالرابطة بين العامل والاسم السابق - هى الهاء فى « أخاه » فى المثالين ، وهى منفصلة عن العامل - بالمعطوف . وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

( وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ ) <sup>(٧)</sup>

أى أن العلاقة التى تتم وتحصل بين العامل والتابع المشتمل على ضمير الاسم السابق - كالعلاقة التى تتم بينه وبين الاسم الواقع بعد العامل مباشرة ؛ أى أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق - جرى مجرى السببي .

( ٤ ) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيصبح الأخ من جملة ثانية ، وتخلو الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ إن رفعت - وعلى المشتغل به إن نصبت . ( ٥ ) أى : لوجود الرابطة بينهما .

( \* ) « وفصل » مبتدأ « مشغول » مضاف إليه « بحرف جر » متعلق بفصل ومضاف إليه « أو بإضافة » معطوف على قوله : بحرف جر « كوصل » متعلق بيجرى ، وفاعل يجرى عائد على فصل الواقع مبتدأ ، والجملة من يجرى وفاعله خبر المبتدأ .

( \* ) « وعلاقة » مبتدأ « حاصلة » نعت له « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلاقة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » متعلق بمحذوف صفة لعلاقة ، وهو مضاف إلى الاسم « الواقع » صفة للاسم .

(الثالث) يجب كَوْنُ المَقْدَرِ في نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ<sup>(١)</sup> - مِنْ مَعْنَى العامل المذكورَ وَلَفِظَهُ، وفي بَقِيَّةِ الصُّورِ - مِنْ مَعْنَاهُ دُونَ لَفِظِهِ<sup>(٢)</sup>؛ فَيَقْدَرُ: جَاوَزَتْ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَأَهْنَيْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ<sup>(٤)</sup>.

(الرابع) إِذَا رَفَعَ فِعْلٌ ضَمِيرَ اسْمٍ سَابِقٍ نَحْو: زَيْدٌ قَامَ - أَوْ غَضِبَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. أَوْ مُلَابِسًا لضميره، نحو: أَزِيدٌ قَامَ أَبُوهُ؛ فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الاسمُ واجبَ الرفعِ بالابتداء، كحُرُوجِ: فَاذَا زَيْدٌ قَامَ - وَلِيَتِمَّ عَمْرُو قَعْدٌ؛ إِذَا قُدِّرَتْ «مَا» كَافَّةً<sup>(٦)</sup>. أَوْ بِالْفَاعِلِيَّةِ نَحْو: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)<sup>(٧)</sup> - وَهَلَّا زَيْدٌ قَامَ.

(١) أى مما يكون فيه العامل متعدياً وناصباً لضمير الاسم السابق بنفسه.

(٢) تشمل بقية الصور: أن يكون العامل متعدياً ناصباً لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير عائد على الاسم السابق؛ كمثال المصنف: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ. أو يكون العامل لازماً ناصباً للمفعول به بحرف جر، والحجور لضمير الاسم السابق، كمثال المصنف أيضاً: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ. أو اسم ظاهر مضاف إلى ضميره، نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ، فَيَقْدَرُ: لَابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ، وَلَا يَقْدَرُ جَاوَزْتُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجَاوِزْ زَيْدًا وَلَمْ تَمُرَّ بِهِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ ذَلِكَ لِعَلَامِهِ.

(٣) لأن «مررت» لاتصل إلى الاسم بنفسها.

(٤) لأن الضرب لم يقع على زيد، وإنما حصلت له إهانة من جراء ضرب الأخر.

(٥) مثل بمثلين؛ للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير الرفع على

الفاعلية، كمثال الأول - أو النيابة عن الفاعل كالثاني؛ لأن الهاء في «عليه» في موضع رفع نائب فاعل غضب.

(٦) فإن قدرت «ما» زائدة غير كافة - كان الرفع جائزاً لا واجباً؛ لجوان

الإعمال والإلغاء حينئذ. قال الصبان: «ومثل الكفة في وجوب الرفع: الصدرية - إلا أن الرفع بعدها يكون على الفاعلية بفعل محذوف يفسره المذكور؛ لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر - على المشهور».

(٧) لأن أدوات الشرط تختص بالأفعال، كما أن «إذا» الفعالية تختص بالأسماء.

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية ، نحو : زيد قام - عند  
البرد ، ومتابعيه <sup>(١)</sup> . وغيرهم يوجب ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل <sup>(٢)</sup>  
وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية ، نحو : زيد ليقيم <sup>(٣)</sup> ،  
ونحو : قام زيد وعمرو قعد <sup>(٤)</sup> ، ونحو : ( أشره يهدوننا -  
أنتم تخلقونه ) <sup>(٥)</sup> .

وقد يستويان ، نحو : زيد قام وعمرو قعد عنده <sup>(٦)</sup> .

فلاضبط في الصورة الأولى : أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة تختص بالدخول  
على الأسماء ؛ كـ « إذا » الفجائية ، و « ليت » المكفوفة بما . وضابط الثانية : أن يقع  
الاسم بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأدوات الشرط عند البصريين .

(١) فلنهم يميزون ارفع بفعل مقدر يفسره المذكور ، ويكون من باب الاشتغال .  
وكذلك يميزه الكوفيون ، بل إن جواز الاشتغال عندهم أقيس وأولى ؛ لأنهم يميزون  
تقدم الفاعل على رافعه ، كما سبق بيانه في موضعه .

(٢) أي من نفي أو استفهام (٣) إنما ترجحت الفاعلية ؛ لأن الابتدائية تستلزم  
الإخبار بالجملة الطلبية ، وفي جواز ذلك خلاف كما سلف .

(٤) ترجحت الفاعلية ؛ طاباً للتناسب بين المتماطين .

(٥) إنما ترجحت الفاعلية ؛ لأن الغالب أن يلي همزة الاستفهام - الفعل . سورة التفتاب

الآية : ٦ ، والواقعة الآية : ٥٩ .

(٦) فلرفع على الابتدائية - مراعاة للجملة الكبرى ، وعلى الفاعلية - مراعاة

للصغرى . وفي كل مشاكلة المعطوف عليه .

تتمة : يشترط في الاسم المشغول عنه : أن يكون متقدماً ، وأن يكون قابلاً للاضمار ؛

فلا يصح الاشتغال عن حال - أو تمييز - أو مصدر مؤكد - أو مجرور بما لا يجر

المضمر ؛ كحقي والكاف . وأن يكون مفقراً لما بعده ؛ فليس من الاشتغال ، نحو :

في الدار محمد فأكرمه . وأن يكون واحداً غير متعدد لفظاً ومعنى . وأن يكون مختصاً

لا نسكرة محضة ، ليصح رفعه بالابتداء ؛ فليس من الاشتغال قوله تعالى : ( ورهبانية

ابتدعوها ) - بل رهبانية معطوف على ما قبله بالواو بتقدير مضاف ، وجملة ابتدعوها صفة .

## الأسئلة والتبرينات

- ١ — عرف الاشتغال ، وشرحه ، وبين أركانه ، وموضحاً ذلك بأمثلة من عندك .
- ٢ — متى يجب نصب الاسم المشغول عنه ؟ ومتى يترجح النصب ؟ اشرح مواضع كل ، مع التمثيل .
- ٣ — يرى صاحب الموضع : أنه ليس من باب الاشتغال ما يجب فيه الرفع ، فما حجته ؟ وضح ذلك على ضوء ما بين المصنف .
- ٤ — ما الشروط اللازمة في العامل المشغول ؟ وماذا يشترط في الاسم المشغول عنه ؟ اشرح ذلك بأمثلة .
- ٥ — بين أحول الاسم المشغول عنه في الجمل الآتية مع ذكر السبب « نموذج » .
  - (١) وطنك لا تخنه
  - (٢) لو دروسك ذاكرتها لنجحت .
  - (٣) الإخلاص هل ترجمته في جميع أعمالك ؟
  - (٤) عمك سافر وابنه احترامته إكراماً له .
  - (٥) أمصر تنساها وهي وطنك ؟

الجملة المشغول عنه	حكمه	السبب
١ وطنك	رجحان النصب	لأنه وقع بعده فعل مقرون بلا العاطفية
٢ دروسك وجوب	»	» بعد ما يختص بالفعل - وهو «لو»
٣ الإخلاص	» الرفع	» قبل ماله الصدارة - وهو «هل» الاستفهامية
٤ ابنه	» جواز الأمرين	» بعد جملة ذات وجهين ، وفي المفسرة ضمير يعود على المبتدأ
٥ أمصر	رجحان النصب	» بعد ما يقاب دخوله على الفعل

- ٦ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وأعربه :  
 قال تعالى : ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا أَبْشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَدْبَعُهُمْ ؟ ) إذا  
 السماء انقطرت • وكل إنسان ألزم منا طائرته في عُنُقِهِ .  
 لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فمئذ ذلك فأجزعي

ظَانِ أَنْتَ لَمْ يَنْعَمْكَ عَلَيْهِمْ فَانْتَبِ أَعْلَمَكَ تَهْدِيكَ لِقُرُونِ الْأَوَائِلِ

فَارِصًا مَا نَادَرُوهُ مُلَحَّحًا مَا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكَسٍ وَكِلِ

الملحوم : الذي يحيط به الأعداء من كل جانب . زميل : جبان . نكس :  
ضعيف . وكل : عاجز .

٧ — اجمل جملة : « ماسمت العمل من أجل الوطن » — اشتغالية ؛ مرة يجب فيها

نصب المشغول عنه ، وأخرى يجب فيها رفعه ، ووضح سبب ما تقول .

٨ — اجمل لفظ « الجهاد » مشغولا عنه في ثلاث جمل مختلفة ؛ يكون في إحداها

واجب النصب ، وفي الثانية واجب الرفع ، وفي الثالثة يجوز الأمران ، مع توضيح  
السبب في كل .

٩ — كون ثلاث جمل من إنشائك ؛ يكون المشغول عنه في إحداها واجب النصب ،

وفي الثانية واجب الرفع ، وفي الثالثة جائز لأمرين .

١٠ — بين فيما يأتي : المشغول عنه ، وحكمه ، وموقعه من الإعراب ، مع ذكر السبب

من الأمانة خاتما فانبذه . الصديق لا تهمل صحبته . الحق إذا عرفته فلا تحسد

عنه . أينما أستاذك قابلته فاحترمه . النظام لو اتبعته استرحت . ليما الصناعة

تخصها الأمة بالعبادة . متى صديقك أغضبتك فلا تكف عن مصالحته . دخلت

المدرسة فإذا الناقد يدقه الحارس . إن خادمك أكرمه أخاص في خدمتك ،

هلا صديقا ترجو منه الإخلاص والوفاء . الدين ما أحوجنا إليه في هذا الوقت

هل تجربة استفدت من مزاوله عمك الجديد ؟

١١ — أعرب ماتحته خط في البيتين الآتين ، ثم اشرحها شرحا أدبيا :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

فَفَنَفْسِكَ أَكْرَمَهَا وَإِنْ ضَاقَ مَسْكَنُ عَائِيكَ بِهَا فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ مَسْكَنًا

( هذا باب التعدي واللزوم )

الفعل ثلاثة أنواع : ( أحدها ) ما لا يُوصفُ بتعدٍّ ولا لزوم ، وهو : « كان » وأخواتها<sup>(١)</sup> ، وقد تقدّمت .

( الثاني ) المتعدّي . وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصحَّ أن يتصل به « هاء » ضمير غير المصدر<sup>(٢)</sup> . الثانية : أن يبنى منه اسمٌ مفعول تام<sup>(٣)</sup> ، وذلك كضرب . ألا ترى أنك تقول : زيدٌ ضربَ به عمرو ، فتصل به « هاء » ضمير غير المصدر ، وهو زيدٌ . وتقول : هو مضروبٌ ، فيكون تاماً

هذا باب التعدي واللزوم

(١) أى فى حل اعتبارها ناقصة ، فإن منصوبها خبر . أما فى حالة التام ، فتارة تسكون لازمة . وتارة تسكون متعدية ، وعلى كل تتصلبها هاء غير المصدر . ومثلها فى هذه الحالة : أمثال مسموعة تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية نحو : شكرت الله على نعمه - وشكرت له ، ونصحت الرجل - ونصحت له . ويرى بعض النحاة : أن مثل هذه الأفعال ينظر فيها إلى الاستعمال الذى يمدىها بحرف الجر ، فتجمله هو الأصل . وما يأتي منها متعدياً بنفسه يكون فرعاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، ويسمى هذا عند علماء العربية : « الحذف والإيصال » ، وسيدكر المصنف أمثلة لهذه الأفعال .

ويرى آخرون العكس ، على اعتبار زيادة حرف الجر عند من يمدىها به .

(٢) أى هاء تعود على اسم سابق غير مصدر ولا ظرف ، وتسمى : هاء المفعول ؛ لأنه تعود عليه . وإنما اشترط فى الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ؛ لأن الضمير يعود عليهما من التمدى واللازم على السواء ، ويكون هذا الاتصال ؛ لا على سبيل التوسع بحذف الجار ، وعلى وجه لا يكون خبراً ، وبذلك يخرج نحو : اليوم صمته ؛ لما اتصلت فيه الهاء بالفعل القاصر على طريق التوسع بحذف الجار ، ونحو : الصديق كنته

(٣) أى مستقن فى تأدية المعنى المراد منه عن جار ومجرور باطراد . وذكر باطراد — لإخراج نحو : تمرود الديار ؛ فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول ، فيقال : الأدار

وحكوه أن ينصب المفعول به ، كضربتُ زيداً - وتدبرْتُ  
الكتب؛ إلا إن ناب عن الفاعل <sup>(١)</sup> كضرب زيد - وتدبرْتُ الكتب.

(الثالث) اللّازِم <sup>(٢)</sup> . وله اثنتا عشرة علامة ، وهى :

ألا يتصل به «هاء» ضمير غير المصدر . وألا يُبنى منه اسم مفعول تام ،  
وذلك كخرج ؛ ألا ترى أنه لا يقال : زيدٌ خرجه عمرو - ولا هو مخرج ؟  
وإنما يقال : الخروجُ خرجه عمرو <sup>(٣)</sup> ، وهو مخرج به - أو إليه <sup>(٤)</sup> .  
وأن يدلَّ على سَجِيَّةٍ <sup>(٥)</sup> ، وهى ما ليس حركة جسم ؛ من وصف

ممرورة ، ولكن هذا ليس مطرداً ، فلا يكون لفظ «مر» متعدياً (١) أى إلا إن  
كان المفعول نائب فاعل حينئذ يرفع . وقد اقتصر الناظم على العلامة الأولى فقال :

( علامة الفعل المتعدي أن اتصل «ها» غير مصدرٍ به ، نحوُ عملٍ  
فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعلٍ ، نحوُ : تدبرْتُ الكتب ) <sup>(٥)</sup>

أى أن علامة الفعل المتعدي إلى المفعول : أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر  
مثل «عمل» ، تقول فى محمد عمل الخير - مثلاً : محمد عمله . وهو ينصب المفعول به - إلا  
إذا ناب المفعول عن الفاعل فإنه يرفع بالنيابة ، تقول فى تدبرت الكتب - أى تأملتها -  
تدبرت الكتب - برفع الكتب على أنها نائب فاعل (٢) وقد يسمى ناقصاً أو غير المتعدي

(٣) فيتصل بخروج «هاء» ضمير المصدر - وهو الخروج

(٤) فيبنى منه اسم مفعول ناقص يحتاج إلى حرف الجر .

(٥) أى طبيعة وسليقة وصفة فطرية تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر

(\*) « علامة الفعل » مبتدأ ومضاف إليه « المتعدي » نعت للفعل « أن اتصل » أن : حرف  
مصدرى وانصب ، و« اتصل » مضارع منصوب بها وسكن للضرورة ، وهو فى تأويل مصدر خير  
البتدأ «ها» مفعول اتصل « غير » مضاف إليه « مصدر » مضاف إليه أيضاً « به » متعلق  
بتصل « نحو » خير مبتدأ محذوف « عمل » مضاف إليه مقصود لفظه (\*) « مفعوله » مفعول به  
لانصب مضاف إلى الهاء « إن » شرطية « ينب » مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله يعود  
على مفعوله ، وجواب الشرط محذوف - أى بانصبه به ، « نحو خير مبتدأ محذوف » تدبرت  
الكتب ، الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر مضاف إليه ، مقصود لفظها .

مُلَازِمٍ نَحْوِ : جَبْنٍ - وَشَجْعٍ . أَوْ عَلَى عَرَضٍ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ مَا لَيْسَ حَرَكَةُ  
جِسْمٍ ؛ مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ ؛ كَمَرِضٍ - وَكَسِيلٍ - وَنَهْمٍ إِذَا شَبِعَ <sup>(٢)</sup> .  
أَوْ عَلَى نِظَافَةٍ كَنَظْفٍ - وَطَهْرٍ - وَوَجْنُوٍّ <sup>(٣)</sup> . أَوْ عَلَى دَنْسٍ ، نَحْوِ :  
نَجْسٍ - وَقَدْرٍ <sup>(٤)</sup> . أَوْ عَلَى مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلِ فِعْلِ مُتَعَدٍّ لِوَاحِدٍ <sup>(٥)</sup> ،  
نَحْوِ كَسْرَتِهِ فَانْكَسَرَ - وَمَدَدَتُهُ فَامْتَدَّ ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ  
لَاثْنَيْنِ - تَعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَعَامَتِهِ الْحِسَابَ فَتَعَامَّهُ .

أَوْ يَكُونُ مُوَازِنًا لِـ «أَفْعَلَّ» كَاقْشَعَرَّ - وَاشْتَمَزَّ - أَوْ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ <sup>(٦)</sup> -  
وَهُوَ «أَفْوَعَلَّ» - كَاكْوَهَدَّ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَّ . أَوْ لِـ «أَفْعَنْلَلَّ»  
كَأَحْرَنْجَمٍ <sup>(٧)</sup> . أَوْ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ <sup>(٨)</sup> ، وَهُوَ «أَفْعَنْلَلَّ» بِزِيَادَةِ إِحْدَى

- (١) أى معنى طارئ ليس له طول ثبات ولا دوام ، ويذول بزوال سببه .  
(٢) النهيم : اشتداد الشهوة للأكل ، أو ألا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع . وقد  
عد الناظم هذا من أفعال السجايا ، فلعله يريد أن ذلك صار سجية له .  
(٣) الوضاعة : الحسن ، وبابه ظرف ، ويجوز في طهر - فتح العين .  
(٤) يجوز «في» نجس : كسر العين ، وضمها . وفي «قدر» : الكسر ، والضم ، والفتح .  
(٥) المطاوعة : قبول فاعل فعل - أثر فاعل فعل آخر ، يلاقيه اشتقاقاً .  
(٦) الإلحاق : جعل كلمة أنقص من أخرى ، على وزنها ؛ لتصير مساوية لها في  
عدد الحروف والحركات ، تتجرى مثلها في التوكسير والتصغير والنسب .. إلخ ، وسيأتي  
لذلك مزيد إيضاح في الجزء الثالث إن شاء الله «باب أبنية المصادر» .  
(٧) أحرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، وأحرنجمت الإبل :  
اجتمعت متراحمة . (٨) هو : كل فعل في وسطه نون زائدة ، بعدها حرفان : أحدهما  
زائد للإلحاق - بالتضعيف ، أو من حروف «سأتمونها» .

اللامين، كاقمنسس الجمل - إذا أبى أن ينقاد . و «افعللى» كاحرنبى (١)  
الديك - إذا انتفش للقتال .

وحكم اللازم أن يتعدى بالجار ؛ كعجبت منه - ومررت به -  
وغضبت عليه . وقد يُحذف ويبقى الجرُّ شذوذاً كقوله :  
\* أشارت كليب بالأكف الأصابع \* (٢)

(١) فى « احرنبى » ، بعد النون حرفان : أحدهما - وهو الألف الأخيرة - من  
حروف سألتمونها ، وقد اقتصر الناظم على وزنين هما : « افعلل » و « افعللى » ،  
وأشار إلى اللازم والعلامات المقدمة له - بقوله :

(وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمَعْدَى ، وَحُتْمٌ لَزُومٌ أفعال السجايَا ؛ كَنَهْمٌ  
كَذَا « افعلل » ، وَالضَّاهِي « افمنسسَا » ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسًا  
أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدَى لِوَأَحِدٍ ؛ كَمَدَّة فَامْتَدَّ ) (٢)

أى أن اللازم ، هو الذى ليس متعدياً . وحثم لزوم الأفعال التى تدل على السجايَا  
وعدم تعديتها . وكذلك ما كان على وزن « افعلل » ، والفعل الذى يشابه « افعللى » ؛  
فى وزنه . ومن اللازم أيضاً : ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو كان  
مطاوعاً لفعل متعد لواحد ، مثل : مدَّ الجبل فامتد - مثلاً .

(٢) عجز بيت من الطويل للفرزدق ، من قصيدة بهجوفها جريراً . وصدره :

• إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ •

اللغة والأعراب : كليب : هو ابن يربوع - أبو قبيلة جرير . بالأكف : الباء بمعنى

(\*) « ولأزم » خبر مقدم « غير المعدى » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « لزوم » نائب  
فاعل حتم « أفعال السجايَا » مضاف إليه « كنهم » جار مجرور خبر لمبتدأ محذوف .  
(\*) « كذا » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « افعلل » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « والضاهى »  
مطوف على افعلل ، وهو اسم فاعل « افمنسسَا » مقوله - أى والذى يشابه افمنسس ، أو فاعله -  
أى والذى ضاهاه افمنسس « وما » اسم موصول مطوف على الضاهى « اقتضى نظافة » الجملة  
لا محل لها صلة ما (\*) « أو عرضاً » مطوف على نظافة « أو طاوع المعدى » مطوف على اقتضى  
والمعدي مفعول طاوع « لواحد » متعلق بالمعنى « كمدته » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف -  
أى وذلك كأن كمدته « فابتدا » فاء عاطفة « امتد » فعل ماض وفاعله هو .

أى: إلى كَلَيْبٍ . وقد يُحذَفُ وَيُنْصَبُ الجرور، وهو ثلاثة أقسام:

سماعى جازى فى الكلام المشور، نحو: نَصَحْتُهُ - وشكرته<sup>(١)</sup>.

والأكثر ذكر اللام نحو: (وَنَصَحْتُ لَكُمْ - أن اشكر لي)<sup>(٢)</sup>.

وسماعى خاص بالشعر كقوله: \*... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْبُ\*<sup>(٣)</sup>.

مع - أى مع الألف . «إذا» ؛ ظرف وفيه معنى الشرط «قيل» فعل ماضى للوجه، وفعل الشرط «أى الناس» أى مبتدأ والناس منضاف إليه «شعر قبيلة» خبر ومضاف إليه ، والجملة نائب فاعل قيل، وهى مقول القول، «أشارت» جواب الشرط «كليب» مجرور بإلى محذوفة - أى إلى كليب «بالألف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع الواقعة فاعلاً لأشارت .

والمعنى ( إذا سأل سائل عن شعر القبائل وأحقرها - أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب ، وأبى السؤلون النطق باسمها؛ لحقارتها والتعفف عن ذكر اسمها .

والشاهد ( جر «كليب» بحرف جر محذوف شذوذاً . وروى «كليب» بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف - أى هى كليب ، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة وإذا لا شاهد فيه .

(١) مثله: كَلْتُ لَهُ - ووزنت له، وفى التنزيل: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)

(٢) الأولى: من الآية: ٧٩ من الأعراف ، والثانية من الآية: ١٤ من لقمان .

(٣) جزء من بيت من الكامل ، من شعر ساعدة بن جؤية الهذلى ، يصف

رحماً بالليونة ، وهو بهامة .

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَمْسِلُ مَمْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْبُ

اللفظة والأعراب: لدن: لين ناعم . يمسِلُ: يضطرب ويتحرك . مَمْنُهُ: مراد:

ظهر الرمح وصدرة . «لدن» خبر مبتدأ محذوف - أى هو لدن «بهز الكف» بهز متعلق

بمسِلُ سأو بلدن، والكف مضاف إليه ، والباء للسببية «ممنه» فاعل يمسِلُ ومضاف إليه

«فيه» متعلق بيمسِلُ «كما» السكاف جارة «وما» مصدرية «عسل» فعل ماض

«الطريق» منصوب بحرف جر محذوف - أى فى الطريق «الشعب» فاعل عسل ،

و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر - مجرور بالكاف .

وقوله : \* آيَةُ حَبِّ الْعِرَاقِ الدَّهْرُ أَطْعَمَهُ \* (١)

أى فى الطرىق - وهى حَبُّ العِراق .

وقياسى : وذلك فى أن - وأن - وكى (٢) ، نحو : شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ

**والعنى :** أن هذا الرمح - لجودته - شديد اللبونة ، يتحرك ويضطرب منته بسبب  
هزه باليد ، كما يضرب الثعلب فى الطرىق ؛ خوفاً من أن يدرك .

**والشاهد :** حذف حرف الجر - وهو « فى » ، ونصب الاسم الذى كان مجروراً  
به - وهو « الطرىق » ، وذلك نخاص بالشعر .

(١) صدرت بيت من البسيط لجرير بن عبد المسيح - المعروف بالتمس ، وعجزه :

\* وَالْحُبُّ يَا كَلَّهُُ فِي الْقَرَبَةِ السُّوسُ \*

وكان قد ترك العراق كراهة وزهداً فى انقام بها .

**اللفظة والاعراب :** آيت : حلفت . حب العراق ، الحب : اسم جنسى جمعى ،

يشمل الخنطة والشعير وغيرهما . أطعمه : أدوقه . السوس : دود يقع فى الطعام ، وفى

الصوف . « آيت » فعل وفاعل ، والتاء للمتكلم - وقيل للمخاطب ، وهو النعمان بن

المنذر ملك الحيرة - أو عمرو بن هند الملك ، وكان الشاعر قد هجاه فطر دمن العراق .

« حب العراق » حب منصوب بحرف جر محذوف ، والعراق مضاف إليه - أى على حب العراق

« الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية . « أطعمه » فعل مضارع مرفوع والفاعل أنا

والهاء مفعوله ، وقبله نفي مقدر - أى لا أطعمه « والحب » الواو للحال والحب مبتدأ

« السوس » فاعل يأكل ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

**والعنى :** أقسمت ألا آكل شيئاً من خيرات العراق ، والحال أن خيره كثير

وحبه وفير ، وخزائنه مملوءة به ، وليكثيرته يأكله السوس .

**والشاهد :** حذف حرف الجر - وهو « على » الذى كان يعمد به الفعل « آلى » ،

ونصب الاسم الذى كان مجروراً - وهو « حب » ، وهو ضرورة خاصة بالشعر ،

ومع ذلك فهو كثير فى الشعر العربى .

(٢) أى حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً من حرف مصدرى من أحد هذه

الأحرف الصدرية الثلاثة - مع صلته . وقد سبق الكلام عليها . وإنما كان الحذف

قياسياً فى هذه ؛ لطولها بالصلة ، ولأن دخول الحرف فى الظاهر على موصول حرفى

إِلَّا هُوَ»<sup>(١)</sup> ، ونحو : (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) <sup>(٢)</sup> ،  
ونحو : ( كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ) <sup>(٣)</sup> : أى بأنه - ومن أن جاءكم -  
ولكيلا ؛ وذلك إذا قُدِّرَت « كى » مصدرية <sup>(٤)</sup> . وأهل النحويون  
هنا ذكر « كى » <sup>(٥)</sup> .

واشترط ابن مالك في « أَنْ » و « أَنَّ » - أَمَّنَ اللَّبْسُ <sup>(٦)</sup> ؛ ففتح  
الحذف في نحو: رَغِبْتَ فِي أَنْ تَفْعَلَ - أو عَنْ أَنْ تَفْعَلَ ؛ لإشكال المراد  
بعد الحذف <sup>(٧)</sup> . ويُشكَل عليه : (وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنَكِحُوهُنَّ) <sup>(٨)</sup> فَحُذِفَ  
الحرف - مع أَنَّ المفسرين اختلفوا في المراد <sup>(٩)</sup> .

غير مستساغ . وقد اختلفت في محلها بعد الحذف ، والأقوى أنها في محل نصب . وإليه  
ذهب المصنف . وأجازه الخليل وسيبويه ، وليكنهما جملاً أقوى منه - أن يكون المحل جرّاً  
(١) آل عمران ، الآية : ١٨ (٢) الأعراف ، الآية : ٦٣ (٣) الحشر الآية : ٧  
(٤) « كى » المصدرية لا بد أن تسبقها لام الجر التي للتعليل - لفظاً أو تقديراً  
(٥) أى مع تجويزهم أن تكون « كى » مصدرية واللام مقدرة قبلها فى مثل : جئت  
كى تسكرمنى - أى لكى تسكرمنى (٦) وقد أشار لذلك فى النظم كما سيأتى .  
(٧) فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف ، ولا يدرى : أهو على « عن » - أو « فى »  
والعنيان مختلفان ، وليست هنالك قرينة تزيل هذا اللبس .

(٨) سورة النساء الآية : ١٢٧ .

(٩) أى : وكان اختلافهم بسبب اللبس ؛ فبعضهم قدر « فى » ، وبعضهم قدر  
« عن » ، واستدل كل على ما ذهب إليه . ويجب الناظم بأن الحذف هنا لقرينة كانت  
عند النزول يفهم منها المراد ، أو أن الحذف مقصود به الإيهام على السامع ؛ ليرتدع  
بذلك من يرغب فيهن لجمالهن وما لهن ، ومن يرغب عنهن لعدم امتنهن وفقرهن .  
وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . وفيما سبق من حكم اللازم - يقول الناظم :  
( ٧ - ضياء السالك ٢ )

(فصل) لبعضِ المفاعيلِ الأصالةُ في التقدُّمِ على بعضٍ : إما بكونه  
مبتدأً في الأصل<sup>(١)</sup> ، أو فاعلاً في المعنى<sup>(٢)</sup> ، أو مُسَرَّحاً<sup>(٣)</sup> لفظاً أو تقديرًا  
—والآخر مقيّدٌ لفظاً أو تقديرًا؛ وذلك كزيداً في ظننتُ زيداً قائماً<sup>(٤)</sup> ،  
وأعطيتُ زيداً درهماً<sup>(٥)</sup> ، واخترتُ زيداً القومَ — أو مِن القومِ<sup>(٦)</sup> .

(وَعَدٌّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَمْرٍ وَإِنْ حُذِفَ فَالِنَصْبِ الْمُنَجَّرِ  
نَقْلًا ، وَفِي « أَنْ » وَ « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لِبَسِّ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا<sup>(٧)</sup>)

أى عد الفعل اللازم بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوي . وعند حذف الجر  
ينصب الاسم المجرور ؛ بشرط أن يكون هذا النصب منقولاً ومسموعاً عن العرب فيما  
ورد عنهم . ويطرد الحذف مع « أن » و « أن » ، وكذلك « كي » المصدرية .  
ويقاس عليه إذا أمن اللبس ، أو إذا كانت هنالك قرينة تدل على المحذوف .  
ومعنى عجبت أن يدوا - أى أن يعطوا اللبية ، وهى ما يأخذه المظلوم من تعويض  
مالى - جزاء ما وقع عليه من ظلم .

- (١) وذلك كما في باب ظن . ويجوز العكس ، ولكن مراعاة الأصل أحسن .
- (٢) كما في باب أعطى . (٣) أى مطلقاً ، لم يتقيد بحرف من حروف الجر .
- (٤) تقدم « زيداً » ؛ لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ متقدم على الخبر .
- (٥) تقدم « زيداً » على « درهماً » لأن زيداً فاعل في المعنى لأنه الآخذ .
- (٦) تقدم « زيداً » لأنه غير مقيّد بجار لفظاً وتقديرًا ، فالرابطة بينه وبين الفعل  
أقوى ؛ لأنه يتعدى إليه بنفسه ، و « القوم » مقيّد تقديرًا في الأول ، ولفظاً في الثانى .

(\*) « وعد » فعل أمر وافتاعل أنت « لازماً » مفعول به « بحرف » متعلق بمعد  
« جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماض للمجهول فعل الشرط ، وأب الفاعل  
يعود على حرف جر « فالنصب المنجر » مبتدأ وخبر ، والفاء واقعة في جواب الشرط  
(\*) « نقلاً » حال من اسم مفعول مفهوم من حذف - أو مفعول مطلق « وفي أن » جار ومجرور متعلق  
بـيطرد « وأن » مملووفة على أن « يطرد » فعل مضارع فاعله يعود إلى الحذف « مع أمن لبس » ظرف متعلق  
بـيطرد ومضاف إليه « كمعجبت » الكاف جارة لقول محذوف « أن » مصدرية وقبلها من متدرة « يدوا »  
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، وأن وما بعدها  
في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة .

ثم قد يجب الأصل؛ كما إذا خيف اللبس، كأعطيت زيداً عمراً<sup>(١)</sup>.  
أو كان الثاني محصوراً<sup>(٢)</sup> كما أعطيت زيداً إلا درهماً. أو ظاهراً والأول  
ضمير<sup>(٣)</sup> نحو: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ).

وقد يمتنع<sup>(٤)</sup>؛ كما إذا اتصل الأول بضمير الثاني، كأعطيت المال  
ماله<sup>(٥)</sup>. أو كان محصوراً كما أعطيت الدرهم إلا زيداً<sup>(٦)</sup>. أو مضمراً  
والأول ظاهراً، كالدرهم أعطيته زيداً — والقوم اخترتهم عمراً<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) فيتمين أن يكون المقدم هو المفعول الأول؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون  
أخذاً ومأخوذاً، فلا بد من التقديم ليكون المتقدم هو الآخذ.
- (٢) أى واقعاً عليه الحصر؛ لأنه لو تقدم لفسد الحصر وزال الغرض منه،  
ولا مانع من تقديمه مع إلا؛ لأن المحصور فيه هو الواقع بعد إلا مباشرة.
- (٣) أى أن يكون الثاني اسماً ظاهراً، والأول ضميراً متصلًا؛ لأنه لو تأخر لانفصل،  
ولا يعدل عن الاتصال إلا في مسائل ليس هذا منها. ولا مانع من تقديم الثاني على  
الأول والفعل معاً، نحو: الكتاب منحتك.
- (٤) أى يمتنع الأصل، فيجب تأخير ما أصله التقديم.
- (٥) لأنه لو قدم الأول — وهو «ماله» — لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة،  
فإن كان الثاني هو المشتمل على ضمير يعود إلى الأول — جاز الأمران، تقول: أدخلت  
محمدًا مدرسته — أو أدخلت مدرسته محمد.
- (٦) لأن المحصور فيه واجب التأخير. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول  
الأول وحده دون عامله. كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً.
- (٧) لأن التقديم يستلزم انفصال الضمير. ومعروف أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل  
عنه إلى الانفصال — إلا في مواضع ليس هذا منها.
- والخلاصة: أنه يجب التزام الترتيب بتقديم الأول في ثلاثه مواضع. ويجب مخالفته  
في ثلاثة أخرى. ويجوز الأمران في غير ذلك.
- وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بإنجاز — فقال:

(فصل) يجوزُ حذفُ المفعولِ لفرضِ : إِذَا لَفِظِيٌّ ، كتناسبِ

الفواصل<sup>(١)</sup> في نحو : ( مَا وَدَدْتَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى )<sup>(٢)</sup> ، ونحو :

(إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى)<sup>(٣)</sup> . وكالإيجازِ في نحو : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا  
وَلَنْ تَفْعَلُوا )<sup>(٤)</sup> .

وإِذَا مَعْنَوِيٌّ ، كاحتقاره في نحو : ( كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبِينَ ) - أى

(وَالأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَلِمَةٍ) مِنْ «أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْيَمَنِ»  
وَيَلْزَمُ الأَصْلُ إِمْجَابِ عَرَى وَتَرْكُ ذَلِكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى<sup>(٥)</sup>

أى إذا تعدى الفعل إلى مفعولين : أحدهما فاعل فى المعنى - فالأصل أن يتقدم الفاعل فى المعنى على غيره ، مثل : ألبسنا من زاركم نسج اليمن . فد «من» مفعول ، وهى بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو اللابس ، و «نسيج» مفعول ثان . ويجوز أن يتقدم غيره فتقول : ألبسنا نسج اليمن من زاركم . ويلزم مراعاة الأصل بسبب موجب عر - أى حله ، كما أن ترك مراعاة الأصل قد يكون واجباً .

(١) المراد بالفواصل : نهاية الجملة المتصلة اتصالاً معنوياً ، ومنها : رءوس الآى التى التى ذكرها المصنف ؛ فقد حذف مفعول «قلا» ليكون مناسباً فى وزنه لكلمة «تسجا» قبلها ، وحذف مفعول «يخشى» ، ولم يقل «يخشاه» ؛ لتنتهى الجملة بكلمة مناسبة فى وزنها لكلمة «نسى» التى اسبب بها الجملة السابقة .

(٢) سورة الضحى الآية : ٢ (٣) سورة طه الآية : ٣

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٤ .

(\*) «والأصل» مبتدأ «سبق فاعل» سبق خبره ، و «فاعل مضاف إليه» «معنى» منصوب على نزع الخافض - أو تمييز «كن» بار ومجرور خبر مبتدأ محذوف «من» حرف جر ، ومجرور قول محذوف ، والجار والمجرور حال «ألبسنا» فعل أمر مؤكّد بالنون الحفيمة وفاعله أنت «من» اسم موصول مفعوله الأول «زاركم» الجملة لا عمل لها صلة «نسيج» مفعول ثالث لألبسنا «اليمن» مضاف إليه وسكن لاوقف (\*) «الأصل» فاعل يلزم «لوجب» متعلق بيلزم «عرى» - أى عرض - فعل ماض ، والجملة نعت لموجب «وترك» مبتدأ «ذاك» ذامم لإشارة مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطب بيان من اسم الإشارة «حتماً» حال من نائب فاعل يرى «قد» حرف تفييل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائبه فاعل يعود إلى ترك ، والجملة خبر المبتدأ .

الكافرين . أو استهجانه<sup>(١)</sup> كقول عائشة رضى الله عنها<sup>(٢)</sup> : « ما رأى  
مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ » - أى العورة .

وقد يمتنع حذفه؛ كأن يكون محصوراً<sup>(٣)</sup>، نحو : إنما ضربتُ زيداً،  
أو جواباً كضربتُ زيداً - جواباً لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ<sup>(٤)</sup> ؟

(فصل) وقد يُحذف ناصبه إن عُلِمَ ، كقولك لِمَنْ سَدَدَ سَهْمًا :

لقرطاس ، ولمن تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ مَكَّةَ ، ولمن قال : مَنْ أَضْرَبُ ؟ شَرَّ  
الناس - بإضمار : تُصِيبُ - وتُرِيدُ - واضرب :

وقد يَجِبُ ذلك ؛ كما في باب الاشتغال ، كزيداً ضَرَبْتَهُ<sup>(٥)</sup> . والثناء

(١) أى استقباح التصريح بذكره ، وغير ذلك من المواضع والأغراض التى يُحذف  
لها الفاعل - كما تقدم في موضعه « باب الفاعل » .

(٢) تعنى بذلك النبي عليه الصلاة والسلام . (٣) لأن الحذف ينافى الحصر :

(٤) لأن الجواب هو المقصود من السؤال . وكذلك يمتنع حذف المفعول المتعجب

منه ، بعد « ما أنعل » في التعجب ، نحو : ما أحسن الصراحة . وفى باب التنارع ؛  
إذا عملت ثأرى العاملين فى التنارع فيه - وكان الأول يحتاج إلى منصوب - نحو : أكرمت  
وأكرمى على ؛ لأننا لو عملنا الأول فى الضمير لعاد على متأخر من غير ضرورة .  
وإلى بعض مواضع الحذف وامتناعه - أشار الناظم بقوله :

(وَحَدَفَ فَضْلُهُ أَجْرٌ ، إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَدَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصْرًا)<sup>(٥)</sup>

أى أجز حذف الفضلة - وهو المفعول به - إن لم يضر حذفها . ومن ذلك :  
ما سبقت جواباً لسؤال ، أو وقعت محصورة على النحو الذى بيناه .

(٥) لأن العامل المتأخر مفسر للمتقدم ، ولا يجمع بين المفسر والمفسر ، كما بيناه .

(\*) « وحذف » مفعول بامقدم لأجز « فضلة » مضاف إليه « إن » شرطية « لم يضر »  
فعل الشرط وفاعله يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه ما قبله - أى بأجزه وحذفه  
خبر لمبتدأ محذوف « ما » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « سبق » من الفعل وائب الفاعل  
صلة ، وائب الفاعل هو المفعول الأول « جواباً » مفعول ثان « أو حصر » معطوف على سبق .

كَيْعَبِدَ اللَّهِ<sup>(١)</sup> . وفي الأمثال<sup>(٢)</sup> ، نحو : الكلابَ على البقر<sup>(٣)</sup> - أى  
 أرسل . وفيما جرى مجرى الأمثال<sup>(٤)</sup> ، نحو : ( اتَّهَمُوا خَيْرَ آلِكُمْ )<sup>(٥)</sup>  
 - أى : وأتوا . وفي التحذير بإيالك ، وأخواتها<sup>(٦)</sup> نحو : إيالك والأسد<sup>(٧)</sup> .  
 - أى : إيالك باعدَ واحذرَ الأسدَ . وفي التحذير بغيرها ؛ بشرط عطفٍ  
 أو تكرارٍ ، نحو : رأسك والسيِّفَ - أى : باعدَ واحذرَ ، ونحو :  
 الأسدَ الأسدَ . وفي الإغراء بشرط أحدهما<sup>(٨)</sup> ، نحو : المروءة والنَّجدة ،  
 ونحو : السلاحَ السلاحَ - بتقدير الزم .

(١) لأن خرف النداء عوض عن العامل المحذوف وجوباً ، ولا يجمع بين العوض  
 والمعوض . (٢) أى المسووعة عن العرب بالنصب . والأمثال : جمع مثل وهو : كلام  
 يشبهه يهزبه بمورده - أى يشبه ما يستعمل فيه بما وضع له فى الأصل ، فإذا ورد  
 الفعل فى المثل محذوناً - لا يذكر عند الاستعمال ؛ لأن الأمثال لاتغير .  
 (٣) المراد بالبقرة : بقر الوحش . ومعناه : أترك الناس وشأنهم ، واسلك أنت  
 طريق السلامة (٤) أى فى كثرة الاستعمال ، وحسن الاختصار ؛ وهو كل كلام  
 اشتهر وشاع ، وجرى على الألسنة فصار كالمثل . وهو يستعمل فيما وضع له ؛ بخلاف  
 المثل فإنه يستعمل فى غير ما وضع له ؛ للشابهة بين ما وضع له ، وما يستعمل فيه - على طريق  
 الاستعارة التمثيلية (٥) سورة النساء الآية : ١٧١ (٦) وهى ضمائر الخطاب المنفصلة .  
 (٧) إيالك مفعول منصوب محلا بفعل محذوف وجوباً ، يقدر متأخراً ؛ لثلاث يتصل  
 الضمير المنفصل ، و « الأسد » مفعول لفعل محذوف وجوباً ، يقدر متقدماً .  
 وإنما وجب الحذف ؛ ليتنبه السامع بسرعة ، ويتعمد عن الهلاك .  
 (٨) أى العطف ، أو التكرار . وإنما وجب الحذف لقيام العطف أو التكرار مقام  
 العامل . وفى حذف العامل الناصب للفنلة - يقول الناظم :

( وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ ؛ إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا )<sup>(٩)</sup>

(\*) «ويحذف» فعل مضارع للمجهول «الناصب» نائب فاعل ، وهو اسم فاعل وفاعله مستتر  
 و«هما» مفعولاه عائد على الفنلة «إلا» شرطية «علما» فعل ماضى مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب  
 الفاعل يعود إلى الناصب ، والآف اللامق ، وجواب الشرط محذوف ، وبقي الإعراب واضح .

أى يجوز حذف ناصب الفضلة - المفعول به - إن كان الناصب معلوماً ومعروفاً  
بقريئة تدل عليه . وقد يكون الحذف لازماً لا بد منه ، كما ذكرنا .  
خاتمة : نقل هنا ما حررناه في هذا الموضع ، في كتابنا : « التوضيح والتكميل  
لشرح ابن عقيل » ، صفحة ٣٧٥ - مع زيادات طفيفة - فيه غناء عن التعبير :  
أولاً : يصير التعمد لازماً أو في حكم اللازم بما يأتي :

١ - التضمين لمعنى فعل لازم ؛ نحو قوله تعالى : ( فليحذر الدين يخالفون عن  
أمره ) ؛ فإن « يحذر » متعمد في الأصل بنفسه ، ولكنه ضمن معنى « يخرج » اللازم  
فعمد بحرف الجر - وهو « عن » - ومثله قوله تعالى : ( ولا تتمد عينك عنهم ) ،  
فتمدو - بمعنى تتجاوز - متعمد بنفسه ، ولكنه ضمن معنى « تنصرف » الذى يتعمد  
بحرف الجر - وهو « عن » - أى تنصرف وتبعد .

ويتضح من ذلك أن التضمين هو : أن يؤدي فعل أو ما فى معناه فى التعمير - مؤدى  
فعل آخر ، أو ما فى معناه - فيعطى حكمه فى التعمد واللزوم .  
وقد قرر مجمع اللغة العربية - أنه قياسى بشروط ثلاثة :

(١) تحقق المناسبة بين الفعلين ؛ فلا يحول الفعل معنى بعيداً عن معناه الوضعى ،  
ولهذا لا يجوز : أكلت إلى الفاكهة ؛ على تضمين « أكل » - معنى « مال » .  
(ب) وجود قريئة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . وأشهر  
القرائن : حرف الجر الذى يتعمد به الفعل ، ولم يك من حقه أن يتعمد به .  
(ج) ملاءمة التضمين للذوق العربى . ولا يلجأ للتضمين إلا لترض بلاغى .

٢ - تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة « فَعْلٌ » ؛ إما بقصد المبالغة فى معنى الفعل  
والتعجب منه ، نحو : فهم محمد - أى ما أفهمه . أو بقصد المدح أو الذم ، نحو :  
سَبَقَ السَّبَّاحُ - وقنَعُ الغنى ، ومَنَعُ القادر وحَبَسُ - عند الذم بمنعه المعونة .  
٣ - مطاوعة التعمد لواحد - لآخر لازم ، نحو : هدمت الحائط فأنهدم .

٤ - ضمف العامل عن العمل ؛ إما بتأخيره عن المعمول ، نحو : ( الذين هم  
لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ) ، وإما بكونه فرعاً فى العمل كالمشتق ، نحو : ( فقال لما يرى يد ) .  
وتسمى لام الجر هنا : لام التقوية ؛ لأنها تساعد ما قبلها على الوصول إلى المفعول .

٥ - ضرورة الشعر ، كقوله :

تَبَلَّتْ فَوَادِكُ فى المَنَامِ خَرِبَةً  
تَسْتَقِي الضَّجِيحَ بِبَارِدِ بَسَامِ

تبليت فؤادك : أصابته بالمرض وذهبت به بسبب الحب . خريذة : امرأة حسناء .  
الضجيج : الضاجع . يبارد بسام : يريق بارد بسام محله ، فقد عدى تسقى - وهو  
ينصب مفعولين بنفسه - إلى الثاني بالباء ؛ لضرورة الشعر .  
ثانياً : يصير اللازم متمدياً بالأشياء الآتية :

١ - إذا دخلت عليه همزة النقل - تلك الهمزة التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ،  
ويصير بها الفاعل مفعولاً . وهي قياسية في اللازم ، وقيل : فيه ، وفي التمديد إلى واحد  
وقد قرر جمع اللغة العربية : أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم - بالهمزة - قياسية .

٢ - إذا ضممت عينه - ما لم تكن همزة - نحو : نوّمت الطفل ، وفرحت الفائز  
ومنه : ( نزلنا عليك الكتاب ) . والتضمين سماه في اللازم ، وفي التمديد  
لواحد - على أرجح الأقوال . وهو يقتضى - غالباً - التكرار والتمهل .

٣ - إذا دل على مفاعلة ، نحو : جالست الأدباء - وما شئت العلماء .  
٤ - إذا كان على وزن « استعمل » ؛ للطلب - أو النسبة للشيء ، نحو : استعملت  
بالله - واستخرجت الماء ، واستحسنتم التسامح - واستقبلت الحمادى في الظلم .  
وقد تعدى صيغة « استعمل » إلى مفعولين إذا كان الفعل قبلها متمدياً لواحد ، تقول :  
استكثبت الشهادة ؛ لأن كتب يتعدى لواحد .

٥ - صوغ الفعل على « فَعَلْتُ » - بالفتح « أفعل » - بالضم ؛ لقصد الغلبة ،  
نحو : كَرَمْتُ عَلِيًّا أَكْرَمُهُ - أى غلبته في الكرم . وشَرَفْتُ الْفَارِسَ أَشْرَفُهُ -  
أى غلبته في الشرف .

٦ - التضمين كما تقدم ، نحو : ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) - أى لا تنووا ،  
فقد عدى « تعزم » إلى المفعول به مباشرة للتضمين - مع أن « عزم » لا يتعدى  
إلا بعلى . سورة البقرة الآية : ٢٣٥ .

٧ - إذا سقط معه الجار توسماً ، نحو : ( أَعْجَلِيْكُمْ أَمْرًا رَبُّكُمْ ) - أى عن  
أمره ( وَاَقْمِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ) - أى عليه . وهذا مقصور على السماع .

#### تفسيهات

( ١ ) يمتاز التضمين عن بقية وسائل التعدية ، بأنه قد ينقل الفعل اللازم إلى أكثر  
من مفعول ، نحو : لا آل لك نصيحاً ؛ فقد عدى « ألا » بمعنى قصر وهو لازم - إلى  
مفعولين ؛ لتضمنه معنى « أ منع » - أى لا أمنعك .

(ب) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم ؛ بل تشمل كذلك التعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار ، كما أوضحه الصبان .

(ج) الكلمات التي سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر - لا يجوز القياس عليها ؛ كما لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذي وردت معه مسبوقة مثل : توجهت مكة - وذهبت الشام ، وذلك منعاً للخلط والإفساد ، وقد أشير إلى هذا قبل .

(د) وهناك أفعال مضعفة لازمة ، مثل هوّم الرجل - إذا هز رأسه من النعاس وصدق إلى - إذا أطال النظر . وبرز به الضرب - إذا اشتد .

ومضعفه يتعدى تارة ويلزم أخرى مثل : حلق الرجل رأسه - إذا أزال شعره . وحلق الطائر - إذا ارتقى في طيرانه . وجمع فلان المال - كثرة . وجمع القوم - شهدوا الجمعة .

### الأسئلة والتمرينات

- ١ - عرف كلا من الفعل التعدى واللازم ، واذكر علامة كل منهما ، مع التمثيل .
- ٢ - اذكر ثلاثة من أنواع الأفعال التي لا تكون إلا لازمة ، واثبت بأمثلة موشحة .
- ٣ - كيف يمكن أن يتعدى الفعل اللازم ؟ ومنى ينقاس حذف الجار ؟ مثل لما تقول .
- ٤ - اذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول الأول على الثاني ، والتي يمتنع فيها ذلك .
- ٥ - اشرح قول الناظم :

وَحَدَفَ فَضْلَةً أَجِزٌ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَعَدَفٍ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرْ

٦ - فما يأتي شواهد لبعض موضوعات هذا الباب . بين موضع الشاهد .

قال تعالى : ( وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الْفَسَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . أَعْيَبْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيسِرُهُ لِلْيُسْرَىٰ . وَسَوْفَ يُمِطُّكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ، فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْجُرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ . أَلَمْ يَأْتِ الْبَشَرُ بِاللَّهِ رَسُولًا ؟ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّسُلِ وَآيَاتِنَا تَعْبُرُونَ . وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي . وَاخْتَارِ مُوسَىٰ قَوْمَهُ مِمَّنْ رَجُلًا لِيَتَنَا ،

( أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم )

في الأمثال : أحثنا وسوء كيلة . سرحى لك وأهلا وسهلا .

ما في الحياتِ اءِ لَأَنْ نَمَّا نَبْ أَوْ تُحَابِ مُتَسَّعِ

وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ لَزَعَا زِعُ  
وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونِ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

٧ - اذكر موضعين يجب فيهما حذف عامل المفعول ، وآخرين يتمتع فيهما الحذف ،  
ومثل لما تقول .

٨ - قد يحذف المفعول ، فلم ؟ اذكر ثلاثة من أغراض ذلك ، وهات أمثلة  
من إنشائك .

٩ - بين في الأساليب الآتية : العامل - مذكوراً أو محذوفاً ، والمعمول ،  
ونوع الأسلوب .

مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمار بن ياسر وهو يعذب فقال :  
« صبراً آل ياسر ؛ فإن موعدكم الجنة » . وشاهد عمر بن الخطاب يوماً في  
الجنود - هزلاً وتغير ألوان ، فسأل قائدهم : ما الذي غير ألوان العرب ولحومهم ؟  
فأجابهم : وخومة المدائن . أتفرقاً أبناء العروبة ، والمستعمرون يتربصون بسكم  
الدوائر ؟ فالوفاق الوفاق ، والعمل العمل ، وإياكم والتهاون ، فالحياة جهاد  
وكرامة ، وويل المقصرين من سوء العاقبة ، والله ما قلت إلا حقاً . التجديد  
والتنطور في أساليب الدفاع ؛ فإن القادة منا - معشر العرب - مغرمون بالتمسك  
بالقديم ، ولكن التنطور سنة الحياة .

١٠ - أعرب البيت الآتي وشرحه ، وبين سبب العامل فيه ، وهو للبحترى .

وَإِذَا عَزَّ مَعْشَرُ زَالَ يَوْمًا مَنَعَ لِلسَّيْفِ عَزَّهُمْ أَنْ يَزُولَا

١١ - اذكر ثلاثة من الأشياء التي يصير بها الفعل المتعدى لازماً ، ومثلها مما يصير بها  
اللازم متعدياً . ومثل لما تقول .

١٢ - ما الأغراض التي يحول بها الفعل الثلاثي إلى « فعل » ؟

وضح ما تقول بأمثلة من عندك ؛ في الفدائين الفلسطينيين ، وفي أعدائهم  
من اليهود الغادرين .

( هذا باب التنازع <sup>(١)</sup> في العمل )

وَيُسَمَّى أَيْضًا بَابَ الْأَعْمَالِ . وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَتَقَدَّمَ فِعْلَانِ <sup>(٢)</sup>  
مُتَّصِرًا قَانٍ ، أَوْ اسْمَانِ يَشْبَهُانِيهِمَا <sup>(٣)</sup> ، أَوْ فِعْلٍ مُتَّصِرٍ وَاسْمٍ يُشْبِهُهُ -  
وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ غَيْرُ سَبَبِيٍّ مَرْفُوعٍ <sup>(٤)</sup> . وَهُوَ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ  
مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى <sup>(٥)</sup> .

مِثَالُ الْفِعْلَيْنِ : ( آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ) <sup>(٦)</sup> ، وَمِثَالُ الْأَسْمَيْنِ قَوْلُهُ :

هذا باب التنازع في العمل

- (١) التنازع معناه لغة : التجاذب ، واصطلاحاً ما ذكره المصنف .
- (٢) أى مذكوران ، فلا تنازع بين عاملين محذوفين ، أو محذوف أحدهما وقد يكون التنازع بين أكثر من عاملين - كما سيأتي :
- (٣) أى فى العمل لا فى التصرف ، بدليل التمثيل بقوله تعالى : ( هاؤم اقرءوا كتابيه ) فإن « ها » اسم فعل جامد . والمراد بالاسم المشبه هنا : اسم الفاعل - واسم المفعول - والمصدر - واسمه - واسم الفعل .
- (٤) أى غير مرفوع ؛ لأنه يلزم عليه إسناد أحدهما إلى السببى ، والآخر إلى ضميره فيكون رافع ضمير السببى خالياً من رابط يربطه بالبتدأ ؛ فنحو : زيد قام وقعد أخوه . يحمل على أن السببى - وهو « أخوه » - مبتدأ ثان ، والعاملان قبله مع ضميريهما خبران عنه . وهذا الشرط لم يذكره أكثر النحاة .
- (٥) سواء كان الطلب على جهة التوافق فى التفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فىهما هذا : ولا بد أن يكون بين العاملين نوع من الارتباط ؛ إما بعطف ثانيهما على أولهما ، نحو : أشكر وأحمد الله . أو بأن يكون المتأخر جواباً فى المعنى عن السابق ، نحو : قوله تعالى : ( يستفتونك قل الله يفتيك فى السكالة ) ، وقوله : ( آتوني أفرغ عليه قطر ) . أو معمولاً له ، نحو قوله سبحانه ( وأنه كان يقول سفيها على الله شططا ) . أو يكون العاملان خبرين عن اسم ، نحو : المعلم مؤاخذ معاقب المهمل . أو غير ذلك من عوامل الربط ، وأوجب الجرمى الارتباط بالمعطف لا غير .
- (٦) سورة الكهف الآية : ٩٦ . فـ « آتوني » يطلب « قطرا » على أنه مفعول ، ثان .

\* عَهَدْتَ مُعِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتَهُ \* (١)

ومثال المختلفين: (هاؤم اقرءوا كتابيه) (٢).

وقد تنازع ثلاثة، وقد يكون المتنازع فيه متعددًا، وفي الحديث:

و «أفرغ» يطلبه على أنه مفعول أول . وقد أعمل الأول في ضميره وحذف لأنه  
فضلة . ولو أعمل الأول في «قطرا» لذكر ضميره في الثاني - وقيل : أفرغه .  
والقطر : النحاس المذاب .

(١) صدر بيت من الطويل - لم تقف على قائله ، وعجزه :

\* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْثِلًا \*

**اللغة والاعراب :** عهدت : أى عهدك الناس وعرفوك . معيثًا : منجدًا ، وهو  
اسم فاعل من الإغاثة - وهى النجدة . مغنيًا : اسم فاعل من الإغناء - وهو ضد الإفقار .  
أجرتة : أى حميته من عدوه - أو كنف له جاراً . فناءك ، الفناء : ساحة الدار ،  
والمراد : الجوار والقرب . موثلاً : ملجأً ، وهو اسم مكان من وأل إليه - أى لجأ .  
«عهدت» فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل «مغنيًا مغنيا» حالان من التاء «من»  
اسم موصول مفعوله ، تنازعه كل من معيثًا ومغنيًا ، فأعمل الثانى لقربه . «أجرتة»  
فعل وفاعل ومفعول ، والجملة صلة الموصول «إلا» حرف استثناء ملغاة «فناءك»  
مفعول أول لا تتخذ ومضاف إليه «موثلاً» مفعول ثان له .

**والمعنى :** عرفت بإغاثة المظالم ونجدة ، وإغناء من يستجير بك ويلجأ إليك  
فلهذا لم ألتجأ إلى أحد سواك ، ولم أتخذ غير جوارك موثلاً ألتجأ إليه .

**والشاهد :** تقدم العاملين الاسمين المشبهين للفعل - وهما معيثًا ومغنيًا ، وقد تأخر  
عنهما مفعول واحد - وهو «من» ، وهما صالحان للعمل ؛ فأعمل الثانى لقربه ، وأعمل  
الأول في ضميره ثم حذف لأنه فضلة ، ولو ذكره لقال : عهدت معيثة .

(٢) «هاؤم» اسم فعل بمعنى خذ ، والميم علامة الجمع . والأصل هاكم ، أبدلت  
الكاف واو ، ثم الواو همزة «اقرءوا» فعل أمر مبنى على حذف النون والواو  
فاعل «كتاييه» مفعول - تنازعه الفعلان ؛ فأعمل الثانى لقربه ، وحذف من الأول ،  
والأصل : هاؤموه . سورة الحاقة الآية : ١٩ .

« تَسْبِحُونَ وَتُكْبِرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ،

فتنازع ثلاثة في اثنين : ظَرْفٍ - ومصدرٍ <sup>(١)</sup> .

وقد عُلِمَ مِمَّا ذَكَرْتُهُ <sup>(٢)</sup> : أَنَّ التَّنَازِعَ لَا يَتَعَبَّرُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ <sup>(٣)</sup> - وَلَا بَيْنَ

حَرْفٍ وَغَيْرِهِ - وَلَا بَيْنَ جَامِدَيْنِ <sup>(٤)</sup> - وَلَا بَيْنَ جَامِدٍ وَغَيْرِهِ <sup>(٥)</sup> .

وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التَّعَجُّبِ ، نحو : نحو ما أحسن وأجمل

زيداً ، وأحسن به وأجمل بعمرٍ <sup>(٦)</sup> - ولا في معمولٍ متقدمٍ <sup>(٧)</sup> نحو : أيهم

ضربت وأكرمت - أو شتمته ؛ خلافاً لبعضهم <sup>(٨)</sup> - ولا في معمولٍ

(١) الظرف قوله : « دبر » ، ونائب المصدر « ثلاثاً » ، وهو مفعول مطلق مبين

للمعد ، وقد أعمل الأخير لقربه ؛ فنصب « دبر » على الظرفية ، و « ثلاثاً » على  
المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر . وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان  
والأصل : تسبحون الله فيه إياها . ولو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث - فيه إياها .

ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث . والغالب في التنازع الاقتصار على  
عاملين ومعمول واحد . ولم يعرف في الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل .

(٢) أى في تعريف التنازع ؛ من أن حقيقته : أن يتقدم فعلان . . إلخ .

(٣) وذلك لضمة الحرف ، ولأنه لا يضم فيه . وجملة الإضمار شرط في التنازعين .

(٤) لأن التنازع يقع فيه انفصال بين العامل والمعمول ، والجامد لا يفصل بينه وبين

معموله لضمه (٥) ينمى أن يقيد ذلك بما إذا كان الجامد هو الفعل وكان متقدماً ؛

فإن كان الجامد غير الفعل ، نحو (هاؤم اقروا كتابيه) - جاز . وكذلك إذا

تأخر ، نحو : أعجبنى ولست مثل محمد .

(٦) أعمل الثاني في المثالين : وجاء في المثال الثاني مع الأول المهمل - بالضمير المجرور

بالباء ، ولم يحذفه لأنه فاعل فهو عمدة على الصحيح . ويجب حذفه عند التثمين بأنه

فضلة . وتقول في المثالين على إعمال الأول : ما أحسن وأجمله زيداً - وأحسن وأجمل

به لعمرٍ (٧) لأن الثاني لا يأتي إلا بعد أن يكون الأول قد أخذ معموله المتقدم .

(٨) هو بعض المغاربة ، حيث أجاز تنازع في المتقدم ، مستدلاً بقوله تعالى :

(بالمؤمنين رؤوف رحيم) ولا دلالة له في ذلك ؛ لأن الأول أخذ المعمول ، ومعمول

متوسط نحو : ضربت زيدا وأكرمت<sup>(١)</sup> ؛ خلافاً للفارسي - ولا في

نحو : \* فِهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ \*<sup>(٢)</sup>

خلافاً له وللجرجاني<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ،

الثاني محذوف لدلالة الأول عليه (١) لأن الأول استقل بالمعمول قبل مجيء الثاني .  
وقد اشترطنا في التعريف - تقدم العاملين .

(٢) صدر بيت من الطويل - لجرير الشاعر الأموي المشهور . وعجزه :

• وَهَيْهَاتَ خَلٍ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ •

**اللغة والأعراب : هيهات :** اسم فعل ماض بمعنى بعد . العقيق : موضع بجبات مختلفة كثيرة - بالمدينة وباليمامة وبالطائف وتهامة ونجد... إلخ . خل : خليل وصديق ، ومثله : الإلف - والخذن . نواصله : نصله ، من المواصلة والوصال . « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له « هيهات » الثانية نوکید للأولى . « العقيق » فاعل الأولى ، « ومن » اسم موصول معطوف على العقيق « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من ، « خل » فاعل هيهات الثالثة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المفعول في « نواصله » ، وهو فعل مضارع والفاعل نحن والهاء ضمير الغائب مفعول به . والجملة صفة لخل .

**والمعنى :** بعد عنا كثيراً ذلك الموضع ومن يقطن به من الأحباب والأصدقاء ، وبعد الصديق والحبيب الذي كنا نتصل به ويتصل بنا ، ونصله ويصلنا ، ولا نريد هجره وقطيعة .

**والشاهد :** في « هيهات هيهات العقيق » . فهو أيس من قبيل التنازع ؛ لأن العامل هو الأول ، وإنما جيء بالثاني لتقوية الأول وتوكيده ، كأن الشاعر استشعر التردد أو التشكك في بعد هذا المكان ، فأنى بهيات الثانية ليؤكد البعد ، وعلى ذلك فليس المعمول مطلوباً لهما معاً ، وإنما هو مطلوب في المعنى للأول لا غير .

(٣) هو أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي . كان من كبار أئمة النحو والبلاغة بجرجان . أخذ النحو عن محمد بن الحسين بن عبد الوارث - المعروف بالفضل ، وهو ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ عن غيره ؛ لأنه لم يخرج من بلده . وقرأ - ونظر في تصانيف النحاة ، وشدت إليه الرحال . وكان - رحمه الله - ضيق العطن ؛ لا يستوفي

وأما الثاني فلم يُؤتَ بهِ للإِسنادِ - بل لمجرد التقوية ، فلا فاعِلَ له .  
ولهذا قال : \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ \* (١)  
ولو كان من التنازع لقال : \* أَتَاكَ أَتَوَكَ \* (٢) ، أو أَتَوَكَ أَتَاكَ \* (٣)  
- ولا في نحو : \* وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيْمًا \* (٤) . بل « غَرِيْمًا » مبتدأ ،

الكلام على ما يذكره ، مع قدرته على ذلك . وله تصانيف كثيرة منها : شرح الإيضاح  
والجل ، وإعجاز القرآن . ومات سنة ٤٨٤ هـ . ومن شعره :

كَبُرَ عَلَى الْعِلْمِ يَا خَابِلِي وَمِنَ إِلَى الْجَهْلِ مَيْلَ هَامِ

وَعِشْ حَارًا تَمِشُ سَعِيدًا فَالْعَدُوُّ فِي طَالِعِ الْبَهَائِمِ

(١) عجز بيت من الطويل - لم نتف على قائله ، وصدوره :

\* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْدَتِي \*

اللغة والاعراب : البئلة : أتى البئال ، والواحد بئل . « فأين » انفاء عاطفة  
وأين اسم استفهام متعلق بمحذوف - أي فأين أذهب « إلى أين » جار ومجرور . خبر  
مقدم ، « النجاة » مبتدأ مؤخر « أتاك » فعل ومفعول « أتاك » الثانية توكيد له  
« اللاحقون » فاعل أتاك الأولى « احبس » فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر  
للتخاص من الساكنين ، والفاعل أنت « احبس » الثانية توكيد والمفعول محذوف -  
أي احبس نفسك .

والمعنى : أين أذهب ؟ وإلى أي مكان أنجو يمانني ؟ وقد جاء الدين يلاحقونني  
ويطلبونني ، فلا مفر من أن يسلب الإنسان للقدر ، ويقف حيث هو ، وليكن ما يكون .  
والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فنظر خافه فوجدهم في أثره فخطب نفسه بذلك .  
وإن قرىء أتاك - بكسر الكاف - فكأنه يخاطب دابته ؛ لتجد في السير ويحملها على ذلك .  
والشاهد : في أتاك اللاحقون ، فهو ليس من باب التنازع ، وقد بين المصنف  
سبب ذلك ، والعامل هو الأول ، أما الثاني فلمجرد تقوية الأول وتأكيديه ؛ من باب  
تأكيد الفعل للفعل .

(٢) أي على إعمال الأول . (٣) أي إذا أعمل الثاني . وقيل المرفوع في البيتين  
فاعل بالعاملين ، لأنهما لاتحاد لفظهما ومعناها - كأنهما عامل واحد .  
(٤) عجز بيت من الطويل ، لسكثير بن عبد الرحمن - المعروف بكثير  
عزة ؛ وصدوره :

وَمَطُولٌ وَمُعْنَى خَبْرَانٍ ، أَوْ «مَطُولٌ» خَبْرٌ وَ «مُعْنَى» صِفَةٌ لَهُ -  
أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَمْتَنِعُ التَّنَازُعُ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ  
أَخَاهُ ؛ لِأَنَّ السَّبْبِيَّ مَنْصُوبٌ <sup>(٢)</sup> .

### \* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْتِي غَرِيمَهُ \*

اللغة والاعراب : التريم : المدين الذي عليه الدين ، وهو أيضاً : الذي له الدين  
ويستحقه - وهو المراد هنا . مطول : اسم مفعول ، من المظل وهو التسوية في قضاء  
الدين . معنى : اسم مفعول من عناء الأمر يعنيه - إذا شق عليه وسبب له العناء والتعب .  
«كل» فاعل قضى «ذو دين» مضاف إليه ودين كذلك «قوتي» الفاء عاطفة ووفي فعل  
ماض «غريمه» مفعول . «وعزة» الواو الحال ، وعزة مبتدأ «مطول معنى» خبران  
مقدمان لغريمها - الواقع مبتدأ ثانياً ومضاف إليه ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول .  
والعنى : أن كل مدين وفي ما عليه من دين لصاحب الدين - إلا عزة ؛ فإنها تماطل  
غريمها وتتعبه ولا توفيه حقه ؛ يقصد بذلك أنها لا تعطف على محبها ولا تصله .

والشاهد : أن هذا ليس من التنازع ، وإن كان ظاهره أن كلا من مطول ،  
ومعنى - يطلبان «غريمها» على أنه نائب فاعل ؛ لأن شرط التنازع عند الناظم والمصنف : ألا  
يكون التنازع فيه سببياً مرفوعاً ، ولو جعل من باب التنازع ، كان «غريمها» سببياً  
لأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه نائب فاعل حينئذ . ولهذا  
خرجه المصنف كما ترى ؛ ليخرجه من التنازع (١) أى المستتر فيه ، والمرفوع على النيابة  
عن الفاعل العائد إلى غريمها ، وغريمها وخبره - خبر عزة .

(٢) أى بأحد العاملين ، والرابط هو الضمير المستتر ، أو المضاف إليه السببي . وقيل :

بامتناع التنازع السببي المنصوب كالمرفوع ؛ لأنك لو أعمت الأول أو الثاني - فلا بد من  
ضمير يعود على السببي ، وضمير السببي لا يتقدم عليه . قال ابن خروف : لأنه لو تقدم  
لكان عوضاً عن اسمين : مضاف ومضاف إليه - وهذا لا سبيل إليه ، فالوجه امتناع  
التنازع في السببي مطلقاً ؛ مرفوعاً أو منصوباً . قال صاحب التصريح : ولا يقع التنازع  
في الاسم المرفوع بعد «إلا» على الصحيح ، كقول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْفَاهُ وَتَيْمَهُ  
إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

(فصل) إذا تنازعَ العاملانَ جازَ إعمالُ أيِّهما شئتَ باتفاقٍ <sup>(١)</sup> .  
واختارَ الكوفيونَ الأوَّلَ لسبِّبِهِ ، والبصريونَ الأخيرَ لقُرْبِهِ <sup>(٢)</sup> .  
فإنَّ أَعْمَلْنَا الأوَّلَ في المتنازعِ فيه نَ أَعْمَلْنَا الأخيرَ في ضيِّره <sup>(٣)</sup>

لأنه لو كان من باب التنازع - لزم إخلاء العامل الملفى من الإيجاب ، ولزم كذلك في مثل : ما قام وقعد إلا أنا - إعادة ضمير غائب على حاضر .  
(١) أى من البصريين والكوفيين ؛ فقد سمع عن العرب إعمال كل منهما .  
والخلاف بينهما إنما هو في المختار - لا في أصل الجواز .  
(٢) ما جاء من التنازع في آى القرآن الكريم ، وفي الحديث الشريف - جار على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول ، وهذا يرجح رأى البصريين .  
وفىا تقدم يقول الناظم :

(إنَّ عامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ) <sup>(٤)</sup>  
أى إن وجد عاملان يتطلبان عملا في اسم ظاهر ، وكنا قبله - فلو احدهما العمل دون الآخر . وإعمال الثانى أولى عند البصريين لقربه ، واختار غيرهم - وهم الكوفيون - العكس ، وهو إعمال الأول لسببه . ومعنى ذا أسرة : صاحب رابطة علمية قوية .

(٣) سواء أكان مرفوعا - أم منصوبا - أم مجرورا ، وقد مثل المصنف لذلك كله .  
ولما كان المعمول المتنازع فيه هو مرجع الضمير - كان لا بد من المطابقة بينهما مطابقة تامة ؛ فى الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما .

(\*) « إن » شرطية « عاملان » فاعل لمخذوف يفسره ما بعده « اقتضيا » فعل وفاعل والجملة مفسرة « فى اسم » متعلق باقتضى - أو بعمل مقدم عليه « عمل » مفعول به لاقتضى ، ووزن عليه بالسكون على لفة ربعة « قبل » ظرف متعلق باقتضى - أو بمخذوف فى عمل نصب حال من عاملان « فللواحد » الفاء للربط والجار والمجرور خبر مقدم « منهما » جار ومجرور حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط (\*) « والثانى أولى » مبتدأ وخبر « عند » ظرف متعلق بأولى « أهل البصرة » مضاف إليه « عكسا » مفعول اختار « غيرهم » فاعله ومضاف إليه « ذا » حال من غيرهم « أسرة » مضاف إليه ، ولأسرة - بنتج المهزلة : الجماعة القوية

نحو : قام وقعدا ، أو : وضربتهما ، أو : ومررتُ بهما - أخواك .  
وبعضهم يُجيزُ حذفَ غير المرفوع ؛ لأنه فَضْلَةٌ ، كقوله :

بِعَكاظَ يَعِشى النَّاطِرِينَ إِذا هُم لَمَحُوا شِعاةَهُ (١)  
ولنا (٢) : أَنَّ فِي حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ (٣) . والبيت ضرورة .

(١) بيت من الكامل لعانكة بنت عبد المطاب عممة النبي ، تصف سلاح قومها .

وقبل هذا البيت : سَأَيْلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقِي شِعاةِهِ

**اللفظة والأعراب :** عكاظ : موضع بناحية مكة ، كانت تقام فيه سوق مشهورة للعرب في الجاهلية كل سنة ، تمكث شهر ذى القعدة ؛ يتبايعون فيه ، ويتناشدون الأشعار ويتفاخرون ، فلما جاء الإسلام - هدم ذلك كله . يعشى : مضارع أعشاه - إذا أصابه بالمشا - وهو ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطاقاً . المحوا : من تلمح وهو سرعة إبصار الشيء . شعاعه : ضوءه وبريقه . « بعكاظ » متعلق بتجمع في البيت قبله ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به « إذا » جائية « هم » مبتدأ « المحوا » فعل ماض وفاعل ، والجملة خبر المبتدأ « شعاعه » فاعل يعشى ومضاف إليه . ويجوز أن يعرب « هم » فاعل لمحذوف يفسره « المحوا » ، وتكون الجملة مفسرة .

**والعنى :** أن سلاح قومها - حين عرض بعكاظ - كان ضوءه وشدة لمعانه وبريقه -

يضر بصر الناظرين إذا نظروا إليه .

وروى : يعشى - أى يغطى ، كأن البريق واللمعان الذى انبعث من السلاح عم الجميع .

**والشاهد :** تنازع ، يعشى ، والمحوا « العمل في « شعاعه » وقد أعمل الأولى ورفع

شعاعه على أنه فاعل ، وأعمل الثانى في ضميره فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذف لأنه فضلة ، ولو ذكره لقال : إذا هم لمحوه شعاعه . وهذا الحذف لضرورة الشعر عند البصريين

(٢) أى معشر البصريين ، من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع .

(٣) فقد هيء « المحوا » للعمل في « شعاعه » ، ثم قطع عن العمل فيه برفعه على

الفاعلية ليعشى - من غير داع ؛ بخلاف حذف الفضلة مع الأول ؛ ففيه الفرار من الإضمار قبل الذكر مع أنه فضلة .

وإن أعملنا الثاني؛ فإن احتاج الأول لمرفوع، فالبصريون يضمنونه؛  
لامتناع حذف العمدة - ولأن الإضمار قبل الذكّر قد جاء في غير هذا  
الباب، نحو: رَبَّهُ رَجُلًا، وَنِعْمَ رَجُلًا<sup>(١)</sup> - وفي الباب<sup>(٢)</sup> نحو ضَرَبُونِي  
وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ. حكاها سيبويه، وقال الشاعر:

\* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَاءَ إِنِّي \*<sup>(٣)</sup>

والكسائي وهشام والشهيلي - يُوجِبُونَ الحذف<sup>(٤)</sup> تمسكاً بظاهر قوله:

(١) «رجلا» فيهما تمييز للضمير المجرور برب، والمرفوع فاعلا بنعم. والتمييز  
رتبته التأخير؛ فقد عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - وهو التمييز.  
(٢) أي: وجاء كذلك الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه؛ كمثل المصنف.  
(٣) صدر بيت من الطويل - لم يعرف قائله، وعجزه:

\* لِنَعْبْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٍ \*

**اللغة والأعراب:** جفوني: من الجفاء - وهو ترك المودة. الأخلاء: جمع خليل  
وهو الصديق. جميل: أمر حسن. مهمل: تارك، وهو اسم فاعل من أهمل الأمر إذا  
لم يعبأ به ولم يلق إليه بالا. «جفوني» فعل ماض وواو الجماعة المأددة على الأخلاء  
بعده - فاعل، والنون للوقاية والياء مفعول «ولم أجف» جازم ومجزوم «الأخلاء»  
مفعول أجف «إنني» إن واسمها والنون للوقاية «لغير جميل» لغير جار ومجرور متعلق  
بمهمل الواقع خبراً لإن، وجميل مضاف إليه «من خليلي» جار ومجرور صفة لجميل المنفي.  
**والمعنى:** هجرني الأصدقاء وقطعوا مودتي وصلتي، وتنبهوا عورأتي، ولم يقوموا  
بواجب الصداقة؛ من البر والوفاء. أما أنا فلم أقابلهم بالمثل؛ لأنني أهمل وأترك ما ليس  
يحسن من أفعال أصدقائي، وتصرفاتهم غير المقبولة.

**والشاهد:** إعمال العامل الثاني - وهو «لم أجف» - في الأخلاء فنصبه على أنه مفعول  
به، وإعمال العامل الأول وهو «جفوني» في ضميره - وهو واو الجماعة، ولزم على  
ذلك عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو جائز في هذا الباب.  
(٤) أي حذف الضمير المرفوع؛ فراراً من الإضمار قبل الذكّر.

\* تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا \* رِجَالٌ ... (١) ؛ إذ لم يقل : تَعَفَّقُوا  
ولا أَرَدُوا . والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع -  
فالعامل لهما (٢) نحو : قامَ وقعدَ أخواك . وإن اختلفا (٣) - أضمرته

( ١ ) جزء من بيت من الطويل لعقمة بن عبدة ، يمدح الحارث بن جبالة  
النسائي ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

اللغة والأعراب : تعفق : استتر . الأَرْضَى : شجر له نور وثمر كالعنب - مرّة  
تأكله الأبل ، الواحدة : أرطاة . فبذت : فغلبت . نبلهم : سهامهم . كليب : جمع كلب  
كصيد جمع عبد . « بالأرضى » جار ومجرر متعلق بالفعل تعفق « لها » متعلق به أيضاً  
واللام للتعليل ، والضمير للبقرة الوحشية التي يستتر لاصطيادها الرجال « رجال » فاعل  
أرادها . « نبلهم » مفعول بذت ومضاف إليه « وكليب » معطوف على رجال .  
والمعنى : استتر واختفى وراء هذه الشجرة - لاصطياد تلك البقرة الوحشية -  
وأراد اصطيادها رجال بالنبال ، وكلاب صيد ، فغلبتهم وفرت ولم يتمكنوا من اصطيادها ،  
والغرض تشبيه ناقته في سرعة السير والنجاة بها كالبقرة هذه وهذا وصفها .

والشاهد : إعمال ثاني العاملين - وهو « أراد » - في رجال ، وإعمال الأول وهو  
« تعفق » في ضميره ، وحذفه - مع أنه فاعل - على رأى الكسائي ومن معه ؛ فرادى من  
الاضمار قبل الذكر . ويمكن أن يجاب : بأن في تعفق ضميراً مستتراً يعود إلى رجال ،  
وهو وإن كان جمعاً فهو في تأويل المفرد ؛ فصح استنار ضميره مفرداً .  
وهذا البيت من القصيدة المشهورة التي مطلعها :

طَجَأَ بِكَ قَلْبٌ فِي الْإِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

ومنها : فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بِصَيْرٍ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وَدَّهِنٍ نَصِيبُ

( ٢ ) لأنهما - ومطلوبهما واحد - كالعامل الواحد ، فأخواك في المثال فاعل لقام  
وقعد ، وإن اختلفا لفظاً ومعنى (٣) أى في طلب المفعول ، وكان أولهما يطلب مرفوعاً

مؤخراً<sup>(١)</sup> ، كضربني وضربتُ زيداً هو .  
وإن احتاج الأول لمنصوبٍ لفظاً أو محلاً<sup>(٢)</sup> ؛ فإن أوقع حذفه في  
لبسٍ ، أو كان العاملُ من باب « كان » ، أو من باب « ظن » - وجب  
إضمارُ الممولِ مؤخراً ، نحو : استعنتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ به<sup>(٣)</sup> - وكنتُ  
وكانَ زيدٌ صديقاً إياه<sup>(٤)</sup> ، وظننتُ وظننتُ زيداً قائماً إياه<sup>(٥)</sup> .  
وقيل : في باب « ظن » ، و « كان » - يضمُّ مُقدِّماً<sup>(٦)</sup> . وقيل :  
يظهر<sup>(٧)</sup> . وقيل : يُحذف وهو الصحيح ؛ لأنه حذفٌ للدليل<sup>(٨)</sup> .

(١) إنما أخر هرباً من الإضمار قبل الذكر . ولم يحذف فراراً من حذف  
الفاعل ، وإلى هنا انتهى كلام الفراء .  
(٢) المنصوب لفظاً هو : ما يصل إليه العامل بنفسه ، ومحلاً : ما يصل إليه بواسطة  
حرف جرٍ (٣) « استعان » الأول يطلب زيداً مجروراً بالباء ، والثاني يطلبه  
فاعلاً ؛ فأعملنا الثاني ، وأضمرنا ضمير زيد مجروراً بالباء مؤخراً . ولم نحذفه ؛ لأن حذفه  
يوقع في لبس ؛ لأنه لا يعلم : إن كان زيد مستعاناً به أو عليه . وإضماره مقدماً يلزم  
عليه الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة .

(٤) فـ « كنت وكان » - تنازعا « صديقاً » على الخبرية ، فأعملنا الثاني فيه ،  
والأول في ضميره مؤخراً ، ولم يحذف لأنه عمدة (٥) فـ « ظنني » يطلب « زيداً قائماً »  
- فاعلاً ومفعولاً ثانياً ، « وظننت » يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثاني وأضمرنا الفاعل  
مستتراً في الأول مقدماً ، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخراً . ولم نحذفه لأنه عمدة في الأصل .  
(٦) أي كالمرفوع ، وذلك لأنه مرفوع في الأصل (٧) فيقال في المثال  
السابق : ظنني قائماً ، وظننتُ زيداً قائماً (٨) فإن المفسر يدل عليه ، والحذف  
اختصاراً جائز في بابي « كان » - و « ظن » كما تقدم . وليس هنالك ما يدعو إلى الإضمار  
قبل الذكر ، ولا إلى الفصل بين العامل الأول المهمل ، والممول - إذا أضمر مؤخراً .  
وشرط الحذف : أن يكون المحذوف مثل المثبت ؛ إفراداً - وتذكيراً ، وفروعهما .

وإن كان العامل من غير بابي « كان » ، و « ظن » - وجب حذف  
المنصوب<sup>(١)</sup> : كضربت وضربني زيد . وقيل : يجوز إضماره كقوله :

\* إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب<sup>(٢)</sup> \* وهذا ضرورة عند الجمهور

(١) أى لفظاً ومحلاً ؛ لانه فصلة مستغنى عنه . وقال صاحب التسهيل :  
الحذف أولى - وليس بواجب .

(٢) صدر بيت من الطويل - لم تقف على قائله ، وعجزه :

\* جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود \* وبعده :

وأنغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول وائش غير إفساد ذى عهد  
اللغة والاعراب : جهاراً : عياناً ومشاهدة . الغيب : كل ما غاب واستتر عنك  
ود : مودة ومحبة . « إذا » شرطية « كنت » كان فعل الشرط والثناء اسمها « ترضيه » ترضى  
مضارع والفاعل أنت ، والهاء مفعول عائدة على « صاحب » الآتى ، والجملة خبر كان « ويرضيك »  
فعل ومفعول « صاحب » فاعل يرضيك « جهاراً » منصوب على الظرفية - أى فى الجمهور  
« فكن » الفاء واقعة فى جواب « إذا » ، وكن فعل أمر واسمها أنت « فى الغيب »  
متعلق بحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن « للود » متعلق به .

والمعنى : إذا كان بينك وبين أحد صداقة ، وكلاهما راض عن هذه الصداقة  
عامل على بقائها ؛ فكن فى حال بعده وغيبته عنك - أكثر حفظاً للمودة والصداقة .  
ولا تسكتنى فى مودة صديقك بإرضائه فى حال حضوره ؛ لأن هذا نوع من المراءاة والفاق .  
والشاهد : إعمال العامل الثانى - وهو « يرضيك » - فى « صاحب » . وقد أعمل  
الأول فى ضميره ، وذكر ولم يحذف للضرورة عند الجمهور ، مع أنه فصلة ، وفيه عود  
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومجمل القول : أننا إذا عملنا الثانى - لا نعمل الأول فى ضمير معموله ؛ إلا فى ثلاث  
حالات ، يجب فى كل منها الإتيان بضمير مطابق للمعمول ومتأخر عنه ، وهى :

(أ) أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً ؛ كأن يكون فاتلاً مطلوباً للعامين ، فيجب  
إلحاق الضمير المناسب بالأول . والكسائى ومن معه يوجبون حذفه على النحو الذى  
ذكره المصنف ، نحو : أكلت وتمهات المريضة .

(ب) أن يكون المعمول اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كفعل « ظن » وأخواتها ؛

وكخبير « كان » - فلا يحذف ، بل يضم متأخراً عن الممول . وقيل : يضم مقدماً ،  
وقيل : يحذف على النحو المبسوط في كلام المصنف ، نحو : أظنهما - ويظن محمد حامداً  
ومحموداً مخلصين - إياهما ، وكنت وكان الصديق أخا إياه .

( ح ) أن يكون الضمير مجروراً لفظاً ، ولو حذف أوقع حذفه في ليس ، فيبقى  
ويضم متأخراً عن الممول ، نحو : استعنت واستعان على محمد به . وإلى ما تقدم من  
أحكام التنازع - أشار الناظم في إجمال فقال :

( وَأَعْمَلِ الْمَهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا  
كَيْحَسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ )  
وَلَا تَجِبْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيِّرَ رَفْعَ أَوْهَلَا  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ ؛ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ ( ٥٠ )

أى إذا عمل أحد العاملين وأهمل الآخر ، فأعمل المهمل في ضمير الاسم المتنازع  
فيه ، والتزم ما التزمه النحاة . وذكر الناظم مثالين : أولهما لإعمال المتأخر في الاسم  
الظاهر ، والمتقدم في ضميره . والثاني لإعمال المتقدم في الاسم المتنازع فيه ، وإعمال  
المتأخر في ضميره . وكلاهما يحتاج للاسم الظاهر فاعل له . ثم ذكر أنه إذا كان الأول  
هو المهمل ومعموله غير مرفوع - وهو المراد بقوله : ليغير رفع أوهلا - أى أعد لغير  
الرفع - فلا تجب به ، بل احذفه إن كان غير عمدة في الأصل ، وأضمره مؤخراً إن  
كان عمدة . وإن كان الطالب هو الثاني - وجب الإضمار ولا يجوز الحذف .

( \* ) « في ضمير » متعلق بأعمل « ما » اسم موصول مضاف إليه « تنازعا » الجملة صلة  
« ما » اسم موصول مفعول التزم ، وجملة « التزم » من الفعل وتذب الفاعل صلته ، والألف للإطلاق .  
( \* ) « كَيْحَسِنَانِ » الكاف حارة لقول محذوف ، و « يَحْسِنَانِ » فعل وفاعل « ابناك »  
فاعل يسى مرفوع الألف لأنه مثنى ، والكاف للخطاب مضاف إليه « عبداك » فاعل يبنى ومضاف إليه  
أ . « ولا » نافية « تجب » فعل مضارع مجزوم بلا « مع » ظرف متعلق بتجب « أول »  
مضاف إليه « قد أهمل » نائب فاعل أهمل بمود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة له « يضم »  
متعلق بتجب « لغير » متعلق بأعمل « رفع » مضاف إليه « أوهلا » فعل ماض مبني للمجهول  
ونائب الفاعل يعود إلى مضمر ، والجملة صفة له . ومعنى أوهل : أعد وجعل أهلا له .  
( \* ) « بل » حرف عطف ومعناها هنا : الانتقال « حذف » مفعول الزم مقدم ومضاف إليه « إن يكن »  
شرط وفعله « غير » خبر يكن « وأخرته » فعل أمر مؤنث بالنون الحفيفة والماء مفعوله « إن  
يكن » شرط وفعله ، واسم يكن يعود إلى مضمر « هو » ضمير فصل « الخبر » خبر يكن  
وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق السلام .

(مسألة<sup>(١)</sup>) إذا احتاج العاملُ المهملُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خيراً عن اسمٍ ، وكان ذلك الاسمُ مخالفاً في الأفرادِ والتذكيرِ أو غيرهما للاسمِ المفسرِ له - وهو المتنازعُ فيه - وجب العُدُولُ إلى الإظهارِ، نحو: أَظُنُّ وَيَظُنَّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ؛ وذلك لأن الأصل: «أظن ويظنني» الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ» ، فأظنُّ : يطلب «الزيدين أخوين» - مفعولين<sup>(٢)</sup> ، وَيَظُنَّنِي يطلب «الزيدين» - فاعلاً، و«أخوين» - مفعولاً؛ فأعملنا الأولَ، فنصبنا الاسمَينِ وهما: «الزيدين أخوين» ، واضمرنا في الثاني ضميرَ الزَّيْدَيْنِ وهو الألف<sup>(٣)</sup> . وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاجُ إلى إضماره، وهو خبرٌ عن ياء المتكلم<sup>(٤)</sup> ، والياءُ مخالفةٌ لأخوينِ - الذي هو مفسرٌ للضميرِ الذي يؤتى به ؛ فإن الياءَ مفردةٌ والأخوينِ تثنيةٌ ، فدار الأمرُ بين إضماره مفرداً ليوافقَ الخبرَ عنه<sup>(٥)</sup> - وبين إضماره مُثنىً ليوافقَ المفسرَ<sup>(٦)</sup> ، وفي كلٍّ منهما محذورٌ ؛ فوجب العُدُولُ إلى الإظهارِ ، فقلنا :

(١) خلاصة هذه المسألة : أنه لا يصح مجيء ضمير الاسم المتنازع فيه - مع العامل المهمل ، ولا حذفه . وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، وذلك إذا كان العامل المهمل محتاجاً إلى مفعول به - هو عمدة في الأصل لا يجوز حذفه ، ولو أضمرناه لكان غير مطابق لرجح الاسم الظاهر . وسيوضح الضيف ذلك بالمثل .

- (٢) أى : وأصلهما مبتدأ وخبر ، فلا ينوغي أن يحذف واحد منهما .  
(٣) أى ألف التثنية في « يظناني » ، وبذلك استوفى فاعله ، ومفعوله الأول وهو ياء المتكلم (٤) أى بحسب الأصل ؛ أما الآن فهي مفعول أول ليظن .  
(٥) أى : وهو الياء ؛ لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، فتقول : أظن ويظناني إياه .  
(٦) وهو أخوين . فيقال : أظن ويظناني إياها .

« أَخَا » ، فوافق المخبر عنه ، ولم يضره مخالفته إ «أخوين» ؛ لأنه اسمٌ طاهرٌ لا يحتاج إلى ما يفسره <sup>(١)</sup> . هذا تقدير ما قالوا .

والذي يظهر لي : فساد دعوى التنازع في الأخوين ؛ لأن « يظنني » لا يطلبه ؛ لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد <sup>(٢)</sup> . وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضماره <sup>(٣)</sup> على وفق المخبر عنه .

(١) إجمال القول : أننا إنما أظهرنا المفعول الثاني لظناني - وقلنا « أخا » ولم نضمره ؛ لأننا لو أضمرناه مفرداً لطابق المفعول الأول - وهو ياء المتكلم - في الإفراد ، وخالف ما يعود عليه - وهو « أخوين » - فلا يطابق المفسر المفسر في التثنية . ولو أضمرناه مثنى لطابق ما يعود إليه ، وخالف المفعول الأول - مع أنه خبر عنه في الأصل ، ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر ، وكلاهما ممنوع عند البصريين . فلما تعذر الإضمار أظهرنا ولم نحتاج إلى مفسر . وكذلك الحكم لو أعملنا الثاني نحو : يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا <sup>(٢)</sup> فهو غير مطابق لمفعوله الأول وهو الياء . وعلى ذلك فلم يتوجه العاملان إليه ، وقد عمل كل منهما في ظاهر ، فلا تكون المسألة من باب التنازع .

(٣) أي مقدماً ؛ فيقولون على الحذف : أظن ويظناني الزيدين أخوين ، ويحذفون « أخا » لدلالة أخوين عليه . ويقولون على الإضمار : أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين . وإن أعملنا الثاني فالحكم كذلك ، ولكن يضر مؤخرأ .

وقد أشار الناظم إلى تلك المسألة - التي محل فيها الظاهر محل الضمير - بقوله :

وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِفَعْلٍ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا <sup>(٥)</sup>

أي أنت بعمول الفعل المهمل اسماً ظاهراً ؛ إذ ألزم من إضماره عدم مطابقتها لما

(\*) « وأظهر » فعل أمر وحرك بالكسر للتخايم من الساكنين « ضمير » اسم يكن « خبراً » خبرها « لغير » متعلق بخبرها « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق المفسر » الجملة صلة ما  
(\*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أظن » فعل مضارع فاعله أنا « ويظناني » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثانٍ لظناني « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمراً » مفعول عليه  
« أخوين » مفعول ثانٍ لأظن « في الرخا » تنازع فيه كل من « أظن » ، و « يظناني » .

يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر . ثم ذكر الناظم المثال الذي ذكره المصنف وأوضحناه . والرخا : سعة الرزق ، وقصر للنظم .

### خاتمة

( ا ) لا يتأتى التنازع في التمييز والحال لأن كلا منهما لا يضم لوجوب تنكيره ( ب ) يجوز اختيار أى عامل من العوامل للعمل في المعمول المذكور ؛ غير أنه يجب إعمال الأول إذا وقعت بعده « لا » ، نحو : أكرمت لا أهنت السائل ؛ لأن « لا » تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً ، فما بعدها لا يطلب الممول .

كما يجب إعمال الثانى فى نحو : أكرمت بل أهنت السائل ؛ لأن « بل » تجعل الحكم لما بعدها ، فما قبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب الممول .

( ح ) كما يكون الممول اسماً ظاهراً - يكون ضميراً ، بشرط أن يكون منفصلاً ، مرفوعاً - أو منصوباً - أو متصلاً بحروراً ، نحو : محمد إنما سافر ورجع هو - وما زرت وصالحت إلا إياه - وسررت وفرحت به .

( د ) لا تنازع فى مثل : ما قام وقعد إلا محمد ؛ لأن الإضمار فى المهمل بدون « إلا » ، يمسك المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر - إلى التنى . والإضمار معها يؤدى إلى خلاف المسموع . وما ورد مما ظاهره جواز ذلك كقول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيْمَمُهُ  
إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

- فيؤول على أنه من الحذف للدليل ، لا من باب التنازع .

### الأسئلة والتمرينات

١ - عرف التنازع ، وبين ما يشترط فى العامل فى هذا الباب ، ومثل لما تقول .

٢ - إذا أعمت الأول فى الاسم المتنازع فيه ، فما حكم العامل الثانى ؛ من حيث العمل ؟  
والمعكس ؟ مثل - ووضح :

٣ - اشرح قول الناظم الآتى ، وأت بمثال من إنشائك :

وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا لِقَوْلِي مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا

٤ - يستشهد بما يأتى فى هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وموقع إعرابه ما تحته خط :

قال تعالى : ( يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِمَاتِ . آتُونِي أُفْرِغْ

عَلَيْهِمْ قِطْرًا . وَأَنْهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ) .

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِ فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّوَى عِنْدَ سَائِبِ  
كَأَنَّكَ وَلَمْ تَشْتَكِ بِهِ فَاشْكُرْ لَهُمْ أَخُ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ  
هُوَ يَذْنِي وَهَوِيْتُ الْفَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُمْ آمَالِي  
جِيءَ نَمٌّ حَافٍ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لِمَنْ أَجَارُوا ذُو وَعِزَّةٍ بِلَا هُونِ  
لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي لَقِيْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

٥ — بين فيما يأتي : (١) العامل وحكمه (ب) المتنازع فيه

(ح) الحكم من حيث الإضمار والحذف . وعلل لما تقول :

زرت وزارني صديقي . قابل وحادثهم الضيوف الكرماء . ولا تستقبل وتجاهل اللثام . هل غرس وقطع البستاني الأشجار ؟ . عاتبت وشكرت أخاك عند مقابلي إياه . أخذ وفرّ اللص ولم أمسك به . رغبت فيهم ورغب عني زملائي . لأن يهجروك وتباعد البخلاء — خيرٌ من أن تدارى ويعتمدون الجهلاء . خذ ودونك هذا الكتاب فإنه يمينك على أداء الواجب .

٦ — أعمل في الجمل الآتية : العامل الأول ، وأهل الثاني ، وأعط كلاً حكمه .

أقبلاً وحيث زميلاك إكراماً لك . تألموا ونصحت إخوانك بالمثابرة والجد في العمل . خلا وسكنت منزلي منذ شهرين . سافرت وودعت بالأمس ابني إلى السودان . أتعبتني وأخذت الكثير من وقتي هذه التطبيقات .

٧ — أعمل في الجمل الآتية : العامل الثاني ، وأهل الأول ، وأعط كلاً ما يستحقه :

زارني رسراني صديقك بأخبار نجاحهما . نصحتني وأطعتم الأطباء فشفيت من آلامي . باع واشترى المسافرون وعادوا إلى وطنهم مسرورين . أعطيت وبخلوا زملاء . دارت ورجعت إلى نصابها الأمور .

٨ — أعرب البيت الآتي ، واشرحه ، وقد قيل إن المتنازع فيه ممنوع ، فلماذا ؟

مَا جَادَ زَائِبًا وَلَا أَبَدِي مُحَاوَلَةً إِلَّا أَمْرٌ وَلَا يَضِيعُ دُنْيَا وَلَا دِينًا

٩ — هناك حالة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ؛ وإنما يجب أن يحل

محلله اسم ظاهر . اذكر هذه الحالة واشرحها بمثال من عندك .

١٠ — ذكرنا أن لا بد أن يكون بين العاملين أو العوامل نوع من الارتباط ؟

اشرح ذلك ، ووضحه بأمثلة .

( هذا باب المفعول المطلق )

أى الذى يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا : «مفعول» - صِدْقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِالْجَارِ (١)  
وهو : اسمٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ (٢) ، أو يُبَيِّنُ نَوْعَهُ ، أو عَدَدَهُ ، وليس  
خبراً ولا حالاً ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا - أو ضَرَبَ الأَمِيرُ - أو ضَرَبَتَيْنِ ؛  
بِخِلَافِ نَحْوِ : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ الأَلِيمِ (٣) ، ونحو : (وَلَّى مُدْبِرًا) (٤) .

هذا باب المفعول المطلق

- (١) أى : بِخِلَافِ بَقِيَّةِ المَفَاعِيلِ : فإن منها ما هو مُقَيَّدٌ بِحَرْفٍ جَرِّ مَعِ مَجْرُورِهِ كالمفعول به - أو له - أو فيه ؛ أو بِظَرْفٍ كالمفعول مَعَهُ .
- (٢) أى يفيد ما أفاده العامل من الحدث لا غير . أو المراد : المصدر الذى تضمنه العامل ؛ وذلك لينحدر المؤكِّد والمؤكَّد ؛ لأنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى التَّوَكُّدِ ، وَالْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الحَدِثِ لا غير .
- (٣) فإن «ضرب» الثانى ليس مفعولاً مطلقاً - وإن بين النوع بالوصف بعده - وإنما هو خبر عن ضربك .
- (٤) فإن «مدبراً» وإن كان توكيداً للعامل - وهو «ولى» لأنه بمعناه - لكنه ليس مفعولاً مطلقاً ؛ بل هو حال من فاعل «ولى» . سورة النحل - ١٠ والقصص - ٣١ . وقد أشار الناظم إلى هذه المعانى الثلاثة التى يفيدها المفعول المطلق - بقوله :
- (توكيداً أو نوعاً يبين ، أو عدداً كسرتين سيراتين سيراتين رشداً) (٥)
- أى أن المصدر يفيد توكيد عامله وتقريره ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد مراته . ولا بد من إفادة التوكيد مع هذين . ثم ذكر الناظم مثلاً لذلك ؛ فـ «سيراتين» - لبيان العدد مع التوكيد ، و «سيراتين» مفعول مطلق مطلق بين النوع مع التوكيد .

(\*) «توكيداً» مفعول مقدم لـ «سيراتين» أو نوعاً «مضطوف عابه» فعل مضارع وفاعله يعود على المصدر «أو عدد» مضطوف على نوعاً ، ووقف عليه بالسكون على افة ربيعة «كسرت» السكاف جارة أقول مضطوف «سيراتين» مفعول مطلق مطلق بين العدد «سيراتين رشداً» مفعول مطلق مطلق بين النوع مضطوف إلى ما بعده ، وسكن الوقف .

وأكثر ما يكون المفعول المطلقُ مصدرًا<sup>(١)</sup> .  
والمصدرُ : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل<sup>(٢)</sup> .  
وخرج بهذا القيدِ نحو : اغْتَسَلَ غُسْلًا - وَتَوَضَّأَ وَضُوءًا - وَأَعْطَى  
عَطَاءً ؛ فإن هذه أسماء مصادر<sup>(٣)</sup> .

وعاملُهُ : إما مصدرٌ مثله<sup>(٤)</sup> نحو : ( فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً )  
(١) وقد يكون أحياناً هو النائب عن ذلك المصدر . وستأتى بعد قليل الأشياء التى  
تنوب عن المصدر .

(٢) أى الشتمل على حروف الفعل . (٣) ذلك لأنهما لم تجر على أفعالها ؛ لنقصان  
حروفها عن أحرف الأفعال . وقياس مصادرهما : الاغتسال - والتوضؤ - والإعطاء .  
وإلى معنى المصدر يشير الناظم بقوله :

( الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدَّأُولَى الْفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ - مِنْ أَمِنْ )<sup>(٥)</sup>

أى أن المصدر اسم يدل على شيء غير الزمان ؛ من المدلولين اللذين يدل عليهما  
الفعل - وهما : الحدث والزمان ، وما سوى الزمان - من المدلولين - هو الحدث الجرد  
وحده . والمراد بالحدث : المعنى القائم بالغير سواء صدر عنه كضرب ومشي - أم لم  
يصدر ، كطول وقصر وبياض وسواد . ومثل الناظم « بأمن » من الفعل « أمن » ،  
فالأمن يدل على المعنى الجرد الذى هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل « أمن » - وهما الحدث  
والزمن الماضى . وسمى المصدر مصدرًا ؛ لأن فعله صدر عنه وأخذ منه . وهو أيضاً  
مصدر وأصل المشتقات على الصحيح . والفرق بين المصدر واسمه : أن المصدر يدل على  
الحدث الجرد بنفسه ، أما اسم المصدر فيدل على الحدث بوساطة المصدر ، فمدلوله لفظ  
المصدر . وسيأتى إيضاح لذلك فى « باب المصدر » إن شاء الله .

(٤) سواء كان من لفظه ومعناه كما مثل المصنف ، أو من معناه فقط نحو :  
يعجبني إيمانك تصديقاً .

(\*) « المصدر اسم » مبتدأ وخبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف  
مضاف إلى « الزمان » متعلق بمحذوف صلة ما « من مدلولي جار ومجرور متعلق بمسا تعاقب به  
سوى - أو حال من ضمير الصلة « الفعل » مضاف إليه « كأمن » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ  
محذوف « من أمن » متعلق بمحذوف أيضاً صفة لأمن المصدر .

مَوْفُورًا<sup>(١)</sup> . أو ما اشتُقَّ منه ؛ من فِعْلٍ<sup>(٢)</sup> نحو : ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى  
تَكْلِيمًا ) - أو وَصَفٍ<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( وَالصَّافَاتِ صَفًّا )<sup>(٤)</sup> .  
وزعم بعض البصريين أنَّ الفعل أصلٌ للوصف<sup>(٥)</sup> . وزعم الكوفيون  
أنَّ الفعل أصلٌ لهما<sup>(٦)</sup> .

(١) الآية : ٦٣ من سورة الإسراء .

(٢) بشرط أن يكون متصرفاً تاماً ، وغير ملغى عن العمل ، شرج الفعل الجامد  
كفعل التعجب ، والناقص مثل : « كان » ، والملغى مثل : « ظن » عند إلغائها ، فلا يقال :  
ما أحسن محمد حسنا - ولا كان على مسافراً كوناً - ولا على قائم ظننت ظنا .  
(٣) أى متصرف يعمل عمل الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة -  
دون أفعال التفضيل ، والصفة المشبهة .

(٤) هذا مثال لاسم الفاعل . ومثال اسم المفعول : اللعس مضروباً أليماً ،  
وأمثلة المبالغة : محمد شراب شربنا . وأجاز المصنف عمل الصفة المشبهة كاسم الفاعل ،  
تقول : الحزين حزناً مفترطاً يسىء إلى نفسه ويهزأ به الناس .

(٥) الذى زعم هذا : هو الفارسي ، واختاره عبد القاهر فيكون فرع الفرع .  
(٦) أى للمصدر والوصف ، والصحيح - كما أسلفنا - أن المصدر أصل للفعل  
والوصف ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة . والفعل والوصف  
مع المصدر كذلك ؛ لأنه يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة ؛  
فالفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف .  
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( يَمِثِلُهُ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِلَّذِينَ انْتُخِبُوا )<sup>(٧)</sup>

أى أن المصدر قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، والمختار أنه أصل  
للفعل والوصف .

\*١ « مثله » متعلق بنصب الآتى « أو فعل أو وصف » معطوفان على مثل « نصب »  
فعل ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على المصدر « وكونه » مبتدأ والهاء اسم كون مضاف إليه ،  
من إضافة مصدر الناقص إلى اسمه « أصلاً » خبر كان الناقصة « لذين » جار ومجرور متعلق  
بأصلاً - أو محذوف صلة له « انتخب » فعل ماضٍ للمجهول ، والجملة خبر المبتدأ .

(فصل) يَنْوِبُ عن المصدر في الانتصاب على المفعولِ المطلق -  
ما يدلُّ على المصدر<sup>(١)</sup> : من صفة<sup>(٢)</sup> ، كَسِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ<sup>(٣)</sup> - واشتمَلَ  
الصَّمَاءَ<sup>(٤)</sup> - وضرِبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللَّصِّ ؛ إذ الأصلُ : ضرباً بمثلِ ضربِ  
الأَمِيرِ اللَّصِّ ، فحُذِفَ الموصوفُ ثم المضافُ .

أَوْضَمِيرِهِ<sup>(٥)</sup> نحو : عبدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ جالِساً<sup>(٥)</sup> ، ونحو : (لا أَعْدِبُهُ أَحَدًا)<sup>(٦)</sup>

هذا : ولما كان المصدر لا يكون إلا اسم معنى - كان الاشتقاق من أسماء الأعيان  
والجواهر غير مقيدس ، ويقتصر فيه على السماع . وقد بحث المجمع اللغوي هذه المسألة ،  
ورأى أن العرب قد اشتقت كثيراً من أسماء الأعيان ؛ كالذهب - والفضة - والدينار -  
والدرهم ، فقالوا : مذَهَبٌ - وَمُفَضُّضٌ - وَمُدَنَرٌ - وَمُدَرَّمٌ . وقالوا : هذا الشيء  
مُتَرَّبٌ ، وَمُمَوَّهٌ ، وَمُرْمَلٌ ؛ من التراب - والماء - والرمل .

فراى أنه من الخير واليسير - ألا نتف جامدين أمام تطور العلوم والاصطلاحات  
الكيميائية - والطبية - والحيوية . وقرر إجازة الاشتقاق في لغة العلوم عند  
الحاجة ؛ فيقال : مُنَحَّسٌ - من النحاس ، وَمَقْصُودٌ - من المقصود ، وَمُكْرَبٌ -  
من الكرمز باء ، وَمُنْفَشَى - من النشا .. الخ .

(١) أى عند حذفه . وهذه الصور الآتية ؛ المفعول المطلق المبين لنوع عامله .  
(٢) الأصل : سرت السير أحسن السير ، فحذف الموصوف ودلت عليه إضافة الصفة  
إلى مثله ، ونابت منابه . (٣) الأصل : الشملة الصماء ، فحذف الموصوف ونابت الصفة  
منابه . والشملة الصماء : أن يجلل المرء جسده بشوبه ، ويضم طرفيه - كما يفعل الأعراب  
بأكسيتهم ؛ فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرد ثانياً  
من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطيها جميعاً .

(٤) أى الضمير العائد على مثل المصدر المحذوف . وقوله : « أو ضميره » معطوف  
على قوله : « من صفة » . (٥) فد « مبد الله » مفعول أول ، ومضاف إليه لأظن ،  
و « جالساً » مفعوله الثانى . والهاء فى أظنه - ضمير المصدر المفهوم من أظنه - أى الظن ،  
وهو نائب عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة . أى أظن ظناً ؛ فهو نائب عن  
مصدر مؤكد . (٦) تقديره : لا أعذب هذا التعذيب الخاص أحداً ، فالضمير هنا

أو إشارةٍ إليه<sup>(١)</sup> : كضربته ذلك الضرب<sup>(٢)</sup> . أو مرادفٍ له نحو :  
شنته بفضاً ، وأحببته مقة<sup>(٣)</sup> ، وفرحت جذلاً - وهو بالذال المعجمة  
مصدر جذل - بالكسر .

أو مشاركٍ له في مادته وهو ثلاثة أقسام : اسمٌ مصدرٌ كما تقدم ،  
واسمٌ عين<sup>(٤)</sup> ، ومصدرٌ لفعلٍ آخر نحو : ( وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ  
نَبَاتًا<sup>(٥)</sup> - وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا<sup>(٦)</sup> ) ، والأصل : إنباتاً - وتبتلاً .  
أو دالٌّ على نوعٍ منه ؛ كقعد القرفصاء - ورجع القهقري<sup>(٧)</sup> .

نائب عن مصدر نوعي . سورة المائدة الآية : ١١٥ . (١) أي إلى المصدر ، سواء  
كان اسم الإشارة متبوعاً بالمصدر كمثل المصنف - أم لا ؛ كضربته ذلك . والغالب  
أن يكون بعده مصدر مثل المحذوف . (٢) اسم الإشارة - وهو «ذلك» - مفعول  
مطلق نائب عن المصدر . (٣) « بفضاً » مفعول مطلق نائب عن شأ - المرادف  
للبنض ، و « مقة » مفعول مطلق نائب عن محبة . والمقة : المحبة ، وهي مصدر  
ومقه - كورثه - أحبه ، فهو وامق . والمترادفان : هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام  
المشاركة ؛ بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر مع اختلاف صيغتهما في الحروف -  
مثل : « فرح - وجذل » . (٤) أي ذات مجسمة .

(٥) ف « نبات » اسم عين للشيء النابت من زرع وغيره ، وقد ناب عن « إنباتاً »  
الذي هو مصدر أنبت . سورة نوح الآية : ١٧ .

(٦) ف « تبتلاً » ، مصدر للفعل « بتل » ، وقد ناب عن التبتل - الذي هو مصدر  
للفعل « بتل » . ولم يعتبر « التبتل » اسم مصدر للفعل بتل ؛ لأن حروفه تزيد على  
حروف مصدر هذا الفعل . واسم المصدر - على الصحيح - لا بد أن تقل حروفه عن  
حروف مصدر الفعل الذي يجري على مقتضاه في الاشتقاق - سورة المزمل الآية : ٨ .

(٧) أي قعد قعود القرفصاء ، ورجع رجوع القهقري ؛ وهي الرجوع إلى الخلف -  
والقرفصاء : نوع من القعود ؛ وهو أن يجلس الشخص على إتيه ، ونخذه ملتصقتان  
بيطنه - يحيط بهما ذراعا . أو ينكب على ركبتيه ويالصق بطنه بفخذه ، وكفاه  
تحت إبطه . وكذلك القهقري : نوع من الرجوع ، وهما نائبان عن المصدر ؛

أَوْ دَالٌ عَلَى عَدْدِهِ ؛ كضربته عَشْرَ ضَرْبَاتٍ <sup>(١)</sup> ( فَاجْلِدُوهُمْ  
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) <sup>(٢)</sup> .

أَوْ آتَهُ <sup>(٣)</sup> ؛ كضربته سَوْطًا - أَوْ عَصًا <sup>(٤)</sup> .

أَوْ « كَلٌّ » نَحْوُ : ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ) <sup>(٥)</sup> ، وَقَوْلُهُ :

\* يَظَنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا \* <sup>(٦)</sup> . أَوْ بَعْضٍ ؛ كضربته  
بَعْضَ الضَّرْبِ .

لأنهما من غير لفظ العامل . أما إذا استعملا مع فعليهما المشار كين لهما في المادة وهما :  
« قرفص » و « قهقر » - فهما مصدران أصليان .

(١) فد « عشر » نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضرباً عشر ضربات ، فحذف

المصدر وناب عنه عدده . (٢) سورة النور . الآية : ٤

(٣) أى الآلة التى تستخدم لإيجاد معنى المصدر وتحقيق دلالاته .

(٤) الأصل : ضربته ضرباً بسوط أو عصا - أو ضرب بسوط أو عصا ، فحذف

المصدر وأقيمت الآلة مقامه . ويشترط أن تكون الآلة مهموداً استخدامها فى إحداه  
معنى المصدر ، فلا يصح : ضربته شجرة .

(٥) « كل » مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف - أى ميلا كل الميل .

سورة النساء - الآية : ١٢٩ .

(٦) عجز بيت من الطويل ، لقيس بن الملوح - المعروف بمجنون ليلى . وصدده :

\* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَ مَا \*

وهذا البيت من قصيدة له مطلعها :

تَدَكَّرْتُ أَيْلَى وَالسَّنِينَ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى عَلَى الْلَهُوِ نَاهِيَا

اللغة والاعراب : الشئتين : المتفرقتين - مثنى شئيت ؛ يريد المحبين المتباعدين

الذين لا يقدران على الاجتماع . « بعد » ظرف متعلق بـ « يجمع » « ما » مصدرية « يظنان »

فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف - العائدة على الشئتين - فاعل ، و « ما » وما بعدها

فى تأويل مصدر مجرور بإضافة « بعد » إليه « كل » مفعول مطلق نائب عن المصدر

### (مسألة) المصدر المؤكّد لا يثنى ولا يجمع باتفاق؛ فلا يقال: ضربين

«الفلان» مضاف إليه «أن» مخفية من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها، والألف للإطلاق وخبرها محذوف، والجملة خبر أن، وجملة أن واسمها وخبرها - سدت مسد مفعولى يظن .

والعنى : بمعنى نفسه بقرب اجتماعه بليلى وعدم اليأس من ذلك فيقول : إنه سبحانه وتعالى قادر على أن يجمع شمل المتباعدين ، بمد أن يكون عندهما ظن محقق ، أنه لا يمكن التلاقى والاجتماع مطلقا .

والشاهد : نصب لفظ «كل» على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، والأصل : يظنان ظنا كل الظن .

هذا : ويشترط في نيابة «كل» و «بعض» عن المصدر : أن يضاف كل منهما إلى مثل المصدر المحذوف - كما في البيت والآية . ومثل «كل» و «بعض» - ما يؤدي معناها من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل : «جميع» - و «عامة» ، و «نصف» - و «شطر» .. الخ

وما ينوب عن المصدر : «ما» الاستفهامية في نحو : ما تزرع حديقتك ؟ أى : أى تزرع حديقتك ؟ و «ما» الشرطية - نحو : ما شئت فاعمل - أى : أى عمل شئت فاعمله .

وهذه الأشياء التي ذكرناها ؛ منها ما ينوب عن المصدر المؤكّد غالباً ، وهى : المرادف - واسم المصدر - والمشارك في المادة . وما ينوب عن المبين للنوع أو العدد وهى : الوصف - والضمير - واسم الإشارة - والعدد الدال على المصدر - والآلة - وكل وبعض ، وما فى معناها من الألفاظ الدالة على العموم أو البعضية . وكلها تتلخص فى شىء واحد ، وهو : وجود ما يدل عليه عند حذفه ويعنى عنه . وفى ذلك يقول الناظم :

( وقد ينوب عنه ما عليه دلّ كجهد كلّ الجهد ، وأفرح الجذل ) (\*)  
أى ينوب عن المصدر عند حذفه ، كل شىء يدل عليه . وقد مثل الناظم بنائين

(\*) «قد» حرف تحقيق «عنه» مفعول ينوب ، والضمير الدال على المصدر التأسل فى الغسولية وهو ما كان من لفظ عامله «ما» اسم موصول بأهل ينوب «عنه» مفعول بديل ، وجملة «دل» مفعول ما أكد به السكاف جارة لقول محذوف «كل» مفعول مطلق نائب عن المصدر «الجهد» مضاف إليه

ولا ضُروباً ؛ لأنه كجاء - وعَسَل<sup>(١)</sup> . والخنومُ بتاءِ الوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ -  
بِعَكْسِهِ<sup>(٢)</sup> باتِّفَاقٍ ؛ فيُقَالُ : ضَرْبَتَيْنِ - وَضَرْبَاتٍ ؛ لأنه كَتَمْرَةٍ  
وَكَامَةٍ . واخْتَلَفَ فِي النُّوعِ<sup>(٣)</sup> ؛ فالمشهور الجواز<sup>(٤)</sup> . وظاهر مذهب  
سبويه المنع ، واختاره الشلوّيين .

هما : لفظ « كل » مضافاً إلى المصدر ، و « المرادف » وهو الجناس - بمعنى الفرح .  
هذا : ولا تدخل « أل » على كل وبعض ، لأنهما معرفتان بنية الإضافة ، وأجزاه بمضمر  
(١) أى مقصود به معنى الجنس ، فهو يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه  
الدلالة عن الدلالة المددية في التثنية والجمع . وأيضاً : فهو بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل  
لا يثنى ولا يجمع . ومثله في ذلك ما ينوب عنه .

(٢) أى يثنى ويجمع .

(٣) أى جواز تثنيته وجمعه ، وذلك إذا اختلفت أنواعه . وإلى هذا ذهب ابن مالك  
وهو الحرى بالقبول ، وقد جاء في القرآن الكريم : ( وتظنون بالله الظنونا )  
سورة الأجزاء الآية : ١٠ ، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ ، فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمَلُّقٍ - وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

ومثله المبين للعدد . ويجوز تقديمهما على العامل ولا يعملان شيئاً ، فليس لهما فاعل  
ولا مفعول .

ويرى ابن مالك . المنع في المؤكد ، والجواز في غيره ، وفي ذلك يقول :

( وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحٍ أَدَاً وَنَّ وَاجْمَعٍ غَيْرَهُ وَأَفْرَاداً )<sup>(٥)</sup>

أى أن المصدر الدال على التوكيد ، يجب توحيدده - أى إفراده ، فلا يثنى ولا يجمع .  
أما غيره ؛ فثنته إن شئت ، واجمعه ، أو اجمعه مفرداً .

(٥) « وما » اسم موصول مفعول لوجه بعده « لتوكيد » متعلق بمحذوف صلة ما « فوحده »  
الفاء زائدة ، و « وحده » فعل أمر « أبدأ » ظرف متعلق ب « وحده » غيره « مفعول تنازعه كل من  
من واجم ، فأعمل الثاني ، وحذف ضميره من الأول لأنه مضملة « وأفرداً » فعل أمر مؤكدة بالنون  
الحفيفة المقبولة ألفاً للوقف ، والماعل أنت .

(فصل) اتفقوا على أنه يجوزُ لدليلٍ مقالِيٍّ<sup>(١)</sup> أو حاليٍّ - حَذَفَ  
عَامِلِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ<sup>(٢)</sup> : كَأَنَّ يُقَالُ : مَا جَلَسْتَ ؟ فَتَقُولُ : بَلَى  
جُلُوسًا طَوِيلًا - أَوْ بَلَى جَلَسْتَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَكَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ :  
قُدُومًا مُبَارَكًا<sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا الْمُؤَكَّدُ ؛ فزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ عَامِلُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ  
بِهِ لِتَقْوِيَّتِهِ وَتَقْرِيرِ مَعْنَاهُ ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لَهُمَا<sup>(٥)</sup> . وَرَدَّهُ ابْنُهُ بِأَنَّهُ

(١) الدليل المقالِيّ : هو الذي يكون مرجعه إلى القول والكلام ، أما الحاليّ فهو الذي  
يتمتع على المشاهدة أو نحوها ؛ بما يحيط بالشخص ويجعله يفهم أمرًا مستنبطًا مما حوله ،  
ولا شأن له بالقول أو الكلام (٢) وهو المبين للنوع - أو العدد  
(٣) فـ «جلوساً» مصدر نوعي ؛ لوصفه بالطول ، حذف عامله جوازاً - للدليل مقالِيّ -  
وهو : « ما جلست » ؟ والتقدير : « بلى جلست جلوساً طويلاً » . و « جلستين »  
مصدر عددي حذف عامله لذلك . والتقدير : « بلى جلست جلستين » .  
(٤) فـ « قدوماً » مصدر نوعي حذف عامله لدليل حالي وهو المشاهدة ، والتقدير -  
قدمت قدوماً مباركاً . ومثال حذف عامل العددي لدليل حالي : أن ترى خيل السباق  
وهي تدور في الملعب فتقول : دورتين ، والتقدير : دارت دورتين .  
(٥) ومن أجل ذلك لا يصح تثنيته ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً ، أو ينصب  
مفعولاً ، أو يتقدم على عامله ، أو يحذف عامله ؛ لأن الحذف مناف لتلك الحكمة ، مناف  
للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكد . وفي هذا يقول الناظم :  
(وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أُمَّتَنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَسَعٌ)<sup>(٥)</sup>  
أى أنه يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد . وهناك متسع للحذف في غيره ؛ كالمبني  
لنوع أو العدد ، وذلك عند وجود دليل يدل على المحذوف .

(\*) « وحذف مبتدأ وما بعده مضاف إليه » امتنع « فعل ماض وفاعله يعود على حذف والجملة خبر  
المبتدأ » وفي سواه « جار ومجرور خبر مقدم ، لدليل » متعلق بقسم الواقع مبتدأ مؤخرًا .

قد حُذِفَ جَوَازاً فِي نَحْوِ : أَنْتَ سَيِّراً<sup>(١)</sup> . وَوَجُوباً فِي : أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً  
وَفِي نَحْوِ : سَقِيّاً وَرَعِيّاً<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ يُقَامُ الْمَصْدَرُ مَقَامَ فِعْلِهِ فَيَمْتَنِعُ ذِكْرُهُ مَعَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ نَوْعَانِ :  
مَا لَا قِوْلَ لَهُ نَحْوِ : وَيَلِ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup> - وَوَيْحَةٌ ، وَبَلَدُهُ الْأَكْفُ<sup>(٥)</sup> \* ...

- (١) أى مما وقع فيه المصدر خبراً عن اسم عين ، غير مكرر - ولا محصور .  
(٢) أى إذا كان مكرراً نحو : أنت سيراً سيراً ، أو محصوراً نحو : ما أنت إلا سيراً - وإنما أنت سيراً . أو غير ذلك نحو : سقيّاً ورعيّاً - وحمدناً وشكراً . وإنما وجب الحذف في ذلك ؛ لقيام التكرار والحصر مقام العامل . ويحجب عن الناظم بأن هذه المصادر ليست من المؤكد الآن ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل وعضو منه ؛ بدليل أنه يمتنع الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بيته وبين المؤكد (٣) هذا كالأستثناء من قوله : \* وحذف عامل المؤكد امتنع \* . فهو من قسم المصدر المؤكد ؛ لأن الذى ينوب عن العامل المحذوف هو المصدر المؤكد . ويرى بعض الباحثين : أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن فعله - قصبا مستقلا زائداً على الأقسام الثلاثة المتقدمة ؛ لأن كثيراً من المصادر النائبة عن عاملها قد يكون مؤكداً لعامله . والأصل في المؤكد ألا يعمل ولا يحذف عامله ، والنائب هنا يعمل ويحذف عامله ، فيقع التعارض بين حكم المؤكد هنا - وحكمه في ناحية أخرى .  
(٤) هو وما بعده - مصدر نائب عن فعله المهمل ، أو لفعل من معناها مضاف إلى المفعول . ومثل ويل - بمعنى المذاب والعقاب - ويب . وويج - كلمة رحمة يقال لمن وقع في بلية قصداً إلى رحمته والدعاء له بالتخلص منها . ومثلها : « ويس » .

(٥) لعله يشير بهذا إلى بيت من الكامل ، لكعب بن مالك الصحابي ، من قصيدة قالها في غزوة الخندق ، يصف شدة فتك السيوف بالأعداء . وهو بتمامه :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيّاً هَامَاتِهَا      بَلَدَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللغة والاعراب : تذر : تترك . الجماجم : جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ . ضاحياً : بارزاً للشمس . هاماتها : جمع هامة ، وهى الرأس . « تذر » فعل مضارع فاعله يعود على السيوف « ضاحياً » حال من الجماجم « هاماتها » فاعل ضاحيا ومضاف إليه « بله » مصدر نائب عن فعل من معناه « الأكف » مضاف إليه ،

فَيَقْدِرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَمْنَاهُ<sup>(١)</sup> عَلَى حَدِّ : قَمَدَتْ جُلُوسًا .

وماله فِعْلٌ وهو نوعان : واقعٌ في الطَّلَبِ<sup>(٢)</sup> ، وهو الواردُ دُعَاءً ؛

كسَقِيَا وَرَعِيًّا - وَجَدَعًا<sup>(٣)</sup> . أو أمرًا أو نهياً نحو : قِيَامًا لَا قَعُودًا<sup>(٤)</sup>

ونحو : ( فَضْرَبَ الرَّقَابِ )<sup>(٥)</sup> ، وقوله :

\* فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَ الثَّمَالِبِ \*<sup>(٦)</sup>

**والعنى :** أن هذه السيوف شديدة الفتك بالأعداء ، تترك رءوسهم بعد فصلها عن أجسامهم - معرضة للشمس على أرض المعركة . أما الأَكْفُ ، فقد انقطعت وطارت فليس لها أثر - كأنها لم تخلق .

**والشاهد :** جر الأَكْفُ ؛ على أن « بله » مصدر ليس له فعل من لفظه ، « والأَكْفُ » مضاف إليه . وروى بنصب « الأَكْفُ » - على أن « بله » اسم فعل أمر ، و« الأَكْفُ » مفعوله .

(١) فيقدر في ويل زيد - أحزن الله زيدا ويلاه - أو أهلكه - أو عذبه . وفي ويح زيد - رحم الله زيدا ويحه . وفي بله الأَكْفُ - أترك الأَكْفُ ؛ لأن بله بمعنى ترك . وقيل : إن الكلمات السابقة : « ويل - ويب - ويح - ويس » عند تصنيفها تكون مفعولا به ، وليست مفعولا مطلقا ، والأصل : ألزمه الله ويلاه - أو وييه ... الخ . وهو رأى مقبول بل حسن ، وإن كان الشائع هو الأول . ومثلها : بله الأَكْفُ - بالكسر ، أى أترك الأَكْفُ .

(٢) أى فى أسلوب إنشائي مقصود به الطلب ، سواء كان طلب فعل أو ترك ، أو إقرار للشئ ، أو عدم إقراره .

(٣) « سقيا ورعيا » دعاء بالخير - أى سقاك الله سقيا ، ورعاك رعيا . و« جدعا » دعاء بالشر . والجدع : قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن ونحو ذلك . ومثله : بعداً - وسحقاً - وبؤساً

(٤) أى قم قياما لا تقعد قعوداً ؛ قياما وقعوداً - منصوبان بفعل محذوف وجوبا . ولا يجوز حذف المضارع المحزوم بلا الناهية - إلا فى هذه الصورة . (٥) سورة محمد ، الآية : ٤ - (٦) عجز بيت من الطويل ، لمحمد بن عبد الله الأنصارى ، وقيل لأعشى همدان ، بهجولصوصا . وصدرة :

كذا أطلق ابن مالك . وَخَصَّ ابْنَ عَصْفُورٍ<sup>(١)</sup> الْوَجُوبَ بِالتَّكْرَارِ

• عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ •

وقبله : يَمْرُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعُونَ مِنْ دَارَيْنِ بُحْرَ الْحَقَائِبِ

اللغة والاعراب : الدهنا : موضع بنجد ، وهو ممدود وقصر للشعر . دارين : اسم موضع بالبحرين مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى . عيابهم : جمع عيبة - وهى الوعاء يوضع فيه الزاد والثياب كالحقيبة . بحر : جمع أبحر - وهو العظيم البطن . وإضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف . الحقائب : جمع حقيبة - وهى العيبة . ألهى الناس : شغلهم - من الإلهاء ، وهو شغلك عن الشيء . جل : معظم وأكثر . ندلا ، الندل : التناول والاختطاف بسرعة وخفة . زريق : اسم قبيلة - أو رجل . «على حين» جار ومجرور متعلق بيمرون فى البيت قبله . يروى بالفتح على البناء لإضافته لجملة «ألهى» - وبالكسر على الإعراب «الناس» مفعول ألهى «جل أمورهم» فاعله ومضاف إليه «ندلا» مفعول مطلق لمحذوف - أى اندل «زريق» منادى محذوف حرف النداء «المال» مفعول لندلا لنيابته عن الفعل «ندل الثعالب» ندل مفعول مطلق مبين للنوع ، والثعالب مضاف إليه . أو منصوب على نزع الخافض متعلق بمحذوف صفة لندلا - أى مثل ندل الثعالب .

والعنى : أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة ، فيمرون بالدهنا وحقائبهم فارغة ، ثم يسرقون ويرجعون من دارين ، وقد امتلأت حقائبهم بما سرقوا ، وهم ينتهزون فرصة اشتغال الناس بأمورهم ومهامهم ، ويوصى بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة ؛ كما تفعل الثعالب . والثعالب يضرب به المثل فى ذلك فيقال : أخطف من ثعلب .

والشاهد : فى قوله «ندلا» ؛ فهو مصدر نائب عن فعله ، وهو واقع فى الطلب ؛ لأن معناه : اندل - أى أخطف . وهل ينبو هذا المصدر عن الفعل فى الدلالة على معناه ؟ وفى تحمل ضميره المستتر الذى كان فاعلاً له ، فيصير بعد الحذف فاعلاً للمصدر ؟ أو ينبو عن الفعل المحذوف وفاعله معاً فلا يحتاج لفاعل ؟ - قولان ، والأول أحسن ؛ لأنه يسائر القواعد ، والثانى أيسر وأخف .

(١) انظر التعريف بابن عصفور فى الجزء الأول صفحة : ١٦٣ .

كقوله : \* فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا <sup>(١)</sup> \* أو مقروناً باستفهام  
تَوَيْخِي نَحْو : أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدُّ قَرْنَاؤُكَ ؟ <sup>(٢)</sup> وقوله :

(١) صدر بيت من الوافر، لقطري بن الفجاءة - الخارجي التيمي المعروف .

وعجزه :

\* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ \*

وهذا البيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شِعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ وَيَحْكُ لَنْ تَرَاعِي

فِي نَفْسِكَ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجْسَالِ الْمَقْدُرِ لَمْ تَطَاعِي

الضمير في « لها » يرجع إلى النفس المفهومة من سياق الكلام . شعاعاً : متفرقة -  
يريد بذلك المبالغة في الجزع والفرع . وقد أصبح هذا مثلاً . لن تراعي : لن تخافي  
ولن تجزعي . وروى : « لا تراعي » .

**اللغة والاعراب :** مجال الموت : مكان المعركة الذي يجول فيه الفرسان . الخلود :

البقاء المستمر . « صبراً » مصدر قائم مقام فعل الأمر - أي اصبري « في مجال الموت »  
في مجال متعلق به والموت مضاف إليه « صبراً » الثاني توكيد للأول « فما » الفاء للتفريع ،  
و « ما » نافية « نيل الخلود » نيل مبتدأ - أو اسم « ما » على أنها عاملة ، والخلود مضاف إليه  
« بمسْتَطَاعِ » خبر على زيادة الباء .

**والعنى :** اصبري أيها النفس ولا تيأسي ، واثبتى في مواطن القتال حتى النصر

أو الموت الشريف ؛ فإن الفرار لا ينجي ، والبقاء المستمر في هذه الحياة الدنيا غير  
ممكن ، فلنكل أجل كتاب (إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

**والشاهد :** أن تكرار المصدر القائم مقام فعل الأمر - وهو « صبراً » - هو الذي

أوجب حذف العامل ، على رأى ابن عصفور ومن تبعه . أما ابن مالك وغيره : فيرى  
وجوب الحذف متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر من غير قيد .

(٢) أى : أتوانى توانياً ؟ وهذا توييخ للمخاطب . وقد يكون التوييخ للمتكلم ،

فتوجه صيغة التوييخ مشتملة على الخطاب ، ويريد نفسه بقرينة كمن يقول لنفسه :  
أتركا للعمل وأنا محتاج ؟ وقد يكون التوييخ للغائب نحو : أجبناً وهو صاحب الحق

في أرضه .

## • أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَأَعْتَرَابًا •<sup>(١)</sup>

(١) عجز بيت من الولاقر، لجرير الشاعر الأموي - يهجو خالد بن يزيد السكندی -  
وصدرة :

### • أَهْبَدًا حَلٌ فِي شُعْبَى قَرِيْبًا •

**اللفظ والاعراب :** حل : نزل واستقر . شعبي : موضع - أو المراد جبال متسعة .  
غريباً : وصف - من القرية، وهي البعد عن الأهل والوطن . ألوْمًا ، اللؤم : الخسة  
والدناءة . لا أبالك : المقصود بهذا الأصوب هنا اللدم - أي أنه مجهول النسب . اعتراباً :  
هدأ عن الوطن . « أعبداً » الهمزة للنداء ، و « عبداً » منادى منصوب لأنه شبه  
بالمضاف . أو : الهمزة للاستفهام داخله على فعل محذوف ، تقديره : أتفخر مثلاً ،  
والفاعل أنت ، و « عبداً » حال من الفاعل « حل » فعل ماضٍ وفاعله يعود على « عبداً »  
والجملة في محل نصب صفة له « غريباً » حال من الفاعل . « ألوْمًا » الهمزة للاستفهام  
التوبيخي ، و « ألوْمًا » مصدر معمول محذوف وجوباً - أي أنلوْم لوْمًا « واعتراباً »  
معطوف على لوْمًا . « لا أبالك » جملة معترضة بين المتعاطفين ، قصد بها الدعاء على  
المخاطب ، و « لا » نافية للجنس « أباً » اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام  
زائدة للتأكد والكاف في محل جر بالإضافة ، والخبر محذوف . « واعتراباً » مفعول مطلق  
**والعنى :** يهجو الشاعر رجلاً فيقول له : أيها الذليل الحقير ، الذي حل بهذا  
المكان وهو عنه غريب ، لا أهل له به ولا عشيرة - بم تفخر ؟ لقد جمعت بين الدناءة  
والخسة ، والاعتراب عن الأهل والوطن .

**والشاهد :** وقوع المصدر وهو « لوْمًا واعتراباً » - نائباً عن الفعل بعد الاستفهام  
التوبيخي ؛ فمامله محذوف وجوباً عند جميع النحاة .

هذا : ونياًبة المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الطلبية - قياسية ؛ بشرط :  
أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفرداً  
منكراً ، وإلا كان سماعياً مثل : « ويل » ، و « ويح » .. إلخ .

وقد جعل سيبويه من باب المصادر المنتسبة بالأفعال المنزلة التي لا يجوز إظهارها  
لقيام المنصوبات مقامها - قول عامر بن الطفيل : أغددة كعدة البير وموتاً في بيت سلوية ؟  
أي أغددة وموت موتاً ؟ وقد كان عامر هذا أسلم ثم ارتد فدعا عليه الرسول فأخذته  
الغددة ، فقال : تلك المقالة . والغدة : طاعون يصيب الإبل وقتلها أسلم منه . وسلول : أهل العرب

وواقع في الخبر<sup>(١)</sup> وذلك في مسائل :

(إحداها) مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ<sup>(٢)</sup> كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ، وَذَلَّتِ الْقِرَائِنُ  
عَلَى عَامِلِهَا ، كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ وَشِدَّةِ : حَمْدًا وَشُكْرًا ،  
لَا كُفْرًا<sup>(٣)</sup> - وَصَبْرًا لَا جَزَعًا<sup>(٤)</sup> . وَعِنْدَ ظَهْوَرِ أَمْرٍ مُعْجِبٍ : عَجَبًا<sup>(٥)</sup> .

وأدغم . وكان عامر قد نزل بيئت امرأة من سلول . ويضرب هذا المثل في خصاتين :  
إحداها : أشر من الأخرى .

وفي حذف عامل المصدر النائب عن فعله - يقول الناظم في إيجاز وإجمال :  
(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ؛ كَقَوْلِهِ : كَفَدَلًا الْاَذَّ كَأَنْدَلًا)<sup>(٦)</sup>  
أى أن الحذف واجب في عامل المصدر ، الآتى بدلا وعوضا من فعله ومغنيا عن  
التلفظ به ، مثل : « ندلا » أى : خطفا - الذى هو بمعنى « اندل » - فى الدلالة على الطاب  
ولعله يشير بهذا المثل إلى البيت السابق - «صفحة ١٣٤» .

(١) هذا هو النوع الثانى المقابل لقوله سابقا : « واقع فى الطاب » . والمراد بالخبر هنا :  
مالئس بطلب ، فيشمل الإنشاء غير الطلبى ؛ كصفة التعجب ، والمدح والذم ، وجملة القسم -  
لا جملة الجواب ، ومثل : حمداً وشكراً . وقد جعل النحاة ذلك من قسم الخبر ، نظرا  
لضرورة العامل ولفظه . وقيل : إنها أساليب خبرية لفظا ومعنى .

(٢) الأمثلة التى ذكرها المصنف : من الإنشاء غير الطلبى ، الذى يراد به إقرار  
معنى ما - أو عدم إقراره من غير طلب شئ . وقد جرت هذه الأساليب مجرى الأمثال  
ولذلك لا تنير كالأمثال ، ويقتصر فيها على المسموع على الصحيح ولا يقاس عليها . ووجوب  
حذف العامل فيها خاص باجتماعها ؛ مراعاة للمأثور - وإلا لا يكون الحذف واجبا .

(٣) هذا من أمثلة سيبويه ، والتقدير : أحمد الله حمداً ، وأشكره شكراً -  
لا أكفره كقراً . قيل : ولا يستعمل كقراً إلا مع حمداً وشكراً .

(٤) أى أصبر ولا أجزع . (٥) أى أعجب عجبا .

(\*) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف متعلق بحتم « آت » مضاف إليه  
« بدلا » حال من الضمير فى آت « من فعله » متعلق ببديلا « كندلا » خبر لمبتدأ محذوف مقصود  
لفظه ، أو حال من الضمير للمستتر فى آت « اللذ » اسم موصول صفة لندلا ، وهو يسكون القال ،  
وحذف الياء - لانه فى الذى « كاندلا » متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقد قصد لفظه أيضاً .

وعند خطابِ مَرَضِيٍّ عَنْهُ أو مَغضُوبٍ عَلَيْهِ: أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةٌ وَمَسْرَةٌ<sup>(١)</sup>  
ولا أَفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ولا هَمًّا<sup>(٢)</sup>.

(الثانية) أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله<sup>(٣)</sup> نحو: فَشُدُّوا الوَثَاقَ  
فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً<sup>(٤)</sup>.

(الثالثة) أن يكون مُكْرَرًا ، أو مُحْصَرًا ، أو مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ -

(١) أى وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرة . ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامة .  
وكرامة : اسم مصدر أكرم .

(٢) أى لا أكاد كيداً ، ولا أهمهما .  
واختلف في «أكاد» هذه ، فقيل: تامة ، والمعنى: ولا مقارنة . وقيل: ناقصة وخبرها  
محذوف - أى ولا أكاد أقارب الفعل .

(٣) أى أن يكون المصدر في موضع يوضح ويفصل عاقبة جملة قبله - أى يبين الغاية  
والغرض من مضمون الجملة قبله : وذلك يكون بوقوعه بعد أداة تفيد التفصيل .

(٤) فد «منا» و «فداء» ذكرنا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ،  
والتقدير : فإما أن تمنوا منا ؛ بإطلاق الأسرى بدون فداء ، وإما أن تقدموا فداء .  
والفداء : العوض المالى وغيره ، وهما مصدران منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ،  
وقد ناب كل منهما عن فعله في بيان معناه سورة محمد - الآية : .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْمَامَنَا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا)<sup>(٥)</sup>

أى إذا دل هذا المصدر على تفصيل أمر يحمله قبله ؛ فإن عامله يحذف وجوباً حيث  
عن - أى عرض . وأشار بقوله : «كإمامنا» - إلى الآية الكريمة التي ذكرها المصنف .

(\*) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «لتفصيل» متعلق بمحذوف صلة «كإبنا» متعلق  
بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» مبتدأ ثان  
ومضاف إليه «يحذف» الجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول «حيث» ظرف  
متعلق بيحذف «عنا» - أى عرض - فعل ماض وفاعله يعود إلى المصدر المذكور ، والألف للإطلاق  
والجملة في محل جر بإضافة حيث إليهما .

وعامله خبرٌ عن اسمٍ عَيْنٍ<sup>(١)</sup> نحو: أنتَ سَيِّراً سَيِّراً<sup>(٢)</sup> - وما أنتَ إِسْتِيراً،  
وإنما أنتَ سَيِّراً البريد، وَأَنتَ سَيِّراً؟<sup>(٣)</sup>.

(الرابعة) أن يكون مؤكداً لِنَفْسِهِ أو لِغَيْرِهِ ؛ فالأولُ : الواقعُ

(١) أى اسم ذات مجسمة ؛ فلا يراد به أمر معنوي ، كالعلم - والفهم - والنبيل .. الخ  
وجملة الشروط أربعة : الأول : أن يكون المصدر مكرراً ، أو محصوراً أو مستفهماً عنه  
أو مطوقاً عليه أيضاً، نحو: أنتَ سَيِّراً وطيْرانا . الثاني : أن يكون عامله خبراً مبتدأ  
أو لما أصله المبتدأ . الثالث : أن يكون هذا المبتدأ اسم عين .  
الرابع : أن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال - لا منقطعاً ولا مستقبلاً .  
فإن فقد شرط من هذه الشروط - كان الحذف جائزاً لا واجباً .

(٢) هذا مثال للمكرر ، والثاني والثالث للحصر . وإنما وجب حذف العامل  
فيهما ؛ لقيام التكرير مقام العامل ، وكذلك الحصر لما فيه من التأكيد القائم مقام التكرير .  
(٣) مثال لدخول الاستفهام على المبتدأ . ووجوب الحذف في ذلك ؛ لقيام  
الاستفهام في شدة الطلب للفعل - مقام التكرير . ويلاحظ أن العامل في الجميع خبر  
عن اسم عين ؛ فلو كان خبراً عن اسم معنى ، نحو : إنما سيرك سير الجواد - تعين رفع  
المصدر على الخبرية ، بخلاف ما إذا كان خبراً عن اسم عين ، فإنه يؤمن معه الخبرية ؛  
لأن المعنى لا يخبر به عن اسم العين - إلا مجازاً كما سبق .  
وقد اقتصر الناظم في هذه المسألة على المكرر والمحصور - فقال :

( كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبٌ فِعْلٌ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتِنْدٌ )<sup>(٤)</sup>

أى كذلك يحذف المصدر وجوباً ، إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند  
لمبتدأ اسم عين - أى أخبر به عنه ، وكان هذا المصدر مكرراً أو محصوراً .  
ويزاد على ذلك : إذا كان مستفهماً عنه ، أو مطوقاً عليه - كما بينا .

(\*) « كذا » متعلق بحذف خبر مقدم « مكرر » مبتدأ مؤخر « وذو حصر » ذو مطوف  
على مكرر ، وحصر مضاف إليه « ورد » الجملة نعت المبتدأ وما عطف عليه . وكان عليه أن يقول :  
وردت نائبي فعل - واستندا ؛ لأن الجملة نعت المكرر والمحصور ، ولكنه أفرد على معنى ما فكر  
« نائبي فعل » نائبي حال من فاعل ورد الممتد ، وفعل مضاف إليه « لاسم عين » متعلق باستندا ومضاف إليه .

بعد جُمْلَةٍ هِيَ نَصٌّ فِي مَعْنَاهُ <sup>(١)</sup> نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا - أَيْ اعْتِرَافًا <sup>(٢)</sup> .  
وَالثَّانِي : الْوَاقِعُ بِمَدِّ جُمْلَةٍ نَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ ابْنِي  
حَقًّا <sup>(٣)</sup> ، وَهَذَا زَيْدٌ - الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ ، وَلَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَتَّةَ <sup>(٤)</sup> .

(١) أَيْ يَكُونُ مَضْمُونَهَا كَمَضْمُونِهِ ، وَمَعْنَاهَا الْحَقِيقِيُّ كَمَعْنَاهُ - لَا تَحْتَمِلُ شَيْئًا آخَرَ .  
(٢) جُمْلَةٌ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نَصٌّ فِي الْاعْتِرَافِ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ؛ فَمَدْلُولُ الْجُمْلَةِ هُوَ  
مَدْلُولُ الْمُسَدَّرِ . وَسُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِتَمَثُّلِهِ إِعَادَةُ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ . وَمِثْلُ قَوْلِ عُمَرَ لِعِثْمَانَ  
حِينَ دَخَلَ وَهُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - فَقَالَ : مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النِّدَاءِ !  
فَأَجَابَ عِثْمَانُ : مَا زِدْتَ حِينَ سَمِعْتَ النِّدَاءَ أَنْ تَوْضَأْتَ . فَقَالَ عُمَرُ : وَالْوَضُوءُ أَيْضًا !  
فَأَيْضًا مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِمَّا قَبْلَهُ . وَالْأَيْضُ : الرَّجُوعُ .  
(٣) جُمْلَةٌ « زَيْدٌ ابْنِي » تَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ . وَتَحْتَمِلُ الْمَجَازَ عَلَى مَعْنَى : أَنْتَ مِثْلُ ابْنِي فِي  
الْحَبْلِ وَالْمَطْفِ ، وَقَدْ صَارَتْ نَصًّا بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ « حَقًّا » ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ الشَّاكَّ وَرَفَعَ الْمَجَازَ  
وَأَثَبَتِ الْحَقِيقَةَ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ جَمَلَ مَا قَبْلَهُ نَصًّا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَحْتَمَلًا ،  
وَأَثَرِيهِ فَكَأَنَّهُ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ الْمُؤَنِّرَ غَيْرَ الْمُؤَثَّرِ .  
(٤) جُمْلَةٌ « لَا أَفْعَلُ كَذَا » - تَحْتَمِلُ اسْتِمْرَارَ النَّفْيِ وَانْقِطَاعَهُ ، وَكَلِمَةُ « الْبَتَّةَ » -  
رَفَعَتْ اِحْتِمَالَ الْانْقِطَاعِ وَحَقَّقَتْ اسْتِمْرَارَ النَّفْيِ . وَالْبِتُّ : الْقَطْعُ ، وَ« أَل » فِيهَا لَازِمَةٌ  
وَهَمْزُهَا لِلْقَطْعِ . وَإِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :

( وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ  
نَحْوُ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » وَالثَّانِي كَمَا « ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا » <sup>(٥)</sup> )  
أَيْ مِنَ الْمُسَدَّرِ الْمَحْذُوفِ عَامِلُهُ وَجُوبًا ؛ مَا يُسَمَّى الْمُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ، وَالْمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ .  
فَالْمُبْتَدَأُ - أَيْ النَّوْعُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ الْمُؤَكِّدُ لِنَفْسِهِ - نَحْوُ : « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أَيْ

(\*) « وَمِنْهُ » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « يَدْعُوهُ » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ  
وَمَفْعُولٌ أَوَّلٌ « وَكَذَا » مَفْعُولٌ تَارٍ يَدْعُوهُ ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « لِنَفْسِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِ« وَكَذَا » أَوْ غَيْرِهِ  
مَعْطُوفٌ عَلَى نَفْسِهِ « فَالْمُبْتَدَأُ » مُبْتَدَأٌ (\*) « نَحْوُ » خَبْرٌ مُضَافٌ إِلَى قَوْلِ مَحْذُوفٍ « لَهُ » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ  
« عَلَى » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبْرِ الْمُسْتَرَفِي الْجَارِ وَالْجَرُورِ « أَلْفٍ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « عُرْفًا »  
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي مَحَلِّ جَرِّ إِصَافَةِ « نَحْوُ » « وَالثَّانِي » مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ « كَابْنِي » الْكَافُ  
جَارَةٌ لِقَوْلِهِ مَحْذُوفٌ ، وَ« ابْنِي » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ « أَنْتَ » مُبْتَدَأٌ تَارٍ مُؤَخَّرٌ وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَهِيَ  
مَقُولُ الْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ - أَيْ وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ أَنْتَ ابْنِي « حَقًّا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ « صِرْفًا » نَسْبَةٌ .

(الخامسة) أن يكون فعلاً علاجياً<sup>(١)</sup> تشبيهيًا ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه<sup>(٢)</sup> ؛ كمررت فإذا له صوت صوت حمار - وبكاء بكاء ذات داهية<sup>(٣)</sup> . ويجب الرفع في نحو : له ذكاء ذكاء

اعترافاً . فاعترافاً مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً : أى أعترف اعترافاً ، والنوع الثانى وهو المؤكد لغيره - نحو « أنت ابنى حقاً » ، وقد شرح هذا المثال . ومعنى صرفاً - أى خالصاً لا شبهة فيه ، وهو نعت لحقاً - المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً .  
(١) أى يحتاج فى إحدائه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالضرب والكلام والمراد : أن معناه مما يطرأ ويتجدد ، وليس من الأمور الثابتة والسجاي الفطرية الملازمة ؛ كالدكاء - والطول - والقصر . الخ .

(٢) جملة الشروط هى : كونه مصدرأ - مشعراً بالتجدد - دالاً على التشبيه - بعد جملة ، مشتملة هذه الجملة على معناه وعلى فاعله المعنوى - ليس فيها ما يصلح للمعمل فيه .  
(٣) فالمصدر الثانى فى المثالين فعل علاجى ، دال على تشبيهه ، واقع بعد جملة وهى : له صوت - وله بكاء . وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعناه - وهو المصدر الأول ، ومشتملة كذلك على صاحب المصدر - وهو الهاء فى له . وليس فيها ما يصلح للمعمل فى المصدر الثانى ، فتعين أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً ، يدين عليه الكلام . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

( كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَمَا لِي بُكَاءٌ ذَاتِ عَضَلَةٍ )<sup>(٤)</sup>

أى كذلك يجب حذف عامل المصدر ؛ إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى كما بينا . واكتفى بالمثال عن بقية الشروط ، نحو : لى بكا بكاء ذات عضلة : أى لى بكاء أبكى بكاء ذات عضلة . والمضلة : الداهية - أو المنوعة من الزواج ؛ أى بكاء من أصابتهما داهية ؛ فبكاء الثانية مصدر ، دال على التشبيه ، واقع بعد جملة . الخ ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً . ويجوز فى هذين المثالين مع استيفاء جميع الشروط - الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو نعت له لأنه تخصص بالإضافة

(\*) « كذاك » كذا خبر مقدم والكاف حرف خطاب « ذو التشبيه » ذو مبتدأ مؤخر والتشبيه مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال « جملة » مضاف إليه « كلى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « بكا » مبتدأ مؤخر وقصر لضرورة والجملة صفة لجملة - أى بعد جملة كائنة كمنه ، وذلك ليعبرن المثال مشيراً لباقي الشروط « بكاء » مفعول مطلق « ذات عضلة » مضاف إليه .

الحكاء ؛ لأنه معنوي لا علاجية<sup>(١)</sup> . وفي نحو : صوتُه صوت حمارٍ ؛  
لعدم تقدم الجملة . وفي نحو : فإذا في الدار صوتُ صوت حمار ، ونحو :  
فإذا عليه نوح نوح الحمام ؛ لعدم تقدم صاحبه<sup>(٢)</sup> . وربما نصب نحو  
هذين - لكن على الحال<sup>(٣)</sup> .

( تنبيه ) مثل له صوت صوت حمار - قوله :

ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق ، طي الحمل<sup>(٤)</sup>

إلى ما بعده . (١) بل هو من الملكات الثابتة . وإنما وجب الرفع مع غير العلاجية ؛  
لأن نصب « صوت » وشبهه ، إنما كان لأن ما قبله بمنزلة « يفعل » مسنداً إلى « فاعل »  
فالتقدير في له صوت : هو يصوت ؛ فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في  
موضعه ، وذلك غير ممكن في له ذكاء .

(٢) أما في المثال الأول ! فإن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور - للمصدر لا لصاحبه ،  
والضمير المجرور في « عليه » في الثانی - عائد على النوح عليه لا على النائح . فليس في  
الجمتين فاعل الفعل انقدر الذي ينصب المصدر .

(٣) أي من الضمير المستكن في الجار والمجرور - لا على أنه مفعول مطلق .

(٤) بيت من البسيط لأبي كبير الهذلي - عامر بن الحليس ، يصف تأبط شرا على  
الصحيح - وهو ابن امرأته - ، وليس الوصف لفرس كما يقول بعض النحاة .

اللغة والاعراب : المنكب : جمع عظم العضد والكتف . الحمل : علاقة السيف  
« ما » نافية مهيولة « إن » زائدة لتأكيد النفي « الأرض » مفعول يمس « إلا » أداة  
استثناء ملغاة « منكب » فاعل يمس « منه » جار ومجرور صفة لمنكب « وحرف  
الساق » معطوف على منكب ومضاف إليه « طي » مفعول مطلق منصوب بمحذوف  
وجوباً « الحمل » مضاف إليه .

والعنى : أن هذا النقي ضامر مدمج الخلق كطي الحمل ، إذا اضطلع لا يصل  
بطنه إلى الأرض ، وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف ساقه ، وإن له تجافياً كتجافى  
حمالة السيف .

والشاهد : في « طي الحمل » ؛ فإنه مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً . وهو

لأن ما قبله بمنزلة : له طي<sup>(١)</sup> ، قاله سيدويه .

وإن لم تسبقه جملة مستكاملة للشروط التي ذكرناها - إلا أن الكلام السابق على المصدر يدل على ما تدل عليه الجملة ، كما ذكر المصنف .  
(١) أي : وهذه جملة مشتملة على المصدر وصاحبه .

### فائدتان

(١) إذا أضيف المصدر مثل : ويلك ، وويحك ، وبعدك - يكثر نصبه على المفعولية المطلقة ، وقيل مفعول به . ويجوز فيه - على قلة - الرفع على الابتدائية والخبر محذوف أو العكس . وإذا أفرد جاز الأمران على السواء . وإذا كان معرفاً بـأل فالأحسن الرفع على الابتداء ، تقول : الويل له . ويجوز نصبه على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف . أما ما يفيد الطلب ، نحو : صبر جميل - فيرفع على أنه مبتدأ ، أو خبر والثاني محذوف ؛ أي صبر جميل أجمل - أو أمرى صبر جميل .

(ب) هنالك مصادر مسموعة بالنصب بصيغة التثنية مع الإضافة ، مثل : أميك وسمدبك ، وحنانيك ، ودواليك . . الخ ؛ ونصبها بفعل محذوف وجوبا ، وهي نائية عنه ، والأصل : ألي لبيك - وأسعد سعديك - وحن على حنانيك - وأداول دواليك ومعناها : أجيئك إجابة بعد إجابة - وأساعدك مساعدة بعد مساعدة - وتحنن على حناننا بعد حنان - واجعل الأمر متداولاً بيننا مرة بعد مرة . وهل هي مشاة حقيقة ؟ أو المراد مجرد التكبير ؟ - رأيان ؛ كلاهما ، مقبول على حسب ما يقتضيه المقام .

ومن المصادر ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة إلا في الضرورة . مثل سبحان الله - أي براءة له من النقص ، ومعاذ الله - أي عياداً واستعانة به ، وريحان الله - أي استرزاق الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ، فيقدر من معناه - أي : استرزاقه .

وقيل في « رويد » - هو مصدر مصغر من الفعل « أروود » بمعنى أمهل :

إنه مفعول مطلق ؛ إذا أضيف إلى اسم ظاهر نحو : رويد صديقك - أو كان منوناً

نحو رويداً يا أخى .

وسبأني بيان واف « لرويد » في باب أسماء الأفعال - في الجزء الثالث - إن شاء الله .

## الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف المفعول المطلق ، وبين الفرق بينه وبين المصدر ، ثم بين المصدر واسمه ، ووضح ما تقول بالمثال .
- ٢ — اذكر أنواع المفعول المطلق ، ومثل لكل نوع بأمثلة من إنشائك .
- ٣ — اذكر أربعة أنواع ؛ مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقه ، ومثل لما تقول بأمثلة من عندك .
- ٤ — اشرح قول ابن مالك :

وَمَا لِي تَوَكَّيْتُ فَوْحًا دَأْبًا      وَتَنُّنًا وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرَدًا

٥ — اذكر ثلاثة من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ، وهات أمثلة موضحه لذلك . ثم اشرح حكم المصدر من حيث التثنية والجمع .

٦ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد وأعربه :  
قل تعالى : ( فاعترفوا بذنوبهم فسحقا لأصحاب السعير . فمن يكفر بعد ذلك فأني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين . ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم ) . في الأمثال : لا تخبط خبط عشواء ، ولا ترجع القهقري .

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْهَادَا      وَبَيْتَ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا ؟

أَسَجْنَا وَقَتْلًا وَاشْتِقَاقًا وَغَرْبَةً      وَنَأْيَ حَبِيبٍ ؟ إِنْ ذَا لِعَظِيمٍ

رَبِّحَ الشَّبَابَ مِنَ التُّؤَمَةِ إِنَّهَا      أَعْرَاضُ سُمِّ الشَّبَابِ وَشِيكُ

أَطْرَبَا وَأَنْتَ      فَنَسْرِي      وَالدهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

٧ — أعرّب البيت الآتي ، واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

لَأَجْمَدَنَّ ، فَإِذَا دَفَعَ وَاقِعَهُ      تَخَشَّى ، وَإِذَا بَلَغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

٨ — ضع في المكان الخالي فيما يأتي : ما يصح من أنواع المفعول المطلق ، وبين نوعه . تحتفل الهيئات كل عام . . . بعيد الأسرة ، وهو تقليد استحدثت . . . وأحبه الشعب . . . لأنه يبعث على تقوية الروابط . . . بين أفراد الأسرة ، وينمي الصلة . . . بينها ، فيميش الجميع . . . وترفرف عليهم أعلام السعادة .

٩ — كون من إنشائك جملتين لكل من الآتي :

( أ ) مفعول مطلق محذوف عامله وجوبا . ( ب ) مفعول مطلق مبين للنوع

( ح ) مصدر واقع في الطلب ( د ) مفعول مطلق مبين للعدد .

١٠ — بين فيما يأتي : أنواع المفعول المطلق ، والمصدر ، والعامل ، ونوعه ، وحكمه .

عجبا لبعض الناس يعيدش عيش المترفين ، وينصح غيره نصح المتقشقين . ويذهب

في الغواية كل مذهب ، وينعى على العاملين بعض الانحراف سهواً أو خطأ .

وإذا تحدث سمعت نصحا ، وكان المتحدث اللبق حقاً ، وتمنيت لو قلت ذلك

القول ، وربما نطقت سمعا : وطاعة . وإذا فتشت عنه وجدته المنافق صدقا .

وصحت في وجهه ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) .

فيارب حنانيك وعبادك المخلصين ، وبعدا وسحقاً لأولئك العابثين المنافقين .

ومعاذ الله أن تكون من الجاهلين أو المغرورين . هذا نصحي لك صادقا ،

وإذا اعترضك أحد فمزقه إرباً إرباً :

ذهب الناس في موضوع الإسراء مذاهب شتى ( فسبحان الذي أسرى بعبده

ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ) . سقياً لأيام الصبا ما أذهبا .

١١ — اذكر بعض المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، وحكمها

في الإعراب .

١٢ — اشرح قول ابن مالك :

كَذَلِكَ ذُو النَّسْبِيَّةِ بَعْدَ جُمْلِهِ كَلِمِي بُكَاءَ بُكَاءَ ذَاتِ عَضْنَةٍ

وبين المراد باسم الإشارة ، وما يشترط في هذه الجملة .

١٣ — أعرب ما تحته خط في البيت الآتي ، وشرحه ، وبين ما فيه من شاهد .

أَشْوَقًا وَأَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرَ آيَلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا؟

( هذا باب المفعول له ) (١)

وَيُسَمَّى: المفعول لأجله ، وَمِنْ أَجْلِهِ (٢) . وَمِثَالُهُ : جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ .  
وَجَمِيعُ مَا اشْتَرَطُوا لَهُ خَمْسَةُ أُمُورَ :

١— كونه مصدرًا (٣) ؛ فَلَإِ يَجُوزُ : جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْمَسَلَ ، قَالَه الْجُمْهُورُ .  
وَأَجَازُ يُونُسَ (٤) ؛ أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ (٥) . بِمَعْنَى : مَهْمَا يُذَكَّرُ شَخْصًا  
لِأَجْلِ الْعَبِيدِ فَلَمَذْكُورٌ ذُعَيْدٌ ، وَأَنْ نَكَرَهُ (٦) سَيَبُويهِ .

٢— وَكَوْنُهُ قَلْبِيًّا (٧) كَالرَّغْبَةِ ؛ فَلَإِ يَجُوزُ : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعَلِمِ وَلَا قَتْلًا  
لِلْكَافِرِ ، قَالَه ابْنُ الْخَبَّازِ (٨) وَغَيْرُهُ . وَأَجَازُ الْفَارِسِيُّ : جِئْتُكَ ضَرْبَ

( هذا باب المفعول له )

(١) هو المصدر القلبي الذي يدل على سبب وعلة ما قبله ، ويشترك عامله في وقته وفاعله  
(٢) أي لأجل ، ومن أجل شيء آخر - حصل بسببه هذا المفعول ، فلتراد : ما فعل  
لأجله وبسببه فعل .

(٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللاً للأفعال .

(٤) انظر الجزء الأول صفحة : ٢٦٤

(٥) أي ينصب « العبيد » على أنه مفعول لأجله مع أنه غير مصدر . وزعم أن هذا  
قول لبعض العرب ، يقولونه إذا وصف شخصاً آخر بعبيد وغيرهم - كأنك تكرين عليه  
وصفه بغير العبيد . وقال البعض : إنه مفعول لأجله بتقدير مضاف - أي : أما تملك العبيد  
فالمفعول هو المصدر المحذوف - وهو تملك .

(٦) أي أنكسر القياس عليه ، وقال : إن رواية النصب لينة ضعيفة .

(٧) أي من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس كالضرب والقراءة  
وقيل في سبب اشتراط ذلك : إن العلة هي السبب في إيجاد الفعل ، وسبب الشيء متقدم عليه ،  
وأفعال الجوارح ليست كذلك . ولم يشترط بعضهم ذلك ، وأجاز : جِئْتُكَ إِكْرَامًا لِي -  
وَجِئْتُكَ الْيَوْمَ إِكْرَامًا لَكَ غَدًا .

(٨) هو شمس الدين أحمد بن الحسين الخباز الإربلي ، الموصل النحوي الضرير ، أنشأ بإربل

زَيْدٍ<sup>(١)</sup> أَيْ لِيَتَضْرِبَ زَيْدًا .

٣ - وَكَوْنُهُ عِائَةً<sup>(٢)</sup> : عَرَضًا كَانَ كَرِغْبَةً - أَوْ غَيْرَ عَرَضٍ كَقَعْدَةٍ عَنِ

الْحَرْبِ جُبْنًا .

٤ - وَاتِّحَادُهُ بِالْمَعْلَلِ بِهِ وَقْتًا<sup>(٣)</sup> ؛ فَلَا يَجُوزُ : تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ<sup>(٤)</sup> . قَالَه

الْأَعْلَمُ<sup>(٥)</sup> وَالتَّأَخَّرُونَ .

٥ - وَاتِّحَادُهُ بِالْمَعْلَلِ بِهِ فَاعِلًا<sup>(٦)</sup> ؛ فَلَا يَجُوزُ : جِئْتُكَ مَحْبَبَتِكَ إِيَّايَ .

قَالَه الْمُتَأَخَّرُونَ أَيْضًا ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ خَرُوفٍ<sup>(٧)</sup> .

ونلقى العلم بالموصل - وكان أستاذًا بارعًا ، علامة زمانه في النحو واللغة والعروض ، وله

مصنفات مفيدة منها: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معطى . ومات بالموصل سنة ٦٣٧ هـ .

(١) أى: مع أن المصدر ليس قليلاً ، وكذلك ليس مشتركاً مع العامل في الفاعل ؛

لأن فاعل الجيء غير فاعل الضرب ، فكأن الفارسي لا يشترط هذين الشرطين .

(٢) أى بين علة ما قبله وسببه . وهذا هو الأصل فيه ، ومن أجل ذلك : يشترط

ألا يكون من لفظ الفعل ولا من معناه ؛ لئلا يصير مصدراً مؤكداً لعامله - أو مبيناً

لنوعه - أو عدده ؛ لأن هذا كله يناقض التعليل .

(٣) أى بأن يتحدد وقت الفعل « المعلل » والمصدر « المعلل » ؛ سواء حدث الفعل

في بعض زمان المصدر ، كجئتك طمهاً - أو في آخره ، كجئستك خوفاً من فرارك ،

أو العكس : كجئتك إصلاحاً لحالك .

(٤) لأن زمن التأهب غير زمن السفر ، وأيضاً فالسفر ليس قابلاً .

(٥) انظر صفحة : ٣٩٦ الجزء الأول .

(٦) أى : بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر - واحداً .

(٧) فقد أجاز النصب مع اختلاف الفاعل ؛ محتجاً بنحو قوله تعالى : ( هو الذي

يريك البرق خوفاً وطمهاً ) فإن فاعل الإرادة - هو الله سبحانه ، وفاعل الخوف والطمع -

العباد المخاطبون . وقد أوجب : بأن الاتحاد في الفاعل تقديري ؛ فإن معنى يريك - يجعلكم

ترون ، فيكون فاعل الرؤية هو ذل الخوف والطمع . أو هو على حذف مضاف - أى

إرادة الخوف والطمع . وإلى بعض هذه الشروط - أشار الناظم بقوله :

ومتى فقد الممثل شرطاً منها ، وجبَ - عند من اعتبر ذلك الشرط  
أن يجزَّه بحرفِ التعليل<sup>(١)</sup> . ففأقيدُ الأوَّل<sup>(٢)</sup> نحو : ( وَالْأَرْضَ وَصَمَهَا  
لِلْأَنَامِ )<sup>(٣)</sup> . والثاني<sup>(٤)</sup> نحو : ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ )<sup>(٥)</sup> -  
بمخلاف ( خَشِيَّةٌ إِمْلَاقٍ )<sup>(٦)</sup> . والرابع<sup>(٧)</sup> نحو :

( يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْدِيلاً ، كـ «جَدُّ شُكْرًا ، وَدِينٌ»  
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّجِدٌ : وَقْتًا وَفَاعِلًا . . . . . )<sup>(٨)</sup>

أى ينصب المصدر على أنه مفعول له ؛ إن أبان - أى أظهر - سبب وعلة ما قبله ،  
مثل : جد شكراً - أى لأجل الشكر ، فشكراً مصدر بين سبب الجود - ومثل : «دين»  
أى : دأب الناس بجودك ، أو كن ذا دين شكراً - أى لأجل الشكر . ويشترط أن يكون  
متحدداً مع عامله الذى يعمل فيه النصب فى الوقت والفاعل . . . إلى آخر ما ذكرناه من  
الشروط . (١) ولا يسمى حينئذ مفعولاً لأجله ، وإنما يجز بحرف التعليل - إلا إذا  
فقد التعليل منماً للتناقض . وحروف التعليل هى : اللام - وفى - والباء - ومن .

وقد اقتصر الناظم على اللام لأنها الأصل (٢) أى : وهو المصدرية .

(٣) « الأنام » علة الوضع ، ولكنها ليست مصدراً - ولذلك جرت باللام .

سورة الرحمن ، الآية : ١٠ (٤) وهو القلبية .

(٥) « إِمْلَاقٍ » علة القتل ، ولكنه ليس قالياً خفوضاً بمن . الأنعام ، الآية : ١٥١ .

(٦) أى : لأن الخشية مصدر قلبى ولذا نصب . سورة الإسراء ، الآية : ٣١

(٧) وهو الاتحاد فى الوقت . ولم يذكر فأقيد الشرط الثالث وهو : كونه علة ؛

لإخراجه بقوله : ومتى فقد الممثل . ومثال ما ليس بعلة : قتله صبراً . فيجب نصبه على

المفعولية المطلقة ، ولا يجوز جره باللام ، لأنه يفيد بذلك التعليل ، والمقصود عدمه .

(\*) « مفعولاً » حال من المصدر بعده « له » متعلق به « المصدر » نائب فاعل ينصب

« إن » شرطية « أبان » فعل الشرط وفاعله يعود على المصدر « تعديلاً » مفعوله « كجد »  
الكاف جارة لقول مخذوف « شكراً » مفعول لأجله « ودن » فعل أصح من الدين - بفتح  
الذال - أى أقرض غريك ، أو من الدين - بالكسر - بمعنى الحجارة .

(\*) « وهو » مبتدأ « بما » اسم موصول متعلق بمتعمد « يعمل فيه » الجملة صلة « متجدد »

خبر المبتدأ « وقتاً وفاعلاً » تمييزان يحولان عن الفاعل - أو منصوبان بنزع الخافض .

\* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا \* (١)

والخامس (٢) نحو : \* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ \* (٣)

(١) صدر بيت من الطويل - لامرئ القيس ، من معلقته المشهورة ، وعجزه :

\* لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبِئْسَةِ الْمُتَفَضِّلِ \*

اللفظة والاعراب : نضت : خامت - بتشديد الضاد وتخفيفها . لدى الستر : عند الستار . لبسة المتفضل : ما تلبسه وقت النوم من قميص ونحوه ، والمتفضل : المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد . «وقد نضت» الواو للحال ، «قد» حرف تحقيق والجملة حالية وفاعل هي «لنوم» متعلق بنضت واللام للتعليل «ثيابها» مفعول نضت ومضاف إليه «لدى» ظرف منصوب متعلق بنضت «الستر» مضاف إليه «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه .

والعنى : أتيت إلى محبوبتي وقد خامت ثيابها استعداداً للنوم ، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد معد للنوم فيه - يريد بذلك : أنها وليدة نعمة .

والشاهد : في قوله «لنوم» حيث جرب لام التعليل ؛ لأن النوم علة خلع ثياب . وزمن النوم متأخر عن زمن خلع الثياب ؛ فلم يتجدا في الوقت . (٢) وهو الاتحاد في التفاعل .

(٣) صدر بيت من الطويل - لأبي صخر الهزلي ، وعجزه :

\* كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَالِهِ الْقَطْرُ \*

اللفظة والاعراب : تعروني : تنزل بي . لذكرك : لتذكرك إياك . هزة : رعدة وانتفاضة . انتفض العصفور : ارتعد وارتعش . القطر : المطر . «إني» إن واسمها . «لتعروني» ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف «لذكرك» اللام للتعليل ، وذكرك محذوف ، والسكاف مضاف إليه - من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعروني والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله - في محل رفع خبر إن . «كما» السكاف للتشبيه ، «وما» مصدرية «انتفض العصفور» فعل وفاعل ، و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر محذوف بالسكاف «بلله القطر» الجملة من الفعل والمفعول وفاعل - حال من العصفور بتقدير «قد» .

والعنى : إني لأضطرب وتنزل بي وتمشاني عند تذكرك - رعدة ورعشة ، كما يضطرب العصفور ويرتجش وينتفض ، إذا نزل عليه المطر وابتل بمائه :

وقَدْ اتَّفَقَ الْإِتِّحَادَانِ <sup>(١)</sup> فِي : ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ <sup>(٢)</sup> ) .  
 وَيَجُوزُ جَرُّ الْمُسْتَوِفِي لِلشَّرْطِ <sup>(٣)</sup> بِكَثْرَةِ إِنْ كَانَ بَالًا ، وَبِقَلَّةٍ إِنْ كَانَ  
 مُجَرَّدًا <sup>(٤)</sup> . وشاهدُ القليلِ فيهما قوله :

والشاهد : في « لذكراك » حيث جره باللام ، وهو علة لمرو الهزة ؛ لاختلاف  
 الفاعل ؛ لأن فاعل العرو - الهزة ، وفاعل الذكري - هو المتكلم .  
 وهذا البيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

عَجِبْتُ لِسَمِيِّ الدَّهْرِ يَدِي وَبَيْنَهُمَا      فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ  
 (١) وها : اتحاد الوقت - واتحاد الفاعل .

(٢) ففاعل الإقامة - المخاطب ، وفاعل الدلوك « وهو الليل عن وسط السماء »  
 - الشمس ، وزمنهما مختلف ؛ لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك ، ولذلك جر  
 باللام . وفي الآية مانع آخر وهو : أن المصدر ليس قايماً . سورة الإسراء ، الآية : ٧٨ .  
 (٣) يشير بهذا - إلى أن الشرط المذكورة هي لجواز النصب لا لوجوبه ، وأن  
 الجر هو الأصل ؛ لجوازه مطلقاً .

(٤) وقد أشار الناظم إلى درجة النصب والجر ، عند دخولهما في أقسام المفعول  
 لأجله - فقال :

( . . . . . وَإِنْ شَرُطَ فَقَدْ . . . . . )  
 فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَإِنْسٍ يَمْتَنِعُ      مَعَ الشَّرْطِ ؛ كَلِذَا هَدِيذَا قَنَعُ <sup>(٥)</sup>  
 ( وَقَلَّ أَنْ يَصْحَحَ بِهَا الْمَجْرَدُ      وَالْعَكْسُ فِي مَعْجُوبِ « أَل » وَأَنْشَدُوا )

(\*) « شرط » نائب فاعل لمحذوف هو فعل الشرط ، يفسره ما بعده « فقد » فعل ماضٍ  
 للمجهول ، والجملة مفسرة (\*) « فأحرره بالحرف » الفاء لارتباط الجملة في محل جزم جواب الشرط  
 « وايس » اسمها يعود على الجر بالحرف ، وخبرها جملة « يمتنع » مع الشرط « مع ظرف  
 متعلق بيمتنع والشرط مضاف إليه « كإزهد » جار ومجرور متعلق بفتح « ذا » اسم إشارة مبتدأ ،  
 وخبره جملة « قنع » (\*) « قل » فعل مضارع « أن يصححها المجرّد » أن ومدخولهما في  
 أويل مصدر فاعله ، والضمير في « بصحبها » للحرف المذكور في قوله : فأجره بالحرف ،  
 وأنه لتأويله بالكلمة « والعكس » مبتدأ « في معجوب آل » متعلق بمحذوف خبر  
 ومضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل والضمير لانتحاة .

• لا أقصد الجبن عن الهجاء •<sup>(١)</sup>

وقوله : • من أئمتكم لرغبة فيكم جبر •<sup>(٢)</sup>

لَا أَقْصِدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّاتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(٣)</sup>

أى أنه إذا فقد شرط من الشروط المذكورة ، فأجره بحرف التعليل ولا تنصبه ، ولا يتبع الجرم استيفاء الشروط ، تقول : هذا قبح لزهدي . والمثال يدل على جواز تقديم المفعول له على عامه ؛ منصوباً كان - أو مجروراً . وقل أن يصب الحرف - الجرد من ال والإضافة ، والمكس في المقرون بأن ؛ أى أن الجبر كثير والنصب قليل ، كما في قول الشاعر :

• لا أقصد الجبن عن الهجاء •

أى لا أقصد عن الهجاء للجبن . ولم يذكر الناظم حكم المضاف ، وكلامه يشعر بأن النصب والجرف فيه بيان .

(١) صدر بيت من الرجز المتطور - لم تقف على قائله ، وعجزه - كما ذكر الناظم :

• ولو تَوَلَّاتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ •

**اللفظ والاعراب :** الجبن : الخوف والفرع . الهجاء : الحرب - تقصر وتمد .  
توالت : تاجت وتكاثرت . زمر : جماعات - جمع زمرة وهى الجماعة ، « لا » نافية  
« الجبن » مفعول له لأقصد « عن الهجاء » جار ومجرور متعلق بأقصد - أو بالجبن « ولو »  
شرطية غير جازمة « توالت » فعل الشرط والتاء للتأنيث « زمر الأعداء » فاعل  
ومضاف إليه ، وجواب « لو » محذوف دل عليه ما قبله . والتقدير : ولو توالت زمر  
الأعداء - فإنى لا أقصد عن الهجاء .

**واللغوي :** لا أتوانى عن التحام الحرب والنزال خوفاً وفزعاً ، ولو تكاثرت جماعات  
الأعداء على ، وآتى بعضها تلويحاً .

**والشاهد :** فى « الجبن » فهو مصدر منصوب على المفعول لأجله ، ونصبه قليل  
لأنه مقرون بأن . والكثير فيه أن يكون مجروراً بحرف جر للتعليل .  
(٢) صدر بيت من الرجز - لم ينسب لقائله ، وعجزه :

(٣) « لا » نافية « أقصد » فعل مضارع « الجبن » مفعول لأجله « عن الهجاء » متعلق  
بأقصد « ولو » شرطية غير جازمة « زمر الأعداء » زمر فاعل توالت ، والأعداء مضاف إليه .

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ نَحْوُ: (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ) (١)  
ونحو: (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (٢). قيل: وَمِثْلُهُ (٣)  
(لَا يَلَافُ قُرَيْشٍ) (٤) أَي: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ لَا يَلَافُهُمُ الرَّحْلَتَيْنِ (٥)

\* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ بِنْتِصَرٍ \*

اللغة والاعراب: أمم: قصدكم. لرغبة: رغب فيه - أراده وأحبه، ورغب عنه - كرهه ولم يردده. جبر: اغتنى وظفر بما يريد. ناصريه: جمع ناصر - وهو المعين «من» اسم موصول أو اسم شرط جازم مبتدأ، «أمم» الجملة صلة - أو فعل الشرط «لرغبة» متعلق بأمم «فيكم» متعلق برغبة «جبر» فعل ماضٍ للدجول ونائب الفاعل يعود إلى «من» والجملة خبر - أو جواب الشرط. «ومن» اسم شرط جازم مبتدأ «تكونوا» فعل الشرط ناقص مجزوم بحذف النون وواو الجماعة اسمها «ناصريه» خبر منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف إلى الهاء «ينتصر» الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

والمن: إن الذي يقصدكم يريد فضلكم ومعروفكم - يظهر بما يريد، والذي تتولون إعانتة ونصره على أعدائه - ينتصر عليهم لاحتماله.

والشاهد: في قوله «لرغبة»؛ فإنه مصدر قلبي مجرد من أل والإضافة، وقد جر بحرف التعليل على قلة، والكثير نصبه.

(١) «ابتغاء» مفعول له منصوب، وهو مضاف لما بعده. سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٢) «خشية» مجرور بمن التعليلية، وهو مضاف أيضاً. سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٣) أي في جر المفعول المضاف. (٤) من الآية: ١ من سورة قريش.

(٥) ها: رحلة الشتاء - وكانت إلى اليمن، ورحلة الصيف - وكانت إلى الشام؛ ودخات الفاء لما في الكلام من معنى الشرط؛ أي إن لم يعبدوه لنعمه الكثيرة - فليعبدوه لأجل هاتين الرحلتين، وكانت قريش تحترمن هاتين الرحلتين ولا تمس بسوء من أعدائها وغيرهم، وتسود المحبة والألفة للجميع فيهما.

وَالْحَذْفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَطَ اتِّحَادَ الزَّمَانِ (١) .

(١) لأن الزمن غير متحد؛ فزمن الإيلاف في الحال - وهو سابق زمن الأمر بالعبادة المستقبل . وكذلك الفاعل غير متحد؛ لأن فاعل الإيلاف - هو الله تعالى ، وفاعل العبادة - قریش .

### تنبيهات

- ١ - يجوز حذف المفعول لأجله للدليل؛ تقول: اعبد الله شكراً وأطعمه - أي شكراً، فحذف للدلالة ما قبله عليه .
- ٢ - يجوز حذف عامله لقرينة تدل عليه، فتقول: طلباً للراحة - في جواب: لم سافرت إلى الاسكندرية بالأمس؟
- ٣ - ويجوز تقديمه على عامله، إذا كانت هنالك قرينة تدل على ذلك، تقول: رغبة في النزهة ركبت الطائرة - جواباً لمن قال: لم ركبت الطائرة؟
- ٤ - لا يجوز تعدده، سواء أكان منصوباً - أم مجروراً، ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه .
- ٥ - في حالة جر المفعول لأجله لا يعرب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله، وإنما يعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله - برغم استيفائه الشروط .

## الأسئلة والتدريب

- ١ — عرف المفعول لأجله ، وأت بمثالين يوضحانه - من إنشائك .
- ٢ — ما الشروط اللازمة لجواز نصب المفعول لأجله ؟ اذكر أمثلة موضحاً لها .
- ٣ — ما حكم فقد هذه الشروط ؟ اذكر مثلاً لكل منها من إنشائك .
- ٤ — ما أحوال المفعول لأجله ؟ وما حكم كل حالة ؟ وضح بالأمثلة .
- ٥ — بين فيما يأتي : الشاهد في هذا الباب ، وحكم إعرابه .  
قال تعالى : ( يَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ .  
وَالْأَرْضُ نَحْوَ وَضَعَهَا الْأَنْعَامَ . فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ  
أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا . وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ حِرْرًا  
اتَّقُوا . هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ) .  
فَلَمَّسَتْ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا سَفَرًا الْإِغَارَةَ قُرْسَانًا وَرُكْبَانًا  
وَاخْتَرَقَ قَرِينَكَ وَأَصْطَفَاهِ تَفَاخُرًا إِنَّ الْقَرِينَ إِلَى الْمُتَّارِنِ يُنْسَبُ
- ٦ — هات مثالين لمفعول له - يحسن جره ، وآخرين لما يترجح نصبه . ثم مثالين لما يستوى فيه الأمران .
- ٧ — بين فيما يأتي : المفعول لأجله ، وحكمه من حيث النصب والجر ، وعلل لما تقول .  
قال تعالى : ( هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً ) ، الطالب المهذب يفضي حياء من أستاذه . احرص على ما في يده مخافة الحاجة . صالح زميلك إبقاء على الصداقة وقطع دابر الوشاة . أذعنت لرأيك حباً في الوثام لا اقتناعاً ولا ملقاً . لا ينجح اللئيم إلى السلم إلا كرهاً . البغلاء يتظاهرون بحب الخير ، تكلفاً ومراوغة وخوفاً . لا تتسكسل استهانة بالمعمل ، واجتهد للوصول إلى الغاية .
- ٨ — أكل الجمل الآتية بوضع مفعول لأجله مناسب ، وبين حكمه .  
يقاتل الجندى الخاص ... لحماية الوطن ، أما غيره فيقاتل ... يتسابق الناس إلى التبرع بدمائهم ... على المجاهدين ... يرضيت بهذا الحكم ... للنزاع ... للخصومة ... أسعى بين المتخاصمين .. بينهم ، واتقعد عن الأشرار ... منهم .

(هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى طرفاً) (١)  
الظرفُ : ما ضمَّنَ مَعْنَى « في » (٢) باطرادٍ (٣) ؛ من اسمِ وقت ،  
أو اسمِ مكان ، أو اسمِ عَرَضَتْ دِلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا - أو جَارِ مجرَّاه (٤) .  
فالمكان والزمان - كما كُتِبَ هُنَا أَرَمْنَا (٥) . وَالَّذِي عَرَضَتْ دِلَالَتُهُ  
عَلَى أَحَدِهِمَا أَرْبَعَةٌ :

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى طرفاً

(١) المفعول فيه - تسمية الكوفيين . أما الظرف - فتسمية البصريين . ويعترض  
الكوفيون على تسمية البصريين ؛ بأن الظرف في اللغة هـ : الوعاء المنتهى الأقطار - وليس  
اسم الزمان والمكان كذلك . ويجب : بأنهم تجاوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ، ولا  
مشاحة في الاصطلاح .

(٢) أي وهو الظرفية . ومعنى تضمنها معناها : أنها تشير إليها وتكون في قوة  
المقدرة ، من غير أن تتضمن لفظها أو تنوب عنها في أداء معناها أو عملها . وقد لا يصح  
التصريح بها ، وإلا وجب بناء هذه الظروف لما يسمى بالشبه التضميني ، كما سبق في  
باب العرب والمبنى .

(٣) أي باستمرار في جميع الأحوال مع سائر الأفعال ، ولا يقتصر على بعضها .  
ويستثنى من شرط تضمن معنى « في » باطراد - نوعان من الظروف المكانية ، وهما :  
الظروف الدالة على المقادير ؛ فلا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها .

والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق ؛ فإنها تنصب بما اجتمع معها في المادة ؛ من  
فعل - أو وصف عمل عمل الفعل . ويلاحظ أن « في » لا يصح التصريح بها في الظروف التي  
لا تتصرف مثل ، « عند » . (٤) أي مجرى الظرف زماناً كان أو مكاناً .

(٥) « هنا » اسم إشارة من أسماء المكان ، و « أرمنا » جمع زمن من أسماء  
الزمان . وفيها تقدم يقول الناظم :

(الظرفُ . وقت ، أو مكان ، ضمناً  
في باطرادٍ ، كهنا أمسكت أرمنا) (٥)

(\*) « الظرف وقت » مبتدأ وخبر « أو مكان » معطوف على وقت « ضمناً » فعل ماض  
للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والجملة نعت لهما « في » مفعول ثان  
لضمين قصد لفظه « باطراد » متعلق بضمناً « كهنا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « هنا »  
ظرف مكان متعلق بأمسكت « أرمنا » ظرف زمان متعلق به أيضاً .

- ١- أسماء العَدَدِ الْمُتَمَيِّزَةِ بِهِمَا ؛ كَسَرَتْ عِشْرِينَ يَوْمًا<sup>(١)</sup> ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا.
- ٢- وما أُفِيدَ بِهِ كَلِمَتُهُ أَحَدَهُمَا - أَوْ جُزْئِيَّتُهُ ؛ كَسَرَتْ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْفَرَسِخِ - أَوْ كَلَّ الْيَوْمَ كُلَّ الْفَرَسِخِ - أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْفَرَسِخِ - أَوْ نِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْفَرَسِخِ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- وَمَا كَانَ صِفَةً لِأَحَدِهِمَا ؛ كَجَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ<sup>(٣)</sup>.
- ٤- وما كَانَ مَخْفُوصًا بِإِضَافَةِ أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ أُثْبِتَ عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ . وَالغَالِبُ فِي هَذَا النَّائِبِ<sup>(٤)</sup> - أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا ، وَفِي الْمُنُوبِ عَنْهُ<sup>(٥)</sup> - أَنْ يَكُونَ زَمَانًا . وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا لَوْ قَتَّ أَوْ لِمُقَدَّارٍ ، نَحْوُ : جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ - أَوْ قُدُومَ الْحَاجِّ<sup>(٦)</sup> ، وَأَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ -

أى أن الظرف هو زمان أو مكان ضمن معنى « في » باطراد ، نحو : امكث هنا أزمنًا . فهنا ظرف مكان ، وأزمنًا ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى « في » ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع في أزمن . والآف في ضمنا للثنائية ، والمراد منها الوقت والمسكان ، وكلمة « أو » للتبويع - بمعنى الواو .

(١) فعشرون مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ؛ لتمييزه بيوم الذي هو من أسماء الزمان . وثلاثين منصوب نصب ظرف المكان ؛ لتمييزه بفرسخا وهو من أسماء المكان .  
(٢) فكل من « جميع » ، و « كل » ، و « بعض » ، و « نصف » - مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان أو المسكان ؛ لإضافته إليه ، فعرضت لهما الظرفية بسبب ذلك ، وإذا فلا بد من الإضافة للظرف .

(٣) ف « طويلًا » و « شرقي » - مفعول فيهما منصوبان على الزمان والمسكان ، لأنهما صفتان للزمان والمسكان ، فعرضت لهما الظرفية بسبب ذلك . والأصل : زمانًا طويلًا ، ومكانًا شرقي الدار .  
(٤) أى المضاف إليه النائب عن المضاف المحذوف .

(٥) وهو المضاف المحذوف .  
(٦) ف « صلاة » و « قدوم » - مفعول فيهما منصوبان على الزمان ؛ لأنهما نائبان عنه بعد حذفه ؛ والأصل : وقت صلاة العصر - ووقت قدوم الحاج .

أو نَحَرَ جَزُورًا<sup>(١)</sup> .

وقد يكونُ النَّائِبُ اسْمَ عَيْنٍ ، نحو : لا أَكْأَمُهُ الْقَارِظَيْنِ -  
وَالأَصْلُ : مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ<sup>(٢)</sup> . وقد يكونُ المَنُوبُ عَنْهُ مَكَانًا  
نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup> - أَيْ مَكَانَ قُرْبِهِ .

وَالجَارِي مَجْرَى أَحَدَهُمَا : أَلْفَاظٌ مَسْمُوعَةٌ ، تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا  
عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى « فِي » ، كَقَوْلِهِمْ : أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ؟<sup>(٤)</sup> وَالأَصْلُ :  
أَفِي حَقٍّ . وَقَدْ نَطَقُوا بِذَلِكَ قَالَ :

(١) فـ « حلب » ، و « نحر » - مفعول فيهما كما في سابقه ، والأصل : مقدار حلب  
ناقة - ومقدار نحر جزور .

(٢) فـ « القارظين » منصوب على الزمان لنيابته عنه بعد حذفه ، وهو ليس بمصدر ،  
و « القارظين » مثنى قارظ ، وهو جاني القرظ ، والقرظ : ورق شجر يدبغ به الجلد  
ثم أطلق القارظان على رجلين من عنزة ، خرجا يجنبان القرظ فطالت مدة غيابهما ولم يرجعا .  
فضرب برجوعهما المثل ؛ للأمر الميثوس منه - الذي لا يكون أبداً .

(٣) فحذف المضاف وهو مكان ، وأقيم المصدر مقامه . وقصرها بعضهم على المسموع  
وهو كلمة قرب . وفيما سبق يقول الناظم :

( وَلَا يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ بِمَصْدَرٍ      وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ زَمَانٍ يَكْثُرُ )<sup>(\*)</sup>  
أى ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً ، وتكثر إنابته عن ظرف الزمان .  
هذا : ولم يذكر الناظم الأشياء التي ذكرها المصنف من غير المصدر ، والتي تنوب عن  
الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتغرب ظرفاً .

(٤) فـ « حقاً » منصوب على الظرفية الزمانية - متعلق بمحذوف خبر مقدم  
« أنك ذاهب » أن واسمها وخبرها - في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر .

(\*) « قد » حرف تقابل « مصدر » فاعل ينوب « وذلك » ذا مبتدأ والكاف حرف خطاب  
« في ظرف الزمان » متعلق بيكثر ومضاف إليه « يكثر » الجملة خبر المبتدأ - وهو ذاك .

\* أفي الحق أني مغرم بك هائم\* (١)

وهي جارية مجرى ظرف الزمان - دون ظرف المكان ، ولهذا  
تقع خبراً عن المصدر (٢) دون الجثت .

ومثله : غير شك ، أو جهد رأي ، أو ظناً مني - أنك قائم (٣)

وخرج عن الحد (٤) ثلاثة أمور :

(١) صدر بيت من الطويل لفائد بن المنذر القشيري ، وعجزه :

\* وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَيْرُ \*

**اللفظة والأعراب :** مغرم : مولع ، من أغرم بالشيء - أولع به . هائم : متحير .  
« أفي الحق » الهمزة للاستفهام الإنكاري - و « في الحق » متعلق بمحذوف خبر  
مقدم « أني مغرم » أن ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر . ويجوز أن تكون  
أن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لاعتماده على الاستفهام  
« باشك » متعلق بمغرم « هائم » ، خبر ثان لأن ، « لا خل » لنافية - عاملة عمل ليس ، وخل  
اسمها « هواك » خبرها ومضاف إليه ، والجملة خبر أن « ولا خير » معطوف على خل ،  
وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه ، و « لا » زائدة لتأكيد النفي .

**واللهي :** ليس غرامى بك وعشقي لك حقاً ؛ لأنك لا تستقرين على حال - وهواك  
وجبك غير ثابت ، كماء العنب المتردد بين الحلية والخمرية ؛ فلا هو خل صرف ، ولا خمر  
خالص ، ومن كان هواه بهذه المثابة - كيف يكون غرام من أغرم بها حقاً ؟  
**والشاهد** في قوله : « أفي الحق » ؛ فقد صرح معه بالجار ، مما يدل على أن  
« حقاً » ظرف زمان ؛ لتضمنه معنى « في » ، وليس منصوباً على الفعولية المطلقة باعتبار  
أصله - كما يقول البعض .

(٢) كما سبق قريباً في إعراب « أحقاً أنك ذاهب » .

(٣) فـ « غير شك » ، و « جهد رأي » ، و « ظناً مني » - كلمات منصوبة على  
الظرفية الزمانية - توسماً بإسقاط حرف الجر « في » والظرف فيها جميعاً خبر مقدم ،  
والمصدر المؤول بعدها - من « أنك قائم » - مبتدأ مؤخر .

(٤) أى : تعريف الظرف المتقدم أول الباب .

أحدها : نحو : ( وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) إذا قَدَّرَ بِنَفْسِي (١) ؛

فإنَّ النِّكَاحَ ليس بواحدٍ ممَّا ذَكَرْنَا .

والثاني : نحو : ( يَخَافُونَ يَوْمًا ) ، ونحو : ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

رِسَالَتَهُ ) فَإِنَّهُمَا ليسَا على مَعْنَى « فِي » (٢) - فانتصابُهُمَا على المفعول به ،  
وناصبُ « حَيْثُ » - يَعْلَمُ محذوفاً (٣) ، لأنَّ اسم التفضيل لا ينصبُ  
المفعول به إجمالاً (٤) .

والثالث : نحو : دخلتُ الدارَ - وسكنتُ البيتَ ، فانتصابُهُمَا إنمَّا

هُوَ على التوسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ - لا على الظرفيَّةِ ؛ فإنه لا يطرِدُ  
تعدِّي الأفعالِ إلى الدارِ والبيتِ - على مَعْنَى « فِي » (٥) . لا تقولُ :

(١) فإنه يصدق عليه الحد ؛ لأنه اسم مضمن معنى « فِي » ؛ فإنَّ المعنى : ترغيبون  
في نكاحهن ، مع أن النكاح ليس بظرف ؛ لأنه ليس بزمان ولا مكان . وإذا قدرنا  
« عن » - خرج عما نحن فيه . سورة النساء ، الآية : ١٢٧ .

(٢) فهما ليس ظرفين « مع أن يومًا وحيث - من أسماء الزمان والمكان » ؛  
لأنَّ المعنى يخافون نفس اليوم - لا أن الخوف واقع فيه ، وهو سبحانه وتعالى يعلم المكان  
المستحق لوضع الرسالة - لا أن العلم واقع فيه . النور ، آية : ٣٧ . الأنعام ، آية : ١٢٤  
(٣) ويدل عليه لفظ « أعلم » المذكور . أما ناصب « يومًا » فهو يخافون .

(٤) دعوى الإجماع منقوضة بنحو قوله تعالى : ( هو أهدى سبيلاً - إن ربك

هو أعلم من يضل عن سبيله ) ؛ فإن « سبيلاً » مفعول به لأهدى ، وليس  
تميزاً ؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى . و « من » مفعول به « لأعلم » وكلاهما أفعال تفضيل .  
وفي إعراب « حيث » في الآية - مفعولاً به ، لا ظرفاً - خروج عن طبيعتها ؛ لأنها  
لا تتصرف ، وجعلها مفعولاً نوع من التصرف .

(٥) أي : بحسب الاستعمال الصحيح - لا بحسب المعنى .

صَلَّيْتُ الدَّارَ - وَلَا نَمْتُ الْبَيْتَ<sup>(١)</sup> .

(فصل) وَحُكْمُهُ النَّصْبُ .

وَنَاصِبُهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ<sup>(٢)</sup> . وَلِهَذَا اللَّفْظُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

(إِحْدَاهَا) : أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا ، كَمَا كُنْتُ هُنَا أَرْمُنًا ، وَهَذَا

هُوَ الْأَصْلُ<sup>(٣)</sup> .

(وَالثَّانِيَةُ) : أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا جَوَازًا<sup>(٤)</sup> ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ :

فَرَسَخِين ، أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِرْتٌ ؟ أَوْ مَتَى صُمِّمْتَ ؟

(وَالثَّلَاثَةُ) : أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا وَجُوبًا<sup>(٥)</sup> ، وَذَلِكَ فِي سِتِّ مَسَائِلٍ :

(١) لِأَنَّ الدَّارَ وَالبَيْتَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةِ الَّتِي لَهَا صُورَةٌ وَحُدُودٌ مَعْلُومَةٌ .  
وَلَا يَنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ - إِلَّا الْمَبْهُمَ ؛ كَمَكَانٍ - وَنَاحِيَةٍ - وَجِهَةٍ . . . إلخ  
أَوْ مَا اتَّحَدَتْ مَادَتُهُ وَمَادَةٌ عَامِلَةٌ ، كَمَا سَيَذْكَرُهُ الْمُصَنِّفُ قَرِيبًا .

(٢) سِوَاءَ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ فِعْلًا مُطْلَقًا تَامًا أَوْ نَاقِصًا - مُتَعَمِّدًا أَوْ لَازِمًا ، نَحْوُ :  
جَلَسْتَ أَمَامَ الْمَذْيَاعِ . أَوْ اسْمِ فِعْلٍ . أَوْ مُصَدَّرًا ، نَحْوُ : الْمَشَى يَمِينُ الطَّرِيقِ أَسْلَمَ .  
أَوْ وَصْفًا ؛ سِوَاءَ كَانَ حَقِيقِيًّا كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ - أَوْ وَصْفًا تَأْوِيلًا ؛ بِأَنَّ يَكُونُ  
أَسْمًا قَصْدَ بِهِ الْوَصْفُ بِإِحْدَى الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، نَحْوُ : مُحَمَّدٌ عُمَرُ عِنْدَ الْفَصْلِ فِي الْخُصُومَاتِ  
فَ «عِنْدَ» مَنْصُوبٌ بِعُمَرَ عَلَى إِرَادَةِ «الْعَادِلِ» .

(٣) وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ - فِعْلًا ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ ،  
وَقَدْ يَكُونُ مُصَدَّرًا ، وَقَدْ يَكُونُ وَصْفًا .

(٤) أَيُّ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، كَمَثَلِ الْمُصَنِّفِ . وَيُسَمَّى الظَّرْفُ الَّذِي حَذَفَ عَامِلَهُ  
جَوَازًا : «الظَّرْفُ اللَّغْوِيُّ» ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ ضَائِلٌ الْأَثَرُ مَعَ وُجُودِ عَامِلِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَى  
الْعَامِلِ لَا يَسْتَقِرُّ فِيهِ .

(٥) وَيُسَمَّى هَذَا : «الظَّرْفُ الْمُسْتَقَرُّ» ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَامِلِ قَدْ اسْتَقَرَّ فِيهِ وَفُهِمَ مِنْهُ .  
وَإِذَا يَصِيرُ خَبْرًا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ مِنَ الْمَحذُوفِ وَيَسْتَقِرُّ فِيهِ .

وهي : أن يقع صفة<sup>(١)</sup> كمررت بطائر فوق غصن . أو صلة كرايت  
الذي عندك<sup>(٢)</sup> . أو حالاً كرايت الهلال بين السحاب .  
أو خبراً كزيد عندك<sup>(٣)</sup> . أو مشتغلاً عنه كيوم الخميس  
صمت فيه<sup>(٤)</sup> .

أو مسموعاً بال حذف لا غير<sup>(٥)</sup> كقولهم : حينئذ الآن - أي كان  
ذلك حينئذ ، وسمع الآن<sup>(٦)</sup> .

(١) أي ! أن يكون الظرف صفة ، فكلمة « فوق » في المثال - صفة لطائر .

(٢) فـ « عندك » ظرف متعلق بمحذوف صلة للذي .

(٣) فـ « عندك » خبر عن زيد ، و « بين » حال من الهلال . والناصب في جميع  
ما تقدم محذوف وجوباً ، تقديره : فعل كاستقر ، أو وصف كاستقر - فيما عدا الصلة  
فيتعين أن يكون المحذوف فعلاً ؛ لأن الصلة « لغير أل » لا تكون إلا جملة ،  
والوصف مع مرفوعه ليس جملة . ويستثنى من الظروف : ما قطع عن الإضافة وبني  
على الضم ؛ فإنه لا يقع صلة - ولا صفة - ولا حالاً - ولا خبراً .

(٤) فيوم الخميس - منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره صمت . وإنما قال : صمت

فيه ، ولم يقل صمته ؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية - بل يجب جره بنفي .

(٥) جاء في المنفى ؛ أن الصحيح أن يقال : « ليس غير » ، وأنكر صحة قولهم ؛

(٦) فـ « حين » منصوبة لفظاً بفعل محذوف ، وهي مضافة إلى  
« لا غير »

« إذ » ، و « الآن » مبني على الفتح في محل نصب ، وناصبه فعل محذوف كما قدره المصنف .

وهذا مثل يقال لمن ذكر أمراً قد تقدم عهده - أي كان ما تقوله واقعاً حين إذ كان

كذا وكذا .. وسمع الآن ما أقول لك ؛ فهما جملتان : اقتطعت « حينئذ » من جملة -

واقططعت « الآن » من جملة أخرى . والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله ، وأمره

بسماع ما يقال له . والأحسن في النقول عنه هنا ، وفي المسموع - أن يكون المحذوف

فعلاً . وفي نصب الظرف وحذف عامله - يقول الناظم :

(فصل) أسماء الزمان كلها صالحة للائتناب على الظرفية ؛ سواء  
في ذلك منها<sup>(١)</sup> كحين ومدة ، ومختصها كيوم الخميس ، وممدؤها  
كيومين وأسبوعين ، والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان :  
(أحدُها) المبهم وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه<sup>(٢)</sup> ؛  
كأسماء الجهات ، نحو : أمام - وقراء - ويمين - وشمال -  
وفوق - وتحت .

وشبهها في الشباع ؛ كغناحية - وجانب<sup>(٣)</sup> - ومكان .

(فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِرًا كَلِمًا ، وَإِلَّا فَأَنْوَاهُ مُقَدَّرًا)<sup>(٤)</sup>  
أى انصب الظرف بالعامل الذى يقع معناه في هذا الظرف ، إن كان مذكورا ،  
وإلا فقدره جواز أو وجوباً - على النحو الذى بيناه .

(١) ظرف الزمان المبهم هو : ما يدل على زمن غير محدود ، ولا مقدر باجتهاد  
معين ونهاية معروفة ، ولا يقع جواباً لـ « متى » و « كم » - أما المختص فهو : ما يدل  
على زمن مقدر ، ويقع جواباً لـ « متى » ، نحو : يوم الخميس - جواباً لمن قال : متى جئت ؟  
والمعدود : ما يقع جواباً لـ « لكم » ، نحو : يومين أو أسبوعاً - جواباً لمن قال : كم  
مكثت في الإسكندرية ؟ . ومن المختص : المرف بالعلمية - كرمضان ، أو بالإضافة - كزمن  
الربيع ، أو بال - كاليوم ، والنسكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً . ومن الظروف  
المبهمة ماله اختصاص من بعض الوجوه ، كعشية - وليلة - وصباح - ومساء .

(٢) إضافة صورة إلى مسماه - بيانية ، أى صورة هي مسماه . والمراد أنه  
لا تعرف حقيقته بنفسه ؛ لأنه ليس له هيئة ولا شكل محسوس ولا حدود تحصره - بل  
لا بد من إضافة لفظ آخر إليه . (٣) يرى كثير من النحاة : أن لفظ « جانب » وما في  
معناه ؛ كجهة - ووجه - وكنف ، وكذلك : داخل ، وخارج ، وظاهر ، وباطن ،  
وجوف - يتمتع نصبها على الظرفية المكانية لعدم إبهامها ، ويوجب أجزها بالخراف

(\*) « فيه » متعلق بالواقع « مظهرًا » خبر كان مقدم ، واسمها يعود إلى الواقع فيه « وإلا »  
« إن » شرطية ، و« إلا » نافية ، وفعل الشرط محذوف أى وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب  
الشرط ، وانوه فعل أصح ومنهول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرًا » حال من الماه في انوه

والمعادن الثمينة كالمسك واللبان والعود والفضة والذهب والبرق والبرق والبرق

(والله اعلم) ما أهدت مادته ومادته عليه (كالمسك واللبان)

زيد - ورقيت مرمى عمرو، وقوله تعالى: (وَأَنَّا كُنَّا اللَّهُمَّ مِنْهَا

مَقَاعِدَ السَّمْعِ) (١)

« في » صريحاً . أما المختص من أسماء السكان فلا ينصب على الظرفية ، بل يجب جره بالحرف « في » أيضاً - إلا في حالتين :

(أ) أن يكون عامل الظرف المختص هو الفعل « دخل » - أو « سكن » - أو « نزل » ؛ فقد ورد عن العرب نصب الظرف المختص مع هذه الثلاثة لا غير تقول : دخلت الدار - وسكنت البيت - ونزلت البلد . والأحسن أن يعرب المنصوب مفعولاً به - لا ظرفاً ، ويكون الفعل متعدياً .

(ب) أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة « الشام » - وعامله الفعل « ذهب » ، وكلمة « مكة » - وعامله الفعل « توجه » ؛ فقد ورد عن العرب : ذهبت الشام - وتوجهت مكة . فالشام ومكة - ظرفان على معنى « إلى » - مع هذين الفعلين لا غير انظر صفحة : ٢٩٥ من الجزء الأول .

(١) يراد ما بيناه سابقاً ؛ وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى « في » باطراد ؛ لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير أو مشتقاتها .

(٢) الليل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ . وقيل : إن هذه من المختص ؛ لأنها معلومة المقدار ، وقيل : هي شبيهة بالمبهم .

(٣) أي بأن يكون مبدأ اشتقاقها واحداً . ويصاغ اسم المكان من الثلاثي على وزن « مفعَل » أو « مفعِل » ، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر - كما سيأتي في موضعه إن شاء الله .

(٤) سورة الجن ، الآية : ٩ ؛ فذهب ، ومرمى ، ومقاعد - منصوبة على الظرفية . ومادتها ومادة عاملها متحدة .

فإن اختلفت مادة العامل ، وجب الجر بالحرف ، نحو : جلست في مرمى الكرة .

وأما قولهم : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ <sup>(١)</sup> ، وَمَزَجَرَ السَّكْبِ ، وَمَنَاطَ  
الثَّرِيَاءِ <sup>(٢)</sup> — فَشَاذٌ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ : هُوَ مِنِّي مُسْتَقِرٌّ فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ،  
فَعَامِلُهُ الْإِسْتِقْرَارُ <sup>(٣)</sup> .

ولو أُعْمِلَ فِي الْمَقْعَدِ قَعْدَ ، وَفِي الْمَزَجَرِ زَجَرَ ، وَفِي الْمَنَاطِ نَاطَ —  
لَمْ يَكُنْ شَاذًا .

(١) القابلة : المرأة المولدة ، وهذه كناية عن القرب — أى هو منى فى القرب  
مقعد القابلة من النساء (٢) هذا كناية عن البعد فهما ؛ أى هو فى مكان بعيد عنى  
كبعد مكان زجر السكب عن زاجره ، وبعد مكان نوط الثرياء — أى تعلقها — من الناظر  
عليها ، أو من الدبران . والأول مراد به الدم . والثانى من باب المدح .  
(٣) أى ومادة الاستقرار مخالفة لمادتى : مقعد — ومزجر — ومناط .  
وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية — دون أسماء المكان ؛  
لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على  
الزمان بصيغته ، وعلى المكان بالالتزام ؛ لأن كل حدث لا بد أن يقع فى مكان .  
ولم ينصب المختص من الأمكنة على الظرفية ؛ لأنه يلتبس بالمفعول به كثيراً .  
وإلى ما تقدم فى هذا الفصل يشير الناظم بقوله :

( وَكُلُّ وَتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا )  
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى  
وَشَرَطٌ كَوْنٌ ذَا مَقْبَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعَ <sup>(\*)</sup>

(\*) وكل وقت قابل « مبتدأ ومضاف إليه وخر « ذاك » ذا مفعول قابل لأنه اسم فاعل  
وفعله مستتر فيه ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل فعل مضارع والماء مفعوله  
ومى عائدة على نصب المفعول من الفعل « المكان » فاعل يقبل « إلا » أداة استثناء تدل على المحصر  
« منهما » حال من المكان (\*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك نحو « الجهات » مضاف إليه  
« والمقادير » مملووف عليه « وما » اسم موصول مملووف على الجهات « صيغ من الفعل » الجملة من  
الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل صلة ما « كرمى » خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » متعلق محذوف  
حال من صرمى . والتقدير : وذلك كرمى حال كونه مشتقاً من مصدر رمى (\*) « وشروط » مبتدأ  
« كون » مضاف إليه « ذا » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى اسم الكون ، وهو إشارة إلى ما أخذ

(فصل) الظرفُ نوعان :

متصرفٌ ، وهو ما يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ إلى حالةٍ لا تُشْبِهُهَا ؛ كَأَن يُسْتَعْمَلَ مبتدأً ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مُضَافاً إليه - كالـيوم ؛ تقول : اليومُ يومٌ مباركٌ - وأعجبنى اليومُ - وأُحِبِّتُ يومَ قَدُومِك - وسرتُ نصفَ اليومِ<sup>(١)</sup> .

وغيرُ متصرفٍ وهو نوعان : ما لا يفارقُ الظرفيةَ أصلاً ، كقَطُّ

أى أن كل وقت - أى ظرف للزمان - يقبل النصب على الظرفية ؛ مبهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا يقبل النصب منه إلا المبهم ؛ كالجِهات الست ، وأسماء المقادير ، وما اشتق من المصدر بالشرط الذى ذكره - وهو أن يقع ظرفاً ليس اجتمع معه فى أصله ؛ أى ينتصب بما يجامعه فى الاشتقاق من أصل واحد .

(١) وفى الظرف المتصرف يقول الناظم :

(وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ . فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ)<sup>(٢)</sup>

أى أن المتصرف من ظرف الزمان والمكان - هو : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، وهذا فى عرف النحاة واصطلاحهم .

وهذا الظرف قد يكون معرباً متصرفاً كـيوم وشهر . أو غير متصرف ، كـغدوة وبكرة ، وضحوة - إذا كانت كل منها علم جنس على وقتها المعين ، وقد يكون مبنياً كـأمس ، و « إذ » - الواقعة مضافاً إليه لاسم زمان ؛ نحو : ساعتئذ .

مصدر الفعل «مقيساً» خبر السكون باعتبار النقص «أن يقع» أن والفعل فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، وفاعل يقع بمود إلى ذا «ظرفاً» حال من فاعل يقع «لما» جار ومجرور متعلق بظرفاً - أو بحذوف صفة له « فى أصله معه » جار ومجرور وظرف متعلقان باجتماع ، وجمله « اجتمع » صلة ما .  
(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « برى » فعل مضارع المجهول ، ونائب الفاعل بمود إلى « ما » وهو المفعول الأول « ظرفاً » المفعول الثانى ، والجمله صلة ما « وغير ظرف » مضاف على ظرفاً ومضاف إليه « فذاك ذو تصرف » مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجمله خبر « ما » ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر ؛ لأن المبتدأ الموصول يشبه الشرط فى العموم .

وَعَوْضٌ<sup>(١)</sup> ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ - ولا أَفَعَلْتُهُ عَوْضٌ<sup>(٢)</sup> .  
وما لا يَخْرُجُ عنها إلا بدخول الجارِّ عليه<sup>(٣)</sup> ، نحو : قبلُ - وبعْدُ -  
ولَدُنْ - وعندُ<sup>(٤)</sup> .

فِيحْكُمُ عَلَيْهِنَّ بَعْدَمِ التَّصْرِيفِ ، مع أَنَّ «مِنْ» تدخلُ عليهنَّ إذ لم يَخْرُجَنَّ  
عن الظرفية إلا إلى حالةٍ شبيهةٍ بها ؛ لأنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ - أخوان<sup>(٥)</sup> .

(١) «قط» ظرف زمان لاستفراق الزمان الماضي مبني على الضم ، وهي مشتقة  
من قططت الشيء - إذا قطمته . و «عوض» ظرف لاستفراق الزمان المستقبل ، مثل :  
«أبدأ» ، وهي مشتقة من العوض . وسمى الزمان عوضاً ؛ لأن كل جزء منه يخالف  
ما قبله فكأنه عوض عنه . وتبني «عوض» على الحركات الثلاث إن لم تضاف . فإن  
أضيفت أعربت . ولا يستعملان - غالباً - إلا بعد نفي أو شبهة وهما مبنيان لشبههما  
بالحرف . ومثلهما - في عدم التصريف - «بين» ؛ إذا اتصلت بها الألف ، أو «ما»  
فصارت «بيناً» - أو «بيناً» ؛ فإنها حينئذ تلازم الظرفية . و «بدل» - بمعنى مكان ،  
نحو : خذ هذا بدل هذا . و «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه ، والسحر : الثالث  
الأخير من الليل . والظروف المركبة - كصباح مساء .

(٢) معناها : ما فعلته في الزمان الماضي - ولا أفعله في الزمن المستقبل .

(٣) وهو «من» خاصة ؛ لأنها أم الباء . فلو دخل جار غيرها على هذه الظروف  
«كمن» في قوله تعالى : (عن اليمين وعن الشمال عزين) - بحكم بتصرفه . أما جر «متى»  
يالي ، و «حتى» و «أين» - يالي ، مع عدم تصرفها - فشاذ قياساً .

(٤) «عند» اسم لمكان الحضور الحسي والمعنوي . ولا تقع إلا ظرفاً أو مجروراً بمن .  
و «بعد» ملازم للإضافة . ويتعين نصبه وإعرابه إذا ذكر المضاف إليه ،  
أو حذف ونوى لفظه ، أو حذف واستغنى عنه نهائياً ، وفي هذه الحالة ينصب منونا ،  
تقول : صفا الجو بعداً . أما إذ نوى معنى المضاف إليه - فبيني على الضم .

ومثل «بعد» في هذا البيان : «قبل - وأمام - وقدام - ووراء - وخلف -  
وأفـل - ويمين - وشمال - وفوق - وتحت» .

(٥) أي في التوسع فيما ، والتعلق بالاستقرار ، إذا وقعا صفة - أو صلة - أو خبراً -  
أو حالاً . وإلى النوعين المذكورين من غير التصريف - يشير الناظم بقوله :

(وغير ذى التصرف: الذى لزم ظرفية أو شبهها من السلم) (\*)  
أى أن الظرف غير المتصرف من الكلمات - هو الذى لزم الظرفية وحدها ،  
أو لزم الظرفية وشبهها - وهو الجر بمن ؛ كما بين المصنف .

### فوائد

- (أ) « الآن » ظرف مبنى على الفتح ، وظرفيته غالبية ، ولا يخرج عنها إلا نادراً .  
وهو اسم للوقت الحاضر كله أو بعضه عند النطق به - على حسب المقام . ويرى بعض  
النحاة : أنه معرب منصوب على الظرفية وليس مبنياً ، وهو قول مقبول لسهولة .
- (ب) « صباح مساء ، و « يوم يوم » ، و « صباح صباح » - ظروف مركبة غير  
متصرفة ، مبنية على فتح الجزأين .  
واللهنى : كل صباح ومساء - وكل يوم - وكل صباح ؛ فإن فقد التركيب ،  
أو أضيف أحد الجزأين إلى الآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها
- (ج) من الظروف غير المتصرفة : حَوَّل - حَوَّلَ - حَوَّلِي - حَوَّلِي ، ومعناها  
الإحاطة والالتفاف . ولا يقصد فى الغالب حقيقة التثنية والجمع . وقد تستعمل « حوالياك »  
مصدراً مثل ليك ؛ لأنها كما تطلق على جانب الشيء المحيط به - تطلق بمعنى القوة .
- (د) من الظروف المركبة المبنية على فتح الجزأين والتي لا تتصرف - « بين بين »  
بمعنى التوسط بين الشيئين ، فإن فقد التركيب صارت معربة متصرفة ، كقوله تعالى :  
( مودة بينكم ) ، وأصلها ظرف المكان ، ولا تضاف إلا إلى متعدد كما ساف .
- (هـ) « ريث » مصدر راث يريث - بمعنى أبطأ ، وتستعمل للزمان فتبنى على الفتح  
وتضاف إلى الجملة الفعلية . تقول لرائر : بقيت معك ريث أحضر أبى - أى قدر ببطء حضوره .  
وقد نفع بعدها « ما » الزائدة ، تقول : ريثما .

(\*) « وغير ذى التصرف » مبتدأ ومضاف إليه « الذى » خبر المبتدأ « لزم » الجملة  
صلة « ظرفية » مفعول لزم « أو شبهها » معطوف على مفعول فعل محذوف تقديره : أو لزم  
ظرفية أو شبهها . والمعنى أن غير المتصرف فحمان : ما يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وما يلزمها  
أو شبهها . وكلام المتن لا يفيد ذلك إلا بهذا التقدير . ولهذا لا يجوز عطف « أو شبهها » على  
ظرفية « من الكلام » متعلق بشبهها - أو يلزم - أو محذوف حال من « غير ذى التصرف »  
وسكن الكلام للشعر .

## الأسئلة والتقرينات

١ — عرف الظرف ، واذكر الأسماء التي تستعمل استعمال الظروف وليست بظروف ، ومثل لها .

٢ — ما الذي ينصب الظرف ؟ وما حكم عامله من حيث الذكر والحذف ؟ هات أمثلة موضحة من إنشائك .

٣ — ما الذي ينصب من أسماء المكان على الظرفية ؟ ولماذا ؟ مثل لما تذكر .

٤ — اشرح قول الناظم الآتي : موضعاً بأمثلة من عندك .

وَمَا يَرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ

وَغَيْرِ ذِي تَصْرُفٍ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَيْئَهَا مِنَ الْكَلِمِ

٥ — يستشهد بما يأتي في هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكمه في الإعراب .

قال تعالى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً . إِلَّا آلَ لُوطٍ

نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ . لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ . فِي الْأَمْرِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .

إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ . لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ

كَثِيرَةٍ ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ) .

قال عليه الصلاة والسلام — حين سمع « وجبة » أي سقطت : « هذا حجر رمي به

في النار منذ سبعين خريفاً ، فهو يهوى إلى النار الآن حين انتهى » . وفي المثل :

الآ آتية الفرقدين .

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أُخْطَأَ كُمْ هَجَانِي ؟

إِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي كَيْلًا سَعِدَتْ بِهِ قَدْ كَادَ فِي وَضْعِ الْأَحْدَاثِ يُبْسِكِينَا

٦ — في الجمل الآتية أسماء زمان ومكان ، وليكن النحويين لا يعدونها ظرفاً

اللزمان أو المكان ، فلماذا ؟ وضع ذلك

عطلة المدارس عندنا في الصيف في مصر — شهران ونصف شهر ، وقد تمتد إلى

ثلاثة شهور . من الخير أن تخرج كل يوم للتريض نحو ساعة ، ثم تعود لتقضى وقتك

في الاستذكار . أخذنا في المدرسة حجرة جعلناها مكاناً لاجتماعنا ، وكثيراً ما يجتمع فيها

في الظهر وفي المساء ؛ لتعرف ما يجب علينا نحو وطننا وتجاه أعدائنا .

٧ - أعرب البيت الآتي ، واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

إِذَا الشَّعْبُ يَوْمًا أَرَادَ الْحَيَاةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَجِيبَ الْقَدَرُ

٨ - بين فيما يأتي : ظرف الزمان والمكان ، المبهم والمختص ، المتصرف وغير المتصرف ، العامل وحكمه ؛ من حيث الذكر والحذف .

لا تتأخر عن موعد عمالك دقيقة ، واقض وقتك في العمل الجدى ، واتهز فرصة قدرتك وصحتك ؛ فإن الدهر قلب ، يدور يمينا مرة وشمالا أخرى . إذا قدرت على خصمك يوماً فاعف عنه ؛ فإن أقبح أعمال المقتدرين الانتقام . إذا انتهيت من الاستذكار مساء فاسترح بعض الوقت قبل أن تذهب إلى الخدع . ونم على جانبك الأيمن ، ولا تفكر في شيء أبداً ، تم نومها هدأً ولا يضطرب فكرك . واستيقظ مبكراً ، وصل الصبح قبل شروق الشمس ولا تنفل الواجب طرفة عين . لا تترك ما تحت يديك وتطلب فوق مقدورك . مبلغ علمي أنك ستضع هذه النصائح أمام عينك ، صباح مساء وتنظر فيها بين حين وآخر . فإنك إن فعلت ظفرت بالحير وكنت دائماً نعم الطالب اليقظ بين إخوانك ، وعند كل معارفك ، والله معك .

ابتدىء في حفر قناة السويس في رمضان سنة ١٢٧٥ هـ ، واستمر العمل فيها عشر سنوات وتسعة أشهر . وقد احتفل بافتتاحها في شعبان سنة ١٢٨٦ ، وبلغت نفقات حفرها نحو ١٧ ألف جنيه . ونصف جنيه .

٩ - ما الذمة بين الطرف المتصرف وغير المتصرف ؟ أذكر طائفة من الظروف غير المتصرفية ، وحكمها - على ضوء ما مر بك .

١٠ - ما معنى «قط» و «عوض» ، وما حكمهما ؟ وما انفرق بينهما في الاستعمال ؟

( هذا باب المفعول معه )

وهو : اسم ، فضلة ، تال لو او ، بمعنى مع <sup>(١)</sup> ، تالية لجملة ذات فعل - أو اسم فيه معناه وحروفه ؛ كسرت والطريق - وأنا سائر والنيل <sup>(٢)</sup> .

فخرج باللفظ الأول <sup>(٣)</sup> نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن - ونحو : سرت والشمس طالعة ؛ فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة .

وبالثاني <sup>(٤)</sup> نحو : اشترك زيد وعمرو . وبالثالث <sup>(٥)</sup> ، نحو : جئت مع زيد .

وبالرابع <sup>(٦)</sup> نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده <sup>(٧)</sup> . وبالخامس <sup>(٨)</sup>

نحو : كل رجل وضعفه ؛ فلا يجوز فيه النصب <sup>(٩)</sup> - خلافاً للصيمري <sup>(١٠)</sup>

هذا باب المفعول معه

(١) أي أن هذه الواو تدل على أن ما بعدها قد صاحب ولازم الاسم الذي قبلها ، في زمن وقوع الفعل ، سواء شاركه في الحدث أو لا . وقوله : «تال» يدل على أنه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بشبه الجملة ، كما لا يجوز حذفها .

(٢) المثال الأول للجملة ذات الفعل ، والثاني للذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه - وهو سائر . وكل منهما مستوف للشروط . ومثلها في المعمل : اسم الفعل .

(٣) أي : وهو « اسم » ويشترط - على الصحيح - أن يكون صريحاً .

(٤) وهو قوله : « فضلة » (٥) وهو قوله : « تال لو او » .

(٦) وهو قوله : « بمعنى مع » (٧) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية

(٨) وهو قوله : « تالية لجملة » (٩) هذا : إذا قدر الخبر مثنى ، كأنه قيل

كل رجل وضعفه مقترنان . أما إذا قدر الخبر مفرداً ، فيجوز النصب على المعية - عطفاً على ضمير الخبر ، كأنه قيل : كل رجل موجود وضعفه . (١٠) الصيمري هو :

وبالسادس<sup>(١)</sup> نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ<sup>(٢)</sup> ؛ فَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ - خلافاً  
لأبي علي<sup>(٣)</sup> . فإن قلت : فقد قالوا : ما أنت وزيداً ؟ وكيف أنت  
وزيداً<sup>(٤)</sup> ؟ - قلتُ : أَكْثَرُهُمْ يَرْفَعُ بِالْعَطْفِ<sup>(٥)</sup> وَالَّذِينَ نَصَبُوا قَدَرُوا  
الضميرَ فأعمالاً لمخدوف - لا مبتدأ ، والأصل : ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟

أبو محمد عبد الله بن علي ، بن إسحاق الصيمري النحوي ؛ نسبة إلى الصيمرة ، وهي بلاد  
بالبصرة . كان عالماً فاضلاً ، قدم مصر ، ونقل عنه أبو حيان كثيراً ، وله كتاب جليل  
في النحو يسمى : « اتبصرة » ، يشتغل به أهل المغرب . وقد أحسن فيه التعليل لمذهب  
البصريين (١) وهو قوله : « ذات فعل - أو اسم فيه معناه وحروفه »

(٢) فإن الجملة السابقة على الواو ليس فيها فعل ، ولا اسم بمعناه وحروفه .  
(٣) هو أبو علي الفارسي . « انظر صفحة ٢٥١ - جزء أول » - فقد أجاز مثل  
ذلك ؛ بناء على مذهبه ، من الأكتفاء بما فيه معنى الفعل ؛ كالإشارة - والتنبيه -  
والظرف . ولهذا أجاز في قول الشاعر :

لَا تَحْدِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا

- أن ينصب « سربالا » على المعية . والجمهور على أنه منصوب بمطويها لا غير .  
وفيما سبق يقول الناظم :

(يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ «سَبْرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةٌ»<sup>(٥)</sup>)

أي : أن المفعول معه ، هو الاسم المنصوب الذي يأتي بعد « واو » بمعنى مع . واكتفى  
بالمثال عن الشروط التي ذكرها المصنف ؛ فد « الطريق » مفعول معه ، وهو بعد واو  
بمعنى مع - أي سيرى مع الطريق ، وهي مسبوقه بجملة فعلية .

(٤) أي : ينصب « زيداً » فيهما ، بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ؛ مع أنه

لم يتقدم فعل ، ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه .

(٥) أي بالواو على أنت ، وعلى هذا فلا إشكال .

(\*) « تالي » نائب فاعل ينصب « الواو » مضاف إليه « مفعولاً » حال من تالي « معناه » ظرف  
متعلق بمفعولاً ومضاف إليه « نحو » خبراً مبتدأً مخدوف « سبري » فعل أمر وياء المخاطبة فاعل ،  
والجملة في محل جر بإضافة نحو « الطريق » الواو بمعنى مع « الطريق » مفعول معه « مسرعة »  
حال من ياء المخاطبة ، وسكن للشعر .

فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ وَحُدِّدَ بَرَزَ ضَمِيرُهُ وَانْفَصَلَ (١).

والناصب للمفعول معه : ما سبقه من فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ (٢) - لا الواو ؛  
خِلافاً لِلجَّرِّ جَائِي (٣) - ولا الخِلاَف (٤) ؛ خِلافاً لِلْكُوفِيِّينَ - ولا مَحذُوفٌ .

(١) أى لتعذر الاتصال، وهذا تقدير ابن هشام. وقد سيويبه الفعل المحذوف من لفظ  
الكون، وجعله ماضياً مع «ما»، ومضارعاً مع «كيف» فقال: إن الأصل: ما كنت  
وزيداً - وكيف تكون أنت وزيداً؟. وقيل: إن هذا غير مقصود من سيويبه،  
و«كان» في المثالين: إما ناقصة وأداة الاستفهام قبلها خبرها مقدم، واسمها ضمير الخطاب  
الذي كان مستتراً، فلما حذفت برز وانفصل، وهذا هو الأصح. وإما تامة وفاعلها الضمير  
المستر، و«ما» الاستفهامية مفعول مطلق متقدم، و«كيف» حال مقدم، والتقدير: أى  
وجود توجد مع زيد. وفي هذا الرأى ضعف. وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

(وَبِمَدِّ «مَا» اسْتَفْهَامٌ أَوْ «كَيْفٌ» نَصْبٌ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ) (٥)

أى: نصب بعض العرب المفعول معه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين. وجعل  
النحاة نصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما بين المصنف.

(٢) أى شبهه فى العمل - من كل ما ينصب المفعول به من المشتقات - وذلك: اسم  
الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسم الفعل. ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة، ولا  
التفضيل، ولا ما لا يعمل. وابن هشام فى هذا يتبع ابن مالك كما سيأتى:

(٣) لأنه لو كان الأمر كذلك لاتصل الضمير بها - كما فى سائر الحروف العاملة -

فكان يقال: جلست وأك، كما يقال: إنك - ولك، وذلك تمتنع. انظر الجزجاني صفحة ١١٠

(٤) أى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها؛ لأن هذا أمر معنوى. ولو كان الخِلاَف

يقتضى النصب - لجاز: ما قام محمد بل علياً - بنصب على، وذلك غير جائز بالإجماع،

ويؤخذ من قول المصنف «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه» - أن

المفعول معه لا يتقدم على عامله، وهذا بالإجماع، فلا يجوز: والنبل سرت. ولا يتوسط

عند الكثيرين.

(٥) «وَبِمَدِّ «مَا» اسْتَفْهَامٌ أَوْ «كَيْفٌ» نَصْبٌ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ» مضاف إليه من إضافة الدال للدلول «أو كيف» معطوف على «ما» مقصود لفظاً «نصب»  
فعل ماضٍ «بفعل كون» بفعل متعاقب بنصب، وكون مضاف إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض  
العرب» بعض فاعل نصب، والعرب مضاف إليه.

والتقدير : سرتُ ولا بستُ النيلَ ، فيكونُ حينئذٍ مفعولاً به -  
خلاقاً للزجاج .

(فصل) للاسم بعد الواو خمسُ حالاتٍ :

وَجُوبُ العَطْفِ ؛ كما في كلُّ رَجُلٍ وضيَعتهُ ، ونحو : اشتركَ زيدٌ  
وعمرٌ ، ونحو : جاءَ زيدٌ وعمرٌ قبله - أو بعده ؛ لما يَدِينُ<sup>(١)</sup> .

ورجحانه<sup>(٢)</sup> ؛ كجاءَ زيدٌ وعمرٌ ؛ لأنه الأصل وقد أمكن  
بلا ضعف<sup>(٣)</sup> .

ووجوبُ المفعولِ معه ؛ وذلك في نحو : مالكٌ وزيداً ؟ - وماتَ  
زيدٌ وطلوعُ الشمسِ ؛ لامتناعِ العطفِ في الأوَّلِ من جهةِ الصناعة<sup>(٤)</sup> ،

وفيما سبق يقول الناظم :

(بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ ذَا النِّصْبِ - لا بالواوِ في القَوْلِ الأَسْفَى<sup>(\*)</sup>)

أي هذا النصب للمفعول معه - يكون بما سبقه من الفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو  
في القول الأحق بالاتباع . (١) أي من فقد شروط النصب ؛ وهو عدم تقدم جملة  
في الأوَّل - وعدم الفضلة في الثاني - وعدم الصاحبة في الثالث .

(٢) أي رجحان العطف ، ويجوز النصب على ضعف .

(٣) وأيضاً : فإنه أقوى في الندالة المنوية على المشاركة ؛ لأن العطف يقتضى إعادة  
العامل تقديراً قبل المعطوف ، فكان العامل تكرر .

(٤) لأنه لا يصح العطف على الضمير الجرور - وهو الكاف في « لك » - إلا بعد

إعادة الجار ، نحو قوله تعالى : ( وَهَلِيهَا وَهَلَى الفَلَكَ تَحْمَلُونَ ) .

(\*) « ما » جارٌ وجرورٌ خبر مقدم « من الفعل » جارٌ وجرورٌ متعلقٌ بسبقٍ بضم « وشبهه » معطوفٌ  
على الفعل « سبق » فعلٌ ماضٍ وفاعله يعود على « ما » والجملة حاملةٌ ما « ذا » اسمٌ لإشارة مبتدأ مؤخر  
« النصب » بدلٌ أو عطفٌ بيانٌ أو نعتٌ لذا « لا » عاطفةٌ « بالواو » معطوفٌ على « ما »  
« في القول » متعلقٌ بالنصب ، و« في » بمعنى « على » الأحق « اسمٌ تفضيلٌ نعتٌ للقول .

وفي الثاني من جهة المعنى <sup>(١)</sup> .  
ورجحانه <sup>(٢)</sup> ؛ وذلك في نحو قوله : \* فكونوا أئمةً وبنى أبيكم \* <sup>(٣)</sup> ،  
ونحو : قمتُ وزيداً ؛ لضَمِّفِ العطف في الأول من جهة المعنى ، وفي  
الثاني من جهة الصناعة <sup>(٤)</sup> .

(١) لأن العطف يقتضى التثريب في المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت .

(٢) أى رجحان المفعول معه .

(٣) صدر بيت من الواقر ، لم ينسب لقال . وعجزه :

\* مَكَانَ السَّكَلِيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ \*

وقد وجد هذا المعجز في كلمة الأقرع القشيري ، ولكن الصدر :

\* وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَلُ مَوْلِيَيْنَا \*

اللغة والأعراب: السكيتان : لمتان حمراوتان معروفتان ، والمفرد : كناية وكناية

والجمع: كليات وكلى . الطحال: معروف أيضاً . وهو دم متجمد، وجمعه طحل - كسكتب .

« كونوا » فعل أمر من كان الناقصة ، مبني على حذف النون والوار اسمها « أئمة »

تؤكد لواء الجماعة ، « وبنى » الواو بمعنى مع ، و « بنى » مفعول معه منصوب بالياء

لأنه جمع مذكر سالم « أبيكم » مضاف إليه « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا

« السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى « من الطحال » جار ومجرور متعلق

بمكان ، لأن فيه راحة الفعل .

والعنى : يأمر المخاطبين ويوصيهم . أن يكونوا مع إخوانهم على وفاق واتصال تام ،

كاتصال السكيتين بالطحال .

والشاهد : نصب « بنى » على أنه مفعول معه على الراجح . ويجوز الرفع بالعطف

على اسم كان ؛ لوجود التأكيد بالضمير المنفصل . ولكنه ضعيف من جهة المعنى ؛ لأنه

يقتضى أن بنى الأب مأمورون بذلك أيضاً ، وهو غير مراد ؛ لأن المراد أمر المخاطبين -

وحدهم - أن يكونوا مع بنى أبيهم متحابين ، كالسكيتين من الطحال .

(٤) لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ إلا بعد توكيده بضمير منفصل -

أو بأى فاصل كان . ونحو : أكرمك ومحمداً ؛ يجوز كون « محمداً » معطوفاً على

الكاف - وأن يعرب مفعولاً معه .

وامتناعهما ؛ كقوله : \* عَلَفْتُمَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا \* (١)

وقوله : \* وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْونَا \* (٢)

(١) صدر بيت من السكامل ، لم تقف على قائله . وعجزه - كما ذكر النحاة :

\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا \*

وبعض الرواة يجعل هذا الشاهد عجزاً لصدر نصه \* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا \*  
اللغة والأعراب : علفتها : قدمت لها العلف - وهو ما يقدم للدواب من الأكل ،  
وجمه علاف - كجبل وجبال . شتت : بدت . هائلة : صيغة مبالغة - من هملت العين  
إذا فاض دمها وكثر نزوله منها . الرحل : ما يعده المسافر للسفر ؛ من وعاء لمتاعه ، ومركب  
لبعيره واردة : موافياً لما قصدت إليه بالسفر . «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبتاً»  
مفعول ثان ، «وماء» الواو للعطف ، و «ماء» مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها  
«بارداً» صفة لماء ، «حتى» حرف غاية «هائلة» حال من «عينها» الواقع فاعلاً لشتت .  
والعنى : علفت هذه الدابة تبتاً وأشبعتها ، وسقيتها ماء بارداً حتى فاضت عينها  
بالدموع من الشبع ، وتلك عادة الدواب إذا شبت .

والشاهد في قوله : «وماء» ؛ فإنه لا يصح أن يعطف على تبتاً - عطف مفرد على  
مفرد ؛ لانتهاء المشاركة ؛ لعدم صحة تسلط العامل عليه ؛ لأن الماء لا يعلف . ولا يصح  
أن تكون الواو للمعية لانتهاء المصاحبة ؛ لأن الماء لا يصاحب التبن - في معنى العلف ،  
ولا في زمانه . وقد خرجه المصنف .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لعبيد بن حصين - المعروف بالراعي النيمري - وصدره :

\* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا \*

اللغة والأعراب : الغانيات : جمع غانية - وهي المرأة التي استغنت بجهاها عن الحلى  
والزينة . برزن : ظهرن . زججن الحواجب : دققنها ورققنها في طول . «إذا» ظرف  
للمستقبل من الزمان «ما» زائدة «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ،  
والجملته في محل جر بإضافة إذا «برزن» برز فعل ماض ، وضمير النسوة فاعل «يوماً»  
ظرف منصوب ببرزن «وزججن» معطوف على برزن «الحواجب» مفعوله «والعيونا»  
مفعول لفعل محذوف تقديره : وكحلن . وبعد هذا البيت :

أما امتناع العطف ؛ فلا تنفأ المشاركة ، وأما امتناع المفعول معه ؛  
فلا تنفأ المعية في الأول - وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني . ويجب  
في ذلك - إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ؛ أي : وسقيتها ماء -  
وكحلن العيون<sup>(١)</sup> . هذا قول الفارسي والفرّاء ومن تبعهما . وذهب

أئحْنَجِمَاهُنَّ بِذَاتِ غَسَلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السُّكْدُونَا  
ذات غسل : موضع بين اليمامة والنباج . سرّاة اليوم : وسطه . يمهدن : يصلحن .  
السكدونا : جمع كدن ، وهو الهودج ، أو ثوب للخدر - وهو يفتح الكف وكسرهما -  
والعنى : أن تلتصق النساء الجميلات ، إذا ظهرن من خدورهن متزينات ، وقد  
رقتن حواجبهن وكحلن عيونهن - أئحْنَجِمَاهُنَّ التي يركبها بهذا الموضع وسط النهار ،  
ليصلحن خدورهن - أو هو ادجهن .

والشاهد : في قوله « والعيونا » ؛ فإنه لا يصح أن يعطف على الحواجب ، لعدم  
المشاركة في التزجيج . ولا تصح المعية لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون  
للحواجب . وقد وجهه المصنف .

(١) وحينئذ يكون عطف جملة على جملة - لا مفرد على مفرد . وإلى الحالات  
المتقدمة يشير الناظم بقوله :

(وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنُ بِالْأَضْعَفِ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ  
وَالنَّصْبُ إِن لَمْ يَجْزِ الْعَظْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصْبٍ)<sup>(٥)</sup>  
أى إذا أمكن العطف من غير ضعف - فهو أحق من النصب ، لأنه الأصل . ويختار  
النصب على المعية إذا كان في العطف بالحرف ضعف . وإن لم يمكن العطف مطلقاً - تعين  
النصب على المعية ، أو على إضمار عامل مناسب ، وقد أوضح المصنف ذلك .

(\*) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « يمكن » فعل الشرط « بلاضعف » متعلق  
بيمكن ، ومضاف إليه ، و« لا » اسم بمعنى « غير » مجرور بالباء ظهراً لعرايه على ما بعده « أحق » خبر  
المبتدأ وجواب الشرط مخذوف « والنصب مختار » مبتدأ وخبر « لدى » ظرف متعلق بمختار  
« ضعف النسق » مضاف إليه (\*) « والنصب » مبتدأ خبره ، « يجب » والجملة الشرطية معترضة  
بينهما كإسابة « أو اعتقد » مبطوف على يجب ، و« أو » للتخيير « إضمار » مفعول اعتقد  
« عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وهو « اعتقد » .

الجرمي والمازني والمبرد ، وأبو عبيدة والأصمعي <sup>(١)</sup> واليزيدي <sup>(٢)</sup> -  
إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل  
المذكور - بعامل يصح انصبابه عليهما ؛ فيؤول : زججن -

(١) الأصمعي : هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، الأصمعي البصري ، نسبة إلى جده  
أصمعي ، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والملح وال نوادر . روى عن أبي عمرو بن  
العلاء وغيره ، وكان يتمتع بحافظة جيدة . روى عنه أنه كان يحفظ ست عشرة ألف  
أرجوزة - غير دواوين العرب . وكان جيد الإلقاء ، حتى قال فيه أبو نواس : إنه بابل يطرب  
الناس بنغماته . وقال عنه الإمام الشافعي : ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي .  
وكان صدوقاً في روايته ، ومن أعلم الناس بفنه وأسرعهم جواباً ، وكان لا يفتي إلا بما  
أجمع عليه العلماء . قدم بغداد في أيام الرشيد ، واتصل به وبالبرامكة . وله مصنفات  
كثيرة منها : كتاب الأصول ، والنوادر ، والقلب والإبدال ، وغريب القرآن ، ومات  
سنة ١٢٥ هـ . ومن شعره في جعفر البرمكي :

إِذَا قِيلَ : مَنْ لَنَا دَا وَالْعُلَا      مِنْ النَّاسِ ؟ قِيلَ : الْفَتَى جَعْفَرُ  
وَمَا إِنْ مَدَحْتَ فَتَى قَبْلَهُ      وَلَكِنْ بَنِي جَعْفَرٍ جَمْرُ

وقد تقدمت ترجمة القراء ، والمازني ، والمبرد ، وأبو عبيدة - في الجزء الأول .  
(٢) هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي - مولى بني عدى ، وينسب إلى يزيد بن  
منصور الحيري خال المهدي ؛ لأنه أدب أولاده . نشأ ببغداد ، وأخذ العربية عن أبي  
عمرو بن العلاء ، واللغة والعروض عن الخليل . وكان أحد أكابر القراء الناصحاء -  
العالين بلغة العرب والنحو ، كما كان ثقة صدوقاً صحيح الرواية . وقد اتصل بالرشيد  
وجعله مؤدباً للمأمون ، وصنف مختصراً في النحو . ومات بخراسان سنة ٣٠٣ هـ .  
ومن شعره :

إِذَا نَسَكَبَاتِ الدَّهْرِ لَمْ تَعْظَمِ الْفَتَى      وَأَنْزَعِ مِنْهَا - لَمْ تَعْظَمِ عَوَازِلَهُ  
وَمَنْ لَمْ يُؤَدِّبْهُ أَبُوهُ وَأُمُّهُ      تُؤَدِّبُهُ رَوْعَاتُ الرَّدَى وَزَلَالَتُهُ  
فَدَعِ عَنكَ مَا لَا تَسْتَعِطِيعُ ، وَلَا تُطِيعُ      هَوَاكَ ، وَلَا يَغْلِبُ بِحَقِّكَ بَاطِلُهُ

يَحْسَنُ<sup>(١)</sup> ، وعلفتها — بأنثتها<sup>(٢)</sup> .

- (١) ولا شك أن التحسين يصح تسلطه على كل من العيون، والحواجب .  
(٢) والإنالة يصح تسلطها على التبن والماء . ويكون ذلك من باب التضمين ، وهو سائغ ووارد عن العرب . « انظر صفحة ١٠٣ من هذا الجزء » .

### تذويه

الفرق بين العطف والمية: أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل ، سواء حصلت المشاركة فى الزمن أولاً . فإذا قلت : قابلت محمداً وعلياً فى الحج ، فيجب أن تتناولهما المقابلة ؛ لأن العطف على فية تكرار العامل ، وليس بالإنزيم أن تكون شملت مع التكلم فى وقت واحد .

أما المية فبالعكس ؛ أى أنه تستقيم المشاركة الزمنية . أما المشاركة المعنوية فقد تكون أولاً تكون ؛ فإذا قلت : سار محمد والنيل - تميت المشاركة الزمنية ، أما المعنوية فلا يمكن ؛ لأن النيل لا يشارك فى السير .

أما فى مثل : سار الناظر والمدرس ؛ فإن المشاركة المعنوية جائزة مع المشاركة الزمنية اللازمة .

### فائدة

قال الصبان : قال الفارضى : « إذا اجتمعت المفاعيل ، قدم المفعول المطلق . ثم المفعول به الذى تعدى إليه الفاعل بنفسه - ثم الذى تعدى إليه بواسطة حرف الجر ثم المفعول فيه الزمانى - ثم المكانى - ثم المفعول له - ثم المفعول معه - نحو : ضربت ضرباً محمداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس .

والظاهر أن هذا الترتيب أولى - لا واجب » . ومن الخير أن يراعى تقديم الأهم المقصود منهما كان .

## الأسئلة والتمرينات

١ — عرف المفعول معه ، واذكر شرط عامله ، وهات أمثلة موضحة له من إنشائك .  
٢ — ما الذي ينصب المفعول معه في القول الراجح ؟ وما المراد بشبه الفعل ؟ مثل  
لما تقول .

٣ — هات مثالين لاسم واجب النصب على أنه مفعول معه ، وآخرين لاسم يتنع فيه  
ذلك ، ويجب العطف .

٤ — ما الفرق بين المانع الصناعي والمانع المعنوي ؟ هات مثالين موضحين لكل .

٥ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين الشاهد ، وحكم ما بعد الواو .

قال تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ \* اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ  
الْجَنَّةَ \* احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ \* لَقَدْ كَفَرْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ  
فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) .

قال الشاعر : \* فَمَا لَكَ وَالْتَلَذُّ حَوْلَ نَجْدٍ \* .

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل امرئه والليالي  
إذا أنت لم تترك أخاك وزلة إذا زلتها — أو شكتها أن تفرقها

جهدت ونفشتا غيبية ونميمة ثلاث خصال أست عنها بمرء عوى  
٦ — وضح فيما يأتي عامل المفعول معه ، وأظهره إن كان مقدراً .

ما شأنك والأحرار من القمانيين ؟ عجبت من حرصك ووثوقك الواسعة .  
كيف أنت والمتطوعين بدمائهم وأموالهم فداء للوطن ؟ على ميفض وأخاه من  
الطلاب . ما أنت ورحلة إلى السد العالي ؟ لو ترك كل إنسان وشأنه لسادت  
الفوضى ، فنصيحتي لك أن تسير وطريق الدين والقانون . اشترك البارودي  
والأستاذ الإمام في الثورة العربية . نمت وصلاة العشاء لأنني كنت تعباً وصديقاً .

٧ — بين موقع إعراب ما تحته خط في البيتين الآتين ، واشرحهما شرحاً أدبياً .

فَلَيْسَتْ حدود الشرق تفصيل بيننا لنا الشرق حد ، والعروبة موضع  
ولو بردى ، أنت لخطب مياها لسالت « بوادي النيل » للنيل أدمع

( هذا باب المستثنى ) (١)

للاستثناء أدوات ثمان : حرفان ، وهما : «إلا» عند الجميع ، و«حاشا»  
عند سيبويه (٢) ، ويقال فيها : حاش - وحشاً (٣) .

وفعلان وهما : «ليس» ، و«لا يكون» . ومترددان بين الفعلية  
والحرفية (٤) وهما : «خلا» عند الجميع ، و«عدا» عند غير سيبويه (٥) .  
واسمان وهما : «غير» ، و«سوى» بلغاتها ؛ فإنه يقال : سوى كرضاء ،  
وسوى كهدي ، وسواء كسماء ، وسواء كبناء - وهي أغربها (٦) .

هذا باب المستثنى

(١) هو اسم يذكّر بعد «إلا» - أو إحدى أخواتها ، يخالف ما قبلها في الحكم نفيًا  
أو إثباتًا . ويقول صاحب التسهيل في تعريفه : « هو الخرج الحقيقي أو تقديرًا ،  
من مذكور أو متروك - بإلا أو ما في معناها » بشرط حصول الفائدة بالبدل - وبالصفة -  
وبالشرط - وبلاستثناء وغير ذلك . وقوله : « تحقياً أو تقديرًا » - إشارة إلى قسمي  
الاستثناء ؛ المتصل والمنقطع . وقوله : « من مذكور أو متروك » - إشارة إلى قسمي ،  
التام والفرغ . وقوله : « بإلا أو ما في معناها » - يشمل جميع أدوات الاستثناء ، ويخرج  
ما عدا المستثنى مما تقدم ذكر بعضه . وقوله : « بشرط الفائدة » - يخرج به نحو قولك :  
جاءني ناس إلا محمداً .

(٢) وتبعه في ذلك أكثر البصريين ، فقالوا : إنها حرف جر دائماً . وقيل تستعمل حرف  
جر كثيراً ، فتقول : حاشا - وفلا ماضياً جامداً متعدياً بقلّة ؛ لئضمها معنى «إلا» ، تقول :  
حاشا . وذهب الكوفيون إلى أنها فعل متعد متصرف دائماً ينصب ما بعده ، ولا تكون  
حرف جر لتصرفها . وإذا ورد ما بعدها مجروراً فيكون على تقدير حرف جر حذف  
وبقي عمله (٣) هل هاتان اللغتان خاصتان بحاشا الخالصة للتنزيه ؟ والتي هي اسم  
مرادف لكلمة « تنزيهاً » ؟ أو فعل بمعنى « أنزه » كما سنيده بعد ؟ - أو هما جائزان في  
حاشا مطلقاً ؟ ولعل الأول هو الأقرب إلى الصواب ؛ لا تفاهم على نفي حرفيتها ، فتسكون  
أكثر قبولاً للتصرف بالحذف .

(٤) أي ما لم تقدم عليهما « ما » المصدرية ، وإلا تميّنتا للفعلية وتازمان المضي .

(٥) أما هو نلم يحفظ فيها إلا الفعلية (٦) وقل من ذكرها ، وقد ذكرها الفارسي

فإذا استثنى « إلا » وكان الكلام غير تام - وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه - فلا عمل لإلا ؛ بل يكون الحكم <sup>(١)</sup> عند وجودها مثله عند فقدتها <sup>(٢)</sup> ، ويسمى استثناءً مفرغاً <sup>(٣)</sup> . وشرطه : كون الكلام غير إيجاب <sup>(٤)</sup> ؛ وهو النفي نحو : ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ) <sup>(٥)</sup> . والنهي نحو : ( وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ) <sup>(٦)</sup> - وَلَا يُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ

(١) أى من الناحية الإعرابية - لا من الناحية المعنوية (٢) فيعرب ما بعد « إلا » - وهو المستثنى - على حسب ما يقتضيه العامل قبلها ، يقطع النظر عن « إلا » ؛ فيكون فاعلاً - ومفعولاً - ومبتدأ وخبراً - وغير ذلك ، وتكون « إلا » ملغاة .

(٣) لأن ما قبل « إلا » تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعدها ظاهراً ، ومعموله الحقيقي هو المستثنى منه ؛ لأن الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف ؛ فالتقدير في مثل ما قام إلا محمد - ما قام أحد إلا محمد . فلما حذف المستثنى منه ، أشغل العامل بالمستثنى وسمى استثناءً مفرغاً . ويجوز التفريغ لجميع الممولات ؛ إلا المفعول معه - والمصدر المؤكد لعامله - والحال المؤكدة كذلك ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والنيل - ولا ما زرعت إلا زرعاً - ولا تعث إلا مفسداً ؛ وذلك لوقوع التناقض بذكر المعنى منغياً قبل « إلا » ومثبتاً بعدها . وأما قوله تعالى : ( إن نظن إلا ظناً ) - فالتقرينة تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو مصدر نوعي ، فاختلاف المنفي والمثبت

(٤) لأن التفريغ في الإيجاب يدعو إلى الاستبعاد ؛ فإذا قلت : قام إلا محمد - كان معناه : قام جميع الناس إلا محمد ، وهذا بعيد ، وليست هنالك قرينة تدل على أن المراد جماعة مخصوصة . وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب ؛ إذا كان فضلة وحصلت فائدة ، نحو : قرأت إلا يوم الخميس ؛ فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يوم الخميس . وأجيب : بأن هذا قليل فيمنع طرداً للباب . كما اتفق على الجواز في المنفي ، وإن لم يستتم المعنى أحياناً ، نحو : ما مات إلا محمد - لهذا السبب .

والخلاصة : أن الاستثناء المفرغ يقتضى أن يكون الكلام غير تام وغير موجب معاً .

(٥) « محمد » مبتدأ « إلا » ملغاة « رسول » خبر ، وتقدير المستثنى منه : وما

محمد شيء . سورة آل عمران ، الآية : ١٤٤ .

(٦) « الحق » مفعول به لتقولوا . وتقدير المستثنى منه : ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق

إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) <sup>(١)</sup>. والاستفهام الإنكاري نحو: (فَهَلْ يَهْلِكُ  
إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) <sup>(٢)</sup>. فأما قوله تعالى: (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمِّ  
نُورَهُ) <sup>(٣)</sup> - فحليل «يَأْتِي» - على لا يريد؛ لأنهما بمعنى <sup>(٤)</sup>.  
وإن كان الكلام تاماً؛ فإن كان موجباً <sup>(٥)</sup> وَجَبَ نَصْبُ الْمُسْتَثْنَى <sup>(٦)</sup>

- (١) «التي» مجرور بالباء. لأن ما قبل «إلا» - وهو «تجادلوا» - يطلبه كذلك. وتقدير  
المستثنى منه: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن. العنكبوت - ٤٠.
- (٢) «القوم» نائب فاعل «يهلك» والاستفهام إنكاري بمعنى النفي.
- سورة الأحقاف الآية: ٣٥. (٣) سورة التوبة، الآية: ٣٢.
- (٤) أي معنى يأتى - هو «لا يريد» ، فهناك نفي معنوي ، والمستثنى منه محذوف .  
وإذا فلا فرق بين أن يكون النفي في اللفظ أو في المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى ( وإنها  
لكبيرة إلا على الخاشعين ) ، لأن المعنى : أنها لا تسهل إلا على الخاشعين . ومثل ذلك -  
النهي ، نحو قوله تعالى : ( وَمَنْ يُؤْمَرْ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيُؤْتِيهِهُ إِنْ عَلِمَ الْفِتْنَةَ ) ، لأن المعنى :  
لا تولوا الأدبار إلا متحرفين . وقد أشار الناظم إلى الاستثناء المفرغ بقوله :
- ( وَإِنْ يُفْرَغْ سَابِقٌ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ - يَكُنْ كَمَا لَوْ «أَلَّا» عِدْمًا ) <sup>(٥)</sup>
- أي إذا فرغ العامل الذي قبل «إلا» للعمل فيما بعدها - أعرب الاسم الذي بعدها على  
حسب ما يقتضيه هذا العامل ، وكان «إلا» غير موجودة .
- (٥) الموجب هو : الجملة التي ليس فيها نفي أو شبهه ؛ وهو النهي - والاستفهام  
المتضمن معنى النفي ؛ كالإنكارى - والتوبيخى .
- (٦) سواء كان متأخراً عن المستثنى منه ، أم متقدماً عليه . متصلاً كان الاستثناء  
أم منقطعاً . ويقال في الإعراب : «إلا» حرف استثناء ، والمستثنى منصوب على
- 
- (\*) « وإن » شرطية « يفرغ » فعل مضارع للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل  
يفرغ « إلا » مقصود لفظه مفعول لسابق « لما » متعلق بيفرغ و « ما » اسم موصول ، « بعد »  
ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « يكن » جواب الشرط ، واسمها يعود إلى سابق - أو إلى ما بعد  
« كما » الكاف جارة و « ما » رائدة « لو » مصدرية « إلا » مقصود لفظه نائب فاعل لمحذوف  
يقسره عدما ، « عدما » فعل ماضى مبنى للمجهول والألف للإطلاق ونائب فاعله يعود إلى « إلا »  
و « لو » ومدخلها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر يكن ناقصة

نحو: ( فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> . وأما قوله :

\* عَافٍ تَغْيِيرٍ إِلَّا النَّوْئِيُّ وَالْوَتْدِ \*<sup>(٢)</sup>

فَعَمَلٌ تَغْيِيرٍ - على « لم يبق على حاله » ؛ لأنهما بمعنى .

الاستثناء . وقيل : إن النصب غالب لا واجب ، ويجوز الرفع كما في الحديث « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ، وقراءة « فشربوا منه إلا قليل منهم » .

(١) ف « قليلاً » منصوب على الاستثناء وجوباً ؛ لأن الكلام موجب ليس فيه نفي أو شبهة ، والمستثنى منه مذكور - وهو الواو في « شربوا » - سور البقرة الآية : ٢٦٦ .  
وأما قوله تعالى : ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ) - برفع لفظ الجلالة - فإن « إلا » في الآية ليست حرف استثناء ؛ وإنما هي اسم بمعنى « غير » صفة لآلهة ، ونقل إعرابها إلى ما بعدها ، لكونها على صورة الحرف ، و « لو » نفي ضمنى غير مقصود فلا ينظر إليه .  
(٢) عجز بيت من البسيط ، للأخطى النغابي الأموى ، و صدره :

\* وَاللَّيْسِيَّةُ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ \*

اللغة والأعراب : الصريمة : اسم موضع ، وأصله : المقطع من الرمل . خلق : بال . عاف : دارس مندثر . النوى : جدول صغير يحفر حول الخباء لمنع السيل عنه .  
« بالصريمة » جار ومجرور خبر مقدم « منهم » متعلق بمحذوف حال من منزل - الواقع مبتدأ مؤخرأ - أى متخلفاً منهم « خلق » صفة لمنزل « عاف » صفة ثانية مرفوع بصفة مقدرة على الياء المحذوفة « تغير » الجملة صفة ثالثة والفاعل يعود على المنزل « إلا » حرف استثناء « النوى » بدل من فاعل تغير « والوتد » معطوف عليه .

والمعنى : أن بهذا الموضع منزلاً بالياً خلفه القوم ، تغيرت حاله ودرست معالمه ، ولم يبق منه إلا الحفرة التي كانت حوله ، والوتد الذي يربط به الخباء أو الدواب .

والشاهد : رفع « النوى » على البدلية ؛ لأن الكلام ليس تماماً موجباً كما يدل ظاهره - بل هو منفي في المعنى ؛ لأن تغير - وهو العامل في ضمير المستثنى منه وهو المنزل - في معنى عامل منفي وهو : « لم يبق على حاله » ، كما ذكر المصنف .

وذهب بعضهم : إلى أن « إلا » هنا حرف استدراك بمعنى لكن ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمتي إلا الجاهرون » أى : لكن الجاهرون بالمعاصي لا يعافون .

وإن كان الكلام غير موجب؛ فإن كان الاستثناء مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup> فالأرجحُ  
إتباعُ المستثنى للمستثنى منه<sup>(٢)</sup>؛ بَدَلْ بعضِ عندِ البصريين ، وَعَظْفَ  
نَسَقَ عند الكوفيين<sup>(٣)</sup> نحو: ( مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ - وَلَا يَلْتَفِتْ  
مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكَّ - وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ )<sup>(٤)</sup>  
والنصبُ عربيٌّ جيِّدٌ ، وقد قرئ به في السَّبْعِ - في « قَلِيلٌ » ،  
و « امرأتك » . وإذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظِ - أُبْدِلَ على الموضعِ نحو:  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ونحو: ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ - بزفعهما<sup>(٥)</sup> ، وليس

(١) الاستثناء المتصل هو: ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، ويحكم على أحدهما  
بضد ما يحكم به على الآخر ، سواء كان المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحد تلك  
الأفراد ؛ نحو: زرت الرملة إلا محمدًا - أو كان المستثنى منه فرداً ذا أجزاء ، والمستثنى  
جزء من تلك الأجزاء ؛ نحو: نظفت الحجرة إلا شبا كاً . وفي الحالتين يكون ما بعد إلا  
مخالفًا في الحكم لما قبلها .

(٢) أى فى إعرابه ، فيكون مثله : مرفوعاً - أو منصوباً - أو مجروراً .

(٣) لأن « إلا » عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة ، وهى بمنزلة

« لا » العاطفة - فى أن ما بعدها يخالف ما قبلها .

(٤) « الضالون » بدل من الضمير المستتر فى « يقنط » - بدل بعض من كل ،

و « امرأتك » بالرفع - بدل من « أحد » كذلك ، و « قليل » بدل من الواو فى « فعلوه »

أيضاً . ولا يعترض بعدم وجود الضمير الرابط ؛ لأن « إلا » أغنت عنه ، لدلالتها على

إخراج الثانى من الأول ، وكونه بعضاً منه . والجميع عطف نسق عند الكوفيين .

سورة النساء . الآية : ٦٦ ، وسورة هود الآية : ٨١ ، وسورة الحجر الآية : ٥٦ .

(٥) قيل : لفظ الجلالة بدل من محل الاسم قبل دخول « لا » - أو من محل « لا » مع

اسمها . وفى القولين ضعف ؛ لأن هذا المحل قد زال بدخول الناسخ . والمختار أنه بدل

من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف . ولا يجوز النصب ؛ لأن « لا » الجنسية لاتعمل

فى معرفة - ولا فى موجب ، و « زيد » بدل من محل أحد ؛ لأن محله رفع بالابتداء . ولا

زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به - بالنصب<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ «لا» الجنسية لا تعملُ  
في معرفةٍ - ولا في مُوجبٍ، و«من» و«الباء» الزائدتين - كذلك .  
فإن قلتَ : لا إله إلا الله واحدٌ - فالرفع أيضاً<sup>(٢)</sup>؛ لأنها لا تعملُ في  
مُوجبٍ . ولا يترجَّحُ النَّصبُ على الإتيانِ ؛ لتأخُّرِ صفةِ المستثنى منه  
عن المستثنى نحو : ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ - خلافاً للماني<sup>(٣)</sup> .  
وإن كان الاستثناء منقطعاً<sup>(٤)</sup>؛ فإن لم يُمكن تسليطُ الظاهرِ على  
المستثنى - وجب النَّصبُ اتفاقاً ، نحو : ما زاد هذا المالُ إلا

يجوز الحذف على اللفظ ؛ لأنه موجب بإلا ، و « من » الزائدة لا تعمل في موجب .  
ولا تدخل إلا على النفي : (١) « شيئاً » بدل من محل « بشيء » ، لأنها في موضع  
نصب على الخبرية بليس ، ولا يجوز خفضها على اللفظ ؛ لأنه موجب بإلا ، والباء الزائدة  
لا تعمل في موجب - كما ذكر المصنف .

(٢) أى على البديل على المحل . ولا يجوز النَّصب على اللفظ وإن كان البديل مذكوراً  
موصوفة ؛ لأنها موجبة لوقوعها بعد « إلا » ، و « لا » الجنسية لا تعمل في الموجب  
كما بين المصنف . وإنما كان الاسم الواقع بعد « إلا » مباشرة - معمول ، فلا يجوز تقديمه  
عليها ، نحو : ما أنا إلا طالب عفوياً - فلا يصح : ما أنا عفوياً إلا طالب .

(٣) فقد اختار النَّصب في هذه الحالة ؛ فتقول : ما فيها رجل إلا أخاك صالح .  
فرجل مبتدأ ، والجار والمجرور قبله خبر ، وصالح نعت لرجل ، و « أخاك » منصوب  
على الاستثناء - مقدم على صفة المستثنى منه .

(٤) الاستثناء المنقطع هو : ما لم يكن فيه المستثنى بهضاً من المستثنى منه ؛ فلا هو فرد من  
أفراده - ولا جزء حقيقي منه ، وإن كان ينبغي أن يكون بينهما اتصال معنوي وعلاقة  
وربط ، بحيث يصح أن يقع الحرف « لـكن » موقع أداة الاستثناء - مع استقامة المعنى .  
فلا بد أن يكون ما قبل « إلا » دالاً على ما يستثنى . ولهذا يجوز : ما قام القوم إلا  
فرساً ، ويتعق : قام القوم إلا ثعباناً . ويشترط ألا يسبقه ما هو نص صريح في خروجه ،  
فلا يصح : صهلت الحيل إلا الإبل ؛ لأن الصهيل نص قاطع في صوت الحيل ، فلا صلة بين  
المستثنى والمستثنى منه - بخلاف : « صوتت » مثلاً .

ما نَقَصَ<sup>(١)</sup>، إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: ما نفع زيد إلا ما ضر؛ إذ لا يقال: نفع الضر.

وإن أمكن تسليطه؛ فالحجازيون يُوجبون النصب<sup>(٢)</sup>، وعليه قراءة السبعة: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)<sup>(٣)</sup>. وتَمِيمٌ تَرَجَّحَهُ، وتَجِينُ الاتِّبَاعِ<sup>(٤)</sup> كقولهِ:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ<sup>(٥)</sup>

(١) «إلا» أداة استثناء، «ما» مصدرية «نقص» الجملة صلتها - وهي في موضع نصب على الاستثناء. ولا يجوز الرفع على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل على المستثنى، فلا يقال: زاد النقص.

(٢) لامتناع الإبدال حقيقة؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

(٣) سورة النساء الآية: ١٥٧.

(٤) فترفع «اتباع» على أنه بدل من «علم» باعتبار موضعه. ولا يجوز خفضه على الإبدال من «علم» باعتبار لفظه؛ لأنه معرفة موجبة، و«من» الزائدة لاتعمل فيها كما سلف.

(٥) بيت من الرجز، لعامر بن الحارث - الملقب بجران العود - شاعر نيمري، ولقب بذلك لأنه اتخذ من جلد العود سوطاً يضرب به نساءه. والعود. السنن من الإبل.

**اللغة والاعراب:** أنيس: مؤنس. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية العيس: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها: أعيس، والأنثى: عيساء. «وبلدة» الواو واو رب «بلدة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع منها حرف الجر الزائد «ليس بها أنيس» الجملة من ليس واسمها وخبرها صفة لبلدة، وخبر المبتدأ محذوف «إلا» حرف استثناء «اليعافير» بدل من أنيس «وإلا» حرف توكيد للأولى «العيس» معطوف على اليعافير.

**والعنى:** كثير من البلدان الموحشة التي لا مؤنس ولا رفيق فيها، وليس بها إلا أولاد البقر الوحشى والإبل - زرتها ولم أحيى شيئاً.

**والشاهد:** رفع «اليعافير والعيس» على الإبدال على لغة تميم - مع أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي اتصافه على المشهور.

وَحَمَلْ عَلَيْهِ الرَّشْمِيُّ<sup>(١)</sup> : ( قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ )<sup>(٢)</sup> .

وقد سئلهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعاقير .  
أما المستثنى منه فكأنه غير مذکور ، فصار كالاتثناء المفرغ . أو أنه توسع في معنى  
المستثنى ، حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، فقدر اليعاقير والعيس نوعاً من الأنيس .  
أو توسع في المستثنى منه ، فكلن الاستثناء في الحالتين متصل .

(١) هو أبو القاسم محمد بن عمر جار الله الرشمي ، نسبة إلى «رشم» من أعمال  
خوارزم . كان واسع العلم غاية في الذكاء وقوة الذاكرة ، متفناً في كل علم ، معزى  
العقيدة . قسّم بضداد غير قسّم ، وأخذ الأدب عن النيسابوري والأصبهاني ، وجاور  
بمكة زماناً ، وقرأ بها فلعلها : بحار الله وخز خوارزم . وكانت له رجل من  
خشب بسبب خراج أصاب جلده فقطعت . وله مصنفات كثيرة من أشهرها : الكشف  
في التفسير ، والمفصل في النحو ، وقد عني به العلماء شرحاً وتفصيلاً وتعليقاً ، وأطواق  
النهب ، والأحاديث النحوية ومات يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ .  
ومن شعره قوله :

كَثُرَ الشُّكُّ وَالْخِلَافُ وَكُلُّ  
يَدْعِي الْفَوْزَ بِالصَّرَاطِ السَّوِيِّ  
فَاعْتَصِمِي بِإِلَهِ سِنِّ وَاهٍ  
ثُمَّ سَبِّ لَأَحْمَدٍ وَعَلِيٍّ  
فَارِ كَلْبٌ يَحِبُّ أَضْحَجِدِ كَهْفٍ  
كَيْفَ أَشْتَقِي بِحَبِّ آلِ نَبِيِّ ؟

(٢) « من » في محل رفع فاعل بعلم « الغيب » مفعول به « الله » بدل من « من »  
على لفة تنيم ، وهو استثناء منقطع ؛ لعدم دخوله في مدلول « من » ؛ لأنه سبحانه  
لا يحويه مكان - وحمل ابن مالك الاستثناء متصلاً ، وقدر متعلق الظرف : من يذكر  
في السموات والأرض - لا استقرار ونحوه . وذكر في المعنى : أنه يجوز أن تعرب « من »  
مفعولاً به يعلم - لا فاعلاً ، و « الغيب » بدل اشتغال منه ، و « الله » فاعل ، ويكون  
الاستثناء مفرغاً ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله . سورة النمل الآية : ٦٥ .  
وقد أشار النظم في إجمال اليعاقير - بقوله :

نفسه) وإنما تقدم الاسم على النكرة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نَعْلَمُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾  
 ﴿ وَإِن كُنْتُمْ لَتَكْفُرْنَ ﴾

(ما استثنىه وإلا) مع تمام ينتصب . وإنما تسمى أو كنى أشوب  
 إتباع ما اتصل ، وأنتصب ما انقطع . وعن تميم في الإبدال وقع (١)  
 أى : أن ما استثنىته « إلا » ، إذا وقع بعد تمام الكلام الموجب ينصب ، سواء كان  
 متصلاً أو منقطعاً . وإن وقع بعد نفي أو شبهه ، فاختار الإتيان على الإبدال مع المستثنى  
 اتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . وعند تميم يجوز الإبدال أيضاً في المنقطع .  
 (١) أى سواء أكان متصلاً أم منقطعاً . ولا يجوز أن يعرب بدلاً ؛ لأنه يكون  
 تابعاً ، والتابع لا يتقدم على المتبوع . ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه وعلى عامله معاً ،  
 فلا يجوز : إلا التفتح أكلت الفاكهة .

(٢) هذا البيت للسكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة له مشهورة يمدح فيها  
 بني هاشم - آل صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :  
 طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ      ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ  
 ولم يلهني دار ولا رسم منزل      ولم يتطرّبني بنان نخضبُ  
 اللغة والأعراب : طربت : من الطرب ، وهو خفة تعترى القاب من لهو أو حزن  
 أو نحوها . البيض : جمع بيضاء ، وهي المرأة النقية اللون . بنان ، البنان : الأصابع - أو  
 أظرافها ، والمفرد بنانة . نخضب : مزين بالخصاب ، وهو ما يختضب به - كالحناء ونحوه .  
 شعبة : أنصار وأعوان . مذهب الحق : طريقه وشرعته . « ما » نافية « لى » خبر مقدم .  
 « إلا » أداة استثناء « آل » منصوب على الاستثناء « أحمد » مضاف إليه ، ممنوع من  
 الصرف للعلمية ووزو الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر وهي المستثنى منه .

(\*) « ما » موصولة مبتدأ « إلا » فاعل استئنفت مقصود لفظها ، والجملة صلة ، والعائد  
 محذوف - أى ما استئنفته إلا « مع تمام » مع ظرف وتام مضاف إليه متعلق باستئنفت « ينتصب »  
 الجملة خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بانتصب « نفي » مضاف إليه « أو كنى » معطوفة  
 على نفي ، والكاف بمعنى مثل (\*) « أتباع » نائب فاعل انتخب « ما » اسم موصول مضاف إليه « اتصل »  
 الجملة صلة « ما » اسم موصول مفعول انصب « انقطع » الجملة صلة ما « وعن تميم » جار ومجرور  
 متعلق بوقع « فيه » خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر « وقع » فعل ماض وفاعله يعود على إبدال  
 والجملة نعت له . ويجوز أن تكون جملة « وقع » خبر المبتدأ « وعن تميم فيه » متعلقان بوقع

وبعضهم يُجيز غير النَّصب<sup>(١)</sup> في المسبوق بالنفي<sup>(٢)</sup>؛ فيقول: ما قام  
إلا زيدٌ أحدٌ، سمع يونس: مالي إلا أبوك ناصرٌ، وقال:  
\* إذا لم يكن إلا النبيون شافع<sup>(٣)</sup> \*  
ورويها: أن العامل فُرع لما بعد «إلا»، وأن المؤنَّ عامٌ أُريد به  
ناصرٌ، فوضع إيدائه من المستثنى - لكانه بدلٌ كلٌّ.

واللهي: ليس لي أنصار وأعيان - إلا آل النبي عليه السلام، وليس لي طريق  
رمضنب أسسك وأهدى به - إلا طريق الحق.

والشاهد: تقدم المستثنى في الصدر والعجز - وهو «آل»، و «منذهب» - ونصبه  
فيها وجوباً على الاستثناء؛ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لأعرب بدلاً، والبدل تابع  
والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع.

(١) أي على الاستثناء، فيجوز النصب - والرفع - والجزم - على البدل للإتباع.

(٢) ومثله: ما في معناه: من النهي - والاستفهام، كما يدل عليه قول الناظم:

(وبعد نفى أو كنفى . . . الخ).

(٣) عجز بيت من الطويل، لحسان بن ثابت - شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وصدوره:

\* لِأَنَّهُمْ يُرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً \*

وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

أَلَا بِالْقَوْمِ هَلْ لِمَا حُمُّ دَارِفِعُ؟ وَهَلْ مَأْمَنِي مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ؟  
تَدَاكَرْتُ عَهْرًا قَدْ مَفِي فَتَهَا فَمَتَّ بَنَاتُ الْحَشَا وَأَهْلٌ مِني الْمَدَامِعُ

اللغة والأعراب: حم: قدر، تهاقت: تابعت. بنات الحشا: يراد بها المهموم والأحزان  
انهل: انصب وسال: يرجون: يأملون ويترقبون. «لأنهم» اللام للتعليل، وأن واسمها  
«يرجون» الجملة خبرها «منه» متعلق به «شفاعاة» مفعوله «إذا» ظرف مضمن  
معنى الشرط «يكن» فعل مضارع تامة مجزومة بلم «إلا» أداة استثناء ملغاة «النبيون»  
فاعل يكن «شافع» بدل كل من فاعل يكن.

اللهي: أن أهل بدر أطاعوا الرسول، ووفوا بعهدهم له؛ لأنهم يرجون أن يشفع  
لهم يوم القيامة، حين لا شفيع فيه إلا الأنبياء عليهم السلام.

ونظيره في أن المتبوع آخر وصار تابعا: «ما مررتُ بمثلِكَ أحدٍ»<sup>(١)</sup>.  
(فصل) وإذا تكررت «إلا»: فإن كان التكرار للتوكيد؛ وذلك

إذا تلت عاطفياً<sup>(٢)</sup>، أو تلاها اسم<sup>(٣)</sup> مماثلة لما قبلها<sup>(٤)</sup> - أُنغيت .

**والشاهد:** رفع المستثنى المتقدم المسبوق بالنفي - وهو «التيون» - على مذهب الكوفيين .

(١) قول ورد عن العرب . «مثلك» تابع في الأصل لأحد - على أنه نعت له ، وأصل العبارة : ما مررت بأحد مثلك ، فلما قدم النعت على المنعوت - أعرب النعت بحسب العوامل ، وأعرب «أحد» وهو المنعوت في الأصل - بدلا . وإلى ما تقدم من حالة المستثنى المتقدم - يشير الناظم بقوله :

(وغيرُ نَهْبٍ سابقٍ في النفي قدْ يَأْتِي ، وَلَسْكَنُ نَصْبُهُ أَخْتَارُ إِنْ وَرَدَ)<sup>(٥)</sup>  
أى أن غير النصب على الاستثناء - وهو البديل - قد يجوز ؛ حين يكون الكلام تاماً منفياً - أى غير موجب ، ولكن النصب هو المختار . أما إذا كان تاماً مرجحاً - فالنصب واجب مطلقاً ، كما بين المصنف :

**والخلاصة:** أن النصب جائز في جميع أحوال المستثنى إلا - غير المكررة - ما عدا حالة التفريغ؛ فإنه يعرب فيها على حسب العوامل ، وتعرّب «إلا» مائة . ويزاد على النصب البدلية، إذا كان الكلام تاماً غير موجب - بشرط ألا يتقدم المستثنى، فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله . وإن كان بدلا أعرب على حسب العوامل ، لأن الكلام حينئذ مفرغ . والمستثنى منه المتأخر، يزول عنه اسمه أيضاً، ويعرب بدلا من المتقدم .

(٢) أى بالواو خاصة ، دون غيرها من حروف العطف .

(٣) أى متفق مع ما قبلها في معناه ومدلوله ومقصود بالحكم - برغم اختلاف الألفاظ ؛ كأن يكون بدل كل من كل - أو عطف بيان . وكذلك بقية أنواع البديل .  
مثل : ما أعجبنى إلا محمد - إلا وجهه - إلا علمه - إلا على .

(٤) «وغير» مبتدأ «نصب» مضاف إليه . وكذلك سابق «في النفي» متعلق بيأتى ، وجملة «قد يأتى» خبر المبتدأ «ولسكن» حرف استدراك «نصبه» مفعول مقدم لاختر ومضاف إليه «إن ورد» جملة شرطية ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أى لاختر نصبه .

فالأول نحو: ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرو؛ فما بعد «إلا» الثانية  
مطوف بالواو على ما قبلها، و«إلا» زائدة للتوكيد<sup>(١)</sup>.

والثاني كقوله:

..... لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء<sup>(٢)</sup>

فالفتى مُستثنى من الضمير المجرور بالباء، والأرجح كونه تابعاً له في  
جره. ويحوز كونه منصوباً على الاستثناء، و«العلاء» بدل من الفتى -  
بدل كل من كل؛ لأنهما مسمي واحد، و«إلا» الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مَالِكٌ مِنْ شَنْجِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) أي اللفظي، ولا أثر لها في الحكم الإعرابي مطلقاً.

(٢) هذا عجز بيت من كلام الناظم؛ الذي يبين فيه حكم «إلا» المكررة للتوكيد  
وهو بتامه:

(وَأَلْعَ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ؛ أَلَّا تَمَرَّرُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَاءُ)<sup>(\*)</sup>

أي اعتبر «إلا» ملغاة - أي غير موجودة، ولا تؤثر فيما دخلت عليه - إذا كررت  
وكانت للتوكيد، مثل: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء. فالعلاء هو الفتى، وهو بدل كل  
أو عطف بيان من الفتى، و«إلا» لا أثر لها، ولو حذف ما تغير الإعراب.

(٣) هذا رجز من شواهد سيويه، ولم ينسبه لأحد، وقد استشهد به كثير من النحاة.  
اللغة والاعراب: شنجك: الشنج - بالتحريك - الجمل، وسكنت نونه للضرورة.  
الرسيم: ضرب من سير الإبل البطيء، الرمل: السير السريع. «ما» نافية «لك»  
متعلق بمحذوف خبر مقدم «من شنجك» جار ومجرور ومضاف إليه، وهو متعلق بما  
تعلق به الخبر «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، «إلا»

(\*) «إلا» مقصود لفظه. فعول ألغ ذات توكيد ذات حال من «إلا» وتوكيد مضاف إليه  
«كلا» الكاف جارة لقول محذوف، و«لا» نافية «إلا» أداة استثناء «الفتى» مستثنى  
من ضمير بهم - بدل بعض من كل - «إلا العلاء» لا توكيد لسابقة، والعلاء - أي الشرف -  
بدل من الفتى، بدل كل من كل؛ لأنهما مسمي واحد.

فـ «رَسِيمُهُ» بدل ، و «رَمَلُهُ» معطوفٌ ، و «إِلَّا» المقترنة بكلٍّ منهما - مؤكدة .

وإن كان التكرار لغير توكيدٍ - وذلك في غير بابي العطفِ والبدلِ ؛ فإن كان العاملُ الذي قبل «إِلَّا» مُفْرَعًا - تركته يؤثّر في واحدٍ من المستثنى<sup>(١)</sup> ، ونصبت ما عدا ذلك الواحد<sup>(٢)</sup> نحو : ما قام إلا زيدُ إلا عمرًا إلا بكرًا ؛ رفعت الأولَ بالفعل على أنه فاعلٌ - ونصبت الباقي . ولا يتعينُ الأولُ لتأثيرِ العاملِ بل يرجحُ . وتقولُ : ما رأيتُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ؛ فنصبُ واحدًا منها بالفعلِ على أنه مفعولٌ به ، وتنصبُ البواقيَ بإلّا على الاستثناء<sup>(٣)</sup> .

وإن كان العاملُ غيرَ مُفْرَعٍ ؛ فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى

الثانية للتوكيد «رسيمة» بدل من عمله - بدل بعض من كل «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «رملة» معطوف على رسيمة، وهو مضاف إلى الهاء .

والعنى : ليس لك من جملك مأرب إلا رسيمة ورملة ، وكلاهما أنت في حاجة إليه . وروى «شيخك» وهى الرواية المشهورة . والشيخ : الرجل المسن ، وعلى هذا قد يراد بالرسيم والرمل : السعى والهرولة بين الصفا والمروة وفى الطواف - من باب الجاز . ويكون المعنى : ليس لك مطمع فى شيخك - إلا الانتفاع منه بهذين العملين الجليلين .

والشاهد : تكرار «إلا» مرتين ؛ فى قوله : «إلا رسيمة» - على البدلية . وفى قوله : «وإلا رملة» - على العطف ، وهى فى الموضعين ملغاة لا تفيد غير التوكيد .

(١) أى : على حسب ما يطالب ؛ من رفع ، أو نصب ، أو جر . ويحسن أن يكون عمله فى الأول منها - كما بين المصنف . (٢) أى وجوباً على الاستثناء .

(٣) وكذلك تقول : ما مررت إلا بمحمد - إلا محمداً - إلا علياً ؛ فتجر واحدًا منها بالباء وتعلقه بالفعل ، وتنصب الباقي . وفيها تقدم يقول الناظم :

منه - نُصِبَتْ كُلُّهَا<sup>(١)</sup> ، نحو : ما قامَ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ - أحدٌ .  
 وإن تأخرت ؛ فإن كان الكلامُ إيجاباً - نُصِبَتْ أيضاً كُلُّهَا<sup>(٢)</sup>  
 نحو : قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ . وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ  
 واحدٌ منها ما يُعطاهُ لو انفرد<sup>(٣)</sup> - ونُصِبَ ما عداه ، نحو : ما قاموا

( وَإِنْ تَكَرَّرَ «لَا» لِتَوْكِيدِ فَمَعٍ تَفْرِيعٌ - التَّأْيِيرُ بِالْعَامِ لِـ دَعٍ  
 فِي وَاحِدٍ مِمَّا «بِالْأ» اسْتِثْنَائِي وَلَيْسَ عَنِ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي<sup>(٥)</sup> )

أى إذا تكررت «إلا» لغير توكيد - بأن قصد بها ما قصد بما قبلها من الاستثناء ؛  
 فإن كان الاستثناء مفرغاً - فدع العامل يؤثر في واحد من المستثنيات إلا ، وانصب  
 الباقي ، فليس عن نصب غير الواحد غنى - أى مفر . (١) أى على الاستثناء وجوباً ؛  
 سواء كان الكلام تاماً موجباً ، أم غير موجب . ولا يجوز الإبدال في شيء منها ؛ لأنه  
 يكون تابهاً ، والتابع لا يتقدم على المتبوع ، وفي هذا يقول الناظم .

( وَدُونَ تَفْرِيعٍ - مَعَ التَّقْدِيمِ نَهْبُ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزْمِ )<sup>(٥)</sup>

أى إذا تقدمت المستثنيات ، وكان الاستثناء غير مفرغ - بأن الكلام تاماً موجباً  
 أو غير موجب - وجب نصبها جميعاً في مختلف الأحوال .

(٢) أى لما سبق من أن جواز الإتيان مختص بغير الإيجاب .

(٣) فيجوز فيه النصب على الاستثناء ، أو البديل من المستثنى منه .

(\*) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع المجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل يعود  
 إلى «إلا» ، «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على محذوف أى: وإن تكرر إلا لتأسيس  
 لا لتوكيد ، وكل من الجرور المحذوف والمذكور - متعلق بتكرره ، أو حال من مرفوعه «فمع»  
 الفاء واقعة في جواب الشرط ، و«مع» ظرف متعلق بدع «تفريع» مضاف إليه «التأثير»  
 مفعول دع مقدم «بالعامل» متعلق بالتأثير ، وجملة «دع» جواب الشرط .

(\*) «في واحد» متعلق بدع «مما» متعلق بمحذوف امت لواحد ، وما اسم موصول  
 «بإلا» متعلق باستثنى الواقع صلة ما «وليس» فعل ناقص واسمها يعود إلى واحد  
 عن نصب «متعلق بمعنى «سواء» مضاف إليه «بمعنى» خبر ليس ، ووقف عليه بالسكون على  
 لغريبة . ويجوز أن يكون «بمعنى» اسم ليس وخبرها محذوف أى وليس مفعول عن نصب سواء موجوداً .

(\*) «ودون تفريع» دون ظرف وتفريع مضاف إليه متعلق بأحكام «مع التقدم» مثل سابقه  
 «نصب» مفعول محذوف يفسره ما بعده «الجميع» مضاف إليه «والتزم» فعل أمر مطوف على  
 أحكام ومفعوله محذوف - أى والتزم ذلك الحكم .

إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً؛ لك في واحدٍ منها الرفعُ راجحاً - والنصبُ  
مرجوحاً، ويتعينُ في الباقي النصبُ<sup>(١)</sup>. ولا يتعينُ الأوَّلُ لجواز  
الوجهين - بل يترجَّحُ<sup>(٢)</sup>.

هذا حكمُ المستثنياتِ المكرَّرةِ بالنظرِ إلى اللفظِ<sup>(٣)</sup>.

وأما بالنظرِ إلى المعنى فهو نوعان : ما لا يمكنُ استثناءُ بعضه من  
بعض ، كزيد - وعمرو - وبكر<sup>(٤)</sup>، وما يمكنُ نحو : لهُ عندي عشرةٌ إلا  
أربعةً - إلا اثنين - إلا واحداً .

ففي النوعِ الأوَّلِ ، إن كان المستثنى الأوَّلُ داخلياً - وذلك إذا كان  
مُستثنىً من غيرِ مُوجبٍ - فما بعده داخل<sup>(٥)</sup> ، وإن كان خارجاً -  
وذلك إذا كان مُستثنىً من مُوجبٍ - فما بعده خارج<sup>(٦)</sup>.

(١) أجاز الأيدي في هذه الصورة - رفع الجميع على الإبدال .

(٢) وذلك لتقربه من العامل (٣) أي من حيث الإعراب اللفظي .

ويمكن تلخيص أحكام «إلا» المكررة لغير تهكيد في : أن المستثنيات بعدها تنصب  
في جميع الأحوال ؛ إلا في سالة التقربغ ، فيجب تخصيص مستثنى واحداً للخضوع للعامل  
ونصب ما عداه . وإذا كان الكلام تاماً غير موجب ، وتأخرت المستثنيات - جاز  
اختيار واحد منها ليكون بدلاً من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

(٤) فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره ، فلا يستثنى منه شيء .

(٥) أي في الحكم الذي دخل فيه الأول ؛ مثل : ما قام أحد «إلا» محمداً - «إلا»  
علياً - «إلا» محموداً . فمحمداً هو المستثنى الأول وهو داخل في إثبات القيام له ؛ لأنه  
مستثنى من النبي ، فيكون على ومحموداً داخلين أيضاً .

(٦) أي أن حكم المستثنيات الأخيرة حكم الأول ، دخولا وخروجاً . وفي حكم  
المستثنيات المكررة المتأخرة - يقول الناظم :

وفي النوع الثاني<sup>(١)</sup> اختلفوا ، فقيل الحكم كذلك ، وإن الجميع  
مُستثنى من أصل العدد<sup>(٢)</sup> . وقال البصريون والكسائي : كلٌّ من  
الأعدادِ مُستثنى مما يليه<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح ؛ لأنَّ الحُمْلَ على الأقربِ  
متميّنٌ عند التردّد . وقيل : المذهبانِ مُتَمَلِّقان . وعلى هذا : فالقَرُّ به في  
المثالِ - ثلاثةٌ على القولِ الأوّلِ ، وسبعةٌ على القولِ الثاني ، ومُتَمَلِّقانِ  
لهما على الثالث . ولكَ في معرفةِ المتحصّلِ على القولِ الثاني طريقتانِ :  
إحداهُما : أن تُسقطَ الأوّلَ ، وتجبرَ الباقيَ بالثاني ، وتُسقطَ الثالثَ .

( وانصب لتأخير ، وجيء بواحدٍ منها كما لو كان دون زائد  
كلم يفوا إلا أمرؤ إلا على وحكمها في القصد حكم الأول )<sup>(٤)</sup>  
أى انصب المستثنيات كلها في حالة التأخير ، إن كان الكلام موجبا . فإن كان تاما  
غير موجب - عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر « لا » ؛ فيبدل مما قبله  
وهو المختار ، أو ينصب على قلة - كالمثال الذي ذكره ؛ فيجوز في « على » الرفع على  
البديلية من امرؤ ، والنصب على الاستثناء . وما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى  
حكم الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول إن كان الكلام منفيا ، والخروج إن  
كان موجبا - كما أوضح المصنف . (١) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض .  
(٢) أى من العدد الأول . (٣) أى من الذى قبله ، والذى قبله مستثنى من  
الذى قبله ، وهكذا ... إلى الأول .

(\*) « لتأخير » متعلق بانصب « منها » متعلق بحذف نعت لوحد « كما » الكاف جارة ، و « ما »  
زائدة « لو » مصدرية على حذف مضاف - أو العكس « كان » نامة وفاعلها يعود على واحد « دون »  
طرف متعلق بحذف حال من فاعل كان « زائد » مضاف إليه ، و « لو » ومدخولها في أويل  
مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر لابتداء حذف . (\*) « كما » الكاف جارة  
لفول حذف ، و « لم » نافية جازمة « يفوا » فعل مضارع مجزوم بلم وواو الجماعة فاعل « لا » حرف  
استثناء « امرؤ » بدل من الواو في يفو - بدل بعض من كل « إلا » الثانية حرف استثناء « على »  
مستثنى منصوب ، وقد وقف عليه بالسكول على لغة ربيعة « وحكمها » مبتدأ والضمير للمستثنيات  
مضاف إليه « في القصد » متعلق به « حكم الأول » حكم خبر للبتداء ، والأول مضاف إليه .

وإن كان معك رابعٌ فإنك تجبر به ... وهكذا إلى الأخير<sup>(١)</sup> .  
والثانية : أن تحطَّ الآخرَ ممَّا يليه ، ثم باقية ممَّا يليه . . . وهكذا  
إلى الأوَّل<sup>(٢)</sup> .

(فصل) وأصل «غير» أن يُوصف بها<sup>(٣)</sup> : إما نكرةً ، نحو (صالحاً  
غيرَ الذي كُنَّا نَعْمَلُ) <sup>(٤)</sup> ، أو معرفةً كالنكرة<sup>(٥)</sup> ، نحو : (غيرِ المنضوبِ  
عليهم) ، فإنَّ موصوفها «الَّذِينَ» - وهم جنس لا قومٌ بأعيانهم<sup>(٦)</sup> .

(١) فالستثنى الأول في المثال الذي ذكره المصنف : «٤» تسقط من «١٠» فيكون  
الباقى «٦» ، ويجبر بالثاني وهو «٢» فتصير «٨» ثم يسقط منها الثالث وهو «١» فيكون  
الباقى «٧» (٢) وهناك طريقة ثالثة وهى : جمع الأعداد الفردية - ومنها الستثنى منه  
الأول ، ثم الأعداد الزوجية ، وتطرح الثانية من الأولى ، فباقى الطرح هو المطلوب ؛  
ففي المثال المذكور (٢ + ١٠) - (٤ + ١) = ٧ .

( تنبيه )

اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى ؛ فقيل : «إلا» ، وقيل : العامل الذى قبلها  
بمساعدهتها ؛ وقيل : فعل محذوف تقديره «استثنى» . ولعل خير هذه الأقوال أنه منصوب  
بالفعل الذى قبلها أو بغيره مما يعمل عمله . فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل عمله ؛  
نحو : الزملاء إخوة إلا المنحرف - يؤول ما قبلها بما يعمل ؛ كأن يقال في هذا المثال :  
الزملاء منتسبون للأخوة «إلا» المنحرف . (٣) وذلك على الرغم من جمودها  
والعمت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالاشتق . وذلك لما فيها من معنى اسم الفاعل ؛  
لأن معناها إفادة المنارة ، والدلالة على أن مجرورها معاير ومخالف للمنعوت في الحكم  
الذى ثبت له إيجاباً أو نفيّاً ؛ إما في ذاته ، نحو : قابلت رجلاً غير «على» - أو في  
وصف طارئ على الذات ؛ نحو : قابلنى بوجه غير الذى عهدته منه ، فوصف الوجه  
مختلف في الحالتين (٤) فـ «غير» صفة لصالحاً ، ولا أثر لإضافتها للموصول ؛ لأنها  
لا تعرف بالإضافة ؛ لتبطلها في الإبهام . سورة فاطر الآية : ٣٧ .

(٥) وهى المعرفة المراد منها الجنس ، واسم الموصول - فإنه مبهم من غير اعتبار صلته .  
(٦) والموصوف الذى يراد به الجنس قريب من النكرة . وهى في الحالتين مؤولة

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى « إلا »<sup>(١)</sup> ، فاستثنى بها اسم مجرور بإضاقتها إليه ، وتُعرف هي<sup>(٢)</sup> بما يستحقه المستثنى بالإلا في ذلك الكلام ؛ فيجب نصبها في نحو : قاموا غير زيد<sup>(٣)</sup> - وما نفع هذا

بالمشتق بمعنى مغاير ؛ لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به .

(١) فتقع في جميع مواقعها ، وتجرى عليها كل الأحكام التي تجرى على المستثنى بالإلا . وقد تحمل « إلا » على « غير » ، فيوصف بها مع بقائها على حرفيتها ، أو صيرورتها اسماً وظهور إعرابها على ما بعدها ؛ بشرط أن يكون الموصوف بها : جمعاً نكرة كقوله تعالى : ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ) - أو شبههما . والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً في اللفظ ، دالاً على متعدد في المعنى ، مثل « غيري » في قول الشاعر :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمِي الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ

فقوله : إلا الصارم - صفة لغيري . والمراد بشبه النكرة : ما أريد به الجنس ؛

كالمعرف بأل الجنسية . وقد أشار إلى ذلك المصنف .

وتخالف « إلا » - « غير » في أمور منها :

(١) أنه لا يجوز حذف موصوفها ؛ فلا يقال : جامي إلا محمد ، ويقال : جامي غير محمد

(ب) أن الجمل تقع بعدها ، أما « غير » فإنها مختصة بالإضافة إلى المفرد .

(ج) لا يجوز مراعاة المعنى في المعطوف على المستثنى بها ، بخلاف « غير » ، فنقول :

ما قام القوم غير محمد وعلى - بجر « على » على لفظ محمد - ورفضه على المعنى ؛ لأن

المعنى : ما قام « إلا » محمد وعلى (د) أما مع « إلا » فلا يجوز إلا مراعاة اللفظ .

وإذا فرغ المامل لما بعدها على أنه مفعول له صح نصبه ، بخلاف « غير » فلا بد من جرها

باللام ؛ لأنها ليست مصدرأ ، وشرط المفعول له أن يكون مصدرأ ، تقول : ما جئتك إلا

ابتغاء معروفك ، ويجب الجر مع « غير » تقول : ما جئتك لئير ابتغاء معروفك .

(٢) ويجوز بناؤها على الفتح في جميع الأحوال ؛ بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى .

نحو : ما قام غير هذا ، وشأنها في ذلك شأن الأسماء التوغلة في الإبهام ؛ كغير ، ومثل .

وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً .

(٣) أي مما فيه الكلام تام موجب .

المال غير الضرر<sup>(١)</sup> عند الجميع . وفي نحو : ما فيها أحد غير حمار<sup>(٢)</sup>  
عند الحجازيين ، وعند الأكثر في نحو : ما فيها غير زيد أحد<sup>(٣)</sup> .  
ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو : ما فيها أحد  
غير حمار<sup>(٤)</sup> . ويضعف في نحو : ما قاموا غير زيد<sup>(٥)</sup> . ويتمنع في نحو :  
ما قام غير زيد<sup>(٦)</sup> .

(فصل) والمستثنى « بسوى » كالمستثنى بـ « غير » في وجوب الخفض

(١) أى إذا كان الاستثناء منقطعاً ، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى .

(٢) أى مما فيه الاستثناء منقطع ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى .

(٣) أى إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه .

والخلاصة : أنه يجب نصب « غير » بالإجماع في صورتين :

(أ) إذا كان الكلام تاماً موجباً ، نحو : قام القوم غير زيد .

(ب) أو كان الاستثناء منقطعاً ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو : ما نفع

هذا المال غير الضرر .

ويجب النصب عند الحجازيين ؛ إذا كان الاستثناء منقطعاً وأمكن تسليط العامل على

المستثنى نحو : ما فى الدار أحد غير حمار ، وبنو تميم يجوزون الإتيان فى ذلك .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما فى الدار غير زيد أحد - وجب النصب

عند الأكثرين . (٤) أى وهو الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل .

(٥) أى إذا كان الكلام تاماً غير موجب (٦) أى إذا كان الاستثناء مفرغاً .

هذا : وت نصب « غير » بما قبلها من العوامل - على الحال ، وفيها مع هذا معنى

الاستثناء . ومثلها فى ذلك . « بيد » تقول : أحمد غنى يداً به بخيل . وهى ملازمة للنصب

دائماً على أنها حال مؤولة بمعنى مغاير ، أو منصوبة على الاستثناء فى الاستثناء المنقطع ،

وهى مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من أن ومعمولها كالمثال : « أنا أفصح العرب يداًنى

من قريش » . وإلى « غير » أشار الناظم بقوله :

ثم قال الزجاجي<sup>(١)</sup> وابن مالك : « سَوَى » كـ « غَيْرِ » مَعْنَى وَإِعْرَابًا<sup>(٢)</sup> ،  
وَيُؤَيِّدُهُمَا حِكَايَةُ الْفَرَّاءِ « أَتَانِي سِوَاكَ »<sup>(٣)</sup> . وقال سيبويه والجمهور :

(وَاسْتَنْتَنِي بِجُرُورٍ بِـ « غَيْرِ » مُهْرَبًا بِمَا لِمُسْتَنْتَنِي بِـ «إِلَّا» نَسْبًا)<sup>(٤)</sup>  
أى استثنى بكلمة « غير » مستثنى مجروراً دائماً ، ويكون لفظ « غير » معرباً  
بالإعراب الذى يكون للمستثنى بإلا ، فيما إذا حذف « غير » وحلت « إلا » محلها .

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى . أصله من نهاوند ، ثم انتقل  
إلى بغداد ، ولزم أبا إسحاق إبراهيم الزجاج حتى برع فى النحو ، وإليه ينسب شمس رجل  
إلى الشام وأملى وحدث بدمشق عن الزجاج ، ونظويه ، وابن دريد ، وابن الأنبارى  
وغيرهم . وصنف كثيراً من الكتب ومنها : كتاب الجمل فى النحو - صنفه بمكة . وكان  
إذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً ودعا الله أن يفقر له ، وأن ينفع به قارئه ، ولهذا  
عم النفع به ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية . وله حظوة عند المغاربة تدانى كتاب  
سيبويه عند المشارقة ، وقد تصدى كثير لشرحه . وله فى النحو أيضاً : الإيضاح فى علل  
النحو ، والسكافى . وتوفى بطبرية فى دمشق سنة ٣٤٠ هـ .

(٢) أى : فتقع حنة للتسكرة أو شبهها ، وتقع فى الاستثناء متصلاً ومنقطعاً ، وتخرج  
من النصب إلى الرفع والجر ، ويجز ما يمدحها بالإضافة . . . إلخ ، وعلى هذا جرى  
الناظم حيث يقول :

(وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْمَلًا عَلَى الْأَصْحَحِّ مَا لِي « غَيْرِ » جُمْلًا)<sup>(٥)</sup>  
أى اجمل ما « لغير » من الأحكام المقدمة لـ « سوى وسوى وسواء » على الرأى  
الصحيح . والأكثر فيها أن تكون الاستثناء بخلاف « غير » فعلى العكس .  
(٣) فقد وقعت « سواك » فاعلاً لآتى ، ووقعت مبتدأ فى قول الشاعر :

\* « واستثنى مجروراً » فعل أمر وفاعله مستر ومفعول « بغير » متعلق باستثنى « معرباً » حال  
من « غير » لضمه لفظه « ما » متعلق بمربى ، وما اسم موصول « لاستثنى » متعلق بنسب « إلا » متعلق  
بمستثنى « نسبا » فعل ماضى للمجهول ونائب الفاعل يعود على ما والألف اللاتنية والجملة صلة « ما » للموصولة .  
(\*) « ولسوى » متعلق بجملا فى موضع المفعول الثانى له « سوى سواء » مخطوفان على  
سوى بإسقاط الماخلف « اجملا » فعل أمر مؤكده بالنون الخفيفة المقربة ألفا « على الأصحح »  
متعلق بجملا « ما » اسم موصول مفعول أول لا جملا « لغير » متعلق بجملا ، وهو فى موضع  
المفعول الثانى له « جملا » فعل ماضى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الأول ،  
والجملة صلة « ما » ، والألف للاطلاق .

هي ظرف<sup>(١)</sup>؛ بدليل وصل الموصول بها؛ كجاء الذي سواك<sup>(٢)</sup>. قالوا:  
ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله:  
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(٣)</sup>

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِأَيْمَانٍ وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى  
ووقعت كذلك مجرورة بالحرف في قوله عليه الصلاة والسلام: «دعوت ربي  
إلا بسط على أمي عدوا من سوى أنفسها». ووقعت منصوبة على غير الظرفية  
في قول الشاعر: لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِأَيْمَانِي لِمَوْءَلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يَوْمَهُ بِشَقِي  
(١) أي للمكان مجازاً، ومعناها: مكان - أو عوض، ونصبها لأنها في الأصل  
صفة لظرف المكان. كقوله تعالى: (مكاناً سوى) أي مستويماً، فلما حذف الموصوف  
قامت الصفة مكانه فنصبت. (٢) فد «سواك» هنا ظرف وليست بمعنى «غير»؛  
لأن «غير» لا تدخل في مثل هذا إلا وقبها الضمير، يقولون: جاء الذي هو غيرك،  
فلما وصلت بغير ضمير ادعى أنها ظرف، والتقدير: جاء الذي استقر مكانك.  
(٣) هو لشهل بن شيان - الملقب بالفند الزماني - من قصيدة له في حرب البسوس.

ومطالما: صفة حنا عن بني ذهلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
فَلَمَّا عَرَّحَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُسْرِيَانُ

اللغة والأعراب: المدوان: الظلم الصريح. دناهم: جازيناهم وفعلنا بهم مثل  
ما فعلوا بنا، «يبق» فعل مضارع مجزوم بلم يحذف الألف «سوى المدوان» سوى فاعل  
والمدوان مضاف إليه «دناهم» فعل وفاعل ومفعول «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما»  
مصدرية، وهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور في محل  
نصب صفة لمصدر محذوف - أي دناهم ديناً، مماثلاً لدينهم إيانا. وجملة دناهم لا محل  
لها من الإعراب جواب «لما» - في البيت المذكور قبله.

والعنى: لما ظهر الشر وانكشف كل شيء كان مستوراً، ولم يبق من بني ذهل  
إلا المدوان الظاهر، جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا، وكما تدين ندان.  
والشاهد: وقوع «سوى» فاعلاً ليبق، وخرجها عن الظرفية. وهو عند  
البصريين خاص بالشعر. وعند الكوفيين جائز في السعة، ومذهبهم أرجح.

وقال الرُّمَّانِيُّ وَالْمَكْبَرِيُّ<sup>(١)</sup> : تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا - وَكَ «غَيْر» قَلِيلًا ، وَإِلَى هَذَا أَذْهَبُ<sup>(٢)</sup> .

(فصل) والمستثنى بـ «لَيْسَ» و «لَا يَكُونُ»<sup>(٣)</sup> - وَاجِبُ النَّصْبِ :

لأنه نَخْبَرُهُمَا<sup>(٤)</sup> ، وفي الحديث : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَكُلُّوا ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ »<sup>(٥)</sup> ، وتقول : « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .  
واسمها ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ<sup>(٦)</sup> الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ<sup>(٧)</sup> -

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، محب الدين العكبري البغدادي الضرير الجوى . أصله من عكبرا «بلدة على نهر دجلة فوق بغداد» . قرأ العربية على ابن الحشاش وغيره حتى حاز قصب السبق ، وأصبح إماماً يشار إليه ، ويقصده الناس من الأقطار . وكان ثقة صدوقاً غزير الفضل كثير المحفوظ ، ديناً حسن الأخلاق متواضعاً . أصيب في صباه بالجذري فأضر به ، فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه ، فإذا حصل ما يريد أمله . وقد صنف كتباً كثيرة منها : شرح الإيضاح لأبي علي ، والتكملة ، واللع لابن جني ، وشرح الحماسة ، والمقامات . وله : كتاب اللباب في علل البناء والإعراب ، والتميز في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ومات رحمه الله ببغداد سنة ٦١٦ هـ . (٢) قيل : وهو أعدل الأقوال ؛ لأنه لا يحتاج إلى تكاف وتأويل في التخريج ، وقد ورد كثيراً (٣) هما فعلان ناسخان . ويشترط وجود «لا» النافية قبل يكون ، وأن تكون بانفصال المضارع الغائب . (٤) لأنهما ناسخان من أخوات كان . (٥) هذا حديث في حكم الدبائح . أنهر : أسال الدم . وقيد الشارع ذلك بقطع الحلقوم والودجين أو المرء . «ما» اسم موصول مبتدأ «أنهر» فعل ماض وفاعله يعود على ما «الدم» مفعوله ، وجملة «فكلوا منه» خبر ما ، «السن» خبر «ليس» منصوب على الاستثناء من فاعل أنهر ، وما بينهما اعتراض و«الظفر» معطوف على السن . (٦) أي أو اسم المفعول ؛ كما في نحو : أكرمت القوم ليس محمداً - فإن المرجع فيه اسم مفعول . (٧) أي من الحديث المفهوم من الكلام السابق . أو من قوة الكلام ، إن لم يسكن هنالك فعل أو مشتق يرشد إلى ما يرجع إليه الضمير ؛ كالاتصاف بالأخوة في مثل هؤلاء إخوتك ليس علياً - أي ليس المنتسب إليك بالأخوة علياً . وهذا الرأي لسببويه

أو البعض المدلول عليه بـ «السابق» ؛ فتقدير «قاموا ليس زيدا» :  
ليس القائم - أو ليس بعضهم . وعلى الثاني فهو نظير : (فإن كن  
نساء) بعد تقدم ذكر الأولاد<sup>(١)</sup> . ومجتمعا الاستثناء<sup>(٢)</sup> في موضع  
نصب على الحال<sup>(٣)</sup> - أو مستأنفتان فلا موضع لهما<sup>(٤)</sup> .

(فصل) وفي المستثنى بـ «خلا» ، و «عدا» - وجهان :  
(أحدهما) الجرُّ على أنَّهما حرفا جرٍّ<sup>(٥)</sup> وهو قليل ، ولم يحفظه  
سيبويه في «عدا» . ومن شواهد قوله :

أَبْحَنَّا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطَّفْلَ الصَّغِيرَ<sup>(٦)</sup>

(١) أى فى قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم) ؛ فإن الأولاد تشمل الذكور  
والإناث . فالنون فى «كن» اسمها ، وهى عائدة على الإناث اللاتى هن البعض المفهوم  
من الأولاد ، و «نساء» خبرها . سورة النساء الآية : ١١ .

(٢) أى : جملة «ليس زيدا» ، «ولا يكون زيدا» . ولا بد أن يكون الاستثناء  
هنا تاماً متصلاً . (٣) ولا تحتاج لوجود «قد» المشروطة فى الجملة الماضوية الواقعة  
حالا ؛ لأن هذا الشرط فى غير الجمل الماضوية - التى أفعالها جامدة كما هنا .

(٤) أى لا علاقة لهما بما قبلهما من جهة الاعراب . أما من الناحية المعنوية فيبينهما  
ارتباط كما أسلفنا ، وهذا رأى جمهور البصريين . (٥) ويكون ما بعدها مجروراً  
لفظاً ، والجار والمجرور متعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه ، وقيل لا يتعلقان بشىء  
كما سيأتى . وهذا إذا لم تقدم عليهما «ما» المصدرية - وإلا وجب اعتبارها فاعلين .

(٦) بيت من الوافر ، لم ينسب لقائل ، وقبلة :

تَرَ كُنَّا فى الْحُضِيِّضِ بِنَاتِ عُوجٍ عَوَا كَيْفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى السُّورِ

والحضيض : الأرض . بنات عوج : أفراساً كريمات الأصول . خضعن : خضعن .

اللغة والاعراب : أبحنا : أحللتنا . من أباح الشئ - إذا أحله ، والمراد : استأصلنا  
حيم . الحى : القبيلة . الشمطاء : العجوز التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل  
أشمت . «حيم» مفعول أبحنا ومضاف إليه «قتلا» تمييز . ويجوز أن يكون «حيم»

وموضعها نصبٌ، فقييل: هو نصبٌ عن تمام الكلام<sup>(١)</sup>، وقيل:  
لأنهما متعلقتان بالفعل المذكور<sup>(٢)</sup>.

(والثاني) النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع «إلا»<sup>(٣)</sup>  
وفاعلهما ضمير مستتر. وفي مفسره، وفي موضع الجملة - البحث السابق<sup>(٤)</sup>  
وتدخل عليهما «ما» المصدرية<sup>(٥)</sup> فيتعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذ  
كقوله: \* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ \*<sup>(٦)</sup>

مضوية على نزع النصب - أي في حيزهم، و«قتلا» مفعول به «الشمطاء» مجرور «بمدا»  
والعني: استبجنا القتل والأسر، واستأصلنا هذه القبيلة، ولم نترك إلا العجائز  
من النساء، والصغار من الأطفال.

والشاهد: جر الاسم الواقع بعد «عدا» - وهو الشمطاء - على أنها حرف جر.  
(١) أي عن تمام الجملة قبلها، فتسكون هي الناصبة لمحلها على الاستثناء؛ كما قيل  
في تمييز النسبة: إن العامل فيه النصب هو الجملة قبله، وكما قال بعض النحاة: إن ناصب  
المستثنى بعد «إلا» - هو تمام الكلام. ولا يحتاجان لتعلق على اعتبارها من أحرف الجر  
الشبيهة بالزائد. (٢) أي قبلها؛ فيكونان حينئذ في موضع نصب على المفعول به،  
قيل: والأرجح الأول.

(٣) لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً؛ كما أن الاسم إذا وقع موقعه  
يصير مبنياً. ونصب ما بعدهما على أنه مفعول - واضح بالنسبة لمدا؛ لأنه متعد قبل  
الاستثناء. أما «خلا» فقد ضمنت عند الاستثناء - معنى جاوز، فصارت متعدية.

(٤) أي في «ليس»، و«لا يكون» وقد تقدم فريباً.

(٥) أي استثناء؛ لأنها لا تدخل على فعل جامد. وقيل: لأنهما في الأصل متصرفان.  
والمنع إنما هو في الجامد أصالة.

(٦) صدر بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري. وعجزه:

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ \*

اللغة والاعراب: ما خلا الله: ما عداه سبحانه: باطل، المراد: فان وهالك.  
زائل: ذاهب. «ألا» أداة استفتاح «كل شيء» كل مبتدأ وشئ، مضاف إليه «ما» مصدرية

وقوله :

\* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي \* (١)

ولهذا دخلت نون الوقاية (٢). وموضع الموصول وصلته نصب؛  
إما على الظرفية (٣) على حذف مضاف - أو على الحالية على التأويل  
باسم الفاعل (٤)، فمعنى « قاموا ما عدنا زيدا » : قاموا وقت مجاوزتهم  
زيداً - أو مجاوزين زيدا. وقد يُجران على تقدير « ما » زائدة (٥).

« خلا » فعل ماض ، وفاعل هو « الله » منصوب على التعظيم « باطل » خبر كل ،  
« كل نعم » كل مبتدأ ونعم مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسمها والخبر محذوف :  
« زائل » خبر المبتدأ ، وجملة « لا » واسمها معترضة بين المبتدأ والخبر .

واللهي : كل شيء في هذه الحياة فان لا بقاء له ، إلا المولى سبحانه وتعالى . وكل  
نعم في الدنيا زائل وذهب من غير شك ، فليعتبر بهذا المنحرفون .

والشاهد : استعمال « خلا » فعلا لسبقها بما المصدرية ، ونصب لفظ الجلالة بعدها .  
(١) تقدم هذا البيت في باب النكرة والمعرفة . « انظر صفحة : ١١٦ جزء أول » .  
والشاهد : فيه هنا استعمال « عدا » فعلا ماضياً ، لسبقها بـ « ما » المصدرية .  
فوجب نصب الاسم بعدها . (٢) ونون الوقاية تلزم الأفعال دون الحروف

(٣) أى الزمانية ، وهذا هو الصحيح .

(٤) ويكون الحال فيه معنى الاستثناء . ولا يقال إن المصدر المؤول لا يقع حالا ،  
لتمرفه بالضمير المشتمل عليه ، والحال لا يكون إلا نكرة - لأننا نقول : إن مامعنا مؤول  
بنكرة - أى متجاوزين وخالفين .

(٥) وإلى هذا ذهب الجرمي والسكسائي والفارسي وابن سني ، ولم يرتضه ابن

هشام ؛ لأن « ما » تزداد بعد حرف الجر لا قبله ، نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ - فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)  
أما هنا فلا . وإن كان قد سمع ذلك فهو شذوذ لا يقاس عليه . وقد أشار الناظم إلى هذا  
وإلى حكم ما سبق - من « ليس ، ولا يكون ، وعدا » ، فقال :

( وَأَشْتَمَن نَاصِبًا بِـ « لَيْسَ » وَ « خَلَا » ) وَ « عَدَا » وَ « يَكُونُ » بَعْدَ « لَا »

وَأَجْرُ « بَسَاطِي » « يَكُونُ » إِنْ تَرِدُ وَبِنِطَ « مَا » أَنْصَبَ ، وَأَجْرُ « قَدْ يَرِدُ »

(فصل) والمستثنى « بحاشا » عند سيبويه - مجرور لا غير<sup>(١)</sup> ،  
وَسَمِعَ غَيْرُهُ النَّصْبَ كَقَوْلِهِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا  
الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ<sup>(٢)</sup> » . والكلام في موضعها جارة وناصبة ، وفي

وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرَفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فَمَعْلَانِ<sup>(٣)</sup>  
أى استثنى بهذه الأدوات ؛ وهى : ليس ، وخلا ، وعدا ، ويكون - المسبوقة  
بلا النافية - ناصبا المستثنى بها ؛ لأنها فى هذه الحالة أفعال ، وجر المستثنى بالأداتين  
السابقتين على « يكون » إذا شئت ، وهما : خلا ، وعدا - على اعتبارها حرفى جر .  
وإذا سبقتهما « ما » المصدرية ، فانصب ما بعدهما حتماً على اعتبارها فعلين . وقد ورد  
الجر قليلا عن بعض العرب فى أمثلة مسموعة لا يقاس عليها ، وأوله بعضهم على أن  
« ما » زائدة . وإن جررت بخلا ، وعدا - فهما حرفا جر ، وإن نصبت بهما - فهما  
فعلان بلا خلاف فى ذلك .

(١) أى على اعتبار أنها حرف جر ، والصواب أن ذلك هو الكثير فيها .  
(٢) هذا كلام منشور وأيس بنظم . و « أبو الأصبغ » : اسم رجل روى باحثة  
والدناءة ، وجعل قريناً للشيطان لالتحاقيه به فى قبح الأفعال . « الشيطان » منصوب  
بحاشا على أنها فعل ماض ، و « أبا » معطوف عليه « الأصبغ » مضاف إليه . وجىء  
بحاشا هنا للتسكيم ؛ لأنها إنما يستثنى بها فى مقام تنزيه المستثنى عن نقص ما ، والفقرة أمر  
حسن لا ينزه أحد عنه ، ولسكنه بالغ فى تقييح فعل الشيطان وأبى الأصبغ وخستهما  
وذهما ، حتى كأن الفقرة تنقص بهما ، فيجب أن تنزه عنهما وألا تتعلق بأشغالهما .

(٣) « ناصبا » حاله من فاعل استثنى « ليس » متعلق باستثنى « وخلا » معطوف عليه  
« وعدا » ويكون « جاران ومجروران معطوفان على ليس » بعد « ظرف متعلق بمحذوف حاله  
من يكون » لا « مضاف إليه مقصود لفظه . (٤) « سابقى » متعلق بجرور « يكون » مضاف إليه  
مقصود لفظه « إن » شرطية « ترد » فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق السلام  
« وبعد » ظرف متعلق بالنصب « ما » مضاف إليه مقصود لفظه « والحرار » مبتدأ « قد ترد »  
الجملة خبر . (٥) « حيث » اسم شرط على رأى الفراء الذى لا يشترط اقترانها بما « جارا » فعل وفاعل  
فعل الشرط « فهما بحرغان » مبتدأ وخبر جواب الشرط . وعلى رأى غيره : تكون « حيث »  
ظرف مكان متعلق بحرغان ؛ لأنه فى قوة المثنى ، وزيدته الفاء لإجراء الظرف بحرى الشرط  
كقوله تعالى : (ولأن لم يهتدوا به فيقولون) « كما » متعلق بفعلان « هما » مبتدأ « إن نصابا »  
شرط وفعله ، والجواب محذوف « فعلان » خبر المبتدأ ، ووجه الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ والخبر

فاعليها - كالكلام في أُخْتَيْهَا<sup>(١)</sup> .  
ولا يجوز دخول « ما » عليها<sup>(٢)</sup> خلافاً لبعضهم<sup>(٣)</sup> ، ولا دخول  
« إلا » خلافاً للكسائي<sup>(٤)</sup> .

(١) وهما : عدا ، وخلا ، وقد شزجناهما قريباً .  
(٢) أي سواء كانت مصدرية أو زائدة ، وهذا رأى ابن مالك كما ذكر في  
النظم ؛ إذ يقول :

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « مَا » . . . . .  
وما ورد مما يفيد غير ذلك - فشاذ عنده .

(٣) فقد أجاز دخول « ما » عليها، مستدلاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « أسامة  
أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » . ورد بأن جملة « ما حاشا فاطمة » - مدرجة من  
كلام الراوى ، وليست من الحديث ؛ أي أنه عليه الصلاة والسلام ، لم يستثن فاطمة ،  
فتسكون « ما » نافية لا مصدرية ، و « حاشا » فعل متعد متصرف بمعنى أستثنى ،  
وكذلك استدلل بقول الأخطل :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ - فِيمَا لَّا  
وأجيب بأن هذا شاذ . ومفعول رأى الثانى محذوف - أى دوننا . وقيل : رأى -  
من الرأى ، فتسكنى بمفعول واحد . (٤) فقد أجاز دخول « إلا » عليها إذا جرت  
ومنعها إذا نصبت . تقول : قام القوم إلا حاشا محمد - بالجر .

### تكملة

تأتى « حاشا » على ثلاثة أحوال :

- (١) « استثنائية » ؛ وهى فعل ماض جامد، وقد تأتى حرفاً كما سبق فى الكلام عليها .
- (ب) « تنزيهية » ؛ تدل على التنزيه الخالص وتبرئة ما بعدها من سوء . والصحيح  
أنها اسم مرادف لكلمة « تنزيه » التى هى مصدر « نزه » ، بدليل إضافتها وتنوينها فى  
قوله تعالى : « حاش لله » ؛ فقد قرأ ابن مسعود : « حاش الله » - بالإضافة ، على زيادة  
اللام ؛ كسبحان الله ، ومعاذ الله . وقرأ أبو السمال : « حاشاً لله » - بالتنوين ، والإضافة ،  
والتنوين من خواص الأسماء ، وهى منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً  
من معناها تقديره « أنزه » ؛ لأنها مصدر قائم مقام الفعل . وقال بعض النحاة : إنها

اسم فعل ماض بمعنى : تزه - أو برىء ، واللام بعدها زائدة ، و«الله» مجرور باللام الزائدة في محل رفع فاعل باسم الفعل . وقال السكوفيون والمبرد إنها فعل ماض .

( ح ) أن تكون فعلاً متمدياً متصرفاً بمعنى أستثنى . تقول : حاشيت مال اليتيم أن تمتد إليه يدي - أي استثنيت - ونكتب ألفها الأخيرة ياء في هذه الحالة ، ومنه الحديث السابق : «أسامة أحب الناس إلى ما حاشى فاطمة» كما ذكرنا ، وقول الشاعر :

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ      وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

ويجوز في نحو : قام الناس حاشاك وحاشاه : كون الضمير منصوباً ، وكونه مجروراً فإذا قلت : حاشى - تعين الجر ، وإن قلت : حاشانى - تعين النصب . وكذا الشأن في : خلا ، وعدا .

### فائدة

تأني « لما » للاستثناء بمعنى إلا ؛ نحو : ناشدتك الله لما فعلت كذا - عمرك الله لما تركت كذا . وهذا مقصور على السماع على الصحيح .

( خاتمة في معنى ولاسيما ، وإعراب الاسم الواقع بعدها )

معناها : « سيما » مركبة من كلمتين هما : « سى » - بمعنى : مثل ، ونلفظ « ما » ، وهي تفيد أن ما بعدها يشترك مع ما قبلها في حكم ما ، ولكن نصيب ما بعدها أوفر - ويزيد على نصيب ما قبلها ، ولذلك كان معناها : لا مثل - أي أن ما بعدها ليس بمثلاً لما قبلها . وبسبب هذه المخالفة في المقدار - تذكر لاسيما في باب الاستثناء ، وإن كانت المخالفة في الاستثناء تكون في الحكم كله :

أما إعرابها : فخركتها لاتغير ، ويقال في إعرابها وإعراب الاسم الذي بعدها ما يأتي :  
١ - إذا كان الاسم الواقع بعدها نكرة ؛ نحو : « ولا سيما يوم » - جاز فيه الرفع والجر والنصب ؛ فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو ، والجملة صلة « ما » على أنها موصولة - أو صفتها على أنها نكرة موصوفة ؛ أي لا مثل الذي هو يوم - أو لا مثل شيء هو يوم . والجر على إضافة « سى » إليه ، و« ما » زائدة - أو على أن « ما » نكرة تامة والمجرور بدل منها أو عطف بيان ، وعلى الوجهين ففتحة « سى » إعراب ؛ لأنه مضاف لما - أو للاسم إذا كانت زائدة .

والنصب على أنه تمييز لما ، و« ما » نكرة تامة في محل جر بإضافة سى إليها . وقيل : إن النصب على أنه تمييز لسى ؛ لأنها مبهمه تحتاج إلى تمييز ، و« ما » كافة لسى عن الإضافة ، وعلى هذا ففتحة البناء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

\* وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلِ \*

٢ - وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة : جاز الرفع والجر فقط على الاعتبار السابق : وفي جميع الأحوال ؛ فالواو والاستثاء - ويجوز أن تكون للمطف ، والجملة بعدها معطوفة على ما قبلها - أو للحال . « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن ، و « سي » اسمها بمعنى مثل ، وخبرها محذوف دائماً تقديره « موجود » - أو حاصل . والجملة من « لا » واسمها وخبرها في محل نصب على الحال . والغالب تشديد يأتيها ودخول « لا » و « الواو » الاعتراضية عليها - حتى أوجبهم بعضهم ، وقد تحذف « الواو » و « لا » ، وقد تحذف الياء وتحذف الواو كقول الشاعر :

فِيهِ بِالْمَعْقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمًا عَقْدٌ وَفَالَا يَدٍ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

ونصبها حينئذ على الحال ، و « لا » موهلة . وقد تستعمل « لا سيما » بمعنى خصوصاً ؛ إذا قصدت تفضيل حالة من أحوال ما قبلها ، فتكون في محل نصب على أنها مفعول مطلق لأخص محذوفاً مع كونها اسم لا ، ولا خبر لها . وحينئذ يؤول بعدها بالحال مفردة أو جملة ، نحو : أحب محمداً ولا سيما محمداً - أو وهو مجد ، وبالجملة الشرطية ، نحو : ولا سيما إن اجتهد ؛ وجواب الشرط يدل عليه الفعل المقدر « بأخص » .

## الأسئلة والتمرينات

- ١ - عرف المستثنى ، وبين الفرق بين الاستثناء المتصل والمقطع ، ومثل لكل .
- ٢ - ما هو الاستثناء المفرغ ؟ وماذا يشترط فيه ؟ هات أمثلة موضحة من إنشائك .
- ٣ - تختلف حالات إعراب المستثنى ؛ فمتى يجب نصبه ؟ ومتى يترجح ؟ ومتى يضاف ؟ مثل لما تذكر بأمثلة موضحة . وعلل لما تقول .
- ٤ - اشرح قول ابن مالك :

وَاسْتَنْتَنَ مَجْرُورًا بِفَيْرٍ مُؤَرَّبًا بِمَا اسْتَنْتَنِي إِلَّا نُسْبًا

- وبين الفرق بين « إلا » - و « غير » - و « سوى » ، ووضح ما تقول بالأمثلة .
- ٥ - بين حكم المستثنى بخلا - وعدا - ولا يكون . ووضح ما تقول بأمثلة من إنشائك .
- ٦ - تأتي « حاشا » لغير الاستثناء ، وضح ذلك بأمثلة من عندك ، وبين بم يستدل بقوله عليه السلام : « أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » ؟
- ٧ - فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكم المستثنى .

قال تعالى : ( لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلا من رَحِمَ . ومن يقنطُ من

رَحْمَةً إِلَّا الضَّالُّونَ . وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . فَأَجْمَلْ بَيْنَمَا  
وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سِوَى . الْأَخِلَاءَ يَوْمَئِذٍ  
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ . لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ  
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ . لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ . وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ  
بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ . وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ :  
« دَعَا رَبِّي أَلَّا يَسْلُطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » . « كُلُّ

أُمَّتِي مَعَانِي إِلَّا الْجَاهِرُونَ » .

لَا يَذْرُوكُ الْجَدَّ إِلَّا سَيِّدَ فَنِينٍ لِمَا يَشُقُّ عَلَى السَّادَاتِ فَمَالُ  
خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعْدُوٌّ هِيَ إِلِي شُعْبَةٌ مِنْ عِيَالِكَ  
لَدَيْكَ كَغَيْبِ الْمُنَى لِمَوْلَى وَإِنْ سِوَاكَ مِنْ يَوْمٍ لَهْ يَشُقُّ  
لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ غَيْرَ أَنِّي وَجَدْتُ جَدِيدَ الْمَوْتِ غَيْرَ لَدِيدِ  
فَأَنِّي - وَالَّذِي يَمْحِجُّ لَهُ النَّاسُ سُ - بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِقْ  
حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْمِ وَاللَّيْنِ

٨ - هات ثلاث جملة للاستثناء ؛ يكون فيها المستثنى واجب النصب ، وأخرى يكون

فيها جائر النصب والإتيان للمستثنى منه ، وثالثة يجب فيها الإتيان .

٩ - بين موضع إعراب ما تحته خط في الآتي ، وعلل لما تقول :

في الحديث القدسي : « ما لعبدي جزاء إذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه

إلا الجنة » .

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا الْأَصْفَرَانِ لِسَانُهُ وَمَعْقُولُهُ ، وَالْجِسْمُ حَقٌّ مُصَوَّرٌ  
لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ يُسْتَطَبُ بِهِ إِلَّا الْحِقَاقَةَ أَعْيَتْ مَنْ يَدَاوِيهَا  
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنَ رَبُّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ  
إِذَا الْخَلُّ لَمْ يَمْجُرِكَ إِلَّا مَلَالَةٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْفِرَاقَ عِتَابُ

( هذا باب الحال ) (١)

الحال نوعان : مؤكدة<sup>(٢)</sup> وستاتي ، ومؤسّسة<sup>(٣)</sup> وهي : وصف<sup>(٤)</sup> فضلة<sup>(٥)</sup> المذكورة لبيان الهيئة<sup>(٦)</sup> ؛ كجئت راكباً - وضربته مكتوفاً - ولقيته راكبين<sup>(٧)</sup> . وخرج بذكر الوصف ، نحو : « القهقري » في

( هذا باب الحال )

(١) يطلق الحال لغة : على الوقت الذي فيه الإنسان ، وعلى ما هو عليه من خير أو شر . واصطلاحاً : ما ذكره المصنف . ونفط الحال - من غير تاء - صالح للتذكير والتأنيث ، تقول : الحال حسن - أو حسنة ، والكثير والأفصح في لفظه التذكير ، وفي وصفه وفي ضميره - التأنيث (٢) وهي التي لا تفيد معنى جديداً ، ويفهم معناها بدون ذكرها ، ويدل عليها عاملها أو صاحبها ، أو تدل على معناها جملة سابقة (٣) وهي التي تفيد معنى لا يستفاد إلا بذكرها ، وتسمى كذلك المبينة ؛ لأنها تبين وتوضح هيئة صاحبها . وهذا القسم هو الغالب في الحال ، حتى قال المبرد والقراء : إن الحال لا تكون مؤكدة (٤) أي صريح أو مؤول ؛ لتدخل الحال الجامدة ، والجملة وشبهها « الظرف والجار والمحرور » ؛ لتأول كل بالوصف المشتق . والمراد بالوصف : الاسم المشتق الذي يدل على معنى وذات متصفة به ، وهو : اسم الفاعل ، واسم المفعول - والصفة المشبهة - وأمثلة المبالغة - وأفعال التفضيل .

(٥) المراد بالفضلة هنا : ما لبست وكنّا في الإسناد ، وإن كانت لازمة لصحة المعنى ، نحو قوله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ) ، فإنه لا يكون معنى إذا حذفتم كلمة « كسالى » . أو يجب ذكرها لمارع كونها سادة مسد العمدة ، كالحال التي تسد مسد الخبر في نحو : ضربني العبد مبيئاً (٦) أي هيئة صاحبها وصفته وقت وقوع الفعل ؛ من فاعل - أو مفعول به - أو هما معاً - أو غير ذلك .

(٧) « راكبا » حال مبينة لهيئة الفاعل ، و « مكتوفاً » مبينة لهيئة المفعول ، و « راكبين » مبينة لهما . قيل : وعجىء الحال من غير ذلك ؛ كالمجرور بالحرف والمضاف إليه ، والمبتدأ والخبر ، والجمم الناسخ - ينهني أن يؤول بالفاعل أو المفعول . وقيل : يجوز ذلك بدون تأويل ؛ لوزوده في الفصح من كلام العرب .

رجعتُ القَهْرَى<sup>(١)</sup> . وبذكرِ الفضلةِ : الخَبْرُ في نحو : زيدٌ ضاحكٌ .  
وبالباقي : التَّمييزُ في نحو<sup>(٢)</sup> : للهِ دَرَهُ فارِسًا ، والنعتُ في نحو : جاءني  
رجلٌ رَاكِبٌ ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ التَّمييزِ لِيَبَانَ جِنْسُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> . - وَذِكْرُ  
النَّعْتِ لِتَخْصِيصِ النِّعَاتِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بِهِمَا ضَمْنًا لَا قَصْدًا .  
وقال الناظم :

الحالُ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ في حالٍ كذا ...  
فالوصفُ : جنسٌ يَشْمَلُ الخَبْرَ والنَّعْتَ والحالَ . وَفَضْلَةٌ مُخْرِجٌ  
للخَبَرِ ، وَمُنْتَصِبٌ مُخْرِجٌ لِنَقِي الرُّفُوعِ والمخفوضِ<sup>(٤)</sup> ؛ كجاءني رجلٌ  
راكِبٌ - وممرتٌ برجلٍ رَاكِبٍ . ومفهمٌ في حالٍ كذا<sup>(٥)</sup> مُخْرِجٌ لِنَعْتِ  
المنصوبِ ، كرايتُ رجلًا رَاكِبًا ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَبِقَ لِتَقْيِيدِ النِّعَاتِ ، فَهُوَ  
لَا يُفْهِمُ في حالٍ كذا بِطَرِيقِ القَصْدِ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمَهُ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ<sup>(٦)</sup> .  
وفي هذا الحدِّ نظرٌ ؛ لِأَنَّ النِّصْبَ حَكْمًا ، وَالْحَكْمَ فِرْعَ التَّصَوُّرِ<sup>(٧)</sup> ،  
والتَّصَوُّرُ مَتَوَقَّفٌ عَلَى الحدِّ فِجَاءِ الدَّوْرِ<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) فإنه وإن كان مبينا لهيئة الفاعل ، إلا أنه اسم الرجوع إلى الخالف -  
لا وصف ، وتثنى على القهقرين بحذف الألف ، والقياس قلبها ياء (٢) أي من كل  
تمييز وقع وصفا مشتقا (٣) أي : وهو القروسية في المثال المذكور .  
(٤) تد تأتى الحال مجرورة بحرف جر زائد كقراءة « ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من  
دونك من أولياء » - يبناء تتخذ للمجهول - فأولياء حال وهو مجرور بمن الزائدة .  
(٥) هذه العبارة هي معنى قول المصنف : مذكورة للدلالة على الهيئة .  
(٦) لأن المقصود الأصلي من النعت - تقييد النعوت به ، ويلزم من ذلك بيان  
الهيئة عرضا . (٧) أي تصور المحدود وتعرفه ؛ لأنه لا يحكم على شيء إلا بعد  
تصوره ومعرفة ، وقد أدخل الحكم في التعريف (٨) وقد أجنب عن ذلك : بأنه  
يكفي في الحكم على الشيء - تصويره بوجه ما غير الحد .

(فصل) للحال أربعة أوصاف<sup>(١)</sup> :  
(أحدها) : أن تكون مُتَقَلِّبَةً لا ثَابِتَةً<sup>(٢)</sup> ، وذلك غالباً لا لازماً ،  
كجاء زيدٌ ضاحكاً . وتقعُ وصفاً ثابتاً في ثلاثِ مسائل :  
إحداها : أن تكون مؤكِّدة<sup>(٣)</sup> ، نحو : زيد أبوكَ عَطُوفاً - (ويومٌ

وفيما سبق من تعريف الحال يقول الناظم :  
(الحالُ وصفٌ ، فضلةٌ ، مُنتَصِبٌ ، مُفهِمٌ «في حالٍ» ؛ كقَرْدًا أَذْهَبُ)<sup>(٤)</sup>  
أى أن الحال هو : الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته  
مثل : فرداً أذهب ؛ فرداً حال بمعنى منفرداً ، وفيه القيود المذكورة . وكلمة «حال»  
غير منونة ؛ لأنها مضافة إلى محذوف - كما أوضحنا في الإعراب (١) هذه الأوصاف  
للحال من حيث هي ، بقطع النظر عن كونها مؤكدة أو مؤسسة (٢) هذا الوصف  
باعتبار ثبات معناها ودوامه - أو عدم ذلك . والمراد بالمنتقلة : التي ليست متلازمة  
للمنتصف بها ، بل تبين هيئته صاحبها مدة مؤقتة ثم تفارقه بعدها . وبالثابتة : المتلازمة  
لصاحبها لا تفارقه .

(٣) أى لضمون الجملة التي قبلها ، بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ، فتلازم  
صاحبها تبعاً لذلك . ويشترط في هذه الجملة : أن تكون اسمية ، وأن يكون طرفاها -  
وهما المبتدأ والخبر - معرفتين جامدتين . ولا بد أن يتأخر الحال عنهما وعن العامل ،  
كأمثال الأول الذي ذكره المصنف ؛ فإن «عطوفاً» حال من الأب والعطف ملازم  
للأبوة ؛ لأن الأبوة من شأنها العطف . وهذا المعنى مستفاد من مضمون الجملة . . الخ  
وقد تكون مؤكدة لماملها ؛ إما في اللفظ والمعنى ، نحو : ( وأرسلناك للناس  
رسولاً ) ، أو في المعنى فقط كأمثال المصنف الثاني ؛ فإن «حياً» حال من ضمير أبعث  
وأبعث هو الحياة بعد الموت . وهذه مؤكدة لمعنى العامل - وهو «أبعث» ؛ لأن  
أبعث من لازمه الحياة ، وهو مستفاد بدون ذكر الحال . أو مؤكدة لمعنى صاحبها ؛

(\*) «الحال وصفٌ ، مبتدأ وخبر» فضلة منتصب مفهم» نعوت لوصف «في -ال-» بدون  
أنون - جار ومجرور في محل جر بإضافة مفهم ، من إضافة الوصف لمفعوله ، والمضاف إليه محذوف منوى  
ثبوته - أى في حال كذا كقرداً» الكاف جارة لقول محذوف ، و «فرداً» حال من فاعل أذهب ؛

أُبْعَثُ حَيًّا»<sup>(١)</sup>

الثانية: أن يدلَّ عاملها على تجدد صاحبها<sup>(٢)</sup>، نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها؛ ف«يديها» بدلُ بعضٍ - و«أطول» حالٌ ملازمة<sup>(٣)</sup>.

الثالثة<sup>(٤)</sup> نحو: (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) - ونحو: (أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)<sup>(٥)</sup>، ولا ضابطَ لذلك؛ بل هو موقوفٌ على السَّماعِ . ووهي ابنُ الناظم فمثل «مفصلاً» في الآية - للحال التي تجدد صاحبها<sup>(٦)</sup>.

نحو: (لَا مَن مِّنْ فِي الْأَرْضِ كَثِيرٌ جَمِيعًا) فجميعاً حالٌ مؤكدةٌ معنى صاحبها وهو «من»، ومعنى الجمعية هو معنى العموم المستفاد من «من»، بدون ذكر الحال .  
(١) سورة مريم الآية: ٣٣ . (٢) أى إيجاد أمثاله على مر الأيام  
(٣) أى ليديها؛ لأن ذلك مقارن للخلق والإيجاد فهو ثابت لا يتغير . والعامل وهو «خلق» يدل على تجدد صاحب وحدوثه - وهو المخلوق - بعد أن لم يكن ، و«خلق» هو العامل فى الحال وفى صاحبها .

(٤) أحوال مرجعها السماع (٥) أى لما يدل على الدوام بقرائن خارجية؛ فقائماً حال من «الله» وعاملها «شهد»، و«مفصلاً» حال من الكتاب وعاملها «أنزل»، وهما وصفان ثابتان؛ لأن دوام قيامه تعالى بالمعدل لازم، وكذلك تبين الكتاب للحق والباطل . وهذا معروف من أمر خارج عن الجملة، وهو صفات الخالق سبحانه سورة آل عمران الآية: ١٨، وسورة الأنعام الآية: ١١٤

(٦) حجة المصنف: أن «الكتاب» الذى هو صاحب الحال - قديم، فلا يمكن أن يكون متجدداً حادثاً، وأجيب عن ابن الناظم: بأنه أراد بالكتاب اللفظ المقروء - لا الصفة النفسية، ولا مانع من القول بتجدده؛ بدليل وصفه بالإنزال. ولا يتجه الوهم - إلا إذا أريد أن الإنزال يدل على تجدد المنزل وحدوثه وقت الإنزال

(الثاني): أن تكون مشتقةً لجامدة<sup>(١)</sup>، وذلك أيضاً غالباً لا لازم<sup>٢</sup>.  
وتقع جامدة مؤولةً بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه<sup>(٢)</sup>، نحو: كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً، وَبَدَّتِ  
الجارية قمرًا، وَتَثَّنَتْ غُصْنًا، أَيْ شُجَاعًا وَمُضِيئَةً - وَمُعْتَدَلَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَقَالُوا:  
وَقَعَ الْمُصْطَرِيعَانِ عِدْلِي عَيْرٌ<sup>(٤)</sup> - أَيْ مِصْطَحِبَيْنِ اصْطِحَابِ عِدْلِي حَارٍ  
حِينَ سَقَوْطَهُمَا.

(١) هذا الوصف بحسب الاشتقاق والجمود. وإنما كان الغالب في الحال أن تكون  
مشتقة؛ لأنها صفة لصاحبها في المعنى، والصفة لا تكون إلا مشتقة. وهذا يستلزم وجوب  
مطابقتها لصاحبها في التذكير والإفراد وفروعهما؛ لأن الاشتقاق يقتضيها تحمل ضميره.  
وإلى الوصفين المتقدمين أشار الناظم بقوله

(وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا)<sup>(٥)</sup>

أى أن الغالب والكثير في الحال: أن تكون منتقلة مشتقة، وليس هذا واجباً.

(٢) أى أن تقع الحال مشبهاً بها في جملة تفيد التشبيه ضمناً لا صراحة.

(٣) فلكلمات: «أسداً، وقمرًا، وغصناً» - أحوال منصوبة من الفاعل قبلها،

وهي جامدة مؤولة بالمشتق كما ذكر المصنف. وكل منها بمنزلة المشبه به، وليس مشبهاً  
به حقيقة؛ لأن التشبيه غير مقصود. وقيل: إنها مستعملة في حقيقتها، والكلام على حذف  
مضاف؛ أى مثل: أسد - وقمر - وغصن، وذلك أصرح في الدلالة على التشبيه.

(٤) هذا مثل عربي، يضرب للأمر يتساوى فيه الحصان؛ ومناه: وقما معاً

ولم يصرع أحدهما الآخر. والمصطرعان: تثنية مصطرع، وهو: من يحاول صرع صاحبه  
وطرحه على الأرض. عدلى: تثنية عدل، وهو نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير.  
العير: الحمار، ويغلب على الوحشى. «عدلى» حال جامدة من المصطرعان، وهي مؤولة

\* «وكونه» مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه. «منتقلاً» خبر المصدر  
الناقص «مشتقاً» خبر ثان «غلب» الفاعل يعود إلى الكون، والجملة خبر المبتدأ «لكن» حرف  
استدراك «ليس» فعل ماض ناقص واسمها يعود على كونه منتقلاً. «مستحقاً» خبر ليس.

الثانية: أن تدلَّ على مُفَاعَلَةٍ<sup>(١)</sup> ، نحو : بَعِثَهُ يَدَاً بِيَدٍ<sup>(٢)</sup> - أي متقَابِضَيْنِ ، و « كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِي » - أي مُتَشَافِهَيْنِ<sup>(٣)</sup> .

الثالثة: أن تدلَّ على ترتيب ؛ كَأَدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا - أي مُتَرْتِبَيْنِ<sup>(٤)</sup> .  
وتقعُ جامدة غير مؤوَّلةٍ بالمشتقِّ في سبع مسائل :

وهي : أن تكون موصوفة<sup>(٥)</sup> ، نحو : ( قُرْآنًا عَرَبِيًّا - فَتَمَثَّلَ لَهَا

بالمشتق كما بين المصنف . وقيل : إن « عدلى » مفعول مطلق - أي وقوعاً مثل وقوع عدلى غير ؛ لأن النيباة إنما تكون بين متضايفين ، أو موصوف وصفته .

(١) سواء كان ذلك بلفظها أو بمعناها . والمفاعلة : هي صيغة تقتضى المشاركة من جانبين في أمر (٢) « يدا » حال من الفاعل والمفعول معاً ، « بيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للحال - أي يدا كائنة مع يد . ومعنى الكائنتين جار على صيغة المفاعلة - أي مقايضة ، وقيل : إن الحال مجموع اللفظين ؛ لأنه هو الدال على المفاعلة . ويجوز رفع « يد » على الابتداء ، و « بيد » جار ومجرور خبر ، والجملة في محل نصب حال ، والرابط محذوف - أي يد منه مع يد منى .

(٣) إعرابه كسابقه . ومثله : كلمته عينه إلى عتي - أي مواجهة أو مقابلة ، وجاورته منزله إلى منزلى ، وناضلته قوسه عن قوسى . وقيل : لا يقاس على هذا لخروجه على القياس - بالتعريف والجمود والتركيب . (٤) مثله : رجلين ، أو رجالاً رجلاً . وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً فجماً ، ثم يأتى ببعضه مفصلاً مكرراً ، مثل : مشى النلاميذ اثنين اثنين ، أو ثلاثة . . الخ . ، انقضى العام شهراً شهراً ، والأسبوع يوماً يوماً . . . وهكذا ؛ فكل هذا منصوب بالعامل والمجموع حال . وقيل : الأول هو الحال ، والثانى توكيد لفظى للأول . أو صفة بتقدير مضاف - أي ذا رجل . أو معطوف عليه بحرف عطف محذوف - وهو « الفاء » أو « ثم » لا غير ؛ لأنهما هما اللذان يدلان على الترتيب (٥) أي بمشتق كمثل المصنف . أو يشبهه - وهو الظرف والجار والمجرور ؛ لأن كلامهما يتعلق بمحذوف مشتق ؛ نحو قوله تعالى : ( فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ هَامِرًا مِنْ عِنْدِنَا ) .

بَشْرًا سَوِيًّا<sup>(١)</sup> ، وتسمى حالا مُوطئة<sup>(٢)</sup> .  
أو دَالَّةً عَلَى سَعْرِ<sup>(٣)</sup> نَحْوِ : بَعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا<sup>(٤)</sup> . أو عَدَدٍ نَحْوِ :  
(فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)<sup>(٥)</sup> . أو طَوْرٍ وَاقَعَ فِيهِ تَفْضِيلٌ<sup>(٦)</sup>  
نَحْوِ : هَذَا بَشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا<sup>(٧)</sup> .  
أو تَكُونُ نَوْعًا لِصَاحِبِهَا<sup>(٨)</sup> نَحْوِ : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا . أو فَرَعًا<sup>(٩)</sup> نَحْوِ :

- (١) « قرآنًا » حال من القرآن في قوله تعالى : ( وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ) ، و« بشرًا » حال من فاعل تمثل ، والاعتماد فيهما على الصفة وهي : « عريًا - وسويًا » . سورة يوسف الآية : ٣ ، وسورة مريم الآية : ١٧ .  
(٢) أي ممهدة لما بعدها لأنه هو المقصود . أما هي فغير مقصودة بذاتها ، وإنما تمهد الذهن وتهيؤه لما يجيء بعدها من الصفة ، فهي مجرد وسيلة إلى النعت .  
(٣) أي على شيء له سعر وتمن .  
(٤) « مدًّا » حال من الهاء في بعته . وهي عائدة على الشيء المبني ، « بكذا » متعلق بمعدنوف بيان لمد ، وهو من الأشياء التي تسعر . ويختلف مكيال المد باختلاف الجهات ، فهو في جهة رطل وثلاثون وفي أخرى مقدار رطلين ، وقد يكون ملء السكفين مع امتدادها . ويجوز رفع « مد » على أنه مبنيا ، و« بكذا » متعلق بمعدنوف خبر ، والجملة في محل نصب حال ، والمانع معدنوف . أي مد منه . (٥) « أربعين » حال من « ميقات » ، و« ليلته » تمييز . سورة الأعراف الآية : ١٤٣ .  
(٦) أي أن تدل الحال على أن صاحبها في طور وحال من أحواله . متعلق وزاد على نفسه أو غيره . في حالة أخرى (٧) « فبسرًا » حال من فاعل أطيب المستتر فيه ، و« رطبا » حال من الهاء في منه . والمراد أن للبلح أطواراً مختلفة ، وهو في طور البسر مفضل على نفسه في طور الرطب . (٨) أي بأن يكون لصاحبها أنواع متعددة وهي نوع منها ؛ ف« ذهبًا » في المثال حال من « مالك » ، والذهب نوع من المال (٩) أي أن يكون صاحبها نوعاً معيناً . وهي فرع منه ؛ فخاتما حال من خديداك وهو فرع له . و« بيوتاً » حال من الجبال . وهي فرع منها . سورة الأعراف الآية : ٧٤ .

هذا حَدِيدُكَ خَاتَمًا - (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) . أو أصلاً له (١) نحو :  
 هذا خَاتَمُكَ حَدِيدًا - و (أَلَّا جُدُّ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) .  
 (تنبيه) أكثر هذه الأنواع وقوعاً : مسألة التسمير ، والمسائل  
 الثلاث الأولى (٢) وإلى ذلك يشير قوله (٣) :

(وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرٍ وَفِي مَبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ)  
 ويفهم منه : أنها تقع جامدة في مواضع آخر بقلّة ، وأنها  
 لا تؤوّل بالمشتق - كما لا تؤوّل الواقعة في التسمير ، وقد يثبتها كلها .  
 وزعم ابنه أن الجميع مؤوّل بالمشتق (٤) وهو تكلف .

(١) أي تكون الحال هي النوع والأصل ، وصاحبها هو الفرع ؛ فحديداً حال من  
 خاتمك - والحديد أصل للخاتم . و « طيناً » حال من منصوب خلقت المحذوف - أي  
 خلقتة ، أو على نزع الحافض - أي من طين ، والطين أصل للمخلوق . سورة الإسراء  
 الآية : ٦١ . وفي الحال الجامدة يقول الناظم في إجمال :

(وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرٍ وَفِي مَبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ)  
 كِبَعُهُ مُدًّا بِكِنْدًا ، يَدًّا بِيَدٍ ، وَكَرًّا زَيْدًا أَسَدًا - أَي كَأَسَدٍ (٥)  
 أي يكثر مجيء الحال جامدة في الأشياء التي تدل على سمر . وفي كل ما يظهر  
 تأويلها بمشتق من غير تكلف . وقد مثل لمادل على السمر أو التشبيه ، وقد أوضح  
 المصنف المواضع الأخرى . والمد : مكيال معروف لأهل الحجاز والعراق ، مقداره : رطل  
 وثلاث - أو رطلان (٢) وهي ، فادل على تشبيه ، أو مفاعلة ، أو ترتيب .  
 (٣) أي قول ابن مالك في الألفية .

(٤) وتأويلها في السبع الباقية على معنى : متصفاً بصفات البشر ؛ من استواء الخلقه

(\*) « في سمر » متعلق بكثر « وفي مبدى تأويل » معطوف على ما قبله ومضاف إليه « بلا  
 تكلف » متعلق بتأويل « و « لا » اسم بمعنى غير مضاف إلى تكلف (\*) « كبعه » الكاف جارة  
 لقول محذوف و « بع » فعل أمر ومفعوله « مد » حال من الماء « بكندا » متعلق بمحذوف صفة المد -  
 أي كائناً بكندا « بدأ بيد » إهرابه كسابقه « أسداً » حال من زيد « أي » حرف تفسير « كأسد »  
 الكاف اسم بمعنى مثل ، عطف بيان على « أسداً » الواقع حالا ، و « أسد » مضاف إليه .

وإنما قلنا به في الثلاثِ الأولى ؛ لأنَّ اللفظَ فيها مرادُّه غيرُ معناه الحقيق ، فالتأويلُ فيها واجب .

( الثالث ) : أن تكون نكرة لا معرفة<sup>(١)</sup> ، وذلك لازم<sup>(٢)</sup> ؛ فإنَّ وَرَدَتْ بلفظ المعرفة - أُوتت بنكرة ، قالوا : جاء وَحْدَهُ<sup>(٣)</sup> - أى منفرداً ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَيْهِ<sup>(٤)</sup> - أى عائداً ، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ<sup>(٥)</sup> - أى مُترتِّبين ، وجاءوا الجُمَاءَ الفَئيرَ<sup>(٦)</sup> - أى جميعاً ، وأرسلها العرَّاءَ - أى مُعترِكة<sup>(٧)</sup> .

ونحوها - ومسعراً - ومعدوداً - ومطوراً بطور البسر أو الرطب - ومنوعاً ومصوغاً ومتأسلاً أو مصنوعاً .

(١) هذا الوصف من ناحية التذكير والتعريف (٢) لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأن يكون صاحبها معرفة ؛ فلو عرفت وهي مشتقة لتوهم أنها نعت عند اتصاف صاحبها ، وحمل غيره عليه (٣) « وحده » حال من فاعل جاء المستتر ، وهي معرفة بسبب إضافتها إلى الضمير الواقع مفعولاً ؛ لأنها مصدر « وحده » ، وجامدة مؤولة بمشتق من معناها - كما ذكر المصنف (٤) « عودته » حال من الفاعل المستتر في رجع ، وهو معرفة بإضافته إلى الضمير ، ومؤول بالمشق ، ومعناه : رجع عائداً في الحال - أو رجع على الطريق نفسه . ويروى برفع « عوده » على أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر ، والجملة حال من الضمير في جاء . ويقال هذا : لإنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه (٥) « الأوَّل » حال من الواو في « ادخلوا » ، و « الأوَّل » الثاني ممطوف بالفاء على سابقه ، وهما معرفتان بآل .

(٦) « الجُمَاء » حال من الواو في جاءوا . والجُمَاء : مؤنث الأجم بمعنى الكثير ، وأنت باعتبار الموصوف المحذوف - أى الجماعة الجُمَاء . والفئير : من الغفر وهو المستر - أى الذى يستر وينطى وجه الأرض لكثرتة ، وهو صفة للجُمَاء ، ولم يطابق - وإن كان بمعنى فاعل ؛ حملاً على فصيل بمعنى مفعول - أو باعتبار معنى الجمع (٧) ومعناها : مزدحمة . ولو قال أى معاركة لكان أحسن ؛ لأنَّ اسم الفاعل من العراء - معارك - لا معترك . والعراء حال من الهاء في أرسلها . والضمير للابل أو الأثن . وقيل : العراء مفعول مطلق

(الرابع) : أن تكون نفس صاحبها في المعنى <sup>(١)</sup> ؛ فإذ لك جاز : « جاء زيد ضاحكاً » - وامتنع : « جاء زيد ضحكاً » <sup>(٢)</sup> . وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف <sup>(٣)</sup> ؛ كجاء وحده - وأرسلها العراك . وبكثرة في النكرات ؛ كطلع بفتة - وجاء ركضاً - وقتلته صبراً <sup>(٤)</sup> ، وذلك

لحذوف هو الحال من الضمير - أي معاركة العراك . وهذا المثال جزء من بيت للبيد ابن ربيعة العاصمي ، يصف أتناً وردت الماء مزدحة ، وهو بقامة :

فَأرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا      وَلَمْ يَشْفِقْ هَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ  
العراك : ازدحام الإبل أو غيرها عند ورود الماء . يذدها : يطردها ويمنعها . يشفق : يرحم . نعص ، نعص البعير - لم يتم شربه ، الدخال : مداخلة البعير الذي شرب مع الذي لم يشرب ، يريد : أن حمار الوحش ، أرسل الأتني إلى الماء مزدحة ولم يرحمها من مزاحمة غيرها ممن شرب . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ      تَنكِيرَهُ مُعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَادٌ) <sup>(٥)</sup>  
أي : أن الحال لا تكون إلا تنكرة ، فإن جاءت معرفة في اللفظ فهي نكرة في المعنى ؛ كوحدك فإنه مؤول بنكرة - أي منفرداً . كما أوضح المصنف .

(١) هذا الوصف باعتبار أنها نفس صاحبها في المعنى - أو ليست هكذا . ومعنى ذلك : أن تكون ذات الحال وذات صاحبها واحدة في الخارج ؛ لأنها وصف له ، والوصف نفس الموصوف . وهذا لا ينافي أن مفهوم الحال ومفهوم صاحبها - متغايران (٢) لأن الضحك مصدر ، و « زيد » ذات ، والمصدر يبين الذات .

(٣) ذلك لأن فيها شذوذين : المصدرية ، والتعريف (٤) بفتة ، وركضاً - حال من الفاعل ، وصبراً حال من المفعول ، وهي مصادر نكرات . ومعنى بفتة - نجاة . والركض : العدو . والقتل الصبر : أن يجلس المراد قتله ، ثم يرمي حتى يموت .

(\*) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » فعل ماضٍ المجهول فعل الشرط « لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فأعتقد » جواب الشرط ، والفاء للربط « تنكيره » مفعول اعتقد ومضاف إليه « معنى » تمييز ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « كوحدك » الكاف جارة ولعل محذوف « وحده » حال من فاعل اجتهد ومضاف إليه ، والجملة مقول القول المحذوف .

على التأويل بالوصف<sup>(١)</sup>، أي مبالغتاً - وراكضاً - ومصبوراً أي محبوساً .  
ومع كثرة ذلك ، فقال الجمهور : لا ينقاس مطلقاً . وقاسه المبرد فيما  
كان نوعاً من العامل<sup>(٢)</sup>؛ فأجاز « جاء زيد سرعاً » - ومنع « جاء زيد  
ضحكاً » . وقاسه الناظم وابنه بعد « أما » ، نحو<sup>(٣)</sup> : « أما عاملاً فعالمٌ - أي  
مهما يُذكر شخصٌ في حالِ عِلْمٍ - فلذلك كورٌ عالمٌ<sup>(٤)</sup> . وبعده خبرٌ

(١) هذا عند سيدييه والجمهور ، وحجتهم : أن الحال كالخبر والنعته ، وقد وقع  
كل منهما مصدراً منكرأ كثيراً ، فكذلك الحال . وذهب الأخفش والمبرد : إلى أن مثل  
ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف ؛ أي بينت بفتة - ويركض ركضاً -  
ويصبر صبراً . فالجمله هي الحال - لا المصدر . وكذلك الأمر عند الكوفيين ، إلا أن  
الناصب له عندهم . الفعل المذكور مؤولاً بفعل من لفظ المصدر ؛ أي بفت بفتة - وركض  
ركضاً - وصبر صبراً . وقيل : هي مصادر على حذف مضاف غير مصدر - هو الحال  
في الأصل ، فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية ؛ أي ذا بفتة - وذا ركض -  
وذا صبر . وقيل : هي مصادر على حذف مصادر ؛ أي طلوع بفتة - ومجيء ركض -  
وقتل صبر . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

( وَمَصْدَرٌ مِّنْكَرٍ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ ؛ كِبْفَتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ )<sup>(٥)</sup>

أي يقع المصدر المنكر حالاً بكثرة ، وذلك على خلاف الأصل ؛ لأن الحال  
وصف يدل على معنى صاحبه ، والمصدر دلالة له على صاحب المعنى ، وذلك مثل :  
زيد طلوع بفتة ؛ بفتة مصدر نسكرة ، وهو منصوب على الحال على النحو الذي فصل .  
والذي سهل هذه المخالفة : الحمل على الإخبارية في مثل : محمد عدل ، والنعته كذلك مثل :  
« هذا ماء غور » (٢) أي مما يدل عليه عامله ؛ فالسرعة في المثال نوع من المجيء  
(٣) أي : من كل تركيب وقع فيه الحال بعد « أما » الشرطية ، في مقام قصد فيه  
أورد على من وصف شخصاً بوصفين ، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر .  
(٤) ناصب الحال في هذا : فعل الشرط المحذوف - وهو « يذكر » ، وصاحبها :

(\*) « ومصدر » مبتدأ « منكر » صفة « حالاً » حال من فاعل يقع ، وجمله « يقع » خبر  
المبتدأ ، وفاعل « يقع » يعود على المصدر المنكر « بكثرة » متعاقب بيقع « كِبْفَتَةٌ » الكاف جارة  
أقول محذوف ، و « بفتة » حال من فاعل طلوع « زيد » مبتدأ « طلوع » الجملة خير .

شُبِّهَ بِهِ مُبْتَدَأُهُ كَزَيْدٍ زُهَيْرٌ شِعْرًا<sup>(١)</sup> ، أَوْ قُرِنَ هُوَ<sup>(٢)</sup> بِأَنَّ الدَّالَّةَ عَلَى السَّكَالِ نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا<sup>(٣)</sup> .

(فصل) وَأَصْلُ صَاحِبِ الْحَالِ التَّعْرِيفُ<sup>(٤)</sup> . وَيَقَعُ نَكْرَةً بِمُسَوِّغٍ ؛

كَأَنَّ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ<sup>(٥)</sup> نَحْوُ : فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ ، وَقَوْلُهُ :

\* لِمَيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَلٌ \*<sup>(٦)</sup> . أَوْ يَكُونُ مَخْصُوصًا ؛ إِمَّا بِوَصْفِ

المرفوع - وهو نائب الفاعل . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهي على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمدكور عالم في حال علم . ويتمين الوجه الأول إن كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها .

(١) فشعرا - بمعنى شاعرا - حال ، والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق ؛ لأن معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . ويجوز أن يعرب « شعرا » تمييزاً مفسراً لمثل المحذوفة - أي مثل زهير من جهة الشعر ؛ وهي العاملة في التمييز . ومثله : أنت حاتم جوداً - والأحيف حلماً - والسموأل وفاء .

(٢) أي الخبر (٣) فعمما - بمعنى علما - حال من الضمير في الرجل ؛ لتأوله بالمشتق ؛ إذ معناه : السكامل ، والعامل فيه الرجل بنا ذكر . ويجوز أن يكون تمييزاً محولا عن الفاعل ، وهو ضمير الرجل - بمعنى السكامل ، والتقدير : أنت السكامل علماً - أي علمه . فهذه ثلاثة مواضع بقيس فيها الناظم وابنه وقوع المصدر النكرة حالا (٤) لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ؛ لأن الحكم على الجهول لا يفيد غالبا (٥) أي وتأخر النكرة ، وذلك قياسا على المبتدأ إذا تأخر (٦) صدر بيت من مجزوء الوافر ، لكثير «عزة» - يصف دار محبوبته الدارسة وعجزه :

\* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ \*

اللغة : والاعراب : مية : اسم محبوبته . موحشا : اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله ، والمراد : القفر الذي لا أنيس فيه . طلل : هو ما بقي شاخصا من آثار الديار . يلوح : يظهر ويلم . خلل : جمع خلة . وهي بطانة منقوشة بالمعادن

كقراءة بعضهم : ( وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا <sup>(١)</sup> ) ،  
وقول الشاعر :

نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ  
فِي فُلْكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا <sup>(٢)</sup>

تغشى بها أجفان السيوف . « لية » جار ومجرور خبر مقدم ، ممنوع من الصرف للعلمية  
والتأنيث « موحشاً » حال مقدم من « طلل » الواقع مبتدأ مؤخر .

والمعنى : أن دارمية قد أقفرت من أهلها ، ودرست معالمها ، ولم يبق منها إلا آثار  
ضئيلة ، تظهر للرائي كأنها نقوش في البطان التي تغشى أجفان السيوف .

والشاهد : وقوع « موحشاً » حال من « طلل » ، وهو نكرة . وسوغ ذلك  
تقدم الحال عليها . وقيل : إنه حال من الضمير المستكن في الخبر ، وهذا الضمير معرفة  
وإن كان مرجعه وهو المبتدأ - نكرة ، وإذا لا شاهد فيه ، وهو قول جمهور البصريين .  
على أنه يمكن أن يقال : إن النكرة هنا موصوفة بجملة « يلوح . . إلخ » ، فالسوغ وصف  
النكرة - لا تقدم الحال عليها .

(١) « مصدقاً » حال من كتاب ؛ لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده . ويجوز  
أن يكون حالا من الضمير المستتر في الجار والمجرور ، وهو الذي انتقل إليه بعد حذف  
الاستقرار - وإذا لا شاهد فيه . سورة البقرة الآية : ٨٩

(٢) بيت من البسيط ، لم نقف على قائله . وبعده .

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ هَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

اللغة والاعراب : نجيت : أنقذت وخلصت من الفرق ، نوحاً : هو أبو البشر  
الثاني بعد آدم . فلك : السفينة - للمفرد والجمع . ماخر : شاق عباب الماء ، وهو اسم فاعل  
من محرت السفينة - إذ شقت الماء فسمع لها صوت . اليم : البحر . مشحوناً : مملوءاً  
« يارب » يحرف نداء ، ورب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم  
المحذوفة للتخفيف اكتفاء بالكسرة ، والياء مضاف إليه « نوحاً » مفعول نجيت  
« في فلك » متعلق به - أو بمحذوف حال من نوحاً - أو من الماء في له « ماخر »  
صفة لفلك « في اليم » متعلق به « مشحوناً » حال من فلك ( والمعنى واضح ) .

والشاهد : في « مشحوناً » ؛ فإنه حال من النكرة - وهي « فلك » ، وسوغ ذلك  
تخصصها بالوصف وهو « ماخر » ، فقربها ذلك من المعرفة .

وليس منه : ( فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ) ؛  
 خلافاً للناظم وابنه <sup>(١)</sup> - أو بإضافة نحو : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ) <sup>(٢)</sup> -  
 أو بمعول نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ شَدِيداً <sup>(٣)</sup> .  
 أو مسبوقاً بِنَفْيِ نَحْوِ : ( وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ  
 مَعْلُومٌ ) <sup>(٤)</sup> . أو نَهْيِ نَحْوِ :

يَبِغِ أَمْرًا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا <sup>(٥)</sup> لا .....  
 وَقَوْلُهُ : لَا يَرُكِّنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ - يَوْمَ الْوَعْدِ مُتَخَوِّفًا لِحَمَامٍ <sup>(٦)</sup>

(١) فإنهما أعربا «أمرأ» حالا من «أمر» الأول ؛ لوصفه بحكيم - مع أنه مضاف إليه ، وهما يقولان بعدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه إلا بشروط لم تتوافر هنا ، وستأتي قريباً . وفي إعرابه أقوال ، منها : أن «أمرأ» منصوب على الاختصاص بأخص محذوفاً ، أو مفعول لأجله ، أو حال من «كل» - أو من فاعل أزلنا ، أو من مفعوله أي أمرين به - أو مأموراً به . سورة الدخان - الآية : ٤

(٢) «سواء» حال «أربعة» ، وهي نسكرة ، لكنها مختصة بإضافتها إلى «أيام»

(٣) «شديداً» حال من «ضرب» النسكرة ؛ لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو «أخوك»

(٤) جملة «ولها كتات معلوم» - حال من «قرية» النسكرة ؛ لأنها مسبوقه بالنفي .

وفيه مسوغ آخر وهو : اقتران الجملة الحالية بالواو - وإن خص بعضهم ذلك بالإيجاب .

ومسوغ ثالث وهو : وقوع «إلا» الاستثنائية قبلها ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقع

في النعوت . سورة الحجر - الآية : ٤ .

(٥) «مستسهلا» حال من «أمرؤ» الأول ؛ لأنه مسبوق بنهي . وهذا المثال

عجز بيت من الألفية . والبنى : التعدي والظلم : والاستسهال : الاستخفاف . ومعناه :

لا يمتدى شخص على غيره مستخفاً بذلك ؛ فإن هذا ظلم ، وبنى والبنى ، مرتعه وخيم .

(٦) بيت من الكامل ، لقطري بن الفجاءة المازني - الخارجي المشهور . وبعده :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِأَرْمَاحَ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

أو استفهام كقوله : \* يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى \* (١)

**اللغة والاعراب :** الركون : الميل . الإحجام : التكوص والتأخر ، وهو مصدر أحجم عن الشيء - إذا نكص عنه ولم يقدم عليه . الوغى : الحرب - وأصله الجلبة والصلاح ، وأطلق على الحرب لما فيها من ذلك . الحمام : الموت . « لا » ناهية « أحد » فاعل ير كمن . « يوم الوغى » يوم ظرف متعلق بـ ير كمن والوغى مضاف إليه « متخوفاً » حال من « أحد » ، وهو نكرة مسبوقه بلا الناهية « الحمام » متعلق بـ متخوف .

**والمعنى :** لا يسوغ أن يفكر أحد في التأخر والتخلف وعدم الاقدام وقت الحرب خوفاً من الموت ؛ فإن هذا عار لا يليق بالرجال ، ولكل أجل كتاب .

**والشاهد :** وقوع « متخوفاً » حالا من « أحد » وهو نكرة . وسوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهى الشبيهة بالنفي .

(١) صدر بيت من البسيط ، نسبة ابن مالك لرجل من بني طيء ولم يذكر اسمه . وعجزه :

\* لِنَفْسِكَ الْمَذْرَى فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا ؟ \*

**اللغة والاعراب :** حم : قدر وقضى . عيش : الراد هنا : الحياة . باقياً : دائماً لا يفنى ولا يزول . « صاح » منادى مخرج « صاحب » على غير قياس ؛ لأنه غير علم « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش « فتري » الفاء للسببية ، وترى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء « لنفسك » جار ومجرور متعلق بـ ترى ، وهو في موضع المفعول الثاني لها « المذر » مفعول أول « في إبعادها » جار ومجرور متعلق بالمذر ، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ؛ فلهذا الضمير محلان ؛ أحدهما جر بالإضافة - وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول المصدر ، والألف للاطلاق .

**والمعنى :** يقول لصاحبه مستنكراً : أخبرني ! هل قدر للإنسان حياة دائماً في الدنيا ؟ أو أن يعيش فيها عيشة هنيئة لا يشوبها كدر ؟ فيكون لك المذر في هذه الآمال البعيدة ، والتكالب على جميع حطام هذه الدنيا الغادرة الفانية ؟

**والشاهد :** وقوع « باقياً » حالا من « عيش » وهو نكرة . وسوغ ذلك وقوع النكرة بعد الاستفهام - وهو شبه بالنفي :

ومن المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ لأن وجود الواو في صدر

وقد يقع نكرة بغير مسوغ كقولهم : « عليه مائة بيضاء »<sup>(١)</sup> ، وفي الحديث : « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »<sup>(٢)</sup> .

(فصل) وللحال مع صاحبها ثلاث حالات<sup>(٣)</sup> :

(إحداها) - وهي الأصل - أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم

الجملة يمنع توهم كونها صفة ، نحو قوله تعالى : ( أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ) . أو تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء صبية ومحمد مسافرين . وفي مواضع صاحب الحال النكرة - يقول الناظم :

( وَلَمْ يَنْكُرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ؛ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّنْ ، أَوْ يَبْنُ مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَمَا لَا يَبْنُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَهْلَاً )<sup>(٤)</sup>

أى أن الناب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ؛ إلا إذا تأخر وتقدم الحال على النكرة ، أو خصص بوصف - أو بإضافة . أو بين - أى يظهر ويقع - بعد نفي أو ما يضاويه ويشابهه - وهو النهى والاستفهام ، وذكر مثالا للنهى .

(١) « يضا » جمع أبيض - حال من مائة ، ولا يصح أن يكون تمييزاً ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً . وهذا المثال رواه سيدييه عن العرب ، والمراد : أن المائة دراهم لادنابير ولا غيرها ؛ لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر .

(٢) الحديث ؛ كما رواه الإمام مالك في الموطأ : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً » ، « فقياماً » حال من رجال ، وهو نكرة بلا مسوغ وقد اختلف النحاة : هل مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ - مقيس ؟ أو هو مقصور على السماع ؟ - رأيان : الأول لسيبويه ، والثاني للخليل ويونس .

(٣) أحكام التقديم والتأخير الآتية - مقصورة على الحال المؤسسة . أما الحال المؤكدة فالصحيح عدم تقديمها كما سيأتي في موضعه .

(\*) « ينكر » فعل مضارع مبنى المجهول بجزوم بلم و غالباً « حال من ذو » الواقعة نائب فاعل ينكر « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم يتأخر » يتأخر فعل الشرط وفاعله يعود على ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف - أى فلا ينكر « أو يخصن أو بين » مبطونان على يتأخر (\*) « من بعد نفي » متعلق ب « أو مضاهيه » مبطوف على نفي « كلاً » المكاف جارة لقول محذوف ولا أهمية « يبن » فعل مضارع بجزوم بلا الناهية « مستهلاً » حال من أمرؤ الواقع فعلاً يبن .

عليه ؛ كجاء زيد ضاحكاً - وضربت اللص مكتوفاً ؛ فلك في ضاحكاً  
ومكتوفاً - أن تقدمهما على المرفوع ، والمنصوب .

(الثانية) أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة نحو :  
( وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ )<sup>(١)</sup> . أو يكون صاحبها  
مجروراً ؛ إما بحرف جرٍّ غير زائد ، كمررت بهند جالسة<sup>(٢)</sup> .

وخالف في هذه : الفارسي وابن جني وابن كيسان فأجازوا التقديم<sup>(٣)</sup> .  
قال الناظم : وهو الصحيح ؛ لوروده ، كقوله تعالى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ  
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ )<sup>(٤)</sup> وقول الشاعر :

\* تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَمِينِكُمْ \*<sup>(٥)</sup>

(١) « مبشرين » و « منذرين » حالان من « المرسلين » ، ولا يجوز تقديمهما  
عليها ؛ لأنهما محصوران ، ويجب تأخير المحصور ؛ لأن تقديمه يؤدي إلى عكس المعنى  
البلاغي المراد من الحصر . سورة الأنعام الآية : ٤٨ ، وسورة السكف الآية : ٥٦ .

(٢) « جالسة » حال من « هند » المجرورة بحرف الجر ، ولا يجوز تقديمها على  
« بهند » . وعلة ذلك - كما قالوا : أن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه ، لحقه إذا  
تعدى لصاحبه بواسطة - أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة ، ولما كان الفعل لا يتعدى  
بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين - استعاضوا عن ذلك بالترام تأخير الحال ليكون  
في حيز الجار (٣) حجبتهم : أن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . وتقديم حال  
المفعول به عليه غير ممنوع ، فكذلك هنا .

(٤) « كافة » - بمعنى جميعاً - حال من المجرور وهو الناس ، وقد تقدم عليه .

(٥) صدر بيت من الطويل ، لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* بِذِكْرِكُمْ أَمْ وَحَقِّي كَأَنَّكُمْ عِنْدِي \*

اللغة والاعراب : تسلت : تصبرت وتكلفيت السلوان . طرا : أى جميعاً .

بينكم : فراقكم وبعدمكم . « طراً » حال من الضمير المجرور بمن في « عنكم » وقد  
تقدم عليه . ولا تأتي طراً إلا حالاً « عنكم » متعلق بتسلت « بعد » ظرف

وَالْحَقُّ أَنَّ الْبَيْتَ ضَرُورَةٌ ، وَأَنَّ « كَافَةً » حَالٌ مِنَ الْكَافِ ،  
وَالْتَاءٌ لِلْمِبالغةِ (١) - لا للتأنيث . ويلزمه تقديمُ الحَالِ المحصورة - وَتَعَدَّى  
« أَرْسَلَ » بِاللَّامِ ، وَالأَوَّلُ مُتَمَتِّعٌ - والثاني خِلافُ الأَكْثَرِ (٢)  
وَأَمَّا بِإِضَافَةٍ (٣) كَأَعْجَبَنِي وَجْهًا مُسْفِرَةً .

متعلق بتسليت أيضاً وهو مضاف إلى « بينكم » « بذكراكم » بذكري متعلق بتسليت كذلك  
وهو مضاف إلى ضمير المخاطبين ، « حتى » ابتدائية « عندى » ظرف متعلق بمحذوف خبر كأن -  
والعنى : تسليت وشملت نفسى عنكم جميعاً بعد بمدكم عنى - بذكراكم الطيبة التى  
لا تنسى ، وكنتم بذلك كأنكم ما تلون أمأى ولم تفارقونى .

والشاهد : وقوع « طراً » حالا من كاف المخاطب فى « عنكم » . وهى مجرورة  
علا بلى ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور ، وذلك جائز فى السمة عند الفارسى ومن  
تبعه . وأيده الناظم . والطره : الجماعة . أما الجمهور فلا يجيزون ذلك . وقد أوضح  
المنصف رأيهم فيما ورد . وفيما تقدم هذا يقول الناظم :

( وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ ) (٤)

أى أن النحاة أبوا - ولم يجيزوا - أن يتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر -  
يقول الناظم ، ولا أمنع ذلك ، فقد ورد فى الكلام الفصح . وقد بيننا حجة كل -  
ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر - قول عبد الرحمن  
ابن جسان . وهو من شعراء الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَيْتَهُ الْمَرْوَةَ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَائِدًا بِسِيرٍ

وهذا الخلاف فيما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلى ؛ فإذا كان مجروراً  
بحرف جر زائد - فلا خلاف فى جواز التقديم ، تقول - ما جاءنى راكباً من أحد .

(١) ويكون المعنى . إلا شديد الكف للناس - أى النعم لهم من الشرك ونحوه .

قيل : ولا تستعمل « كافة » إلا حالا ، وغلط من يقول : ولكافة المسلمين - مثلاً -

ولا تدخل عليها أل ، فلا يقال : جاءت الكافة . (٢) فإن الأكثر والغالب تعديته يلى .

(٣) أى بأن كان صاحب الحال مضافاً إليه ؛ فلا يجوز حينئذ تقديم الحال على صاحبها ؛

(\*) « وسبق » مفعول مقدم لأبوا « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لماعله « ما » اسم  
موصول مفعول المصدر « بحرف » متعلق بقوله « جرح » الواقع صلة لما « قد » للتحقيق « أبوا » فعل  
وقاعل « ولا » لافية « أمنه » فعل مضارع مرفوع ، والهاء مفعول عائدة على سبق « فقد » الفاء للتمليل .

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه ؛ إذا كان المضاف بعضه ، كهذا المثال ، وكقوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا <sup>(١)</sup> ) -  
أَنْجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا <sup>(٢)</sup> ) . أو كبعضه <sup>(٣)</sup> نحو :  
( مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا <sup>(٤)</sup> ) . أو عاملاً في الحال <sup>(٥)</sup> نحو : ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ  
جَمِيعًا <sup>(٦)</sup> ) - وأعجبنى انطلاقك مُنْفَرِدًا - وهذا شاربُ السويقِ مَلْتَوْتًا <sup>(٧)</sup>

لئلا تكون فاعلة بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد . وكذلك لا يجوز -  
على الصحيح - تقديمها على المضاف ؛ لأن المضاف مع المضاف إليه كالصلة مع الموصول ؛ فكما  
لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها - كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .  
هذا ؛ وإذا كانت الإضافة محضة - لزم تأخير الحال باتفاق . وإن كانت غير  
محضة ، نحو : هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً - جاز التقديم عند الناظم ،  
وأنكره ابنه .

(١) إخواناً - حال من المضاف إليه وهو «هم» ، والصدور بعضه . الحجر الآية : ٤٧ .  
(٢) «ميتاً» - حال من أخيه المضاف إليه «لحم» ، واللحم بعض الأخ . الحجرات الآية : ١٢ .  
(٣) وهو ما يصح حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه - بدون أن يتغير المعنى .  
(٤) «حنيفاً» - حال من إبراهيم المضاف إليه ، و «الملة» كالبعض منه ؛ بدليل  
أنه يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع صحة المعنى ، فيقال : اتبع إبراهيم  
قيل : ومنه قوله تعالى ( وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ) فالدابر  
يعنى الآخر ، وآخر القوم بعض منهم . سورة الحجر - الآية : ٦٦ .  
(٥) أى أن يكون المضاف عاملاً في الحال ، وذلك يستلزم أن يكون المضاف بما  
يهمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، والوصف العامل كاسم الفاعل ونحوه . ويؤخذ ذلك  
من تمثيل المصنف .

(٦) «جميعاً» - حال من «كم» المضاف إليه ، و «مرجع» مصدر ميمي - بمعنى  
الرجوع - عامل النصب في الحال . سورة يونس : ٤ . ومثله تماماً : أعجبنى انطلاقك منفرداً .  
(٧) «ملتوتاً» - حال من السويق المضاف إليه ، و «شارب» اسم فاعل عامل  
النصب في الحال . والسويق : ما يتخذ من القمح والشعير . والمثلوت : من لت السويق .  
إذا سحقه وبله وبسه بالماء ونحوه .

(الثالثة) أن تتقدم عليه وجوباً ؛ كما إذا كان صاحبها محصوراً<sup>(١)</sup>  
نحو : ما جاء راكباً إلا زيد .

وفي مجيء الحال من المضاف إليه يقول الناظم :

( وَلَا تَجْزُ حَالًا بَيْنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا )<sup>(٢)</sup>

أى : لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال ، وهذا يقتضى أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل كما بينا . أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئته في صحة الاستثناء عنه بالمضاف إليه . وقوله « فلا تحيفاً » أى : فلا تظلم بمخالفة هذا . وإنما اشترط ما ذكر لصحة مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور . وإذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه - كان عاملاً في الحال ، يتحد العامل في الحال وفي صاحب . وإذا كان الحال جزءاً أو كالجزء - كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فيكون المضاف كأنه صاحب الحال ، ويكون العامل فيه هو العامل في الحال . أما غير الجمهور فلا يرى ضرورة أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها .

هذا : وقد ذكر بعض النحاة من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها : أن يكون صاحب منصوباً بـ « لبت » - أو « لعل » - أو بفعل تنجب ، أو بصلة حرف مصدرى نحو : سرتى أن أكرمت الفقير محتاجاً . أو يكون ضميراً متصلاً بـ « أل » نحو : الود أنت المستحقه خالصاً . أو يكون الحال جملة مقترنة بالواو ونحو : جاء محمد والقوم مستعدون للرحيل .

(١) وبعض النحاة يجيز تقديم المحصور بإلا كما سبق في الفاعل . ومن مواضع

(\*) « حالاً » مفعول تميز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحالاً « له » متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » مفعول اقتضى ومضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام (\*) « أو كان » معطوف على اقتضى ، واسم كان يعود إلى المضاف له « جزء » خبرها « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق بأضيف الواقع صلة الموصول « أو مثل جزئته » معطوف على جزء السابق ومضاف إليه « فلا تحيفاً » لا : ناهية ، و « تحيفاه » فعل مضارع مبنى على افتتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة للنقلبة ألفاً في محل جزم بلا .

(فصل) وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً<sup>(١)</sup> .  
(إحداها) - وهي الأصل - أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم عليه . وإنما يكون ذلك : إذا كان العاملُ فعلاً متصرفاً<sup>(٢)</sup> كجاء زيد راكباً ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف<sup>(٣)</sup> كزيد منطلقٌ مسرعاً ؛ فلك في راكباً ومُسرعاً - أن تقدمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ؛ كما قال الله تعالى : ( خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ )<sup>(٤)</sup> . وقالت العربُ : « شتَّى تُثوبُ الحَلْبَةُ »<sup>(٥)</sup> - أي متفرقين يرجعُ الحالبون .

وجوب التقديم أيضاً : أن يكون صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالخال نحو : جاء زائراً فاطمة أبوها .

(١) عامل النصب في الحال : إما لفظي ؛ كالمصدر ، والفعل المشتق ، والوصف للعامل كاسم الفاعل ونحوه . وإما معنوي ؛ كأسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التي سيدكرها المصنف والناظم بعد .

(٢) بأن يقع في الأزمنة الثلاثة ؛ ماضياً - ومستقبلاً - وحالاً . ويشترط ، ألا يمرض له ما يمنع تقديم الحال عليه ؛ كأن يقترن بلام الابتداء ، أو القسم كما سيأتي ، نحو : إن محمداً ليسافر مضطراً - لأصبرن محتسباً . أو يقع صلة حرف مصدرى - أو لائل ، نحو : لك أن تنتقل بين الصنفين متفقداً الحالة - أنت المتفقداً .

(٣) هي : اسم الفاعل - واسم المفعول - والصفة المشبهة . ووجه التشبه : تضمينها معنى الفعل وحروفه ، وقبولها العلامات الدالة على الفرعية مطلقاً ؛ كالتأنيث ، والتثنية والجمع .

(٤) « خاشعاً » حال من الواو في « يخرجون » ، وقد تقدم على عامله الفعل . ويجوز أن يكون « خاشعاً » صفة لمفعول محذوف ليدعو - أي : يوم يدعو الداعي قوماً خاشعاً أبصارهم . سورة القمر - الآية ٧ .

(٥) « شتَّى » حال من « الحلبه » ، وقد تقدمت على عاملها « ثوب » ، وهو فعل متصرف . وشتَّى : جمع شتيت بمعنى متفرق . ثوب : ترجع . الحلبه : جمع حالب ،

وقال الشاعر : \* نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ \*<sup>(١)</sup>  
فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نَصْبٍ على الحال<sup>(٢)</sup> ، وعاملها «طَلِيقٌ» ، وهو  
صفةٌ مشبَّهة .

(الثنائية) أن تتقدّم عليه وجوباً ؛ كما إذا كان لها صدرُ الكلام ،  
نحو : كيف جاء زيد<sup>(٣)</sup> ؟ .

(الثالثة) أن تتأخرَ عنه وجوباً ، وذلك في ستّ مسائل ، وهي :

وهذا مثل عربي يقال عندما يراد الإخبار عن اختلاف الناس في الأخلاق - مع أن  
أصلهم واحد ؛ فأصحاب الأنعام يردون الماء مجتمعين ويحلبونها متفرقين .

(١) تقدم الكلام على هذا الشاهد في باب الموصول في الجزء الأول ، صفحة ١٧٣ .

(٢) أي من فاعل « طليق » المسترفيه - أي هذا طليق حال كونه محمولاً لك .

وقد أشار الناظم إلى هذه الحالة بقوله :

( وَالْحَالُ إِنْ بِنُصْبٍ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أُشْبِهَتْ الْمُصْرَفًا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ : كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا )<sup>(٥)</sup>

أي إذا نصبت الحال بفعل متصرف ، أو وصف يشبهه - جاز تقديمها على عاملها  
وتأخيرها عنه . وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف - وهو :

مخلصاً زيد دعا ، والثاني حال تقدمت على عاملها الوصف - وهو : مسرعاً ذا راحل .

(٣) « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال من زيد .

وقيل : ظرف شبيه باسم المكان . وعلى القولين فهي للاستفهام عن الأحوال .

(٥) « والحال » مبتدأ « إن ينصب » شرط وفعله « بفعل » متعلق بـ « ينصب » صرفاً  
فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على فعل ، والجملة نعت له « أو صفة » معطوفة على فعل  
« أشبهت » كصرفاً ، الجملة نعت لصفة . (\*) « فجائز » خبر مقدم ، والفاء للربط « تقديمه » مبتدأ  
مؤخر ، والهاء مضاف إليه مفعول المصدر ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر  
المبتدأ وهو الحال « كمسرعاً » الكاف جارة لقول محذوف ، و « مسرعاً » حال مقدمة على  
عامله وهو راحل « ذا راحل » مبتدأ وخبر ، وفي « راحل » ضمير مستتر فاعله ، وهو صاحب  
الحال « ومخلصاً » حال من فاعل دعا « زيد دعا » زيد مبتدأ ، وجملة « دعا » خبر .

- (أ) أن يكون العاملُ فعلاً جامداً ، نحو : ما أحسنه مُقبلاً<sup>(١)</sup> .  
(ب) أو صفةً تُشبه الفعل الجامد ، وهو اسمُ التفضيل<sup>(٢)</sup> نحو : هذا أفصحُ الناسِ خطيباً<sup>(٣)</sup> .  
(ج) أو مصدرًا مُقدِّراً بالفعلِ وحرفٍ مُصدريٍّ ، نحو : أعجبنى اعتكافُ أخيك صامئاً<sup>(٤)</sup> .  
(د) أو اسمَ فعلٍ نحو : نزالٍ مُسرِعاً .  
(هـ) أو لفظاً مُضمناً معنى الفعلِ دون حُرُوفِهِ<sup>(٥)</sup> نحو : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ)<sup>(٦)</sup> ، وقوله : \* كَانَتْ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا \*<sup>(٧)</sup>

- (١) « مقبلاً » حال من الهاء في أحسنه ، وهو واجب التأخير عن العامل ؛ لأنه غير متصرف في نفسه ، فلا يتصرف في مفعوله بالتقدم عليه .  
(٢) لأنه لا يقبل العلامات الفرعية في أكثر الأحوال ؛ كالتأنيث والتثنية والجمع ، فانحط عن درجة المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، واقترب من الجامد .  
(٣) « خطيباً » حال من فاعل « أفصح » المستتر فيه .  
(٤) « صامئاً » حال من أخيك ، والعامل فيه المصدر الذي يمكن تقديره بأن والفعل ، ومعمول هذا المصدر لا يتقدم عليه كعمول اسم الفعل . أما إذا كان العامل مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً - فيجوز تقديم الحال ، نحو : إكراماً فاطمة مجدة .  
(٥) كألفاظ اسم الإشارة ، والاستفهام ، والتشبيه ، وأحرف التمني والترجى ، والظرف ، والجار المجرور ، والنداء ، وأما . والعلة في ذلك كله ضعف العامل .  
(٦) « خاوية » حال من بيوتهم ، والعامل فيه اسم الإشارة « تلك » ، وفيه معنى الفعل - وهو « أشير » - دون حروفه . سورة النمل الآية : ٥٢ .  
(٧) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي - يصف عقاباً بسرعة اختطافها للطيور ، وعجزه :

• لَدَى وَكُرْهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي •

وهذا البيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

الْأَعْمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ فِي الْمُصْرِ الْخَالِي

وقولك : لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا (١)

(و) أَوْعَامِلًا آخَرَ عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ (٢) نَحْوُ : لِأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا - وَلَا عَتَكِفَنَّ

اللغة والاعراب : وكرها . الوكر : عش الطائر حيث كان - في شجر، أو جبل .  
العناب : نوع من الفاكهة معروف، تشبه به أنامل الحسان الخضوبة بالحناء وشبه بها هنا  
القلوب الرطبة من الطير . الحشف : أردأ التمر . «قلوب» : اسم كُن «الطير» مضاف  
إليه «رطباً ويابساً» حالان من قلوب ، والعامل فيهما «كأن» ؛ لما فيها من معنى  
الفعل - وهو «أشبه» - دون حروفه «لدى وكرها» لدى ظرف متعلق بمحذوف  
حال من قلوب الطير - ووكرها مضاف إليه ، «العناب» : خبر كأن .

والعنى : أن هذه العقاب كثيرة الاصطياد للطير ، ويرى عند عشها قلوب كثيرة  
من قلوب الطير ، بعضها لا يزال رطباً فهو كالعناب ، وبعضها قد جف ، فهو كأردأ التمر  
والشاهد : «في رطباً ويابساً» فهما حالان من قلوب ، والعامل في الحالين  
وصاحبهما «كأن» - ومضاه أشبه ، فهو متضمن معنى الفعل دون حرفه ، ولا يجوز  
تقديم الحال على عاملها في مثل ذلك (١) «مقيمة» حال من «هند» ، والعامل  
فيها «لَيْتَ» ؛ لأنها بمعنى الفعل - «أتمنى» - دون حروفه .

وقد أشار الناظم إلى الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي بقوله :

(وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ - لَا حُرُوفَهُ - مُؤَخَّرًا أَنْ يَقَمَّ لَّا  
كَذَلِكَ ، آيَتَ ، وَكَأَنَّ « وَنَدَّرَ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقْرَأٌ فِي هَجْرَةٍ» (٢)

أى أن العامل الذى ضمن معنى الفعل دون حروفه - ويسمى العامل المعنوي -  
لا يعمل النصب ؛ إذا كان متأخراً عن الحال ، وذكر من ذلك : تلك - وليت - وكأن  
وقد مثل لها المصنف . ثم بين أن تقديم الحال على عاملها المعنوي - الظرف والجار والمجرور -  
نادر ، وسيذكر المصنف ذلك قريباً .

(٢) أى يمنع من تقديم معمول الفاعل عليه ، وعلى المانع أيضاً بالأولى .

\* «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل . فمفعوله الأول ،  
والجملة صفة لعامل «معنى الفعل» معنى مفعول ثانٍ لضمين والقمل مضاف إليه «لا حروفه» . مطوفاً على  
معنى الفعل «مؤخراً» حال من فاعل . عمل الآتى «لر» حرف نصب ونق «بملا» فعل مضارع منصوب  
وفاعله يعود إلى عامل ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ . (\*) «كذلك» متعلق بمحذوف خبر  
لمبتدأ محذوف - أى وذلك كأنه كذلك «لَيْتَ وَكَأَنَّ» مطوفاً على تلك «نحو» فاعل ندر «سعيد»  
مبتدأ «مستقرأ» حال من ضمير الجار والمجرور ويبداه «في هجرة» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

صائماً؛ فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم - لا يتقدّم عليهما<sup>(١)</sup> .  
ويُستثنى من أفعال التفضيل : ما كان عاملاً في حالين لاسمين -  
متحدّي المعنى ، أو مختلفين - وأحدهما مُفضَّل على الآخر<sup>(٢)</sup> ؛ فإنه يجب  
تقديم حال الفاضل<sup>(٣)</sup> ، كهذا بُسراً أطيّب منه رطباً<sup>(٤)</sup> ، وقولك : زيد  
مُفرداً أنفع من عمرو ومماناً<sup>(٥)</sup> .

(١) أى لأن لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها في شيء قبلها . وقد سبقت الإشارة  
إلى ذلك ، واللام في « لأصبر » للابتداء ، وفي « لأعتكفن » للقسم (٢) أى مفضل في  
حالة من أحواله - على الآخر في حالة أخرى ، وعلى نفسه كذلك (٣) أى على أفعال  
التفضيل خوف اللبس (٤) « بسرا » حال من الضمير في أطيّب - الواقع فاعلاً  
و « رطباً » حال من الضمير المجرور في « منه » - وهو متعلق بأطيّب ، والعامل فيهما  
أطيّب ، لتضمنه معنى المفاضلة . والإشارة للتمر ، أى هذا التمر في حال كونه بسراً -  
أطيّب من نفسه في حال كونه رطباً (٥) « مفرداً » حال من الضمير المستتر في  
« أنفع » الراجع إلى زيد ، « ومماناً » حال من « عمرو » . والعامل في الحالين « أنفع » .  
وكان القياس في هذا وما قبله - وجوب تأخر الحالين عن « أفعال » لسكنهم اغتمروا  
تقدم الحال المفاضلة ، فرقا بين المفضل والمفضل عليه ؛ إذ لو أخرا حصل لبس . وصاحب  
الحالين في المثال الأول متحدان في المعنى ، وفي الثاني مختلفان . وهذا التقدير الذي ذكره  
المصنف - تقدير سيوييه . ويرى المبرد والزجاج والفارسي ومن تبعهم - أن الناصب  
لهذين الحالين « كان » محذوفة ، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في « كان » .  
وإلى جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعال التفضيل المذكور - أشار الناظم بقوله :  
( ونحو « زيد مفرداً أنفع من عمرو ومماناً » - مستجاز أن يبين )<sup>(٦)</sup>

(\*) « ونحو » مبتدأ « زيد » مبدأ كذلك « مفرداً » حال من ضمير أنفع العائد إلى  
زيد « أنفع » خبر عن زيد « من عمرو » جار ومجرور متعلق بأنفع « مماناً » حال من عمرو ، وجملة « زيد  
مفرداً - إلى مماناً » محل جر بإضافة « نحو » إليها مقصود لفظها « مستجاز » خبر نحو « يبين » - أى  
يضهف - مضارع منصوب بام ، وسكن لهوقف ، وفاعله يعود على نحو ، وجملة « يبين » وفاعله  
في محل رفع خبر ثان - أو صفة للخبر السابق .

وَيُسْتثنَى مِنَ الْمُضْمَنِّ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ <sup>(١)</sup> ظَرْفًا  
أَوْ مَجْرُورًا مُخْبَرًا بِهِمَا <sup>(٢)</sup> ؛ فَيَجُوزُ بِقَلَّةٍ تَوْسِطُ الْحَالِ بَيْنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ  
وَالْمُخْبَرِ بِهِ كَقَوْلِهِ :

بِيَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ . . . . . <sup>(٣)</sup>

وَكَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : (مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا) <sup>(٤)</sup>

أَي نَحْوَ هَذَا الْمَثَلِ - مِمَّا فَضَّلَ فِيهِ شَيْءٌ فِي حَالٍ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ نَفْسِهِ - فِي حَالٍ أُخْرَى ،  
وَقَدْ أَوْضَحْنَا السَّبَبَ فِي ذَلِكَ . وَمَعْنَى مُسْتَجَازٍ : أَجَازَهُ النَّحَاةُ . لِنَ يَمُنْ : أَي لِنَ يَضْمَفُ  
مِثْلَ هَذَا الْأَسْلُوبِ . (١) أَي الْعَامِلُ . (٢) أَي مُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ .  
(٣) جِزْءٌ مِنَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ - لَمْ تَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ ، وَهُوَ بِتَامِهِ :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمَ وِلَاءٌ وَلَا نَهْرًا

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . عَاذَ : اعْتَصَمَ وَالتَّجَا . عَوْفٌ : اسْمُ رَجُلٍ . بَادِي ذِلَّةٍ :  
ظَاهِرُ الْمَهَانَةِ . يَعْدَمُ : يَفْقَدُ . وِلَاءٌ : مَوَالَاةٌ وَمُنَاصَرَةٌ . نَهْرًا إِعَانَةً . «بِنَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمَاذُ «عَوْفٌ» فَاعِلٌ عَاذَ «وَهُوَ» الْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ «بَادِي» حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ  
الْمُسْتَكْنَى فِي «لَدَيْكُمْ» الْوَاقِعُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ «ذِلَّةٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «فَلَمْ» الْفَاءُ عَاطِفَةٌ وَلَمْ جَازِمَةٌ  
«وِلَاءٌ» مَفْعُولٌ يَعْدَمُ وَ «لَا» اللَّامُ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ النِّفْيِ «نَهْرًا» مَعْطُوفٌ عَلَى «وِلَاءٍ»  
وَالْعَنَى : اتَّجَا إِلَيْنَا عَوْفٌ وَاسْتَعَانَ بِنَا ، وَقَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْهَوَانُ وَالْمَذَلَّةُ - وَهُوَ  
مَقِيمٌ عِنْدَكُمْ ، فَأَقْلَبْنَا عَثْرَتَهُ وَنَهْرْنَا ، وَقَدَّمْنَا لَهُ الْعَوْنَ وَالْمُسَاعَدَةَ .

وَالشَّاهِدُ : أَنَّ «بَادِي» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الظَّرْفِ وَهُوَ «لَدَيْكُمْ» - الْمُنْتَقِلُ إِلَيْهِ مِنَ  
مُتَعَلِّقِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهِ الظَّرْفِ وَهُوَ لَدَى - مَعَ تَوْسِطِهِ بَيْنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ  
وَالْمُخْبَرِ . وَلَوْ جَعَلَ «بَادِي» حَالًا مِنْ «هُوَ» عَلَى رَأْيِ سَيَبُويه - الَّذِي يَجِيزُ مَجِيءَ الْحَالِ  
مِنَ الْمُبْتَدَأِ - لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ الشَّاهِدَ الْمَطْلُوبَ . وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالنَّاطِقُ تَبَعًا فِيهِ قَوْلُ  
الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ . وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَرُورَةٌ .

(٤) «خَالِصَةٌ» بِالنَّصْبِ - حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُنْتَقِلِ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَهُوَ  
«لِدُكُورِنَا» وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى عَامِلِهَا ، وَتَوْسِطَتْ بَيْنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ - وَهُوَ «مَا» الْمَوْصُولَةُ ،  
وَالْمُخْبَرُ - وَهُوَ «لِدُكُورِنَا» . وَ «مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَجْنَةِ . سُورَةُ الْأَنْعَامِ - آيَةٌ : ١٣٩ .

وكقراءة الحسن<sup>(١)</sup> ( وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ )<sup>(٢)</sup> وهو قول الأخفش وتبعه الناظم .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن «خالصة» ومطويات» - معمولان لصلة «ما» ، و «لِقَبْضَتِهِ»<sup>(٣)</sup> . وأن السموات عطف على ضمير مستتر في «قبضته» ؛ لأنها بمعنى مقبوضته - لا مبتدأ ، و «بيمينه» معمول الحال - لا عاملها<sup>(٤)</sup> .

(فصل) ولشبهه الحال بالخبر<sup>(٥)</sup> والنعته<sup>(٦)</sup> - جاز أن تعدد دليله فرد وغيره<sup>(٧)</sup>

(١) هو الإمام ، أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى . كان من علماء التابعين وكبرائهم ، إماماً في القراءة ، وكان أكثر كلامه حكماً وبلاغة ، وقد جمع إلى العلم - العمل والعبادة . روى عن الشافعى أنه قال : لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن - لقلت ؛ لفصاحته . وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر . وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ .

(٢) سورة الزمر . الآية : ٦٧ «مطويات» حال متوسطة بين المبتدأ - وهو السموات وعاملها الظرفى الواقع خبراً - وهو «بيمينه» ، وصاحب الحال الضمير المنقول إلى الخبر - الجار والمجرور . وهذه الحالة - وهى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف ، والجار والمجرور - هى التى أشار إليها الناظم فيما تقدم بقوله :

( . . . . . وَنَدَّرَ نَحْوَ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ )

(٣) فنكون «خالصة» معمولة للجار والمجرور - على أنها حال من الضمير المستتر فى «بطون» الواقعة صلة لما - وهى العاملة فى الحال ، والتاء فى خالصة للتأنيث باعتبار معنى «ما» ؛ لأنها واقعة على الأجنه كما أسلفنا . وتكون «مطويات» معمولة لقبضته على أنها حال من السموات ، و «بيمينه» ظرف لغو متعلق بمطويات .

(٤) وعلى ذلك تكون الحال غير متقدمة على عاملها الظرف والجار والمجرور فى الآيتين .

(٥) أى فى كونه محكوماً به فى المعنى على صاحبه ، كما يحكم بالخبر على المبتدأ .

(٦) أى فى أنه يدل على الاتصاف بالصفة ، وإن كان ذلك مقصوداً فى النعت ،

وتبعياً فى الحال (٧) المراد بالجواز - عدم الامتناع ، وهذا يصدق بالواجب ، فإنه

(فالأول) كقوله :

عَلَىٰ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلِي بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَاً (١)  
وليس منه (٢) : ( إِنَّ اللَّهَ يَدشُرُّكَ بِئِحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ  
وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ) (٣)

(والثاني) إن اتحد لفظه ومعناه - ثنَّى أو جَمَعَ (٤) نحو : ( وَسَخَّرَ

يجب تكرير الحال وتعددتها بعد «إما» لوجوب تكرير «إما»، تقول ناضرب اللص  
إما قائماً - وإما مطروحاً على الأرض ، وكذلك بعد «لا» النافية لتكريرها في  
الغالب ، تقول : جاء على لا قرحاً ولا أسوان .

(١) بيت من الطويل ، أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه ، وبعضهم ينسبه إلى مجنون  
ليلي ؛ لذكر اسم «ليلي» فيه . وبمده .

شكوراً لربِّي حين أبصرت وجهها ورؤيتهما قد تسقني السَّمَّ حافياً  
اللغة والأعراب : خفية : أى في خفاء وستر وبعد عن الأنظار . رجلان : ماشياً  
حافياً : غير متعل . «على» جار ومجرور خبر مقدم «ما» زائدة «ليلي»  
مفعول جئت «بخفية» صفة لموصوف محذوف على زيادة الباء «زيارة بيت الله» زيادة  
مبتدأ مؤخر وبيت الله مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله «رجلان حافياً» حالان  
من فاعل «زيارة» المحذوف - أى زيارتي بيت الله .

والعنى : نذر وواجب على - إذا وصلت إلى محبوبتي ليلي خفية ولم يشعر بي أحد  
من الناس فيشى بنا - أن أزور بيت الله ماشياً غير متعل .

والشاهد : في «رجلان حافياً» ؛ حيث تعدد الحال وصاحبهما واحد - وهو فاعل  
الزيارة المحذوف . ويجوز أن يكونا حالين من ياء التكامل المحرورة محلاً بملئى .

(٢) أى من تعدد الحال لفرد ؛ لأن شرط التعدد عند الموضح - ألا يكون  
هناك حرف عطف بين الأحوال المتعددة ، وإلا كان ما بعد العطف معطوفاً - لا حالاً .

وأجاز ذلك بعض النحاة (٣) سورة آل عمران - الآية : ٣٩

(٤) أى من باب الاختصار ، وذلك أولى لا واجب كما يقول بعض النحاة ،

لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ<sup>(١)</sup> - الأَصْلُ دَائِبَةٌ وَدَائِبًا<sup>(٢)</sup> ، وَنَحْوُ :  
وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ<sup>(٣)</sup> .  
وَإِنْ اِخْتَلَفَ فَرَّقَ بِغَيْرِ عَطْفٍ ؛ كَلَقِيَّتُهُ مُضْعِداً مُنْحَدِرًا ، وَيُقَدَّرُ الْأَوَّلُ  
لِلثَّانِي - وَبِالْعَكْسِ<sup>(٤)</sup> ، قَالَ : \* عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى \*<sup>(٥)</sup>  
وَقَدْ تَأْتَى عَلَى التَّرْتِيبِ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، كَقَوْلِهِ :

وَمِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِلْعَوَامِلِ ؛ أَمَّا مُتَّحِدَةٌ فِي الْأَفْظَاءِ وَمَعَانِيهَا وَعَمَلُهَا - أَمْ غَيْرُ مُتَّحِدَةٌ  
فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (١) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ - آيَةٌ : ٣٣ .  
(٢) « دَائِبِينَ » مَثْنِي ، وَهِيَ حَالٌ مُؤَسَّسَةٌ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَلَا يَضُرُّ - عِنْدَ التَّنْبِيْهِ  
وَالْجَمْعِ - الْاِخْتِلَافُ فِي التَّذْكَيرِ وَالتَّنْثِيْثِ ، مَا دَامَ الْحَالَانِ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى .  
(٣) « مُسَخَّرَاتٍ » - جَمْعٌ ، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَا مَلَمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى . سُورَةُ النَّحْلِ - آيَةٌ : ١٢ .  
(٤) أَيْ تَقْدَرُ الْحَالُ الْأَوَّلِيُّ لِلْإِسْمِ الثَّانِي ، وَالْحَالُ الثَّانِيَةُ لِلْإِسْمِ الْأَوَّلِ . وَإِنْ كَانَ  
هُنَالِكَ ثَلَاثَةٌ فَلِلْإِسْمِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ؛ وَذَلِكَ لِتَوَلُّدِ أَوَّلِ الْحَالَيْنِ بِصَاحِبِهِ . وَلَا يَعْكَسُ  
لِئَلَّا يَلْزِمَ فَصْلُ كُلِّ مَنْ صَاحِبِهِ مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ . وَقَدْ تَجَمَّلَ كُلُّ حَالٍ بَعْدَ صَاحِبِهَا  
مُبَاشَرَةً ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَنَعًا لِلنَّمُوضِ .

(٥) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ - لَمْ يَنْسَبْ لِقَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَعَجَزَهُ :

\* فَرَدْتُ وَعَادَ سَلَوَانًا هَوَاهَا \*

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : عَهَدْتُ : عَرَفْتُ وَعَدْتُ . سَعَادُ : اسْمٌ مَحْبُوبَةٌ . ذَاتُ هَوَى :  
صَاحِبَةٌ عَشِقٌ وَحُبٌّ . مَعْنَى : اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ عَنَاهُ الْأَمْرُ - شَقٌّ عَلَيْهِ حَتَّى أُورِثَهُ الْعِنَاءَ  
وَالْجُهْدَ . سَلَوَانًا : سَلَوًا وَنَسِيَانًا . « سَعَادُ » مَفْعُولٌ عَهَدْتُ « ذَاتُ هَوَى » ذَاتُ حَالٍ  
مِنْ سَعَادٍ ، وَهَوَى مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْنَى » حَالٌ مِنَ التَّاءِ فِي عَهَدْتُ « عَادَ » فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٍ بِمَعْنَى  
صَارَ « سَلَوَانًا » خَبَرَ « عَادَ » مُقَدِّمٌ « هَوَاهَا » اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ . وَيَجُوزُ  
جَمْعُ عَادَ تَامَةً ، وَ « هَوَاهَا » فَاعِلٌ بِهِ ، وَ « سَلَوَانًا » حَالٌ مِنْهُ .  
وَالْمَعْنَى : لَقَدْ كُنْتُ أَنَا وَسَعَادُ شَدِيدَتِي الْحُبِّ وَالْهِيَامِ ؛ فَأَمَّا أَنَا فَازْدَدْتُ حُبًّا لَهَا  
وَشَفَقًا بِهَا ، وَأَمَّا هِيَ فَصَارَ هَوَاهَا وَحُبَّهَا - هَجْرًا وَانْصِرَافًا عَنِّي .  
وَالشَّاهِدُ : مَجِيءُ الْحَالَيْنِ عَلَى عَكْسِ تَرْتِيبِ صَاحِبَيْهِمَا ؛ فَتَجَمَّلَ أَوَّلُ الْحَالَيْنِ

\* خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا \* (١)

ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول (٢) : فقدروا نحو قوله :  
« حافياً » - صفة أو حالاً من ضمير « رَجَلَانِ » ، وساموا الجواز إذا  
كان العامل اسم تفضيل (٣) ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

- وهو ذات هوى - لثاني الاسمين ، وهو سعاد ؛ ليقتل بصاحبه - والمكس : والمقرينة  
للتذكير والتأنيث .

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

\* عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلٌ مِرْطٍ مَرْحَلٍ \*

اللغة والاعراب : مرط : كساء من صوف أو خز . مرحل : معلم فيه خطوط .  
« بها » متعلق بخرجت « أمشي » الجملة حال من التاء في خرجت « تجر » الجملة  
حال من الضمير في بها « على أثرينا » جار ومجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول تجر -  
مضاف إلى مرط « مرحل » صفة لمرط .

والمعنى : خرجت بمحبوبي من خدرها ماشياً ، وهي ورأى تجر على أثر أقدامنا -  
ذيل كسائها ؛ لتخفي الأثر عن الناس ، فلا يعلم بنا أحد .

والشاهد : محيى الحالين على ترتيب الصاحبين ؛ الأول للأول ، والثاني للثاني  
لأمن اللبس ؛ لأن « أمشي » مذكر ، و « تجر » مؤنث ، ومعروف أن الحال يطابق  
صاحبه في التذكير والتأنيث .

(٢) وهو تعدد الحال لفرد . وحجتهم : أن صاحب الحال إذا كان واحداً -  
فلا يقتضى العامل إلا حلاً واحدة ، قياساً على الظرف . وهو قياس مع الفارق  
الواضح ؛ لأن الشيء الواحد يتنوع وقوعه في زمانين أو مكانين ، لكن لا يتنوع  
تقييده بقيدتين ولا بأكثر .

(٣) لأن صاحب الحال ، وإن كان واحداً في المعنى - فهو متعدد في اللفظ .

هذا : ويؤخذ من المثال الذي ذكره المصنف ، أنه ينبغي أن يكون اسم التفضيل  
متوسطاً بين الحالين ؛ ليخرج ، نحو : محمد أحسن من زملائه متكلماً فصيحاً .

(فصل) الْحَالُ ضَرْبَانِ<sup>(١)</sup> : مُؤَسَّسَةٌ ، وهى التى لا يُسْتَفَادُ معناها

بدونها : كجاء زيدٌ رَا كِبَاءً - وَقَدْ مَضَتْ . وَمُؤَكَّدَةٌ ؛ إِمَّا لِعَامِلِهَا<sup>(٢)</sup> لفظاً

ومعنى نحو : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)<sup>(٣)</sup> ، وقوله :

\* أَصِيحٌ مُصِيحًا لِمَنْ أَبَدَى نَصِيحَتَهُ<sup>(٤)</sup> \*

أو معنى فقط نحو : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا - وَلى مُدْبِرًا)<sup>(٥)</sup> .

(١) تنقسم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة - هو مذهب الجمهور . وذهب الفراء

والمبرد - إلى أن الحال لا تسكون إلا مؤسسة ، وتأولوا الأمثلة التى ساقها الجمهور .

(٢) وهى : كل وصف دل على معنى عامله ، سواء وافقه فى اللفظ - أو خالفه .

(٣) « رسولاً » حال من الكاف ، وهى مؤكدة لأرسلناك ، وموافقة لها لفظاً

ومعنى . ويؤوله الفراء والمبرد - بمعنى « أوجدناك » . سورة النساء - الآية : ٧٩ .

(٤) صدر بيت من البسيط - لم يعين قائله ، وعجزه :

\* وَالزَّمْ تَوْقِي خَلَطِ الْجِدُّ بِاللَّيْبِ \*

اللفظة والاعراب : أصح : استمع ، وهو أمر من الإصاحه - بمعنى الاستماع .

أبدى : أظهر وأعلن . نصيحته ، النصيحة : الإرشاد إلى الخير . توفى : مصدر توفى

الأمر - إذا تحفظ من الوقوع فيه وتحرز عن إتيانه . « مصيحاً » اسم فاعل - حال

من فاعل أصح « لمن » متعلق بأصح ، ومن اسم موصول « أبدى نصيحته » الجملة

صلة من « توفى » مفعول الزم « خلط » مضاف إليه « الجد » مضاف إليه خلط ،

وهما من إضافة المصدر لفعوله ، « باللعب » متعلق بخلط .

والمعنى : استمع وأحسن الاستماع والإنصات لمن ينصحك بإخلاص ، ولا تهمل

النصيحة ، والزم وقاية نفسك وحفظها من خلط الجد والاجتهاد ، باللهو والعبث .

والشاهد : « فى مصيحاً » ؛ فإنه حال مؤكدة من ضمير « أصح » ، وهى موافقة

لهذا العامل لفظاً ومعنى . ويؤوله الفراء والمبرد - على أن « أصح » بمعنى استمع ،

و « مصيحاً » بمعنى : مستمعاً فى انتباه وحرص .

(٥) « ضاحكاً » حال من فاعل تبسم ، و « مدبراً » حال من فاعل ولى . وهما

وإما لصاحبها نحو: (لَأَمِّنَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا) (١) .  
وإما لمضمون جملة (٢) معقودة من اسمين معرفتين جامدين ؛ كزيد  
أبوك عطوفاً . وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة ، وهي  
معمولة لمخدوف وجوباً تقديره : أحقه ونحوه (٣) .

مؤكدان للعامل في المعنى ؛ لأن التسم نوع من الضحك ، والإدبار نوع من التولي .  
سورة النمل الآيتان : ١٩ ، ١٠ . ويجمع النوعين قول الناظم :

( وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدًا فِي نَحْوِ «لَأَمِّنَنَّ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا» (٤)  
أى أن الحال قد تؤكد عاملها ؛ إما لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . على النحو  
الذى سلف ، وهذا المثال للمؤكد معنى ؛ لأن معنى الإفساد هو المعنى .

(١) « جميعاً » حال من فاعل آمن - وهو « من » الموصولة ، وهي مؤكدة لها ؛  
لأن كلا منهما يدل على الإحاطة والشمول وهذا القسم من زيادات التسم ولم يذكره  
الناظم . وقد أغفله النحويون المتقدمون ، سورة يونس - الآية : ١٠٠ .

(٢) بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ، فتتازم الحال صاحبها تبعاً لذلك .  
(٣) أى : كأعرفه - أو أعلمه . وهذا التقدير إذا لم يكن مبتدأ ضميراً لتكلم

وإلا قدر الفعل أو العامل مناسباً له ؛ نحو : أحقنى - أعرفنى - أعلم أنى . ولا بد أن  
تسكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً . وجعل في شرح التسهيل . « زيد أبوك عطوفاً »  
من المؤكدة لعاملها لموافقها له في المعنى ؛ لأن الأب صالح للعمل ؛ لتأوله بالعاطف .

قيل : وهو الحق . والترض من التوكيد بالحال ؛ قد يكون إظهار اليقيني وتقديره ، نحو :  
أنت الجاهد معروفاً . أو الفخر ، نحو : أنا محمد بطلا . أو التحقير ، نحو : هو المجرم  
مقابلاً ... إلخ . وفي الحال المؤكدة لمضمون الجملة - يقول الناظم :

(\*) « وعامل الحال » مبتدأ ومضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بأكد « قد أكد » قد  
للتحقيق ، وأكد فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى عامل الحال ، والجملة خبر المبتدأ  
« في نحو » متعلق بأكد « لا تمت » لا : ناهية ، و « تمت » نعل مضارع مجزوم بلا الناهية  
« في الأرض » متعلق به « مفسدا » حال من فاعل « تمت » مؤكدة لعاملها - كما أوضحنا .

(فصل) تقع الحال : اسماً مُفْرَداً كما مضى . وظرفاً ، كرأيت الهلال  
بين السحاب<sup>(١)</sup> . وجاراً ومجروراً نحو : (فخرج على قومه في زينته)<sup>(٢)</sup>  
ويتعلّقان بمستقرّ ، أو استقرّ - محذوفين وجوباً<sup>(٣)</sup> .  
وجملة بثلاثة شروط :

(أحدها) كونها خبرية ، وغلط من قال في قوله :  
\* اطلب ولا تضجر من مطلب<sup>(٤)</sup> - إن « لا » ناهية ، والواو

( وَإِنْ تَوَكَّدَتْ جُمْلَةٌ فَضَمُّرٌ عَامِلٌ ، وَاقْتِظْهَا بِوَأَخْرُ )<sup>(٥)</sup>  
أى إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، فإن عاملها يكون مضمراً - أى محذوفاً ،  
ويجب تأخير الحال عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف .

(١) « بين » ظرف مكان في موضع الحال من الهلال .  
(٢) « في زينته » جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر - العائد  
على « قارون » . سورة القصص - الآية : ٧٩ .  
(٣) أى لكونها « كونا » مطلقاً . ويشترط في كل من الظرف والجار والمجرور :  
أن يكون تاماً - أى مفيداً ، وإفادته تكون بالإضافة - أو بالنعت - أو بالعدد -  
أو بغير ذلك من أنواع الإفادة .

(٤) صدر بيت من السريع ، نسبة الشيخ خالد لبعض المولدين ولم يعينه ، ولم  
يؤت به كشاهد ، وإنما لبيان خطأ الذين أعربوه . وعجزه :  
\* فَأَفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا \*

وبمده : أما ترى الخبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرأ  
اللفظة والاعراب : لا تضجر : لا تسأم ولا تقلق . آفة : عاهة - وهى عرض  
يفسد ما يصيبه . « ولا تضجر » الواو عاطفة ، و « لا » ناهية « تضجر » فعل مضارع

(\*) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله يعود على الحال « جملة » مفعولها  
« فضمير » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « مضمير » خبر مقدم ، « عاملها » مبتدأ مؤخر  
ومضاف إليه « واقتظها بأخر » مبتدأ وخبر ، والجملة في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

للحال، والصواب: أنها عاطفة مثل (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) (١)

(الثاني) أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالٍ (٢) ، وَغَلَطَ

مَنْ أَعْرَبَ «سَيَهْدِينِ» - من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ - حَالًا) (٣)

(الثالث) أن تكون مُرْتَبِطَةٌ ؛ إما بالواو والضمير نحو: (خَرَجُوا

مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية المحذوفة تخفيفاً في محل جزم ، وعلى هذا فهو من عطف الجمل . وقيل : « لا » نافية والواو عاطفة مصدر منسك من « لا » والفعل - على مصدر متصيد من الأمر السابق ؛ أى ليكن منك طلب وعدم ضجر . وعليه ففتحه تضجر - فتحة إعراب . والظاهر أن الواو للمعية ، و « لا » نافية ، و « تضجر » منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية . « من مطلب » متعلق بلا تضجر ، « فآفة » الفاء حرف للتعليل وآفة مبتدأ ، « الطالب » مضاف إليه . « أن يضجر » المصدر المسكون من أن والفعل خبر المبتدأ ، والألف في يضجراً للاطلاق .

والمعنى : استمر وداوم على طلب معالي الأمور ، ولا تسأم إذا لم تظفر بما تطلب ؛ فإن السأم والملل علة كل طالب ، ومن يصبر ينل ما يريد .

والشاهد : بيان خطأ إعراب أن الواو حالية ؛ لأنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، وهذه إنشائية . أما مثل : لأمدحن المخلص إن أصاب أو أخطأ ؛ حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية ، مشتملة على علامة استقبال وهي حرف الشرط « إن » - فالسوغ عند النحاة: أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ لأن التقدير: لأمدحنه على أى حال . (١) سورة النساء - الآية : ٣٦

هذا: وقد ورد في بعض الأحاديث ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية، وقد خرجها العلماء على أن الجملة الطلبية في محل نصب - مقول لقول محذوف هو الحال .

(٢) أى علامة تدل على الاستقبال ؛ كالسين ، وسوف ، ولن ، وأداة الشرط ... إلخ . وذلك لأنها لو صدرت بهذا - أفهم كونها مستقبلية بالنسبة لعامامها فتقوت المقارنة ؛ على أن هناك تنافياً بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ .

(٣) سورة الصافات. الآية : ٩٩

مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ<sup>(١)</sup> . أو بالضمير فقط نحو: ( اهبطوا بعضكم لبعض عدو<sup>(٢)</sup> ) - أي متعادين .

أو بالواو فقط نحو: ( لئن أكله الذئب ونحن عصابة<sup>(٣)</sup> )  
وتجب الواو قبل «قد» - داخلة على مضارع<sup>(٤)</sup> نحو: ( لم تؤذوني وقد تعلمون؟ )<sup>(٥)</sup> . وتمتنع في سبع صور :

إحداها: الواقعة بعد عاطف<sup>(٦)</sup> نحو: ( فجاءها بأسناياتاً وهم قائلون<sup>(٧)</sup> )

(١) جملة « وهم أوف » حال من الواو في « خرجوا » ، وهي مرتبطة بالواو والضمير . سورة البقرة - الآية : ٤٣ .

(٢) « بعضكم » مبتدأ ومضاف إليه « لبعض » متعلق بعدو الواقع خبراً ، والجملة حال من الواو في « اهبطوا » ، والرباط الضمير في « بعضكم » ، والخطاب لسيدنا آدم وحواء ، وجمع ضميرها ؛ لأنها أصلا البشر ، فسكانهما جميع الجنس ، سورة البقرة - الآية : ٣٣ ، ٦١ .

(٣) جملة: و « نحن عصابة » - حال من الذئب - أو من ضمير يوسف ، والرباط الواو فقط ، ولا دخل للضمير « نحن » ؛ لأنه لم يرجع لصاحب الحال ، وتسمى هذه الواو - واو الحال . (٤) أي مثبت .

(٥) سورة الصف - الآية : ٥ ، جملة « تعلمون » - حال من الواو في « تؤذوني » ، والرباط الواو ، وهي واجبة في ذلك . وتجب أيضاً : في الجملة الحالية الحالية من الضمير العائد على صاحب الحال لفظاً وتقديراً ، نحو : تيقظت والشمس طالعة . ومنه قوله تعالى : ( لئن أكله الذئب ونحن عصابة ) . أما الماضي المثبت التي تقع جملته حالا - ففيه خلاف ؛ فالكوفيون يوجبون «قد» - إذا كان الرباط هو الواو وحدها . فإن كان هناك ضمير يعود إلى صاحب الحال - جاز الاقتران بقد وعدمه . ويرى البصريون ضرورة وجود «قد» في جملة الماضي المثبت ؛ سواء أكان الرباط الواو وحدها - أو الضمير - أو هما ، وإن لم توجد قدرت . والصواب رأى الكوفيون - وهو جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لوجود شواهد كثيرة على ذلك .

(٦) أي يعطفها على حال قبلها .

(٧) جملة « هم قائلون » حال معطوفة على « بيانا » . وهو مصدر في موضع الحال ،

الثانية : المؤكد لمضمون الجملة نحو : هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ - ( ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ )<sup>(١)</sup> .

الثالثة : الماضي التالي «إلا»<sup>(٢)</sup> نحو : ( إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ )<sup>(٣)</sup>

الرابعة : الماضي المتلوه «بأو»<sup>(٤)</sup> نحو : لَأَضْرِبَنَّكَ ذَهَبًا أَوْ مَكَّةَ .<sup>(٥)</sup>

الخامسة : المضارع المنفي : «لا» نحو : ( وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ )<sup>(٦)</sup> .

السادسة : المضارع المنفي : «ما» كقوله :

والرابط الضمير . ولا يقال «أو وهم» كراهة اجتماع حرفي عطف صورة . و«قائلون» - من القيلولة وهي نصف النهار، يقال : قال ويقيل - نام فيه فهو قائل .

(١) كل من جملتي «لا شك فيه» ، و «لا ريب فيه» - حال مؤكدا ، المضمون الجملة قبلها . وتمتنع الواو ؛ لأن المؤكد عين المؤكد ، فلو قرن بالواو كان في صورة عطف الشيء على نفسه . أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : ( ثم توليتهم إلا قليلا منكم وأتم معرضون ) . سورة البقرة - الآية : ٣٨ .

(٢) أي التي تفيد الإيجاب والسبوقه بكلام غير موجب .

(٣) جملة «كانوا يستهزئون» - حال من الهاء في «يأتهم» . سورة الحجر - الآية : ٦١ وإنما امتنعت الواو ؛ لأن ما بعد «إلا» مفرد حكما . ويرى بعض النحاة جواز اقترانه بالواو في هذه الحالة - تمسكا بقول زهير :

نِعْمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاغٍ بِهَا وَزَرَا  
وذلك قياساً على الجملة الاسمية الواقعة بعد «إلا» ، نحو قوله تعالى ، ( وما أهلكتنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ) . سورة الحجر - الآية : ٤

(٤) أي : الجملة الماضوية الحالية المعطوفة عليها جملة أخرى - بأو .

(٥) جملة «ذهب» في محل نصب حال من الهاء - وبعدها «أو» ، وتمتنع الواو لأنها في تقدير فعل الشرط ؛ إذ المعنى : إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو - فكذلك المقدر به . والحق أن العلة عدم وجود الواو في مثل هذا الأسلوب من الكلام العربي . (٦) جملة «لا تؤمن بالله» حال من الضمير المجرور باللام ، ولم

\* عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيْبَةٌ \* (١)

السابعة : المضارع المثبت (٢) كقوله تعالى : (وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْتَرِي) (٣)

تقترن بالواو ؛ لأن المضارع المنفي بلا أو بما - بمنزلة اسم الفاعل المحفوض بإضافة « غير » المنصوبة على الحال ، وهو لا تدخل عليه الواو ، والتقدير في الآية : ( وما لنا غير مؤمنين ) - سورة المائدة - الآية : ٧٤ . واختص المنفي بلا وما - دون المنفي بـ « ولما » ؛ لأن مضي المنفي بهما في المعنى - قربه من الماضي الجائز الاقتران بالواو ، وأبعده من الشبه باسم الفاعل . ويرى ابن الناظم : أنه يجوز اقتران المضارع المنفي بلا - بالواو ، وإن كان عدم الاقتران أكثر . ومن شواهد قول الشاعر العربي - مالك بن أخى ربيع الأسيدي :

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكَفْتُ وَلَا يُنْهَمُّنِي الْوَعِيدُ  
(١) صدر بيت من الطويل ، أنشده ابن مالك في التسهيل ، ولم ينسبه ، وعجزه :

\* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِيمًا \*

اللغة والاعراب : عهدتك : عرفتك . تصبو : تميل إلى اللهو والعبث - من الصبوة ، وهي الميل إلى الجهل والفتوة ، شبيبة : شباب وفتوة ونشاط جسماني . صبا : عاشقاً - من الصبابة ، وهي العشق ورقة الهوى . متيماً : مذلاً مستعبداً بالحب . « عهدتك » فعل وفاعل ومفعول « ما » نافية « تصبو » الجملة في محل نصب حال من الكاف في « عهدتك » ، و « فيك » الواو للحال ، وفيك جار ومجرور خبر مقدم « شبيبة » مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب حال من الضمير في تصبو . « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » استفهامية مبتدأ « لك » جار ومجرور خبر « بعد » ظرف زمان متعلق بصبا الآتي « الشيب » مضاف إليه « صبا » حال من الكاف في لك « متيماً » صفة لصبا .

والعنى : عرفتك - وأنت شاب موفور القوة جم النشاط - مستقيماً بعيداً عن اللهو والميل للنساء ، فمالك بعد الشيخوخة والكبر والضمف - صرت عاشقاً منحرفاً ؟ والشاهد : في قوله : « ما تصبو » ؛ فإنه جملة حالية مضارعية منفية بما ، ولم تقترن بالواو اكتفاء بالربط بالضمير - وهو الفاعل المستتر ؛ لما بيناه في النفية بلا ، ومثل « ما » - « إن » النافية .

(٢) أى المجرد من « قد » ؛ فإن اقترن بقدر لزمته الواو - كما تقدم .

(٣) جملة « تستكتر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه . وإنما امتعت فيه

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ : \* عُلِقَتْهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا \* (١) - فقيل : ضرورة ،  
وقيل : الواو عاطفة ، والمضارع مؤوّلٌ بالماضي (٢) ، وقيل : واو الحال ،  
والمضارع خبرٌ لمبتدأ محذوف - أي وأنا أقتل (٣) .

الواو ؛ لشبهه بإسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه .  
(١) صدر بيت من الكامل ، لعنرة بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة -  
التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ - أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

وعجزه : \* زَعَمًا أَمَرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ \* .

اللفظة والأعراب : علقها : تعلقت بها وأحببتها . عرضاً . أي من غير قصد : زعماً :  
طمعاً ، وهو مصدر زعم - بمعنى طمع . «علقها» فعل ونائب فاعل ومفعول «عرضاً»  
تمييز - أو مفعول مطلق «وأقتل قومها» الجملة حال من التاء في علقها «زعماً» مصدر  
لفعل محذوف - أو حال بمعنى زاعماً «لعمر» اللام للابتداء ، وعمر مبتدأ «أبيك»  
مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوباً .

والمعنى : أحببتها وشفقت بها بمجرد النظر إليها من غير قصد ، وأنا أحارب قومها  
وأقتلهم ، فكيف ذلك مع هذا التناقض ؟ ثم قال مخاطباً نفسه : إن هذا طمع مني  
لا موضع له ، وفعل لا يليق بمثلي من الرجال الأذكياء .

والشاهد : في «وأقتل قومها» ، فهي جملة حالية مضارعية مثبتة ، وقد اقترنت  
بالواو مع امتناع الواو في ذلك ، وقد خرجه المصنف .

(٢) والتقدير : وقتلت قومها ؛ وذلك ليتناسب المتعاطفان ، فذلك أولى من عدم  
التناسب : (٣) وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال ، وهي جملة اسمية .  
وفي الحال التي تقع جملة وما يتعلق بها - يقول الناظم :

( وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَمَا جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رِحْلَةً )

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ تَبَدَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا - أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْمَانٌ مُسْتَدَا

(فصل) وقد يُحذف عاملُ الحالِ جوازاً<sup>(١)</sup>؛ لدليلِ حاليِّ كقولك

لقاصدِ السفرِ : راشداً ، وللقادمِ من الحجِ : مأجوراً . أو مقالِي<sup>(٢)</sup> نحو :

وَجُمَلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَ بَوَاوِي ، أَوْ بِمُضَمَّرٍ ، أَوْ بِهِمَا<sup>(٣)</sup>

أى تجيء الجملة وتقع موقع الحال ، فتكون في موضع نصب على الحال .  
وذكر الناظم مثلاً للجملة الاسمية الواقعة حالاً - وهو قوله : «وهو لنا ورحله» . ثم ذكر  
أن الجملة الواقعة حالاً ؛ إن صدرت بمضارع مثبت - تربط بالضمير ، ولا تتمن بالواو .  
واقترن على هذه الحالة من الحالات التي تمتنع فيها الواو ، وهي سبع كما بين المصنف .  
ثم بين أنه إذا ورد ما ظاهره أن الجملة المضارعية المتقدمة اقترنت بالواو -  
ينوى ويقدر بعد الواو مبتدأ محذوف ، وخبره الجملة المضارعية . وذكر أخيراً أن  
جملة الحال - ما عدا الحالة التي اقتصر عليها - يجوز ربطها بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ،  
أو بهما معاً ، وقد علمت مما أوضحناه القصور في كلام الناظم .

(١) الأصل في عامل الحال وغيرها ، أن يكون مذكوراً ؛ ليحقق الغرض منه -  
وهو إفادة معنى جديد ، أو تقوية المعنى الموجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوباً للدواع  
تقتضي الحذف كما سيذكره المصنف . ويستثنى من الحذف جوازاً : ما إذا كان العامل  
معنويّاً ؛ كالظرف والجار والمجرور ، واسم الإشارة ، وحرف التثنية والتثنية . الخ  
كما سبق بيانه ؛ فلا يجوز حذف العامل فيها لضعفه ، سواء فهم أم لم يفهم .

(٢) الدليل المقالي هو : ما يعتمد على كلام مذكور صريح ، وهو في مثال المصنف -  
جواب نفي وشرط . وقد يكون جواباً لاستفهام نحو : راكباً - لمن قال : كيف جئت ؟

(\*) « وموضع » ظرف مكان متعلق بتجيء « الحال » مضاف إليه « جملة » فاعل تجيء  
« وهو » الواو للعالم ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « واو » خبر المبتدأ وفيه ضمير معتبر  
فاعله « رحله » مفعوله ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من زيد . (\*) « وذات  
بدء » مبتدأ ومضاف إليه « بمضارع » متعلق به . « ثبت » فعل ماض وفاعله يعود على مضارع  
والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت ضميراً » فاعل حوت يعود على ذات بدء ، والجملة خبر  
المبتدأ « ومن الواو » جار ومجرور متعلق بجملة ، وفاعل « خلت » يعود على « ذات بدء » ،  
والجملة معطوفة على جملة الخبر . (\*) « وذات واو » مبتدأ ومضاف إليه « بعدها » ظرف متعلق بانو  
« مبتدأ » مفعول ثان له ، والجملة خبر المبتدأ « له » متعلق بإجماع « المضارع » مفعول أول لإجماع  
« مسنداً » مفعول ثان له . (\*) « وجملة الحال » مبتدأ ومضاف إليه « سوى » منصوب على  
الظرفية أو على الاستثناء « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدما » نائب الفاعل يعود إلى « ما » والألف  
الاطلاق والجملة صلة « بواو » متعلق بحذوف خبر المبتدأ « أو ضميراً أو بهما » معطوفان على « بواو » .

(بلى قَادِرِينَ - فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا) <sup>(١)</sup> ؛ بإضمار : تسافر -  
ورجعت - وتجمعها - وصلوا .

ووجوباً ؛ قياساً في أربع صُور ، نحو : ضربني زيداً قائماً <sup>(٢)</sup> . ونحو :  
زيدٌ أبوك عطوفاً <sup>(٣)</sup> ، وقدمتاً .

والتي يُبين بها ازديادٌ أو نقصٌ بتدريج ؛ كتصدقٌ بدينارٍ فصاعداً -  
واشتراه بدينارٍ فسافلاً <sup>(٤)</sup> .

وما ذُكر لتوييح ، نحو : أقاماً ، وقد قعدَ الناسُ؟ وأتميمياً مرّةً  
وقيسياً أخرى <sup>(٥)</sup> ؟ - أي : أتوجدُ؟ وأتحوّلُ <sup>(٦)</sup> ؟ . وسماعاً في غير ذلك ،  
نحو : هنيئاً لك ؛ أي ثبتت لك الخير هنيئاً - أو أهناك هنيئاً

أو منهيأ عنه نحو : (ولا تمش في الأرض مرحاً) ، أو مقصوداً الحصر فيه ، نحو :  
ما جاءني محمد إلا راكباً . ومنه قوله تعالى : (ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .  
أما الدليل الحالى فتدل عليه القرأتين والناسبات المحيطة بالكلام ، من غير استعانة بكلام  
أو قول . (١) سورة القيامة الآية : ٤ ، وسورة البقرة الآية : ٢٣٩ .  
(٢) أي : مما فيه الحال سادة مسد الخبر ، وقد سبق إيضاحها في باب المبتدأ والخبر ؛  
فلا يجوز ذكر الخبر لثلاث ينزم الجمع بين العوض والمعوض .

(٣) أي : من الحال المؤكدة لضمون جملة قبلها وقد مضى بالكلام عليها قريباً .  
والعلة في وجوب حذف العامل : أن الجملة قبله بمنزلة البديل من اللفظ .  
(٤) «صاعداً وسافلاً» - حالان عاملهما محذوف وجوباً ، والتقدير : فذهب  
التصدق به صاعداً ، وانحط المشتري به سافلاً . ولا بد من اقتران هذه الحال بالفاء  
العاطفة - أو «ثم» العاطفة ، وهي تعطف جملة خبرية على جملة إنشائية . ويجب حذف  
العامل والصاحب في هذه الحال .

(٥) «قائماً» ، و «تتمياً» و «قيساً» - أحوال منصوبة بفعل محذوف وجوباً ؛  
لأنها بديل من اللفظ بالفعل ، ولا يجمع بين البديل والمبديل منه .  
(٦) «أتوجد» راجع للمثال الأول ، و «أتحوّل» راجع للثاني . وليس المراد

أن يتحول في حالة كونه تيمياً . . الخ، بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التيمي - وأخرى بأخلاق القيسي؛ فالأولى تقدير عامل الحال «توجد» كسابقه .

وقيل: «تيمياً وقيسياً» - مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: أنتخلق بخلق تيمي مرة؟ ... الخ . وفي حذف عامل الحال يقول الناظم:

( وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا تَمِيلُ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ )<sup>(٥)</sup>

أي أن الحال قد يحذف عاملها الذي يعمل فيها النصب جوازاً، وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول - أي ممنوع ذكره - وذلك في المواضع التي يجب فيها حذف المامل، وقد بينها المصنف . وهناك عوامل تحذف سماعاً؛ نحو: هنيئاً لك .

### في أئد

(أ) الحال التي تتعدد لواحد تسمى «مترادفة» - أي متوالية تنلو الواحدة الأخرى، وقد تعرب الحالة الثانية حالاً من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وحينئذ تسمى الحال الثانية: «متداخلة» .

(ب) هنالك ألفاظ مسموعة وقعت حالاً، مع أنها معرفة بالإضافة، منها قولهم: «تفرق القوم أيدي سباً»، وقد أولت على معنى: متبدين - أو مثل أيدي سباً، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . ومنها قولهم: فعلت هذا الأمر جهدي أو طاقتي . وقد أول بمعنى: جاهداً - أو مطيقاً .

(ج) تنقسم الحال باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها - وهو الغالب فيها، ومقدرة وهي المستقبلية، نحو: مررت برجل معه سيف مقاتلاً به غداً - أي مقدراً ذلك .

(د) في الحديث «من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة . . الخ»، فنصب «شجاعاً أقرع» على الحال - أي تمثل له كنزه في هذه الحال . وفي الحديث: «يا ليتني فيها جذعا» . نصب جذعا على الحال والمامل فيها ما يتعلق به الجار من معنى الاستقرار .

(\*) «والمال» مبتدأ «ما» اسم موصول نائب فاعل يحذف، والجملة خبر المبتدأ «فيها» متعلق بعمل الواقع صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» نائب فاعله يعود على «ما» والجملة صلة «ذاكره حظل» ذكره مبتدأ ثان ومضاف إليه جملة حظل خبر، وجملة الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول .

## الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف كلا من الحال المؤسدة والمؤكددة ، وبين الفرق بينهما ووضح بأمثلة .
- ٢ — اذكر المواضع التي تقع فيها الحال وصفاً لازماً ، والتي تقع فيها جامدة ، ومثل لما تقول بأمثلة من عندك .
- ٣ — متى يقع صاحب الحال نسكرة ؟ اذكر موضع ذلك ، ووضح بالأمثلة .
- ٤ — تجيء الحال من المضاف إليه بشروط . اذكر هذه الشروط : ووضح ما تقبل بأمثلة من إنشائك .
- ٥ — اذكر المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها ، والتي يجب فيها تقديمها ، ومثل لما تقول .
- ٦ — لا بد في الحال من رابط ، فمتى تتعين الواو للربط ؟ ومتى يتعين الضمير ؟ مثل .
- ٧ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح ذلك توضيحاً شافياً .

قال تعالى: ( في أربعة أيام سواء للسائلين . وما أهلكتنا من قرية إلا  
ولها كتاب معلوم . إليه مرجعكم جميعاً . وأن هذا صراط مستقيم  
فاتبعوه . انفروا خفافاً وثقالاً . أو كالذي مر على قرية وهي خاوية  
على عروشها . وخلق الإنسان ضعيفاً . إنا هدبناه السبيل إما  
شاكراً وإما كفوراً ) .

وبالجسم مـنـى بيدنا لو عليه شعوب ، وإن استشهد الأمن تشهد  
ولو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء - دخلتها لأحجب  
قمرت العدا لا مستعينا بمضيق ولكن بأنواع الخديمة والمكر  
غافلاً تعرض الغيبة للمرء فيدعى ولات حين إباء  
بدت قمراً ، ومالت غضن بان وفاحت عنبراً ، ورنت غزالاً  
كن للخليل نصيراً جاراً أو عدلاً ولا تشبع عليه جاداً أو بخلاً  
إذا المرء أعمته المرؤة ناشتاً فمطلبها كمالاً عليه شديد

٨ — اشرح البيتين الآتين شرحاً أدبياً ، وبين موضع إعراب ما تحته خط فهما ،  
وها للمرحوم حافظ إبراهيم ، الشاعر المصري - على لسان مصر :

أَنْزَانِي وَقَدْ طَوَيْتُ حَيَاتِي فِي مِرَاسٍ لَمْ أَبْلُغِ الْيَوْمَ رُشْدِي ؟  
أَيُّ شَمْبٍ أَحَقُّ مِنِّي بِعَيْشٍ وَارِفِ الظِّلِّ أَخْضَرَ اللَّوْنِ رَغْدِي ؟

٩ — اشرح قول ابن مالك الآتي ، ووضح ما تقول بأمثلة من إنشائك :

( وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَمَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَأَعْلَمُ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ )

١٠ — بين فيما يأتي : الحال ، وصاحبها ، وعاملها ، ونوعها ، والرابط .

أنشئت الجامعة العربية أملاً مرتقباً للعرب في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ ، بين  
الرجاء بمجدوهم ، والخوف بيجيش في صدورهم . هكذا كان الحال حقاً لا مربية  
فيه . وتكونت وقتئذ من سبع دول عربية ، ثم انضمت إليها في غبطة - ليبيا  
سنة ١٩٤٦ ، وتبعها السودان راجياً دعم الوحدة سنة ١٩٥٦ ، وتقدمت  
تونس والمغرب متواخيتين سنة ١٩٥٧ . ولما خفت وطأة الاستعمار عن الجزائر ،  
أقبلت مهرولة لتسير في الركب العربي ، وكلمها أمل في جمع الكلمة ، وحين  
ظفرت الكويت بالاستقلال دخلت مسرعة للانضمام لأشقائها سنة ١٩٦٣ .  
وأنعم بها سبابة إلى كل ما فيه خير العرب ، وما كاد اليمن شمالاً وحبوباً يتنفس  
الصعداء من آثار التخلف والاستعمار - حتى كان يبدأ بيد مع الجامعة ، ثم  
انضمت إليها اليمن الجنوبية سنة ١٩٦٨ .

تلك هي مرحلة تكوين الجامعة دولة دولة . والآن وقد اكتملت الوحدة  
نرجو أن يوفقنا المولى إلى العمل لخير العرب ، وكفى بالاستعمار داعياً إلى السير  
قدماً يداً واحدة إخوة متحابين ، وألا نعود إلى التفرق أيدي سباً ؛ فقد  
ظهرت الحقائق شمساً ، وعلينا أن نقوى جيوشنا شيئاً فشيئاً ؛ فإننا نعلم أن المدو  
شرس ومتربص بنا أبداً ، ويد الله مع الجماعة ، وهنيئاً للأمة العربية باجتماعها  
وتوحيد كلمتها . وما اجتمع قوم على خير إلا كان الله معهم مميئاً وهادياً .

( هذا باب التمييز ) (١)

التمييز : اسم (٢) نَكْرَةً ، بمعنى « مِنْ » (٣) ، مَبِينٌ (٤) لِإِبْهَامِ اسْمٍ  
أو نسبة . فخرج بالفصلِ الأوَّلِ (٥) ، نحو : زيدٌ حسنٌ وَجْهَهُ (٦)  
وقد مضى أَنَّ قوله :

\*صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر\* (٧) - محمولٌ على زيادة «أل» .

وبالثاني (٨) : الحالُ ؛ فَإِنَّهُ بمعنى في حالٍ كذا - لا بمعنى « مِنْ » .

وبالثالث (٩) نحو : لا رجل - ونحو :

هذا باب التمييز

(١) هو في الأصل : مصدر ميز الشيء - إذا خلصه من شيء آخر ، فعناه لغة :  
تخليص شيء من شيء . ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً . ويسمى أحياناً : التفسير أو  
التبيين ، أو المفسر ، أو المميز . ومعناه اصطلاحاً : ما ذكره الصنف . وسنه يتبين أن  
النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل

(٢) أي صريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً - بخلاف  
الحال في هذه الثلاثة .

(٣) المراد : أن يفيد معنى « مِنْ » البيانية - أي التي تبين جنس ما قبلها أو  
نوعه ؛ ذلك لأن الاسم المميز جيء به لبيان الجنس - كما يجاء بمن مميزة له . وليس  
المراد أنه يمكن تقدير « مِنْ » قبله ؛ فقد لا يصلح الكلام أحياناً لتقدير « مِنْ » .

(٤) هو نعمت لاسم ؛ أي أنه يبين ويوضح إبهام ما قبله ويزيل غموضه .

(٥) أي قوله : نكرة .

(٦) أي : من كل ما هو مشبه بالمفعول به ؛ فإن « وجهه » وإن بين إبهام ما قبله ،  
لكنه ليس بتمييز - لأنه معرفة - بل « وجهه » منصوب على التشبيه بالمفعول به .

(٧) تقدم هذا البيت في « باب المعرف بالأداة » صفحة : ١٩١ - الجزء الأول .  
وقد ذكر هنالك أن اللام في النفس زائدة للضرورة فهو نكرة . وقد أجاز

الكوفيون تعريف التمييز متمسكين بمثل هذا (٨) وهو : بمعنى « مِنْ » .

(٩) وهو قوله : « مَبِينٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ أو نسبة » - يخرج اسم « لا » التي للتبرئة .

• اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ •<sup>(١)</sup>

فإنهما وإن كانا على معنى « من » - لكنها ليست للبيان ؛ بل هي في الأول للاستغراق ، وفي الثاني للابتداء<sup>(٢)</sup> .

وحكم التمييز النَّصْبُ . والناصبُ لمبَيِّنُ الاسمِ - هو ذلك الاسمُ المبهم<sup>(٣)</sup> كعشرين درهماً . والناصبُ لمبَيِّنُ النسبةِ - المسندُ مِنْ فعلٍ أو شبهه<sup>(٤)</sup> ؛ كطاب نفساً - وهو طيبُ أبوةٍ .

(١) صدر بيت من البسيط - لم تقف على قائله ، وعجزه :

• رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ •

اللغة والاعراب : استغفر : أطلب المغفرة . محصيه : ضابطا عدده . الوجه : التقصد والتوجه . « ذنبا » مفعول ثانٍ لأستغفر ، أو منصوب على نزع الخافض ، على تضمين استغفر - معنى استنتيب . « لست محصيه » ، الجملة من ليس واسمها وخبرها صفة لذنبا « رب العباد » رب بدل من لفظ الجلالة ، والعباد مضاف إليه . « إليه » جار ومجرور خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر « والعمل » معطوف على الوجه .

والعنى : أطلب المغفرة والعفو من الله على ذنوبي الكثيرة التي لا أحصيا ؛ فهو رب الخلق جميعا ، وإليه الالتجاء في كل شيء ، وله يكون العمل والسعى .

والشاهد : في « ذنبا » فإنه ليس بتمييز ؛ لأنه وإن كان على معنى « من » - إلا أنها ليست للبيان ؛ فهو ليس مبينا لإبهام اسم قبله أو لنسبة في جملة .

(٢) كأنه أراد استغفاراً يبتدىء من أول الذنوب إلى ما لانهاية . وقيل : « من »

هنا للتعليل وهو أظهر .

(٣) أى الذى جاء التمييز لإيضاحه وإزالة الغموض عنه . وإنما عمل مع جموده لشبهه باسم الفاعل ؛ فى الاسمىة ، وطلب المفعول فى المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم وهو النون والتنوين ؛ فإن « عشرين درهماً » - مثلا - شبهه بضارين محمداً ، ورطل زيتا - شبهه بضارب عليا .

(٤) وهو الوصف كما مثل المصنف . وقيل : الناصب له الجملة التى يوضح النسبة

وَعِلْمٌ بِذَلِكَ بُطْلَانُ عَمُومِ قَوْلِهِ : \* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ \* (١)

(فصل) والاسمُ المُبَهَّمُ أربعةُ أنواعٍ :

(أحدها) العددُ (٢) كـ (أحدَ عشرَ كوكبًا) .

(والثاني) المقْدَارُ (٣) ، وهو : إمَّا مساحةٌ (٤) كـ شِبْرٍ أرضًا .

أَوْ كَيْلٌ كـ قَفِيزٍ بُرًّا (٥) . أَوْ وَزْنٌ كـ نَوَيْنِ عَسَلًا - وهو تثنية

فيها ؛ لأنه قد لا يكون في الجملة فعل أو وصف ، نحو : هذا أخوك إخلاصًا - أو أبوك عطفًا ، فالقول بأن ناصبه الجملة - مطرد .

(١) هذا عجز بيت من النظم ، عرف الناظم بصدده التمييز ، وهو بتامه :

أُسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (٦)

أى أن التمييز هو : الاسم النكرة المتضمن معنى « من » ، الذى يبين إبهام ما قبله ويوضحه ، وأن ناصبه هو ذلك الشيء المبهم الذى جاء التمييز لإيضاحه . ووجه البطلان

الذى أشار إليه المصنف : أن كلام الناظم يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسره ؛ سواء

كان مفسرًا لإبهام اسم مفرد - أو نسبة ، مع أن تمييز النسبة ينصب بالجملة ، أو بما

فيها من فعل أو شبهه - على الخلاف الذى ذكرناه . - لا بالنسبة المفسرة . وأجاب

الأشعري : بأن كلامنا الجملة والفعل يوصف بالإبهام من حيث نسبه ، فيصح كون التمييز مفسرًا

لها باعتبار نسبتها ، فيصدق أنه نصب بمفسره . وعلى هذا يكون قول الناظم على عمومته .

وقيل : إن ذلك خاص بتمييز المفرد ، وخصه بالذكر لأنه جامد غالبًا ، فربما يتوهم أنه لا يعمل

(٢) سواء كان صريحًا كمثل المصنف ونحوه ، أو كناية ؛ ككم الاستفهامية

نحو : كم رطلا اشتريت (٣) هو ما يعرف به قدر الشيء وكميته .

(٤) هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالقياس ، ويدخلها العرف فى المقاييس ؛ كشبر ،

وباع . . . الخ (٥) القفيز من السكايل - يختلف باختلاف الأقطار ؛ ففي بعضها -

(\*) « اسم » خبر مبتدأ محذوف - أى هو اسم « بمعنى » متعلق بمحذوف صفة لاسم

« من » مضاف إليه مقصود لفظه « مبين » نعت ثان لاسم « نكرة » نعت ثالث له « تميزًا »

حال من نائب فاعل ينصب المستتر « بما » جار ومجرور متعلق بـ « ما » اسم موصول ،

وهى واقعة على المامل « قد فسره » الجملة صلة ما ، وفاعل « فسره » يعود إلى التمييز ، والماء

مفعوله عائدة إلى ما .

مَنَّا<sup>(١)</sup> كحصاً ، ويقال فيه مَنُّ بالتشديد - وتثنيته مَنَان .  
(والثالث) ما يُشبهُ المقدار<sup>(٢)</sup> ، نحو: (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا) - وَنَحْيٌ  
سَمْنًا<sup>(٣)</sup> - (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)<sup>(٤)</sup> . وَحَمَلٌ عَلَى هَذَا<sup>(٥)</sup> : « إِنْ لَنَا  
غَيْرَهَا إِبْلَاءٌ »<sup>(٦)</sup> .

(والرابع) ما كان فرعاً للتمييز<sup>(٧)</sup> ، نحو: خاتمٌ حديدًا ؛ فَإِنَّ الْخَاتَمَ  
فِرْعُ الحديد . ومثله : بابٌ ساجًا<sup>(٨)</sup> - وجبةٌ خزًا ، وقيل : إنه حال<sup>(٩)</sup> .

نحو : ١٨٣ قدها ، وفي آخر ؛ نحو : ٤٨ قدها . ومن الأرض ١٤٤ ذراعا - وليس  
مراداً هنا . والبر : القمح . (١) المنة : رطلان . وهذه الأمثلة ذكرها الناظم بقوله :  
( كَثِيرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيرٌ بَرًّا وَمَنْوِينَ عَسَلًا وَتَمْرًا )<sup>(٥)</sup>  
(٢) أى فى مطلق التقدير ، وإن لم يكن معينا ومحدوداً ، أو لم يوضع للتقدير به .  
وهذا النوع يكون فى الوزن ، والسكيل ، والمساحة ، وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب  
(٣) النحى : الزق مطلقاً ، أو هو خاص بوعاء السمون - وجمعه أنحاء ، وهو يشبه  
السكيل - وليس بكيل حقيقة .

(٤) « مثل » اسم يدل على المماثلة من غير ضبط بجد معلوم ، فهو شبيه بالمساحة  
وليس مساحة حقيقة . سورة السكف الآفة : ١٠٩ .

(٥) أى على ما يشبه المقدار ويدل على المماثلة .

(٦) « إِبْلَاءٌ » منصوب على التمييز من « غير » ؛ لأنها اسم مبهم يدل على المغايرة ،  
وهم يحملون المغايرة على المماثلة .

(٧) ضابطه : كل فرع أصبح له بسبب التفريع - اسم خاص يليه أصله ، بحيث  
يصح إطلاق الأصل عليه .  
(٨) الساج : نوع من الخشب .

(٩) أى لأنه ليس مقداراً ولا شبيهاً بالمقدار . وأيضاً : فقد يقع نعتاً تابعاً للأول

(\*) « كثير » متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة فى البيت قبله « أرضاً » تمييز لشبر « وقفير »  
موصوف على شبر « برًا » تمييز لقفير « ومنوين عسلاً » كذلك « وتمراً » موصوف على عسلاً .

والنسبة المبهمة نوعان<sup>(١)</sup> : نسبة الفعل للفاعل نحو : ( وَاشْتَعَلَ

الرَّأْسُ شَيْبًا )<sup>(٢)</sup> .

ونسبته للمفعول ، نحو : ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا )<sup>(٣)</sup> .

ولك في تمييز الاسم أن تجرّه بإضافة الاسم<sup>(٤)</sup> كـشبر أرضٍ ، وقفيز

وكل ما يتبع النكرة نعتاً لها - ينصب بعد المعرفة حلاً ، وإذا أعرب حلاً كان التابع نعتاً . أما من يقول بأنه تمييز - فحجته : جموده ، ولزومه . وتنكير صاحبه ، والغالب في الحال غير ذلك . وإذا أعرب تمييزاً فالتابع عطف بيان . وتسمى هذه الأنواع الأربعة : تمييز المفرد أو الذات ؛ لأنها تزيل الإبهام عن كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها . والغالب في تلك الكلمة أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً .

(١) تمييز النسبة - ويسمى تمييز الجملة - هو : الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء .

(٢) نسبة « اشتعل » إلى الرأس مبهمة ؛ فبين هذا الإبهام بالتمييز وهو « شيباً » وهو محمول عن الفاعل ؛ لأن الأصل : اشتعل شيب الرأس ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فارتفع ، وحصل إبهام في الإسناد إليه ، فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وحول عنه الإسناد فجعل تمييزاً . سورة مريم - الآية : ٤

(٣) نسبة « فجرنا » إلى الأرض مبهمة ، و « عيوناً » تمييز مبين لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فعمل به ما عمل بسابقه . سورة القمر - الآية : ١٢ . ويرى أكثر النحاة : أن تمييز الجملة لا يخرج عن واحد من هذين ولو تأويلها ، مثل : زادت البلاد سكاناً - واختلف الناس طباعاً - ووفيت العمال أجوراً .

(٤) ويحذف من الاسم ما به من تنوين أو نون تشبهه . وقد يكون جره بحرف الجر « من » - كما سيأتي ، ومع جره يسمى تمييزاً ، فالجر لا يمنع من هذه التسمية . وفي ذلك يقول الناظم :

( وَبِمَدِّ ذِي وَشِبْهِهَا أُجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَقْتَهَا ؛ كـ « مَدُّ حِنْطَةٍ غِدَاً » )<sup>(٥)</sup>

(\*) « وبمد » ظرف متعلق بـ « أجرز » ، « ذي » مضاف إليه « وشبها » معطوف على ذي « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « أضفتها » الجملة فعل الشرط والجواب محذوف « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، و « مد » مبتدأ مضاف إلى حنطة « غداً » خبر المبتدأ .

بُرٌّ ، وَمَنْوَى عَسَلٍ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْاسْمُ عِدَدًا <sup>(١)</sup> كَعَشْرِينَ دِرْهَمًا ،  
أَوْ مُضَافًا <sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : (بِعَثْلِهِ مَدَدًا) وَ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) <sup>(٣)</sup> .  
(فصل) مِنْ مُمَيِّزِ النَّسْبَةِ : الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يَفِيدُ التَّعْجِبَ <sup>(٤)</sup> ، نَحْوُ :

أى بعد هذه الأشياء التي عرض أمثلها في البيت السابق ؛ وهي ما نزل على مساحة -  
أو كيل - أو وزن ، أو ما يشابهها من كل لفظ جرى العرف على استعماله في واحد  
منها - اجزى التمييز بالإضافة ؛ بشرط أن يكون المميز مضافاً للتمييز مباشرة ، والمد  
ميكال ، وهو رطلان - أو رطل وثلاث رطل . والحنطة : القمح .

(١) إذا كان العدد من ثلاثة إلى عشرة - وجب جر تمييزه ، بإضافة العدد إليه .  
والغالب في هذا التمييز الجرور : أن يكون جمعاً . والعدد من أحد عشر إلى تسع  
وتسعين - يجب نصب تمييزه ، وأن يكون مفرداً . والمائة والمائتان والمئات والألف  
والألوف - يجب أن يكون التمييز فيها مفرداً مجروراً .

(٢) أى : إذا أضيف العدد إلى غير التمييز ولو تقديراً - وجب نصب تمييزه  
أيضاً ؛ لامتناع إضافته مرة أخرى .

(٣) سورة الكهف - الآية : ١٠٩ ، وسورة آل عمران - الآية : ٩١ .  
قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

( وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجِبًا      إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» <sup>(٥)</sup> )  
أى يجب نصب التمييز ؛ إذا أضيف العدد إلى غير التمييز - كما مثل ؛ فذهباً تمييز  
لملء - واجب النصب ، ولا يجوز جره بالإضافة ؛ لأن « ملء » أضيف مرة لغير التمييز  
فلا يضاف مرة أخرى . هذا : وتمييز العدد أحكام كثيرة مفصلة ستأتى في «باب العدد»  
في الجزء الرابع . (٤) سواء كان التعجب بصيغته القياسية ، أو بغيرها من الصيغ  
السماعية . ويجب نصب التمييز الواقع بعده .

(\*) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به « ما » اسم موصول مضاف إليه .  
« أضيف » فعل ماض للمجهول والجملة صلة « وجباً » الجملة خبر المبتدأ ، وفاعل « وجب » يعود إلى  
النصب ، والألف للاطلاق « إن » شرطية « كان » ناقصة ، وهي فعل الشرط واسمها يعود إلى  
ما أضيف « مثل » خبرها « ملء الأرض » مبتدأ ومضاف إليه « ذهباً » تمييز والخبر محذوف -  
أى لى ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بمثل .

أَكْرَمَ بِهِ أَبًا - وَمَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا - وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا<sup>(١)</sup> .  
والواقعُ بعد اسم التفضيل ، وشرطُ نصبِ هذا كونه فاعلاً معنًى<sup>(٢)</sup> ،  
نحو : زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا - بخلاف : مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالٍ<sup>(٣)</sup> .  
وإنما جاز : هو أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا<sup>(٤)</sup> - لِتَعْدِيرِ إِضَافَةِ «أَفْعَلٍ» مَرَّتَيْنِ<sup>(٥)</sup>

(١) فأبًا ، ورجلا ، وفارساً - تمييز لبيان جنس المتعجب منه المهم في النسبة .  
والدر في الأصل : مصدر در اللبن يدر دراً - إذا كثر ، وسمى اللبن نفسه دراً .  
والمراد هنا : اللبن الذي ارتضه من ثدي أمه ، وأضيف إلى الله تشریفاً ، ومعناه :  
ما أعجب هذا اللبن الذي ارتضه هذا الرجل وتعذى به ؛ لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له  
في صفات الكمال ، فهو لبن من عند منشيء الخلائق ومبدعها - وهو الله سبحانه وتعالى .  
وإلى هذه الصورة - يشير الناظم بقوله :

( وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا )<sup>(٦)</sup>

أى يقع التمييز بعد كل ما يدل على التعجب - قياساً أو سماعاً ، ويجب نصبه كما مثل .  
(٢) علامة ما هو فاعل في المعنى : ألا يكون من جنس ما قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد  
جملة فاعلاً ، وجعل أفعل التفضيل فعلاً ؛ فتقول في مثال المصنف : زيد أكثر ماله .

(٣) فيجب جره بالإضافة ؛ لأنه ليس بفاعل بالمعنى . وضابط هذا النوع : أن يكون  
أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، ويصح أن يوضع لفظ « بعض » موضع اسم  
التفضيل ، ولا يفسد المعنى ؛ ففي المثال المذكور - يصح أن يقال : مال زيد بعض مال .  
وإنما يجب الجر بالإضافة إذا كان أفعل التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز ؛ فإن  
كان مضافاً وجب نصب التمييز ، نحو : على أفضل الناس إخوة - وهند أفضل النساء  
أخوات . وكذلك إذا كان غير مضاف نحو : أنت أذكى من محمد عقلاً .

(٤) أى بنصب « رجلاً » مع تخلف شرط النصب ؛ لأن « رجلاً » لا يصح أن يكون  
فاعلاً في المعنى ، فلا يقال : هو أكرم رجل .

(٥) فقد أضيف إلى الناس . فلو أضيف إلى رجل أيضاً - لزم ذلك . ونصب التمييز

(\*) « وبعده كل » بعد ظرف متعلق بـ « ما » وكل مضاف إليه « ما » اسم موصول أو نكرة  
موصوفة مضاف إليه « افتضى تعجباً » فاعل افتضى يعود إلى ما ، والجملة صلة ما - أو صفة لها  
وتعجباً مفعول افتضى « كأكرم » الكاف جارة لفول المحذوف ، و« أكرم » فعل ماضٍ للتعجب جاء  
على صورة الأمر « بأبر » فاعل أكرم على زيادة الباء « بكر » مضاف إليه « أباً » تمييز .

(فصل) ويجوز جرُّ التمييز بـ «مِن»<sup>(١)</sup> ، كـ طَلِيٍّ مِنْ زَيْتٍ - إِلَافِيٍّ  
ثلاث مسائل :

إحداها : تمييزُ العدد<sup>(٢)</sup> كعشرين درهما .

الثانية : التمييزُ المحوَّلُ عن المفعول<sup>(٣)</sup> كـ كفَرَسَتْ الأَرْضَ شَجَرًا .  
ومنه : ما أحسنُ زَيْدًا أَدَبًا<sup>(٤)</sup> - بخلاف ما أحسنه رجلاً<sup>(٥)</sup> .

الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنى ؛ إن كان محوَّلاً عن الفاعل صِنَاعَةً ،

في هذا واجب كما تقدم . وإلى صورة أفعال التفضيل - أشار الناظم بقوله :  
( وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنهَبِينَ بِأَفْعَالٍ مُفَضَّلًا ، كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا »<sup>(٦)</sup> )  
أى أن التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل - يجب نصبه ؛ إذا كان فاعلاً في المعنى - كما  
مثل الناظم ، فـ « منزلًا » في المثال يجب نصبه ؛ لأنه يصح جملة فاعلاً بعد جعل أفعال  
التفضيل فاعلاً ، تقول : أنت علا منزلك :

(١) أى ظاهرة ، واختلف في معناها حينئذ ؛ فقول : زائدة ، وقيل : للتبويض ،  
والأظهر أنها لبيان الجنس .

(٢) بينا قريباً - حكم تمييز العدد . وسبب عدم جره بمن : أن وضع « من » البيانية -  
أن يفسر بها ويمّا بعدها اسم جنس قبلها صالح للحمل ما بعدها عليه . وتمييز العدد لا يصلح  
للمحمل ؛ لأنه مفرد وما قبله متعدد .

(٣) لأن التمييز فيه مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، فما بعد « من » من مطلق  
التمييز - مبين لما قبلها فلا يصح حمله عليه ، وكذلك الشأن في المحوَّل عن الفاعل .

(٤) فهو محوَّل عن المفعول ، والأصل : ما أحسن أدب زيد .

(٥) فإنه وإن كان مفعولاً في المعنى - إلا أنه ليس محوَّلاً عن المفعول ؛ لأنه عين

ما قبله ، فلا يصح أن يقال ؛ ما أحسن رجل زيد .

(\*) « والفاعل » مفعول مقدم لأنصين « المعنى » منصوب على نزع الخافض . أو مفعول  
به للفاعل ، أو مجرور تقديرأ بإضافة الفاعل إليه ، من إضافة الوصف للمحولة « بأفعلا » متعلق  
بأنصين مقصود لفظه « مفضلاً » حال من فاعل أنصين « كأنت » المكاف جارة لقول محذوف ، وأنت  
مبتدأ « أعلى » خبره « منزلًا » تمييز ، وهو فاعل في المعنى - بدمصيرورة أفعال التفضيل فاعلاً

كتاب زيدٌ نفساً . أو عن مضافٍ غيرِه ، نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً<sup>(١)</sup> :  
إذ أصله : مالٌ زيدٌ أكثرُ ، بخلاف نحو : لله دَرُهٌ فارساً - وأبرحتِ  
جاراً<sup>(٢)</sup> ؛ فإنهما وإن كان فاعلينِ معنَى - إذ المعنى : عظمتِ فارساً ،  
وعظمتِ جارا<sup>(٣)</sup> - إلا أنهما غيرُ محوّلينِ ، فيجوزُ دخولُ « من »  
عليهما . ومن ذلك<sup>(٤)</sup> نِعَمَ رجلاً زيدٌ - يجوزُ نِعَمَ من رجُلٍ . قال :  
\* فَنِعَمَ المرءُ من رجُلٍ تهايمى \*<sup>(٥)</sup>

(١) فإن « مالا » محول عن الابتداء كما بين المصنف .

(٢) أبرحت - بكسر التاء - خطاب للمؤنث ؛ أى أعجبت . وهذه العبارة مأخوذة  
من بيت للأعشى - ميمون بن قيس ، من قصيدة يمدح فيها قيس بن معدى كرب  
الكندي ، وهو بتامه :

أقولُ لها حينَ جدِّ الرِّحِيلُ      أبرحتِ رباً وأبرحتِ جارا

والضمير في « لها » يعود إلى الناقة التي ارتحل عليها الممدوحه . جد الرحيل : اشتد  
أبرحت : عظمت - أو أعجبت . رباً : المراد به الممدوح الذي يقصده الشاعر بشعره ؛  
إذا فسر « أبرحت » - بمظمت ؛ أى عظمت ملكاً - بمعنى : ما أعظم الملك الذي  
تقصدينه ، ويكون رباً تمييزاً . وإذا فسر أبرحت بأعجبت ، فالمراد بالرب - صاحب  
الناقة ، ويكون « أبرحت » على هذا فعلاً متعدياً ، و « رباً » مفعولاً به ، كأنه قال :  
أعجبت صاحبك . ومثله : جارا .

والمعنى : يتخيل أن ناقة شكت إليه طول سفرها . وما احتملته من مشاق ومتاعب  
فيقول لها : لا تستعظمي ما تلاقينه من الجهد والتعب ؛ فإنك تذهبين إلى ملكٍ عظيمٍ  
يجزل العطاء الذي ينسى معه كل جهد وعناء .

(٣) فيكون « فارساً و جارا » - واقعين على مدلول التاء التي هي الفاعل ، فيلزم  
أن يكونا فاعلين في المعنى .

(٤) أى من الفاعل في المعنى - غير المحول عن الفاعل صناعة .

(٥) عجز بيت من الوافر ، ينسب لأبي بكر بن الأسود الليثي ، يرثى هشام بن المغيرة -

(فصل) لا يتقدم التمييز على عامله ؛ إذا كان اسماً كرطل زيتاً ،  
أو فعلاً جامداً<sup>(١)</sup> ، نحو : ما أحسنه رجلاً . ونذر تقدمه على

أحد أشرف مكة . وينسبه آخرون إلى بجير بن عبد الله بن سلمة الخير ، وصدرة :

تَخْيِرُهُ وَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ \* وقيل هذا البيت :

فَذَرَنِي أَصْطَبِيحُ يَا بَسْكَرُ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامِ

ومعنى اصطبيح : اشرب الصبوح - وهو شرب الخمر صباحاً ، ويقال له : الغبوق - وهو شربها في العشي . ونقب : بحث .

اللغة والأعراب : تخيره : اختاره واصطفاه . لم يمدل : لم يمل . تهاى : مندوب إلى تهامة ، وتطلق على مكة - وعلى أرض معروفة ببلاد المغرب . «تخيره» تخير فعل ماض وتفاعل يعود على الموت ، والهاء مفعوله ، تعود على هشام « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية « سواء » سوى مفعول يمدل منصوب بفتحة مقدره على الألف والهاء مضاف إليه « فنعيم » الفاء عاطفة ، ونعم فعل ماض « المرء » فاعل و « من » زائدة «رجل» تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدره منع منها حرف الجر الزائد « تهاى » صفة لرجل . والمعنى : أن الموت اختار هشاماً ، ولم يمدل به سواء ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم الرجل من تهامة .

والشاهد : جر التمييز - وهو « رجل » - بمن ؛ لأنه وإن كان فاعلاً في المعنى - لكنه غير محمول عن الفاعل الصناعي . وقد اقتصر الناظم على مستثنين مما ذكره المصنف فقال :

(وَأَجْرُ « مِنْ » إِنْ شِدَّتْ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ؛ كـ « طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ »)<sup>(٢)</sup>

أى يجوز جر التمييز بالحرف « من » ؛ بشرط : ألا يكون التمييز للعدد الصريح ، وألا يكون فاعلاً في المعنى ، مثل : طب نفساً تفد - أى تستفد ؛ فإن الأصل : لتطب نفسك . ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . فلا يصح جر « نفساً » بمن .

(١) وكذلك إذا كان فعلاً متصرفاً يؤول معنى الجامد ، نحو : كفى بالله شهيداً ؛ فإن

(٢) « إن » شرطية « شئت » فعل الشرط ، وجوابه محذوف « غير » مفعول أعرار « ذى » - بمعنى صاحب - مضاف إليه « العدد » مضاف « و الفاعل » مفعول على ذى « المعنى » منصوب على نزع الخافض - أو مضاف إليه - أو مفعول به للفاعل « نفساً » تمييز « تفد » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم في جواب الأمر وهو « طب » ونائب الفاعل أنت .

المتصرف كقوله : \* أَنفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمُنَى \* (١)  
وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي (٢) .

« كفي » فعل متصرف ، ولكنه بمعنى فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأن معناه : ما أ كناه  
(١) صدر بيت من المتقارب ، ينسب لرجل من طيء - لم يعين اسمه . وعجزه :

\* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا \*

اللغة والأعراب . تطيب : تطمئن . نيل المنى : إدراك المأمول ، والمنى : جمع منية ،  
وهي ما يتمناه الإنسان ويأمله . المنون : الموت . « أنفساً » الهمزة للاستفهام ،  
و « نفساً » تمييز معمول لتطيب « وداعي المنون » الواو للحال « داعي » مبتدأ  
و « المنون » مضاف إليه « ينادي » الجملة خبر المبتدأ « جهاراً » مفعول مطلق .  
والعنى : كيف تستلذ نفس الإنسان وتطمئن بما تظفر به من الأمان والآمال ،  
ورسول الموت يطلبها طلباً شديداً لا شك فيه ولا مفر منه ؟ .

والشاهد : تقديم « نفساً » - وهو تمييز ، على عامله - وهو تطيب ؛ لأنه فعل  
متصرف . وهذا نادر عند سيبويه والجمهور .

(٣) وحجتهم : ما ذكر . وأيضاً : التماس على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل  
متصرف . والأجود عدم جواز التقديم ، إلا لضرورة كما يقول سيبويه ؛ لأن التمييز  
كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه . وأيضاً : فالغالب  
في التمييز المنصوب بفعل متصرف - أن يكون فاعلاً في الأصل ، فلا يغير عما كان يستحقه  
من وجوب التأخير ، أما البيت ونحوه - فضرورة .

وفى حكم تقديم عامل التمييز وعدم تقديمه - يقول الناظم :

(وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرأ سبقاً) (٤)

أى أن عامل التمييز يجب تقديمه . سواء كان التمييز تمييز مفرد أو نسبة . وإذا كان  
عامل التمييز فعلاً متصرفاً ، فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه نادراً .

(\*) « وعامل التمييز » عامل مفعول به مقدم لقدم والتمييز مضاف إليه « مطلقاً » حال من « عامل  
التمييز » ، « والفعل » مبتدأ « ذو التصريف » ذو امت للفعل والتصريف مضاف إليه « نزرأ » صفة  
لصدر محذوف - أى سبق سبقاً نزرأ - أو حال من ضمير « سبقاً » ، « سبقاً » فعل ماض معنى  
للمجهول ونائب الفاعل يعود على الفعل ، والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ .

أما توسط التمييز بين العامل ومعموله - بخلاف ما يشترط أن يكون العامل فعلاً أو وصفا يشبهه ؛ نحو : صفا نفسا الورع .

(أ) العدد غير الصريح مثل « كم » - يجوز تمييزه بمن ؛ تقول : كم من كتاب عندك .

(ب) ملغص ما قيل في إعراب « يا جارتا ما أنت حارة » - أن « يا » حرف نداء و « جارتا » منادى منصوب لإضافته لياء التكلم المنقولة ألفا ، وأصله : « يا جارتى » و « ما » ؛ إما أن تكون نافية تفيد التعجب ؛ و « أنت حارة » جملة اسمية من مبتدأ وخبر . والمعنى : لست حارة - وإنما أنت شيء أكبر من ذلك ؛ فانت بمنزلة الأم أو الأخت أو القريبة - إعلانا للتعجب من إخراجها من الثدي الذي لا يصدر إلا عن واحدة من هؤلاء - لا عن جارة .

وإما أن تكون « ما » استفهامية خبراً مقدماً أو « أنت » مبتدأ ومؤخراً و « جارة » تمييز . ومعنى الجملة : التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على التعظيم من أجل - ويجوز في هذه الصورة : أن تكون « حارة » حالا مؤولة بمعنى ملاصقة - كما يجوز أن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها منفية ؛ أي أنت لست أهلاً أن تكونى جارة ... إلخ .

(ج) ينفق الحال والتمييز في أن كلا منهما : اسم - نكرة - منصوب - فضلة - رافع للابهام ، ومختلفان في الأمور الآتية :

- ١ - التمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً ، أما الحال فيجوز جملة ، وشبه جملة « طرفاً وجارياً ومجروراً » .
- ٢ - التمييز يكون مبيناً للذوات أو للنسبة ، أما الحال فلا يكون إلا مبيناً للهيئات .
- ٣ - التمييز لا يمتد إلا بالمطرف إلا إذا كان المراد من المتعدد معنى واحداً . أما الحال فتتعدد بمطرف وبغير عطف .
- ٤ - التمييز في الغالب يكون جامداً . أما الحال فتكون مشتقة وجامدة ، وقد يأتي التمييز مشتقاً .
- ٥ - أراجع عدم تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز فيه ذلك .

٦ - التمييز لا يكون مؤكداً لعامله على الصحيح. أما الحال فقد تكون مؤكدة وأما قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنْهُ لَزَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

- فالصحيح: أن «زاد» معمول لتزود؛ إما مفعولاً مطلقاً إن أريد به التزود، أو مفعولاً به - إن أريد الشيء الذي يتزود به من أفعال البر. وعليهما في «مثل» نعمت له تقدم فصار حلاً. وأما قول الآخر :

نَعِمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَّاتِ رَدُّ النَّحِيَّةِ نِ نُطْقًا أَوْ بِلِإِيَاءِ  
- ففتاة حال مؤكدة.

## الأسئلة والتمرينات

- ١ - عرف التمييز، ووضح نوعيه، وبين فيم يكون كل منهما؟ مع التمثيل.
- ٢ - ما حكم التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب أو التفضيل؟ وضح ما تقول بالمثال.
- ٣ - متى يجب نصب التمييز؟ ومتى يجب جره؟ ومتى يمتنع ذلك؟ مثل لما تذكر
- ٤ - ما حكم التمييز بالنسبة لعامله؟ من حيث تقدمه عليه - أو تأخره عنه. وضح.
- ٥ - اشرح قول ابن مالك :

(وَاجْرُزُ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ دِي الْمَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: كَلَطِبَ نَفْسًا تَفَدُّ)

٦ - بين موضع الشاهد فيما يأتي في هذا الباب، وأعرب ما تحته خط :

قال تعالى: (أَنَا كَذُومُكَ مَالًا وَأَهْرُؤُ نَفْرًا. اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا.

فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا. كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. كَبُرَ مَقْتًا

عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالًا نَفَعَلُونَ. إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَمِجَّةً).

أَتَهْجُرُونَ إِلَيَّ بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطَايِبُ

إِذَا الْمَرْءُ هَمِينًا قَرَّ بِالْقَيْشِ مُهْرَبًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمُومًا

طَاقَتْ أَمَامَهُ بِالرَّكْبَانِ آوُنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

إِنَّا لَقَوْمٌ أَبَتْ أَخْلَاقُنَا كَرَمًا      أَنْ نَبْتَدِي بِالْأَذَى مَنْ لَيْسَ يُؤْذِينَا

٧ - اشرح البيت الآتي شرحاً أدبياً ، وأعربه ، وبين ما فيه من شاهد :

كَفَى بِالْعَمْرِءِ حَيْبًا أَنْ تَرَاهُ      لَهُ وَجْهٌ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانُ

٨ - بين في العبارات الآتية : التمييز ، نوعه ، عامله ، حكمه من حيث النصب والجر  
كان سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من أطيب الناس عنصراً وأكبرهم  
عدلاً ، حتى لُقِبَ بالفاروق ، ومع هذا كان أرقهم قلباً ، ولقد عظم عند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فله دره بطلاً ، وأنعم به جريئاً في الحق  
لا يخاف فيه لومة لائم . اشترك مع الرسول في جميع الغزوات . فياله من  
شجاع ، وما أحسنه مقداماً ، بجود بروحه فداءً لغيره ، ودفاعاً عن دينه ،  
أحسن بالفدائيين رجلاً مدافعين عن وطنهم المقتصب .  
وقال الشاعر :

ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْهَادِي الْأَمَلَا      وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي امْتِعَالَا

٩ - أكمل الجمل الآتية بوضع تمييز مناسب ، واضبطه بالأوجه الجائزة :

أعطيت الفقراء من الزكاة كيلة . . . . . اشترت رطلين . . . . . في كيس  
نقودي عشرة . . . . . وثلاث . . . . . قابلني ثلاثون من المجاهدين  
فأعطيهم . . . . . جنيتها محصول قـدان . . . . . ما في الأرض قدر  
راحة . . . . .

١٠ - هات مثالين من إنشائك لما يأتي ، ووضح السبب :

( ١ ) تمييز جملة - واجب المطابقة للاسم السابق :

تمييز جملة - تمتنع مطابقتها للاسم السابق .

( ٢ ) تمييز جملة - تجوز فيه المطابقة وعدمها للاسم السابق .

( هذا باب حرف الجر ) (١)

وهي عشرون حرفاً (٢) :

### هذا باب حروف الجر

(١) هكذا : سماها البصريون ، وعللوا ذلك بأنها تعمل الجر فيما بعدها ظاهراً - أو مقدرأ - أو محلياً ؛ كإفيل : حروف النصب ، والحزم - لذلك . أو لأنها نجر معاني الأفعال وشبهها وتوصلها إلى ما تجره ، ومن أجل هذا سماها الكوفيون : « حروف الإضافة » ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها .

(٢) أى على المشهور ، وفي بعضها خلاف . وقد جمعها الناظم في قوله :

( هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى ، حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى ، مُذْ ، مُنْذُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَى ، وَאוּ ، وَتَا ، وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَى ) (٣)

وهذه الحروف تقع كلها أصلية - إلا : « من » - و« الباء » - و« اللام » - و« الكاف » فتستعمل زائدة أحياناً . أما « رب » و« لعل » - فإنهما حرفا جر شبيهان بالزائد . وحرف الجر الزائد لا يفيد معنى جديداً ، وإنما يقوى المعنى القائم في الجملة ويؤكده إيجاباً أو سلباً ، ولا يحتاج لشيء يتعلق به ، والمجرور به يكون مجروراً في اللفظ فقط ، ومحلّه رفع أو نصب أو جر على حسب ما يقتضيه العامل ؛ فله إعراب لفظي وآخر محلي . أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيفيد معنى جديداً في الجملة - هو التقليل - وبهذا يخالف الزائد ، ولا يحتاج لتعلق كالزائد ؛ ويجر ما بعده لفظاً ، وله محل من الإعراب كالزائد ، ولذلك : سمي شبيهاً بالزائد . وأما حرف الجر الأصلي ، فيؤدى معنى جديداً في الجملة ، ويوصل بين معنى العامل والاسم المجرور به ، ويظهر معناه في جملة وعلى ما بعده ، ولا بد له من متعلق - أى عامل - يتعلق به ، من فعل أو شبهه ؛ كاسم الفعل - والمصدر لأن مهمته توصيل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، والمجرور به مجرور في اللفظ ، وليس له محل آخر من الإعراب ، وتوابعه كذلك .

ومن هذا يتبين : أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة

(\*) « هاك » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والكاف حرف خطاب يتصرف تصرف الكاف الاسمية ؛ من تذكير وغيره حروف الجر « مفعول هاك ومضاف إليه « وهى » مبتدأ « من » قصد لفظه ، وهى وما عطفت عليها بإسقاط الماطف في بعضها - خبر للمبتدأ .

ثلاثة مضت في الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا<sup>(١)</sup>.  
وثلاثة شاذة: (أحدها) «متى» في لغة هذيل<sup>(٢)</sup>، وهي بمعنى  
«من» الابتدائية<sup>(٣)</sup>. «سمع من بعضهم: «أخرجها متى كمه»<sup>(٤)</sup>،  
وقال: \* متى لجج خضر لهن نئيج \*<sup>(٥)</sup>

معنى جديدا. وبخالفه في عدم تعلقه هو ومجروره بامل، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظي.  
وكل حرف من حروف الجر المذكورة قد يتعدد معناه، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني. وبعض الحروف المشتركة قد يكون أوضح في تأديده المعنى من غيره... إلى غير ذلك مما سيمر بك مفصلا - إن شاء الله.

(١) وهي حروف أصلية، وقيل: شبيهة بالزائدة.  
(٢) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أخذ اللسان العربي. وكان فيها شعراء كثيرون مشهورون، منهم: أبو ذؤيب الهذلي  
(٣) قال في الجمع: وتأتي اسما بمعنى «وسط»، حكى: «وضعها متى كمه» - أي وسطه، وهي حينئذ مبنية لمشايتها الحرفية (٤) أي: أخرجها من كمه.  
(٥) عجز بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي - يصف سحابا، وصدرة.

\* شمربن بماء البحر ثم ترفعت \*

اللغة والإعراب: شمربن، المراد: حملن الماء، والضمير للسحاب. ترفعت: ارتفعت وتصدت. لجج: جمع لجة - وهي معظم الماء. نئيج: مرة سريع بصوت «شمربن» فعل ماض ونون النسوة فاعل، وقد ضمن معنى تروين فعداه بالباء، أو الباء بمعنى «من» «متى» حرف جر أصلي بمعنى «من»، «لجج» مجرور بها على لغة هذيل، والجار والمجرور متعلق بشمربن «خضر» نعت لجج «لهن نئيج» لهن مبتدأ ونئيج خبر، والجملة صفة للجج - أو جال من النون في شمربن - على زعم العرب.

والمعنى: هذا البيت يعبر عما كان العرب يعتقدون: من أن للسحاب شبه خراطيم تنزل من البحر الملح في بعض الأماكن، فتأخذ من مائه ما شاءت، ثم تصعد إلى الجو سريماً ولها دوى، فيمذب هذا الماء وينقل، ثم ينزل إلى حيث يشاء الله مطراً. ونستطيع أن نفسر هذا الاعتقاد الساذج، بما يتفق مع ما قرره العلم اليوم، وهو: أنه

(والثاني) «لعل» في لغة عَقِيل<sup>(١)</sup> قال: \* لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا \*<sup>(٢)</sup>

ولهم في لامها الأولى : الإثبات - والحذف ، وفي الثانية :  
الفتح - والكسر<sup>(٣)</sup> .

(والثالث) «كَيَّ»، وإنما تجرُّ ثلاثة: أحدها: «ما» الاستفهامية<sup>(٤)</sup> ،  
يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشَّيْءِ: «كَيْمَه»<sup>(٥)</sup> . والأكثر أن يقولوا: «لِمَه» .

كنايه عن تصعد ماء البحار بوساطة حرارة الشمس، وتنقله من جهة إلى أخرى بالهواء،  
حتى يرتفع إلى حيث يشاء الله ، ويكون سحبا تنزل بعد مطراً .

والشاهد : استعمال « متى » بمعنى « من » - على لغة هذيل ، وجرها « لَجِج » .

(١) قبيلة عربية ، أبوها عقيل بن كعب بن ربيعة - من قيس عيلان بن مضر .

(٢) صدر بيت من الوافر - لم ينسب لقائل ، وعجزه :

بِشَيْءٍ إِنْ أَمْسَكُمْ شَرِيمٌ \*

اللغة والأعراب : لعل : حرف جر شبيهة بالزائد - ومعناه الترجى ، قيل : وهو

هنا بمعنى الإشفاق ، ولا يتعلق بشيء . فضلكم : زادكم . شريم : هي المرأة المفضاة التي

اختلفت مسلكها ، ويقال فيها : شرماء - وشروم . « لعل » حرف ترج وجر شبيهة

بالزائد « الله » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع منها حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم »

الجملة خبر « إن أمكم شريم » الجملة من إن ومعمولها لا محل لها ، وهي بمنزلة التعليل لما

قبلها إن قرئت بكسر إن - وبفتحها في تأويل مصدر مجرور ، على أنه بدل من شيء .

والعنى : آمل أن يكون الله سبحانه وتعالى فضلكم علينا وأكرمكم ؛ لأن -

أو يكون أمكم بهذه الحالة ؛ قد اختلفت قبلها بدبرها . وهذا من الشاعر تهكم واستهزاء .

والشاهد : استعمال « لعل » حرف جر على لغة عَقِيل ، وقد جر بها لفظ الجلالة .

(٣) هذه اللغات ليست خاصة بـ « لعل » التي يجر الاسم بعدها - كما رأه بعضهم ،

بل جاءت في لغات العرب عامة .

(٤) أى التي يسأل بها ويستفهم عن سبب الشيء وعلته .

(٥) أصلها : كَيْمًا ؟ - أى « لما » ؟ ومعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جرت -

تحذف ألفها ، ويحل محلها « هاء السكت » في الوقف ؛ حفظاً للفتحة الدالة على الألف ،

الثاني « ما » المصدرية وصلتها<sup>(١)</sup> كقوله :

\* يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ \*<sup>(٢)</sup>

أى للضرِّ والنَّفْعِ ، قاله الأَخْفَشُ . وقيل : « ما » كإفَّة<sup>(٣)</sup> .

الثالث : « أَنْ » المصدرية وصلتها ، نحو : جِئْتُ كِي تُسَكِّرَ مِنِّي -

إذا قُدِّرَتْ « أَنْ » بعدها<sup>(٤)</sup> ؛ بدليل ظهورها في الضرورة كقوله :

\* لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَدَعَا \*<sup>(٥)</sup>

ويقال في إعرابها: كي حرف جر أصلي للتعليل، و « ما » استفهامية مجرورة بكي، حذفت ألفها وجوباً لما بينا .

(١) أى المصدر المنسب من « ما » وصلتها ، فإن هذا هو المجرور محلاً بالحرف .

(٢) عجز بيت من الطويل لقيس بن الخطيم، وقيل للناطقة: الندياني أو الجعدى. وصدده:

\* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ فَإِنَّمَا \*<sup>(٦)</sup>

اللغة والاعراب . يراد : يقصد . « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط في محل

نصب بضر « أنت » فاعل لفعل محذوف ، هو فعل الشرط - يفسره المذكور « لم تنفع »

الجملة مفسرة « فضر » الفاء واقعة في جواب « إذا » و « ضر » فعل أمر ، ويجوز

في رايه الفتح للخفة - والضم إتباعاً لحركة الضاد - والكسر للتخلص « فإنما » الفاء

للتعليل ، وإنما أداة حصر « يراد الفتى » فعل ونائب فاعل « كي » جارة تعليلية بمنزلة

اللام ، و « ما » مصدرية ، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بكي .

والمعنى : إذا لم يكن فى مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون - فضر من

يستحق الضرر والإبذاء ؛ فإن الإنسان لا يقصد منه فى الحياة غير هذين العمليتين .

والشاهد : دخول « كي » على « ما » المصدرية ، وجرها المصدر المؤول .

(٣) أى : « لىكى » عن عمل الجر ، كما تكف « رب » فى « ربما » .

(٤) أى ليكون المصدر المنسب من « أن » الضمرة وصلتها - فى محل جر « بكي » .

(٥) عجز بيت من الطويل - لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وصدده:

\* فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنُ ؟ \*

والأولى أن تُقدَّر « كَيَّ » مصدرية<sup>(١)</sup> ، فتقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل  
كثرة ظهورها معها ، نحو : ( لِكَيْلَا تَأْسُوا )<sup>(٢)</sup> .  
والأربعة عشرَ الباقيةَ قسماً :

(سبعةٌ تُجرُّ الظاهرَ والمضمرَ) ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ،

وهذا البيت من قصيدة جميل بن معمر التي مطلعها :

عَرَفْتُ مَهَيْفَ الْحَيِّ وَالْمُتْرَبَعَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ الْمُرْجَمَا

اللغة والأعراب : مانحاً : اسم فاعل - من المنح وهو الإعطاء . تفر : تخدع - يقال  
غره غروراً - خدعه . تخدعا ، خدعه : خنله ، وأراد به المكروه من حيث لا يعلم  
« أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل مفعول أول مقدم لمانحاً « الناس » مضاف إليه .  
« أصبحت » فعل ماض ناقص والتاء اسمها « مانحاً » خبرها « لسانك » مفعول ثانٍ  
لمانحاً ومضاف إليه « كَيَّ » حرف تعليل وجر « ما » زائدة « تفر » فعل مضارع منصوب  
بأن والفاعل أنت ، و « تخدعا » معطوف على تفر والألف للإطلاق ، وأن وما دخلت  
عليه في تأويل مصدر مجرور بكَيَّ .

والمعنى : أصبحت مانحاً جميع الناس حلاوة لسانك وحسن كلامك ، لتفرهم  
وتوقعهم فى المكروه من حيث لا يشعرون ! إن هذا عمل لا يليق بالكلمة من الرجال  
والشاهد : ظهور « أن » المصدرية بعد « كَيَّ » ، وهذا يدل على أن « كَيَّ »  
للتعليل وليست حرفاً مصدرية ، وأنه يقدر بعدها « أن » إن لم تكن موجودة

(١) فتكون هى الناصبة للمضارع ، وذلك إذا لم تذكر « أن » بعدها . وإذا ذكرت  
« أن » المصدرية بعدها ولم تسبقها لام الجر - كانت حرف جر ؛ كلام التعليل معنى  
وعملاً . وإن ذكرت قبلها اللام - كانت حرفاً مصدرية ناصبة بنفسه ، كأن المصدرية  
معنى وعملاً . وإن توسطت بينهما ، فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها -  
مؤكددة للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بـ « أن » بعدها ،  
والصدر المنسبك مجرور باللام قبلها . وإن لم توجد « لام الجر » قبلها ، و « أن »  
بعدها - جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها ، أو حرف جر بتقدير « أن » بعدها

(٢) سورة الحديد . الآية : ٢٣

وَفِي ، والباء ، واللام ، نحو : ( وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ . إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ .  
إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ . طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ  
تُحْمَلُونَ . وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ . وَفِيهَا مَا تُشْتَبِهُ الْأَنْفُسُ . آمَنُوا بِاللَّهِ  
وآمَنُوا بِهِ . لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ . لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ) .

( وسبعة تختص بالظاهر )<sup>(١)</sup> ، وتنقسم أربعة أقسام<sup>(٢)</sup> :

مالا يختص بظاهر بعينه ، وهو : حتى ، والكاف ، والواو . وقد

تدخل الكاف في الضرورة على الضمير كقول العجاج :

\* وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا \*<sup>(٣)</sup>

هذا : وتختص « متى » و « لعل » - بالدخول على الاسم الظاهر وقد علمت أنها  
لا تستعمل في الجر إلا قليلا ، ولم ينبه الناظم على ذلك . وقد ذكر بعض النحاة من  
حروف الجر : « لولا » إذا دخلت على الضمائر المتصلة ، نحو : لولاي - ولولاك - ولولاه ،  
فهي عد سيمويه وجمهور البصريين في هذه الحالة - حرف جر ، شبهه بالزائد  
لا يتعلق بشيء ، والضمير بعدها في محل جر بها - وفي محل رفع بالابتداء ؛ كمدخول  
« من » الزائدة في مثل قولك : ما في الدار من أحد . أما عند السكوفيين والأخفش  
من البصريين - فموضع الضمير المتصل رفع لا غير ، وقد وضع المتصل موضع المنفصل .

(١) أشار إليها الناظم بقوله :

( بِالظَّاهِرِ أُخْصِصُ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالنَّأَى )<sup>(٤)</sup>

(٢) هذا التقسيم بالنسبة لعمليها في الظاهر الذي تجره - كما ستري .

(٣) عجز بيت من الرجز المشطور ، للعجاج بن رؤبة - في حمار وحشي ، وصدوره :

\* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَشْبَا \*

اللغة والاعراب : خلى : ترك . الذنابات : موضع معين . شمالا : أى ناحية الشمال

(\*) « بالظاهر » جار ومجرور متعلق باخضص « منْذُ » مفعول باخضص مقصود لفظه ،  
« ومد » وما بعده عطف على « منْذُ » بإسقاط العاطف في مذ .

وقول الآخر : \* كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا \* (١)

كشياً : قريباً . والكشِب : القرب . أم أو عال : هضبة معروفة . کہا : أى مثل الذنابات فى البعد . «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير يعود على الحمار الوحشى . «الذنابات» مفعوله الأول - منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «شمالاً» ظرف مكان - أو مفعول خلى لثنائى ، «كشياً» حال من الذنابات ، «أو عال» مضاف إليه «كها» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «أم أو عال» . ويجوز رفع «أم» على الابتداء - وخبره «كها» ، «أو أقربا» معطوف على الهاء من «كها» .  
والعنى : أن هذا الحمار ترك الذنابات عن شماله قريباً منه ، وترك أم أو عال مثل الذنابات - أو أقرب منها إليه .

والشاهد : فى «كها» ؛ حيث جرت الكاف الضمير المنصل ، وحقها أن تجر الظاهر ، أو الضمير المنفصل عند بعض النحاة . وهذا ضرورة .  
(١) عجز بيت من الرجز لرؤبة بن المعجاج ، يصف حماراً وحشياً - وأتناً وحشياً ، وجمله بعلهن وهن حلائله . وصدره :

\* فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا \* .

اللغة والاعراب . بعلا : زوجا ، والجمع البعولة ، ويقال للمرأة أيضاً : بعل وبعلة - كزوج وزوجة . حلائل : جمع حليلة وهى الزوجة . حاطلا : مانعاً من التزوج . «لا» نافية «بعلا» مفعول أول ترى «ولا» الواو حرف عطف و«لا» زائدة لتوكيد النفي «كه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعلا «ولا كهن» معطوف على «كه» ، و«لا» زائدة لتوكيد النفي «إلا» أداة حصر «حاطلا» مفعول ثان ترى . ويجوز جعل «حاطلا» حالا من «بعلا» - إن جعلت «ترى» بصرية .  
والعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات مثل حمار الوحش وأتته ، كل يقصر نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره - إلا من منع أنثاه قهراً عن التزوج ؛ وذلك أن الحمار يمنع أتته من حمار آخر يريد لها . وكانت عادة العرب فى الجاهلية ، إذا طلقوا امرأة ممنوعها من التزوج إلا ياذنهم ، فجعل الأتْن كالحلائل ، وجعل الحمار بعلهن .  
والشاهد : جر الضمير المتصل فى «كه» ، وكهن» - بالكاف للضرورة .  
وقد تدخل ««حق»» كذلك على الضمير فى الضرورة كقوله :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنَا سِمْ قَتَى حَتَّى يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

وما يختص بالزمان ، وهو مُذٌّ ومُنذٌ<sup>(١)</sup> ، فأما قولهم : ما رأيتُهُ مُذٌّ أَنْ  
اللهَ خَلَقَهُ ؛ فتقديره : مُذٌّ مِنْ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ أَيُّ مُذٌّ مِنْ خَلْقِ اللهِ إِيَّاهُ .

وما يختص بالانكرات ، وهو : « رَبٌّ » . وقد تدخل في الكلام  
على ضمير غيبة ملازم للإفراد ، والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده  
مطابق للمعنى<sup>(٢)</sup> ، قال : \* رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا \*<sup>(٣)</sup>

كما يستعملان حرفي جر أصليين

(١) يستعملان اسمين طرفيين أو غير طرفيين - كما سيأتي عند الكلام عليهما .  
(٢) وعلى ذلك تكون « مذ » جرت زماناً محذوفاً مضافاً إلى المصدر . ويشترط  
في الزمان المجرور بهما : أن يكون معيناً معدوداً لفظاً أو معنى ؛ كمنذ يومين ، أو  
شهر - لا مهماً ؛ كمنذ زمن ؛ لأنهما لا يجران المهيم . والمراد بالمهيم : النكرة غير المعدودة  
وأن يكون ماضياً أو حالاً - لا مستقبلاً كما سيأتي ؛ فلا يقال منذ غد . وأن  
يكون متصرفاً ؛ فلا تقول : ما رأيتُهُ منذ سحر - تريد سحر يوم بعينه ، فإن لم تزد  
من يوم بعينه - فهو متصرف كقوله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحر) .

ويشترط في عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً ؛ إما منفياً متكرراً ، نحو : ما رأيتُهُ مذ يوم  
الخميس - أو مثبتاً متداوماً ؛ كسرت منذ يوم الخميس . ولا يجوز قنلته - أو ما قنلته منذ  
يوم الخميس ؛ إذا كانت مذ أو منذ بمعنى « من » . والمراد بالتناول : أن يكون في  
طبيعة الحدث معنى الاستمرار ؛ كالسير - والنوم - والمشي ، ولا شك أن القتل المتعلق  
بممين لا يستمر ولا يتكرر ؛ فلو قلت : ما قنلت - بدون هاء - صح الكلام

(٣) أي في الإفراد والتذكير وفروعهما . وهذا المعنى هو المراد من الضمير - الذي  
يسمونه « الضمير المجهول » لعدم عودته على متقدم . وقد استغنى بمطابقة التمييز للمعنى -  
عن مطابقتها للضمير ، تقول : ربه رجلاً - وره رجلين - وره امرأة -  
وربه امرأتين - وره نساء . والكوفيون يجيزون مطابقة الضمير للمفسر لفظاً ،  
تقول : ربه امرأة - ورهها رجلين - ورههم رجلاً - ورهين نساء . . وهكذا

(٤) صدر بيت من الحقيف - لم يعرف قائله ، وعجزه :

\* بُوْرثُ الْمَجْدِ دَائِبًا فَأَجَابُوا \*

وما يختصُّ بالله ، ورَبٌّ ؛ مضافاً للكعبة - أو لياء المتكلم ، وهو :  
« التاء » ، نحو : ( وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ )<sup>(١)</sup> ، وتَرَبُّ الكعبة ، وتَرَبُّي  
لأفعلن . ونَدَرَ - تالرحمن - وَتَحْيَا تَكِ<sup>(٢)</sup> .

**اللفة والاعراب** . فتيية : جمع فتي . دعوت : ناديت . يورث : يكسب . المجد :  
الكرم والشرف . دائماً : مداوماً مجتهداً فيه . « ربه » رب حرف جر شبهه بالزائد  
والهاء في محل جر رب ، وفي محل رفع مبتدأ « فتيية » تمييز للضمير المجرور رب ،  
« دعوت » الجملة محل رفع خبر المبتدأ - أو في محل نصب نعت لفتية ، ومفعول دعوت محذوف  
- أي دعوتهم « دائماً » حال من التاء في دعوت ، أو صفة لمصدر محذوف - أي إيراً  
دائماً . « فأجابوا » الفاء عاطفة وجملة أجابوا معطوفة على جملة دعوت

**وللغنى** : كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم المجد والشرف والكرم ، وثابت  
على دعائهم - فاستجابوا لما دعوتهم إليه ، ولبوا ندائى

**والشاهد** : جر « رب » ضميراً مفرداً مذكراً ، مع أنه مفسر بتمييز مجموع  
وهو « فتيية » فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره . واختلف  
في الضمير المجرور رب ؛ فقليل معرفة ، وقليل نسكرة لأنه عائد على واجب التنكير  
(١) سورة الأنبياء - الآية : ٥٧

(٢) معناه : وحياتك ، فالتاء بدل من واو القسم

وقد أشار الناظم إلى الأقسام المتقدمة بقوله :

( وَأَخْصَصْنَا بِمَنْدٍ وَمَنْدُوقْتًا ، وَرَبُّبٍ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبِّبٌ  
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رَبُّبٌ نَفِي » نَزْرٌ ، كَذَا « كَمَا » ، وَنَحْوُهُ أَتَى )<sup>(\*)</sup>  
أي أن « مذ » و « مند » لا يجران من الأسماء الظاهرة - إلا أسماء الزمان ،

(\*) « مند » متعلق بأخصص « ومنذ » عطف عليه « وقتاً » مفعول به لاخصص  
« ورب » منطوف على مند ؛ لأنه من متعلقات اخصص « منكرًا » منطوف على وقتاً من  
باب العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائر « والتاء » مبتدأ « لله » خبره « ورب »  
منطوف على لفظ الجلالة (\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « رروا » فعل وفاعل والجملة صلة ما  
« من نحو » جار ونحو متعلق برووا « ربه فتي » رب : حرف جر شبهه بالزائد والهاء مجرورة  
علا « فتي » تمييز للضمير « نزر » خبر المبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كما »  
مبتدأ مؤخر قصد لفظه « ونحوه » مبتدأ ومضاف إليه « أتى » الجملة خبر .

(فصل) في ذكر معاني الحروف (١)

(لـ « مَنْ ») سبعة معانٍ ؛ أحدها : التبويض (٢) ، نحو : ( حَتَّى تُنْفِقُوا

مِمَّا تُحِبُّونَ ) (٣) ، ولهذا قرئ : « بعض ما تُحِبُّونَ » .

والثاني : بيان الجنس (٤) ، نحو : ( مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ) .

ولا تجر « رب » إلا النكرات . والتاء مختصة بالقسم ، وتجر لفظ الجلالة ، وكلمة « رب » على النحو الذي بينه المصنف . وما رواه النحاة من جر « رب » لضمير الغيبة ، نحو : ربه فتى س نادر وشاذ ، وكذلك جر الكاف لهذا الضمير

هذا : ويجوز دخول الكاف على ضمير الرفع ، تقول : ما أنا كهو - وما أنا كأنت -

وما أنت كأنا . وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كإياك - وما أنت كإيائي

(١) بين البصريين والكوفيين - خلاف في جواز نيابة بعض الحروف عن بعض ؛

فمذهب البصريين : أن لكل حرف من حروف الجر معنى واحداً يؤديه على سبيل الحقيقة .

فمعنى « في » - الظرفية ، و « على » - الاستعلاء ، و « من » - الابتداء ، و « إلى » -

الانتهاء ... إلخ ؛ فإذا أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الخاص به - كان تأديته لهذا المعنى

بطريق المجاز ، أو بتضمين العامل الذي يتعلق به الحرف - معنى عاملاً آخر يتعدى بهذا

الحرف . ولا بد لصحة استعمال المجاز من علاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول

إليه ، وقرينة تصرف الذهن عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي .

ومذهب الكوفيين : أن قصر الحرف على معنى واحد - تصف لا مبرر له ، وأنه إذا

اشتهر استعمال الحرف في معنى ، وشاعت دلالته عليه ؛ بحيث يفهمها السامع بلا لبس

ولا غموض - كان هذا المعنى حقيقياً بالنسبة للحرف ، ولا مجاز ولا تضمين ، وفي هذا

المذهب تيسير ، وقد رجحه كثير من المحققين ، على أن الباحثين متفقون على أن المجاز

إذا اشتهر وشاع - أصبح حقيقة عرفية

(٢) أى الدلالة على البعضية ، وعلامتها : صحة حذف « من » ووضع كلمة « بعض »

مكانها (٣) سورة آل عمران - الآية : ٩٢

(٤) أى بيان أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها ، وأكثر ما تقع بعد « ما »

و « مهما » لشدة إبهامهما . وعلامتها : صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها . وهناك

علامة أخرى وهى : صحة حذف « من » ووضع اسم موصول مكانها ، مع ضمير يعود

والثالث: ابتداء الغاية<sup>(١)</sup> المكائبة باتفاق ، نحو : ( مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٢)</sup> ، والزمانية - خلافاً لأكثر البصريين . ولنا قوله تعالى : ( مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ )<sup>(٣)</sup> ، والحديث : « فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ »<sup>(٤)</sup> ، وقول الشاعر : \* تَخَيَّرْنَا مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةَ \*<sup>(٥)</sup> .

على ما قبلها - إن كان معرفة ؛ فإن كان نكرة فالعلامة أن يخلقها الضمير وحده ؛ فنحو : ( أساور من ذهب ) تقول فيه : هي ذهب . و « من » البيانية مع مجرورها ظرف في محل نصب على الحال - إن كان ما قبلها معرفة ، ونعت تابع لما قبلها - إن كان نكرة (١) المراد بالغاية هما : المقدار والمسافة - لا آخر الشيء . وعلامتها : أن يصلح في مكانها « إلى » أو ما يفيد فائدتها ، نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ لأن معنى أعوذ بالله - أتجئ إليه (٢) أول سورة الإسراء

(٣) من الآية : ١٠٨ من سورة التوبة ، ويقول البصريون : إن « من » لا ابتداء الغاية في الأحداث ، والتقدير : من تأسيس أول يوم

(٤) هذا حديث رواه أنس بن مالك قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! هلكت المواشي وتهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ؛ فادع الله - فدعا عليه السلام ، فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »

(٥) صدر بيت من الطويل لا ائنة الديباني - في وصف السيوف ، من قصيدة له في مدح عمرو بن الحارث الأعرج - أحد الملوك النسائيين ؛ وعجزه :

\* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ \*

اللغة والأعراب . تخيرن : وقع الاختيار عليهن واصطفين ، وضمير الإناث للسيوف المذكورة في قوله قبل :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِّفَهُمْ  
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ السَّكَايِبِ  
« يوم حليلة » : يوم من أيام حروب العرب المشهورة ، وكانت سنة ٦١ ق . وحليمة هي : بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان ، وكان أبوها قد وجه جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء - ملك الحيرة بالعراق ، فشجعت الجيش ومنحت أفراداً جزءاً من طيها فانتصر وقتل المنذر . وقد ضرب بذلك المثل فقيل : « ما يوم حليلة بسر » . وهو يضرب لكل

والرابع : التَّنْصِيصُ عَلَى الْعُمُومِ <sup>(١)</sup> ، أو تَأْكِيدُ التَّنْصِيصِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، وهى الزائدة <sup>(٣)</sup> . ولها ثلاثة شروط : أن يَسْبِقَهَا نَفْيٌ ،

أمر مشهور . جرّين : اخترن وامتنحن . التجارب : جمع تجربة وهى اختبار الشيء مرة بعد أخرى . «تخيرن» فعل مضارع للمجهول ونون النسوة نائب الفاعل «من أزمان» متعلق به «يوم حلّمة» مضاف إليه «إلى اليوم» متعلق أيضاً بتخيرن «قد» للتحقيق «جرّين» إعرابه مثل تخيرن «كل» مفعول مطلق مضاف إلى «التجارب» . والمعنى : أن هذه السيوف جريت واختبرت مرات كثيرة من هذا الوقت، وأظهرت التجارب مضاءها وصفاء جوهرها ، وجودة صقلها ، وشدة فتسكها بالأعداء .

والشاهد : فى قوله «من أزمان» ؛ فإن «من» فيه لا ابتداء الغاية الزمنية على مذهب الكوفيين . ويحجب البصريون على ذلك : بأن الكلام على تقدير مضاف - أى من استمرار يوم حلّمة . وكذلك يقدرّون مضافاً فى الحديث ؛ لتكون «من» لا ابتداء الغاية فى الأحداث ؛ أى من صلاة يوم الجمعة . وقد يكون الابتداء فى غير الزمان والمكان نحو : (إنه من سليمان) - وقولك : من فلان إلى فلان .

(١) أى عموم المعنى وشمول كل فرد من أفراد الجنس ، وهى الداخلة على نكرة ليست ملازمة للوقوع بعد النفي ، ولا تدل على العموم بنفسها ، نحو : ما جاءنى من رجل ؛ ذلك أن كلمة «رجل» من النكرات التى قد تقع بعد النفي أو لا تقع . فوقوعها بعد النفي لا يفيد العموم والشمول لكل فرد ، بل يحتمل خروج بعض الأفراد من دائرة النفي . فإذا أريد النص فى الشمول على سبيل اليقين - جىء بالحرف الزائد «من» ، ووضع قبل النكرة مباشرة ؛ ومن ثم لا يصح أن يقال : ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر - منعا للتناقض .

(٢) هى الداخلة على نكرة لا تستعمل إلا بعد نفي أو شبهه ، فتدل بنفسها على العموم ، مثل : أحد - عريب - ديار ، تقول : ما جاءنى من أحد ، فيدل ذلك دلالة قاطعة على العموم والشمول . وإنما كانت الأولى للتنصيص ، وهذه للتأكيد ؛ لأن النكرة للملازمة للنفي تدل على العموم بنفسها ، فزيادة «من» تأكيد لذلك العموم . أما الأولى فإن النكرة قبل دخول «من» - تحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ؛ فدخولها نص على الثانى .

(٣) المراد بزيادتها : وقوعها فى موضع يطالبه العامل بدونها ، فتسكون مقحمة بين



والخامس: معنى البدل<sup>(١)</sup> نحو: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)<sup>(٢)</sup>.

والسادس: الظرفية<sup>(٣)</sup>، نحو: (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ - إِذَا نُودِيَ

لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)<sup>(٤)</sup>.

والسابع: التعليل<sup>(٥)</sup> كقوله تعالى: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)<sup>(٦)</sup>،

وقال الفرزدق: \* يُعْضِي حَيَاءً وَيُعْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ \*<sup>(٧)</sup>

(وللام) اثنا عشر معنى: أحدها: الملك<sup>(٨)</sup>، نحو: (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ)<sup>(٩)</sup>

والثاني: شبه الملك - ويُعبر عنه بالاختصاص<sup>(١٠)</sup>، نحو: السَّجُّدُ لِلدَّابَّةِ.

أى أن « من » تجيء للتبويض . ولبیان الجنس ، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً وفي الأزمنة قليلاً ، وزائدة بعد نفي أو شبهه - مع جر النسكرة . وسيدكر الناظم المعنى الخامس « لمن » - وهو البدلية - بعد .

(١) أى : أن تكون بمعنى كلمة « بدل » ؛ بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها .

(٢) أى : بدل الآخر . سورة التوبة . الآية : ٣٨

(٣) فتكون بمعنى « في » التي للظرفية ، مكانية - أو زمانية .

(٤) « من » في الآية الأولى للظرفية المسكانية ، وفي الثانية للزمانية . الآية : ٤٠ من

سورة فاطر ، ٩ من سورة الجمعة (٥) فتدخل على اسم يكون سبباً وعلة في شيء آخر .

(٦) أى : أغرقوا لأجل خطيئاتهم ، فقدمت العلة على المفعول للاختصاص .

(٧) تقدم هذا الشاهد والكلام عليه - في باب النائب عن الفاعل - صفحة ٤٨ من هذا الجزء .

والشاهد فيه هنا : كون « من » دالة على التعليل - أى يفضى لأجل مهابته .

( تذييل )

إذا ولي « من » اسم مبدوء بأل ، فالأحسن فتح نونها ، نحو : من القوم . وإذا

ولها ساكن آخر ، فالغالب كسر نونها نحو : سررت من اجتهادك .

(٨) هي التي تقع بين ذاتين ؛ الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، وهذا المعنى

أكثر استعمالها . (٩) سورة البقرة . الآية : ٢٨٤

(١٠) وتقع بين ذاتين ؛ ثانيتهما لا تملك حقيقة ؛ وإنما تختص بالأولى دون تملك من

الثالث : التَّعْدِيَّةُ <sup>(١)</sup> نحو : ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو <sup>(٢)</sup> .

الرابع : التَّعْلِيلُ <sup>(٣)</sup> كقولهِ : \* وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ \* <sup>(٤)</sup>

والخامس : التَّوَكِيدُ - وهى الزائدة <sup>(٥)</sup> ، نحو قوله :

\* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ <sup>(٦)</sup> \* . وَأَمَّا (رَدِفَ لَكُمْ) ؛ فالظاهر

إحداها للأخرى ؛ كمثل المصنف . أو أولاهما لا تملك ؛ كأنت لى وأنالك . وقد تقع اللام قبل اللاتين ، نحو : لأخى ابن ذكى . فإن وقعت بين معنى وذات ، نحو : الحمد لله ، والويل المتناقضين - كانت للاستحقاق . وقد يعبر عن الجميع بالام الاختصاص .

(١) أى إلى المفعول به ، فما بعدها يكون فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجروراً .  
(٢) الفعل « ضرب » - متعد فى الأصل ، فلما نقل إلى « فعل » للتعجب صار قاصراً ؛ فعدى بالهمزة إلى « زيد » - وباللام إلى « عمرو » . هذا مذهب البصريين .  
ويقول الكوفيون : إن الفعل باق على تعديته بلا نقل ، واللام هنا لتقوية العامل ؛ لضعفه باستعماله للتعجب .

(٣) هو أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها .

(٤) تقدم الكلام عليه فى باب المفعول لأجله من هذا الجزء ، فارجع إليه إن شئت .  
والشاهد : فيه هنا كون اللام فى « لذكرك » للتعليل - أى لأجل تذكرك إياك .  
(٥) فى هذه الحالة يكون التوكيد محضاً ، فزداد لتأكيد معنى الجملة بتامها وتقويتها - دون العامل ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد . وأكثر ما تكون بين الفعل ومعموله المتأخر عنه ؛ كمثل المصنف . أو بين المتضامتين نحو : يا يؤس للحرب . ويحسن الاقتصار على المسموع فيها . وهل ما بعدها مجرور بها أو بالمضاف ؛ - قولان .

(٦) عجز بيت من الكامل لابن ميادة - الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن سايان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أمير المدينة . وصدده :

\* وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ \*  
اللفظة والأعراب : يثرب : الاسم القديم للمدينة المنورة ، سميت باسم رجل من المأثرة بناها . وتسمى كذلك « طيبة » سماها بذلك الرسول . أجار : حفظ وحوى

أنه ضَمَّنَ مَعْنَى اقْتَرَبَ <sup>(١)</sup> ، فهو مثل : ( اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ) <sup>(٢)</sup> .  
والسادس : تقوية العامل الذي ضَعُفَ ؛ إمَّا بكونه فَرْعًا فِي الْعَمَلِ <sup>(٣)</sup> ،  
نحو ( مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ - فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ) <sup>(٤)</sup> - وإمَّا بتأخُّره عن المَعْمُولِ  
نحو : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) <sup>(٥)</sup> . وليست المقوية زائدة محضة <sup>(٦)</sup> ،  
ولا مُعَدِّيَّةً مَحْضَةً <sup>(٧)</sup> ، بل هي بينهما .

معاهد : هو من يدخل بلاد الإسلام بهد من الإمام . « ما » اسم موصول مفعول  
ملك « بين » ظرف متعلق بمحذوف صلة « العراق » مضاف إليه « ويشرب »  
معتوف على العراق مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن « ملكا » مفعول مطلق « أجار »  
الجملة صفة للملك « لمسلم » مفعول أجار على زيادة اللام « ومعاهد » معتوف عليه  
باعتبار اللفظ .

والمعنى : لقد امتد سلطانك وانبسط نفودك ، حتى شمل ما بين العراق والمدينة  
المسورة ، وشملت الجميع بمدلك وحمايتك ، سواء في ذلك المسلم والمعاهد .  
والشاهد : زيادة اللام في « لمسلم » لمجرد التوكيد ؛ لأن « أجار » يتعدى بنفسه  
وقد تقدم على معموله ، فليس بحاجة إلى اللام .

وبيت الشاهد هذا من أبيات لابن ميادة في عبد الواحد - أولها :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضْرَ الْحِجَازَ بِقَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ

إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمَعْوَجِ حُلِيِّ الشَّمَائِلِ مَا جِئِدِ

(١) يرى المبرد: أن اللام فيه زائدة. سورة النمل الآية: ٧٢ (٢) أول سورة الأنبياء

(٣) أى مأخوذاً من غيره كالفروع ، وذلك كالصدر - واسمى الفاعل والمفعول -

وأمثلة المبالغة . (٤) الآية : ٩١ من سورة البقرة ، ١٦٩ من سورة البروج

(٥) « تعبرون » أصل في العمل لأنه فعل ، ولكن تأخره عن معموله أضعفه

فقوى باللام . والرؤيا : الحلم النامى . وتعبيره : تفسيره . سورة يوسف . الآية : ٣٤

(٦) أى لأنها تفيد التقوية ، وتتعلق بالعامل الذى قوته ، بخلاف الزائدة المحضة

فإنها لا تتعلق بشيء .

(٧) وذلك لاطراد صحة إسقاطها .

والسابع : انتهاء الغاية<sup>(١)</sup> ، نحو : ( كلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ) .

والثامن : القسم<sup>(٢)</sup> ، نحو : لله لا يؤخر الأجل .

والتاسع : التعجب<sup>(٣)</sup> ، نحو : لله درك !

والعاشر : الصيرورة<sup>(٤)</sup> ، نحو : \* لِدُوا لِلْمَوْتِ وَإِبنُوا لِلْخَرَابِ \*<sup>(٥)</sup>

والحادى عشر : البعدية<sup>(٦)</sup> نحو : ( أقيم الصلاة لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ) -

أى : بعده .

(١) أى المسافة فى الزمان والمكان ، وهى تدل على أن ما قبلها ينتهى بوصوله إلى ما بعدها  
(٢) أى والتعجب معاً ، ويشترط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون  
القسم به لفظ الجلالة ؛ لأنها خلف عن التاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة .  
(٣) أى المجرد عن القسم ؛ بشرط القرينة ، ويغلب أن يكون بعد النداء ، نحو :  
يا للغروب وما فيه من روعة .

(٤) أى لبيان ما يصير إليه الأمر ، وتسمى كذلك : « لام العاقبة » ؛ لأنها توضح  
عاقبة الشيء وما يؤول إليه . (٥) صدر بيت من الوافر ، لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ \*

اللغة والاعراب : « لدوا » فعل أمر - من الولادة ، مبنى على حذف النون ،  
وواو الجماعة فاعل « للموت » متعلق به « للخراب » متعلق بابنوا ، والخراب : ضد  
ال عمران « فكلكم » الفاء للتعليل ، و « كلكم » مبتدأ ومضاف إليه « يصير » فعل مضارع  
ناقص واسمه يعود إلى كل « إلى الذهاب » متعلق بمحذوف خبر يصير ، وجملة يصير  
من اسمه وخبره خبر المبتدأ « كل » ، وجملة المبتدأ والخبر تعليلية لا محل لها

والمعنى : لدوا وتكاثروا وابنوا وشيدوا كما تشاءون ؛ ليكون المال والمصير  
والعاقبة إلى ما ذكر ؛ فكل إنسان مصيره الموت والفناء .

والشاهد : أن اللام فى « للموت » وفى « للخراب » - للصيرورة ؛ كما ذكرنا ؛  
وليست للتعليل ؛ لأن الموت ليس علة للولد ، وليس الخراب علة للبناء . وإنما هذان الأمران  
يصير المال إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثاً أو حافزاً .

(٦) أى أن تكون اللام بمعنى « بعد » ، ويصح حلولها محلها . والمثال الذى ذكره

والثاني عشر: الاستعلاء<sup>(١)</sup>، نحو: (وَيَخْرِشُونَ لِلْأَذْقَانِ) - أي: عليها (وللباء) اثنا عشر معنى أيضاً.

أحدها: الاستعانة<sup>(٢)</sup>، نحو: كتبتُ بالقلم.

المصنف سبق ذكره في باب المفعول له: صفحة ١٥١. وذكر هنالك أن اللام للتعليل وفسر الدلوک بميل الشمس عن وسط السماء.

(١) أي الدلالة على أن شيئاً حسياً أو معنوياً - وقع فوق الاسم الذي بعدها فتكون بمعنى «على». والمراد في الآية: أنهم يسقطون على وجوههم. والأذقان: جمع ذقن؛ وهي جمع اللحيين في الإنسان. سورة الإسراء. الآية: ١٠٩. ومثال الاستعلاء المعنوي قوله تعالى: (وإن أسأتم فلها) - أي عليها. وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة حين اشترت بريرة: «اشترطى لهم الولاء» - أي عليهم. هذا: وتأتي اللام للظرفية، نحو قوله تعالى في أمر الساعة: (لا يجلبها لوقتها إلا هو). وبمعنى «قبل» نحو: كتبت هذا الليلة بقيت من رمضان - أي قبل ليلة. وبمعنى «من» البيانية كقول الشاعر:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي نحن أفضل منكم يوم القيامة. ولعمان أخرى كثيرة، مبسطة في «المعنى» وقد اقتصر الناظم على بعض ما تقدم من المعاني فقال:

(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيْضاً، وَتَعْلِيلٍ قَفِي وَزَيْدٍ . . . . . )<sup>(\*)</sup>

أي أن اللام تفيد معنى الملك وشبهه، وتأتي للتعدية والتعليل، وتقع زائدة. ومعنى قفي: نسب وعرف.

(٢) هي الدالة على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه، فهي الواسطة بين الفاعل ومفعوله المعنوي؛ ولذلك تسمى «باء الآلة». وهذا المعنى هو، و«الاصاق» - أكثر المعاني استعمالاً لها. والباء في البسملة قبل: للآلة مجازاً؛ لأن الفعل لا يتأتى على أكمل وجه إلا بالاستعانة بالله. وقيل: هي للمصاحبة تحاشياً من سوء الأدب مع الله أن يكون آلة ولو مجازاً.

(\*) «واللام للملك» مبتدأ وخبر «وشبهه» معطوف على الملك ومضاف إليه «وف تعدية» متعلق بقفي «أيضاً» مفعول مطلق محذوف «وتعليل» معطوف على تعدية «قفي» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على اللام. «وزيد» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى اللام.

والثاني: التَّعْدِيَّةُ<sup>(١)</sup>، نحو: (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ)<sup>(٢)</sup> - أى: أذهبَهُ.

والثالث: التَّعْوِيضُ<sup>(٣)</sup>، نحو: بِعْتِكَ هَذَا بِهَذَا.

والرابع: الإِلصَاقُ<sup>(٤)</sup>، نحو: أَمْسَكَتُ بِرِيْدٍ<sup>(٥)</sup>.

والخامس: التَّبْعِيضُ<sup>(٦)</sup>، نحو: (عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ) - أى: منها<sup>(٧)</sup>.

والسادس: المصاحبة<sup>(٨)</sup>، نحو: (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ) - أى: معه<sup>(٩)</sup>.

(١) أى يستعان بها غالباً - فى تعديفة الفعل إلى مفعوله ، كما تعديفه همزة النقل ، ولذلك تسمى « باء النقل » ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر كمثال المصنف .

ومن ورودها مع الفعل المتعدي - قوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ، سورة البقرة - ٢٥١ ، وسورة الحج - ٤٠ . وقولهم: صككت الحجر بالحجر . والأصل: دفع بعض الناس بعضاً - وصك الحجر . (٢) سورة البقرة . الآية : ١٧ .

(٣) هى الداخلة على الأعواض والأثمان ؛ حساً أو معنى . والعوض : دفع شيء فى مقابلة شيء آخر ، ولذلك تسمى « باء المقابلة » ، وهو غير البدل - الذى هو اختيار أحد الشئيين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين . وقد مثل المصنف للعوض الحسى . أما المعنوى فنحو : قابلت إحسانه بالشكر والدعاء . وقابلت بره بمثله .

(٤) الإلصاق هو : مطلق التعلق ، وهذا المعنى أصل معانيها لا يفارقها . وهو إما حقيقى وهو : ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - كمثال المصنف أو مجازى نحو : مررت بمحمد - أى جعلت مرورى بمكان بقرب من مكانه .

(٥) معناه : قبضت على شيء . من جسمه ، أو مما يتصل به - من ثوب أو نحوه ، وهذا أبلغ من أمسكت زيدا ؛ لأنه يفيد منعه من الانصراف بأى وجه كان .

(٦) أى أن يكون الاسم المحرور بها بعضاً من شيء قبلها . ويقال : البعضية .

(٧) وقيل : ضمن يشرب - معنى يروى . سورة الدهر - الآية : ٦ .

(٨) المصاحبة : انضمام شيء لآخر انضماماً يقتضى تلازمهما فيما يقع عليهما أو منهما ، وعلامتها : أن يصلح فى موضعها « مع » ، ويعنى عنها وعن مصحوبها الحال .

(٩) أو : كافرين على الحال . سورة المائدة - الآية : ٦١ . ومثل هذه الآية :

(أهبط بسلام) أى معه - أو مسلماً . سورة هود - الآية : ٤٨ .

والسابع: المجاوزه<sup>(١)</sup>، نحو: (فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا)<sup>(٢)</sup> - أى: عنه .

والثامن: الظرفية<sup>(٣)</sup>، نحو: (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغُرَبِيِّ) -

أى: فيه، ونحو: (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) .

والتاسع: البدل<sup>(٤)</sup> كقول بعضهم: مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بِدْرًا

بالعقبة» - أى: بدلها .

والعاشر: الاستعلاء<sup>(٥)</sup>، نحو: (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنْطَارٍ) -

أى: على قنطار .

والحادى عشر: السببية<sup>(٦)</sup>، نحو: (فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)<sup>(٧)</sup> .

والثانى عشر: التأكيد - وهى الزائدة<sup>(٨)</sup>، نحو: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)

(١) سياتى قريباً إيضاح معنى المجاوزة. وعلامة المجاوزة هنا: أن يصلح فى مكانها «عن». قيل: ويختص هذا المعنى بالسؤال كما فى مثل المصنف، وبدليل (يسألون عن أنبيائكم)، وقيل: لا يختص بذلك بدليل قوله تعالى: (ويوم تشقق السماء بالغيام) أى عنه. سورة الفرقان - الآية: ٢٥ (٢) سورة الفرقان - الآية: ٥٩ .

(٣) هى التى يصلح فى مكانها «فى». والظرفية مكانية وزمانية، وقد مثل لها المصنف (٤) أى: أن تكون بمعنى كلمة «بدل». وقد بينا الفرق بين البدل والعوض قريباً. وبقول الذى ذكره المصنف - هو لرافع بن خديج الصحابى، وفى الحديث: «ما يسرنى بها حمر النعم» - أى بدلها .

(٥) هى التى يصلح فى موضعها «على»، وقد تقدم قريباً معنى الاستعلاء .

(٦) أى: أو التعليل. وهى التى يكون ما بعدها سبباً وعللة فيما قبلها (٧) ١٢ - المائدة

(٨) وتزاد فى مواضع منها: زيادتها فى فاعل «أفعل» فى التعجب للتوكيد -

وزيادتها فيه لازمة. وتغلب فى فاعل «كفى». وتزاد فى المفعول نحو: (ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة) - وزيادتها فى ذلك غير مقيسة. وفى خبر «ليس»، و«ما» -

وزيادتها فىهما لتأكيد النفي. وفى المبتدأ مع لفظ حسب، وقد مثل الموضع لذلك،

وتأتى الباء للقسم، وهذان أكثر استعمالاتها - وهى الأصلية فيه. وتستعمل فى القسم

ونحو: ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ )<sup>(١)</sup>، ونحو: بِحَسْبِكِ دَرَاهِمُهُمْ،  
ونحو: زيدٌ ليسَ بِقائمٍ .

(ولـ « في ») ستة معانٍ :

الظرفية ؛ حقيقية<sup>(٢)</sup> مكانية أو زمانية ، نحو : ( في أَدْنَى الْأَرْضِ )<sup>(٣)</sup>

ونحو : ( في بضع سنين )<sup>(٤)</sup> .

أو مجازية<sup>(٥)</sup> نحو : ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ )<sup>(٦)</sup> .

والسببية ؛ نحو : ( لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَمْتُمْ فِيهِ )<sup>(٧)</sup> عَذَابٌ عَظِيمٌ .

الاستعطافي، وهو الذي يكون جوابه جملة طلبية نحو : بالله هل زاركم محمد ؟ - أي  
أسألك بالله . وغير الاستعطافي - وهو المؤكد بجملة خبرية نحو : بالله لتسافرن .  
وللناية بمعنى « إلى »، نحو قوله تعالى : ( وقد أحسن بي إذا أخرجني من السجن ) -  
أي أحسن إلى . سورة يوسف - الآية : ١٠٠ .

ومن أمثلة زيادتها في المبتدأ - كيف بك إذا جد الجد؟ وأصله: كيف أنت، فلما جرى  
بالباء أتى بضمير يؤدي معناه ويصلح لدخول حرف الجر؛ لأن أنت ضمير رفع، «فبك»  
في محل رفع مبتدأ (١) سورة البقرة - الآية : ١٩٥

(٢) وهي : ما كان للظرف احتواء والمظروف تحيز ، وذلك بأن يكون كل من  
الظرف والمظروف من الدوات . و « أدنى » و « بضع » قد اكتسبتا الظرفية من  
المضاف إليهما ؛ فإن « أدنى » اسم تفضيل من الدنو ، و « بضع » اسم لما بين الثلاث  
إلى التسع (٣) سورة الروم - الآية : ٣ (٤) سورة الروم - الآية : ٤

(٥) هي ما فقدت ركني الحقيقة ، نحو : في علمك نفع ، وقوله تعالى : ( ولكم في  
القصص حياة ) - أو الاحتواء نحو : محمد في سعة من الرزق - أو التحيز كمثل  
المصنف . وقد اجتمعت الظرفية الحقيقية والمجازية في قوله تعالى : ( إن المتقين في  
جنت وعيون ) سورة الحجر - الآية : ٤٥ (٦) سورة الأحزاب - الآية : ٢١

(٧) أي بسبب ما أفضم - أي خضم فيه من حديث الإفك ، وما اتهمتم به السيدة  
عائشة، وتسمى التعليمة . سورة النور - الآية : ١٤ . وفي الحديث : « دخلت امرأة النار في  
هرة حبستها » أي بسبب - أو لأجل هرة

والمصاحبة<sup>(١)</sup> ، نحو : (قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)<sup>(٢)</sup> .  
والاستعلاء ، نحو : (لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)<sup>(٣)</sup> .  
والمقايسة<sup>(٤)</sup> ، نحو : (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا قَلِيلٌ) .  
وبمعنى الباء ، نحو : \* بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلِيِّ \*<sup>(٦)</sup>

(١) هي التي يحسن في موضعها «مع» - (٢) أي مع أمم . سورة الأعراف الآية : ٣٨ .  
(٣) أي على جذوع النخل . سورة طه - ٧١ (٤) أي : أو الموازنة ؛ وهي أن يكون ما قبلها ملاحظاً بالقياس إلى ما بعدها ، ويحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ؛ فهي واقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق . ولا مانع من العكس أحياناً .

(٥) أي : بالقياس إلى الآخرة وموازنته بمتاعها . سورة التوبة - الآية : ٣٨ .  
(٦) عجز بيت من الطويل لزيد الخير - الذي كان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل فسماه النبي بعد أن أسلم - زيد الخير ، وصدره :

\* وَيَرْتَكِبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِنْهَا فَوَارِسٌ \*

اللغة والاعراب : الروع : الفزع والخوف . فوارس : جمع فارس على غير قياس بصيرون : عارفون وخبيرون . الأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق متصل بالقاب إذا انقطع مات صاحبه . السكلى : جمع كاوة - أو كلية . «يوم» ظرف زمان منصوب بركب «الروع» مضاف إليه «منا» متعلق بمحذوف حال من «فوارس» الواقع فاعلاً ليركب «بصيرون» صفة لفوارس ، «في طعن» متعلق به «الأباهر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «والسكلى» معطوف على الأباهر .

واللهي : في اليوم الذي يفزع فيه الناس ويهربون - وهو يوم الحرب - يركب منا فرسان شجعان مدربون على الحرب ، خبيرون بطعن المقاتل التي تقضي على الأعداء .

والشاهد : قوله «في طعن» ؛ فإن «في» بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بها ، وتأتي «في» بمعنى «إلى» النائية ، ومنه قوله تعالى : (فردوا أيديهم في أفواههم) - كناية عن عدم الرد ، وعن ترك الكلام . وبمعنى «من» التبعيضية ، نحو قوله تعالى (في تسع آيات) . وبمعنى الباء التي للالصاق ؛ نحو : وقف الحارس في الباب - أي ملاصقاً له .

(وَلِ «عَلَى» أَرْبَعَةٌ مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء<sup>(١)</sup> ، نحو : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُحْمَلُونَ) .

والثاني : الظرفية ، نحو : (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ)<sup>(٢)</sup> - أى : فى حين غفلة .

والثالث : المجاوزة ، كقولك : \* إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ \*<sup>(٣)</sup> أى : عنى .

وقد اقتصر الناظم فى معانى « فى » - على ظرفية ، والسببية . وعلى بعض معانى الباء - فقال مشيراً إلى ذلك :

( . . . وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنُ بِ «بِأ» وَ «فِي» ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا بِأَلْبَابٍ ؛ اسْتَبْنُ ، وَعَدُّ ، وَعَوَّضٌ ، أَصْحَقِ وَمِثْلَ «مَعَ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» بِهَا انْطِقِ )<sup>(٤)</sup>

ترك من أول البيت كلمة « وزيد » ؛ لأنها من معانى اللام وقد ذكرت قبل ، ثم قال الناظم : والظرفية استبن بيا ، وفى ؛ أى اجعل الظرفية وانحة بهما ، لأنها من معانئها ، أى : أن الباء ، وفى - قد اشتركا فى إفادة الظرفية ، وكذلك السببية . وذكر أن الباء تكون للاستعانة وللعمدية ، وللعويض ، وللإصاق ، وبمعنى «مع» - أى للمصاحبة ، وبمعنى «من» - أى للتبعيض ، وبمعنى «عن» - أى للمجاوزة . وقد أوضحنا ذلك كله .

(١) أى العلو ؛ وهو أكثر معانئها استعمالاً . والاستعلاء : قد يكون حقيقة إن كان على نفس الجرور - وهو الغالب ؛ حساً كمثل المصنف - أو معنى ، نحو : (فضلنا بعضهم على بعض) . ومجازاً إن كان العلو على ما يقرب من الجرور ، نحو : (أولئك على هدى - وإنك لعلى خلق عظيم) ، فقد شبه تمكن من الهدى والأخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها - بمن علا دابة يصرفها كيف شاء . وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : «توكلت على الله» - واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يملو عليه شئ ، لا حقيقة ولا مجازاً ، وإنما ذلك من باب الإضافة والاستناد - أى أضفت توكلتى واعتمادى إلى الله ، وأسندتهما إليه سبحانه (٢) سورة القصص - الآية : ١٥ .

(٣) صدر بيت من الوافر لتعريف العقيلي ، يمدح حكيه بن المسيب القشيري . وعجزه :

(\*) «والظرفية» مفعول مقدم لاستبن «بيا» متعلق به «وفى» معطوف على «بيا» ببيان «فعل مضارع وألف الاثنين فاعل وهو فائدة إلى «الباء» و«فى» ، «البيا» مفعول والألف للاطلاق (\*) «بالبا» متعلق باستبن وفصر للضرورة «وعد ، عوض ، أصق» معطوفات على استبن بخذف العاطف من الأخيرين «ومثل مع» مثل حال من «ها» فى بها ، ومع مضاف إليه معسود لفظها «ومعنى» ، وعن «معطوفان على مع «بها» متعلق بانطاق والضمير للباء .

والرابع : المصاحبة ، نحو : ( وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى

ظُلْمِهِمْ )<sup>(١)</sup> ، أى : مع ظلمهم .

وَلِـ « عَنْ » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة<sup>(٢)</sup> ، نحو : سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ - وَرَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ .

والثانى : البمدية<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ) - أى حالاً بعد حالٍ<sup>(٤)</sup> .

### • لَمَمَرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا •

اللغة والاعراب : بنو قشير : قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة لعمر الله : المراد : الخلف بإقراره لله تعالى بالبقاء بعد فناء الخلق . « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « رضيت » فعل الشرط « بنو قشير » فاعل رضيت ومضاف إليه « لعمر الله » اللام للابتداء ، وعمر الله مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، والخبر محذوف وجوباً - أى قسمي ، « أعجبنى رضاها » جواب الشرط . والمعنى : واضح .

والشاهد : وقوع « على » بمعنى « عن » ؛ لأن الأصل في « رضى » أن يتعدى

بمعنى - لا يعلى . وقيل : إن « رضى » مضمن معنى عطف ، وقيل : معنى أقبل .

وتأتى « على » بمعنى اللام ، نحو : ( ولتـكبروا الله على ما هداكم ) - أى لهدايته إياكم .

وبمعنى « من » نحو : ( إذا اکتالوا على الناس يستوفون ) - أى من الناس . وبمعنى الباء .

نحو : ( حقيقى على ألا أقول على الله إلا الحق ) - أى بألا أقول . وبمعنى « عند » - نحو :

( ولهم على ذنب ) - أى عندي . (١) سورة الرعد - الآية : ٦ .

(٢) المجاوزة هى : ابتعاد شئ مذكّر أو غير مذكّر - عما بعد حرف الجر ؛ بسببه

شئ قبله ؛ فالأول : نحو : رميت السهم عن القوس - أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي

والثانى : نحو : رضى الله عنك - أى : جاوزتلك التواخذة بسبب الرضا . والمجاوزة

قد تكون حقيقية كهذين الثالين ، وقد تكون مجازية ؛ إذا كانت فى المعانى ، نحو :

أخذت الفقه عن عالم متمسك - أى أن الفقه جاوزه بسبب الأخذ منه . والمجاوزة

أظهر معانى « عن » وأكثرها استعمالاً (٣) أى : أن تكون بمعنى « بعد » .

(٤) أى : من البعث والسؤال والموت ، أو من النطفة إلى ما بعدها . وقيل إن

« عن » هنا باقية على ظاهرها .

والثالث: الاستملاء . كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ

عَنْ نَفْسِهِ )<sup>(١)</sup> أي : على نفسه ، وقول الشاعر :

\* لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ \* عَنِّي . . . . . (٢) - أي : على

واللهي : طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه . سورة الإنشقاق الآية : ١٩ .

(١) سورة محمد الآية : ٣٨ . وخرجه الدماميني على أن «يبخل» ضمن معنى «يبعد»

أي : ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه .

(٢) جزء من بيت من البسيط ، الذي الإصمعي العدواني - واسمه حرثان بن

محرث ، ولقب بذي الإصبع ؛ لأن حية نهشت إبهام رجليه فشلت فقطعها - في مزين بن

جابر ، وتامه :

\* وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي \*

وهذا البيت من قصيدة له مشهورة ، مظلماً :

يَا مَنْ اِقْتَلَبَ شَدِيدِ الْهَمِّ حَزُونِ أُمْسَى تَدَّ كَرَّ رِيَابِ أُمَّ هَارُونَ

وبعده : وَلَا تَقُوتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْفِيَّتِي وَلَا بِنَفْسِكَ فِي الضَّرَاءِ تَسْكَفِيَّتِي

فَإِنْ تَرُدُّ عَرَضَ الدُّنْيَا بِمَنْقَصَتِي فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِشَجِيَّتِي

ومنها : إِنَّ الَّذِي يَبْغِضُ الدُّنْيَا وَيُبْغِضُهَا إِنْ كَانَ أَهْلَكَ عَنِّي سَوْفَ يُغْنِيَّتِي

اللغة والاعراب : لاه : أصله : لله ، حذف لام الجر ، واللام الأولى من لفظ

الجلالة شدوداً . أفضلت : زدت وصرت صاحب فضل . حسب : هو كل ما يبعده

الإنسان من مفاخر آبائه ومآثرهم . دياني : مالك أمرى ، وهو صينة مبالغة ، من دان

فلان فلاناً - أخضعه وملك أمره . تحزوني : تسوسني وتقهري . « لاه » محرور

بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور خبر مقدم « ابن عمك » ان مبتدأ مؤخر وعمك

مضاف إليه ، « لا » نافية « أفضلت » فعل ونائب فاعل « في حسب - عنى » متعلقان بأفضلت

« لا » نافية « أنت » مبتدأ « دياني » خبر مضاف إلى ياء التمسك « فتحزوني » الفاء عاطفة

وتحزوني فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السبية ، وسكنت الواو تخفيفاً وللقافية .

واللهي : لله در ابن عمك - يعنى نفسه ، فقد حاز من الصفات السامية ما يتوجب

والرابع: التعليل نحو: (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) —  
أى لأجله<sup>(١)</sup>.

وللكاف أربعة معانٍ أيضاً:

منه: وأنت لم تفضاني في المفاخر، ولست القائم على أمرى وييدك مصيرى ومستقبلي، حتى  
تسوسني وتقهرنى وتذلني .

والشاهد: أن « عن » للاستعلاء بمعنى « على »؛ لأن المعروف أن يقال:  
أفضت عليه . وجوز الرضي: أن تكون « عن » باقية على أصلها، وقد ضمن الشاعر  
أفضت — معنى تجاوزت في الفضل . وفي البيت حذف الجر وإبقاء عمله .

(١) سورة هود — الآية: ٥٣ . ويجوز أن يكون حالا من ضمير « تاركى » — أى  
ما تركها صادرين عن قولك .

هذا: وتأتى « عن » بمعنى « من » نحو: (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده)  
أى: من عباده . وبمعنى الباء، نحو: (وما ينطق عن الهوى) — أى بالهوى . وبمعنى  
بدل نحو: (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) — أى بدل نفس . وغير ذلك .  
هذا: والغالب في « عن » أن تحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن .  
وفي بعض معاني « على » و « عن » — يقول الناظم:

( عَلَىِ الْإِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى « فِي » وَ « عَنْ » ) بَيْنَ تَجَاوُزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطَنُ  
وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ « بَعْدِ » وَ « عَلَىِ » كَمَا « عَلَىِ » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُمِعَا<sup>(\*)</sup>  
أى: أن « على » تستعمل للاستعلاء، وبمعنى « في » للظرفية، ومثل « عن »  
للمجاوزه . وتؤدي هذا المعنى إذا قصد من فطن له . وتأتى « عن » بمعنى « بعد »،  
وبمعنى « على » المفيدة للاستعلاء — كما أن « على » تكون بمعنى « عن » للمجاوزه .

(\*) « على » قصدنا نوله مبتدأ « الاستعلاء » خبر وقصر لضرورة « ومعنى في » معطوف على الاستعلاء  
ومضاف إليه « وعن » معطوف على في « بين » متعلق بمعنى « تجاوزاً » مفعول مقدم معنى « من »  
اسم موصول كاعل عن « قد فطن » الجملة صلة من . (\*) « تجبى » فعل مضارع فاعله يعود على « موضع »  
ظرف لتجى « بعد » مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما » الكاف جارة ومصدرية  
« على » مبتدأ مقصود لفظه « موضع عن » موضع ظرف متعلق بجملة وعن مضاف إليه « جملة »  
فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى « على » والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ .

أحدها: التشبيه<sup>(١)</sup>، نحو: (وَرْدَةٌ كَالدَّهَانِ)<sup>(٢)</sup>.

والثاني: التعليلُ نحو: (وَإِذْ كَرُّوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) - أى

لهدأيتهم إياكم<sup>(٣)</sup>.

والثالث: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخَيْرٍ

- أى عليه<sup>(٤)</sup>. وجعل منه الألفُشُّ قَوْلَهُمْ: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» - أى:

على ما أنت عليه<sup>(٥)</sup>.

والرابع: التوكيدُ - وهى الزائدةُ، نحو: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) -

أى: ليس شئٌ مثله<sup>(٦)</sup>.

(١) وهو أكثر معانى الكاف تداولاً، والأصل فيها.

(٢) الدهان: الأديم الأحمر - أو جمع دهن؛ أى صارت السماء حمرة كوردة

مذانة كالدهن الذى يدهن به. سورة الرحمن - الآية: ٣٧.

(٣) فكساف للتعليل والسببية، و«ما» مصدرية. سورة البقرة - الآية: ١٩٨.

(٤) استدل المصنف بهذا؛ لأن المقول له، والمجيب - هو رؤبة بن العجاج الراجز

المشهور. وقيل: الكاف للتشبيه والكلام على حذف مضاف - أى كصاحب خير.

(٥) الكاف بمعنى «على»، و«ما» موصولة فى محل جر بالكاف، و«أنت»

مبتدأ حذف خبره - أى كن على الحال التى أنت عليها. وقيل: «أنت» خبر حذف

مبتدؤه - أى كن كالشخص الذى هو أنت. وقيل: «ما» زائدة ملغاة، والكاف

جارية، و«أنت» ضمير مرفوع نائب عن الضمير المجرور، وهو فى محل جر بالكاف،

والجار والمجرور خبر «كن»؛ وكأنه قال: كن كأنك، أى كن فيما يستقبل من الزمان -

مماثلًا لنفسك فيما مضى منه. وقيل غير ذلك من الأعراب.

(٦) هكذا قدره الأكتيون؛ فراراً من إثبات المثل - وهو محال عليه سبحانه،

وقد زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة. وقيل:

إن الكاف ليست بزائدة، و«مثل» بمعنى الذات أو الصفة. وقيل غير ذلك.

سورة الشورى الآية: ١١. وقد ذكر الناظم من معانى الكاف ما جاء فى قوله:

ومعنى إلى ، وحتى : انتهاء الغاية<sup>(١)</sup> ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو : (من

السَّجِدِ الْكِرَامِ إِلَى السَّجِدِ الْأَقْصَى)<sup>(٢)</sup> ، ونحو : (وَأَتِمُّوا الصِّيَامَ

إِلَى اللَّيْلِ)<sup>(٣)</sup> ، ونحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، ونحو : (سَلَامٌ هِيَ

حَتَّى مَطْلَعِ الشَّمْسِ)<sup>(٤)</sup>

وإنما يُخْرَجُ « حتى » في الغالب : آخرت أو متصلين بأخر كما مثلناه ،

فلا يقال : سهرت البارحة حتى نصفياً<sup>(٥)</sup> .

(شبه بكاف ، وبها التشابيح قد يُقْنَى ، وَرَأَيْتُهَا أَيْتْرُ كَيْدٌ وَرَدٌ)<sup>(٦)</sup>

أي أن الكاف تأتي للتشبيه ، وقد تأتي للتعليل . وورد مجيئها زائدة للتوكيد .

ولم يسأرك الناظم الاستعلاء من معانيها .

(١) المقصود بالغاية كما تقدم : المسافة والمقدار . والمراد بانتهاء الغاية : أن المعنى

توابعها منقطع وينتهي بوصوله إلى الجبرود بنفسها . وتساو كهما في ذلك « التلام »

وقد ورد في (٢) أول سورة الإسراء .

(٣) « إلى » هنا لانتهاء الغاية الزمانية الزمانية ، وفي الآية قبلها للسكانية .

(٤) « حتى » لانتهاء في الزمان وهي بمعنى إلى ، وفي المثال الأول لانتهاء الغاية في

المكان . (٥) لأن النصف ليس آخراً ولا متصلاً به . والغالب أن يكون مجرور

« حتى » إماماً ظاهراً لا مضمراً ؛ فلا تقول : حثالك ولا حثاي ؛ ذلك لأنها في معنى

العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل .

هذا : وتأتي « إلى » للمصاحبة ، نحو : من غش في المعاملة أساء قومه إلى نفسه .

أي مع نفسه . والاختصاص ، نحو : أمر الأمة إلى رئيسها ، وأمر الأسرة إلى راعيها ،

والنظر فيه ، نحو : سيجمع الله الناس إلى يوم تشيب فيه الولدان . أي في يوم .

وتأتي « حتى » للتعليل والدلالة على أن ما قبلها علة وسبب لما بعدها . بمسكس

(\*) « بكاف » متعلق بـ « وبها » متعلق بـ « حتى »

ونائب فاعل يعني يعود على التعليل وجملة الفاعل ونائبه خبر المبتدأ « وزأبدأ » حال من فاعل

« ورد » الآتي « لتوكيد » متعلق بـ « ورد » فعل ماض وفاعله يعود إلى الكاف .

ومعنى « كى » : التعليل <sup>(١)</sup> . ومعنى « الواو ، والتاء » <sup>(٢)</sup> : القسم .

ومعنى مُذِّمٌ وَمُنْذِرٌ <sup>(٣)</sup> : ابتداءً الفأية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

\* أَقْوَيْنَ مُذِّمٌ حَجَجٌ وَمُنْذِرٌ دَهْرٌ \* <sup>(٤)</sup>

اللام ؛ فإن ما بعدها هو الملة لما قبلها ، وفي هذه الحالة لا تجر إلا المصدر المنسبك من أن الناصبة وصلتها ، نحو : أحسن عملك حتى تكافأ . وقد اقتصر الناظم على ما في قوله : ( اللانثما : « حتى » ، و « لام » ، و « إلى » و « من » و « بآء » يفهمان بدلاً <sup>(٥)</sup> ) أى أن « حتى » تدل على انتهاء الفأية ، وكذلك « اللام » - و « إلى » . و « من » و « الباء » يشتركان في معنى واحد - هو البديل ، وقد تقدم ذلك .

هذا : وقد ذكر النحاة فروقا بين « حتى » و « إلى » ، منها : أن « إلى » تجر الظاهر والمضمر - و « حتى » لا تجر إلا الظاهر على الراجح . و « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها بغير تمهل - بخلاف « حتى » . و « إلى » لا تدخل على المضارع - بخلاف « حتى » . و « إلى » تدل على النهاية إذا وجدت قبلها « من » الدالة على البداية - ولا يصح مجيء « حتى »

(١) تقدم الكلام عليها صفحة : ٢٧٠ .

(٢) حروف القسم أربعة : اللام والباء ، وقد تقدم الكلام عليهما انظر صفحة ٢٨١ و ٢٨٥ . أما الواو والتاء فيبدلان على القسم غير الاستعطافي . ولا يصح أن يذكر معهما فعل القسم ، ولا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء لا تجر من الأسماء الظاهرة إلا : « الله - ورب - الرحمن » ، ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة ، انظر صفحة : ٢٧٦ . (٣) انظر صفحة : ٢٧٥ .

(٤) عجز بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمي ، من قصيدة يمدح فيها هرم ابن سنان . وصدده :

\* لَمِنَ اللَّهِ يَأْرُ بِقُنَّةِ الْجَبْرِ \*

اللغة والاعراب : قنة : هى أعلى الجبل . الحبير : منازل قوم عمود بالشام عند وادى القرى . أقوين : خالون من السكان . حججج : سنين - جمع حجة وهى السنة .

(٥) « اللانثما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتى » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « ولام وإلى » منطوقان على حتى . « ومن » قصده لفظه « مبتدأ والواو الاستئناف » و « بآء » منطوق على من يفهمان . فعل مضارع بثبوت النون والألف فاعل ، والجملة خبر مبتدأ « بدلاً » مقصود به إيهامان .

وقوله : \* وَدَبِعَ عَفَّتْ آثَارَهُ مُنْذُ أَرْمَانَ \* (١)  
والظرفية إن كان حاضراً (٢) ، نحو : منذُ يومِنا . وبمعنى « من »

وهو اسم زمان كالدهر . « لمن » اللام جارية ، ومن اسم استفهام في محل جر باللام ، والجار  
والمحور خبر مقدم . « الديار » مبتدأ مؤخر « بقية » متعلق بمحذوف صفة للديار  
« الججر » مضاف إليه . « أقوين » فعل ماض ونون النسوة فاعل ، والجملة حال من الديار .  
بتقدير قد « منذ » حرف جر بمعنى من « حجج » مجرور بها و « منذ دهر » معطوف عليه  
واللهي : لن هذه الديار التي بأعلى هذا المكان ؟ وقد خلت من ساكنها من  
سنوات مضت وأزمان طويلة .

والشاهد : في « مذ » ؛ حيث استعملت مرتين في البيت - حرف جر بمعنى « من »  
لابتداء الغاية الزمنية ، والمجرور بها ماض ، وهو قليل .  
(١) عجز بيت من الطويل ، لامرئ القيس بن حجر السكندی ، وصدره :

« فَمَا نَبِيكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ »

اللغة والأعراب : « فما » : أمر للواحد بلفظ الاثنين على عادة العرب مثل :  
( ألقيا في جهنم ) . ذكرى : تذكر . عرفان : معرفة . ربيع : منزل ودار . عفت  
آثاره : درست وأتمحت علاماته . « فما » فعل أمر وألف الاثنين فاعل « نبيك »  
فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر بحذف الياء « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبيك  
« حبيب » مضاف إليه « و عرفان » معطوف على حبيب « و ربيع » معطوف على  
ذكرى أو على حبيب « عفت آثاره » فعل و فاعل ومضاف إليه ، والجملة صفة لربيع « منذ »  
حرف جر بمعنى من « أزمان » مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

واللهي : ف يا صاحبي نندب حظنا ونذرف الدمع من تذكر الأجابة والأصدقاء  
الذين فقدناهم ، وتلك المنازل التي درست بمد أن كانت عامرة بأهلها ، وذهبت آثارها  
ومعالمها من أزمان طويلة .

والشاهد : جر « منذ » للزمان الماضي ، وهي للابتداء . وأكثر العرب يرى  
وجوب جر « منذ و منذ » للحاضر . والأرجح جر « منذ » للزمان الماضي نحو : ما رأيته  
منذ يومين . ورفع « مذ » للماضي على جر ، تقول : ما زوت المريض مذ يومان .  
(٢) فيسكونان على معنى « في » ، وينصبان بالفعل قبلهما .

وَ «إِلَى» تَمَّأً إِنْ كَانَ مَعْدُوداً ، نُحْو : مُذْ يَوْمَيْنِ <sup>(١)</sup> .  
وَرُبُّ الشَّكْرِ كَثِيرٌ . وَالتَّقْلِيلُ قَلِيلٌ <sup>(٢)</sup> ؛ فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
« يَأْتِبُ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ

(١) أَيْ مَا رَأَيْتَهُ مِنْ ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْمُدَّةِ إِلَى انْتِهَائِهَا . وَيَشْتَرَطُ حَيْثُذُ : أَنْ يَكُونَ  
الزَّمَانُ نَسَكْرَةً مَعْدُوداً ؛ لَفِظاً ، كَهَذَّ يَوْمَيْنِ - أَوْ مَعْنَى كَهَذَا شَهْرٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا يَجْرَانُ  
الْمَبْهُمُ - أَيْ غَيْرَ الْمَعْدُودِ . وَيَجُوزُ وَقُوعُ الْمَصْدَرِ بَعْدَهَا ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَذَّ قَدُومِ  
الْحِجَابِ - أَيْ مَذَّ مَنْ قَدُومِ الْحِجَابِ ؛ كَمَا يَجُوزُ وَقُوعُ «أَنْ» وَعَلَّتْهَا بَعْدَهَا ،  
نَحْوُ : مَا رَأَيْتَهُ مَذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَنِي ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ زَمَانٍ أَيْضاً .  
وَفِي مَذَّ وَمَذَّ الْحَرْفَانِ يَقُولُ النَّاطِمُ :

وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مَضَى فَسَكَّنِ «هُمَا» وَفِي الْحَاضِرِ مَعْنَى «فِي» أَسْتَبِينَ <sup>(٤)</sup>

أَيْ إِنْ وَقَعَ مَا بَعْدَهَا جَرُوراً ، وَكَانَ مَاضِياً - فَهِيَ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى «مَنْ» ، وَإِنْ  
كَانَ حَاضِراً - فَهِيَ بِمَعْنَى «فِي» . وَقَوْلُهُ : اسْتَبِينَ - أَيْ اطَّلَبَ بَيَانَ مَعْنَى «فِي» الظَّرْفِيَّةِ .  
(٢) يَرَى كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ دَائِماً . وَزَعَمَ ابْنُ دُرَيْسٍ وَجَمَاعَةٌ أَنَّهَا  
لِلتَّكْثِيرِ دَائِماً ، وَفِي عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ رَدٌّ عَلَى التَّقْرِيقَيْنِ .

(٣) «يَا» لِلتَّنْبِيهِ ، أَوْ لِلنَّدَاءِ وَالنَّادَى مَحذُوفٌ . «رَبُّ» حَرْفٌ جَرٌّ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ  
«كَاسِيَةً» - أَيْ مَكْسِيَةً - مَبْتَدَأٌ مَرْقُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ «فِي الدُّنْيَا» مُتَعَلِّقٌ بِهِ «عَارِيَةً»  
خَبْرٌ ، «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَوْمٌ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَارِيَةٍ وَالْقِيَامَةُ مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ  
عَارِيَةً صِفَةً لِكَاسِيَةٍ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ أَوْ الْمَحَلِّ ، وَالخَبْرُ مَحذُوفٌ - أَيْ ثَابِتَةٌ .

وَالْمَعْنَى : كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مَسْتَوْرٍ وَمَكْسُوفٍ فِي الدُّنْيَا ، مَفْضُوحٌ وَعَارٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .  
وَالشَّاهِدُ : أَنَّ «رَبُّ» هُنَا لِلتَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَسْجُوقًا لِلتَّخْوِيفِ ، وَالتَّقْلِيلِ  
لَا يَنَابِسُهُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (رَبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) .

(\*) «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «بِجْرَأُ» فَعْلٌ الشَّرْطُ وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ «فِي مَضَى» مُتَعَلِّقٌ بِجْرَأُ «فَسَكَّنِ»  
إِنفَاءً لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ ، وَكُنَّ «جَارٌ وَجَرُورٌ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ «هُمَا» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ «وَفِي الْحَاضِرِ»  
جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَبِينَ «مَعْنَى» مَفْعُولٌ اسْتَبِينَ مُقَدَّمٌ «فِي» مُضَافٌ إِلَيْهِ مَقْصُودٌ لَفْظُهُ .

عند انقضاء رمضان : « يَرْبُّ صَائِتَهُ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمَهُ لَنْ يَقُومَهُ » (١) .  
والثاني كقوله :

الْأَرْبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (٢)  
يريد بذلك : آدم، وعيسى - عليهما الصلاة والسلام .

(فصل) من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية،  
وهو خمسة :

(١) « صَائِمَهُ » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة ، والهاء مضاف إليه ، وهي في محل  
نصب مفعول لصائم « لَنْ يَصُومَهُ » الجملة خبر . وقد استدل بهذا الكسائي على إعمال  
اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي .

والعنى : كثير ممن يصومون رمضان ويقومون ليله - لا ثواب لهم في صومهم  
وقيامهم ؛ لأنهم يضيعون ثوابهم بما يرتكبون فيه من آثام وذنوب .  
والشاهد : فيه كسابقه .

(٢) بيت من الطويل ينسب لرجل من أزد السراة - ولم يعين النحويون اسمه .  
وذكر الفارسي أنه لرجل اسمه عمرو الجنبي ، لقي امرأ القيس في إحدى الفلوات  
نخاطبه بهذا البيت على سبيل المعايه . وبعد هذا البيت :

وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجَمِهِ      مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ  
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ      وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

اللغة والأعراب : مولود ليس له أب : هو عيسى عليه السلام - روح الله وكنته  
ألقاها إلى مريم . ولد ليس له أبوان : هو آدم أبو البشر ، فقد خلق من تراب . وذى شامة :  
المراد به القمر . غراء : بيضاء . مجللة : منظاة . والمراد بكال شبابه - في خمس وتسع :  
صيورته بدرافى ليلة ١٤ . وأراد بهرمه : نقصان نوره في ليلة ٢٩ .

«ألا» للتنبيه «رب» حرف جر وتقليل شبيهة بالزائد «مولود» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع  
من ظهورها حركة حرف الجر الشبيهة بالزائد ، «وليس له أب» الواو للحال . والجملة من ليس  
ومعها لها في موضع نصب على الحال ، وخبر المبتدأ محذوف - أى موجود ، «وذى» معطوف

أحدها: الكاف<sup>(١)</sup> والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله:

\* يضحكن عن كالبرد المنهم<sup>(٢)</sup> \*

على مولود مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة « ولد » مضاف إليه « يلد » مضارع مجزوم يلم بسكون مقدر منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين العارض؛ فقد سكنت اللام تشبيهاً بكشف وفقد، ونحوها - من كل كلمة ثانيها مكسور؛ فإنه يجوز إسكانه للتخفيف، وسكنت الدال للجازم، فحركات الدال بالفتح إتباعاً للياء، ويجوز ضمها إتباعاً للهاء « أبوان، فاعل يلد، والجملة صفة لدى ولد.

والشاهد: كون « رب » هنا للتقليل؛ لأنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد. ولا تجر رب غالباً إلا الاسم الظاهر النسكرة، وتحتاج هذه النسكرة لصفة؛ من مفرد - أو جملة - أو شبيهها، وقد تجر ضميراً للنسبية يفسره اسم منصوب بعده يهرب تمييزاً. إلخ، نحو: ربه إنساناً مهذباً قابلته انظر صفحة: ٢٧٥

(١) يرى الأخفش والفارسي وابن مالك: أن استعمالها اسماً - قياسي في سمة الكلام، ولا يختص بضرورة الشعر، وقد كثر في كلام الفحول من الشعر. وإذا صارت اسماً - كانت بمعنى « مثل ». وتقع فاعلاً فتسكون مبنية على الفتح محل رفع كقول الشاعر:

\* مَا عَاتَبَ الْفَرَّ الْكَرِيمَ كِنْفِهِ \*

ومفعولاً كقول آخر:

وَلَمْ أَرَ كَالْمَعْرُوفِ أَمَا مَذَاقُهُ فَحَلْوٌ، وَأَمَا وَجْهُهُ فَجَبِيْلٌ

وخبر عن مبتدأ مثل محمد كالأسد؛ أي محمد مثل الأسد. فالكاف خبر عن محمد مبنية على الفتح وفي محل جر، نحو: تبسم عن كاللؤلؤ، وكمثال المصنف.

(٢) رجز للعجاج بن ربيعة، يصف نسوة بالحسن والجمال، وصدرة:

\* بِيضٌ نَلَاتُ كِنَعَاجِ جُمَّ \*

وتبلي: ولا تلمني اليوم يا ابن عمي هندا أبي الصهباء أفضى همي

اللفظة والاعراب: أبو الصهباء: كنية رجل. بيض: جمع بيضاء. نعاج: جمع نعجة، والمراد بها هنا: البقرة الوحشية - شبت بها المرأة الحسنة، ولا يقال نعاج لغيرها. جهم: جمع جماء وهي التي لا قرن لها. البرد: مطر ينعقد كرات صغيرة كالخصى.

والثاني والثالث : «عَنْ» ، و«عَلَى» ؛ وذلك إذا دخلت عليهما «مِنْ»<sup>(١)</sup>

كقوله : \* مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي \*<sup>(٢)</sup>

لنهم : الدائب منه بمضه حتى يصير كرات صغيرة جداً . «بيض» خبر عن أقصى همى - الواقع مبتدأ ومضاف إليه «ثلاث» صفة له «كنماج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية «جم» صفة لنماج «يضحككن» فعل مضارع ونون النسوة فاعل والجملة صفة لبيض «كالبرد» الكاف اسم بمعنى «مثل» في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيضحك ، والبرد مضاف إليه «النهم» صفة للبرد .  
والعنى : أن هؤلاء النسوة البيض - اللاتي كبقر الوحش خفة ورشاقة - يضحكن عن أسنان كالبرد الصغير صفاء ولطافة .

والشاهد : استعمال الكاف في «كالبرد» - اسماً بمعنى «مثل» ، بدليل دخول حرف الجر عليها ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

(١) ليس ذلك بقيد لاسميتهما ، وإنما الناب وقوعهما مجرورتين بمن . وإذا استعملتا اسمين ، كانت «عَنْ» - بمعنى جانب ، و«عَلَى» - بمعنى فوق . وهذا الاستعمال قياسي فيهما . وإلى استعمال الكاف و«عَنْ» و«عَلَى» أسماء - يشير الناظم بقوله :  
(وَأَسْتَمِيلُ أَسْمَاءً ، وَكَذَلِكَ «هَنْ» وَ«قَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلًا)<sup>(٣)</sup>  
أى أن الكاف استعملت اسماً ، وكذلك «عَنْ» و«عَلَى» ، ومن أجل استعمالها اسمين - دخل عليهما الحرف الجار «مِنْ» ، وهو لا يدخل إلا على الأسماء .

(٢) عجز بيت من الكامل ، لقطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وصدده :

\* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً \*

اللغة والاعراب : دريئة : هي الحلقة التي يتعلم عليها الطمن والرحى . «ولقد» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، و«قد» حرف تحقيق «أراني» فعل مضارع والفاعل أنا والنون اللوائية والياء مفعول أول «للمراح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال

(\*) «واستعمل» فعل ماض مجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى الكاف في البيت السابق «اسماً» حال من نائب الفاعل «وكذا» متعلق بمحذوف خبر مقدم «عَنْ» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «وعلى» معطوف على «مِنْ» جار ومجرور متعلق بدخول «ذا» مضاف إليه «عليهما» متعلق بدخول «مِنْ» مبتدأ مقصود لفظه «دخلاً» فعل ماض فاعله يعود على «مِنْ» والألف للاطلاق ، والجملة خبر للمبتدأ .

وقوله : \* غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْؤُهُمَا \* (١)

من دريئة - الواقع معمولاً ثانياً لأرى «من» جارة «عن» اسم بمعنى جانب أو جهة -  
مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه «أراني»  
«يمني» مضاف إليه «مرة» منصوب على الصدرية «وأماحى» معطوف على يعني .  
والهم : يصف نفسه بالشجاعة والصبر على الجلاء في معصية الحرب - حين يفر  
الأبطال ، فتتأذى عليه رماح الأعداء ونبالهم ، وتأتيه من كل جانب وهو ثابت .  
أو يريد : أن المحاربين معه يتخذونه وقاية يتقون بها رمايا الأعداء لشجاعته ورباطة جأشه  
والشاهد : أن «عن» اسم بمعنى جانب أو جهة ؛ بدليل دخول حرف الجر  
عليه وهو «عن» - ومعناه أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء .

(١) صدر بيت من تطويل ، لمزاحم بن الحارث العقيلي - يصف قطاة ، وعجزه :

\* تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ \*

الثقة والأعراب : غدت : صارت ، والضمير فيه عائد على القطاة . تم : كمل .  
ظمؤها : مدة صبرها عن الماء ، والظمء : ما بين الشرب والشرب . تصل : تصوت  
أحشاؤها من العطش . قَيْضٌ : هو القشر الأعلى للبيض . بَزِيَاءٌ : ببداء - وهي الأرض  
المنقر التي لا ماء فيها . مجهل : فقر ليس فيها أعلام يهتدى بها . «غدت» فعل ماض  
من أخوات كان ، واسمها مستتر يعود على القطاة «من» جارة «عليه» اسم بمعنى فوق  
في محل جر بمن والماء مضاف إليه «بعد» ظرف زمان منصوب بغدت «ما» مصدرية  
«تم ظمؤها» ثم فعل ماض ، وظمؤها تفاعل ومضاف إليه ، والمصدر المنسبك من «ما»  
وما بعدها مضاف إليه لبعده - أي بعد تمام «تصل» الجملة خبر غدت «وعن قَيْضٍ»  
معطوف بالواو على قوله «من عليه» ، «بَزِيَاءٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقَيْضٍ ،  
تندرج من الصرف لأنَّ تأنيث الممدودة «مجهل» مضاف إليه ، أو صفة لبَزِيَاءٍ ،  
أو بدل كل من كل .

والعنى : أن هذه قطاة صارت من فوق فرخها - وقد مضت المدة التي تصبر فيها  
عن الماء - تصوت من شدة ظمأ ، وهي على قشور البيض والأفراخ - في تلك الأرض  
الغليظة القفر ، الحالية مما يهتدى به السائرون .

والشاهد : استعمال «على» - في قوله : من عليه - اسماً بمعنى «فوق» ، بدليل دخول  
حرف الجر عليها . وقيل : معناها «عند» ، وهو قول جماعة - منهم أبو عبيدة .

(والرابع والخامس) «مُذٌّ» ، و «مُنْذٌ» . وذلك في موضعين (١) .  
أحدهما : أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيتُهُ مُذُّ يومان -  
أو مُذُّ يوم الجمعة . وهما حينئذٍ : مبتدآن ، وما بعدهما خبر (٢) . وقيل :  
بالعكس (٣) ، وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بكان تامةً محذوفة (٤) .

(١) وإليهما يشير الناظم بقوله :

«وَمُذٌّ ، وَمُنْذٌ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ ؛ كَمَا بَدَأَتْ مُذُّ دَهًا» (٥)

أى أن «مذ» ، و «منذ» - يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ، أو حين  
يليهما ويقع بعدهما فعل وفاعله . ومثل الناظم للجملة الفعلية يقوله : جئت مذ دعا .  
وسأنى إيضاح ذلك قريباً .

(٢) ومعناها : الأمد ونفي المدة ؛ إن كان الزمان حاضراً نحو : ما رأيتُهُ مذ يومنا .  
أو معدوداً كمثل المصنف «مذ يومان» ، والتقدير : مدة عدم الرؤية يومنا -  
أو يومان . ومن المعدود : منذ يوم - أو شهر - أو سنة - أو عشرة أيام - أو خمسة  
عشر يوماً - أو عشرون يوماً - أو مائة يوم - أو ألف يوم .. إلخ .  
وإن كان الزمان ماضياً نحو : ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة - فمعناه : أول مدة انقطاع  
الرؤية يوم الجمعة . وهذا مذهب المبرد والفارسي وبعض الكوفيين .

(٣) ويكونان ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر وما بعدهما مبتدأ مؤخر .  
ويكون معنى ما لقيته مذ يومان - بينى وبين لقائه يومان ، وفي هذا تكلف وتقدير  
لا مبرر له ، وهو مذهب الأخفش والرجاج ، ولا داعى للأخذ به .

(٤) والتقدير : مذ كان أو قد مضى - يومان - أو يوم الجمعة ، وهما حينئذ متعلقان  
بضمين ما قبلهما ، مع ملاحظة استمرار الانتفاء إلى زمن التكلم . وهذا مذهب  
جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك . ولعل الرأى الأول هو الأولى بالاتباع .

(\*) «مذ» مبتدأ فصد لفظه «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث»  
طرف صفة لمذ ومنذ «رفعا» جملة الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث «أو» عاطفة «أوليام»  
فعل ماضٍ للمجهول والألف نائب فاعل وهى المفعول الثانى «للفعل» مفعول أول ، لأنه الفاعل  
في المعنى «مذ» ظرف متعلق بجمت «دها» فعل ماضٍ والفاعل هو ، والجملة في محل جر بإضافة مذ

والثاني: أن يدخل على الجملة؛ فعلية كانت، وهو الغالب كقوله:

\* مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ \* (١)

أو اسمية كقوله: \* وَمَا زِلْتُ أَبْنِي الْمَسَالَ مُذْ أَنَا يَأْفَعُ \* (٢)

(١) صدر بيت من السكامل - للفردق يرنى فيه يزيد بن المهلب، وعجزه:

\* فَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \*

اللغة والأعراب . عقدت يده إزاره : كناية عن مجاوزته حد الطفولة وبلوغه سن التمييز . والإزار : ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل . فسما : شب وارتفع . فأدرك : أى بلغ ووصل . خمسة الأشبار : المراد : ارتفعت قامته وبلغ مبلغ الرجال . «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمها يعود على يزيد «مذ» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب زال ، وهو مضاف إلى جملة « عقدت يده إزاره » من الفعل والتفاعل والمفعول ، «فسما» مضاف على عقدت «فأدرك» مضاف عليه كذلك «خمس الأشبار» خمسة مفعول أدرك «الأشبار» مضاف إليه ، وخبر زال جملة «يدنى» في البيت بعده ، وهو : يدنى كتائب من كتائب تلتقى في ظل منسرك الصجاج مزار والمعنى : أن يزيد منذ بلغ سن التمييز واستطاع أن يقضى حوائجه بنفسه ، ظهرت عليه مخايل الرجولة ، وأخذ يتدرج في مدارج الرفعة والشجاعة ، ويظهر منه ما لا يرى إلا في المناوير من الأبطال والعظماء .

والشاهد : في قوله مذ عقدت ، حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية وهو الغالب فيها ، وينبغي أن يكون الفعل ماضياً .

(٢) صدر بيت من الطويل للأعشى - ميمون بن قيس ، وعجزه:

\* وَوَلِيدًا وَكَهْلًا حِينْ شِدْتُ وَأَهْرَدًا \*

وهذا البيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

ألم تغضب عيناك ليلة أرمداً وبيت كما باتت السليم مسهداً

اللغة والأعراب : أبني : أطلب . يافع : هو الغلام الذي بلغ الحلم أو ناهز العشرين ، يقال : أفع الغلام . يفع : فهو يافع ، ولا يقال موفع ، وكانهم استثنوا باسم التفاعل من ثلاثي . ولیدا : صبي . كهلاً : هو من دخله الشيب ، أو من تجاوز الثلاثين

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق (١)

(فصل) تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » ، وَعَنْ ، وَالْبَاءِ — فَلَا تَكْفِيهِنَّ

عَنْ عَمَلِ الْخَبْرِ (٢) ، نَحْوُ : (مِمَّا خَطَبَا تَهُمَّ — عَمَّا قَلِيلٍ — فَمَا نَقَضِهِمُ) (٣)

أو الأربعين إلى خمسين أو الستين. أمردا: هم الشاب الذي طر شاربه ولم تنبت لحيته، لأنه لم يبلغ سن الالتحاء؛ فإذا بلغه ولم تنبت لحيته فهو كقط. « ما » نافية « زلت » فعل ماضٍ ناقص والتاء اسمها « أبني المال » الجملة خبر زال « مذ » ظرف زمان موصول لأبني « أنا يافع » مبتدأ وخبر، والجملة في محل جر مضاف إليه بمذ.

واللهي: إني أطلب المال وأسمى للحصول عليه منذ كنت ناشئاً، ثم صبياً - إلى أن بلغت سن السكوة. والشاهد: دخول « مذ » على الجملة الاسمية.

(١) قيل: ظرفان مضافان إلى الجملة - أو إلى زمن مضاف إلى الجملة. وقيل: إنهما مبتدآن بتقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر. والتقدير في مثال الناظم: « جئت منذمماً » - وقت الحجب هو زمن دعائه، وفي بيت الأعمشى: أول وقت طلي لئال - هو وقت كوني يافعاً، وعلى ذلك فدعوى الاتفاق على الظرفية - غير مسلمة. هذا: وأصل منذ: مذ، ولا تدخل « من » عليهما، ولا يصح العكس أيضاً.

(تنبيه)

في مثل: ما رأيت مذ أو منذ أن القضاء أنصفه؛ يجوز عند فتح أن: جعل مذاً ومنذ اسمين مبتدأين والمصدر المؤول خبرهما. واعتبارهما حرفي جر والمصدر مجرور بهما. وعند كسر إن؛ يتعين اعتبارهما اسمين، والجملة الاسمية بمدها خبر.

(٢) لأنها لا تزيل اختصاصهن بالأسماء. وتقتضى قواعد الكتابة اتصال الحرفين خطأ.

(٣) سورة نوح الآية: ٢٥، وسورة المؤمنون الآية: ٤، وسورة النساء الآية: ١٥٥،

وسورة المائدة الآية: ١٣. قال الناظم:

(وَبِمَذِّ « مِنْ » وَ« عَنْ » وَ« بَاءٍ » - زِيدَ « مَا » فَلَمْ يَقْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا) (٤)

(\*) « وبمذ » ظرف متعلق بزبد « من » مضاف إليه وتصود انظر « وعن وباء » وهو قوله « على من » زيد فعل ماضٍ المجهول « ما » نائب فاعل زيد « يعق » فعل مضارع مجرور بالواو فاعله يعود على « ما » « عن عمل » جار مجرور متعلق ب« يعق » « قد علما » قد حرف تحقيق، وعلم فعل ماضٍ المجهول، ونائب الفاعل يعود إلى عمل، والألف الاطلاق، والجملة في محل جر صفة لعمل.

وبعد «رُبَّ» ، و «الكاف» - فيبقى العمل قليلاً ، كقوله :

\* رَبِّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ \* (١)

وقوله : \* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ \* (٢)

أى تراد « ما » بعد « من » و « عن » والباء - فلا تكفها وتمنعها عن عملها معلوم ، وهو جر ما بعدها . وذكر ابن مالك : أن « ما » قد تدخل على الباء فتكفها عن العمل (١) صدر بيت من الحفيف ، لعدي بن الرعاء النماني ، وعجزه :

\* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ \*

اللغة والأعراب . صقيل : مجلو أمليس . بصرى : بلد بالشام ، كان بها سوق في الجاهلية ، وذهب إليها النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه للتجارة ، وراه فيها بحيرا الراهب وعرفه ، وحذر عمه عليه . نجلاء : واسعة ظاهرة الاتساع . « رب » حرف جر شبيه بالزائد « ما » زائدة بعدها « ضربة » مجرور برب لفظاً وعى مبتدأ « بسيف » متعلق بمحذوف صفة لضربة « صقيل » صفة لسيف « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بصرى » مضاف إليه - أو بمحذوف صفة لضربة ، والخبر محذوف « وطعنة » معطوف على ضربة « نجلاء » صفة لطعنة - مجرورة بالكسرة الظاهرة للضرورة .

وقد أضاف الشاعر « بين » إلى « بصرى » وهو مفرد لم يعطف عليه مثله - مع أن « بين » لا تضاف إلا إلى متعدد ؛ إما لأن « بصرى » في قوة التعدد ؛ لأنها ذات أجزاء ومجالات كثيرة - أى بين أجزائها وأما كثرتها . أو أن هناك مضافاً محذوفاً - أى بين أما كن بصرى .

واللهي : كثيراً ما استعمات سيفي للضرب ، ورحى للطعن في هذه الجهة استعمالاً مشرفاً .

والشاهد : زيادة « ما » بعد « رب » وعدم منعها من العمل . وذلك قليل .

(٢) عجز بيت من الطويل ، لعمرو بن براقة الحمماني ، وصدره :

\* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ \*

اللغة والأعراب . نصير : نعين ونوازر . مولانا ، المراد هنا : حليفنا أو سيدنا . مجرور : مظلوم واقع عليه الجرم والتعدى من الناس . جارم : ظالم متمد . ويروى : كما الناس مظلوم عليه وظالم . « مولانا » مفعول نصير منصوب بفتحة مقدره على الألف وهو

## والغالب أن تكفهما عن العمل<sup>(١)</sup> فيدخُلان حينئذٍ على الجمل

مضاف إلى « نا » ، « أنه » أن واسمها « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، و « ما » زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر « أن » ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدت مسد مفعولى تعلم « مجرور » خبر ثان لأن « عليه » جار ومجرور نائب فاعل مجرور ؛ لأنه اسم مفعول « وجرم » معطوف عليه .

والعنى : أن من أخلاقنا وشيئتنا أن نساعد حليفنا ، ونميه على عدوه ، ونحن نعرف أنه كثيره من الناس يُظلم ويُظلم غيره . وكان رجل من مراد قد أغار على إبل عمرو واستانها فأغار عمرو عليه ، واستاق كل ما عنده . فطلب من عمرو أن يرد إليه بعض ما أخذه فأبى .  
والشاهد : زيادة « ما » بعد الكاف في « كما الناس » - وعدم كنفها عن عمل الخبر (١) وحينئذ تسمى « كافة » . أما إذا لم تكف - فتسمى « زائدة » لا غير .

وفي زيادة « ما » بعد « رب » و « الكاف » - يقول الناظم :

(وَزِيدَ بَعْدَ «رَبِّ» وَ«الْكَافِ» فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرَّ لَمْ يُكْفَ) (٢)

أى : زيد الحرف « ما » بعد « رب » ، وبعد « الكاف » - فكفهما عن العمل ، وقد يليهما ولا يكفهما . ومعنى « لم يكف - لم يمنع » . وكذلك تزداد « ما » قليلا بعد اللام كقول الأعشى :

إِلَى مَلِكٍ نَعِيرٍ أَرْبَابَهُ فإِنْ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا

أى : فإن لكل شيء . وما ورد من دخول « ما » على هذه الحروف وكفها عن العمل - يؤل عند الجمهور ؛ على أن « ما » مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بها . وتزداد « ما » أيضاً بعد أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة ، فلا تغير وضمها . نحو : (أينما تسكونوا يدرككم الموت - حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمهم) . والغرض من زيادتها في هذه الأحوال كلها - التأكيد .

(٢) « وزيد » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على « ما » في البيت السابق « والكاف » معطوف على « رب » ، « فكف » الفاء عاطفة ، وفاعل كف يعود على « ما » ومفعوله محذوف - أى فكف جرهما « ليهما » فاعل تلى يعود على « ما » وضمير التثنية مفعول به به « على رب » والكاف « وجر » الواو للحال ، و « جر » مبتدأ « لم يكف » يكف فعل مضارع مبني للمجهول مجرور بـ « ما » ، ونائب فاعل يعود إلى « جر » ، والهاء خبر المبتدأ .

كقوله : \* كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه \*<sup>(١)</sup>

وقوله : \* ربمأ أوفيتُ في علم \*<sup>(٢)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل لنهشل بن جري ، يرثي أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش علي يوم صفين ، وصدده :

\* أخ ما جلد لم يخزني يوم مشهد \*

اللغة والأعراب . ماجد : ذو مجد ، والمجد : الرفعة والشرف والكرم . يخزني : يوقعه في الخزاية - وهي الإهانة والفضيحة ، والمراد : يخذلني ، يوم مشهد : اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، والمراد يوم صفين ، وهو الذي قتل فيه أخوه مالك . سيف عمرو ، المراد : عمرو بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه : الصمصامة . مضاربه : جمع مضرب ، وهو نحو شبر من طرفه . « أخ » مبتدأ « ما جلد » صفة « لم يخزني » الجملة خبر . ويجوز أن يعرب « أخ » خبراً لمبتدأ محذوف - أي هو أخ ، وما بعده صفة « يوم مشهد » يوم ظرف زمان متعلق بيخزني ومشهد مضاف إليه « كما » الكاف جارة ، و « ما » كافة « سيف عمرو » مبتدأ ومضاف إليه « لم تخنه مضاربه » الجملة خبر المبتدأ . والمعنى : يمدح أخاه بالشجاعة والإقدام والكرم ، وأنه لم يتخل عنه ولم يخذله ، ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه يوم صفين ؛ كما أن سيف عمرو بن معديكرب لم يخذله ولم ينب في يده عن شيء ما .

والشاهد : أن « ما » كفت الكاف - في « كما » - عن الجر ، فرفع « سيف » على الابتداء . وهذا هو الكثير فيها . هذا : وتقع « كما » بعد الجمل صفة في المعنى ، نحو : ( كما بدأنا أول خلق نعيده ) ، وتعرب نعتاً لمصدر أو حالا ؛ أي نعيده أول خلق إعادة مثل ما بدأنا - أو نعيده مماثلاً للذي بدأناه . ومثل « كما » - « كذلك » .  
(٢) صدر بيت من المديد لجذيمة الأبرش بن مالك بن فهم - ملك الحيرة ، وهو صاحب الزباء - المعروفة . وعجزه :

\* ترَفَعَن ثوبى شمالات \*

اللغة والأعراب . أوفيت : نزلت . علم : جبل . شمالات : جمع شمال - وهي ریح تهب من ناحية القطب الشمالي . « ربمأ » رب حرف جر شبهه بالزائد ، و « ما » كافة .

والغالب على « رَبِّ » المكشوفة - أن تدخل على فعل ماضٍ<sup>(١)</sup>  
كهذا البيت. وقد تدخل على مضارع منزلة الماضي لتحقق وقوعه  
نحو : ( رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(٢)</sup> .  
وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله : \* رَبَّمَا الْجَمَلُ الْمُوْبَلُّ فِيهِمْ \*<sup>(٣)</sup>

« ترفعن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « ثوبى » مفعول  
ترفعن مضاف إلى ياء التثنية « شمالات » فاعله .

والمعنى : كثيراً ما أنزل على الجبال العالية في مهب الرياح العاتية ، متحملاً  
المصاعب والمتاعب ، لأرقب الأعداء وأتعرّف خطتهم - يفتخر بأنه يرقب طلعة بنفسه  
متحملاً المشاق ، ولا يشمد على غيره في تلك المهام .

والشاهد : أن « ما » كفت « رب » عن عمل الجر - في قوله : « ربما أوفيت » ؛  
لأنها دخلت على الجملة الفعلية ، ولو عملت لدخلت على الاسم مجرّمة .

(١) ذلك لأن معناها التثنية أو التقليل - وهما إنما يكونان فيما عرف حده  
والمستقبل مجهول . وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة - وب وصلهما  
كتابة . فإن كانت « رب » عاملة - وجب فصلهما .

(٢) فإن « يود » وإن كان مستقبلاً حقيقة لأنه في يوم القيامة ؛ لكن لما كان  
معلوماً لله تعالى - نزل منزله الماضي بجامع التحقق في كل . وقيل : إن المضارع مقصود  
به حكاية حال ماضية على طريق المجاز . سورة الحجر - الآية : ٣ .

(٣) صدر بيت من الخفيف - لأبي دؤاد الإيادي ، وعجزه :

\* وَعَنَا جِيحُ بَيْتِنُ الْمِهَارِ \*

اللغة والاعراب . الجامل : اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه . وقيل : القطيع  
من الإبل مع رعاتها . المؤبل : المعد للقتية . عناجيح : جمع عنجور - كصفور ، وهي  
اخيل الجياد الطويلة الأعناق . المهار : جمع مهن - وهو ولد الفرس ، والأثني مهرة .  
« ربما » حرف تقليل وجر شبهه بأنزائه ، و « ما » كافة زائدة « الجامل »  
مبتدأ « المؤبل » صفته « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « وعناجيح »  
مبتدأ . مطرف على الجامل ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله « بيتن » بين ظرف مكان  
متعلق بمحذوف خبر مقدم وعن مضاف إليه « المهار » مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة لعناجيح .

حتى قال الفارسي: يجب أن تقدّر « ما » اسماً مجروراً برُبِّ بمعنى شيء<sup>(١)</sup> ، والجميلُ خبراً للضميرِ محذوفٍ ، والجملةُ صفةٌ لما<sup>(٢)</sup> - أي رُبِّ شيء هو الجميلُ المؤنَّبُ .

(فصل) تُحذف « رُبِّ » ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً كقوله :

\* فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٌ \*<sup>(٣)</sup>

وبعد « الواو » أكثر<sup>(٤)</sup> كقوله :

والعنى : بصف نفسه بالكرم والجود ، وأنه لا يبخل على من يتصل به بأحسن ما عنده ؛ من الإبل المتخذة للقتية ، والحيل الجياد التي معها أولادها .

والشاهد : دخول « رب » المكشوفة بـ « ما » - على الجملة الاسمية ، وذلك نادر .  
(١) وذلك ليكون الاسم المجرور بها نكرة .

(٢) و « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال - أي كائناً فيهم ، وبذلك يكون مدخول رب مفرداً . وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ، ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما - ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . وفي هذه الحالة تكتب « ما » مفصولة من « رب » ، بخلاف « ما » الكافة فإنها تكتب موصولة .

(٣) صدر بيت من الطويل ، لامرئ القيس الكندي - من معلقته المشهورة ،

يخاطب به محبوبته . وعجزه :

\* فَأَلْهِمْتَهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مَحْوِلٍ \*

اللغة والاعراب . طرقت : أتيتها ليلاً ، والطروق : الإتيان في الليل . ألهيتهما :

شفلتها . تمام : جمع تيمة ، وهي البعاويد التي تعلق على الصبي لتقيه من العين والسحر ونحوهما - على عقيدة العرب . محول : اسم فاعل ، من أحول الصبي - إذا مر من عمره حول .

« فمثلك » الفاء عاطفة و « مثلك » مبتدأ مرفوع بضمه مقدر ، وجر لفظاً برُبِّ

المحذوفة بعد الفاء ، والسكاف مضاف إليه « حبلى » بدل من « مثل » ، وجملة « قد طرقت »

خبر المبتدأ « ومرضع » معطوف على حبلى « فألهيتهما » الفاء عاطفة و « ألهيتهما » فعل وفاعل

ومفعول « عن ذي » عن جارة وذى مجرور بالباء ؛ لأنه من الأسماء الستة « تمام » مضاف

إليه مذكوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تمام مجرور بالكسرة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل الجر بنفسها ؛ لأنها نابت عن « رب » فتعمل عملها

\* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ \* (١)

وبعد « بَلْ » قليلاً كقولها : \* بَلْ مَهْمَةٌ قَطَعَتْ بَعْدَ مَهْمَةٍ \* (٢)

واللهي : رب امرأة مثلك حبلتي ، ومرضع قد أتيتها ليلا فشنلتها عن طفلها الصغير الذي تولع به . وخص الحبلتي والمرضع ؛ لأنهما أزهده النساء في الرجال ، ومع ذلك تمنقتا به ومالتا إليه .

والشاهد : جر « مثل » في اللفظ - رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير .  
(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس أيضاً - من المعلقة المذكورة ، وعجزه :

\* عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمُهْمُومِ لَيْبَتَلِي \*  
اللفظة والأعراب . كعوج البحر : أي مثله في شدة هوله وظلمته . سدوله : ستوره

والفرد سُدل . لبيتلي : ليختبر ويمتحن . « وليل » الواو : واو رب « ليل » مبتدأ وهو مجرور لفظاً رب المحذوفة « كعوج البحر » كعوج متعلق بمحذوف صفة لليل ، والبحر مضاف إليه ، والخبر محذوف - أي قطعت « أرخى سدوله » ، الجملة صفة ثانية لليل - أو هي خبر المبتدأ ، « على » متعلق بأرخى « بأنواع المهوموم » بأنواع متعلق بأرخى والمهموم مضاف إليه « لبيتلي » اللام للتعديل ، وبيتلي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد اللام . واللهي : رب ليل عظيم الهول والخوف ، أسدل على ستور ظلامه - مع أنواع المهوموم والأحزان ؛ ليختبر ما عندي من الشجاعة والاحتمال والصبر ، أو الجزع والفرع - قطعت ، ولم أبال بشيء ما - منافذ يصيبني ويفزعني .

والشاهد : جر « ليل » رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذفها ، وجر ما بعدها بعد الفاء . (٢) بيت من الرجز المشطور ، لرؤبة بن المجاج .  
اللفظة والأعراب . مهمه : مفازة بعيدة الأطراف . قيل : سميت بذلك لأن سالسكها يقول لصاحبه من الخوف والنعس : « مه - مه » - أي كفف عن الحديث . « بل » حرف عطف للأضراب « مهمه » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة ، وجر لفظاً رب المحذوفة بعد « بل » « قطعت » الجملة خبر . ويجوز أن يعرب « مهمه » مفعولاً مقديماً لقطعت منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها رب المحذوفة ، « بعد مهمه » بعد ظرف زمان متعلق بقطعت ومهمه مضاف إليه .

والشاهد : في « بل مهمه » ؛ حيث جر برب المحذوفة بعد « بل » .  
وحذف « رب » بعد « بل » ، وإبقاء عملها - قليل بالنسبة للواو والفاء .

وبدونهم أقل كقولهم : **رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي ظِلِّهِ** <sup>(١)</sup>  
وقد تحذف غير « رُب » ويبقى تيمله ؛ وهو ضربان :  
سماعي ؛ كقول رؤبة : « **خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ** » - جواباً لمن قال له :

وكل حرف من هذه الأحرف الثلاثة - يسمى : العوض عن « رب » - أو النائب عنها .  
ويقال في الإعراب : الواو واو « رب » - والفاء فاء « رب » - وبل : بل « رب » .  
وفي حذف « رب » بعد هذه الأحرف - يقول الناظم :

(وَحُذِفَتْ «رُبٌّ» فَجَرَتْ بَعْدَ «بَلٍ» وَ «الْفَاءُ» وَبَعْدَ «الْوَاوِ» شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) <sup>(٢)</sup>  
أى أن « رب » قد تحذف ويبقى ما بعدها مجروراً بها لفظاً ، وذلك لتليل بعد  
« بل » - وكثير بعد الفاء ، وشاع بعد الواو .

(١) صدر بيت من الخفيف - لجليل بن معمر المدري . وحجزه :

كِدَّتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

اللفظة والأعراب . رسم دار : هو ما بقى من آثارها لاصقاً بالأرض ؛ كالرماد ونحوه .  
ظلل : ما شخصى - أى ارتفع من آثارها ؛ كما وتند - والأثافي .  
من جله : من أجله - أو من عظم شأنه في نفسى . « رسم » بالجر مبتدأ مرفوع  
بضمه مقدر ، وجر لفظاً برب محذوفة « دار » مضاف إليه « وقفت » الجملة صفة لرسم  
« فى ظله » جار ومجرور متعلق بوقفت « كدت » كاد واسمها « أقضى الحياة » الجملة  
خبر كاد ، والجملة من كاد ومعمولها خبر المبتدأ .

والعنى : رب أرباق من آثار ديار الأجابة - وقفت عنده ، فكدت أموت أسى  
وحزنًا على تلك الديار ، التى كانت عامرة بأهلها ، ولما أعظم شأن فى نفسى - فأصبحت  
خراباً خاوية من ساكنيها .

والشاهد : جر « رسم » برب محذوفة ، من غير أن يسبق هذا المجرور حرف  
من الأحرف الثلاثة التى مرت بك ، وذلك نادر .

(\*) « رب » نائب فاعل حذف مقصود لفظها « فجرت » الفاء عاطفة ، وفاعل جرت يعود  
على رب والباء لتأنيث « بعد » ظرف متعلق بجرت « بل » مضاف إليه مقصود لفظه « والفاء »  
مطوف على بل وقصر للضرورة « وبعد الواو » بعد ظرف متعلق بشاع والواو مضاف إليه « ذا » اسم  
إشارة فاعل شاع « العمل » بدل من ذا - أو نعمت - أو عطف بيان .

كيف أصبحت؟<sup>(١)</sup>

وقياسي<sup>(٢)</sup>؛ كقولك : بكم درهم اشتريت ثوبك؟ - أي : بكم

من درهم؟ خلافاً للزجاج في تقديره الجرّ بالإضافة<sup>(٣)</sup> . وكقولهم : إنَّ

في الدار زيداً والحجرة عمراً<sup>(٤)</sup> - أي : وفي الحجرة؛ خلافاً للأخفش؛

إذ قدّر العطف على معمولي عاملين<sup>(٥)</sup> . وقولهم : مررتُ برجلٍ صالح

إلا صالح فطالح<sup>(٦)</sup> . حكاه يونس ، وتقديره : إلا أمرٌ بصالح فقد

مررتُ بطالح<sup>(٧)</sup> .

(١) الأصل : بخير - أو على خير ، حذف الجار وأبقى عمله . ورؤية هذا من

فصحاء العرب الذين يستدل بقولهم .

(٢) ويترد في مواضع كثيرة ، منها : أن يكون حرف الجرّ داخلاً على تمييز «كم»

الاستفهامية ؛ بشرط أن تكون مجرورة بحرف جرّ مذكور قبلها ، كمثل المصنف .

(٣) أي إضافة «كم» إلى تمييزها . ويمنع منه : أن «كم» قد تكون كناية عن عدد

مركب ، والمركب لا يضاف إلى ما بعده على الفصح .

(٤) هذا هو الموضع الثاني ، وهو : أن يكون حرف الجرّ مع مجروره بعد

عاطف ، والعطف عليه مشتمل على حرف جرّ نمائيل للمحذوف «فالحجرة»

مجرورة بنى محذوفة ، وليست معطوفة على الدار ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي

عاملين مختلفين ، وهذا ممنوع عند سيبويه ومن تبعه ، وذلك لضعف العاطف عن القيام

مقام عاملين مختلفين .

(٥) جعل «الحجرة» معطوفة على الدار ، و «عمراً» معطوفاً على «زيداً»

والدار ، وزيد - معمولان لعاملين مختلفين ؛ لأنّ العامل في الدار حرف الجرّ ، والعامل

في «زيداً» - إن .

(٦) هذا هو الموضع الثالث ، وهو : أن يكون حرف الجرّ مسبقاً بفاء الجزاء

الواقعة بعد ما تضمن مثل المحذوف .

(٧) هذا تقدير ابن مالك . وقدره سيبويه : إلا أكن مررت بصالح فبطالح

قيل : وهو الصواب ؛ لئلا ينتقض إخبارك أولاً بشرور فيما مضى ؛ لأنّ إلا أمر - معناه

في المستقبل . ويمكن حمل تقدير ابن مالك عليه ؛ بأن يجعل معنى لا أمر - إن لا أكن  
مررت . وفيما سبق من حذف الجار وإبقاء عمله تشبيهاً برب - يقول الناظم :

( وَتَلَّحُّ بِحَرْفٍ يَسُوغِي « رَبِّ » ، لَدَيْ « حَذْفِي » وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا ) (٥)

أي وقد يجر الاسم بحروف غير « رب » مع حذفها ، وبعض حالات الحذف  
والجر قد يكون قريناً مطرداً ، وبعضه سماعي لا يقاس عليه .

وكان يطرد في الحذف الجرميات كره المصنف .

( أ ) أن يكون حرف الجر « لام الجار » إذا برزت « كي » السمدية ومثلها

نحو : كأنك كي تبطل على عمالك - أي لسكي - هنا ندرت « كي » مطلقاً .

( ب ) أو يكون الجار أحد حروف القسم والجرور لفظ الجلالة - دون عوض

من حرف القسم المحذوف ، نحو : الله لأعاقبن المهمل - أي بالله .

( ج ) إذا كان الجار واقفاً مع الجرور في سؤال مفردون الهمزة - بعد كلام متضمن

مثل المحذوف ، نحو : أظن بن إبراهيم - استهماً لمن قال : مررت بعلى :

( د ) أو كانا واقفين بعد « هلا » التي للتعريض ، وقبلهما كلام مشتمل على مثل

المحذوف ، كأن يقال : سأصنق بدينار ، فيقال : هلا دينارين - أي بدينارين .

( هـ ) أن يكون الجرور بالحرف معطوفاً على خبر « ليس » ، أو خبر « ما » الحجازية ؛

بحرط أن يكون كل منهما ماصاً لما لاخول حرف الجر عليه ؛ بأن يكون الخبر انما لم ينتقص

فيه إلا ، نحو : لست مدركاً القطار ولا قادر على العودة - يجر « قادر » بالمطوف على

« مدركاً » الذي يجوز جرّه بالياء ، فيقال : لست بمدرك . فعلى العجواز الموهوم

عطف عليه بالجر ، وهذا هو الذي يسميه النحاة : « المطف على التوهم » .

( و ) إذا كان الجار بسموفاً بأن الشرطية ، وقبلهما كلام مشتمل على مثل

للمحذوف ، نحو : سلم على من تحب ، إن شجعت وإن على .

( ز ) إذا كان حرف الجر مع الجرور معطوفين على مشتمل على حرف جر ،

مثل المحذوف ، مع الفصل « بلا » - بين حرف المطف وحرف الجر ، نحو : ما للعلم

إلا الإرشاد والتوجيه ، ولا الطالب إلا الجهد والتحصيل - أي : ولا للطالب .

(\*) « قد » حرف للتقليل « بهي » جار وجرور واقم موقع نائب فاعل يجر « رب »  
مضاف إليه مفعول لفظه « لدى » ظرف متعلق بيجر « حذف » مضاف إليه « وبعضه »  
مبتدأ ومضاف إليه « يرى » فعل ماضٍ المجهول ونائب الفاعل يعود على بعضه ، وهو المفعول الأول ،  
« مطرداً » مفعول ثانٍ ، والجملة خبر المبتدأ .

(ح) أن يكون حرف الجر كالوضع السابق ، مع الفصل « بئو » كقوله : متى استعنتم بنا ولو فئمة منا - وجدتم منا كل عون ؛ أى : ولو بفئة .  
هذا : ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره اختياريًا ، ويجوز الفصل بينهما اضطرارًا بظرف أو جار ومجرور .

( تنبيه )

ذكرنا فيما سبق : أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يرتبطان به ، وهذا المتعلق قد يكون فعلاً ، أو شبهه - كاسم الفعل ، أو مؤولاً بما يشبه ذلك ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : ( أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ) ( وهو الله في السموات وفي الأرض ) - أى : وهو المسمى بهذا الاسم . ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون ) - أى انتفى السكون مجنوناً - بنعمة ربك ؛ فإن لم يكن شيء من ذلك في اللفظ ، قدر السكون المطلق متعلقاً . ويستثنى من ذلك :

- ( ا ) الحروف الزائدة ؛ لأنه أتى بها للتأكيد لا للربط ، وذلك كالباء و « من » - في قوله تعالى : ( وكفى بالله شهيداً . هل من خالق غير الله ) .
- ( ب ) « لعل » في لغة عقيل ؛ لأنها شبيهة بالزائدة . ولذلك يكون مجرورها في موضع رفع ، وما بعده خبر .
- ( ج ) « رب » مثل : رب رجل محسن قابلت ؛ لأن مجرورها مفعول .
- ( د ) « لولا » عند من جريها ، فقال : لولاى - لولاك ؛ لأنها بمنزلة « لعل » في رفع ما بعدها محلاً .
- ( هـ ) حروف الاستثناء ، وهى : خلا ، وعدا ، وحاشا - إذا خفض .

( نائدة )

« كلا » حرف معناه الردع والزجر دائماً عند جمهور البصريين ، وسيبويه والخليل وغيرهما . ويجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، ويمضون رأيهم هذا بأن أكثر ما ورد بها في القرآن - وهو ٣٣ موضعا - كان بمكة ؛ لأن أهلها غلاظ الطباع شديدو العناد ، والزجر والردع بهم أنسب .

ويرى الكسائى وأبو حاتم : أنها تخرج عن الردع ؛ فتسكون حرف جواب بمعنى إى - ونعم ، نحو قوله تعالى : ( كلا والقمر ) لأن مناه : إى والتمر . وبمعنى « ألا » الاستفتاحية ، نحو ( كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ) . وتأتى بمعنى حقاً ، إذا لم يكن بعدها « إن » المسكورة ؛ لأن إن لا تكسر بعد حقاً . قيل : والرأى أنها للردع والزجر

وما جاء مما يؤهم غير ذلك - يمكن تأويله وتخرجه في يسره، ويوقف عليها إذا كانت ردعا لما قبلها، وإذا كانت ردعا لما بعدها - لا يحسن الوقف عليها .

## الأسئلة والتربينات

- ١ - يسمى الكوفيون حروف الجر - حروف الإضافة . ولهذه التسمية علاقة بحاجة هذه الحروف إلى متعلق . وضح ذلك .
- ٢ - تستعمل « كي » حرف جر، ومصدرية . فمتى تعين للجر؟ وما الأشياء التي تجر بها؟
- ٣ - ما الذي تجره « رب »؟ وما شرط جرها للضمير؟ وضح ذلك بأمثلة .
- ٤ - ما الفرق بين حرف الجر الأصلي، والزائد، والشبيه بالزائد؟ هات مثالا لكل .
- ٥ - من معاني « من » : التنصيص على العموم ، وتأكيد التنصيص عليه . اشرح ذلك ، وبين الفرق بينهما ، موضحا بالمثل . ثم اذكر أمثلة فيها « من » للتبويض - وللبدل - وزائدة .

٦ - اشرح قول الناظم :

و«مُنْذُ ، وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ ؛ كَجِئْتُ مُنْذَعَا

- ٧ - اذكر خمسة من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار وإبقاء عمله . ومثل .
- ٨ - ما الذي تلحقه « ما » من حروف الجر؟ وما حكم ما تلحقه منها؟ وضح ما تقول .
- ٩ - فيما يأتي شواهد في « باب حروف الجر » . بين موضع الشاهد على ضوء ما عرفت قال تعالى : ( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى . مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ . وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَانْقَدَ نَعْرَكُمْ اللَّهُ بِيَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ . اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا . وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السَّبْعِ . وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . وَإِذْ كَرِهَ اللَّهُ لَكَ إِهْتِكَامَهُمْ . فَوَيْلٌ لِلْقَاسِمَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ . لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْدِيًا مِنَّا . مَهْدَقًا إِمَّا مَعَهُمْ . لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا . فَاتَّخَذَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَنَحْرًا . مِنَ الْقَوْمِ الَّذِي كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ) . في الحديث :

« صوموا الرؤيته وأطروا الرؤيته » . « بني الإسلام على خمس »  
رُبَّ ضَارَةٍ نَافِعَةٍ .

إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى الشُّعُوبِ فَلَمْ أَجِدْ كَالْجَمَلِ ذَاهٍ لِلشُّعُوبِ مُبِينًا  
وَجَانِبِ مِنَ التُّرْبَى يُدْعَى الْوَطْنَ مِلءُ الْعِيُونَ وَالْقُلُوبِ وَالْفِطَنِ  
مَا لِـمُحِبِّ جَدِّ لَدَّ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأَى فَيَجْجُرُ  
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا مَا بَقِيَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا  
لَقَدْ عَلِمْتُ سَمْرَاهُ أَنْ جَدِيدَهَا تَجِيحُ كَمَا مَادَ السَّمَاءُ تَجِيحُ  
وَإِنَّكَ لَمْ يَنْفَخْ عَلَيْكَ كَمَا خَرِ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُخَلَّبِ  
تَمَارَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ انشأني له فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَالنَّصْرِ  
لَيْسَ النَّفْسِي بِسَيِّدٍ فِي قُوَّتِهِ لَكِنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ الْمُتَغَابِي  
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا أَطُولُ اجْتِمَاعِهِ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةٌ مَمَّا

٩ - اشرح وأعرب قول ابن الرومي - يهجو خالدًا القحطبي :  
أَخَالِدُ مَا أَغْرَاكَ بِي مِنْ عِدَاوَةٍ وَلَا تَرِيَةً لَوْلَا الشَّقَاءُ الْمُقَدَّرُ  
١٠ - هات أمثلة من إنشائك في الحالة الحاضرة - لما يأتي :  
استعمال « السكف » ، و « عون » - اسمين .  
زيادة « ما » بعد « رب » - وعدم كنهها عن العمل .  
استعمال « عند » اسمًا - وبعده جملة اسمية .  
استعمال « في » بمعنى بناء - والعكس .

١١ - أعرب ما تحته خط فيما يأتي : وبين الشاهد فيه - وهو لأبي محمد اليزيدي النحوي :  
شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا بِحَاجَتِكُمْ وَشَكَوْا إِلَيْكُمْ بِحَاجَتِنَا  
فَلَوْلَا الْعَافَاةُ كُنَّا كَكُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَمَا

١٢ — بين فيما يأتي: حرف الجز ، ومعناه ، ومجروره ، والزائد ، والأصل .  
أيها العاقل ! مل إلى بأذنك وعقلك . ادخر من غناك لفقرك ، ومن صحتك  
لمرضك ، ومن دنياك لآخرتك ، ولا تكن في غفلة عن هذا ( فما متاع الحياة  
الدنيا في الآخرة إلا قليل ) .

وابتعد عن المعاصي ما استطعت ، فسيجمع الله الناس ليوم تشيب من هوله  
الولدان ، ( وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون ) ،

وكن كما أمرك مولاك ، ودع الغوى ، فمن قريب يؤذبه الدهر ، ( واتقوا يوماً  
لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ) .

واعلم أن الناس في سمرائك منذ خلق الله الخلق ؛ فالعاجز من اعتمد على غيره  
ولو كان أقرب الناس إليه ، والقوى من اعتمد على نفسه ، وجازى الحسن  
بإحسانه والسيء بإسأائه ، ولم يلق نفسه إلى ما فيه هلاكه ، وتحلى بالخلق  
السكريم ، وتمثل بقول الشاعر :

وَلَمْ أَرْ كَالْمَعْرُوفِ أَمَّا مَذَاقُهُ فَحُلُوهُ وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

١٣ — أعرب البيت الآتي واشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

أَخْلَقَ بَدَنِي الصَّبْرَ أَنْ يَحْظِيَ بِحَاجَتِهِ وَمُنْذَرًا مِنَ الْقَرَعِ الْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

( هذا باب الإضافة ) (١)

تُحذف من الاسم الذي تريد إضافته ؛ ما فيه من تنوين ظاهرٍ  
أو مقدرٍ<sup>(٢)</sup> كقولك في ثوبٍ ودرهمٍ : ثوبٌ زيدٍ ودرَاهِمُهُ .

ومن نونٍ تلي علامة الإعراب ، وهي : نونُ التثنية وشبهها ، نحو : (تَبَّتْ  
يَدَا أَبِي لَهَبٍ) - وهذان اثنا زيدا . ونونُ جمعِ المذكرِ السالمِ وشبهه ،  
نحو : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)<sup>(٣)</sup> - وَعِشْرُ وَعَمْرُو<sup>(٤)</sup> . ولا تُحذفُ النونُ

هذا باب الإضافة

(١) معناها في اللغة : مطلق الإسناد . واسطلاحاً : إسناد اسم إلى آخر ، على  
تنزيل الاسم الثاني من الأول - منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام التنوين - في تمام الكلمة .  
وإن شئت قلت : هي نسبة تقييدية بين اسمين ؛ تقتضى أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً .  
والمراد بالنسبة : الإسناد والحكم . ومعنى كونها تقييدية : أنها نسبة جزئية ، الفرض منها  
تقييد المضاف بالمضاف إليه ، وإيجاد نوع من القصر والتحديد له ، بعد أن كان عاماً مطلقاً .  
ولا يكون المضاف إلا اسماً . وكذلك المضاف إليه . وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها ،  
ولكن على التأويل بالاسم .

ومن ذلك : إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ، قال تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين  
صدقهم ) وقال الشاعر :

\* عَلَى حِينٍ عَابَتْهُ الشَّيْبُ عَلَى الصَّبَا \*

وإضافة حيث - خاصة - من أسماء المسكن ، قال سبحانه : ( وأخرجوهم من حيث  
أخرجوكم ) . سورة البقرة - الآية : ١٩١ .

وإضافة لفظ « آية » - بمعنى علامة ، قال الشاعر : زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَأْيَةٍ مَا يُحْيُونَ الطَّعَامَا

(٢) كتشوين الممنوع من الصرف ؛ كدراهم - كما مثل المصنف . وكذلك يجب حذف  
أن « غير الأصلية التي هي من بنية السكامة » - من صدر المضاف ؛ إذا كانت الإضافة  
محضة . أو غير محضة - والمضاف غير مثنى أو جمع على حده ، والثاني مجرد من أن  
كاسيأتى في موضعه إن شاء الله . (٣) سورة الحج - الآية : ٣٥ .  
(٤) عشرو : شبهه بجمع المذكر في إعرابه بالحروف ، وليس بجمع ؛ لأنه لا مفرد له .

التي تليها علامة الإعراب، نحو: بساتين زيدٍ - (شياطين الإنس)<sup>(١)</sup> .  
ويجزم المضاف إليه بالمضاف - وفقاً لسيدويه<sup>(٢)</sup> ، لا بمعنى اللام -  
خلاقاً للزجاج<sup>(٣)</sup> .

(فصل) وتكون الإضافة على معنى « اللام » بأكثرية . وعلى  
معنى « من » بكثرة . وعلى معنى « في » بقلّة<sup>(٤)</sup> .  
وضابط التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظرفاً للأوّل<sup>(٥)</sup> ، نحو :  
(مكر الأيل - يا صاحبي السّجن)<sup>(٦)</sup> .

(١) لأن النون في المثالين تليها علامة الإعراب - وهي الحركة، وعلامة الإعراب  
تأتي في المرتبة بعد آخر الكلمة . سورة الأنعام - الآية : ١١٢  
وإلى حذف النون والتنوين - من المضاف يشير الناظم بقوله :

(نوناً تلي الإعراب أو تنويناً مما نضيفُ احذفُ ؛ كطور سيناً)<sup>(٧)</sup>  
أى احذف من الاسم الذي تريد إضافته - نوناً تلي حرف الإعراب ، وكذلك  
التنوين الذي في آخر الاسم . . ومثل الناظم لحذف التنوين من المضاف بكلمة « طور »  
عند إضافته « لسينا » . والطور : جبل معروف في صحراء سيناء - على الحدود الشمالية  
الشرقية لمصر (٢) وواقعه الجمهور وهو الصحيح ؛ بدليل اتصال الضمير به ، والضمير  
لا يتصل إلا بعامله (٣) أى : ولا بالإضافة ، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف  
- خلافاً لمن قال ذلك (٤) ذهب أبو حيان : إلى أن الإضافة ليست على معنى أى  
حرف ، ولا على نية حرف (٥) أى : أن يكون المضاف إليه ظرف زمان أو مكان  
واقعاً فيه المضاف ، سواء كانت الظرفية حقيقية أو مجازية ؛ فإن المقصود أن يكون وعاء  
للمضاف وغلاًفاً يحتويه ، وقد مثل لها المصنف .

(٦) سورة سبأ - الآية : ٣٣ ، وسورة يوسف - الآية : ٣٩ - ٤١ .

(٧) « نوناً » مفعول مقدم لاحذف « تلي » الجملة نعمت لنوناً « الإعراب » مفعول تلي على  
حذف مضاف - أى حرف الإعراب « أو تنويناً » مفعول على نوناً « مما » من حرف جر ما : اسم  
موصول والجار والمجرور متماق باحذف « نضيف » الجملة صلة ما « كطور سيناً » الجار والمجرور  
خبر لمبتدأ محذوف - أى وذلك كطور ، وسيناء : مضاف إليه ، وقسم للضرورة .

والتي بمعنى « من » أن يكون المضافُ بَعْضَ المضافِ إليه ، وصالحاً للإخبارِ به عنه <sup>(١)</sup> نكحتم فضةً ؛ ألا ترى أن الخاتمَ بَعْضُ جنسِ الفضة ؟ وأنه يقال : هذا الخاتمُ فضةٌ ؟ فإن انتفى الشرطان معاً ، نحو : ثوبُ زيدٍ وغلامه - وحصيرُ المسجدِ وقنديله. <sup>(٢)</sup> أو الأوَّلِ فقط ، نحو : يومِ الخميسِ <sup>(٣)</sup> . أو الثاني فقط ، نحو : يدُ زيدٍ <sup>(٤)</sup> . فالإضافةُ بمعنى لامِ الملكِ والاختصاصِ <sup>(٥)</sup> .

(١) أى يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف .  
(٢) فإن الثوب والغلام - ليسا بعض زيد ، وكذلك الحصير والقنديل - ليسا بعض المسجد ، ولا يصح الإخبار بزيد ولا بالمسجد عما قبلهما . والإضافة في الأولين للملك ، وفي الآخرين للاختصاص <sup>(٣)</sup> فإن اليوم ليس بعض الخميس ، وإن كان يصح الإخبار عنه بالخميس ، فالإضافة هنا من إضافة المسمى للاسم .  
(٤) فإن اليد وإن كانت بعض زيد ، لسكن لا يصح الإخبار عنها به ، والإضافة فيه من إضافة الجزء إلى كله (٥) لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه ، ولام الاختصاص كبقية الأمثلة . وعلى هذا تكون الإضافة التي على معنى اللام هي : التي يتحقق معناها دون « من » - أو « في » .

هذا : ولا يشترط في الإضافة التي بمعنى اللام - صحة التصريح باللام ؛ بل يكفي إفادة معناها ؛ كيوم الاثنين - وعلم البلاغة - وشجرة التفاح ؛ فإنها بمعنى لام الاختصاص ولا يصح إظهار اللام فيها . ومن الإضافة التي على معنى « من » : إضافة الأعداد إلى المعدودات ، نحو : خمسة أقلام . وإضافة العدد إلى مثله ، نحو : أربعائة ، ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المضاف إليه يشمل المضاف . وإضافة المقادير إلى الأشياء المقدره ، نحو : بعث فدان قمح . وقد سبق ذلك في التمييز .

وقد تبين مما تقدم : أن سبب اختيار هذه الثلاثة ؛ أنها أقدر على تحقيق الغاية المعنوية ؛ ذلك أن « اللام » تدل على ماسكية المضاف إليه للمضاف . و« من » تدل على أن المضاف بعض

(فصل) والإضافة على ثلاثة أنواع :

نوع يفيدُ تعرفُ المضافِ إليه إن كان معرفةً ؛ كغلامُ زيدٍ . وتخصُّصه به

إن كان نكرةً<sup>(١)</sup> ؛ كغلامِ امرأةٍ - وهذا النوعُ هو الغالبُ<sup>(٢)</sup> .

ونوعٌ يفيدُ تخصُّصَ المضافِ دونَ تعرفِهِ<sup>(٣)</sup> . وضابطه : أن يكونَ

المضافُ متوغلاً في الإبهامِ<sup>(٤)</sup> ؛ « كغيرِ » - و « مثلِ » ؛ إذا أُريدَ بهما

مُطلقُ المماثلةِ والمغايرةِ<sup>(٥)</sup> - لا كالمأهَمِ<sup>(٦)</sup> . ولذلك صحَّ وصفُ

المضافِ إليه ، و « في » تدلُّ على أن المضافِ إليه يحوى المضاف - كما يحوى الطرفُ المظروفَ

(١) المراد بالتخصُّص : تقليلُ الشيوعِ والاشتراكِ في النكرة ، بحيث تصبِحُ في درجة

بين المعرفة والنكرة - من ناحية التعمين والتحديد.

(٢) ذلك ؛ لأن كلا من المتضامين يؤثر في الآخر ؛ فالمضاف يؤثر في الجزء في

المضاف إليه ، وهذا يؤثر في الأول التعريف أو التخصُّص . وضابطه : انتفاء ضابطي

القسمين الآتين . (٣) هذا النوع ينقسم إلى قسمين :

(١) قسم ملازم للتسكير ، لا يقبلُ التعريف أصلاً ولو أُضيفَ إل معرفة ؛ لشدة

توغله في الإبهام . وقد ذكر المصنّف ضابطه .

(ب) وقسم يقبلُ التعريف ، وليكن يجب تأويله بنكرة ؛ لأنه حل محل

ما لا يكون إلا نكرة . ومن ذلك : المعطوف على مجرور رب . وعلى التمييز المجرور

بعيد « كم » ، نحو : رب رجلٍ وصديقه يهدنا - كم ناقةٍ وفصيلهما شاهدنا ؛ لأن مجرور

« رب » و « كم » - لا يكون إلا نكرة ، فالمعطوف عليهما نكرة كذلك . وكذلك

كلمة « وحد » - و « جهد » - و « طاقة » - ونحوها ؛ في مثل قولهم : فعل ذلك وحده -

أو جهده - أو طاقته ؛ لأن هذه الكلمات أحوال غالباً ، والحال لا يكون إلا نكرة

ولهذا يجب تأويلها بـ « مفرداً » - وجاهداً - ومنطيقاً .

(٤) أى متعمقاً ومتفعلماً ، وشديد اللخبيل فيه .

(٥) نحو : مررت برجلٍ غيرك - أو مثلك ؛ لأن المغايرة أو المماثلة العامة بين

شيئين - لا تخص وجهاً بعينه ، ولا تدخلُ أن على غير .

(٦) لأن صفات المخاطب معلومة ، فثبوتها كلها للشخص ، أو ثبوت أعضادها

النكرة بهما ، في نحو : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ - أو غيرِكَ<sup>(١)</sup> .

وتُسمَى الإضافةُ في هذين النوعين : مَعْنَوِيَّةً ؛ لأنها أفادتُ أمراً

معنويّاً<sup>(٢)</sup> . ومَحَضَّةٌ - أى خالصةٌ من تقدير الانفصال<sup>(٣)</sup> .

جميعها لشخص - يستلزم تعيينه . وإذا أُريد بـ «غير» و «مثل» - منازرة خاصة ومماثلة خاصة - حكم بتعريفهما . وأكثر ما يكون ذلك في «غير» : إذا وقعت بين ضدين معرفتين ، نحو : رأيت العلم غير الجهل - ومررت بالكريم غير الشحيح . ومنه قوله تعالى : (صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) ؛ فقد أزيل إبهام «غير» بتعيين جهة المنازرة . ويكون في «مثل» : إذا أضيفت لمعرفة وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة ، نحو : محمد مثل عنزة - أى في الشجاعة ، وعلى مثل حاتم - أى في الجود . ومن الألفاظ المتوغلة في الإبهام : تَرَبُّبُكَ - نَمُوْكَ - نَدُّكَ - شَبُهَكَ ، ومماها : نَظِيرُكَ . وَشَرُّكَ - قَطُّكَ - قَدُّكَ ، وهي بمعنى حسبك وكافيك . وخذتك - بمعنى صاحبك . ولا يقاس على هذه ، بل يقتصر على السماع .

(١) وهذا يدل على أنها لم تعرف بالإضافة ؛ لأن النكرة لا توصف بمعرفة .

(٢) وهو : استفادة المضاف من المضاف إليه - التعريف أو التخصيص ، ولأنها تتضمن

معنى حرف من حروف الجر الثلاثة : من - في - اللام .

(٣) فإن نحو : والد محمد مثلك - ليس في تقدير : والد محمد مثل لك ، بل بين

المضاف والمضاف إليه قوة ارتباط واتصال .

وأكثر ما يكون المضاف في الإضافة المحضة : اسماً جامداً غير مؤول بالمشق ؛

كالمصادر وأسمائها ، والمشتقات الشبيهة بالجوامد التي لا تعمل مطلقاً ؛ كأسماء السكان

والزمان ، والآلة ، وأفعال التفضيل - على المشهور .

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَالثَّانِي اجْرُرُ ، وَانْوِ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا

لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذَا

ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك . وضابطه : أن يكون المضافُ صفةً  
تُشبه المضافَ ؛ في كونها مراداً بها الحالُ أو الاستقبالُ<sup>(١)</sup> .

لِمَا سِوَى ذِيكَ ، وَاخْصُصْ أَوْلاً

أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا<sup>(٢)</sup>

أى اجرر اثنان - وهو المضاف إليه ، وانو - أى تحيل - وجود الحرف «من»  
أو «في» ؛ إذ لم يتحقق المعنى إلا على نية أحدهما ، فإن لم يصلح أحدهما، نخذ اللام  
وانوها في كل موضع - سوى الموضع الصالح لهذين الحرفين . واخصص الأول - وهو  
المضاف ، أو عرفه بالذى تلاه - وهو المضاف إليه .

(١) أما الصفة التي بمعنى الماضي أو مطلق الزمن - فإن الإضافة فيها محضة ، نحو :  
قارىء الدرس أمس كان نشيطاً - وقارىء الدرس نشيط . واختلاف في الصفة التي  
بمعنى الاستمرار ؛ ففيل : هى كالحال ، وقيل : الاستمرار يحتوى على الأزمنة الثلاثة ؛ فإذا  
اعتبر جانب الماضي - كانت الإضافة حقيقية ، فلا يعمل ، ويعترف بالإضافة كما في  
(مالك يوم الدين) بدليل وصف المعرفة به . وإن اعتبر جانب الحال أو الاستقبال -  
كانت الإضافة غير حقيقية ، فيعمل ولا يتعرف كما في قوله تعالى : (وجاعل الليل سكناً) .  
هذا . وإذا كان المضاف إليه جملة في هذا النوع من الإضافة ؛ فإن هذه الجملة تعتبر  
في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تؤول بمصدر مضاف إلى فاعله إن كانت فعلية -  
وبمصدر مضاف إلى مبتدئه إن كانت اسمية ، نحو : أزورك حين تكون في المنزل -  
أى حين وجودك . وأزورك حين والدك موجود - أى حين وجود والدك .  
وهذا المصدر يكون معرفة إن أضيف إلى معرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة .

(\*) « واثاني » مفعول لا جرر « وانو » فعل أمر مطوف على اجرر « من » مفعوله مقصود  
لفظه « أو في » مطوف على من « إذا » ظرف مضمون معنى الشرط « لم يصلح » فعل الشرط  
« إلا » أداة استثناء مائة « ذاك » ذا اسم إشارة فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب  
« واللام » مفعول مقدم لحد « هذا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقبة  
المنقبة ألماً للوقف (\*) « لا » متعاقب بخذ ، وما اسم موصول « سوى » ظرف مضاف إلى « ذاك »  
والإشارة للمبين ، وهو متعلق بمحذوف صلة ما « أولاً » مفعول اخصص « أو » حرف عطف وتفسير  
التعريف « مفعول أعطى الثاني » ولها مفعولها الأول « بالذى » جار ومجرور متعلق بأعطى - والباء  
الاسمية ، أو متعلق بالتعريف « تلاه » فعل ماضٍ وتفاضل يعود على الذى ، والجملة صلة الذى

وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل<sup>(١)</sup> كضارب زيد - وراجينا .  
واسم المفعول<sup>(٢)</sup> كمضروب العبد - ومروّع القلب .  
والصفة المشبهة كحسن الوجه - وعظيم الأمل - وقليل الخيل .  
والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ؛  
وصف النكرة به في نحو: (هدياً بالغ الكعبة)<sup>(٣)</sup> . ووقوعه حالاً  
في نحو: (ثاني عطفه)<sup>(٤)</sup> ، وقوله: \* فأتت به حوش الفؤاد مبطناً\*<sup>(٥)</sup>

(١) سواء كان مضافاً لمعوله الظاهر أو المضمرة ، وقد مثل لها المصنف ، ومثل اسم  
الفاعل : أمثلة المبالغة . (٢) سواء كان من الثلاثي أم من غيره ، كمثالي  
المصنف . ومروّع ، من روعة الشيء - بمعنى أفزعه .

(٣) « ف » هدياً « نكرة منصوبة على الحال ، و « بالغ الكعبة » صفتها ومضاف  
إليه ، ولا توصف النكرة بالمعرفة . سورة المائدة - الآية : ٩١ .

(٤) « ثاني » حال من فاعل « يجادل » في قوله تعالى : (ومن الناس من يجادل  
في الله بغير علم) . والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل . سورة الحج الآية : ٩  
(٥) صدر بيت من الكامل ، لأبي كبير الهذلي ، يمدح تأبط شراً - أحد فتاك  
العرب وذؤبانهم . وعجزه :

\* سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهَوْجِلِ \*

اللغة والأعراب : أتت به : فاعل أتت يعود إلى أم تأبط شراً ، وكان أبو كبير  
قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شراً . حوش الفؤاد : حديد القلب  
جري ، الجنان . مبطناً : ضامر البطن . سهداً : قليل النوم . الهوجل : الثقل السكلان -  
أو الأحق . « حوش الفؤاد » حوش حال من الضمير في « به » والفؤاد مضاف إليه ، وهو صفة  
مشبهة مضافة إلى فاعلها « مبطناً - وسهداً » حالان مثل حوش « إذا » ظرف زمان متعلق  
بسهداً « ما » زائدة « ليل الهوجل » ليل فاعل نام والهوجل مضاف إليه . وإسناده النوم  
إلى الليل مجاز عقلي ، من إسناد الفعل إلى زمنه - أي نام الهوجل في الليل .  
والعنى : أن هذه المرأة جاءت بمولود ذكي جري ، ، ضامر البطن يقط . قليل  
النوم في الليل - حين ينام غيره من السكالي الحمقى .

ودخول «رُب» عليه في قولك : « يَا رَبِّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ » (١)

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً : أَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ ضَارِبُ زَيْدٍ -

ضَارِبُ زَيْدًا ؛ فالاختصاصُ موجودٌ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ الإِصَافَةِ .

وإِذَا تَفِيدُ هَذِهِ الإِصَافَةُ التَّخْفِيفَ <sup>(٣)</sup> أَوْ رَفَعَ الْقُبْحَ ؛ أَمَّا التَّخْفِيفُ

فَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ الظَّاهِرُ ، كَمَا فِي ضَارِبِ زَيْدٍ - وَضَارِبَاتِ عَمْرٍو - وَحَسَنِ

والشاهد : إضافة الصفة المشبهة - وهي «خوش» - إلى فاعلها المحلى بال -

وهو المود ، ولم يفدها ذلك تعريفاً ؛ لأنها جاءت حالاً ، والحال لا يكون إلا نسكرة .

(١) صدر بيت من البسيط ، من قصيدة لجرير بن عطية الشاعر المشهور - يهجو فيها

الأخطل التتاي الشاعر الأموي النصراني . وعجزه :

« لَأَقِي مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرْمَانًا »

اللغة والاعراب . غابطنا : اسم فاعل من الغبطة ، وهي : أن يتمنى الإنسان مثل

حطال من يغبطه - من غير أن يتمنى زوال ما بيده . مباعدة : بعداً وانصرافاً . حرماناً :

منعاً وعدم استجابة . « يا » حرف تنبيه ، أو نداء والنادى محذوف « رب » حرف

جر شبهة بالزائد « غابطنا » مبتدأ مجرور يرب لفظاً ، ومضاف إليه « لو » شرطية غير

جازمة « كان » فعل الشرط واسمها « هو » يعود إلى الغابط « يطلبكم » الجملة خبر

« لاقى » فعل ماض جواب الشرط وفاعله يعود إلى الغابط « مباعدة » مفعوله « منك »

متعلق بحذوف صفة لمباعدة ، والجملة من « لو » وشرطها وجوابها - خبر المبتدأ .

والمعنى : كثير من الناس يغبطوننا على اتصالنا بهم ، ويتمنون أن يكونوا مثلنا ؛ لأنهم

يظنون أننا ننعهم بهذا الاتصال ، ولو قصدوكم وطلبوا شيئاً مما عندكم - لأبعدتموهم ،

وحرمتموهم العطاء ، ولعرفوا حقيقة ما يناله المتصل بكم من مدته وحرمان .

والشاهد : دخول « رب » على غابطنا ، وهو اسم فاعل مضاف إلى ضمير التثنية ،

و « رب » مختصة بالدخول على النسكرات ، ولو كان معرفة ما صح ذلك ، فدل على أنها

لم يستعمل تعريفاً من إضافته للضمير . (٢) أي بمفعول اسم الفاعل . (٣) أي

(٣) لأن الأصل في الهمزة أن تعمل النصب ، والخصف أخف ؛ لأنه لا تنوين معه ولا

نون - كما بين المحققون .

وجهه ، أو المقدّر كما في ضوَّارِبِ زَيْدٍ - وَحَوَاجٍ بَيْتِ اللَّهِ (١) .  
أو نونِ التثنية - كما في ضَارِبًا زَيْدٍ . أو الجمع - كما في ضَارِبُونَ زَيْدٍ .  
وأما رَفَعُ الْقُبْحِ ، ففي نحو : صرَّتْ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ .  
فإنَّ في رَفَعِ الْوَجْهِ (٢) قُبْحٌ خُلُوُّ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ (٣)  
وَفِي نَصْبِهِ (٤) قُبْحٌ إِجْرَاءٌ وَصِفِ الْقَاصِرِ مُجْرَى وَصِفِ الْمُتَعَدِّي (٥) .  
وَفِي الْجَرِّ تَخْلُصٌ مِنْهُمَا . وَمِنْ هُنَا (٦) اِمْتِنَاعُ : الْحَسَنِ وَجْهَهُ - لِاتِّفَاءِ  
قُبْحِ الرَّفْعِ (٧) . وَنَحْوُ : الْحَسَنِ وَجْهَهُ - لِاتِّفَاءِ قُبْحِ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ النِّكْرَةَ  
تُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ (٨) .

وَتُسَمَّى الْإِضَافَةُ فِي هَذَا النُّوعِ لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا لَفْظِيًّا (٩) ،  
وغيرَ مَحْضَةٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ (١٠) .

- 
- (١) في « ضوَّارِبِ وَ « حَوَاجٍ » - تنوينٍ مقدرٍ ، حذفُ الِإِضَافَةِ ؛ بِدَلِيلِ نَصْبِهِمَا الْمَفْعُولِ .  
(٢) أَيْ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ .  
(٣) لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَرْفَعُ ظَاهِرًا وَضَمِيرًا مَعًا ، وَالغَالِبُ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى  
ضَمِيرٍ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَابِطٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَجْرِي عَلَيْهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهَا .  
(٤) أَيْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ - إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ - إِنْ كَانَ نِكْرَةً .  
(٥) أَيْ فِي نَصْبِ الشَّيْءِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لَا تَصَاحُ إِلَّا مِنَ الْإِزْمِ ،  
فَهِيَ كِفَالُهَا لَا تَنْصَبُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ .  
(٦) أَيْ وَمِنْ أَجْلِ أَنْ الْإِضَافَةَ فِيمَا ذَكَرَ ؛ إِنَّمَا هِيَ لِرَفْعِ قُبْحِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ  
عَلَى النَّحْوِ الَّذِي بَسَطَ . (٧) لِأَنَّ فِي الْمَرْفُوعِ ضَمِيرًا مِثْلَ « إِلَيْهِ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ » .  
(٨) أَيْ : وَالتَّمْيِيزُ يَنْصَبُهُ الْمُتَعَدِّي وَالْقَاصِرُ .  
(٩) وَهُوَ التَّخْفِيفُ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَنَوْنِي التَّثْنِي وَالْجَمْعِ - مِنْ آخِرِ الْمُضَافِ .  
والتَّحْسِينِ الْمُرْتَبِّ عَلَى إِزَالَةِ الْقُبْحِ .  
(١٠) فَإِنَّ الْمُضَافَ فِيهَا لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا عَامِلًا ، وَكَثِيرًا مَا يَرْفَعُ ضَمِيرًا مُسْتَوْرًا ،

## (فصل) تختص الإضافة اللفظية، بجواز دخول «أل» على المضاف

وهذا الضمير يكون فاصلاً تقديراً بين الوصف المضاف ومعموله - على الرغم من استتاره ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير قادرة على أداء مهمتها بسبب انفصال ، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَأِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصِفًا ، فَمَنْ تَنَكَّرَهُ لَا يُعْمَلُ  
كَرْبٌ رَاجِيْنَا ، عَظِيمِ الْأَمَلِ مَرْوَعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحَيْلِ  
وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ (٥)

أى أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً « يفعل » - أى مشبهاً المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال - فإنه لا يعدل عن تنكيره ؛ أى لا يفارقه التنكير أبداً ، مثل : « رب راجينا » ، فـ « راج » مضاف ، وهو اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته للضمير ؛ بدليل دخول « رب » عليه - وهى لا تدخل إلا على نكرة . و « عظيم الأمل » صفة مشبهة نعت لـ « راج النكرة » ، وقد أضيفت إلى معرفة ولم تسكتسب منها التعريف . و « مروع القلب » اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ لأنه وصف لـ « راج النكرة » . ومثله : « قليل الحيل » ، فهو صفة مشبهة مضاف لمعرفة ، وهو نعت لـ « راج كذلك . والإضافة التى من هذا النوع تسمى : لفظية - وغير محضة ، والنوع السابق يسمى : محضة - ومعنوية .

ومن الإضافة غير المحضة : إضافة الاسم المنموت إلى نعته ، كقولهم : « صلاة الأولى » - و « مسجد الجامع » - و « ديانة القيمة » . والأصل : الصلاة الأولى - والمسجد الجامع - والديانة القيمة . وإضافة النعت إلى منموته كقوله تعالى : ( ولله لحق اليقين ) والأصل اليقين الحق . وإضافه المسمى إلى الاسم نحو : شهر رمضان -

(\*) « وإن » شرطية « يشابه » فعل الشرط « المضاف » فاعل به « يفعل » مفعوله قصد لفظه « ووصاه » حال من المضاف « فمن تنكبه » الفاعل الربط ، و « عن تنكيره » جار ومجرور متعلق بـ « يفعل » نافية « يعدل » فعل مضارع للمجهول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط . (\*) « كرب » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف « رب » حرف نقيض « راجينا » اسم فاعل مجرور بـ « رب » وهو مضاف إلى « نا » من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « عظيم الأمل » عظيم نعت لـ « راجى » والأمل مضاف إليه ، وكذلك ما بعده . (\*) « وذى » اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافة » بدل أو نعت « اسمها لفظية » الجملة من المبتدأ والخبر خبر « وذلك » اسم إشارة مبتدأ والكاف للخطاب « محضة » خبر « ومعنوية » مطووفة على محضة .

خمس مسائل<sup>(١)</sup> :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بـ «أل»<sup>(٢)</sup> كالجعد الشعر ؛

وقوله : \* شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاصِمُ \*<sup>(٣)</sup>

وشجر البرتقال - وعلم الحساب . ومنه : (ذات اليمين وذات الشمال) . التكيف - الآية : ١٨  
وإضافة صدر المركب المزجي إلى مجزئه - على رأى :

(١) أما المحنة فلا تدخل «أل» فيها على المضاف ؛ لتلايزم اجتماع معرفين  
على شيء واحد - أو إضافة المعرفة إلى النسكرة . وأجاز الكوفيون دخول «أل»  
على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه «أل» ، نحو : قرأت اثلاثة  
الكتب في الأربعة الأيام . وحجتهم في ذلك السماع . وكان القياس في اللفظية كذلك ،  
لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الاتصال - اعتقر ذلك فيها .

(٢) لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالاضافة - لا يكون إلا بذلك  
لتشروط كما بيئنا قريباً ، وحمل عليها اسم الفاعل . والجعد : صفة مشبهة ، من جعد شعره  
جموده - ضد أبسط .

(٣) عجز بيت من الطويل للفرزدق ، من قصيدة قالها حين خرج قتيبة بن مسلم  
بأهلى على سليمان بن عبد الملك ، وخلع طاعته ، وقتله وكيع بن حسان بن قيس وبعث  
برأسه إلى سليمان ، وصدره :

\* أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا \*

اللفظة والاعراب : أبانا : قتلنا وعضنا ، يقال : أبأت فلاناً بفلان - قتلته به ،  
وجملته بواء - أى عوضاً به . والضمير في «بها» و «هن» - للسيوف ، وفي  
«دمائها» للقتلى . الشافيات : جمع شافية - اسم فاعل من الشفاء . الخواصم : العطاش -  
جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش ، والمراد : المنشقة للقتل .  
«أبانا» فعل وفاعل «بها» متعلق به «وما» الواو للحال ، و «ما» نافية «في دمائها»  
جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه «شفاء» مبتدأ مؤخر «وهن» الواو للحال  
وهن مبتدأ «الشافيات» - خبر «الخواصم» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر حال .  
والمعنى : قتلنا بهذه السيوف قتلى منهم ، وعضنا بها قتلانا ، ولكن ما سقتك

الثانية : أن يكون مُضَافًا لِمَا فِيهِ « أَل » <sup>(١)</sup> كالضاربِ رأسِ

الجاني ، وقوله \* لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا \* <sup>(٢)</sup>

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَا فِيهِ « أَل » ، كقوله :

من دماء القتلى - لم يشف ما في قلوبنا من غيظ ورغبة في الانتقام ؛ لأن من قتلناهم غير أكفاء لنا ، ولا وفاء في دماهم لقتلنا . وإنما يشفي غيظ الصدور ، وتهدأ حرارة الألب - إذا قتلنا مثل من فقدنا ، والسيوف هي : الشافيات التي بها تنال الثارات .  
والشاهد : إضافة الوصف المقترن بأل - وهو « الشافيات » ؛ لأن المضاف إليه مقترن بها - وهو « الحوائم » .

(١) فإن وجودها فيه كوجودها في الثاني ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولهذا لا يسوغ أن يكون بين الوصف وما فيه « أَل » - أكثر من مضاف واحد ؛ فلا يصح : الضارب رأس صديق الجاني .

(٢) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلاَسِرٍ وَالْقَتْلِ \*

اللغة والاعراب - ظفر : ناله الزوار : جمع زائر . أقفية : جمع قفا وهو مؤخر العنق . ملاسر : أصله من الأسر ، خذفت النون على لغة ، وهو كثير في كلام العرب ، وكذلك همزة الوصل ، وذلك كثير أيضاً في كلامهم ، قال عمر بن ربيعة :

وَمَا أَنَسَ مِلاَسِيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَمَّا مَرَّ مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَسَاكِلِ

يريد : من الأشياء . « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وقد للتحقيق .  
« الزوار » فاعل ظفر « أقفية » مضاف إليه « العدا » مضاف إليه أيضاً لأقفية « بما » متعلق بظفر ، وما اسم موصول « جاوز الآمال » فاعل جاوز يعود على ما ، والآمال مفعوله ، والجملة صلة ما . « ملاسر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » معطوف على الأسر .

واللهي : أن الأعداء فروا أمام هؤلاء الأبطال حين رأوهم ، ولم يشبتوا وأعطوهم ظهورهم وأقفيتهم ، فظنروا منهم بأكثر مما كانوا يأملون - من أسرهم وقتلهم .  
والشاهد : إضافة « الزوار » ، وهو صفة مقرونة بأل - إلى النخالي منها - وهو أقفية .  
وسوغ ذلك كون المضاف إليه - وهو أقفية - مضافاً إلى مقترن بأل - وهو العدا .

\* الودُّ أنتِ المُستَحِقَّةُ صَفْوَهُ <sup>(١)</sup> . ومنع المبرِّد هذه <sup>(٢)</sup> .

الرابعة : أن يكون المضاف مُشْتَقِي ، كقوله :

\* إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ <sup>(٣)</sup> \*

(١) صدر بيت من الكامل - لم يذكر قائله ، وعجزه :

\* مِئِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا \*

اللغة والأعراب . الود : الحب والمودة . صفوه : خالصه . أرج : آمل وأطمح  
نوالا : عطاء . « الود » مبتدأ أول « أنت » مبتدأ ثان . « المستحقة » خبره ، وجملة  
الثاني وخبره خبر الأول « صفوه » مضاف إليه ، والماء مضاف إليه لصفوه ، وهي عائدة  
إلى الود ، « مئى » متعلق بالمستحقة « وإن » الواو عاطفة ، وإن حرف شرط جازم  
« أرج » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط « منك » متعلق بأرجو ، وجواب الشرط  
محذوف يدل عليه الكلام « نوالا » مفعول أرج .

والعنى : أنت - دون سائر الناس - التي تستحقين وتستوجبين منى خالص وصادق  
الحب والمودة ، ولست أرجو من وراء ذلك منك عطاء ، ولا أطلب جزاء .  
والشاهد : إضافة الوصف المقترن بال - وهو المستحقة - إلى مضاف فيه ضمير  
يعود إلى ما فيه أل - وهو صفوه ، وضميره عائد إلى الود ، وذلك جائز عند الجمهور .

(٢) وأوجب النصب ، ولم يعتبر الضمير العائد إلى ما فيه أل - بمنزلة الاسم المقرون  
يها ، وهو محجوح بالسمع . والأفصح في المسائل الثلاث : النصب بالوصف .

(٣) صدر بيت من البسيط - لم نقف على قائله ، وعجزه :

\* فَإِنِّي لَسْتُ بِيَوْمًا عَنْهُمَا بِعَنِي \*

اللغة والأعراب . يغنيا : يستغنيا - مضارع غنى بمعنى استغنى . المستوطننا عدن :  
اللدان اتخذنا « عدن » وطناً وموضع إقامة لهما . « إن » شرطية « يغنيا » فعل الشرط  
مجزوم بحذف النون والألف فاعل « المستوطننا » بدل من ألف الاثنين على اللغة الناصية  
« عدن » مضاف إليه . ويجوز أن يسكون . « المستوطننا » فاعل ، والألف حرف علامة  
التثنية على لغة « أكلوني البراغيث » . وعدن : بلد في جنوب اليمن على ساحل البحر الأحمر  
« فإنني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وإن واسمها والنون للوقاية « لست » ليس واسمها

الخامسة : أن يكونَ جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المثني - وهو جمعُ المذكورِ  
السالم ؛ فإنه يُعْرَبُ بحرفين ، وَيَسْلَمُ فيه بناءُ الواحد ، وَيُخْتَمُّ بنونٍ  
زائدةٍ تحذفُ للإضافة - كما أن المثني كذلك ، كقوله :  
\* لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْنِفِي مَسَامِهِمْ \* (٧)

« يوما » منصوب على الظرفية « عنهما » جار ومجرور متعلق « بغنى » الواقع خبراً ليس  
على زيادة الباء ، والجملة خبر إن .

واللهي : إن يستغنى عنى هذان الشخصان المقبان بمدن ، ويريا أنهما في غير حاجة  
إلى - فإني لا أستغنى عنهما يوماً ما ، وأراني محتاجاً إليهما دائماً .

والشاهد : جواز إضافة الاسم المقترن بأل ، إلى اسم ليس مقترناً بها - وهو  
« عدن » . وسوغ هذا : أن المضاف وصف ذال على مثني . وعلل النحويون ذلك  
بأن الوصف لما طال بالثنية والجمع - ناسبه التخفيف ، فلم يحتج لا اتصالها بالمضاف إليه  
(١) صدر بيت من البسيط - لم ينسب لقائل . وعجزة :

\* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ \* .

اللغة والاعراب : الإخلاء : جمع خليل وهو الصديق المخلص . بالمصنفي - جمع  
مصغ ، وهو اسم فاعل من أصغى إليه - إذا أنصت له وأمال أذنه إليه . مسامهم : جمع  
مسمع ، وهو مكان السمع - أي الأذان . الوشاة : جمع واش - وهو الخمام الذي يسمى  
بين المتصافين لإفساد قلوبهم . رحم : قرابة . بالمصنفي « خبر ليس على زيادة الباء  
وهو جمع مذكر سالم « مسامهم » مسامع مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه أيضاً  
« إلى الوشاة » متعلق بالمصنفي « ولو » الواو عاطفة ، و « لو » شرطية « كانوا » كان  
واسمها « ذوى رحم » ذوى خبر كان ، ورحم مضاف إليه .

واللهي : أن الأصدقاء المخلصين في صداقتهم ، لا يستمعون ولا ياتفتون لسكلام التمامين  
الذين يسعون للإفساد بين قلوب الأصدقاء ، ولو كان هؤلاء الساعون من الأقرباء  
والشاهد : إضافة الاسم المقترن بأل - وهو « المصنفي » ، إلى الخالي منها - وهو  
« مسامهم » ؛ لأن المضاف وصف مجموع جمع مذكر سالماً ، وقد بينا علة ذلك .  
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلّي بأل - إلى المعارف كلّها<sup>(١)</sup> ، كالضارب زيد ، والضارب هذا - بخلاف : الضارب رجل<sup>(٢)</sup> .

(ووصل «أل» بذا المضاف مفتقر إن وصلت بالثاني ك«الجمد الشعر» أو بالذي له أضيف الثانی : ك«زيد الضارب رأس الجاني» وكونها في الوصف كاف؛ إن وقع مثنى ، أو جمعاً سبيله اتبع<sup>(٣)</sup>)  
أى أن وصل أل ، بهذا المضاف - أى الذى إضافته لفظية - جائز ؛ إن وصلت بالثانى - وهو المضاف إليه . ومثل الناظم بقوله : «الجمد الشعر» ؛ فكلاهما فيه أل . وكذلك يجوز وصل أل بالمضاف : إذا أضيف المضاف إلى ما فيه أل . ومثل بقوله : «زيد الضارب رأس الجاني» ، فرأس مضاف إليه للضارب ، وهو خال من أل ، ولكنه مضاف إلى ما فيه أل - وهو الجاني . ثم قال الناظم : ويكفى كون أل فى المضاف دون المضاف إليه ؛ إذا كان المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط المثنى - وهو جمع المذكر السالم .  
(١) أى سواء كان تعريفها بالعامية - أم بالإشارة - أم بالضمير ، أم بغيرها - حملاً على المعرف بأل . وإذا أضيف الوصف المحلّي بأل إلى الضمير ، نحو : الضاربك ، والضاربه - جاز كون الضمير فى محل جر بالإضافة ، أو فى محل نصب على المفعولية - خلافاً للمبرد كما سيأتى .  
(٢) فلا يجوز ؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النسكرة .

(\*) «ووصل» مبتدأ «أل» مضاف إليه «بذا» متعلق بوصل «المضاف» بدل من «ذا» متعذر خبر المبتدأ وسكن للشعر «إن» حرف شرط «وصلت» بالبناء المنهول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود إلى أل «بالتان» متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كالجمد» خبر مبتدأ محذوف «الشعر» مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معنولها (\*) «أو بالذي» عطف على «بالتان» له «متعلق بأضيف» ، ووجه «أضيف الثانی» من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الذى «كزيد» خبر لمبتدأ محذوف ، و«زيد» مبتدأ «الضارب» خبره «رأس» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «الجاني» مضاف إليه (\*) «وكونه» مبتدأ والضمير مضاف إليه عائد إلى أل ، وهو اسم كون فى الوصف جار ومجرور خبر كون من حيث النفس «كاف» خبره من حيث ابتدائيته «إن» شرطية «وقع» فعل الشرط وفاعله يعود على المضاف ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «مثنى» حال من الضمير فى وقع «أو جمعاً» معطوف عليه «سبيله» مفعول اتبع مقدم ومضاف إليه ، وفاعل اتبع يعود على جمعاً ، والجملة صفة له .

وقال المبرد والرماني في «الضار بكـ وضار بك» : موضع الضمير  
خفض<sup>(١)</sup> . وقال الأخفش : نصب<sup>(٢)</sup> .

وقال سيبويه : الضمير كالمظاهر ؛ فهو منصوب<sup>(٣)</sup> «في الضار بك» .  
مخفوض<sup>(٤)</sup> في «ضار بك» . ويجوز في الضار بك والضرار بوك الوجهان<sup>(٥)</sup> .  
(مسألة) : قد يكتب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث .  
تأنيثه ، وبالعكس . وشرط ذلك في صورتين : صلاحية المضاف  
للاستغناء عنه بالمضاف إليه<sup>(٦)</sup> .

(١) حجتها : أن الضمير نائب عن الظاهر ، وعند حذف التنوين من الوصف  
يكون الظاهر مخفوضاً - فكذلك نائبه .

(٢) حجته : أن موجب نصب المفعولية - وهي محققة ، وموجب الخفض الإضافة -  
وهي غير محققة ؛ لأن دليلها حذف التنوين ، وهو قد يحذف بسبب آخر غير الإضافة ؛  
كصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً ، واستدل بقوله تعالى : (إنا منجوك وأهلك)  
(٣) لانتفاء شروط إضافة الوصف المحلى بال المتقدمة .

(٤) أى على المحل ؛ لأن عدم تنوين الوصف - دليل على الإضافة ، ولا مانع منها لأنه  
مجرد من أل . (٥) أما الخفض - فعلى أن النون حذفت للإضافة ، والضمير في محل خفض  
وأما النصب - فعلى أنها حذفت للتخفيف وتقصير الصلة ، ويكون الضمير في محل نصب .  
وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : إن الضمير في موضع جر فقط ؛ لأن الأصل  
حذف التنوين للإضافة ؛ فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره .

(٦) أى مع صحة المعنى ولو مجازاً ، وعدم تغييره في الجملة . ويشترط أن يكون  
المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ؛ وذلك بأن تجمعه بكلمة ضالة قوية غير صلة  
الجزئية ، تدل على اتصاله به ؛ كاللون - أو الثوب - أو الخلق - أو الحب . الخ .  
أو أن يكون المضاف كلاً للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى : (يوم تجد كل نفس ما عملت من  
خير محضراً) - أو يكون المضاف وصفاً في المعنى للمضاف إليه ؛ كإضافة المصدر في البيت  
الآتي . فإن تحقق الشرطان ، كان اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه - على قلته -

فمن الأول قولهم : قَطَعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ <sup>(١)</sup> ، وقراءة بعضهم :  
 (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) <sup>(٢)</sup> ، وقوله : « طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي » <sup>(٣)</sup>  
 ومن الثاني قوله : \* إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى \* <sup>(٤)</sup>

قياسياً ، وإلا فلا اكتساب وإن صلح الحذف ؛ فلا يجوز : أعجبتني يوم العروبة ؛ لأن  
 المضاف - وهو «يوم» - ليس جزءاً - ولا كلاً - ولا وصفاً .

( ١ ) « بعض » نائب فاعل قطعت ، وأنت الفعل ؛ لأن « بعض » اكتسب التأنيث  
 من المضاف إليه - وهو الأصابع ، ويصح الاستغناء عنه بالأصابع فيقال : قطعت أصابعه  
 والمضاف بعض المضاف إليه ( ٢ ) سورة يوسف - الآية : ١٠

( ٣ ) صدر بيت من الرجز - للأغلب المجهلي ، من قصيدة يتحسر فيها علي ذهاب  
 شبابه وضمف قوته ، بسبب السكر والشيخوخة ، وهو من العمرين . وعجزه :

\* نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي \*

وقبله : أسبغتُ لا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفِئاً أَرْوَحُ مَثَلُ النَّقْضِ  
 والمنته : الضميف والنقض . الشيء المنقوض . يريد : أنه يسير مخلخل الأعضاء غير  
 متساستك الأجزاء والأطراف .

اللفظة والإعراب : نقضى ، النقض : الهدم والسكر ، وهو هنا : كناية عن ضعف  
 قواه : « طول الليالي » طول مبتدأ والليالي مضاف إليه « أسرع » الجملة خبر المبتدأ  
 « في نقضى » جار ومجرور متعلق بأسرعت ، « نقضن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعل  
 « كلّي » مفعول ، « ونقضن بعضي » إعرابه مثله .

والعنى : أن طول الليالي أسرع في ضعفي ، وذهبت بقوتي شيئاً فشيئاً ، ولم يبق علي -  
 قبل أن يحين الوقت المعتاد فيه ذلك ويروى : « صر الليالي »

والشاهد : تأنيث الضمير في « أسرع » مع إعادته إلى « طول » المذكور .  
 وجوز ذلك إضافة « طول » إلى مؤنث - وهو الليالي ، فاكسب منه التأنيث ،  
 والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

( ٤ ) صدر بيت من البسيط - لم ينسب لقائل ، وقيل إنه مصنوع لبعض المولدين

\* وَعَقْلُ عَامِي النَّهْوِيُّ يَزْدَادُ تَنْوِيْرًا \*

الفة والأعراب . إنارة العقل : إضاءته ، والمراد : الفريزة التي بها يدرك العقل

ويحتمله: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (١). ولا يجوز قامت غلام هندی، ولا قام امرأة زيد؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

الأشياء . مكسوف: مظلم ، من قوطهم : كسفت الشمس - إذا ذهب نورها وزال ضوءها . بطوع هوى: بالطلعة والانقياد لشهوة النفس . «إنارة العقل» إنارة مبتدأ والعقل مضاف إليه «مكسوف» خبر «بطوع هوى» متعلق بمكسوف ومضاف إليه ، «وعقل» مبتدأ «عصى الهوى» مضاف إليه «يزداد» الجملة خبر المبتدأ «تنويراً» تمييزاً .

واللهي: أن مطاوعة الإنسان هواء ، وانطلاقه وراء شهوات نفسه - يغطي نور العقل ووضاءة البصيرة، وعصيانته لهواء - يزيد العقل نوراً ، والبصيرة تبصرة، وحسن نظر إلى الأشياء وتقدير لها .

والشاهد: في «مكسوف» حيث أعاد الضمير مذكراً على إنارة - وهو مؤنث وسوغ ذلك كون المرجع مضافاً إلى مذكر - وهو العقل فاكسب التذكير منه

(١) فقد ذكر «قريب وهو خبر عز «رحمة»؛ لأنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى لفظ الجلالة . قال الصبان: وعبر بالاحتمال؛ لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب ، ولكن التذكير وصف للفظ الجلالة؛ لأنه المضاف إليه - لا لذاته سبحانه ، فتدبر . وقيل: «قريب» - فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث . أو بمعنى «فاعل» وأجرى مجرى مفعول . أو أن التذكير على تأويل الرحمة بمذكر - وهو: الغفران . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

( وَرُبَّمَا أَكْسَبَ نَانٌ أَوْ لَأَ تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُؤَهَّلًا ) (٢)

أى أن الثانى - وهو المضاف إليه ، قد يكسب الأول - وهو المضاف - التأنيث؛ إن كان الأول مؤهلاً - أى صالحاً - للحذف، والاكتفاء بالثانى عنه . وقد أهمل الناظم شرط ثمانى .

هذا: وقد ذكر المصنف من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: التعريف؛ إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان نكرة، والتخفيف إذا كان المضاف اسم فاعل

(\*) «وربما» رب: حر، نليل وجر، «وما» كافة «نان» فاعل أكسب «أولاً» مفعول أول لأكسب «تأنيثاً» مفعول الثانى «إن كان» شرط وفعله، واسم كان يعود إلى المضاف «لحذف» متعلق بموهلاً الواقع خبراً لسكان ، وجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه .

(مسألة) : لا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ <sup>(١)</sup> - كَلَيْتُ أُسْدٍ ، وَلَا مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ <sup>(٢)</sup> - كَرَجُلٍ فَاضِلٍ ، وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا <sup>(٣)</sup> - كَفَاضِلِ رَجُلٍ . فَإِنْ سُمِعَ مَا يُوهِمُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ - يُؤَوَّلُ .

فَمِنَ الْأَوَّلِ ، قَوْلُهُمْ : « جَاءَنِي مَسْعِيدٌ كَرَزٌ » <sup>(٤)</sup> . وَتَأْوِيلُهُ : أَنْ يُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْمَسْمِيُّ ، وَبِالثَّانِي الْأَسْمُ <sup>(٥)</sup> - أَي جَاءَنِي مَسْمِيُّ هَذَا الْأَسْمُ .

مُضَافاً إِلَى مَعْمُولِهِ ، وَرَفْعَ الْقَبْحِ إِنْ كَانَ صِفَةً مُشَبَّهَةً ، وَالنَّذِيرَ ، وَالتَّائِبَ ، وَأَتَى بِأَمْثَلَةٍ مُوَضَّحَةٍ لِدَاكِ . وَهَذَاكَ أَشْيَاءٌ أُخْرَى يَسْتَفِيدُهَا الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، مِنْهَا : الظَّرْفِيَّةُ ؛ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ دَالِغاً عَلَى السَّكَايَةِ أَوْ الْجَزْئِيَّةِ ، كَلَفْظِ « كُلِّ » وَ « بَعْضِ » - وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( تَوَتَّى أْكُلُهُمَا كُلَّ حِينٍ يَا ذُنُوبَها ) . وَالصَّدْرِيَّةُ أَحْيَاناً ؛ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُصَدِّراً وَالْمُضَافُ لَيْسَ بِمُصَدِّرٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ) ، فَكَمَا « أَي » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُنْصَوِّبٌ بِقَوْلِهِ « يَنْقَلِبُونَ » . وَوَجُوبُ التَّصْدِيرِ ؛ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظاً مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَجِبُ تَصْدِيرُهَا فِي جُمْلَتِهَا ، كَالْفَاظِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ فَإِنْ وَجُوبُ التَّصْدِيرِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُضَافِ الَّذِي لَيْسَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّدْرَةِ . وَلِهَذَا وَجِبَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ : كِتَابٌ مِنْ مَعَكَ ؟ - وَالنَّخْبِ فِي مِثْلِ : صَدِيقَةُ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرُكَ ؟ - وَالْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ : غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَكْرَمٌ ؟ - وَالجَرَرِ وَالجَرَرِ فِي نَحْوِ : مَنْ صَدِيقُ أَيُّهُمْ أَنْتَ أَشْعَرُ ؟ . . . وَهَكَذَا

(١) ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَتَعَرَّفُ أَوْ يَتَخَصَّصُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ فِي فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَعَرَّفُ أَوْ يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ . وَالتَّرَادُفُ : الْإِتِّحَادُ مَا صَدَقَ وَمَفْهُوماً (٢) لِأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِمَوْصُوفِهَا فِي الْأَعْرَابِ ، فَلَوْ أُضِيفَ إِلَيْهَا الْمَوْصُوفُ لَسَكَّانَتْ مَجْرُوزَةً دَائِماً (٣) لِأَنَّ الصِّفَةَ يَجِبُ أَنْ تَسْكُونَ تَابِعَةً وَمَتَأَخَّرَةً عَنِ الْمَوْصُوفِ ، وَلَا يَتَسَكَّنُ ذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ . (٤) فَإِنَّ « سَعِيدٌ » وَ « كَرَزٌ » - اسْمَانِ مُتَرَادِفَانِ مَسَاهَا وَاحِدٌ وَأَضِيفَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ . وَالتَّكْرَرُ فِي الْأَصْلِ : الْخُرُوجُ الَّذِي يُضَعُّ فِيهِ الرَّاعِي زَادَهُ وَمَتَاعَهُ - وَجَمْعُهُ كَرَزَةٌ . وَالتَّكْرَرُ : التَّكْبِشُ الَّذِي يَحْمَلُهُ وَيَسِيرُ بِهِ أَمَامَ الْقَوْمِ

(٥) هَذَا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مُنَاسِباً لِلْمَسْمِيِّ ، فَإِنَّ نَاسِبَ الْأَسْمِ - عَكْسُ التَّأْوِيلِ ، نَحْوُ كَتَبْتُ سَعِيدَ كَرَزٍ - أَي كَتَبْتُ اسْمَ هَذَا الْمَسْمِيِّ ، وَالْإِضَافَةُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ عَلَى مَعْنَى لَامِ

ومن الثاني<sup>(١)</sup> ، قولهم : « حَبَّةُ الْحَقَاءِ - وصلاةُ الأولى - ومسجدُ  
الجامع » ، وتأويله : أن يُقدَّرَ موصوف ؛ أي حَبَّةُ البقلةِ الحقاء -  
وصلاةُ الساعةِ الأولى - ومسجدُ المكانِ الجامع<sup>(٢)</sup> .

ومن الثالث<sup>(٣)</sup> ، قولهم : « جَرْدٌ قَطِيفَةٌ - وسحقٌ عِمَامَةٌ »<sup>(٤)</sup> ، وتأويله :  
أن يُقدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافةُ الصفةِ إلى جنسها<sup>(٥)</sup> ؛ أي شئٌ  
جَرْدٌ من جنسِ القטיפَةِ - وشئٌ سَحَقٌ من جنسِ العِمَامَةِ .

الاختصاص (١) أي من إضافة الموصوف إلى صفة. والحقاء : هي المسماة بـ «الرجلة»  
ووصفت بالحق مجازاً ؛ لأنها تنبت في مجارى السيول فيمر بها الماء فيقطبها  
فتطؤها الأقدام .

قال الصبان : وهذا يظهر لو كانت الحبة تطلق على «الرجلة» ونحوها من البقول  
أما إذا كانت واحدة الحب ؛ كالبز وبذر الرجلة ، وسائر الحبوب - فلا .

(٢) وبذلك يكون الأول مضافاً إلى الموصوف ؛ من إضافة الشيء إلى جنسه كالثال  
الأول ، أو زمنه كالثاني ، أو كاه كالثالث . وقيل : إن الإضافة في حبة الحقاء - من  
إضافة العام إلى الخاص ، ولا حاجة للتأويل . والمراد بالساعة الأولى : أول ساعة بعد  
الزوال - أو أول ساعة تؤدى فيها الصلاة المفروضة .

(٣) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها .

(٤) جرد: بمعنى مجرودة ، وسحق: بمعنى بالية أي قטיפية مجرودة - وعمامة بالية .  
قيل : ومنه قوله تعالى : (يعلم خائنة الأعين) ؛ إذا قدر أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف ،  
ومعناه : الأعين الخائنة .

(٥) أي جنس موصوفها . وتكون الإضافة معنوية ، من إضافة الشيء إلى جنسه ،  
ويجر الجنس بمن ؛ لأن الإضافة على معناها . وفيها تقدم يقول الناظم :

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّعَدُ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ)<sup>(٦)</sup>

(٦) «اسم» نائب فاعل يضاف «لما» متعلق بـ «يضاف» وما : اسم موصول «به» متعلق بـ «اتَّعَدُ»  
وجملة «اتَّعَدُ» صلة ما بمعنى «غير» أو منصوب على نزع الخائض «موصوف» مفعول أول «وإذا ورد»  
شرط وفعله وجوابه محذوف - أي إذا ورد ما يؤم جواز إضافة الشيء إلى ما اتَّعَدُ به .

(فصل) الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد؛

كغلام - وثوب.

ومنها ما يمتنع إضافته<sup>(١)</sup> كالمضمرات - والإشارات - وكثير

«أى»<sup>(٢)</sup> من الموصولات - وأسماء الشرط - والاستفهام.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان:

١ - ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ<sup>(٣)</sup> نحو: كل - وبعض -

وأى<sup>(٤)</sup>، قال تعالى: (وَكَانَ فِي قَلْبِكَ يَسْبَحُونَ<sup>(٥)</sup>) - فَضَلْنَا بِهِمُ عَلَى

أى لا يضاف اسم لآخر أتحد معه في المعنى . والمراد بالأتحد في المعنى : ما يشمل الترادف ، والتساوي ؛ سواء كان بحسب الوضع ؛ كالإنسان والناطق ، أو بحسب المراد ؛ كالموصوف والصفة - على النحو الذي ذكر . وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله كما بين المصنف (١) لأنه لا يمرض له ما يحتاج معه إلى الإضافة ، وكذلك لمشابهته الحروف ، والحروف لا تضاف (٢) أما هي فلازمة للإضافة لفظاً أو تقديرأ لضعف شبهها بالحرف ، بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه ؛ لتوغلها في الإبهام . وسيأتي بعد قليل توضيح حكم «أى» .

(٣) فيحذف المضاف إليه لفظاً ، وينوى معناه ، ويستغنى عنه بالتنوين الذي يدل عليه - والذي يسمى تنوين العوض ، ويبقى للمضاف حكمه في التعريف أو التنكير .

(٤) يشترط في «كل» : ألا تكون للتوكيد ، نحو : أصادق العرب كلهم ؛ ولا

للذمت مثل : المجاهد المخلص هو الرجل كل الرجل ؛ فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً كما ذكرنا . ويشترط في «أى» : ألا تقع نعتاً أو حالاً ، وإلا تعينت إضافتها لفظاً . ومن هذا النوع : «غير» - و «مع» - والجهات الست . وسيأتي توضيح لذلك في موضعه . (٥) التنوين في «كل» عوض عن المضاف إليه المحذوف - أى كلهم .

والضمير للشموس والأقمار ، وأفرد «فلك» مراعاة للفظ كل ، وجمع «يسبحون» مراعاة للمضاف إليه المحذوف . واختلاف عند قطع «كل» و «بعض» عن الإضافة لفظاً ؛ هل هما معرفتان بنية الإضافة ؟ ذهب سيديويه والجمهور إلى ذلك ، وعليه فتأني الحال منهما متأخرة ، فتقول : مررت بكل ساجداً ويمض جالساً - وهو الصحيح .

بَعْضٍ - أَيَا مَا تَدْعُو (١) .

٢ - وما يلزمُ الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع :

[ ما يُضاف للظاهر والمضمر | نحو : كِلَا - وَكِلْتَا - وَعِنْدَ - وَوَلَدَي (٢) ،

وَقُصَارَى (٣) - وَسِوَى .

[ وما يختصُّ بالظاهر | ؛ كأُولَى - وَأُولَاتٍ ، وَذِي - وَذَات (٤) ؛

قال الله تعالى : ( نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ - وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ - وَذَا النُّونِ (٥) -

ذَاتِ بَهَجَةٍ ) .

وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان . وهذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة ؛ فإن كان نكرة فلا خلاف في تنكيرها . ولا تقطع بعض عن الإضافة وحدها مثل « كل » ، إنما يتم ذلك مع الإضافة نحو : ( تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . ورفع بعضكم فوق بعض درجات ) (١) « أيا » اسم شرط مفعول مقدم لتدعو ، و « ما » زائدة .

(٢) « لدى » بمعنى عند ، ولكنها أقل منها تصرفاً ؛ لأنها لا تستعمل في البعيد بخلاف عند ؛ فإنها تستعمل في الماضي وفيما هو في حوزك وإن كان بعيداً . ويمتنع جرهما بخلاف عند . ولا تكون ظرفاً للمعاني ، تقول : هذا القول عندي صواب - وعند فلان علم به . ويمتنع ذلك في لدى . ويقال فيها « لندن » وسياى الكلام عليها بإفاضة قريباً .

(٣) قصارى الشيء وقصاراه . غايته ونهايته . يقال : قصارك أن تفعل كذا - أى جهدك وغايتك وآخر أمرك . ومثله : حمادى ، تقول : حمادك وحمادى - أى غايتك وغايتى .. إلخ . وإليك الأمثلة من القرآن ( إما يملن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما - كتابا الجنين آتت أكلها - إن الدين عند الله الإسلام - من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه - وألفيا سيدها لدى الباب - وما كنت لديهم إذ يختصمون ) . ومما يضاف للظاهر والمضمر : « سبحان » قال تعالى : ( سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً - سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين )

(٤) أى وفروعهما ؛ كذوا ، وذواتا ، وذووا ، وذوات - والسكل بمعنى صاحب . (٥) أى صاحب النون - وهو سيدنا يونس عليه السلام ، والنون : الحوت ، الأنبياء : ٨٧ .

[ وما يختصُّ بالضمير ] ، وهو نوعان :

(١) ما يضاف لكلِّ مُضمَرٍ ؛ وهو « وَحْدٌ » <sup>(١)</sup> نحو : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ

وَوَحْدَهُ) <sup>(٢)</sup> . وقوله : \* وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَوَحْدَكَ \* <sup>(٣)</sup>

وقوله : \* وَالذَّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ \* وَوَحْدِي <sup>(٤)</sup> . . .

(١) يضاف « وحد » إلى ضمير الغائب والمخاطب والتكلم كما مثل المصنف . ولم ترد في القرآن مضافة لغير ضمير الغيبة ، ولا فرق بين المذكر والمؤنث ، ولا بين ضمير المفرد وغيره . وهو مصدر يدل على التوحيد والانفراد - ملازمة للانفراد والتكبير ، وقد يثنى شذوذاً ، وهو منصوب غالباً ؛ فقول : على الحال لتأويله بتوحيد - أي متفرداً ، وقيل : على أنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وحد الرجل يحد - إذا انفرد . أو مصدر لا فعل له من لفظه ، كالمومة والخثولة والأبوة والبنوة . وقد يجز بهلى ، يقال : أخذت كل درهم على وحده - وبالإضافة . وقد ورد في خمس كلمات : يقال في المدح : هو نسيج وحده ، وقريع وحده . وفي الدلالة على الإعجاب بالنفس : رؤي جيل وحده . وفي اللوم : غير وحده - وججيش وحده . (٢) سورة غافر الآية : ١٢ .

(٣) صدر بيت من الرجز المشطور - لعبد الله بن الأعلى القرشي ؛ وعجزه :

\* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ \*

اللغة والاعراب : قبلك . قيل : إن معنى القبلية : المعية ، بدليل مقابلتها بقوله وحده ؛ لأن القبلية محالة في حقه تعالى . وقيل : إن الظرف ليس قيداً في الفعل المنفي بلم . والمعنى : لم يكن شيء أصلاً إلا أنت . « كنت » كان وفاعله ، لأنها تامة بمعنى وحدت « إذ » ظرف للماضى بمعنى حين متعلق بكان « إلهي » منادى بحذف حرف النداء « وحدك » منصوب على الحال من فاعل كان والألف للاطلاق « بك » فعل مضارع مجزوم بلم على النون المحذوفة للتخفيف « شيء » اسم بك « قبلك » قبل ظرف متعلق بمحذوف خبر بك ، وضمير المخاطب مضاف إليه . ويجوز أن يجعل « بك » فعلاً تاماً وشيء فاعله والعمى : وجدت يا إلهي حين وجدت - وحده ، لم يك معك شيء قبل خلق هذا العالم ، ثم أوجدت العالم .

والشاهد : إضافة « وحد » إلى ضمير الخطاب .

(٤) جزء من بيت من المنسرح ، للربيع بن ضبيع الفزاري ، يصف ذهاب قوته

وضمفه ، بعد أن كبر وشاخ . قيل : إنه عاش ثلاثاً وأربعين سنة . وتامه :

(ب) وما يختص بضمير المخاطب، وهو: مَصَادِرُ مُشْتَاتَةٌ لَفْظًا - ومعناها:  
التَّكْرَارُ<sup>(١)</sup> وهي: « لَبَّيْكَ » - بمعنى إِقَامَةٌ عَلَى إِبْجَابَتِكَ بعد إِقَامَةٍ<sup>(٢)</sup> .  
و « سَعَدَيْكَ » - بمعنى إِسْعَادًا لَكَ بعد إِسْعَادٍ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ  
لَبَّيْكَ<sup>(٣)</sup> . و « حَنَّا نَيْكَ » - بمعنى تَحَنُّنًا عَلَيْكَ بعد تَحَنُّنٍ . و « دَوَّالَيْكَ » -  
بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ<sup>(٤)</sup> . و « هَذَا ذَيْكَ » - بذالين معجمتين -

..... وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا . وقوله :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

**اللغة والاعراب :** معاني المفردات واضحة : « الذئب » مفعول لفعل محذوف يفسره .  
أخشى « إن مررت » شرط وفعله ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « وحدي » .  
حال من التاء في مررت . وإعراب الباقي واضح .

**والعنى :** إني لكبر سني وضعفي وعدم قدرتي على مقاومة أى شيء - أخاف من  
الذئب إن مررت به وليس معنى أحد ، ولا أحتمل هبوب الريح وسقوط المطر ؛ فإن ذلك  
يؤذيني ؛ لشدة ضعفي ، وعدم قدرتي على المقاومة

**والشاهد :** إضافة « وحد » إلى ضمير المتكلم .

(١) المراد بالتكرار - التثنية الذي يزيد على اثنتين ، وهي ما حقة بالثنى في إعرابه ؛  
مراعاة لمظهرها ، وليست مثني حقيقياً من حيث معناها . وتعرب مفعولاً مطلقاً لفعل من  
لفظها - إلا هذا ذيك ؛ فيقدر فعلاها من معناها - وهو : أسرع - على الصحيح .

(٢) أصل لبيك : ألب لك إلبابين - أى أقيم على طاعتك وإجابتك إقامة كثيرة ،  
حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، ثم حذفت الزوائد ، وحذف الجار من الضمير  
المفعول - وأضيف المصدر إليه . وقيل : إنه من لب - بمعنى ألب - أى أقام ، وكذا الباقي .  
ومثلها : حجازيك : أى محاجة بعد محاجة . وحذاريك : أى حذراً بعد حذر -

(٣) لأن « لبيك » هى الأصل فى الإجابة ، و « سعديك » بمنزلة التوكيد لها .

(٤) أى توالياً وتناوباً فى طاعتك بعد توال وتناوب .

بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع، قال: \*ضرباً بهذا ذاك وطعناً وخضناً\*<sup>(١)</sup>  
وعامله وعامل «لبيك» - من معناهما، والبواقي من لفظها<sup>(٢)</sup>  
وتجويز سيوييه في «هَذَا ذَاكَ» في البيت، وفي «دَوَالِيكَ» من قوله:  
\*دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ\*<sup>(٣)</sup> - الحالية بتقدير: نَفَعْلُهُ مُتَدَاوِلِينَ

(١) صدر بيت من الرجز المشطور للمعراج، من أرجوزة يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي، وعجزه:

\*يَمْضِي إِلَى هَامِي الْعُرُوقِ النَّحْضَا\*

اللغة والاعراب: ضرباً هذا ذاك: أى ضرباً بهذا هذا - بعد هذا. والهدى: الإسراع في القطع وغيره. وخضاً - الوخض: الطعن الذي يصل إلى الجوف. والمراد: الطعن الذي يسرع إلى الموت. وقيل: بالعكس - أى الذي لا يصل إلى الخوف. عاصي العروق: هو العرق الذي يسيل ولا يرقأ دمه، وجمعه عواص. النحضا - النحض: اللحم المسكنز كالحجم الفخذ. «ضرباً» مصدر منصوب بفعل محذوف - أو مفعول به محذوف؛ أى يجزيهم ضرباً «هذا ذاك» مفعول مطلق محذوف من معناه - أى أسرع، وهو مضاف إلى الكاف «وطعناً» معطوف على ضرباً «وخضاً» صفة له «يَمْضِي» الجملة صفة ثانية لضرباً «النحضا» منصوب على تقدير الخافض «في» .

والمعنى: أضرب ضرباً كثيراً مسرعاً في القطع، وأطعن طعناً جائفاً في اللحم حتى يمزق الأجسام، فتصل أجزاؤها إلى العروق العاصية - التي يسيل دمه بلا انقطاع. والشاهد: إضافة «هذا ذاك» - إلى ضمير المخاطب.

(٢) فيقدر: أسرع - وأجيب - وأسند - وأتحنن - وأتداول، وقد علمت أن لبيك فعلا من لفظها. قال الصبان: والمتجه عندي أن «لبيك» منصوب بفعل من لفظه. وذكر بعضهم فعلا لهذا ذاك، وهو: هذا بهذا هذا - أى أسرع.

(٣) تجز بيت من الطويل، أشده سيوييه، وهو لسحيم الأسود - عبد بني الحسحاس - من الشعراء الخضرمين. وصدده:

\*إِذَا شُقِّيَ بُرْدٌ شُقِّيَ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ\*

اللغة والاعراب: برد: هو الكساء الموشى - أى المخطط المزخرف. دواليك:

وهاذين أي مسرعين - ضعيف<sup>(١)</sup>؛ للتعريف<sup>(١)</sup>، ولأن المصدر الموضوع  
للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً. وتجويز الأعم في هذا ذيك  
في البيت الوصفية<sup>(٢)</sup> - مردود<sup>(٣)</sup> لذلك<sup>(٣)</sup>. وقوله فيه وفي أخواته : إن  
الكاف مجرد الخطاب، مثلها في « ذلك »<sup>(٤)</sup> - مردود أيضاً؛ لقولهم:  
« حنانيه » - و « لبي زيد »<sup>(٥)</sup>، ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها  
في « ذانك »<sup>(٦)</sup>، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف<sup>(٧)</sup>.

من المداونة . وهي المناوبة بينك وبين غيرك . « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « برد »  
نائب فاعل شق « مثله » نائب فاعل شق الثاني ومضاف إليه « دوايك » مفعول مطلق  
منصوب بفعل محذوف من معناه . مضاف إلى الكاف « حتى » ابتدائية « كلنا غير  
لابس » مبتدأ وخبر ومضاف إليه .

والمعنى : إذا شق واحد منا برد صاحبه وعزقه - شق الآخر برده كذلك بالتناوب،  
حتى نرى وكلنا ليس عليه برد . قيل في سبب ذلك : إن الرجل كان إذا أراد تأكيده  
المودة بينه وبين من يحب ، واستدامة صحبته - شق كل واحد منهما برد صاحبه ؛ يرى  
أن ذلك أبقى للمودة بينهما، وأدل على دوام الصحبة .

والشاهد : إضافة « دوايك » إلى ضمير الخطاب ، وهو مفعول مطلق - لا حال ،  
على التأويل المشتق - خلافاً لسيدويه ، ويأخره الحظر الذي ذكره المصنف .

(١) أي لأنه معرفة بإضافته للضمير ، والحال واجب التكثير . وقوله : « ولأن  
المصدر . . . إلخ » - دفع به ما قد يقال : إن هذه الحال ؛ مجازاً معرفة لفظاً . وإن كان  
منكراً معنى . (٢) أي لضرباً ، والمعنى : اضرب ضرباً مسرعاً أو مكرراً .

(٣) أي للتعريف ؛ لأن ضرباً نكرة فلا يوظف بمعرفة ، ولأن المصدر . . . إلخ .

(٤) أي مثل الكاف في ذلك ؛ في أنها حرف لا موضع لها من الإعراب .

(٥) فقد أضيف « حنانيه » إلى الضمير ، و « لبي » إلى الاسم الظاهر ، وقيام ضمير

الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف - دليل على استحبابها ؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله .

(٦) وهذا أيضاً دليل على أنها اسم مضاف إليه ، وكذلك في « تانك » .

(٧) أي أن الكاف الحرفية لا تلحق كل ما لا يشبه الحرف . ولييك وأخواته

وَشَدَّتْ إِضَافَةً « لَبِّي » إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

\* لَقَلْتُ لَبِيَّهُ لِمَنْ يَدْعُونِي \* (١)

وَالِى الظَّاهِرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : \* قَلْبِي قَلْبِي يَدَى مِسُورٍ \* (٢)

مَعَادِر لَاتَشْبَهُ الحَرْفَ، فَلَا تَلْحَقُهَا الكَافُ الحَرْفِيَّةُ . فَهَذِهِ ثَلَاثُ عِلَالٍ لِلرَّدِّ عَلَى الْأَعْلَمِ،  
(١) رَجَزُ، أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ النَّحْوِيُّونَ - وَلَمْ يَنْسِبْهُ أَحَدٌ . وَقَبْلَهُ:

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءَ ذَاتُ مُتْرَعٍ بِيُونِ

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . زَوْرَاءُ : هِيَ الْأَرْضُ الْبَعِيدَةُ الْأَطْرَافِ . مُتْرَعٌ : مَمْلُوءٌ - أَوْ مَمْتَدٌ ،  
مِنْ قَوْلِهِمْ : حَوْضٌ تَرَعٌ - أَيْ مَمْتَلِئٌ . وَالذِّي فِي اللِّسَانِ : مُتْرَعٌ - بَدَلُ مُتْرَعٍ، وَهُوَ  
الْفِرَاغُ الَّذِي فِي الْبِئْرِ حَتَّى الْمَاءِ . بِيُونٌ : هِيَ الْبِئْرُ الْوَاسِعَةُ الرُّأْسِ الضِّيْقَةُ الْأَسْفَلِ - أَوْ  
الْبَعِيدَةُ الْقَاعِ . « إِنَّكَ » إِنْ وَاسَمَهَا « لَوْ » شَرْطِيَّةٌ غَيْرُ جَازِمَةٍ « دَعَوْتَنِي » فَعَلُ الشَّرْطِ  
« وَدُونِي » الْوَاوُ لِلْحَالِ . وَ « دُونِي » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ  
« زَوْرَاءَ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ يَاءِ دَعَوْتَنِي « ذَاتُ مُتْرَعٍ » ذَاتُ صِفَةِ لَزْوَرَاءَ وَمُتْرَعٌ  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِيُونِ » صِفَةُ مُتْرَعٍ، « لَقَلْتُ » جَوَابُ لَوْ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ خَبَرٌ إِنْ « لَبِيهِ »  
لَبِي مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمَحذُوفٍ مَنْصُوبٍ بِالْيَاءِ - وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْهَاءِ ؛ وَهُوَ التَّفَاتُ مِنْ  
الْحِطَابِ إِلَى النَّبِيَّةِ . « لِمَنْ » مُتَعَلِّقٌ بِقَلْتُ، وَ « مِنْ » اسْمٌ مُوصُولٌ، وَجُمْلَةُ يَدْعُونِي صَلَّةٌ  
وَالْمَعْنَى : إِنَّكَ لَوْ طَلَبْتَنِي وَنَادَيْتَنِي لِأَمْرٍ مَا - وَبَيْنَنَا أَرْضٌ نَائِيَةٌ صَعْبَةٌ الْمَسَالِكُ ذَاتُ  
مِيَاهٍ بَعِيدَةٍ الْغُورِ - لِأَجْبَتِكَ سَرِيعاً ؛ وَلَمَّا تَأَخَّرَتْ عَنِ تَلْبِيَةِ طَلْبِكَ .

وَالشَّاهِدُ : إِضَافَةُ « لَبِي » إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَهَذَا شَادٌ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ

بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ .

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، أَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّوهُ وَلَمْ يَمِيزْ قَائِلُهُ . وَقِيلَ : هُوَ لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ

بَنِي أَسَدٍ ؛ اسْتَعْمَانَ بَآخِرَ - اسْمُهُ مِسُورٌ - فِي دَفْعِ غَرَامَةٍ مَالِيَةٍ فَأَعَانَهُ . وَصَدْرُهُ :

\* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً \*

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . دَعَوْتُ : اسْتَعْمْتُ . نَابَنِي : أَصَابَنِي وَنَزَلَ بِي . مِسُورٌ : اسْمُ رَجُلٍ .  
فَابِي : أَجَابَ دَعَايَ بِقَوْلِهِ : لَبِيكَ . « لِمَا » مُتَعَلِّقٌ بِدَعَوْتُ ، وَ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ  
« نَابَنِي » الْجُمْلَةُ صَلَّةٌ مَا « مِسُوراً » مَفْعُولٌ دَعَوْتُ « فَابِي » الْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، وَجُمْلَةُ « أَبِي »  
مَعطُوفٌ عَلَى جُمْلَةِ « دَعَوْتُ » وَفَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى مِسُورٍ، وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ - أَيْ فَابَانِي - أَوْ

وفيه ردُّ على يونس في زعمه أنه مفردٌ ، وأصله لَبَا ؛ فقلبت الله ياءً  
لأجل الضميرِ - كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ<sup>(١)</sup> .

وقولُ ابنِ الناظم . إنَّ خِلافَ يونس في لَبَيْكَ وَأَخواته - وَهَمَّ<sup>(٢)</sup>

فأيُّ رجائي « فلي » الفاء للسببية أو عاطفة ، و « لي » مفعول مطلق لمخذوف منصوب  
بالياء « يدي » مضاف إليه مجرور بإياء « مسور » مضاف إليه كذلك .

واللهي : دعوت مسوراً واستغثت به لدفع ما نابني وحل بي ، فأجابني إلى مادعوته  
إليه ، فتلبية بمد تالية ليدي مسور؛ أبادر إليه إذا ناداني وسألني في أمر ينوبه - كما بادر إلى .  
وخص يديه بالذكر ، لأنهما اللتان قدما له المال . وأعاتاه على الخلاص من دينه .  
والشاهد : إضافة « لي » إلى الاسم الظاهر وهو « يدي » - وذلك شاذ .

(١) وجه الرد - كما قال سيديويه : أنه لو كان مفرداً مقصوراً كما يرى يونس - لما قبلت  
الله ياء مع الظاهر في قوله . « فلي يدي مسور » ، كما لا تقلب ألف « لذي » ، و « علي »  
عند ذلك ؛ إذ يقال لذي الباب ، وعلى الجبل - ببقاء الألف ، فسكان ينبغي أن يقال :  
لي زيد - ولي يدي ؛ فدل ذلك على أنه مثق وليس بمقصور .

(٢) وهم - بفتح الهاء - أي غلط ؛ لأن خلاف يونس في لبيك فقط .

وفما تقدم في هذا الفصل يقول الناظم :

( وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا      وَبَعْضُ ذَا قَدِّ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا  
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتِنَعُ      إِبْلَاءُوهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَتَّمًا وَقَعَ  
كَوْحَدٌ ، أَيْ ، وَدَوَالِي ، سَمْدِي ،      وَشَدَّ إِبْلَاءَهُ « يَدِي » لِأَيِّ<sup>(٣)</sup> )

(\*) « وبعض الاسماء بعض مبتدأ والاسماء مضاف إليها « يضاف أبداً » الجملة خبر ، وأبدا ظرفاً بـ « يضاف  
« وبعض ذاً » مبتدأ ومضاف إليه « يأت » فعل مضارع « يأت باؤه لام ضرورية وفانله مستتر و « لفظاً خبر  
المبتدأ » لفظاً « منصوب على التمييز أو نزع الحافض « مفرداً » حال من ضمير « أي » ، ويجوز  
أن يكون « لفظاً » هو الحال ، و « مفرداً » نعت له (\*) « وبعض ما » مبتدأ « ما » اسم موصول  
مضاف إليه « يضاف » الجملة صلة ما ونائب الفاعل يعود على ما « حتماً » مفعول مطلق لفعل مخذوف  
« إبلاؤه » فاعل امتنع ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو مضاف إلى الهاء من إضافة المصدر للمعول  
الأول « اسماً » مفعول الثاني « ظاهراً » صفة لقوله اسماً « حث » ظرف مكان متعلق بـ « يمتنع »  
وجملة « واقع » مضاف إليه لحث ، وفاعله يعود إلى بعض ما يضاف . (\*) « كوجود » جار مجرور وخبر  
لمبتدأ مخذوف « أي » ، ودوالي ، سمدي « مطبوعات على « وحده » بحذف الماطف في أي وسمدي  
« إبلاء » فاعل شد « يدي » مضاف إليه من إضافة المصدر للمعول الأول « لأي » متعلق  
بإبلاء على أنه مفعول الثاني ، ومفعول الأول المضاف إليه . واللام فيه لتقوية العامل لأنه مصدره .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل؛ (١) اسمية كانت أو فعلية.

وهو: «إذ» - و «حيث» (٢)

[فأما «إذ» فنحو: (وَإِذْ كَرُّوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ - وَإِذْ كَرُّوا إِذْ كُنْتُمْ

أى بعض الأسماء يضاف دائماً لفظاً ومعنى ، وبعض هذه قد يجي، مفرداً مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى ، وبعض الأسماء التي يتحتم إضافتها - يتنعج إضافتها إلى الاسم الظاهر ، ويجب أن يكون المضاف إليه ضميراً ، ومنها: «وحد» - و «أبي» - و «شد» وقوع يدي - وهو اسم ظاهر - مضافاً إليه لبي .

(١) يشترط في الجملة الواقعة مضافاً إليه : أن تكون خبرية ؛ فلا تصلح الشرطية المبدوءة بإن أو ما يشبهها في التعليق . ولا تصلح الإنشائية مطلقاً . ويشترط كذلك أن تكون غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مفرد - هو المصدر المسكون منها ؛ فكأن لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف - كذلك لا يعود من الجملة إليه .

(٢) «إذ» ظرف للزمان الماضي المبهم في الغالب ، ومعناها : زمن - أو وقت - أو حين . وقد ترد ظرفاً للمستقبل بمعنى «إذا» ؛ إذا دلت قرينة على ذلك ، نحو قوله تعالى : (يومئذ تحدث أخبارها - إذ الأغلال في أعناقهم) ، وإذا أضيفت الجملة فعلية - وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، نحو قوله تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت) ؛ لأن زمن رفع القواعد كان سابقاً على نزول الآية . وعند إضافتها لجملة اسمية ، يحسن - وقيل يجب - أن يكون معنى الجملة قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق من غير شك . وهذا كله ليكون المضاف إليه بمثابة معنى «إذ» في الزمن .

وتنزم «إذ» البناء، وتسكون في محل نصب على الظرفية ؛ إلا إذا أضيف إليها اسم كيرمئذ ، وحينئذ - فتكون في محل جر بالإضافة .

هذا : وترد «إذ» للتعليل كقوله تعالى : ( وإن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنفسكم في العذاب مشتركون ) ، وهي في هذه الحالة : إما حرف زائد للتعليل - كاللام ، أو ظرف زمان والتعليل مستفاد من قوة الكلام . وتأتي لإفادة المفاجأة - أي مفاجأة ما بعدها لما قبلها ؛ وذلك بعد «بيننا» - أو «بيننا» ، نحو : بيننا نحن جالوس إذ أقبل علينا ضيف عزيز . وتعرب حينئذ : حرفاً للمفاجأة ، أو حرفاً زائداً لتأكيد معنى الجملة .

قَلِيلًا<sup>(١)</sup> . وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به<sup>(٢)</sup> ، فيجاء بالتنوين عوضاً  
منه ، كقوله تعالى : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ )<sup>(٣)</sup> .

أو أما « حيث » | فنحو : جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ ، وحيثُ زيدٌ  
جالسٌ<sup>(٤)</sup> وربما أُضيفت إلى المفرد<sup>(٥)</sup> كقوله :

\* يبيضُ المواضي حيثُ لى العمامم \*<sup>(٦)</sup> ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي

و « حيث » هي - في الغالب - ظرف مكان نادر التصرف . وهي مبنية دائماً على الضم  
في محل نصب على الظرفية - أو خفض بمن . ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً ،  
ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها .

(١) سورة الأنفال الآية : ٢٦ ، وسورة الأعراف الآية : ٢٥ - « إذ » في المثالين  
معمول به لاذكروا عند بعض النحاة . وعند الجمهور - وهو الحق - أن « إذ » ظرف  
لمعمول به محذوف - أي اذكروا نعمة الله عليكم إذ أتم قليل ، وإذ كنتم قليلاً .

(٢) وأكثر ما يكون ذلك ؛ إذا كان المضاف اسم زمان ، كيوئذ - وحيئذ -  
وساعتئذ ؛ فيحذف المضاف ويؤتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة . وتحرك الذا  
عند التنوين بالكسر - للتخلص من الساكنين .

(٣) سورة الروم الآية : ٤٠ أي يوم إذ غلبت الروم . و « إذ » حينئذ باقية على  
بنائها على الصحيح .

(٤) الغالب في الجملة الاسمية بعد « حيث » - ألا يكون خبرها فعلاً . وإضافتها  
للجملة الفعلية أكثر ؛ سواء كانت نشبة أم منفية .

(٥) يجزى بعض النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية ، نحو : أنا مسافرٌ حيث  
الهدوء . ويؤيده جواز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون مضافة إلى المصدر المنسبك  
من أن ومعمولها وهو مفرد ، وبعضهم يربها . ويندر أن تقع ظرف زمان أو غيره ،  
ولا يقاس على ما يسمع من ذلك .

(٦) عجز بيت من الطويل - للفرزدق : وصدره :

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ

اللفظة والأعراب : نطعنهم - بضم العين وفتحها : نضربهم ، يقال طعنه بالرمح

ومنها ما يختص بأجمل الفعلية - وهو : « لَمَّا » عند من قال  
باسميتها<sup>(١)</sup> نحو : لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ .

كنمه ونصره - ضربه ووخزه . الجبا : جمع حبوة - وهي الثوب الذي ينجي به .  
والاحتباء : أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ، ويشده عليهما .  
وقد يكون الاحتباء باليدين ، والمراد هنا : أواسطهم . بيض : جمع أبيض ، والمراد :  
السيوف . المواضي : جمع ماض وهو النافذ القاطع - أي السيوف القواطع « لى » العامم :  
لها وشدها طاقة بمد ضيقة على الراءوس . « تحت الجبا » تحت مفعول ، والجبا مضاف إليه  
« بعد » ظرف متعلق بظمن « ضميرهم » مضاف إليه . وضمير الغائبين مضاف إليه - من إضافة  
المصدر لمفعوله « حيث » ظرف مكان في محل نصب متعلق بضرب - أو حال  
« لى العامم » مضاف إليه .

واللهي : ضميرهم برما حنا في أواسطهم ، حيث لا يبرءون من الظمن بعد ضميرهم  
بالسيوف القواطع على رؤوسهم

والشاهد : إضافة حيث إلى اسم مفرد . وفي المعنى : أن من أضاف « حيث »  
إلى المفرد - أعربها ، ومنه قول الشاعر : \* أما ترى حيث سهيل طالعا \*  
يفتح ثاء « حيث » على أنها من قول ترى ، وخفض سهيل .

وقبلا يضاف وجوبا إلى الجملة الاسمية والفعلية - يقول ابن مالك :

( وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ « حَيْثُ » وَ « إِذْ » وَإِنْ بِنَوْنٍ يُحْتَمَلُ  
إِفْرَادُ إِذْ . . . . . )<sup>(٢)</sup>

أى ألزم النجاة « حيث » « إذ » - الإضافة إلى الجمل بالشروط التي أوضحناها  
وإن ينون « إذ » ، وذلك بعد حذف المضاف إليه وجمي التنوين عوضاً عنه - يحتمل  
ويجوز إفرادها - أى قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى .

(١) القائل باسميتها : الفارس - ابن جنى وابن السراج وآخرون ، وقالوا : هي ظرف  
بمعنى « حين » - ولذا تسمى : « الحينية » ، وقيل : بمعنى « إذ » ، ورجحه ابن مالك  
في المعنى ؛ لأنها مختصة بالماضي وفي معنى الشرط . ويجب أن يكون شرطها وجوابها ماضيين

(٢) « إضافة » مفعول ثان مقدم لا « إلى الجمل » متعلق بإضافة - أو بحذف مفعول « حيث »  
مقتضوه لفظه مفعول أول « إذ » « حيث » « وإن ينون » شرط وقتله ونائب الفاعل  
يكون على « إذ » يحتمل إفراد « إذ » إجماعاً عن الفعل ونائب الفاعل جواب الشرط و« إذ » مضاف إليه .

و « إذا »<sup>(١)</sup> عند غير الأخص والكوفيين<sup>(٢)</sup> نحو: (إِذَا طَلَّقْتُمْ  
النِّسَاءَ) . وأما نحو: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) - فمثل: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

عند الأكثرين ، وتضاف إلى شرطها وتضرب بجوابها . وفي الصبيان : ويكون جوابها  
ماضياً - ومضارعاً - وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية ، نحو (فلما نجاكم إلى البر  
أعرضتم - فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط . فلما نجاهم إلى  
البر فمهم مقتصد . فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) - وخالف كثير في الثاني والثالث  
وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً ، أى : أقبل يجادلنا ، واقسموا - فمهم . . . الخ  
وعند سيديويه : هي حرف وجود لوجود لا محل لها .

(١) هي ظرف غير جازم في الاختيار ، مبنى دائماً متضمن معنى الشرط غالباً . وتكون  
للمزمان المستقبل كثيراً وللماضى قليلاً ، ووقوع الماضى في جملة شرطها أو جزأها -  
لا يخرجها عن الدلالة على المستقبل . ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو (وإذا أنعمنا على  
الإنسان أعرض ونأى بجانبه) ، أو مضارعين نحو (إذا يتلى عليهم يخرون) ، أو مختلفين  
نحو: (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع) . وناصبها: إما شرطها  
فلا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف - وهذا رأى المحققين .  
وإما جوابها فتكون مضافة إلى جملة الشرط وهو المشهور . ويجوز أن يحذف المضاف  
إليه ويجيء التنوين عوضاً عنه ، تقول: من ينكر المعروف ليس إذا يستحقه - أى فليس  
إذا يحجده يستحقه وتأنى « إذا » للمفاجأة فتختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وهي  
حينئذ حرف على الأصح ، نحو : خرجت فإذا محمد ينتظرنى ، وقيل : هي ظرف .  
وقد أشار الناظم إلى « إذا » بقوله :

(وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَلَا مَنُ إِذَا اعْتَلَى )<sup>(٣)</sup>

ومعنى : هن إذا اعتلى - كن متواضعاً هينا - إذا تكبر وتعالى غيرك .

(٢) أما عندهما فيجوز إضافتها إلى الجمل الاسمية تسمكاً بظاهر ما ورد من الآيات  
التي ذكرها المصنف .

(\*) « إذا » مقصود إظهار مفعول أول لأزموها « إضافة » . قول نان « إلى جمل » متعلق بإضافة  
« الأفعال » مضاف إليه « كمن » خبر لمبتدأ محذوف « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « اعتلى »  
فعل الشرط ، والجملة في محل جر بإضافة إذا ، وجوب التعليل محذوف بدل عليه السلام .

المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ<sup>(١)</sup> . وأما قوله : \* إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ \*<sup>(٢)</sup> -  
فعلَى إِخْمَارِ كَانَ ؛ كَمَا أُضْمِرَتْ هِيَ وَضَمِيرُ الشَّانِ فِي قَوْلِهِ :  
\* فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيئِهَا \*<sup>(٣)</sup>

(١) فسُكِّلَ مِنْ « السَّمَاءِ » وَ « أَحَدٌ » فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ ،  
وَلَيْسَ كُلُّ مِنْهُمَا مَبْتَدَأً وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا خَبْرٌ . سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةٌ : ٦  
(٢) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَعَجْزُهُ :  
\* أُمٌّ وَلَدَتْ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرُوعُ \*

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ : بَاهِلِي : مَنْسُوبٌ إِلَى بَاهِلَةَ ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ قَبَيْسِ عِيلَانَ ،  
وَيَكْثَرُ الشُّعْرَاءُ مِنْ ذَمِّهَا . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا قِيلَ لِلْكَاتِبِ يَا بَاهِلِي عَوَى الْكَاتِبُ مِنْ لَوْمٍ هَذَا النَّسَبُ

حَنْظَلِيَّةٌ : نَسَبَةٌ إِلَى حَنْظَلَةَ ، وَهِيَ أَكْرَمُ قَبَائِلِ تَمِيمٍ ، حَتَّى لِيُقَالُ : « حَنْظَلَةُ الْأَكْرَمُونَ »  
الْمَذْرُوعُ : الَّذِي أُمُّهُ أَشْرَفُ مِنْ أَبِيهِ . « إِذَا » ظَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ « بَاهِلِي » اسْمٌ كَانَ  
مَحذُوفَةً « تَحْتَهُ » تَحْتَ ظَرْفٍ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « حَنْظَلِيَّةٌ »  
مَبْتَدَأٌ ، وَآخِرُهُ ، وَالجُمْلَةُ فِي مَعْنَى نَسَبِ خَبْرٍ كَانَ الْمَحذُوفَةُ وَحْدَهَا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ  
كَانَ وَاسْمِهَا ، وَ « بَاهِلِي » مَبْتَدَأٌ أَوَّلُ « تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ » مَبْتَدَأٌ ثَانٍ وَخَبْرٌ ، وَالجُمْلَةُ خَبْرٌ  
الأَوَّلُ ، وَالجُمْلَةُ خَبْرٌ كَانَ الْمَحذُوفَةُ مَعَ اسْمِهَا ضَمِيرُ الشَّانِ « لَهُ وَلَدَتْ » لَهُ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَوَلَدَتْ مَبْتَدَأٌ  
مُؤَخَّرٌ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ صِفَةٌ لِبَاهِلِي - أَوْ حَالٌ ، « مِنْهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
حَقِيقَةٌ لَوْلَا « فَذَلِكَ » التَّمَاءُ وَاقِمَةٌ فِي جَوَابِ « إِذَا » ، وَذَا اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْتَدَأٌ  
وَالسَّكَافُ حَرْفُ خَطَابٍ « الْمَذْرُوعُ » خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ . وَالجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا جَوَابٌ إِذَا .

وَالْمَعْنَى : إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ - امْرَأَةً مِنْ حَنْظَلَةَ ، وَآتَى مِنْهَا بَوْلًا - فَهِيَ الْمَذْرُوعُ  
أَيُّ الَّذِي أُمُّهُ أَشْرَفُ مِنْ أَبِيهِ .

وَالشَّاهِدُ : فِي « إِذَا بَاهِلِي » فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَانَ مَحذُوفَةً بَعْدَ إِذَا ؛ بِمَا أَنَّهُ لَيْسَ  
بَعْدَهُ فِعْلٌ يَصْلُحُ لِلتَّفْسِيرِ ؛ لِأَنَّ إِذَا لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا . وَاحْتِجَّ بِالْأَخْفَشِ  
عَلَى دُخُولِ « إِذَا » عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ .

(٣) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَقَيْسِ بْنِ الْمَوْحِ - الْمَعْرُوفِ بِمَجْنُونِ اللَّيْلِ ، وَقِيلَ  
لغيره ، وَأَوَّلُهُ :

(فصل) وما كان بمنزلة «إذ» أو «إذا» - في كونه اسم زمانٍ  
مُبْتَدَأً لِمَا مَضَى، أو لما يَأْتِي<sup>(١)</sup> - فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِيمَا يُضَافَانِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> :  
فَلذَلِكَ تَقُولُ : بَحْتِكَ زَمَنَ الْحَبَّاجِ أَمِيرٌ - أَوْ زَمَنَ كَانَ الْحَاجُّ أَمِيرًا :

وَنَبَّأْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى . . . . .

وبعده: الأكرمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَبَتْنِي بِهِ الْجَاهِ ، أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أَطِيعُهَا  
اللغة والأعراب . نبئت : أخبرت . بشفاعة : التوسل . ابتغاء الخير .  
والشفيع : الذي يكون منه التوسل . «نبئت» فعل ماض للمجهول والتاء نائب الفاعل وهو  
المفعول الأول «لَيْلَى» مفعول ثانٍ لنبئت «أرسلت» الجملة مفعول ثالث «بشفاعة»  
مفعول أرسلت على زيادة الباء «إلى» متعلق بأرسلت «فهيلا» الفاء للسببية ، وهلا  
حرف تحضيض «نفس لَيْلَى» نفس خبر مقدم وليلى مضاف إليه «شفيعها» مبتدأ مؤخر  
ومضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن؛ أي: فهيلا كان  
هو - أي الحال والشأن - نفس لَيْلَى شفيعها .

والعنى : أخبرت أن لَيْلَى أَرْسَلَتْ إِلَى شَفِيعًا يَطْلُبُ مَنَى الْعُودَةِ إِلَى الْوَصْلِ وَالْمُودَةِ .  
فهيلا تقدمت بنفسها لطلب ذلك ؛ إن هذا كان أجدى وأحق بالقبول والإجابة .  
والشاهد : حذف كان واسمها ضمير الشأن بمدهلا ، ولم تجعل «نفس لَيْلَى» اسم  
كان المحذوفة كما حدث في البيت السابق ؛ لأن «شفيعها» اسم مفرد مرفوع لا يصلح  
أن يكون خبراً . وهلا من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل .

(١) قول المصنف : لما مضى - راجع لوجه الشبه بإذ . وقوله : أو لما يَأْتِي -  
راجع لوجه الشبه بإذا . والمراد باليهيم من الزمان : ما ليس محدوداً ؛ بالأ يكون له  
أي اختصاص ، كحين - ومدة - ووقت - وزمن - ولحظة - وبرهة ، أو يكون له  
اختصاص من بعض النواحي ؛ كغداة - وعشية - وليل - ونهار - وصباح - ومساء .  
أما المحدود فهو : ما دل على عدد معين ، كيومين - وأسبوع - وشهر - وسنة ؛ أو وقت  
محدد ، كأمس - وغد - وهذا لا يضاف إلى جملة .

(٢) فما يكون بمعنى «إذ» - يجوز إضافته إلى الجملة بنوعها بالشرط الذي ذكرناه ؛  
وهو أن يكون معنى الجملة ماضياً - أو مستقبلاً محتم الوقوع ، كما يجوز أن يضاف إلى  
المفرد أو لا يضاف . وما يكون بمنزلة «إذا» يضاف إلى الجملة الفعلية ، غير أن الإضافة  
في «إذ» و «إذا» - واجبة ، وفيما يكون بمنزلهما - جائزة .

لأنه بمنزلة « إذ »<sup>(١)</sup> ، وآتيك زمن يقدم الحاج . ويمتنع : زمن الحاج قادم ؛ لأنه بمنزلة « إذا »<sup>(٢)</sup> .

هذا قول سيبويه ، ووافقته الناظم في مُشَبَّه « إذ » - دُونَ مُشَبَّه « إذا » : محتجاً بقوله تعالى : ( يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ )<sup>(٣)</sup> وقوله : \* فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ \*<sup>(٤)</sup>

وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل - لتحقق وقوعه - منزلة ما قد وقع ومَضَى<sup>(٥)</sup> .

(١) « زمن » في المثال الأول مضاف إلى جملة اسمية . وفي الثاني مضاف إلى فعلية .  
(٢) أى : و « إذا » لانضمام إلى الجمل الاسمية ، فكذلك ما كان بمعناها .  
(٣) فقد أضيف « يوم » وهو يشبه « إذا » في الاستقبال - إلى الجملة الاسمية .  
(٤) صدر بيت من الطويل ، لسواد بن قارب الدوسي الأزدي الصعالي - يخاطب الرسول ، وعجزه : \* بِمَنْ فَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ \*  
وتقدم الكلام عليه في باب « وا - ولا - ولات » صفحة ٢٨٠ - جزء أول .  
والشاهد فيه هنا : إضافة « يوم » إلى الجملة الاسمية ، على رأى الناظم - مع أنه بمنزلة « إذا » في الدلالة على المستقبل ، « وإذا » لانضمام إليها . وظاهره الرد على سيبويه الذي لا يجيز ذلك .

(٥) أى فيسكون « يوم » - مشبهاً لإذ - لا لإذا ؛ لأن المراد من الماضى ما كان متحقق الوقوع ؛ سواء عبر عنه بالماضى أو بالمضارع . وهذا توجيه سيبويه ؛ وهو رد على رأى الناظم . وفي أسماء الزمان المشبهات « إذ » - يقول الناظم :  
( . . . وما كذا « إذ » معنى كذا أضيف جوازاً ، نحو : « حين جاء بئذ » )<sup>(٦)</sup>

(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف صلة « معنى » منصوب على نزع الخافض أو تمييز « كذا » خبر المبتدأ « جواز » مفعول مطلق لأضف ، وجملة أضف كالا مستدراك على قوله : كذا ؛ يبين به أنه مثله في مطاق الإضافة - لا في وجوبها « نحو » خبر مبتدأ محذوف « حين » ظرف متعلق ببئذ « جا » فعل ماض وقصر للضرورة « بئذ » فعل ماض مبني المجهول ، ونائب الفاعل مستتر فيه واجملة في محل جر بإضافة نحو إليها .

(فمحل): ويجوز في الزمان المحمول على «إذ»، أو «إذا» - الإعراب على الأصل، والبناء حملاً عليها<sup>(١)</sup>. فإن كان مأولياً فعلاً مبنياً - فالبناء أرجح للتناسب كقوله: \* عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا <sup>(٢)</sup>

أى، والذي مثل «إذ» في المعنى؛ من حيث كونه اسم زمان ماض مهم - يضاف جوازاً إلى مثل ماتضاف إليه «إذ» - من الجمل الاسمية والفعلية، نحو: حين جاء نبذ - أى طرد وأبعد. واقتصر الناظم على مشبه «إذ» دون مشبه «إذا»؛ لأنه يجيز إضافة مشبه «إذا» إلى الجملة الاسمية - محتجاً بما ذكره المصنف ورده.

(١) «إذ» و «إذا» - مبنيان على الفتح في جميع الأحوال، أما ما يشبههما فيجوز فيه الإعراب على الأصل؛ بناء على أن الأصل في الأسماء الإعراب، وهذا يحسن إذا كان المضاف إليه جملة اسمية - أو جملة مضارعية فعلها معرب. ويجوز فيه البناء على الفتح، ويحسن عند الإضافة إلى جملة فعلية فعلها مبني، وقد أوضح ذلك المصنف.

(٢) صدر بيت من الطويل - للناطقة الديانية، من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر. ومجزؤه:

\* وَقَلْتُ أَلْمَأُصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ \*

اللفظة والإعراب: «على» الأولى - بمعنى «في»، والثانية للتعليل. عاتبت، العتاب: اللوم مع السخط وعدم الرضا: الصبا: الصبوة والميل إلى الهوى. أصح: أذنبه وازع: زاجر، من وزع - أى زجر ونهى. «على حين» جار ومجرور متعلق بأسبل أو بردتها - في قوله قبل:

وَأَسْبَلَ يَمِينِي عَمْرَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَأَيْعُ

«عاتبت المشيب» الجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها، «على الصبا» متعلق بعاتبت «ألما» الهمزة للاستفهام الإنكاري، و «ألما» حرف نفى وجزم «أصح» فعل مضارع مجزوم بحذف الواو «والشيب وازع» الواو للحال، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير المستتر في أصح.

والمعنى: سال مني الدمع وانهمل وقت معاتبتى للشيب - وقد حل بي، وذهب زمان الصبوة والقوة والانتفاخ في الشهوات، وقلت لنفسى موبخاً: كيف لا أضحو وأفريق من غفلتي واسترسالى في الشهوات والملاذات، والشيب أكبر زاجر وواعظ!

وقوله : \* عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ \* (١)

وإن كان فعلاً مُعْرَباً ، أو جملةً اسميةً - فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين ، وواجبٌ عند البصريين . واعتُرضَ عليهم بقراءة نافع (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالفتح (٢) وقوله : \* عَلَى حِينِ التَّوَأْسَلُ غَيْرُ دَانِي \* (٣)

والشاهد : في « حين » ؛ روى بالفتح على البناء لإضافته لمبنى وقد اكتسب منه البناء - والحذف على الإعراب .

(١) عجز بيت من الطويل ، لم ينسب لقاتل ، وصدره :

\* لِأَجْتَذِبُنِي مِنْهُمْ قَلْبِي تَحَلِّمًا \*

اللغة والأعراب : تحلماً . التحلم : تكاف الحلم وتصنعه . يستصبين ؛ يستملن ويجتذبن . حلیم : عاقل رزين . « لأجتذبن » اللام للتوكيد واقعة في جواب قسم مقدر « أجتذبن » فعل مضارع مؤكّد بالنون الحقيقية « منهن » جار ومجرور متعلق به « قلبي » مفعول اجتذبن مضاف إلى باء التمسك « تحلماً » مفعول لأجله - أو حال بمعنى متحلماً « على حين » جار ومجرور متعلق بأجتذبن « يستصبين » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة فاعله ، والجملة مضاف إليه حين « كل حلیم » كل مفعول يستصبين وحلیم مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » .

والعنى : سأجتذب قلبي وأشدّه إلى نفسي من هؤلاء الفائنات ، لأتخلص من محبتن ، متكافاً الحلم والسكف عن الميل إلى العوى ؛ لأنهن يستملن إلى اللهو والصبوة كل عاقل . والشاهد : فيه كالمى قباه ، غير أن الفعل الذى أضيف إليه « حين » هناك - مبني بالإصالة ؛ لأنه ماض ، وهذا مبني لاتصاله بنون النسوة ، وأصله معرب .

(٢) أى يبناء « يوم » على الفتح لا على الإعراب ؛ لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفاً . ويحبب البصريون - الذين يوجبون الإعراب - بأن يفتح « في يوم » فتحة إعراب ، وهو منجرب على الظرفية خيراً لهذا . والإشارة ليست لليوم ، وإنما على المذكور قبله - من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه - أى هذا المذكور كأئن في هذا اليوم ، ويمكن أن يكون على لئنة «سلم» - من أعمال القول مطلقاً ، سورة المائدة الآية : ١١٩ . (٣) عجز بيت من الوافر ، لم ينسب لقاتل ، وصدره :

\* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمِي \*

اللغة والاعراب - التواصل : المواصلة وترك القطيعة والمجرر . دان : قريب  
« تذكر » فعل ماض وافتاعل هو « ما » اسم موصول مفعول « تذكر » الأولى ،  
« تذكر الثاني » الجملة صلة « ما » . والعائد محذوف - أي تذكره ، « من سليمي »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » ، « على حين » على جارة وحين مجرور بها  
والجار والمجرور متعلق بتذكر « التواصل غير داني » الجملة من المبتدأ والخبر مضاف إليه حين .  
والعنى : تذكر وأعاد إلى ذاكرته وذهنه ، كل ما كان بينه وبين سليمي - وأبهم  
المذكر تعظيماً له وتفخماً - في وقت لا ينتظر فيه قرب الوصال والتقرب بينهما .

والشاهد : في « حين » ؛ روى بالفتح على البناء في محل جر بعلى ، مع إضافته الجملة اسمية ،  
وهذا يرد على البصريين الذين ينعون البناء في هذه الحالة وإن كان الإعراب أكثر .  
وإلى ما ذكر في هذا الفصل - يشير ابن مالك بقوله :

( وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَذَبْتَ إِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْتَنِي مَثَلُوا فَعَلِ بُنْيَا  
وَقَبْلِ فَعَلِ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَانَ يُفْنَدَا ) (\*)

أى يجوز البناء والإعراب في كل اسم زمان حمل على « إذ » ، وكان مثلها في المعنى ؛  
والخيار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما وقع قبل فعل معرب - أو قبل مبتدأ ،  
و « المراد : جملة اسمية » . ومن بنى في جميع الأحوال فلن يفندا - أى يغلط .  
هذا : وهنالك ألفاظ غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمان في ارتباطها بالوقت والزمن ؛  
مثل آية - بمعنى علامة . وهذه تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ،  
وينبغ أن يأتي بعدها « ما » النافية أو المصدرية . وتعرب على حسب ما تستحقه قبل  
الإضافة ، كقول الشاعر .

أَلَا مَنْ مُبْلِغِ عَنِّي تَمِيماً      بَابِقِ مَا يُحِبُّونَ الطَّامِ أَمَّا  
بَابِقِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُهُمًا      كَمَا أَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

(\*) « أو أعرب » معطوف على « بنى » - يقل فتحة الميمزة إلى الواو للوزن « ما » اسم  
موصول تنازعه الفعلان « كاذب » جار ومجرور متعلق بأجرباً ، وجملة « قد أجرباً » صلة « ما » البناء بالضم  
مفعول اخترت « مثلوا فعل ماض متصرف » مضاف إليه « بنيا » فعل ماض متصرف والجملة نعت للفعل  
(\*) « قبل فعل » بل ظرف متعلق بأعرب وفعل مضاف إليه « معرب » صفة لفعل « أو مبتدأ »  
معطوف على فعل « ومن » اسم موصول مبتدأ « بنى » الجملة صلة من « فلان يفندا » نائب فاعل  
يفندا عائد على من ، والجملة خبرها ، والعناء رائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط .

(فصل) : مما يلزم الإضافة: « كِلَا » - و « كِلْتَا »<sup>(١)</sup> ، ولا يُضَافَانِ إِلَّا لِمَا اسْتَكْمَلَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :  
أحدها : التَّعْرِيفُ<sup>(٢)</sup> ؛ فلا يجوز : كِلَا رَجُلَيْنِ - ولا كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ ،  
خِلافًا لِلْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup> .

والثاني : الدَّلَالَةُ عَلَى اثْنَيْنِ<sup>(٤)</sup> ؛ إِمَّا بِالنَّصِّ ، نَحْوُ : كِلَاهُمَا - ( كِلْتَا  
الْجَنَّتَيْنِ )<sup>(٥)</sup> ، أَوْ بِالِاشْتِرَاكِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : \* كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ \*<sup>(٥)</sup>

فكلمة آية معربة مضافة إلى المصدر المؤول في البيت الأول ، وإلى الجملة المضارعية  
في الثاني . انظر صفحة : ٣١٩ من هذا الجزء

(١) أى الإضافة لفظاً ومعنى ، وكلا وكِلْتَا ، مفردان لفظاً - مثنيان معنى ، يدلان على  
اثنين واثنتين ، ويجوز في خبرها ، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة  
اللفظ وهو الأفضح ، ومراعاة المعنى - وهو قليل . وقد اجتمعا في قول الشاعر :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَنْفِهِمَا رَابِي

(٢) لأنهما في المعنى يؤكدان ما أضيفتا إليه ، والمنكور لا يؤكد عند البصريين .  
(٣) فقد أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة ؛ لجواز توكيدها ، تقول : حضر كِلَا  
رجلين علمين ، وكِلْتَا امرأتين شاعرتين ، والأحسن الأخذ بهذا الرأي .

(٤) أى شيئين ؛ مذكرين أو مؤنثين . واشترط ذلك لأن الغرض منهما تقوية  
التثنية في المضاف إليه ، وتأكيدها ، ولا بد أن يطابق التأكيذ المؤكد .

(٥) سورة الكهف الآية : ٣٣

(٦) صدر بيت من الطويل ، ينسب لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن  
أبي طالب - من شعراء الدولتين ، يخاطب الحسين بن عبد الله - وكانا صديقين ثم  
تهاجرا . وقيل لغيره . وعجزه :

\* وَنَحْنُ إِذَا مَقْتًا أَشَدُّ تَفَانِيًا \*

وهذا البيت من قصيدة مليئة بالعبارة - أولها :

أرى حيفا قد كان شيئاً مُلْفَقًا فمخضه التَّكْشِيفُ حَتَّى بَدَأَ لِيَا

فإن كلمة « نأ » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحَّ قوله :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى      وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ<sup>(١)</sup>

— لأن « ذا » مثناة في المعنى ، مثلها في قوله تعالى : ( لَا فَاْرِضْ

وَاصْتُ بِرَاءَ عَيْبِ ذِي الْوَدَّ كَلَّةً      وَلَا بَعْضُ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيًا

فَمَيْنُ الرُّضَاعِ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةً      وَاسْكُنْ عَيْبَ السَّخَطِ تُبَدِّي الْمَسَاوِيَا

أَنْتِ أُخْتِي . أَلَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً      فَإِنْ عَرَضَتْ أُيَقِنْتُ أَنْ لَا أَخَالِي

اللغة والاعراب : معاني المفردات واضحة . « كلانا » كلام مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق

بالمثنى ، ونا مضاف إليه « غنى » خبر « عن خيه » جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بفتحة

« حياته » حياة ظرف زمان منصوب على الظرفية — أو على نزع الخافض . ومضاف إليه

« ونحن » الواو عاطفة ونحن مبتدأ « إذا متنا » شرط وفعله ، وهو اعتراض بين المبتدأ

والخبر — وهو « أشد » « تمانياً » تمييز . والمعنى : واضح .

والشاهد : إضافة « كلا » إلى الضمير « نا » ، وهو لفظ مشترك يدل على الاثنين

والأكثر ، فصحت إضافة « كلا » إليه .

(١) هذا الشاهد لعبد الله بن الزبيري — أحد شعراء قريش ، من قصيدة قالها بعد

غزوة أحد يتشفى بالمسلمين ، وكان وقتئذ لا يزال على جاهليته ، ثم أسلم بعد ، وقبته

النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمنه بعد فتح مكة .

اللغة والاعراب : مدى . المدى : غاية الشيء ونهايته . وجه : جهة ، ومستقبل

كل شيء — وجهه . قبل ، القبل : المحجة الواضحة . « للخير » جار ومجرور خبر « إن »

مقدم « مدى » اسمها مؤخر منصوب بفتح مقدره على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين

و « كلا » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الألف « ذلك » ذا : اسم إشارة مضاف إليه واللام

للمبدوء والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ « وقبل » معطوفة على وجهه ، وسكن للشعر .

والمعنى : إن للخير والشر غاية ونهاية ينتهيان إليها ويقفان عندها ، وكلاهما أمر

معروف يستقبله الإنسان ويعرفه — كما يستقبل الوجه .

وضبطه بعضهم « قبل » — بكسر القاف وفتح الباء — جمع قبلة ؛ أي كلام من الخير

والشر بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي عند صلاته .

وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، أَيْ : وَكَلَامًا ذُكِرَ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ .  
والثالث : أن يكون كلمة واحدة<sup>(٢)</sup> ؛ فلا يجوز : كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو ،  
فَأَمَّا قَوْلُهُ : \* كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا \*<sup>(٣)</sup> - فمن نوادر الضَّرُورَاتِ

والشاهد : إضافة « كلا » إلى مفرد لفظاً ، مثني معنى - وهو ذلك ؛ لأنه عائد على  
اثنين هما : الخير والشر .

(١) أي بين الفارض والبكر . والفاض : المسنة ، والبكر : الفتية ، والعوان :  
النصف . سورة البقرة : الآية ٦٨ .

(٢) فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين ؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثني .

(٣) صدر بيت من البسيط - لم ينسب لقائل معين ، وعجزه :

\* فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَمَاتِ \*

اللغة والاعراب : الخليل : الصديق . عضداً : سداً يعتمد عليه ويركن إليه عند  
الشدائد . النائبات : المصائب التي تنوب الإنسان - جمع نائبة . المام : نزول وهو مصدر ألم -  
أي نزل . الممات : نوازل الدهر وحوادثه - جمع مامة . « كلا » مبتدأ مرفوع بضمه  
مقدرة على الألف « أخى » مضاف إليه « و خليلي » معطوف عليه مضاف إلى ياء  
التسكئة « واجدي » خبر كلا باعتبار لفظه ، وياء التمسك مضاف إليه ، وهي في محل  
نصب مفعوله الأول « عضداً » مفعول ثان « في النائبات » متعلق بواجدي

والمعنى : كل من أخى وصديق يحددان معنى العون الصادق عند حلول المصائب والشدائد ،  
ونزول حوادث الدهر ونوائبه ، ويراني معيناً وركناً يستند إليه ، وناصر أخلاً .

والشاهد : إضافة « كلا » إلى متعدد مع التفريق بالمعطف - وهو أخى ، و خليلي  
وهذا نادر كل النادرة - ولا تضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر - غير « نا » ،  
و « الكاف » المصالة بالميم ، والألف ، والهاء كذلك ؛ تقول : كلنا - كلاهما -  
كلاهما . وكذلك كلنا .

وإلى كلا وكلتا وشروطهما ، أشار الناظم بقوله :

لَهُنَّ مَعْرِفَةٌ مُرَرَّةٌ - بِإِلَّا - تَفَرُّقٌ - أَضْيَفٌ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »<sup>(٤)</sup>

(\*) « لهنَّ » منلق بأضيف « اثنين » مضاف إليه « معرف » صفة لهنَّ « بلا تفرق » بلا جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة ثانية لهنَّ وتعريف مضاف إليه « كلنا » نائب فاعل أضيف « وكلا » معطوف عليه .

ومنها «أى»<sup>(١)</sup> . وتضاف للنكرة<sup>(٢)</sup> مطلقاً ، نحو : أَيَّ رَجُلٍ -  
وَأَيَّ رَجُلَيْنِ - وَأَيَّ رِجَالٍ . وللمعرفة<sup>(٣)</sup> إذا كانت مثناةً ، نحو :  
(فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)<sup>(٤)</sup> ، أو مجموعةً نحو : (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)<sup>(٥)</sup> .  
ولا تضاف إليها مفردة<sup>(٦)</sup> إلا إن كان بينهما<sup>(٧)</sup> جمعٌ مقدرٌ<sup>(٨)</sup> ، نحو :  
أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ إذ المعنى : أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ أو عَطْفَ عَلَيْهَا  
مِثْلَهَا بِالْوَاوِ<sup>(٩)</sup> كقوله :

\* أَيُّنِي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ \*<sup>(١٠)</sup> ؛ إذ المعنى : أَيُّنَا .

أى أضيفت كلتا وكلا لفهم اثنين - أى لما يدل على اثنين - مع تعريفه وعدم  
تفرق أفراده ؛ فقد أجزى : بين محمد وعلى ، واشترك محمد وعلى . ولم يجز العطف في  
كلا وكلا مع عدم الفرق بينه وبين سابقه ، والعلة في ذلك : الورود عن العرب .  
(١) «أى» الملازمة للإضافة خمسة أنواع ؛ نوعان ملازمان للإضافة لفظاً ومعنى  
وهما : الوصفية - التي تقع نعمتا ، والحالية - التي تقع حالا . وثلاثة ملازمة للإضافة معنى  
لا لفظاً ، وهي : الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ؛ فيجوز قطمها عن الإضافة لفظاً  
مع نية المضاف إليه ، وحينئذ تنون ليسكون التنوين عوضاً عن المحذوف .  
(٢) كل الأنواع المتقدمة - مانعدا للموصولة ؛ فلا تضاف إلا لمعرفة كما سيأتي :

(٣) إن كانت استفهامية - أو شرطية - أو موصولة .

(٤) سورة الأنعام الآية : ٨١

(٥) سورة الملك الآية : ٢

(٦) أى لا تضاف «أى» المذكورة إلى المعرفة المفردة

(٧) أى بين «أى» وبين المعرفة المفردة (٨) أى لفظ يدل على جمع ؛ وهو :

«أجزاء» في المثال المذكور ، أو قصد الجنس بالمضاف إليه ، نحو : أى الدينار

دينارك ؟ ، وأى السكب أطيب عند الله ؟ .

(٩) أى تكررت بعطف معرفة مفردة على الأولى - بالواو خاصة . ولا يشترط

إضافة الأولى منهما إلى ضمير التكلم - خلافاً لبعضهم ، فيصح أن يقال : أَيْكَ وَأَيُّ مُحَمَّدٍ

أَفْقَهُ ؟ وَأَيُّ عَلِيٍّ وَأَيُّ مُحَمَّدٍ أَفْضَلُ ؟ (١٠) عجز بيت من السكامل - لم يعلم قائله ، وصدوره :

\* فَلَمَّسْنِ أَهْمِيكَ خَالِيَيْنِ كَتَلَمَّسْنِ \*

ولا تُضَافُ «أى» الموصولة - إلا لمعرفة<sup>(١)</sup> ، نحو : (أَيْهِمْ أَشَدُّ)<sup>(٢)</sup> -  
- خلافاً لابن عصفور<sup>(٣)</sup> . ولا «أى» المنعوتُ بها ، والواقعةُ حالا -  
إلا لِنِكرَةٍ<sup>(٤)</sup> ؛ كمررتُ بفارسٍ أَيْ بفارسٍ - وبزيدٍ أَيْ فارسٍ .  
وأما الاستفهاميةُ والشرطيةُ - فيضافان إليهما<sup>(٥)</sup> ، نحو : (أَيْكُمْ يَا تُبَيِّئِي

اللغة والاعراب : خالين : منفردين ليس معنا أحد . الأحزاب : جمع حزب وهو الجماعة من الناس أمرهم واحد . « فلئن » اللام موطئة للقسم ، وإن حرف شرط جازم « لقيتك » فعل الشرط « خالين » حال من الفاعل والمفعول في لقيتك « لتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم ، وتعلمن فعل مضارع مبنى على الفتح لا تصال به بنون التوكيد وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أَيْ » مبتدأ ومضاف إليه « وأياك » معطوفة على أَيْ ، وهو مضاف إلى ضمير المخاطب « فإرس الأحزاب » خبر ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد منعدولي « تعلم » المعلق بسبب الاستفهام والمعنى : يتوعد الشاعر محدثه ويقول له : إذا تقابلنا منفردين ليس معنا أحد ، وتزنى كل منا إلى صاحبه ؛ فستعلم أينا الفارس النوار الذي لا ينازعه أحد .

والشاهد : إضافة « أَيْ » إلى مفرد معرفة ؛ لتسكرا رها يعطف مثلها عليها بالواو (١) لأنه يراد بها معين . والصلة لا تستقل بذلك مع « أَيْ » لتدخلها في الإيهام فاليد من إضافتها لمعرفة ، ولا بد أن تشمل المعرفة على متعددة ، أو تعطف مثلها بالواو كما سنف (٢) سورة مريم الآية : ٦٩ (٣) فقد أجاز إضافتها للنكرة .

(٤) أَيْ غشياً ؛ لأن نعت النكرة والحال ينبغي أن يكونا تسكرتين . وينبغي أن تكون هذه النكرة بمثابة المنعوت لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . كما مثل المصنف .

(٥) أَيْ إلى النكرة والمعرفة . وذلك لأ معنى الاستفهام والشرط يؤدي بها . وخلاصة ما تقسم : أن لا يضاف نحو قوله :

(١) الإضافة إلى النكرة والمعرفة في الشرطية والاستفهامية ، ويضافان إلى النكرة مطلقاً ؛ سواء كانت لمتعدد أو غير متعدد ، وهما حينئذ بمعنى المضاف إليه كاملاً ؛ ولذا يكونان بمعنى « كل » . ويشترط في المعرفة : أن تكون لمتعدد ، ويكونان معها بمعنى « بعض » . ويجوز قطعهما عن الإضافة ؛ فمثال الشرطية قوله تعالى : ( أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى ) . ومثال الاستفهامية أن تقول : أكرمت رجلاً ، فيقال لك : أيا يافقي ؟

بِعَرَشِهَا - أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ - فَبَأَيِّ حَدِيثٍ (١) ، وقولك : أَيُّ

(١) سورة النمل الآية : ٣٣ ، سورة القصص الآية : ٢٨ ، سورة الأعراف الآية : ١٨٥  
(ب) الإضافة إلى النكرة في الوصفية والحالية . ومعنى الوصفية : الدلالة على بلوغ  
النعوت الغاية مدحا أو ذمّا . ويشترط أن تكون النكرة ماثلة للنعوت لفظاً ومعنى ،  
أو معنى فقط . والوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الأجزاء . وتدل الحالية على ما تدل  
عليه الحال ؛ من بيان هيئة صاحبها المعرفة .

(ح) الإضافة إلى المعرفة في « أَي » الموصولة ، وهي بمعنى الذي . ويشترط في  
المعرفة أن تدل على متعدد ؛ بالإضافة ، أو بالمطف بالواو - على مثل المقدم ، كما سبق بيانه  
ويراعى لفظها في المطابقة . وقد تقطع عن الإضافة لفظاً ، تقول : أكرم أياً هو أفضل .  
وفي « أَي » وأحكامها يقول الناظم :

(وَلَا تُضِفُ لِمُفْرَدٍ مُتَّصِفٍ « أَيَا » ، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفِ  
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ وَأَخْصَصْنِ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً « أَيَا » ، وَبِالْمَكْمَلِ الصَّفَةَ  
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمَطَاقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَ ) (٢)

أى : لا يجوز إضافة «أى» للمفرد المعرفة ؛ إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء -  
والمراد : الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ؛ لأنها هي التي تضاف إلى المعرفة ، والموصولة  
تختص بالمعرفة . أما الشرطية والاستفهامية ؛ فيجوز إضافتهما للنكرة كما يوضحه الإطلاق بعد  
وتختص الصفة بنوعيهما التمشية والحالية ؛ بسكس الموصولة ؛ أى بالإضافة إلى النكرة .  
ثم بين أن الشرطية والاستفهامية يكمل بهما وبما أضيفتا إليهما الكلام مطلقاً ؛ سواء  
أضيفتا إلى المعرفة - أو إلى النكرة .

(٢) مثالان للاستفهامية والشرطية المضافتين إلى معرفة ، وما يندرجها المضافتين

(\*) «وَلَا» نامية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا «مرفوع» تحت خبر «أيا» مفعول مضارع  
«وإن كررتها» شرط وفعله ومفعوله «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط ، ومفعول أضف محذوف  
أى فأضفها للمعرفة . (\*) «أو تنو» معطوف على كررتها مجزوم بحذف الياء ، وفصل بينهما  
بجواب الشرط لسكونه نيس اجنوبياً «الأجزاء» مفعول تنو «وأخصصن» أمر مؤكده بالاولى الخفيفة  
«بالمعرفة» متعلق به «موصولة» حال مقدم من أياً الواقع مفعولاً لأخصصن «وبالمكس» جار مجزوم  
خبر مقدم «الصفة» مبتدأ مؤخر . (\*) «وإن تكن» تكن فعل الشرط واستها يعود على أى  
«شرطاً» خبر تكن «أو استفهاماً» معطوف على شرطاً «فطاماً» الفاء للربط ، و«مطابقاً» صفة  
لمصدر محذوف - أى فتكياً مطابقاً «كمل بها الكلام» الجملة في محل مجزوم بجواب الشرط .

رجلٍ جاءك فأكرمهُ.

ومنها «لَدُنَّ»<sup>(١)</sup> بمعنى عند، إلا أنها تختصُ بستة أمور:

(أحدها) أنها ملازمةٌ لمبدأ الغايات<sup>(٢)</sup>؛ فمن مَمَّ يتعاقبان<sup>(٣)</sup> في نحو:

جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ - وَمِنْ لَدُنِّهِ، وفي التنزيل: (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ

مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)<sup>(٤)</sup> بخلاف، نحو: جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ؛ فلا يجوزُ فيه: «جِئْتُ

لَدُنَّهُ»؛ لعدم معنى الابتداء هنا<sup>(٥)</sup>.

(الثاني) أن الغالب استعمالها مجرورة بمن<sup>(٦)</sup>.

إلى نكرة (١) هي ظرف مبهم يدل على بدأ الغاية الزمانية أو المسكانية. والمراد بالغاية: ما يدل عليه الكلام بعدها من المقدار الزمني أو المسافة المسكانية - من حيث يكون البدء بها. وتشمعل لامها تارة بالنون فيقال: «لَدُنَّ»، وتارة بحرف العلة - «لدى»، وثالثة بحدفهما - «لدى»، ويجر ما بعدها بالإضافة لفظاً إن كان مفعولاً، ومفعولاً إن كان مفعولاً أو جملة.

(٢) أى أول المسافات المسكانية أو المقادير الزمانية، فسمها نقطة البداية ودخول «من» التي للابتداء عليها؛ لتدل على هذا المعنى المراد منها؛ لأنه غير مألوف في الأسماء: أما «عند» فتكون لمبدأ الغايات كثيراً، وللدلالة على الحضور المجرد، نحو: جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ. ويندر أن يقال: جِئْتُ مِنْ عِنْدِكَ. وإنما تكون «عند» للابتداء الغاية كثيراً - إذا دخلت عليها «من» الابتدائية، فإن لم تدخل عليها «من» كانت للدلالة على مجرد الحضور. وإذا دخلت «لَدُنَّ»: أو «عند» على بداية الغاية - فليس بلازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية إذا كان المقام يكتفي بذلك.

(٣) أى يتداولان على شيء واحد (٤) سورة الكهف الآية: ٦٥.

(٥) لأن المقصود: جِئْتُ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ مِنْهُ.

(٦) فتكون مبنية على السكون في محل جر، ولم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك.

ومن القليل مجردها للظرفية، وحينئذ تكون مبنية على السكون في محل نصب. أما «عند» فتنصب كثيراً على الظرفية، أو تجر بمن. وجرها بمن - على كثرتها - قليل بالنسبة لجر «لَدُنَّ» بها.

(الثالث) أنها مبنية<sup>(١)</sup> إلا في لغة قيس<sup>(٢)</sup> ، وبلغتهم قرىء : « من لدنه »<sup>(٣)</sup>

(الرابع) جواز إضاقها إلى الجملة<sup>(٤)</sup> كقوله :

« لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ »<sup>(٥)</sup>

- (١) بخلاف « عند » ؛ فإنها معربة عند أكثر العرب .
- (٢) فإنها معربة عندهم تشبيهاً بمنند ؛ وإعرابها عندهم مخصوص بالشهور فيها وهو « لدن » ، وقد سكنت الدال للتخفيف مع الإشمام بالضممة ، والأصل ضمه .
- وزعم الفارسي : أن « لدن » في الآية - على هذه القراءة - مبنية ، والكسرة للتخلص من الساكنين ؛ سكون الدال ، والنون لأجل بقاء لدن . (٣) سورة الكهف - الآية : ٢ .
- (٤) وإذا أضيفت للجملة تخضت للدلالة على بداية الفاية الزمانية دون المسكانية ؛ لأن الأرجح أنه لا يضاف إلى الجملة من ظروف المسكان - غير « حيث » كما تقدم .
- أما « عند » فلا تضاف إلى الجمل مطلقاً .
- (٥) عجز بيت من الطويل ، لعمر ، بن شديم - المعروف بالقطامي - الشاعر اليمني ، وصدده :

\* صَرِيحٌ غَوَانٌ رَاقِهَةٌ وَرَقْنَةٌ \*

اللغة والأعراب صريح : مصروع ، وهو المطروح على الأرض . غوان : جمع غانية ، وهي المرأة الحسناء التي استغنت بجهاها عن التزين . راقهن : أعجبهن ، وروى : شاقهن - أي بعث الشوق إلى أنفسهن . الدوائب : جمع ذؤابة ، وهي : الضفيرة من الشعر . « صريح غوان » صريح خبر لمبتدأ محذوف ، وغوان مضاف إليه « راقهن » الجملة صفة لغوان « وشقنه » معطوف على راقهن « لدن » ظرف زمان تنازعه العوامل الثلاثة صريح - وراقهن - ورقنه ، وهو مضاف إلى جملة « شب » ، « حتى » حرف غاية وجر « سود الدوائب » سود فاعل شاب ، والدوائب مضاف إليه ، من إضافة الصفة إلى الموصوف . والمعنى : أن هذا المخاطب مصروع ومغلوب على أمره ، بسبب هؤلاء الغانيات الفائنات ، اللاتي تعلقن به ، وقد أعجب وتعلق بهن منذ نشأ ، حتى شابته ذوائبه فأعرض عنه ، وأعرض هو عنهن قهراً حين أعرض عنه .

والشاهد : إضافة « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(الخامس) جواز إفرادها قبل «غُدوة»<sup>(١)</sup>، فنصبها: إما على التمييز<sup>(٢)</sup>  
- أو على التشبيه بالفعل به<sup>(٣)</sup> - أو على إضمار «كان» واسمها<sup>(٤)</sup>،  
وحكى الكوفيون رفعها على إضمار «كان» تامة<sup>(٥)</sup>. والجزم القياس<sup>(٦)</sup>  
والغالب في الاستعمال .

(السادس) أنها لا تقع إلا فضلة<sup>(٧)</sup>؛ تقول: السَّفَرُ مِن عِنْدِ  
البصرة<sup>(٨)</sup> ولا تقول: مِن لَدُن البصرة .

(١) أى: قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، من غير أن يفصل بينها فاصل .  
(٢) أى للذن ؛ لأن نونها تشبه التنوين ، ويكون من تمييز المفرد سماعاً ؛ لأنها  
اسم لأول زمن مبهم ، ففسر بغدوة .  
(٣) لأن « لذن » تشبه اسم الفاعل ؛ في أن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى - مثله  
(٤) وتكون « غدوة » خبراً ، والأصل : لذن كان الوقت غدوة . وهذا  
الوجه حسن ؛ لبعده عن التكاف ، ولأن فيه إبقاء « لذن » على ما ثبت لها من  
الإضافة إلى الجملة . (٥) وتكون غدوة فاعلاً ، والتقدير : لذن كانت غدوة -  
أى: وجدت وظهرت ، وعلى هذا تكون « لذن » ظرفاً مضافاً إلى الجملة تقديراً .  
وقيل : مرفوع بلذن لشبهها بالفاعل ، كما عملت « يا » في المنادى لنيابتها عن أدعو .  
(٦) أى بإضافة « لذن » إليها - كما تجر سائر الظروف . أما « عند » فلا ينقطع  
عن الإضافة إلا إذا كان اسماً محضاً وبعد عن الظرفية .  
هذا : ولا ينصب بعد « لذن » من الأسماء - إلا غدوة ، ولا تكون غدوة إلامنونة .  
أما « عند » فلا ينصب بعدها شيء من المفردات .

(٧) ذلك لأنها ظرف غير متصرف ، فهي مقصورة على النصب على الظرفية - أو الجر بمن .  
أما « عند » فلا . (٨) فالجار والمجرور خبر عن السفر .

هذا : وتأتى « عند » ظرفاً للأعيان والمعاني ، تقول : هذا القول عندى صواب ،  
وعند فلان علم به . ويندر ذلك في « لدى » . قيل : ومنه قوله تعالى : ( ما يبذل القول  
لدى ) . وتقول : عندى مال وإن كان غائباً عنك . ولا تقول : لدى مال إلا إذا كان  
حاضراً . وفي « لذن » يقول ابن مالك :

ومنها « مع » : وهو اسم لمسكان الاجتماع<sup>(١)</sup> ، مُعْرَبٌ - إلا في  
لُغَةِ رَابِعَةٍ وَغَنَمٍ<sup>(٢)</sup> فُتِنِي عَلَى السَّكُونِ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ :  
\* فَرِيثِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ \*<sup>(٤)</sup>

( وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ « لَدُنْ » فَجَبَّرَ وَنَصَبُ « غَدْوَةٌ » بِهَا عَنْهُمْ نَدْرٌ )<sup>(٥)</sup>  
أى أن العرب أُلزِموا « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه ، وقد يتجرد عن الإضافة  
وتنصب كلمة « غدوة » دون غيرها نادراً

(١) هى ظرف مكان أو ظرف زمان ، يدل على اجتماع والتقاء بين اثنين في مكان  
واحد أو زمان واحد . وإرادة المسكان أو الزمان توضحهُ القرآن . مثال دلالة على  
المسكان : التواضع مع الفنى كرم نفس . ومثال الزمان : يذهب الفلاح إلى الحقل مع  
الصبح الباكر . وهى حينئذ ظرف غير متصرف ، ملازم - فى الغالب - للإضافة لفظاً ومعنى ،  
معرب منصوب على الظرفية ، ولأشها اسم يخبر بها عن الندوات ، تقول : محمد معك .  
وتأتى بمعنى « عند » تنفيذ الحضور المجرد ، ولا تدل على اجتماع ومصاحبة ، وتكون حينئذ  
معربة مضافة ، واجبة الجر بمن الابتدائية ، نحو : من أراد البذل فلينفق من معه لا من  
مع غيره . (٢) ربيعة : إحدى قبيلتين عظيمتين تفرعت إليهما العرب العدنانية ، والثانية  
مضر - وربيعة - أبو القبيلة . وغنم : قبيلة أبوها ورئيسها - غنم بن تغلب بن وائل .  
(٣) لجمودها بملازمتها الظرفية ، ولتضمنها معنى حرف المصاحبة ، وهى على  
هذه اللغة حرف جر .

(٤) صدر بيت من الوافر ، نسبة الشاطبي إلى الراعي النخري ، ونسبه العيني إلى  
جرير - من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان . وعجزه :

\* وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا \*

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ : الرِّيشُ : اللباس الفاخر - ومثله : الرياش ، أو المال والخصب  
ونحوها . هَوَايَ ، الهوى : الميل القلبي . لِمَامًا : أى فى بعض الأحيان - وقتاً بعد  
وقت . « فريثي » مبتدأ مضاف لياء التوكيم « منكم » متعلق بمحذوف خبر « معكم »

(٥) « إضافة » مفعول ثانٍ مقدم لألزموا « لدن » مفعول أول تصد أفضه « جر » الفاء  
تعلق ، وقامل جر يعود على « لدن » ومفعوله محذوف أى المضاف إليه . « ونصب » مبتدأ « غدوة »  
مضاف إليه « بها » معلق بنصب « غنم » متعلق بنذر ، وجملة « نذر » خبر المبتدأ .

وإذا لقي الساكنة ساكن - جاز كسرُها وفتحُها<sup>(١)</sup> ، نحو : مع  
القوم ، وقد تُفرد بمعنى « جميعاً »<sup>(٢)</sup> فتُنصبُ على الحال<sup>(٣)</sup> ،  
نحو : جاءوا معاً .

« مع » ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بمحذوف خبر هو أي ، وضمير المخاطبين  
مضاف إليه « وإن كانت » شرط وفعله « زيارتكم » اسم كان ومضاف إليه من إضافة  
المصدر إلى فاعله أو مفعوله « لماماً » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السياق .  
واللهي : كل ما عندي من لباس فاخر ، أو مال وعيش خصب - هو متكم ومن  
فضلكم ، وأنا محب لكم وقلبي متعلق بكم ومنصرف إليكم ، وإن كانت زيارتكم لي قليلة ،  
لا تدل على موالاتكم لي - أو زيارتي لكم قليلة ، لأنني لأعول على المظاهر .  
والشاهد : بناء « مع » على السكون على لغة ربيعة ، والمشهور فتحها على أنها  
معرفة - والفتحة للأعراب .

(١) فتبنى على الكسر للتخلص من الساكنين ، أو على الفتح للخفض .  
(٢) ويكون معناها في هذه الحالة : الدلالة على مجرد اصطحاب اثنين أو أكثر واجتماعهما .  
ولا تدل على اتحاد في الزمان أو المكان إلا بقرينة ، وتكون حينئذ معرفة منصوبة  
منونة ، ولا حظ لها في الإضافة .

(٣) وقد تعرب ظرفاً مخبراً به عن المتبداً ، نحو : المجاهدان معاً . وتستعمل للجمع  
مطلقاً - كما تستعمل للاتنين ، تقول : المجاهدون معاً - أي مجتمعون وموجودون معاً . الخ .  
واختلف النحاة في « مع » : أي ثنائية الوضع ؟ أم ثلاثية حذفت لامها ،  
وأصلها من-ني؟ وخير الآراء : أن الظرفية ثنائية الوضع معرفة منونة ، ويحذف تنوينها عند  
الإضافة وتقع حالا أو خبراً - على حسب السياق ، وهي متعلقة بمحذوف . أما المنونة التي  
تجردت عن الظرفية ؛ فإن أعربت حالا كانت منصوبة بالفتحة الظاهرة إن اعتبرت ثنائية ،  
أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة - لالتقاء الساكنة مع التنوين - إن اعتبرت ثلاثية .  
وإن أعربت خبراً فلا بد من اعتبارها ثلاثية مرفوعة بضممة مقدرة على الألف المحذوفة  
لفظاً لا خطأ . أما من يعربها خبراً وهي ثنائية - فيحتم بقاؤها على الظرفية ، وتعلقها  
بمحذوف هو الخبر ويمنع خروجها عن الظرفية إلى الإسمية ، كما ذكرنا .  
وفي « مع » يقول ابن مالك :

ومنها « غير » : وهو اسمٌ دالٌّ على مخالفةٍ ما قبله لحقيقة ما بعده <sup>(١)</sup> .  
وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه <sup>(٢)</sup> : جاز ذِكْرُهُ ؛ كقبضت  
عشرة ليس غيرها <sup>(٣)</sup> ، وجاز حذفه لفظاً <sup>(٤)</sup> فيضمُّ بغير تنوين <sup>(٥)</sup> . ثم  
اختلف ؛ فقال المبردُ : ضمه بناءً ؛ لأنها كقَبْلُ في الإبهام ، فهي اسمٌ  
أو خبرٌ <sup>(٦)</sup> . وقال الأَخْفَشُ : إعراب لأنها اسمٌ ككُلِّ وبعض - لا ظرف  
كقَبْلُ وبعْدُ ، فهي اسمٌ لا خبرٌ . وجوزَها ابنُ خروفٍ <sup>(٧)</sup> . ويجوزُ

(وَمَعَ « مَعَ » فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَثُرَ إِسْكُونٌ يَتَّصِلُ) <sup>(٨)</sup>

أى أن لفظ « مع » فيها لنة قليلة هي : « مع » - يسكون العين . ونقل عن العرب  
في هذه : الفتح والكسر ، إذا جاء بعدها ساكن متصل بها لم يفصل منها بفواصل .  
(١) إما في ذاته وحقيقته ؛ كمررت برجل غيرك . أو في وصف من الأوصاف  
المرضية التي تطرأ على الذات ، نحو : خرج الطالب من الامتحان بوجه غير الذي  
دخل به ، وهو اسم محض لا ظرفية فيه .

(٢) أى : أن دل عليه دليل ، ونوى نص لفظه لا معناه . ومثل « ليس » -  
« لا » النافية عند بعض النحاة ، سواء كانت نافية للجنس أم لغيره .

(٣) برفع « غير » على أنها اسم « ليس » ، وخبرها محذوف ، والتقدير ليس  
المقبوض غيرها . (٤) أى إذا نوى معناه - بأى لفظ آخر يؤدي المعنى المقصود  
دون لفظه . (٥) ويحذف التنوين لنية معنى المضاف إليه .

(٦) أى اسم ليس في محل رفع ، أو خبر لها في محل نصب ، والآخر محذوف ،  
والتقدير كما سلف . (٧) فعلى البناء - هي اسم « ليس » أو خبرها ، وعلى  
الإعراب - هي اسم لا خبر .

(\*) « ومع » معطوف على « من » مع « قصد لفظه مبتدأ « فيها » متعلق بقابل الواقع  
خبراً للمبتدأ « فتح » نائب فاعل نقل « وكسر » معطوف على فتح « اسكون » تنارمه كل من :  
فتح وكسر ، فتعاقب بالأخير لثربه ، وأضرب في الأول ضميره « يتصل » الجملة نعمت اسكون .

الفتح قليلاً مع التنوين ودونه<sup>(١)</sup> ، فهي خبرٌ ، والحركة إعرابٌ باتفاقٍ -  
كالضم مع التنوين<sup>(٢)</sup> .

(١) أما مع التنوين - فلقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وأما مع عدمه - فإني  
لفظ المضاف إليه .

(٢) وتكون « غير » اسم ليس . وإجمال القول : أن « غير » تعرب بالحركات  
كلها بدون تنوين على حسب الجملة قبلها ؛ إذا أضيفت لفظاً ومعنى . وكذلك الشأن  
إذا حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وسبقها « ليس » ، أو « لا » النافيتان .  
وإذا قطعت عن الإضافة نهائياً ، ولم ينو لفظ المضاف ولا معناه - أعربت كذلك بالحركات  
كلها ، ولكنها تكون منونة .

أما إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه - فتبنى على الضم من غير تنوين .  
وتبنى على الفتح إذا كان المضاف إليه المحذوف المنوي لفظه - مبنياً .  
وإذا لم تسبق « غير » بـ « ليس ، ولا » النافيتين - استعملت نعمتاً أو نصبت على  
الاستثناء ، على حسب الحالة .

وارتضى بعض النحاة : جواز إعراب « غير » وبنائها عند حذف المضاف إليه  
مطابقاً ؛ سواء نوى لفظه - أم نوى معناه ، وحسنه الكثيرون .

هذا : وإذا حلت « لا » النافية للجنس محل « ليس » - جاز في « غير » ؛ البناء  
على الضم في محل نصب ؛ على أنها اسم لا ، والمضاف إليه محذوف منوي المعنى ، وكذلك  
الخبر . ويجوز البناء على الفتح في محل نصب كذلك . وإذا كانت « لا » للوحدة بنيت  
« غير » على الضم في محل رفع على أنها اسم « لا » ، والمضاف إليه محذوف منوي معناه  
والخبر محذوف كذلك . ويجوز رفعها بتنوين وبغير تنوين - على حسب قطعها عن  
الإضافة أو نية لفظ المضاف إليه . وفي « غير » يقول الناظم .

(وَاضْمُكُمْ بِنَاءً - «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتَمَا لَهُ أُضِيفَ ، نَأْوِيًا مَا عُدِمَا) (\*)

(\*) « بناء » مفعول مطلق على حذف مضاف - أي ضم بناء « غيراً » مفعول اضمم « إن »  
شرطية « عدمت » فعل الشرط وفاعله « ما » اسم موصول مفعول « له » متعلق بأضيف ،  
ونائب فاعل أضيف يعود إلى غير ، والجملة صلة ما « نأوياً » حال من فاعل اضمم للاستتر  
« ما » اسم موصول مفعول نأوياً وفاعله مستتر « عدمتما » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود  
إلى « ما » ، والجملة صلة ما .

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ »<sup>(١)</sup> : ويجب إعرابهما في ثلاث صور :  
(إحداها) أن يُصْرَحَ بالمضاف إليه ؛ كجئتك بعد الظهر - وقبل  
العصر ، ومن قبله - ومن بعده<sup>(٢)</sup> .  
(الثانية) أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَى ثبوت لفظه ، فيبقى  
الإعراب وترك التنوين - كما لو ذُكِرَ المضاف إليه ، كقوله :  
\* وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٌ \*<sup>(٣)</sup>

أى انضم لفظ « غير » ضمة بناء ؛ إن عدت - أى حذفت - ما أضيف له « غير »  
وقد نوى هذا المحذوف . واتحصر الناظم على هذا ولم يذكر باقى الحالات ، وبعضها  
يعلم بما ذكره في نظائر « غير » - بعد .

(١) هما : اسمان ظرفان ؛ يدل أحدهما على سبق شيء على آخر وتقدمه عليه في الزمان  
أو المكان - الحسى ، أو المعنوى . ويدل الثانى على تأخر شيء على آخر كذلك . وهما ملازمان  
للاضافة غالباً . (٢) في المثال الأول - نصبا على الظرفية الزمانية ، وفي الثانى - جرابين .  
وتقول في المكان : دارنا قبل داركم - أو بعدها .

(٣) صدر بيت من الطويل - لم يعرف قائله ، وعجزه :

\* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْمَوَاطِفُ \*

الثقة والاعراب . من قبل : أى من قبل ما حدث الآن . مولى : للمولى معان كثيرة  
منها : ابن العم - والسيد - والناصر - والقريب ، والأول أو الأخير - هو المراد هنا .  
عطفت : أمالت ورققت . المواطف : الصلات والروابط التى تستلزم العطف وميل  
بعض الناس لبعض ؛ كالصدقة - والمروءة - والنجدة ونحوها ، وهى جمع عاطفة .  
« من قبل » جار ومجرور متعلق بنادى « كل مولى » كل فاعل نادى ومولى مضاف إليه  
« قرابة » مفعول نادى « فما » الفاء عاطفة وماتانية « مولى » الثانى مفعول عطفت  
« عليه » متعلق بعطفت « المواطف » فاعل . وذكرفى العيني : أن « مولى » بدل من الضمير  
فى عليه ووقدم للضرورة . ويجوز أن يكون حالا من الضمير - أى حال كونه مولى - أى قريباً  
والعنى : يقول الشاعر فى وصف شدة نزلت به : إنه قبل وقوع هذه الكارثة ،  
نادى كل قريب أقرباءه ، ومن بينه وبينهم صلوات مودة وعطف ؛ ليساعدوه ويأخذوا

أى : ومن قبل ذلك . وقُرِيء : ( اللهُ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ )<sup>(١)</sup>  
بالجرِّ من غير تنوينٍ - أى من قبل الغلبِ ، ومن بعده .

(الثالثة) أن يُحذفَ ، ولا يُنوى شيءٌ ؛ فيبقى الإعراب<sup>(٢)</sup> ، ولكن  
يرجعُ التنوينُ ؛ لِزَوَالِ ما يُعَارِضُهُ في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم :  
( مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ) - بالجرِّ والتنوين . وقوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا \*<sup>(٣)</sup>

بناصره ، أما هو فما أجابه أحد ، ولا عطف عليه قريب أو صديق .

والشاهد : جر « قبل » بدون تنوين ، لحذف المضاف إليه ونية لفظه .

(١) سورة الروم الآية : ٤ .

(٢) أى بالنصب على الظرفية - أو بالجر بمن إن وجدت . ويكون معنى « قبل »  
و « بعد » في هذه الحالة - القبلية المطلقة والبعديّة المطلقة ، من غير تقييد بشيء ، ما ؛  
أى : أن معناهما هو المعنى الاشتقاقى العام .

(٣) صدر بيت من الوافر ، ليزيد بن الصعق - على الصحيح ، ونسبه العيني لعبد الله  
بن يعرب وكان له ثأر أدركه ، رجعزه :

\* أَ كَادُ أُنْغَصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ \*

اللغة والأعراب : ساغ : سهل وحلا . أنغص : أشرق - بفتح الهمزة والعين -  
مضارع نغص من باب فرح . وروى أنغص - بضم الهمزة وفتح العين - مبنياً للمفعول  
الحميم : هو الماء الحار ، والمراد هنا الماء البارد الذى تشبیهه النفس - كما جاء فى اللسان  
عن ابن الأعرابى ، فهو من أسماء الأضداد . وروى : بالماء الفرات - وهو الماء العذب ،  
والرواية الأولى أصح ؛ لأنها على روى القطعة « وكنت » انواو للحال من الياء فى لى ،  
وكان واسمها « قبلاً » منصوب على الظرفية الزمانية - كان « أنغص » الجملة خبراً كاد ، واسمها أنا ،  
والجملة من كاد ومعمولها خبر كان . ومعنى : وكنت قبلاً - وكنت فى زمان متقدم  
واللهي : سهل لى الشراب وطاب عندي كل شيء ، حين أدركت ثأرى وهدأت  
نفسى . وكنت قبل ذلك أ كاد أشرق من الماء البارد الشهي إلى النفوس ؛ يريد : أنه كان  
يتألم من ألد الأشياء وأسهلها ، فلما أدرك ثأره وهدأت نفسه - طاب له كل شيء .

وقوله : **فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَدَّةٍ شَرَبُوا** <sup>(١)</sup>  
ومهما نكرتان في هذا الوجه ؛ لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك  
نُوناً <sup>(٢)</sup> - ومعرفتان في الوجهين قبله .  
فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه <sup>(٣)</sup> - بُنِيَ عَلَى الضم <sup>(٤)</sup> ،  
نحو : ( لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) في قراءة الجماعة .

والشاهد : تنوين « قبلاً » انقطاعه عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو منصوب على  
الظرفية كما ذكرنا ، والمراد مطلق القبلية

(١) عجز بيت من الطويل ، ينسب لبعض بني عقيل ولم يعين . وصدوره :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدًا شَفُوءًا \*  
\* \* \*

اللغة والأعراب : أسد شفوءة - ويقال « أزد » : حى من اليمن - أبوهم الأزد بن  
عوث : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « قتلنا الأسد » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول  
خبر المبتدأ « أسد شفوءة » أسد بدل من الأسد وشفوءة مضاف إليه « بعداً » منصوب  
على الظرفية بشربوا « على لدة » جار ومجرور متعلق بشربوا « حمراً » مفعول به  
والعنى : يقول : إننا قتلنا هؤلاء القوم ومزقناهم وشتتنا شملهم ، ثم عرفوا بعد ذلك  
لذة للشراب . يريد : أنهم حرموا ملاذ الحياة ونعيمها بعد ما نزل بهم

والشاهد : ورود « بعداً » سنونة منصوبة على الظرفية ، لقطعها عن الإضافة لفظاً  
وتقديراً . وهى حينئذ نكرة عند الجمهور . وقيل : إن التنوين في هذا البيت والذى قبله  
لضرورة الشعر . وأجاز الرضى تنوين الظروف المقطوعة عن الإضافة فى حالة البناء لذلك  
(٢) هذا على أن تنوينهما تنوين تمكين للتشكيك . وقيل : إن التنوين فيهما للعوض ،

ومهما معرفتان بنية المضاف إليه ، واستحسن ذلك ابن مالك فى الكافية

(٣) المراد بنية المعنى : أن يلاحظ المعنى من غير نظر إلى عبارة مخصوصة ، أو لفظ  
معين يدل عليه ؛ بل يقصد السمى معبراً عنه بأى لفظ كان . أما نية اللفظ ؛ فيلاحظ  
لفظ المضاف إليه المعروف من المقام .

(٤) أى فى محل نصب على الظرفية ، أو فى محل جر إن سبقا بنى . وإنما لم تقتض

الإضافة بنية المعنى - الإعراب ؛ لضيقها ، بخلافها مع نية اللفظ فيها قوة .

ومنها «أول»<sup>(١)</sup> و «دون»<sup>(٢)</sup> ، وأسماء الجهات ؛ كيمين -

وشمال ، ووراء وأمام ، وفوق وتحت<sup>(٣)</sup> ، وهي على التفصيل المذكور

وهناك حالة أخرى يبين فيها على الفتح جوازا ، وهي : إذا أضيف إلى مبنى ، وكذلك الشأن في جميع الأسماء المهمة ، وأسماء الزمان المهمة .

(١) أصله : « أو أل » بدليل جمعه على أوائل ، قلبت الهززة الثانية واواً وأدغمنا وله استعمالات منها : أن يستعمل اسماً لا ظرفية فيه ، ومضاه : مبدأ الشيء المقابل لآخره نحو : أول النيث قطر - أي بدايته ، وهذا الشيء ليس له أول ولا آخر .  
أو وصفاً بمعنى «سابق» ، أو اسم فاعل - أي متقدم ، نحو : ذهبت إلى الحجاز عاماً أولاً - أي عاماً سابقاً ، وهو في هاتين الحالتين معرب منصرف .

وقد يستعمل اسماً مؤولاً بالمشتق بمعنى أسبق - أي متقدم - فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، وتدخل عليه « من » الجارة للمفضل عليه ، تقول : محمد في العلم أول من أجد - أي أسبق منه ، وينصب على الحال أو غيره . وهل هو أفضل تفضيل لأفعل له من لفظه ؟ أو جار مجراه ؟ - خلاف . ويستعمل « أول » ظرفاً للزمان بمعنى « قبل » ، نحو : رأيت الهلال أول الناس - أي قبلهم ، وفي هذا الاستعمال تجرى عليه الأحكام التي جرت على « غير » - و « قبل » - و « بعد » ؛ فيعرب إذا أضيف لفظاً ومعنى - أو حذف المضاف إليه ونوى لفظه - أو لم يضاف أصلاً . ويبني على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه ، نحو : أسرعت للمستغيث أول .

(٢) « دون » ظرف مكان ملازم للإضافة في أغاب الأحوال ، وهو في الأصل اسم لذلك الأذى - أي الأقرب - إلى مكان المضاف إليه ، تقول : جلست دون المنبر - أي قريباً من مكانه . وقد يستعمل في الرتبة والدرجة المفضولة - تشبيهاً للمعقول بالحسرس ، نحو : على دون محمد ذكاء ، ثم توسع فيه فاستعمل في مطلق مجاوزة الشيء السابق عليه في الكلام إلى غيره ، نحو : قدمت المساعدة للمهاجرين دون تقصير - وأكرمت محمداً دون علي ، وتنطبق عليه الأحكام السابقة في نظائره .

(٣) يمين وشمال : كثيرا التصرف ، وفوق وتحت : يتصرفان أحياناً إذا تجردا عن الظرفية ، وباقي الظروف متوسطة التصرف . والظرف بنوعيه : المتصرف وغير المتصرف ؛ حين يكون ظرفاً معرباً - ينصب على الظرفية أو يجر بمن ، وحين يكون

في « قبل وبعد » : تقول : جاء القوم وأخوك خلفاً ، أو أماماً<sup>(١)</sup> ؛  
تريد خلفهم - أو أمامهم ، قال :

« لَمْنَا بِشَنِّ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ »<sup>(٢)</sup>

وترويه : « فُلَى أَيْبَانًا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ »<sup>(٣)</sup>

مبنيًا على الضم - يكون في محل نصب أو في محل جر بمن - إن وجدت قبله . وإذا جر  
من الظرفية لا ينصب على الظرفية - بل يعرب على حسب الجملة ، كما سيأتي مفصلاً  
(١) أي : بالبناء على الضم ؛ لحذف المضاف إليه ونية معناه  
(٢) عجز بيت من السكك - لأحد شعراء بني تميم ، لم يبين اسمه . وصدره :

« لَعَنَ الْإِلَاهُ تَعْلَةَ بْنَ مُسَافِرٍ »

اللغة والأعراب : لعن ، اللعن : الطرد والإبعاد ، تعلة : اسم رجل . يشن :  
يصب ، من شن الماء يشنه - إذا صبته متفرقاً . من قدام : من أمامه . « تعلة » مفعول  
للعن « ابن مسافر » ابن صفة لتعلة ومسافر مضاف إليه « لعناً » مصدر « يشن » فعلى مضارع  
للمجهول ونائب الفاعل يعود على لعناً ، والجملة في محل نصب صفة للعنا « من » جارة  
« قدام » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن  
واللهي : واضح

والشاهد : بناء « قدام » على الضم ، لحذف المضاف إليه ونية معناه  
(٣) عجز بيت من الطويل ، لعن بن أوس ، وهو مطلع قصيدة مشهورة في الخماسة  
والأمالى - يستغطف بها صديقا له وصدره :

« لَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ »

وبعد هذا البيت :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لِمِ أَهْلِ إِنْ أَيْزَاكَ خَصِمٌ أَوْ نَبَايِكَ مَنَزِلٌ  
اللغة والأعراب : أوجل : من الوجل - وهو الخوف ، وهذا يحتمل أن يكون  
وصفاً أو فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهزة التكلم . تعدو : تسطو ، من عدا عليه - اجتراً  
وسطاً . وروى تعدو - أي تصبح ، من عدا فلان - إذا جاء غدوة . المنية : الموت .  
« لعمرك » سبق إعرابه مرات « ما أدري » ما نافية ، أدري : فعل مضارع والفاعل  
أنا والجملة جواب القسم « وإني لأوجل » الواو للحال ، وإن واسمها واللام للابتداء

وحكى أبو علي: **إِبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ**؛ بالضم على نية معنى المضاف إليه<sup>(١)</sup> - وبالخفض على نية لفظه - وبالفتح على نية تركهما ، ومنعه من الصِّرف للوزن والوصف<sup>(٢)</sup> .  
ومنها «حَسَبٌ»<sup>(٣)</sup> ، ولها استعمالان :

(أحدهما) أن تكون بمعنى «كاف»<sup>(٤)</sup> فتستعمل استعمال الصفات<sup>(٥)</sup> :

و «أوجل» خبر إن والجملة من إن ومعمولها في محل نصب حال «على أينا» جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتعدو «النية» قاعل تعدو «أول» ظرف زمان متعلق بتعدو مبني على الضم في محل نصب ، والجملة سدت مسد مفعولي «أدرى» المعلق عن العمل بالاستفهام .  
واللهي : أقسم بحياتك ! لست أدرى ولا أعلم - وإني لحائف - على أينا ينقض الموت أول ، ويموت قبل صاحبه ؛ فلا تقطع جبل المودة والصلة ، فالموت آت لا بد منه .  
والشاهد : بناء «أول» على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه . والمراد : أول

الوقتين ، لأن لسكل وقتاً يموت فيه ، أحدهما يقدر أسبق من الآخر .  
(١) أي من أول الأمر . (٢) لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق - أي المتقدم .  
ويستفاد من حكاية أبي علي الفارسي : أن «أول» له استعمالان ، أحدهما : أن يكون اسماً كقبلي ، والثاني : أن يكون صفة كالأسبق . وقد تقدم ما فيه .

( تنبيه )

إذا قلت : سافر محمد منذ عام أول - جاز أن تعرب «عام» خبراً مرفوعاً عن «منذ» و «أول» بالرفع صفة لها ، ويكون المعنى : سافر منذ عام سابق على هذا الحال ؛ وجاز في «أول» - النسب - على أنه ظرف زمان بمعنى قبل ، ويأمر المعنى : منذ عام قبل العام الحالي .

(ج) هي : اسم - يدل على ظرفية زمانية الاستكانية - وذكرت هنا مع ظروف الغايات لأنها تشبهها في الغاية والذات على الترابية .

(د) أي : اسم - يدل على ظرفية زمانية الاستكانية - وذكرت هنا مع ظروف الغايات لأنها تشبهها في الغاية والذات على الترابية .  
بالمتنق سمرقند ، مرتباً مضافة لفظاً ، نسكرة لانعريف بالإضافة للمعرفة - نظراً للنظام .

(هـ) أي المشتقة ؛ وذلك من اقتدارها إلى موصوف تجري عليه . وهذا الاستعمال

مراعى فيه معنى «حَسَبٌ» .

فتكون نعتاً لنكرة ؛ كمررت برجل حسبك من رجل - أي : كافٍ لك عن غيره . وحالاً لمعرفة ؛ كهذا عبد الله حسبك من رجل .

واستعمال الأسماء<sup>(١)</sup> ، نحو : ( حسبهم جهنم - فإن حسبك الله )<sup>(٢)</sup> .

بحسبك درهم<sup>(٣)</sup> . وبهذا يُردُّ على مَنْ زعم أنها اسم فعل<sup>(٤)</sup> ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق<sup>(٥)</sup> .

(والثاني) أن تكون بمنزلة « لاغير » في المعنى<sup>(٦)</sup> ؛ فتستعمل مفردة<sup>(٧)</sup> ، وهذه هي « حسب » المتقدمة . ولكنها عند قطعها عن الإضافة -

(١) أي الجامدة ، وذلك من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية - من غير اعتبار موصوف وهذا الاستعمال مراعى فيه لأنها ؛ فتقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجرورة بحرف جر زائد . والأرجح أن « حسب » لا تقع في موقع إعرابي غير ما ذكرنا .

(٢) « حسبهم » مبتدأ ومضاف إليه « جهنم » خبر ، ويجوز العكس . و « حسبك » اسم إن ومضاف إليه « الله » خبرها . سورة المجادلة الآية : ٨ ، وسورة الأتقال الآية : ٦٣ ومثال وقوع « حسب » خبراً - قوله تعالى : ( ومن يتق الله فهو حسبه ) .

(٣) « بحسبك » الباء حرف جر زائد ، و « حسبك » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد ، والسكاف مضاف إليه « درهم » خبر ، ولا يسوغ العكس . لأن درهم نكرة لا يتبدأ به .

والخلاصة : أن « حسب » إذا أضيفت لفظاً ومعنى - جاز وقوعها مبتدأً وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجرورة بحرف زائد مراعاة للفظها . وتقع نعتاً للنكرة ، وحالاً من المعرفة بالنظر لسماها . وهو اسم العامل النكرة بمعنى كاف .

(٤) أي بمعنى يكفي (٥) وكذلك العوامل المعنوية ؛ كالإبتداء على الأرجح .

(٦) فتقيد النفي زيادة على معناها الأصلي .

(٧) أي مقطوعة عن الإضافة لفظاً وإن نوى معنى المضاف إليه المحذوف . وفي هذا

الاستعمال تبني « حسب » على الضم ، وتقع صفة للنكرة - أو حالاً من المعرفة - أو مبتدأ بشرط اقترانها بالفاء الزائدة لتزيين اللفظ ، تقول : إن لكل قرية جمعة تعاونية حسب ؛ حسب صفة لجمية مبني على الضم في محل نصب ، وتقول : انصرف المنافقون حسب - أي

تَجَدَّدَ لَهَا إِشْرَابُهَا هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَلَازِمَتُهَا لِلوَصْفِيَّةِ - أَوْ الْحَالِيَّةِ -  
أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَبِنَاوُهَا عَلَى الضَّمِّ <sup>(١)</sup> تَقُولُ : رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَبُ -  
وَرَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبُ <sup>(٢)</sup> . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : « كَأَنَّكَ قُلْتَ : حَسْبِي -  
أَوْ حَسْبُكَ ، فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> وَلَمْ تُنَوِّنْ » انْتَهَى . وَتَقُولُ : قَبِضْتُ  
عَشْرَةَ حَسْبُ - أَيْ حَسْبِي ذَلِكَ .

وَاقْتَضَى كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ - أَنَّهَا تَقْرَبُ نَصْبًا إِذَا نَكَّرَتْ ؛ كَقَبْلُ -  
وَبَعْدُ <sup>(٤)</sup> . قَالَ أَبُو حَيَّانَ <sup>(٥)</sup> : « وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ ظَرْفٍ ، إِلَّا

لَا غَيْرَ ؛ فَحَسْبُ حَالٍ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ . وَتَقُولُ : قَرَأْتُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ مِنْ  
الْقُرْآنِ حَسْبُ ، فَالْفَاءُ زَائِدَةٌ ، وَحَسْبُ مَبْتَدَأٌ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْخَبْرُ  
مُحذوفٌ - أَيْ حَسْبُ الثَّلَاثَةِ مَقْرُوءَةٌ . وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فِي هَذَا ؛ بِشَرْطِ حَذْفِ الْفَاءِ  
فَيَكُونُ الْمَبْتَدَأُ هُوَ الْمُحذوفُ ، تَقُولُ : الْمَقْرُوءَةُ حَسْبُ - أَيْ كَافِيٌّ مِثْلًا .

(١) أَيْ لِقِطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ لِفِطْرًا ، وَقَدْ كَانَتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ مَعْرَبَةً  
بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ .

(٢) « حَسْبُ » حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ، مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَفِيهَا قَبْلُهُ - وَصِفَ لِرَجُلٍ  
كَذَلِكَ ، وَقَدْ حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِي مَعْنَاهُ .

(٣) أَيْ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا وَأَضْمَرْتَهُ فِي نَفْسِكَ ، وَلَمْ تُنَوِّنْ ؛ لِأَنَّكَ نَوَيْتَ  
مَعْنَاهُ فَبَنَيْتَ عَلَى الضَّمِّ ، كَقَبْلُ - وَبَعْدُ .

(٤) هَذَا إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ ، قَالَ النَّاطِمُ :

( وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكَّرَا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا )

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ عَلِيٍّ ، الْإِمَامُ أَثِيرُ الدِّينِ - أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ ،  
تَعَبَّى عَصْرَهُ ، وَلِغَوِيَّةٍ ، وَمُفَسِّرَهُ ، وَمُحَدِّثَهُ ، وَمَقْرَأَهُ ، وَمُؤَرِّخَهُ بِبُيُوتِهِ . وَوَلَدَهُ  
بِمِطْنِخَارِشَ « مِنْ ضَوَائِحِ غُرْنَاطَةَ » أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَبْدِيِّ ، وَأَبِي جَعْفَرِ  
ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ الضَّائِعِ وَغَيْرِهِمْ . وَأَخَذَ الْقُرْآنَاتِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطَّبَّاعِ ، وَسَمِعَ  
الْحَدِيثَ بِالْأَنْدَلُسِ وَأَفْرِيْقِيَّةِ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازَ - مِنْ نَحْوِ ٤٥٠ شَيْخًا ،  
وَاشْتَهَرَ اسْمُهُ وَذَاعَ صَيْتُهُ ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَكْبَرُ عَصْرِهِ ، وَمِنْهُمْ : الْعَلَامَةُ ابْنُ عَقِيلِ

إن نقلَ عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرةً ، انتهى . فإن أرادَ (١)  
بكونها نكرةً قطعاً عن الإضافة - اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبةً  
شائع ، وأنها كانت مع الإضافة معرفةً ، وكلاهما ممنوع (٢) . وإن أراد  
تنكيرها مع الإضافة - فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ ؛ لأنها

وإن قاسم . وكان رحمه الله ثبتاً عارفاً باللغة ، أما النحو والتصريف فكان لا يجارى  
فيهما . ولم يدركه أحد في أقطار الأرض في زمانه ، وكان لا يقري ، أحداً إلا في كتاب  
سيبويه - أو التسهيل - أو مصنفاته . وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر ويعظم ابن تيمية .  
ثم تركه حين طعن في كتاب سيبويه ، ونسب إليه الخطأ في بعض المواضع . وهو الذي  
وجه الناس إلى مصنفات ابن مالك ، ورغبهم فيها وشرح لهم غمضها . وكان فصيح  
العبارة ، يقبل على الأذكياء من الطلاب ويعظمهم . وله مصنفات كثيرة ، منها  
في النحو : التذييل والتكميل في شرح التسهيل . والارتشاف مختصره ، قيل :  
لم يؤلف في العربية أعظم ولا أجمع ولا أحصى للخلاف منهما . وله كذلك : التذكرة  
في العربية ، والمبدع في التصريف ، وغاية الإحسان في النحو . وشرح الشذا في مسألة  
كذا . وكان شاعراً ، ومن شعره :

عِدَايَ لَمْ فَضَلْ عَلَى وَمِنَّةٌ      فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الْأَعَادِيَا  
هُمْ بَحَثُوا عَن زَلَّتِي فَأَجْتَنَّبْتُمَا      وَهَمْ نَافَسُونِي فَكَتَسَبَتْ الْمَعَالِيَا

وتوفي سنة ٧٤٥ هـ . وقد رثاه الشعراء ، ومن رثاه الإمام الصفدي له - قوله :

مَاتَ أَثِيرُ الدِّينِ شَيْخُ الْوَرَى      فَاسْتَقَرَّ الْبَارِقِي وَاسْتَقَمَّ بَرَا

مَاتَ إِمَامٌ كَانَ فِي عِلْمِهِ      يُرَى إِمَامًا وَالْوَرَى مِنْ وَرَا

وَالنَّعْوُ قَدْ سَارَ الرَّدَى نَحْوَهُ      وَالصَّرْفُ لِلتَّصْرِيفِ قَدْ غَيَّرَا

وَكَانَ تَبْتِغًا نَقْلُهُ حُجَّةً      مِثْلَ ضِيَاءِ الصُّبْحِ إِنْ أَسْفَرَا

(١) أي : أبو حيان . وهذا تحليل ومناقشة من الموضح - لقول ابن حيان المذكور

(٢) أما الأول ؛ فلأنها إذا قطعت عن الإضافة - وجب بناؤها على الضم . وأما الثاني ؛

فلأنها نكرة دائماً أضيفت أو لم تنصف

لم ترده إلا كذلك<sup>(١)</sup> . وأيضاً فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على  
الحال حينئذ<sup>(٢)</sup> ؛ فإنه مشهور ، حتى إنه مذكور في كتاب الصّحاح<sup>(٣)</sup> ،  
قال : « تقول : هذا رجلٌ حسبك من رجلٍ ، وتقول في المعرفة : هذا  
عبدُ الله حسبك من رجلٍ ، فتنصب حسبك على الحال »<sup>(٤)</sup> . انتهى .  
وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك<sup>(٥)</sup> ؛ لأن مراده<sup>(٦)</sup> التنكيرُ  
الذي ذكره في « قبل ، وبعد » ؛ وهو : أن تُقطع عن الإضافة لفظاً  
وتقديراً<sup>(٧)</sup> .

وأما « علٌّ »<sup>(٨)</sup> ؛ فإنها توافقُ « فوق » في معناها<sup>(٩)</sup> ، وفي بناءها

- 
- (١) أي إلا نكرة ؛ لأن إضافتها لاتفيد التعريف ، وإنما هي في تقدير الانفصال ،  
كما يقول ابن مالك في شرح العمدة
- (٢) أي لا وجه لتوقف أبي حيان في نصبها حين إذ كانت مضافة
- (٣) هو للجوهري ، وهو مشهور متداول بين الدارسين والمدرسين - سهولته
- (٤) حسبك في الأول وقعت بعد نكرة مرفوعة ، فرفعت على أنها نعت لها .  
وفي الثاني وقعت بعد معرفة ، فنصبت على أنها حال منها ، وهي في الموضعين نكرة ؛  
لأن إضافتها لا تفيد التعريف كما تقدم .
- (٥) أي بنصبها على الحال . وهذا إذا نزلنا وقلنا : إن لها حالة تعريف واحدة تنكير .
- (٦) أي مراد ابن مالك في قوله : \* وأعرّبوا نصباً إذا ما نكرا \* .
- (٧) أي وتنصب على الظرفية ، وليس المراد مطلق التنكير كما توهمه ابن حبان .  
وما ذكره الموضع دفاعاً عن ابن مالك - لا يمنع النقد ، فالصواب أن يحمل قول الناظم :
- \* . . . وما من بئره قنذ كرا \*
- على المجموع - لا على كل فرد ؛ حتى لا يرد عليه « حسب » ، و « علٌّ » كما سيأتي
- (٨) هي ظرف مكان يفيد الدلالة على « علو » - أي : على أن شيئاً أعلى من آخر
- (٩) أي : وهو الدلالة على العلو .

على الضمّ إذا كانت معرفة<sup>(١)</sup> كقوله :

﴿ وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ ﴾<sup>(٢)</sup>

أى : من فوقهم ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة كقوله :

﴿ كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ ﴾<sup>(٣)</sup> - أى : من شيء عالٍ .

(١) وذلك إذا أريد بها علو خاص معين . ويشترط مع ذلك في بناءها على الضم : أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه .

(٢) عجز بيت من الكامل للفردق ، من قصيدة يهجو فيها جريراً الشاعر المشهور . و صدره :

﴿ وَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ ﴾

اللغة والاعراب . ثنية : هى العقبة ، أو الجبل ، أو الطريق إليها . والجمع : ثنايا . بنى كليب : رهط جرير . « لقد » اللام موطئة للقسم . وقد لانحقيق « كل » مفعول سدت « نحو » ظرف مكان منصوب بأنى ، « بنى كليب » بنى مضاف إليه وكليب كذلك ، « من » جارة « عل » مبنى على الضم فى محل جر بمن والمعنى : سدت عليك يا جرير كل طريق ومنحى تسلكه للفاخرة ، وأتيتك من أعلى ؛ فألحقت بأصولكم وبكم عاراً لا تستطيعون دفعه والخلاص منه . والشاهد : بناء « عل » على الضم لكونه معرفة . وقد حذف المضاف إليه ، وهو ينوى معناه ، والتقدير : من علمهم - أى من فوقهم .

(٣) عجز بيت من الطويل ، لامرئ القيسى السكندى - من معلقته المشهورة يصف فرساً ، و صدره :

﴿ مِكَرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا ﴾

اللغة والاعراب . مكر : عظيم السكر والمجون ، لا يسبقه غيره . مفر : سريع الفرار من الأعداء . كجلمود ، الجلمود : الصخرة العظيمة الصلبة . حطه السيل : حدره وألقاه من أعلى إلى أسفل . من عل : من فوق . « مكر » هو وما بعده صفة لتجرد فى قوله قبل :

وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن<sup>(١)</sup> ، وأنها لا تستعمل مضافة<sup>(٢)</sup> . كذا قال جماعة منهم : ابن أبي الربيع<sup>(٣)</sup> ، وهو الحق .  
وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ - أنها يجوز  
إضافتها . وقد صرح الجوهري<sup>(٤)</sup> بذلك فقال : « يُقال أتيتُه من علي

أغتدى : أخرج وقت الغداة . وكناتها : جمع وكنة - وهي عش الطائر . بمنجرد :  
أي فرس قصير الشعر . الأوابد : الوحوش ، والفرد آبدة . « معا » حال بمعنى جميعاً ،  
أو ظرف متعلق بمقبل ومدبر « كجلود » خبر لمبتدأ محذوف « صخر » مضاف إليه  
من إضافة الخاص للعام « عل » مجرور بمن ، وحذف التنوين للشعر  
والعنى : يصف فرسه بسرعة السكر على الأعداء وشدة ، والفرار عند النجاة ،  
ويقول : إنه من السرعة كأنه يقبل ويدبر في وقت واحد ، وهو في ذلك كصخر حذر .  
السيل من مكان عال لا يقف في طريقه شيء ، ولا يذره من السكر والفر شيء  
والشاهد : إعراب « عل » وجره بمن وقطعه عن الإضافة ؛ لأنه لم ينو لفظ  
المضاف إليه ولا معناه ؛ إذ لم يرد الشاعر أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ؛  
وكان حقه التنوين لأنه نسكرة ، ولكنه حذف للشعر .

(١) سواء كانت معربة أم مبنية .

(٢) أي لفظاً في أفصح الأساليب وأكثرها شيوعاً - بل تستعمل مبنية على الضم  
لية معنى المضاف إليه ، أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً ، بخلاف « فوق » فإنها  
تستعمل كثيراً مضافة ، وغير مضافة مجرورة بمن - وغير مجرورة بها .

(٣) هو عميد الله بن أحمد ، الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي  
الأشبيلي . إمام أهل النحو في زمانه . قرأه علي الدباج والشلوبين ، وتصدر للأقراء  
ليحصل على تديسه . ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبته وأقرأ بها النحو دهره  
وعنه أخذ محمد الأشبيلي والنافقي ، وصنف الإفصاح في شرح مسائل الإيضاح ، كما  
شرح سيبويه ، وشرح الجمل شرحاً وافياً في عشر مجلدات ، لم يشذ عنه مسألة في العربية  
وتوفي سنة ٦٨٨ هـ . وخلفه في حلقة تلاميذه أبو إسحاق النافقي .

(٤) هو الإمام اللغوي - إسماعيل بن حماد - صاحب الصحاح . انظر ص ٢٩٨ جزء أول .

الدار - بكسر اللام - أي من عال<sup>(١)</sup> . ومقتضى قوله :  
 ( وَأَعْرَبُوا نَهْبًا إِذَا مَا نُسَكَّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا )  
 - أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها ، وما أظن شيئاً من  
 الأمرين<sup>(٢)</sup> موجوداً .

وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين ؛ لأنني لم  
 أر أحداً وفأهما حقهما من الشرح . وفيما ذكرته كفاية ، والحمد لله .  
 (فصل) يجوز أن يُحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه<sup>(٣)</sup> .

- (١) هذا رأى لا يرتضيه الجمهور ؛ لأنه لم يرد في الفصح ما يؤيده .  
 (٢) أي : جواز إضافتها ، وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها كالحالية . أما قول  
 الجوهري : يقال : « أتيت من مثل الدار » بالإضافة - فهو سهو كما في الشذور .  
 وفي حكم « قبل » و « بعد » وما بعدها من نظائر « غير » - يقول الناظم :  
 ( قَبْلُ كَعَبْرٌ ، بَعْدٌ ، حَسْبٌ ، أَوَّلٌ ، وَدُونَ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلٌ  
 وَأَعْرَبُوا نَهْبًا إِذَا مَا نُسَكَّرًا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا )<sup>(٤)</sup>  
 أي أن « قبل » تشبه « غير » في الحكم الذي سبق ؛ وهو البناء إذا حذف المضاف  
 إليه ونوى معناه . وكذلك : بعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهايات . وعمل كثير .  
 ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التي بعدهم بالنصب مع التسكرير  
 وهذا الحكم لا ينطبق على بعض الأسماء ، مثل : حسب وعمل . وقد ترك بعض الأحكام  
 التي ذكرت ، وقد بسطنا القول فيها .  
 (٣) أي : إذا دلت قرينة على لفظه نسأى على لفظ آخر بمعناه ؛ بحيث لا يؤدي حذفه  
 إلى لبس أو تفسير في المعنى .

(\*) « قبل » مبتدأ « كبير » متعلق ، المحذوف خبر « بعد - حسب - أول - ودون - والجهايات »  
 مطروقات على قبل بعاطف مقدر في بعضها « أيضاً » مفعول مطلق المحذوف « وعمل » محذوف على قبل .  
 (\*\*) « نصباً » حال من ضمير أعربوا - أي نصبين « إذا » ظرف فيه معنى الشرط  
 « ما » رائدة « نسكراً » فعل ماضٍ صبي للجهول فعل الشيط ، والألف للإطلاق ، والنائب الفاعل هو  
 على قبيل الواقعة مفعولاً لأعربوا ، والإضمار قبل الذكر جواز في الشعر ، وجواب الشرط محذوف  
 لعدم به « وما » موصولة منصوفة على قبلا « من بعده » متعلق بذكر الواقعة صلة لها .

فإن كان المحذوف المضاف ؛ فالغالب أن يختلفه في إعرابه<sup>(١)</sup> - المضاف إليه<sup>(٢)</sup> ، نحو : (وَجَاءَ رَبُّكَ) - أي : أمرُ ربِّك ، ونحو : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) - أي أهل القرية<sup>(٣)</sup> .

وقد يبقى على جرّه وشرط ذلك في الغالب : أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعنى<sup>(٤)</sup> كقولهم : ما مثل عبد الله ، ولا أخيه - يقولان ذلك<sup>(٥)</sup> - أي ولا مثل أخيه ؛ بذليل قولهم : « يَقُولَانِ » بالثنية<sup>(٦)</sup> ، وقوله :

(١) فيكون فاعلاً في مكانه - ومفعولاً - ومبتدأً وخبراً - وظرفاً - وحلاً .. إلخ . وكذلك في باقي أحكامه ؛ كالذكور والتأنيث - والإفراد - والتنكير - وغير ذلك .  
(٢) أي : بشرط أن يكون صالحاً ليحل محل المضاف المحذوف في إعرابه ؛ فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ لأنها لا تصلح فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأً .. إلخ . أو كان محلياً بال والمضاف منادى ، فلا يصح أن تقول : يا الشاعر - تريد : يا مثل الشاعر :

(٣) الأول مثال للفاعل . سورة الفجر الآية : ٢٢ ، والثاني مثال للمفعول . سورة يوسف الآية : ٨٣ . فلما حذف المضاف وهو : « أمر - وأهل » ، أعرب المضاف إليه - وهو « رب » ، و « القرية » - بإعرابه . ومثال المبتدأ : ( الحج أشهر معلومات ) - أي زمن الحج . ومثال الخبر قولهم في وصف الدنيا : فإنما هي إقبال وإدبار - أي ذات إقبال وإدبار . ومثال الظرف : وصلنا إلى المنزل غروب الشمس - أي وقت الغروب . ومثال الحال : تفرق القوم أيادي سباً - أي مثل أيادي سباً .. إلخ .

(٤) أي يماثله لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . أو يقابله - بأن يكون ضده أو نقيضه ؛ ليسكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف ، ويشترط كذلك : أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه ، أو منفصلاً منه « بلا » النافية .

(٥) ف « أخيه » مجرور بإضافة « مثل » المحذوفة إليه ، وهي معطوفة على « مثل » المذكورة . (٦) أي نظراً إلى المذكور والمحذوف ، ولو كان « أخيه » معطوفاً على « عبد الله » - لكان العامل فيهما واحداً وهو « مثل » ، وكان يجب أن يقال :

أَكَلٌ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا؟ وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا؟<sup>(١)</sup>

— أى: وكلُّ نارٍ؛ لئلا يلزم العطفُ على معموليَّ عامليْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ قِرَاءَةُ ابْنِ جَمَّازٍ<sup>(٣)</sup>: (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)<sup>(٤)</sup> — أى عمل الآخرة

يقول — بالإفراد؛ لأنه خبر لاسم «ما»، وهو مفرد.

(١) بيت من المتقارب، لحارثة بن الحجاج — المكنى بأبي داؤد الإيادي.

اللغة والاعراب. تحسبين: تظنين. توقد: تشتعل وتشتعل. «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكساري و«كل» مفعول أول لتحسبين مقدم «امريء» مضاف إليه «امراً» مفعول ثانٍ «ونار» الواو عاطفة، و«نار» مجرورة بتقدير مضاف معطوف على كل «امريء» — أو بإضافة مفعول أول محذوف لتحسبين محذوفة؛ أى: وتحسبين كل نار «توقد بالليل» الجملة في محل جر صفة لنار «نارا» مفعول ثانٍ لتحسبين المقدر.

والعنى: أنتظنين كل شخص جديراً بأن يسمى رجلاً؟ وكل نار تشتعل تسمى ناراً؟ إنما الخلق باسم الرجل هو: من اكتسب فيه صفات الرجولة السكرية. والجديرة باسم النار هي: التي توقد للخير والقرى.

والشاهد: إبقاء جر «نار» على أنه مضاف إليه «لكل» محذوفة. معطوفة بالواو على «كل» المذكورة.

(٢) أى: إنما جعل المعطوف محذوفاً، ولم يطف «نار» الأولى — على امرىء المفعول لكل، و«نار» الثانية — على امرأ المفعول لتحسبين؛ لئلا يلزم عطف معمولين — وهما «نار» المجرورة والمنصوبة، على معمولين — وهما: امرىء وامراً، لعمالين مختلفين وهما: «كل»، و«تحسبين» — بماطف واحد وهو الواو، وذلك ممنوع على الراجح عند النحاة؛ لأن الماطف نائب عن العامل، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً، ولا يقوى أن ينوب عن عاملين. أما على حذف «كل» فيسكون العطف على معمولي عامل واحد — وهو تحسبين، وذلك جائز.

(٣) هو أبو الربيع، سليمان بن مسلم بن جهم الزهري المدني. كان مقرئاً جليلاً وضابطاً محسناً، من أفاضل رواة أبي جعفر — أحد القراء العشر المشهورين. توفي

سنة ١٧٠ هـ. (٤) سورة الأتقال الآية: ٦٧.

فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملةٌ فيها المضافُ .  
وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه - فهو على ثلاثة أقسام :  
لأنه تارة يزولُ من المضافِ ما يستحقه من إعرابٍ وتنوينٍ ، ويبنى

وفي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه - يقول الناظم :

( وَمَا بَلَى الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا نَقَدَّمَا  
لَسْكَنَ بِشَرْطٍ أَنْ يَسْكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ ) (\*)

أى : ما يأتي بعد المضاف - وهو المضاف إليه - يكون خلفاً عنه في الإعراب عند حذفه ؛ فيعرب بإعرابه . وقد يجزى العرب الذي أبقوه بعد حذف المضاف - وهو المضاف إليه - ويتركونه على حاله ؛ كما كان قبل حذف المتقدم - وهو المضاف ، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف - مُمَاثِلًا لِمَا عَطِفَ عَلَيْهِ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ؛ لِيَسْكُونَ المعطوف عليه دليلاً على المحذوف .

هذا ؛ وقد يحذف أكثر من مضاف ، فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : ( وتجملون رزقكم أنكم تكذبون ) ؛ فإن الأصل : وتجملون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ، فحذف : « بدل - وشكر » وكلاهما مضاف ، وقام « رزق » مقام الأول . ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى : ( ثم دنا فتدلى \* فكان قاب قوسين أو أدنى )

(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « بلى المضاف » الجملة صلة « بأنى » الجملة خبر للمبتدأ « خلفاً » حال من ضمير يأتى العائد إلى ما « عنه » متعلق بخلفاً ، والضمير عائد إلى المضاف « فى الإعراب » متعلق بىأتى « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « حذفاً » فعل الشرط ونائب فاعله عائد إلى المضاف ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف .

(\*) « وربما » رب : حرف جر للتقليل ، وما : كافة « الذى » مفعول جروا « أبقوا » فعل وفاعل والجملة صلة « كما » ما : موصولة ، والجار والمجرور صفة لموصوف محذوف - أى كالجزء الذى « قد كان » صلة ، واسم كان يعود إلى المضاف إليه « قبل » ظرف فى موضع خبر كان « حذف » مضاف إليه « ما » اسم موصول مضاف إليه « تقدماً » الجملة صلة (\*) « لسن » حرف استدراك « بشرط » متعلق بمحذوف حال من فاعل جروا - أو من مفعوله ، أو خبر لمبتدأ محذوف - أى لسن ذلك الجزء كائن بشرط . الخ « ما » اسم موصول اسم يكون « حذف » الجملة صلة ما « مُمَاثِلًا » خبر يكون « لا » متعلق بمماثل وما : اسم موصول « عليه » متعلق بعطف الواو صلة لما

على الضم نحو : ليسَ غيرٌ ، ونحو : ( مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) كما مر (١)  
وتارةً يبقى إعرابه ويُردُّ إليه تنوينه - وهو الغالب (٢) ، نحو : ( وَكَلَّا  
ضُرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالُ - أَيَّامًا تَدْعُو ) .

وتارةً يبقى إعرابه ويترك تنوينه (٣) كما كان في الإضافة . وشرط ذلك في  
الغالب : أن يمطف عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف (٤) ، وهذا العامل :  
إما مضافٌ كقولهم : خذ ربعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ (٥) ، أو غيره كقوله :  
\* بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدِّيمِ \* (٦) ، ومن غير الغالب قولهم :

أصله : فكان الرسول صلى الله عليه وسلم من جبريل - قدر مسافة قرب قاب قوسين .  
حفل المضاف إليه الأخير وهو : « قاب » - محل الأول وهو : « قدر » . وإذا حذف  
المضاف - بعد استيفاء شروط حذفه - جاز عدم الالتفات إليه عند عود الضمائر ونحوها ،  
بما يقتضى المطابقة ؛ كالتعريف - والتنكير - والإفراد - وغير ذلك . وجاز مراعاته كأنه  
موجود . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ( وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا  
بياتاً أو هم قائلون ) - الأصل : وكم من أهل قرية ، فرجع الضمير « ها » مؤثراً  
إلى القرية ، ورجع الضمير « هم » مذكراً إلى « أهل » المحذوف .

(١) هذا في حالة ما إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . ومثل : « غير » ، و « قبل »  
و « بعد » - الظروف الدالة على الغاية كفقير - وتحت ... الخ .

(٢) هذا إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته  
الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة كالتنوين ... الخ .

(٣) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه ، فلا يتغير إعراب المضاف إليه  
ولا يرد إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين - والنون إن كان مثنى أو مجموعاً .

(٤) أى في صيغته ومعناه ؛ ليبدل على المحذوف نصاً ، فيكون في قوة المذكور .

(٥) الأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل . حذف المضاف إليه الأول للدلالة  
الثاني عليه ، وأبقى المضاف الأول وهو « ربع » - على حاله بدون تنوين ؛ لأن المضاف إليه

منوى لفظه ، وقد عطف عليه « نصف » وهو مضاف إلى مثل المحذوف .

(٦) عجز بيت من الرجز ، لم ينسب لقائل . وصدده :

« ابدأً بذا من أول » - بالخفض من غير تنوين<sup>(١)</sup> ، وقراءة بعضهم :  
(فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)<sup>(٢)</sup> - أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم<sup>(٣)</sup> .

(فصل) زعم كثير من النحويين ، أنه لا يفصل بين المتضامين

### « عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ »

اللغة والأعراب : علق : وصلت . آمالي : جمع أمل ، وهو ما يطمع فيه المرء ، ويرجوه . وبل ، الويل : الطر الكثير كالوابل . الديم : جمع دعة ، وهي الطر الدائم لا رعد فيه ولا برق . « آمالي » مفعول علق « فعمت » الفاء عاطفة ، و « عم » فتل ماض ، والتاء علامة التانيث « النعم » فاعل عمت ، وسكن للشعر « بمثل » متعلق بعلق ، وهو مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده « أو أتقع » معطوف على « مثل » مجرور بالفتحة نيابة عن السكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل « من وبل الديم » متعلق بأقع ومضاف إليه ، وسكن « الديم » كذلك للشعر .

واللهي : وصلت آمالي وما أرجوه في الحياة ، ووضعتها بين يدي رجل أسبغ علي نعمه وعمني بفضله ، فكان مثل الفيث النعم ، أو أكثر منه نعماً .

والشاهد : حذف المضاف إليه بعد « مثل » ؛ للدلالة « وبل الديم » عليه ، والتقدير : بمثل وبل الديم . والعامل « أتقع » ، وهو غير مضاف - بل وهو مجرور بالعطف على « مثل » .

(١) أي على نية لفظ المضاف إليه ، والتقدير : من أول الأمر . حكى ذلك أبو علي الفارسي . (٢) سورة المائدة - الآية : ٦٩ .

(٣) « خوف » بالضم بلا تنوين على أن « لا » مبهمة - أو عاملة عمل ليس ، وبالفتح على أن « لا » عاملة عمل إن ؛ فإن قدرت الفتحة إعراباً - فهذه الشاهد ، وإن قدرت بناء - فلا . وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله ؛ إذا كان معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف - عكس السورة المذكورة . ومنه الحديث : عن أبي هريرة الأسدي قال : « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانين » - بفتح ثاء بلا تنوين ، أي ثمان غزوات . ويقتصر في هذا على السموخ . وقد أشار ابن مالك إلى حذف المضاف إليه بقوله :

إلا في الشعر<sup>(١)</sup> . والحق أن مسائل الفصل سبع<sup>(٢)</sup> :  
منها ثلاث جائزة في السعة<sup>(٣)</sup> :

(إحداها) أن يكون المضافُ مصدرًا والمضافُ إليه فاعله ، والفاصل ؛  
إما مفعوله<sup>(٤)</sup> كقراءة ابن عامر : ( قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءِهِمْ )<sup>(٥)</sup>

( وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوْلَى )<sup>(٦)</sup>  
أى يحذف الثاني - وهو المضاف إليه ، فيبقى الأول - وهو المضاف - على حاله  
الأول ، حين اتصاله بالمضاف إليه لا يتأثر بالحذف ، وذلك بشرط أن يعطف على هذا  
المضاف - مضاف إلى لفظ مثل الذي أضيف إليه المضاف الأول .

(١) ذلك لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف ، فكما لا يفصل بين أجزاء  
الاسم - لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه . وهذا رأى البصريين ، وهو رأى  
حسن ؛ لأن الفصل بين المتضامنين يبعد المعنى عن الدهن ، ويحتاج إلى تفكير لفهمه ،  
ولا بد من قرينة تدل على ذلك .

(٢) ضابطها : أن يكون المضاف ؛ إما اسماً يشبه الفعل والفاصل بينهما معمول  
للمضاف منصوب . أو اسماً لا يشبه الفعل والفاصل القسم .

(٣) يشترط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : أعجبتني قول - أنا مذنب - السارق  
(٤) برفع « قتل » على أنه نائب عن فاعل « زين » ، وجر « شركائهم » على  
إضافة « قتل » إليه - من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به ، ونصب « أولادهم »  
على أنه مفعوله ، وقد فصل به بين المتضامنين . قيل : والفصل في هذا حسن -  
سورة الأنعام الآية : ١٣٧ .

(\*) « الثاني » نائب فاعل يحذف « كحاله » متعلق بحذوف حال من « الأول » وضمير  
الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف لحاله « به » متعلق ب« يتصل » (\*) « بشرط » متعلق ب« يحذف »  
« عطف » مضاف إليه « وإضافة » موطوف على عطف « إلى مثل » متعلق بإضافة « الذي »  
اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق ب« أضفت » أضفت الأول ، الجملة صلة الذي .

وقول الشاعر : \* فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ \* (١)

وإما ظرفه كقول بعضهم : \* تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا \* (٢)

(الثانية) أن يكون المضاف وصفياً (٣) والمضاف إليه : إما (٤) مفعوله

(١) عجز بيت من الطويل ، لم ينسب لقائل . وعجزه :

\* عَتَوْا إِذْ أُجْبِنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً \* .

اللغة والاعراب . عتوا : من العتو ، وهو مجاوزة الحد . السلم - بكسر السين وفتحها : الصلح . البغاث - مثلثة البناء : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، ولا تقع فيه . الأجدال : جمع أجدل ، وهو الصقر . «عتوا» فعل ماض مسند لواو الجماعة فاعله «إذ» ظرف بمعنى حين في محل نصب بعتوا . وهو مضاف إلى الجملة بعده «رأفة» مفعول لأجله «فسقناهم» الفاء عاطفة ، و «ساق» فعل ماض ، و «نا» فاعل ، و «هم» مفعول «سوق» مصدر منصوب بسقناهم ، وهو مضاف إلى «الأجدال» فاعله «البغاث» مفعول به للمصدر .

والشاهد : الفصل بين المضاف - وهو «سوق» ، والمضاف إليه - وهو «الأجدال»

فاعل المصدر - بالمفعول وهو «البغاث» ؛ لأن المراد : سوق الأجدال البغاث .

والعنى : أن أعداءنا تكبروا وطفخوا وأفسدوا ؛ لما رحمتهم وأجبتناهم إلى الصلح رأفة بهم ، فلم تر بدا أن نطاردهم ونأخذهم بالقسوة والشدة ، فسقناهم أمامنا ، كما تسوق كواسر الطير - كالأجدال - الضعيفة منها كالبغاث .

(٢) نصيحة ثرية ، وتمامها : «سعى لها في رداها» . «ترك» مصدر مبتدأ «يوماً ظرف منصوب به ، وقد فصله من المضاف إليه - وهو نفسك - الواقع فاعلاً للمصدر ، ومفعوله محذوف ، «وهواها» مفعول معه ؛ أى ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها «سعى» خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والفاعل محذوف - أى تركك نفسك .

(٣) أى : اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٤) لم يأت المصنف - «إما» هذه - بمقابل ، والصواب تأخيرها بعد كلمة

«الفاصل» ؛ لأن التنويع فيه - وأن يقول : والفاصل إما مفعوله الثانى ، وإما ظرفه ؛ لأنه

قد عادل ذلك : بقول أو ظرفه ، فالتفصيل في الفاصل لاني المضاف إليه .

الأول - والفاصلُ مفعولُهُ الثاني - كقراءة بعضهم : ( فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ )<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

• وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ •<sup>(٢)</sup>

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟ »<sup>(٣)</sup>  
وقول الشاعر : • كَفَأَحْتِ يَوْمًا صَغْرَةً بِمَسِيلِ •<sup>(٤)</sup>

(١) أى نصب « وعده » وجر « رسله » . فد « مخلف » اسم فاعل متعد لاثنين « رسله » مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول « وعده » مفعول ثانٍ ومضاف إليه وقد فصل به بينهما . والأصل : فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده . سورة إبراهيم الآية : ٤٧ . (٢) عجز بيت من الكامل ، لم يعرف قائله . وصدوره :  
• مَا زَالَ يَوْقِنُ مَنْ يَوْمَكَ بِالْفَنَى •

اللغة والاعراب : يوقن : يعلم عاماً لاشك فيه . يؤمك : يقصدك . المحتاج : الذى به حاجة إلى غيره . « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص « يوقن » الجملة خبر زال مقدم ، وفاعل يوقن يعود على اسم زال المتأخر « من » اسم موصول اسمها مؤخر « يؤمك » الجملة صلة من « بالفنى » متعلق بـ يوقن . « وسواك » مبتدأ ومضاف إليه « مانع » خبر ، وهو اسم فاعل مضاف إلى « المحتاج » وهو مفعوله الأول ؛ لأن منع يتعدى إلى مفعولين « فضله » مفعوله الثانى ومضاف إليه ، وقد فصل به بينهما ، والأصل : وسواك مانع المحتاج فضله . والشاهد : إضافته « مانع » إلى مفعوله الأول - وهو المحتاج ، والفصل بينهما بالمفعول الثانى - وهو فضله

واللعنى : أن من يقصدك طالباً معروفاً ، يعلم علماً لا يخالطه شك - أنك ستغنيه وتجب سؤله ، وغيرك يمنع المحتاجين فضله ووفرة ماله .

(٣) هذا جزء من حديث ، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وقع خلاف بين أبى بكر وبعض الصحابة ، فغضب النبي وقال ما معناه : جئتكم بالهدى فكذبتكم ، وقال أبو بكر : صدقت ، فهل أنتم تاركوا لى صاحبي ؟ تاركوا - جمع تارك اسم فاعل من ترك ، وهو متمد مضاف إلى صاحبي بدليل حذف النون منه وهى تحذف للإضافة - وهو مفعوله « لى » جار ومجرور ظرف لتاركوا ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وهو الشاهد . (٤) عجز بيت من الطويل ، لم يعرف قائله أيضاً . وصدوره :

(الثالثة) أن يكون الفاصلُ قَسَمًا ، كقولك : هذا غلامٌ والله زيدٌ<sup>(١)</sup> .  
والأربعُ الباقية تختصُّ بالشعر :

(إحداها) الفصلُ بالأجنبيِّ ، ونعني به معمولٌ غير المضاف ؛ فاعلاً كانَ

• فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَأُكُونَنَّ وَمِدْحَتِي •

اللغة والاعراب : رشى : فعل أمر ، من راس السهم - ألزق عليه الريش لتقويته ، والمراد : قوئى وأصلح شأنى . بمسيل ، العسيل : مكنسة العطار التى يجمع بها العطر . « فرشنى » الفاء للاستئناف ، و « رش » فعل أمر ، والنون للوقاية والياء مفعول « لا » نافية « أكونن » فعل مضارع ناقص مبنى على الفتح لنون التوكيد الحفيفة واسمها أنا « ومدحتى » الواو للسمية ، و « مدحتى » مفعول معه ومضاف إليه « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وهو اسم فاعل مضاف إلى « صخرة » وهى مفعوله « يوماً » ظرف لناحت ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد « بمسيل » متعلق بناحت .

والمعنى : يقول لمن يستجديه ويطلب عونه : قوئى وأصلح من شأنى ولا تبخل على وتخبب آمالى فيك ، حتى لا أكون فى مدحتى لك وثنائى عليك - كمن ينحت الصخر بمكنسة المطار ؛ يريد : أن جودة شعره فى مدحه - لم تتأثر فيه .

(١) بجر « زيد » بإضافة « غلام » إليه . وقد ذكر السكسائى : أن العرب يقولون ذلك القول .

وحكى أبو عبيدة عن العرب قولهم : إن الشاة لتجتز فتسمع صوت - والله - ربها . ومن مواضع الفصل اختياراً : الفصل ب « إما » كقول تأبط شراً :

هُمَا خَطَطًا إِذَا إِسَارٍ وَمِنِّيَّةٍ وَإِمَادِمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

أى هما خطتا إيسار . وقد حذف نون المثنى المضاف ، وفصل بينهما بإما . والخطبة : الحالة والطريقة . وإيسار : أى أسر ووقوع فى يد العدو . ومنة : أى امتنان وعتو بإطلاق السراح . أى أن الخطتين المعلومتين من السياق ، هما : خطتا أسر وامتنان إن رأيتم العفو ، أو قتل - وهو أولى بالحر . وهذا تهكم واستهزاء .

والفصل بالجملة الشرطية نحو : هذا خادمٌ - إن شاء الله - المسجد . هذا : ويشترط فى الفصل مطلقاً : ألا يكون المضاف إليه ضميراً ؛ لأنه لا يفصل من عامله

كقوله : **أُنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدِهِ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَاً<sup>(١)</sup>**  
أو مفعولاً كقوله : **• تَسْقَى امْتِيحاً نَدَى السُّوَاكِ رِبْقَتَهَا •<sup>(٢)</sup>**

(١) بيت من المسرح ، من قصيدة للأعشى - ميمون بن قيس ، يمدح سلامة ذا فائش الحميري .

**اللغة والاعراب** : أنجب : من أنجب الرجل - ولد ولدًا نجيباً . نجلاه : ولداه .  
« أنجب » فعل ماض « أيام » ظرف متعاقب به « والداً » فاعل أنجب مرفوع بالألف  
« به » متعلق بأنجب « إذ » ظرف زمان مضاف إليه لأيام ، من إضافة العام للخاص ،  
وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف ، وهو « والداً » - الواقع فاعلاً لأنجب .  
وفيه **الشاهد** « نجلاه » فعل ماض وألف الاثنين العائدة على الوالدين - فاعل ، والهاء  
مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » ، « فنعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ما »  
اسم موصول فاعل نعم « نجلا » الجملة صلة والعائد محذوف - أي نجلاه .  
وفي البيت الفصل بالجار والمجرور - وهو « به » . وهذا يدل على جواز الفصل بأكثر  
من معمول أجنبي للضرورة .

**والعنى** : أن والدى هذا المولود ، أتيا بولد نجيب حين ولداه ، فنعم المولود  
الذى أنجياه .

(٢) صدر بيت من البسيط - لجرير الشاعر الأموي المشهور ، من قصيدة يمدح فيها  
يزيد بن عبد الملك بن مروان ويندم آل المهلب . وعجزه :

**• كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْتِنَةِ الرَّصْفُ •**

**اللغة والاعراب** . امتيحا : مصدر امتاح - أي غرف الماء ، والمراد هنا :  
الاستيحاء . الندى : البلل . السواك : العود الذى يستاك به . ربقته ، الريقة :  
الرضاب ، وهو ماء الفم . المرتنة : السحابة البيضاء . الرصف : الحجارة المرصوفة ،  
والمفرد : رصفة . « تسقى » فعل مضارع متعد لاثنين ، والفاعل يعود على أم « عمرو »  
في قوله قبل :

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَرُوقُهُمْ إِلَّا أَرَى أُمَّ عَمْرٍو فَوْقَ مَا وَصَفُوا  
كَأَنَّهَا مُرْتِنَةٌ غَرَاءٌ وَاضِحَةٌ أَوْ دُرَّةٌ لَا بُوَارِي ضَوْءَهَا الصَّدْفُ

« امتيحا » مصدر نائب عن ظرف الزمان - أى وقت امتيحاها - أى : استيحاها ، أو حال  
مؤولة بالمشق - أى ممتاحة « ندى » مفعول ثان مقدم لتسقى « ربقته » مضاف إليه لندى

أَي تَسْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمَسْوَاكَ . أَوْ ظَرْفًا كَقَوْلِهِ :  
 كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ بَوْمًا يَهُودِيٍّ بِقَارِبٍ أَوْ يَزِيلٍ (١)  
 (الثانية) الفصلُ بفاعلِ المضافِ كقولهِ :  
 \* وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدَّ صَبًّا \* (٢)

« المسواك » مفعول أول ، وقد فصل به بين المتضامين . ويجوز أن يكون « ندى » فاعل تسقى ، فيكون الفصل بين الفاعل المضاف والمضاف إليه - بالمفعول . وعلى كل فالفاصل أجنبي من المضاف ؛ لأنه ليس معمولاً له ، وهي الشاهد .  
 « كفا » الكاف جارة و « ما » مصدرية « ماء » مفعول به لتضمن « المزة » مضاف إليه « الرصف » فاعل تضمن ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر - مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف لتسقى .

والتقدير : تسقى المسواك ندى ريقتها سقياً مشابهاً لتضمن الرصف ماء المزة .

والمعنى : أن « أم عمر » تسقى من رصاب فمها - المسواك الذي تستاك به ، فيشتمل على ريقها المذب الصافي ، كما تشتمل الحجارة المرصوفة على ماء المطر الصافي ؛ وذلك أن الماء المتراكم فوق هذه الحجارة - أصفى وأنقى ما يعرف العرب من الماء .

(١) بيت من الوافر ، للهيثم بن الربيع بن زرارة - المكنى : بأبي حية النخري .

اللغة والاعراب : يقارب : يجعل بعض الكتابة قريباً من بعض . يزيل : يفرق ويباعد بينها . « كفا » الكاف حرف جر وتشبيه « وما » مصدرية « الكتاب » نائب فاعل خطأ ، والمصدر المكون من « ما » ومدخولها - مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف - أي رسم هذه الدار كخط الكتاب ، « بكف » جار ومجرور متعلق بخط « يهودي » مضاف إليه . « بوما » ظرف متعلق بخط أيضاً ، وقد فصل به بين كف - المضاف ، وبين المضاف إليه وهو « يهودي » ، وهو أجنبي من المضاف ؛ لأنه لم يتعلق به وهو الشاهد . وجملة « يقارب - أو يزيل » صفتان لليهودي .

والمعنى : رسم هذه الدار محكم منسق على حسب المواقع ، كخط الكتاب الذي يكتبه يهودي ماهر ؛ فيدنى بعض الكتابة من بعضها أحياناً ، ويباعد بينها أحياناً أخرى ، تبعاً لما يتطلبه الرونق والجمال . وخص اليهودي بذلك لأنه من أهل الكتاب (٢) عجز بيت من الرجز - لم تقف على قائله ، وصدره :

ويحتمل أن يكون منه - أو من الفصل بالمفعول - قوله :  
\* فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرٍ حَرَامٌ \* <sup>(١)</sup> ؛ بدليل أنه يُرْوَى بِنَصْبِ مَطْرٍ -

\* مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْمَوَى مِنْ طَبٍ \*  
اللفظة والاعراب . الموى : العشق - أو محبة الإنسان الزائدة للشيء . طب : علاج

الجسم والنفس . عدمتنا : فقدنا . قهر : غلبة . وجد : شدة الشوق والحب . صب :  
من الصبابة - وهي رقة الشوق وحرارته . « ما » نافية مهملة « إن » زائدة « من طب »  
مفعول وجدنا على زيادة « من » . وروى : ما إن رأينا وهما بمعنى . « ولا » الواو عاطفة  
و « لا » حرف زائد لتوكيد النفي . « قهر » مصدر مفعول عدمتنا ، وهو مضاف إلى  
« صب » من إضافة المصدر لمفعوله ، وقد فصل بينهما بفاعل المضاف وهو « وجد » -  
لأنه فاعل بالمصدر وهو الشاهد .

والعنى : لم نجد علاجاً ينفع ويشفي من برح به العشق ، وكثيراً ما يغلب الحب  
والشوق على العاشق ، فيملك عليه نفسه وقلبه ، ويقوده إلى حتفه .

هذا : ويلاحظ أنه في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة - أجزى الفصل بين  
المصدر المضاف وفاعله - بالمفعول ، كما في آية : ( قتل أولادهم شركائهم ) . وفي الشاهد بعدها  
وهنا ، امتنع في السعة - إضافة المصدر إلى مفعوله والفعل بالفاعل ، فما الفرق ؟ مع  
أن المعروف جواز إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله على حد سواء ؟ ولعل السبب هو :  
أن إضافة المصدر للمفعول ، مع ذكر الفاعل - فيه خلاف بين النحاة ، حتى منه بعضهم ،  
على أن المفعول عليه هو السماع .

(١) عجز بيت من الوافر ، لمحمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الأوسي - المعروف  
بالأحوص ، من قصيدة يصف فيها « مطراً » وزوجته ، وصدره :

\* لَيْسَ كَانَ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٌ \*  
اللفظة والاعراب : النكاح : الزواج . مطر : اسم رجل من أقبح الرجال ، وزوجته

من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك . وقيل : إن الأحوص كان يهواها  
ولكن أهلها زوجها مطراً هذا . وقبل هذا البيت :

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ

وبعده : فَلَا غَفَرَ إِلَهَ لِمُنْكَحِهَا      ذُنُوبَهُمْ وَمَا صَلُّوا وَصَامُوا

« لئن » اللام للتوكيد وإن شرطية « كان » فعل الشرط « النكاح » اسم كان

وبرفعه<sup>(١)</sup>؛ فالتقدير: **فإن نكاح مطر إياها - أو هي**.

(الثالثة) الفصلُ بنعتِ المضافِ كقوله:

\* **مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ** \*<sup>(٢)</sup>

(الرابعة) الفصلُ بالنداء، كقوله:

«أحل شيء» أحل خبرها وشيء مضاف إليه، «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط «نكاحها» اسم إن ومضاف إليه، وهو مضاف أيضاً إلى «مطر» على رواية الجر، وقد فصل بينهما بالهاء - وهي محتملة للفاعلية والمفعولية كما ذكر المصنف، قال صاحب التصريح:

ويشكل على هذه الرواية - إضافة المصدر إلى شيئين؛ «حرام» خبر إن.

(١) أما على رواية النصب فيكون التقدير: **فإن نكاح مطر هي**؛ فنكاح مصدر مضاف إلى فاعله، ومطر مفعوله، ويكون من الفصل بالفاعل وناب ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع. وعلى رواية الرفع يكون التقدير: **فإن نكاح مطر إياها**؛ فنكاح مصدر أضيف إلى مفعوله، و«مطر» فاعله، ويكون من الفصل بالمفعول.

(٢) عجز بيت من الطويل، ينسب لماوية بن أبي سفيان، وقد قاله حين نجا من ضربة من أراد قتله. وكان ثلاثة من الخوارج قد اتفقوا على قتله، وقتل على بن أبي طالب، وعمر بن العاص؛ فنجوا من الطعنة، ولم يخرج عمرو ليلة التنفيذ - وقتل من ناب عنه في الصلاة. وقتل على بيد عبد الرحمن بن ملجم - لعنه الله، والقصة مشهورة وصدر البيت:

\* **نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ** \*

اللغة والاعراب: المرادى: نسبة إلى قبيلة مراد باليمن، والمراد ابن ملجم. الأباطح: جمع أبطح - وهو المكان الواسع، ومسيل الماء فيه دقاق الحصى. والمراد مكة. وأراد بشيخها: أبا طالب؛ لأنه كان عظيماً فيها. «وقد بل» الواو للحال، والجملة حال من التاء في نجوت «المرادى» فاعل بل «سيفه» مفعول ومضاف إليه «من أبي» متعلق بيل «أبي» مضاف إليه، وهو مضاف إلى «طالب»، «شيخ الأباطح» شيخ صفة لأبي والأباطح مضاف إليه. وقد فصل به بين المضاف - وهو «أبي»، والمضاف إليه - وهو «طالب» - وهو نعت للمضاف. وفيه الشاهد. والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

كَانَ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدِ حِمَارٍ دُقِّ بِاللَّجَامِ (١)  
أَي كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ .

والعنى : تخلصت من القتل وقد لطح ابن ملجم - لعنه الله - سيفه بدم على بن  
أبي طالب ، شيخ مكة وعظيمها .

(١) بيت من الرجز ، لم تقف على قائله فيما بأيديا من المراجع .

اللغة والاعراب : بردون ، البردون من الخيل : ما ليس بعربي . أبا عصام :  
كنية رجل . دق : من الدقة - ضد غلظ . « كأن » حرف تشبيه ونصب « بردون » اسم  
« أبا عصام » أبا منادى بحذف الياء ، وعصام مضاف إليه « زيد » مضاف إليه لبردون  
« حمار » خبر كأن « دق » فعل ماض مبني للمفعول - أو للفاعل ، ومرفوعه يعود على حمار  
« باللجام » متعلق بدق ، والجملة صفة لحمار .

والعنى : يقول : إن بردون زيد ، يا أبا عصام - غير أصيل ، وهو هزيل مثل حمار ضعف  
وهزل بسبب اللجام .

والشاهد : الفصل بين المضاف وهو « بردون » - والمضاف إليه ، وهو « زيد »  
بالنداء ، وهو « أبا عصام » . وقيل إن أبا عصام هو زيد ، وعلى ذلك يكون « بردون »  
مضافاً إلى « أبا عصام » على لغة القصر ، و « زيد » بالجر بدل منه ، ولا شاهد فيه  
حينئذ .

وفي الفصل بين المتضامين يقول الناظم :

( فَصْلٌ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ      مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا - أُجْرًا ، وَلَمْ يُمْسِكْ )  
فَصْلٌ يَمِينٌ ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا      : بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنْتٍ ، أَوْ نِدَاءٍ (٢)

(\*) « فصل مضاف » فصل مفعول مقدم لأجز وإضافته لا بعده من إضافة المصدر لمفعوله  
« شبه فعل » شبه صفة لمضاف ، وفعل مضاف إليه « ما » اسم موصول فاعل المصدر « نصب » الجملة  
صلة والمائد محذوف - أي ما نصبه « مفعولاً » حال من ما ، « أو ظرفاً » معطوف عليه .  
(\*\*) « فصل يمين » فصل نائب فاعل يمسك ، و« يمين مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « واضطراراً »  
مفعول لأجله « وجداً » نائب الفاعل يعود إلى المصدر « بأجنبي » متعاقب مع حذف حال من ضمير  
وجد « أو بنت » معطوف على بأجنبي « أو نداء » معطوف على بنت ، وقصر الضرورة .

(فصل) في أحكام المضاف للياء .

يجب كسر آخره <sup>(١)</sup> كغلامي ، ويجوز فتح الياء - وإسكانها <sup>(٢)</sup> .  
ويُسْتَثْنَى من هذين الحُكْمَيْنِ <sup>(٣)</sup> أربع مسائل ، وهي :  
المقصورُ كفتى وقذى . والمنقوصُ كرامٍ وقاضٍ . والمثنى كابنَيْنِ  
وعَلَامَيْنِ . وجمعُ المذكرِ السالمِ كزَيْدِينَ ومُسَامِينَ .  
فهذه الأربعةُ آخرُها واجبُ السكون <sup>(٤)</sup> ، والياءُ معها واجبةُ الفتح <sup>(٥)</sup> .

أى أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ؛ إذا كان المنصوب مفعولاً أو ظرفاً . ويجوز الفصل باليين - أى القسم . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبي - وهو ما ليس معمولاً للمضاف ، أو بالذم ، أو بالنداء . وخص النعت والنداء بالذم . وإن كانا يدخلان فى الفصل بالأجنبي - زيادة فى الإيضاح .

### فصل فى أحكام المضاف للياء

(١) أى آخر المضاف ، وذلك لمناسبة الياء ؛ سواء كان صحيحاً كما مثل المصنف ، أو شبيهاً به ، وهو : ما آخره واو - أو ياء قبلها ما ساكن ، كدلوى وظيبي .  
(٢) والإسكان هو الأصل ، وتكون مبنية على السكون أو الفتح - فى محل جر .  
وقد تحذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها ، وقد تقلب الياء مع فتح ما قبلها - كغلاما ، وقد تحذف الألف اكتفاء بالفتحة . وتختص هذه الأوجه بالإضافة المحضة - لا بالنداء كما فى التسهيل ، أما فى غيرها ؛ فلا حذف ولا قلب - ككرمى ؛ لأنها فى نية الانفصال فليست الياء كجزء من الكلمة .

(٣) أى : وجوب كسر الآخر ، وجواز فتح الياء وإسكانها .

(٤) لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع - ألف ، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب ، وجمع المذكر مطلقاً - ياء مدغمة فى ياء التكلم ، والألف والحرف المدغم لا يقبلان التحريك .

(٥) وذلك للحنفة والتخلص من التقاء الساكنين . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(أخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ كَسْرُهُ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُقْتَلًا ؛ كَرَامٍ ، وَقَدَى

وندر إسكانها بعد الألف، في قراءة نافع: (وَعَيَّاي) <sup>(١)</sup> . وكسرهما  
 بعدها في قراءة الأعمش <sup>(٢)</sup> والحسن: (هي) (عَصَّاي) <sup>(٣)</sup> .  
 وهو <sup>(٤)</sup> مطرد في لغة بني يربوع <sup>(٥)</sup> في الياء المضاف إليها جمع المذكور

أَوْ يَكُ كَابِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ؛ فَذِي جَمْعِهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي <sup>(٥)</sup>  
 أى اكسر آخر الاسم الذى أضيف للياء - أى ياء التكميم - بشرط ألا يكون هذا  
 الاسم معتل الآخر، كرام - اسم فاعل من رعى، وقذى - وهو الأجسام الصغيرة التى  
 تصيب العين فتؤلمها. والمراد برام: النقوص، ويقذى: المقصور، والمعتل يشملها.  
 وألا يكون كابين وزيدين - أى الثنى وجمع المذكور وشبههما؛ فهذه الأربعة جميعها  
 ياء اختدى - أى أتبع فتحها بعدها؛ أى أن الياء بعدها تكون مفتوحة.  
 (١) يابوم على هذه القراءة - النقاء ما كنين على غير هذه الجائز.

(٢) الأعمش هو أبو محمد - سليمان بن مهران الأعمش، الأسدى السكوفى، أحد  
 أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة. أخذ القراءة عن عاصم ومجاهد وغيرهما. وكان حافظاً  
 ثباتاً واسع العلم بالقراءة، ورعاً ناسكاً، يتجنب الاتصال بأصحاب السلطان. وكان يسمى:  
 «المصحف»؛ لشدة إيقانه وضبطه. قال هشام: ما رأيت بالسكوفة أحداً أقرأ  
 الكتاب الله من الأعمش. وكان مع هذا صاحب ملح ونوادير. روى أنه خرج يوماً  
 إلى الطلبة فقال: لولا أن فى منزلي من هو أبغض إلى منكم - ما خرجت إليكم.  
 وتوفى رحمه الله سنة ١٤٨ هـ. (٣) أى بالسكسر على أصل التخلص من الساكنين.  
 (٤) أى السكسر (٥) حتى من نيم، رأسه: يربوع بن حنظلة بن مالك، وشاعره  
 الأخطب العجلي. ومنهم متمام بن نورية الصحطاني.

(٥) «آخر» مفعول اكسر مقدم «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» اللفظ  
 صلة «لياء» متعلق بأضيف «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «يك» فعل مضارع مجزوم يلم على  
 النون المحذوفة لتخفيف، واسمها يعود إلى ما «معتلا» خبرها «كرام» خبر لبتداً محذوف  
 «وقذى» محذوف عليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه المقام  
 (٥) «أو يك» محذوف على يك السابق، وفيه ضمير هو اسم «كابنين» متعلق بمحذوف  
 خبر يك «وزيدين» محذوف على ابين «الذى» اسم إشارة مبتدأ أول «جميعها» توكيد ومضاف  
 إليه «اليا» بالقصر مبتدأ ثان «بمده» ظرف مجيء على الضم فى عمل يصح حال عن الياء «فتحتها»  
 مبتدأ ثالث ومضاف إليه «اختدى» نائب الفاعل يعود إلى فتحتها والجملة خبر المبتدأ الثالث  
 والثالث وخبره خبر الثاني، وجملة الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي) (١)  
وتُدغم ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة؛ كقاضي (٢) -  
ورأيت ابني وزيدى (٣) . وتقلب واو الجمع ياء (٤) ثم تُدغم كقوله :  
\* أودى بني وأعقبوني حسرة \* (٥) . وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة

(١) سورة إبراهيم الآية : ٢٢ . (٢) رفعاً ونهياً وجراً . ويعرب بحركات مقدره على ما قبل ياء التثنية ، منع من ظهورها لتكون الإدغام .

(٣) أصلها : ابنين لي - وزيدبن لي ، حذف النون واللام للإضافة ، ثم ادغمت الياء الساكنة في الياء الثانية التي هي المضاف إليه ، وفتحت ياء التثنية .

(٤) أي تطبيقاً للقاعدة الصرفية وهي : أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها إن لم يكن هنالك مانع ، تقول : أتم معاوونى في صد المدو . وأصله معاوونون لي ؛ حذف النون واللام للإضافة كما سبق ، فصار معاوونوى ، قلبت الواو ياء على القاعدة وأدغمتا وكسر ما قبلها للمناسبة ، فهو مرفوع بالواو المنقلبة ياء .

(٥) صدر بيت من السكامل ، لأبي ذؤيب الهذلي - خويلد بن خالد بن محرث - من قصيدة يرثي فيها أبناء له خمسة ، غلثكوا جميعاً في العلاءون في عام واحد . وعجزه :

\* عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةَ لَا تُنَلِّعُ \*

ويعد العلماء هذه الرثية في الدرر في شعر الرثاء ، ومطلعها :

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَبِيهِ تَقْوَجُ ؟ وَاللَّهُرُ آيَسٌ بِمُهْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ ؟

اللفظة والأعراب . أودى : هلك . أعقبوني : أورثوني وخلفوا لي . حسرة :

حزناً مع ألم . عبرة : دمعاً . الرقاد : النوم . لا تقلع : لا تذهب ولا تنقضي . « بني » فاعل أودى - وهو جمع ابن ، وأصل بنون لي ، عمل فيه ما عمل في مثيله ، وهو مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء التثنية ، « حسرة » مفعول أعقبوني « عند » ظرف متعلق بأعقب « الرقاد » مضاف إليه « عبرة » مبطوف على حسرة « لا تقلع » الجملة في محل نصب مفعلة لعبرة .

والعنى : غلثك أبناءى وتركوا لي حزناً مضياً ، والياً محضاً ، ودموعاً لا تقطع ،

وخص النوم لأنه مثار الهموم والأشجان .

كفافي بنى ومُسلمي<sup>(١)</sup> - أوفتحة أبقيت<sup>(٢)</sup> كمصطفى. وتسلم ألف التثنية<sup>(٣)</sup>  
كسلماتي. وأجازت هذيل في ألف المقصورة - قلبها ياء<sup>(٤)</sup> كقوله:  
\* سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعَنُوا إِبْرَاهِيمَ \*<sup>(٥)</sup> . واتفق الجميع على

والشاهد: قلب واو الجمع ياء عند إضافته لياء المتكلم وإدغامهما - لما ذكرناه.

(١) لأن الكسرة هي التي تناسب الياء . وفي ذلك يقول الناظم:

(وَتُدْغَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبِلَ وَآوِ ضُمُّ - فَأَكْسِرُهُ يَهْنُ)<sup>(\*)</sup>

أى تدغم الياء التي في آخر المضاف - في المنصوب من المثني والجمع - في ياء المتكلم  
المضاف إليه . وكذلك تدغم الواو في جمع المذكر المرفوع - بعد قلبها ياء . وإن كان  
ما قبل واو الجمع مضموماً بعد قلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه  
الضمة كسرة ؛ ليهون - أى يسهل - النطق .

(٢) وذلك لتدل على الألف المحذوفة للساكنين .

(٣) لأنه لا موجب لقلبها ياء ، وكذلك ما حمل عليها كثنائى ، وألف المقصور

كهدى - على الراجح .

(٤) أى : لتسكون عوضاً عن الكسرة قبل الياء ، ثم يدغمونها في ياء المتكلم

فيقولون : فى هدى - هدى . وتسكون فى هذه الحالة معربة بالياء التي أصلها الألف

بدلاً من الحركات المقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة .

(١) صدر بيت لأبى ذؤيب الهذلي - من مرثيته السابقة ، وعجزه :

\* فَتَخْرُسُوا وَإِكْلٌ جَنْبٍ مَضْرَعٌ \*

اللغة والاعراب . هوى : ما أهواه وأشتهيه . أعنفوا : أسرعوا - من العنق

وهو السير السريع ، والمراد : تبع بعضهم بعضاً . فتخرموا : اخترمهم الموت واستأصلهم .

مصرع : مكان يصرع ويطح فيه . « هوى » مفعول سبقوا منصوب بالفتحة المقدرة

على الألف المنقلبة ياء - أو بالياء التي أصلها الألف كما أوضحنا ، « وأعنفوا » معطوف

(\*) « الياء » نائب فاعل تدغم « فيه » متعاقب بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ،

وذكره لتأويله باللفظ « الواو » معطوفة على الياء « وإن » شرطية « ما » اسم موصول نائب

فاعل محذوف بفسره « ضم » ، وهذا المحذوف في محل جزم فعل الشرط « قبل واو » قبل ظرف

متعاقب محذوف صلة الموصول وأومضاف إليه « ضم » نائب الفاعل يعود إلى ما ، والجملة مفسرة

« فأكسره » جواب الشرط « يهن » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، ومعناه : يسهل .

ذلك<sup>(١)</sup> في: «على» - «ولدي»<sup>(٢)</sup>. ولا يختص بياء المتكلم - بل هو عام في كل ضمير، نحو: عليه - ولديه، وعلينا - ولدينا، وكذا الحكم في «إلى».

على سبقتوا «لهواهم» جار ومجرور متعلق بأعنفوا، وهو مجرور بكسرة مقذرة على الألف للمعذر، و «هم» مضاف إليه. «فتخرموا» الفاء عاطفة وتخرموا فعل مضارع ونائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «جنب» مضاف إليه «مصارع» مبتدأ مؤخر.

والعنى: مات أبناؤى وسبقونى إلى ما كنت أحب وأشتهى، واستأصلهم الموت واحداً بعد واحد، ولكل إنسان أجله، ومكانه الذى يوارى فيه جثمانه.

والشاهد: قلب ألف المقصور في «هوى» ياء على لغة هذيل، وإدغامها في ياء المتكلم، وأصله: هوى، والعرب كافة ييقون ألف المقصور عند إضافته للياء. وفى ذلك يقول الناظم:

وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ - عَنْ هُذَيْلٍ .. انْقِلَابُ يَاءِ حَسَنٍ<sup>(٣)</sup>  
(١) أى على قلب الألف ياء مع ياء المتكلم.

(٢) المراد: «علا» الظرف، وهو لغة في «عل» - بمعنى فوق. وكذلك «لدى» الظرف - بمعنى عند. أما الحرفية فلا تضاف.

(تفصيله)

إذا أضيف «ابن» لياء المتكلم، جاز إبقاء ميمه الزائدة - وحذفها، مع إسكان لياء وكسر ما قبلها في الحالتين، تقول: ابنى - أو ابني.  
هذا: ويجوز زيادة هاء السكت الساكنة غالباً - عند الوقوف على ياء المتكلم، مع بناء الياء على الفتح كقوله تعالى:

(يَا لَيْقِنِي لِمَ أُوتِ كِتَابِيَّةٌ \* وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَّةٌ \* يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ \*  
مَا أُغْنِي عَنِّي مَالِيَّةٌ \* هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ) ، سورة الحاقة - الآيات: من ٢٥-٢٩  
وقول السيدة عائشة - رضى الله عنها: «أبيته وما أبيته» .

(\*) «وَأَلْفًا» مفعول - اسم مقدم «وفى المقصور عن هذيل» متعلقان بحسن «انقلابها» مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر لفأماه «ياء» مفعول المصدر «حسن» خبر المبتدأ، وسكن الشعر.  
(٢٦ - صياء السالك ٢)

## الأسئلة والتريينات

١ - عرف الإضافة ، واذكر ما تحدثه في آخر الاسم من تغيير ، ومتى تسكون بمعنى « من » ، أو « في » ؟

٢ - اذكر أنواعها ، وما الذي يفيد كل نوع . وما تختص به الإضافة اللفظية ، ومثل لما تقول بأمثلة من إنشائك .

٣ - يقولون : إن إضافة الوصف لمعموله لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . وضح ذلك بالمثال والشاهد .

٤ - ما الذي يمتنع إضافته من الأسماء ؟ وما الذي يجب إضافته إلى المفرد ؟ وإلى الضمر ؟ مثل لما تقول .

٥ - بين نوع ما تضاف إليه الأسماء الآتية : لدى - كل - غير . ووضح بالأمثلة .

٦ - ماذا يشترط فيما تضاف إليه « كلا » - و « كلتا » ؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك .

٧ - يستشهد النحويون بما يأتي في باب الإضافة . بين موضع الاستشهاد ، وشرحه :

قال تعالى : ( بل مكر الليل والنهار . وأتم حينئذ تنظرون . هدياً بالغ

الكعبة : إن رحمت الله قريب من المحسنين : هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم .

لينذر بأساً شديداً من لدنه . لله الأمر من قبل ومن بعد . يريدون عرض

الدنيا والله يريد الآخرة . وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله . فبأى

حديث بعده يؤمنون ؟ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً

شرقياً . إذ أخرجهم الذين كفروا ثانی اثنين إذ هما في النار إذ يقول لصاحبه

لا تحزن إن الله معنا . فإذا عزم فتوكل على الله . اهدنا الصراط المستقيم \*

صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا نَجْمًا بَاضِيًا كَالشَّهَابِ لَامِعًا

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

أَلَمْ تَلْمِ يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنْبَى كَرِيمٍ عَلَى بَيْنِ الْكِرَامِ قَابِلٌ ؟

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَ السَّكَبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غَدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

وَأَنْ حَلَمْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَنْفِقَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٌ

كَلَّا أَبَوَيْكُمْ كَانَ فِرْعَا دَعَاةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا

٨ - أهرَبَ مَا تَحْتَهُ خَطٌّ مِنْ قَوْلِ أَمِيرِ الشُّمَرَاءِ - أَحْمَدَ شَوْقِي - يُخَاطَبُ أَبَا الْبَنَاتِ الَّذِي لَمْ يَرْزُقْ بَنِينَ ، وَبَيْنَ مَا فِيهِ مِنْ شَاهِدٍ فِي الْإِضَافَةِ :

إِنَّ الْبَنَاتِ ذَخَائِرٌ مِنْ رَحْمَةٍ  
وَالصَّابِرَاتِ لَشِدَّةٌ وَبَلَاءٌ  
وَالْبَاءُ كَمَا تَنْتَكِحِينَ بِمَقْطَعِ الْبُسْكَاءِ  
وَالزُّبُرَاتُ أَنْتَ فِي الْعِرَاءِ وَالنَّائِي

٩ - بَيْنَ فِيمَا يَأْتِي : الْمُضَافُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ - مَعَ بَيَانِ نَوْعِ الْإِضَافَةِ وَفَائِدَتِهَا .  
اعلم صديقي أن قصارى جهد النمام الإيقاع بين الأصدقاء، فحسبك تلك القطيعة .  
ولقد كان ظمناً أى ظلم أن يخرج أهل فلسطين من ديارهم التي أقاموا فيها من  
لدى أقدم العصور ، وكل منا ينظر في شئونه ليس غير . ألا إن التاريخ ليطل  
علينا من عل ، ويسجل في صفحاته أينما كان أول العاملين ، وسيمجّل الله بعد  
عمر يسيراً . قال عليه السلام : « بحسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه » .

يَأْشَاءُ مَا قَنَصَ لِمَنْ حَمَلَتْ لَهُ حُرْمَتٌ هَلَىٰ وَلَيْتُمْ - أَلَمْ تَحْرُمِ  
وَأَفْنَىٰ رِيحِي فَبِأَدْوَا مِمَّا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزِعٌ  
وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَىٰ وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ  
سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ ، سَمَلٌ وَحَزْنُهُمَا فَنِيَّطَتْ هَارِي الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالْفَرْعِ  
أَأَكْذِبُ هَامِدًا مِنْ أَجْلِ مَالِي ؟ فَلَيسَ بِنَافِئِي - مَا عِشْتُ - مَالِي

١٠ - أَعْرَبَ الْبَيْتَ الْآتِيَّ وَبَيْنَ مَا فِيهِ مِنْ شَاهِدٍ ، وَانْكَرِ مَتَى تَبْنِ «أَي» ؟ وَمَتَى تَعْرَبُ ؟  
الآ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَأَبْكُمْ غَدَاةَ التَّقِيْمَانَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا ؟  
١١ - اشْرَحْ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ :

( وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بَأْتِي خَلْفًا عِنْدَهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُدِّفًا )

١٢ - تَأْتِي « لَدُن » - بِمَعْنَى « عِنْد » ، وَ « عَل » - بِمَعْنَى « فَوْق » ، وَلَسْكَنَ بَيْنَهُمَا  
فُرُوقٌ ، فَمَا هِيَ هَذِهِ الْفُرُوقُ ؟ وَضَحْ مَا تَقُولُ بِالْمَثَالِ :

١٣ - بَيْنَ حَكْمِ « لَبِيك » وَ « سَمْدِيك » ، وَنِظَائِرِهِمَا فِي الْإِضَافَةِ ، وَمَعْنَاهُمَا ، وَكَيْفَ تَعْرَبُهُمَا ؟

١٤ - أَعْرَبَ الْبَيْتَ الْآتِيَّ ، وَبَيْنَ الشَّاهِدِ فِيهِ ، وَاشْرَحْهُ شَرْحًا أَدْبِيًّا :

حَدَانِيكَ مَسْمُولًا ، وَلَبِيكَ دَاعِيًا وَحَسْبِي مَوْهُوبًا ، وَحَسْبُكَ وَاهِبًا

## فهرس موضوعات الجزء الثاني

من « ضياء السالك إلى أوضح المسالك »

الموضوع	س	الموضوع	س
ضميرين ولا حصر في أحدهما		( باب الناعل )	
امتناع تقديم المفعول على عامله	٣٨	التعريف . شرحه	٣
خلاصة لما تقدم		من أحكامه: ( ا ) الرفع، وقد يجزأ لفظا	٥
«خاتمة» في المواضع التي يعود فيها الضمير	٣٨	( ب ) وقوعه بعد المسند إليه	٦
على متأخر لفظاً ورتبة		( ج ) أنه لا بد منه	٧
«فائدة» في الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل	٣٩	٩ - إجازة حذفه عند الكسائي	
الأسئلة والتمرينات	٤٠	( د ) أنه يصح حذف فعله إن أوجب	١٠
( باب النائب عن الناعل )		به نفي أو استفهام	
قد يحذف الفاعل لأغراض لفظية أو معنوية	٤٢	( هـ ) أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه	١٤
ينوب عنه في أحكامه - واحد من أربعة:	٤٣	كما يوحد مع إفراده	
المفعول به . الجرور		١٥ لغة أكلوني البراغيث	
المصدر المختص ٩ والظرف المتصرف المختص	٤٦	( و ) أنه إن كان مؤنثاً أنت فعله لأجله	١٩
لا ينوب غير المفعول به مع وجوده	٥٠	مواضع وجوب ذلك	
« مسألة » في حكم غير النائب مما معناه	٥١	مواضع جواز الوجهين	٢٣
متعلق بالرافع		( ز ) الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم	٢٧
« فصل » في حكم ما إذا تعدى الفعل	٥٢	يجيء المفعول ، وقد يتخالف ذلك	
لأكثر من مفعول		وجوب الأصل في مسألتين	
٥٣ حكم بناء الثاني من باب « كسا »		توسط المفعول جوازا	٣٢
٥٤ حكم بناء الثاني من باب « ظن »		وجوب توسط المفعول في مسألتين	٣٣
٥٥ حكم بناء الثاني من باب « أعلم »		جواز تقديم المفعول	٣٦
٥٧ « فصل » فيما يحدث للفعل من تغيير		وجوب تقدم المفعول في مسألتين	٣٦
٦٢ فوائد هامة في : بناء الجامد، والناقص		« تنبيه » حكم ما إذا كان الناعل والمفعول	٣٧

الموضوع	ص	الموضوع	ص
( باب التمدي وال لزوم )		للمجهول . وإنبابة الحال والمستثنى .. إلخ	
أنواع الفعل من حيث التمدي وعدمه	٩١	و الأفعال اللازمة للمجهول	
تعريف التمدي وعلاماته		« تمة » في حكم الأجوف والضعف	
حكم التمدي . اللازم وله اثنتا عشرة علامة	٩٢	والناقص .. إلخ - عند إسنادها للضائر	
حكم اللازم . ٩٥ أقسامه الثلاثة	٩٤	الأسملة والتمرينات	٦٦
« فصل » لبعض الفاعيل الأمالة في	٩٨	نموذج	٦٨
التقدم . سبب ذلك		( باب الاشتغال )	
« فصل » يجوز حذف المفعول به لفرض	١٠٠	تعريف . أركان الاشتغال . عامله	٦٩
لفظي أو معنوي		مواضع وجوب نصب الاسم المشتغل عنه	٧١
امتناع حذفه . مواضع ذلك	١٠١	مواضع ترجيح نصب الاسم المشتغل عنه	٧٢
« فصل » يجوز حذف الناصب ،	١٠١	« تنبيهان » ( ١ ) ليس من أقسام هذا الباب	٨١
مواضع وجوب ذلك		عند المصنف - ما يجب فيه الرفع	
« خاتمة »	١٠٣	( ب ) لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً	
( ١ ) في المواضع التي يصير بها التمدي لازماً		للنصب	
( ب ) في المواضع التي يصير بها اللازم متعدياً	١٠٤	أمور متممة لما تقدم :	٨٤
« تنبيهات »	١٠٤	أحدها : أن المشتغل عن الاسم السابق	
( ١ ) ما يمتاز به التضمين عن وسائل التعدية		كما يكون فملاً يكون اسماً بشروط	
( ب ) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة		ثنائي : لا بد في صحة الاشتغال من علاقة	
على الثلاثي اللازم		بين العامل والاسم السابق .. إلخ	
( ج ) أفعال مضعفة لازمة .. إلخ		الثالث : إذا كان العامل متعدياً وناصباً	
الأسملة والتمرينات	١٠٥	لضمير الاسم السابق - يجوز كون القدر	
( باب التنازع في العمل )		من معنى العامل المذكور ، ولفظه	
تعريف . أمثلة للعاملين .. إلخ	١٠٧	الرابع : حكم الاسم السابق إذا رفع	
١٠٩ ما لا يقع فيه التنازع		فعل ضمير اسم - أو ملائمتها لضمير	
« فصل » في حكم العاملين المتنازعين من	١١٣	الأسملة والتمرينات	٨٩
حيث العمل ، أيهما يعمل ؟ وحكم العامل المهمل		نموذج	
١١٧ حكم ما إذا كان العامل من باب			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تنبيهات	١٥٤	« كان » - أو باب « ظن »	
الأسئلة والتمرينات	١٥٥	١١٨ حكمه ؛ إذا كان من غير هذين	
(باب المفعول فيه - وهو المسمى ظرفاً)		الباين . إجمال القول في هذا	
تعريف الظرف	١٥٦	« مسألة » في وجوب عمل المهمل في ظاهر	١٢٠
حكم ما يدل على الزمان والمسكان عرضاً		« خاتمة »	١٢٢
ما يجري مجرى ظرف الزمان أو المكان	١٥٨	الاسئلة والتمرينات	١٢٢
إعراب « أحقاً أنك ذاهب »		(باب المفعول المطلق)	
خرج عن تعريف الظرف ثلاثة أمور :	١٥٩	تعريف . الفرق بينه وبين المصدر . عامه .	١٢٤
« فصل » وحكمه النصب . ناصبه .	١٦١	« فصل » فيما ينوب عن المصدر - في النصب	١٢٧
حكمه من حيث الذكر أو الحذف		على المفعولية المطلقة . ما يشترط في نيابة	
« فصل » أسماء الزمان كلها صالحة للنصب	١٦٣	« كل » ، و « بعض » - عن المصدر	
على الظرفية . ما يصلح لذلك من أسماء المكان		« مسألة » حكم المصدر من حيث التثنية والجمع	١٣٠
« فصل » في الظروف المتصرفة وغير المتصرفة	١٦٦	« فصل » في حذف عامل المصدر جوارراً	١٣٢
« فوائد »	١٦٨	أو وجوباً	
الأسئلة والتمرينات	١٦٩	١٣٣ - قيام المصدر مقام عامه .	
(باب المفعول معه)		حكم ما لا فعل له	
تعريف . محترزات الشروط	١٧١	١٣٤ - حكم ماله فعل وهو نوعان :	
الناصب للمفعول معه	١٧٣	( أ ) واقع في الطلب	
« فصل » للاسم بعد الواو خمس حالات	١٧٤	( ب ) وواقع في الخبر ، وذلك	١٣٨
« تنبيه » ( أ ) الفرق بين العطف والمعية	١٧٩	في مسائل	
( ب ) ترتيب المفاعيل عند الاجتماع		فائدتان : ( أ ) في إضافة المصدر	١٤٤
الأسئلة والتمرينات	١٨٠	( ب ) بعض مصادر مسموعة بالتثنية	
(باب المستثنى)		الأسئلة والتمرينات	١٤٥
تعريف . أدوات الاستثناء	١٨١	(باب المفعول له - أو الأجله)	
حكم المستثنى بإلا	١٨٢	تعريفه . شروطه	١٤٧
« فصل » حكم ما إذا تقدم المستثنى على	١٨٩	١٤٩ حكم فاقده الشروط ، وأمثلة ذلك	
المستثنى منه		١٥١ إعراب المستوفى للشروط	

الموضوع	ص	الموضوع	س
« فصل » أصل صاحب الحال التعريف	٢٢٢	« فصل » في حكم «إلا» إذا تسكررت	١٩١
ويقع نسكرة بمسوغ		حكم الاستثناء المفرغ	١٩٣
« فصل » حكم الحال مع صاحبها تقديماً	٢٢٦	« فصل » في حكم «غير»، وأصلها أن يوصف بها	١٩٧
أو تأخيراً		« تنبيه » في عامل النصب في المستثنى	
شروط مجيء الحال من المضاف إليه	٢٢٩	الفرق بين «غير» الاستثنائية و «إلا»	١٩٨
« فصل » حكم الحال مع عاملها تقديماً	٢٣١	« فصل » في حكم المستثنى « بسوى »	١٩٩
وتأخيراً - ٢٣٢ وجوب تقدمها عليه		« فصل » في حكم المستثنى بـ «ليس - ولا يكون»	٢٠٢
وجوب تأخرها عنه		« فصل » في حكم المستثنى بـ «بخلاف - و» «عدا»	٢٠٣
« فصل » تتمدد الحال لفرد ولغيره	٢٣٧	٢٠٦ « فصل » في حكم المستثنى بـ «حاشا»	٢٠٦
« فصل » في تقسيم الحال إلى مؤسسة	٢٤١	« تكلمة » في المعاني التي ترد فيها «حاشا»	٢٠٧
ومؤكددة		« خاتمة » في معنى « لاسمياً »، وإعراب	٢٠٨
حكم المؤكدة لعاملها، أو لصاحبها،	٢٤٢	الاسم الواقع بعدها	
أو لضمون جملة		الأسئلة والتمرينات	٢٠٩
« فصل » تقع الحال اسماً مفرداً وشبهه	٢٤٣	( باب الحال )	
جملة، وجملة، شروط الجملة		تعريف . أنواعها . الحال المؤسسة	٢١١
٢٤٥ وجوب وامتناع ربط الجملة بالواو		« فصل » للحال أربعة أوصاف :	٢١٣
« فصل » مواضع حذف عامل الحال	٢٤٩	( أ ) أحدها : أن تكون منتقلة، وتقع	
جوازاً ووجوباً		وصفاً ثابتاً - في ثلاث مسائل	
فوائد: في الحال المترادفة، والتداخلة	٢٥١	( ب ) الثاني : أن تكون مشتقة، وتقع	
نهما سمع من الحال المعرفة		جامدة مؤولة بالمشتق - في ثلاث مسائل	
في تقسيم الحال باعتبار الزمان		٢١٦. وجامدة غير مؤولة بالمشتق	
الأسئلة والتمرينات	٢٥٢	في سبع مسائل	
( باب التمييز )		٢١٩ ( ج ) الثالث : أن تكون نسكرة	
تعريف . محترزات التعريف	٢٥٥	وذلك لازم	
٢٢٥ حكم التمييز بالنصب - ناصبه		٢٢٠ ( د ) الرابع : أن تكون نفس	
« فصل » أنواع الاسم المهم أربعة .	٢٥٦	صاحبها في المعنى	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
معاني « اللام » - ٢٨٥ معاني « الباء »	٢٨١	العدد . المقدار	
معاني « في » ٢٩٠ معاني « على »	٢٨٨	٢٥٧ ما يشبه المقدار . ما كان فرعاً للتمييز	
معاني « عن » - ٢٧٤ معاني « الكاف »	٢٩١	٢٥٨ النسبة المهمة نوعان :	
معنى « إلى - وحتى » -	٢٩٥	« فصل » في حكم التمييز الواقع بعدما يفيد	٢٥٩
معنى « كي - والواو - والتاء -	٢٩٦	التمعجب - أو التفضيل	
ومند - ومنذ » ٢٩٨ معنى رب		« فصل » في جواز جر التمييز بمن ، إلا	٢٦١
« فصل » في الحروف المشتركة بين	٢٩٩	في ثلاث مسائل :	
الحرفية والاسمية		« فصل » في عدم جواز تقدم التمييز	٢٦٣
حكم « مند - ومنذ »	٤٠٣	على عامله	
« فصل » في حكم : من - وعن -	٣٠٥	فوائد : في إعراب « بإجازة تاماً أنت جارة »	٢٦٥
والباء ، إذا دخلت عليها « ما » الزائدة		فيما يتفق فيه التمييز والحال ، وما يختلفان فيه	
٣٠٦ وكذلك حكم « رب » والكاف		الأسئلة والتمرينات	٢٦٦
« فصل » في حذف « رب » وبقاء	٣١٠	( باب حروف الجر )	
عملها ، بعد الفاء - والواو - وبل		ما سبقت تسميتها بذلك ؟ عددها . الفرق	٢٦٨
٣١٢ حذف غير « رب » وبقاء عمله ،		بين حرف الجر الأصلي - والزائد -	
سماعى - وقياسى		والشبيه بالزائد	
المواضع التي يطرد فيها الحذف	٣١٤	٢٦٩ حروف الجر الشاذة ثلاثة :	
« تنبيه » في الحروف التي لا تحتاج إلى متعلق	٣١٥	« مقى » في لمة هذيل	
« فائدة » في معنى « كلاً » وحكمها		٢٧٠ « لعل » في لمة عقيل . « كي »	
الأسئلة والتمرينات	٣١٦	الأحرف التي تجر الظاهر والمضمر سبعة	٢٧٢
( باب الإضافة )		الأحرف التي تختص بالظاهر ، أقسامها	٢٧٣
معناها . ما يحذف لها	٣١٩	( أ ) ما لا يختص بظاهر بعينه	
« فصل » في ضابط الإضافة التي على معنى	٣٢٠	( ب ) ما يختص بالزمان	٢٧٥
اللام - وفي - ومن		( ج ) ما يختص بالكلمات	
« فصل » الإضافة ثلاثة أنواع :	٣٢٢	( د ) ما يختص بالله ، ورب	٢٧٦
( أ ) نوع يفيد تعريف المضاف إليه		« فصل » في ذكر معاني الحروف ،	٢٧٧
( ب ) نوع يفيد تخصصه		معاني « من »	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
و « كالمه » . وشروط ذلك		( ج ) ونوع ثالث لا يفيد شيئاً من ذلك . ضابطه	٣٣٤
حكم « أي » . وأنواعها	٣٦٠	٣٢٧ الإضافة اللفظية - التي تسمى غير المحضة	
حكم « لدن » ، وما تختص به	٣٦٣	« فصل » فيما تختص به الإضافة اللفظية	٣٢٨
حكم « مع » ، ومعناها	٣٦٦	« مسألة » في شرط اكتساب المضاف - التذكير	٣٣٤
حكم « غير » ، ومعناها		أو التأنيث - من المضاف إليه	
حكم « قبل - وبعد »	٤٧٠	« مسألة » لا يضاف اسم المرادفه -	٣٣٧
حكم « أول - و « دون » ، وأصلها الجاهل	٣٧٣	ما سمع من ذلك يؤول	
حكم « حسب » ولها استعمالان	٣٧٥	« فصل » الغالب على الأسماء صلاحيتها	٣٢٩
حكم « هل » ، والفرق بينها وبين « فوق »	٣٧٩	للإضافة والإفراد .	
« فصل » يجوز حذف ما يعلم من	٣٨٢	ما تتمتع إضافته ، وما تجب إضافته للمفرد	
مضاف - ومضاف إليه		ما تجب إضافته إلى الجمل مطلقاً ،	٣٤٧
« فصل » زعم كثير من النحاة أنه	٣٨٧	« إذا » - وحكمها	
لا يفصل بين المتضامين إلا في الشعر		حكم « حيث »	٣٤٨
مسائل الفصل سبع :	٢٨٨	ما تجب إضافته إلى الجمل الفعلية .	٣٤٩
ثلاث جائزة في السمة		حكم « لما » ٣٥٠ حكم « إذ »	
وأربع تختص بالشعر	٣٩١	« فصل » في حكم ما هو بمنزلة « إذ »	٣٥٢
« فصل » في أحكام المضاف إلى الياء	٣٩٦	أو « إذا »	
ما يستثنى من كسر الآخر ، وجواز فتح الياء	٣٩٧	« فصل » يجوز في الزمان المحمول على	٣٥٤
أو إسكانها		« إذ » أو « إذا » : الإعراب ، والبناء	
« تنبيه » حكم « لهن » إذا أضيف للنساء	٤٠٠	« فصل » مما يلزم الإضافة : « كلا »	٣٥٧
الأسئلة والتمرينات	٤٠٢		

ثم - بعون الله وتوفيقه - الجزء الثاني ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الثالث ، وأوله :

« باب إعمال المصدر واسمه »

## فهرس باسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماءهم بهذا الجزء

ص	الاسم	ص	الاسم
١١	الشافى من القراء	٧٧	ابن الباذش . ابن خروف
١٢	الجرى . ابن جنى	١١٠	الجزباني
٢٨	الجزولى . ابن الحاج	١٣٥	ابن عصفور
٢٩	ابن الأنيارى	١٤٧	ابن الحبار
٣٣	الطوال	١٧١	الصيبرى
٤٤	الزنى	١٧٨	الأصمعى . الزيندى
٥٠	أبو جعفر — من القراء	١٨٨	الزحشبرى
٥٢	الحضراوى	٢٠٠	الزجاجى
٥٤	ابن طلحة	٢٠٢	العسكرى
٥٥	الأبدي	٢٣٧	الحسن من القراء
٦٠	ابن عذرة	٢٧٧	أبو حيان
٦١	علقمة — من القراء	٣٨١	ابن أبى الربيع
٦١	المهلبادى	٣٨٤	ابن جاز — من القراء
٧٤	ابن السيد . ابن بابشاذ	٣٩٨	الأعمش — من القراء

## الخطا والصواب

وقعت بعض أخطاء مطبعية — بسقوط بعض الحروف — يدر كما القارىء بسهولة  
ولذلك لم تر داعيا لإيانتها، وإليك أمثلة منها

ص	سطر	الخطا	الصواب	ص	سطر	الخطا	الصواب
٢٢	١٧	فاعل	الفاعل	١٤٨	١٣	١ - فعل	تفعل
٦١	٢٥	فاء	فاء	١٦٢	٨	ندك	عندك
٦٣	٤	فاؤ	فاؤء	١٨٣	٢٦	كم	بكم
١٠١	٢١	لم	لم	٢٠٦	٢٨	حيلة	جملة
١١٠	٨	مختلفة	مختلفة	٢١٩	٨	تاد	تأدية